انتصارا للكتاب والسنة والتاريخ الصحيح

نقد الروايات الشيعية الواردة في المصادر الحديثية السنية

ـ قراءة نقدية إسنادية متنية تكشف عدم صحة أشهر الروايات الشيعية المروية في المصنفات الحديثية السنيةـ

الأستاذ الدكتور
خالد كبير علال

ـ دار المُحتسب ـ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا الكريم، وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه إلى يوم الدين ، وبعد:

أولا: بعد تردد وإقبال وإحجام قررتُ الشروع في تأليف الكتاب، وبفضل الله تعالى وتوفيقه أنجزته، وعنونته بـ :

نقد الروايات الشيعية الواردة في المصادر الحديثية السنية

تلك الروايات سميتها شيعية ، لأنها شيعية بمضامينها وغاياتها ورواتها الذين اختلقوها ونشروها بين الناس حتى استقرت في المصادر الحديثية السنية، فشوهتها وأفسدت جانبا كبيرا منها، ونشرت بيننا أباطيل ومصائب كما سنبينه عندما ننقدها حسب مواضيعها. ويعلم الله تعالى أن غايتي من هذا الكتاب هي البحث عن الحقيقة، للكشف عنها والإيمان بها والانتصار لها، وليست غايتي منه الانتصار للمذاهب والفِرَق ، ولا التعالم على الناس،ولا البحث عن الشهرة. تلك الحقيقة بحثتُ عنها سنوات،وأرقتني قضاياها ومصائبها، وتعبتُ في طلبها ، وتعذّبتُ وتألمت كثيرا أثناء بحثي عنها، حتى أكرمني الله تعالى بالوصول إليها بفضله وتوفيقه، وهي التي سجلتها في كتابي هذا.

ثانيا: ربما يرى بعض أهل العلم انه لا فائدة من تأليف مثل كتابي هذا، لأن ضرره أكثر من نفعه ، وربما لا فائدة منه مُطلقا. نعم قد يرى هذا الرأي كثير من هؤلاء، ، لكن الحقيقة ليست كذلك. لأن الأبحاث التي هي مثل كتابي هذا هي انتصار للقرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة، والتاريخ الصحيح من جهة، وإنقاذ لتاريخنا وتطهيرا له من مفتريات وأباطيل أهل الأهواء من جهة أخرى. إنهم أفسدوا ماضينا وحاضرنا بتحريفهم للأخبار واختلاقهم للروايات . والذين يرفضون مثل هذه الأبحاث

هم إما جاهلون بها وبأهميتها، أو أنهم ينتصرون لمذاهبهم وطوائفهم بالباطل رفضا للحقيقة ولتلك الأبحاث لمجرد أنها تعارضت مع عقائدهم ومصالحهم . وموقفهم هذا باطل زائف متهافت ولا قيمة له في ميزان الشرع والعقل والعلم.

ثالثا: أُشير هنا إلى أني سأنقد تلك الروايات الواردة في مصادرنا الحديثية بمنهج علم والجرح والتعديل ،وأطبقه عليها بصرامة وتشدد حسب طاقتي، ولن أتساهل ولا أتهاون ولا أتوسط في نقدي لها. لأن هذا المنهج هو الطريق الصحيح، والواجب إتباعه عندما نتعامل مع روايات أهل الأهواء والضعفاء عامة والشيعة الإمامية وأمثالهم خاصة. وهو المنهج المطلوب إتباعه عند من يبحث عن الحقيقة، وأي تهاون أو تساهل أو توسط في تطبيقه سيكون على حسابها ويفتح الطريق لتسرب الروايات الضعيفة والموضوعة. والمتساهل في نقد الأخبار هو من حيث يدري أو لا يدري قد أفسد الأخبار وساهم في نشر الروايات الضعيفة والمكذوبة، وأضعف منهج علم الجرح والتعديل، وشوهه وافترى عليه. وعليه فلا يصح التساهل ولا التوسط في التعامل مع الروايات الحديثية ولا التاريخية، لأن من يطلب الحقيقة يجب أن يُحقق الروايات بصرامة وتشدد ،ولا يتساهل ولا يتهاون ولا يتوسط، في إخضاعها لمنهج نقد الخبر إسنادا ومتنا. ولا يصح التوسط في نقد الأخبار عند من يطلب اليقين أولا والصحيح من الأخبار ثانيا، لأن التوسط في نقدها وإن كان أحسن من التساهل فهو يبقى ناقصا وضعيفا ولا يرقى إلى مستوى طلب اليقين والصحيح من جهة، ولا يمنع من تسرب الأخبار الضعيفة من جهة ثانية، ولا يُضيّق مجال الظنيات والاحتمالات من جهة ثالثة.

وسأُطبق ذلك المنهج في نقدي لروايات الشيعة من دون النظر إلى الرجال ومواقفهم وتمنياتهم وترجيحاتهم إذا لم تكن قائمة على معطيات علمية صحيحة، ولا اعتبار لها إذا خالفت تطبيق منهج علم الجرح والعديل تطبيقا صحيحا صارما متشددا. وسأترك المنهج يسير على هذه الطريقة إلى نهايته مهما كانت النتائج .

رابعا: أُشير هنا إلى أن كتابي هذا لا يجد قبولا ولا ترحيبا عند كثير من أهل العلم ، لخلفياتهم المذهبية ومصالحهم الدنيوية، فلهم ذلك ونحن نحترم مواقفهم. ومن ردّ عليّ منهم أو من غيرهم وناقشني بحياد وعلم فسأتجاوب معه وأناقشه في الأمور التي نقدني فيها، فإن كان الحق معه فسأتراجع عن

موقفي وآخذ برأيه. وأما من يردُ عليّ منهم بالتهريج والتخوين، والاتهام والتشويش، والتباكي على الروايات والدين فلن أسمع له، ولن أفتح معه أي نقاش.

ويجب التنبيه هنا إلى أن قسما كبيرا مما سنورده في كتابي هذا أخذته من بعض مصنفاتي ، منها: تناقض الروايات السنية والشيعية حول تاريخ صدر الإسلام. وكتاب: نقد فكر الدكتور عدنان إبراهيم. أخذته منها لعلاقته المباشرة بموضوع الروايات الشيعية ولأهميته وفائدته من جهة؛ وأضفت إليه من جهة أخرى زيادات وتنقيحات كثيرة، وأعدت تنظيمه ليتفق مع موضوع هذا الكتاب منطلقا ومنهجا وغاية.

وأخيرا أسأل الله عز وجل الصدق والإخلاص في القول والعمل، والتوفيق والسداد إنه سميع مُجيب .

أ، د خالد كبير علال

09 شوال 1438 هـ/ 04 جوان 2017 – الجزائر-

الفصل الأول
نقد روايات قول النبي لعلي " أنت مني بمنزلة هارون من موسى"

أولا: تعريف موجز بأصول مذهب الشيعة الإمامية :
ثانيا: نقد أسانيد روايات حديث المنزلة :
ثالثا: نقد متون روايات حديث المنزلة :

نقد روايات قول النبي لعلي " أنت مني بمنزلة هارون من موسى"

نبدأ نقدنا للروايات الشيعية الواردة في المصادر الحديثية السنية بنقد الحديث المعروف الذي يقول لعلي بن أبي طالب- رضي الله عنه- : ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى)). هذا الحديث هو حديث شيعي قلبا وقالبا، وقد صححته كتب حديثية سنية مُعتمدة كما سنبينه عندما نحققه إسنادا ومتنا. لكن قبل ذلك نُعرّف أولا بمذهب الشيعة الإمامية تعريفا موجزا مُركزا، لأنه يُساعدنا في نقد الروايات الشيعية إسنادا ومتنا من جهة، ويُسهل على القراء الفهم والمتابعة ومعرفة الأبعاد والخلفيات من جهة ثانية.

أولا: تعريف موجز بأصول مذهب الشيعة الإمامية:

يقوم مذهب الشيعة الإمامية على أربعة أصول أساسية ينبني عليها مذهبهم ، هي:

الأصل الأول : القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف ، يُعد هذا الأصل من أساسيات المذهب الإمامي، وبدونه لا تقوم له قائمة أصلا . وهو أصل يتناقض مع القرآن الكريم وتاريخه الصحيح مناقضة تامة. وللشيعة الإمامية روايات كثيرة في كتبهم الحديثية والتاريخية والتفسيرية صرحت وأكدت على القول بتعرض القرآن للتحريف حسب زعمهم. أذكر منها الروايات الآتية من مصادرهم المعتبرة عندهم :

أولها : قال أبو جعفر الكليني (ت 328أو 329 هـ) بإسناده عن أبي جعفر الباقر أنه قال : ((ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أُنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب و الأئمة من بعده)) . ومعنى ذلك أن القرآن الذي كان عند الصحابة وعامة المسلمين كان ناقصا و غير سليم من التحريف .

الرواية **الثانية:** رواها أيضا أبو جعفر الكليني بإسناده، عن أبي عبد الله جعفر الصادق، أنه قال: إن علي بن أبي طالب أخرج القرآن إلى الناس

حين فرغ منه وكتبه فقال لهم: هذا كتاب الله عز وجل كما أنزله على محمد- صلى الله عليه و سلم -، وقد جمعته من اللوحين فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن لا حاجة لنا فيه، فقال أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبدا، إنما كان عليّ أن أخبركم حين جمعته لتقرؤوه. و معنى ذلك أن القرآن الأصلي الكامل الحقيقي كان عند علي ، ثم أخفاه عن المسلمين، وأما الذي كان عندهم فهو قرآن ناقص .

الرواية الثالثة: رواها الكُليني أيضا، عن أبي جعفر أنه قال:((ما يستطيع أحد أن يدعي أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء)) ،هم أئمة الشيعة المزعومين . واضح من ذلك أن ما عند غير هؤلاء من القرآن ناقص .

الرواية الرابعة: رواها الكُليني بإسناده ، مضمونها : عن علي بن سويد أنه كتب إلى إمامهم أبي الحسن موسى الكاظم و هو في الحبس ، يسأله عن أمور ، فكان مما رد به عليه أن قال له : ولا تلتمس دين من ليس من شيعتك ... فإنهم الخائنون الذين خانوا الله ورسوله، وخانوا أماناتهم، وتدري ما خانوا أماناتهم؟، ائتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبدلوه .

ونفس الرواية وردت بإسناد آخر، مفاده أن رد إمامهم الكاظم هو قوله: ((لا تأخذن معالم دينك عن غير شيعتنا، فانك إن تعديتهم أخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله ورسوله، وخانوا أماناتهم، إنهم اؤتمنوا على كتاب الله جل وعلا فحرفوه وبدلوه ، فعليهم لعنة الله ولعنة رسوله ولعنة ملائكته ولعنة آبائي الكرام البررة ولعنتي ولعنة شيعتي إلى يوم القيمة)). واضح من الروايتين أن القرآن الكريم تعرّض للتحريف و التبديل على أيدي خصوم الشيعة حسب زعم روايات الشيعة الإمامية.

الرواية الخامسة: ذكرها المفسر الشيعي محمد العياشي في تفسيره ، بقوله : عن ميسر عن أبى جعفر قال: لو لا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه، ما خفي حقنا على ذي حجى . فالرواية صريحة بأن القرآن الكريم تعرّض للتحريف بالزيادة و النقصان حسب زعم الرواية.

والرواية السادسة: رواها الكليني بإسناده ، عن أبي عبد الله جعفر الصادق أنه أجاب عن سؤال أحد الشيعة فقال : ((وإن عندنا لمصحف

فاطمة ، وما يدريهم ما مصحف فاطمة ؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة ؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد)) .والأمر واضح لا يحتاج إلى تعليق !!! .

الرواية الأخيرة- السابعة- : رواها الكليني بإسناده ،عن أبي عبد الله قال: إن القرآن الذي جاء به جبرائيل -عليه السلام- إلى محمد -صلى الله عليه وسلم- سبعة عشر ألف آية . و هذه الرواية فصلت بعض ما أشارت إليه الرواية السابقة ، لأن قرآن الرواية الشيعية فيه ثلاث مرات ما في القرآن الحقيقي الذي بين أيدينا ،وعدد آياته: 6666 ، مقابل: 17 ألف آية حسب الرواية الشيعية . فالفارق العددي كبير جدا !! .

وبالإضافة إلى تلك الروايات توجد روايات شيعية أخرى كثيرة أشارت إلى تعرّض القرآن الكريم للتحريف بذكر نماذج من الآيات التي تعرّضت للتحريف حسب زعمها . أذكر منها أربعا فقط .
أولها، رواها الكليني بإسناده عن أبي عبد الله –جعفر الصادق- أنه قال في قوله تعالى: " ومن يطع الله ورسوله (في ولاية علي [وولاية] الأئمة من بعده) فقد فاز فوزا عظيما " هكذا نزلت. واضح من الرواية أن الزيادة ليست تفسيرا للآية ،و إنما هي جزء من الآية حسب زعمها ، بدليل أنها عقّبت على ذلك بقولها: هكذا نزلت . فالآية حسب الرواية الشيعية قد تعرّضت للتحريف .
الرواية الثانية: رواها الكليني بإسناده ، عن أبي عبد الله –جعفر الصادق- أنه قال في قوله تعالى: " سأل سائل بعذاب واقع للكافرين (بولاية علي) ليس له دافع " ثم قال:((هكذا والله نزل بها جبرائيل- عليه السلام- على محمد -صلى الله عليه وآله-)) .
الرواية الثالثة: رواها الكليني بإسناده ، عن عن أبي عبد الله-جعفر الصادق- أنه قال في قوله تعالى:((" ولقد عهدنا إلى آدم من قبل " كلمات في محمد وعلي و فاطمة والحسن والحسين والأئمة عليهم السلام من ذريتهم " فنسي " هكذا والله نزلت على محمد- صلى الله عليه وآله-).
الرواية الأخيرة-الرابعة-: رواها الكليني بإسناده عن أبي جعفر-الباقر- قال هكذا نزلت هذه الآية " ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به (في علي) لكان خيرا لهم" .

تلك الروايات صريحة بأن الشيعة يعتقدون بأن القرآن الكريم قد تعرض للتحريف على أيدي الصحابة. و هي روايات باطلة قطعا بدليل القرآن والتاريخ الصحيح ، لكن ليس هنا موضع تفصيل ذلك، وإنما نحن في صدد عرض موجز لأصول مذهب الشيعة الإمامية. كما أنه يجب أن لا يغيب عنا أن القول بتعرض القرآن للتحريف عند الشيعة هو من ضروريات مذهبهم، لأنه لن يستقيم مع أصوله إلا إذا قال بتحريف القرآن . فحتى إذا أبعدنا تلك الروايات أو شكك فيها الشيعة تقية وتهربا فإن قولهم بتحريف القرآن يبقى قائما لأنه من ضروريات مذهبهم.

الأصل الثاني من أصول مذهب الشيعة الإمامية: تكفير الصحابة وكل من ليس على مذهب الشيعة الإمامية: هذا الأصل، يقول به الشيعة الإمامية رغم ظهور بطلانه لمخالفته الصريحة للقرآن الكريم والروايات الحديثية والتاريخية الصحيحة الموافقة له . زعمت الروايات الشيعية الإمامية أن الصحابة- بعد وفاة الرسول-صلى الله عليه و سلم- ارتدوا عن دين الإسلام و كفروا به ، و فسدت أخلاقهم كلهم إلا ثلاثة ، أو أربعة فقط . وسبب ذلك حسب زعم الشيعة أنهم أنكروا " حق" علي وأبنائه في الإمامة ، و حرّفوا القرآن لإخفاء الوصية . أذكر منها الروايات الشيعية الآتية:

أولها: رواها محدث الشيعة أبو جعفر الكليني بإسناده ،عن أبي جعفر-الباقر- قال: ((كان الناس أهل ردة بعد النبي - صلى الله عليه وآله- إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة ؟ فقال: المقداد بن الأسود ،وأبو ذر الغفاري،وسلمان الفارسي رحمة الله وبركاته عليهم)) .

الرواية الثانية: رواها الكليني أيضا بإسناده، عن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر- الباقر-: ((جعلت فداك ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك، المهاجرون و الأنصار ذهبوا إلا - وأشار بيده - ثلاثة ...)) .

الرواية الثالثة: رواها الكليني بإسناده ، حنان عن أبيه، عن أبي جعفر- الباقر- قال: قلت له: ((ما كان ولد يعقوب أنبياء ؟ قال: لا و لكنهم كانوا أسباط أولاد الأنبياء ، ولم يكن يفارقوا الدنيا إلا سعداء تابوا وتذكروا ما صنعوا ، وإن الشيخين فارقا الدنيا ولم يتوبا ، و لم يتذكرا ما صنعا بأمير المؤمنين ، فعليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . واضح من

كلامه-حسب الرواية- أنه يقصد أبا بكر وعمر بن الخطاب-رضي الله عنهما-.

الرواية الرابعة: رواها المفيد بإسناده ، قال أبو الحسن موسى ابن جعفر : إذا كان يوم القيامة نادى مناد ((أين حواري محمد بن عبد الله رسول الله - صلى الله عليه وآله- الذين لم ينقضوا العهد ومضوا عليه ؟ فيقوم سلمان والمقداد وأبو ذر)).

الرواية الخامسة : رواها المفسر العياشي ،و مفادها : عن عبد الرحمن بن سالم الأشل عنه-أي جعفر الصادق- قال:(التي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا) عائشة هي نكثت إيمانها)) .

الرواية السادسة: رواها أيضا العياشي ، عن ((أبى بصير عن جعفر بن محمد قال: يؤتى بجهنم لها سبعة أبواب، بابها الأول للظالم وهو زريق ، وبابها الثاني لحبتر، والباب الثالث للثالث، والرابع لمعاوية، والباب الخامس لعبد الملك ...)) . واضح من الرواية أن زريق هو أبو بكر الصديق ، وحبتر هو عمر بن الخطاب ،والثالث هو عثمان بن عفان-رضي الله عنهم . و معنى زريق حسب الشيعة هو الأول ،والعرب كانت تتشاءم بزرقة العين ، و حبتر معناه الثعلب.

الرواية الأخيرة –السابعة-: رواها الكليني بإسناده، مفادها : ابن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبيه قال: قلت لأبي جعفر- الباقر-: إن العامة يزعمون أن بيعة أبي بكر حيث اجتمع الناس كانت رضا لله جل ذكره وما كان الله ليفتن أمة محمد - صلى الله عليه وآله- من بعده ؟ فقال أبو جعفر : أو ما يقرؤون كتاب الله ، أو ليس الله يقول: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىَ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللّهُ الشَّاكِرِينَ }-سورة آل عمران:144- . قال: فقلت له: إنهم يفسرون على وجه آخر، فقال: أو ليس قد أخبر الله عز وجل عن الذين من قبلهم من الأمم أنهم قد اختلفوا من بعدما جاءتهم البينات حيث قال: { تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَـكِنِ اخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا اقْتَتَلُواْ وَلَـكِنَّ اللّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ }-سورة البقرة:253- . ثم عقّب الكليني على ذلك بقوله: ((وفي هذا ما يستدل له على أن أصحاب محمد - صلى الله عليه وآله- قد اختلفوا من بعده فمنهم من آمن ومنهم من كفر)) . وهذا الاستدلال باطل

قطعا، لأن القرآن الكريم شهد للصحابة بالإيمان والعمل الصالح وبالخيرية، ووعدهم بالنصر إن هم كانوا مؤمنين صالحين فتحقق لهم ذلك في دولة الخلافة الراشدة.

ولا شك بأن قول تلك الروايات بكفر الصحابة كلهم إلا أربعة أو خمسة، هو زعم باطل قطعا، وهو من أكاذيبهم وحقدهم على الإسلام والصحابة والمسلمين من بعدهم. وتلك الروايات باطلة قطعا، لأن القرآن الكريم شهد للصحابة بالخيرية وزكاهم وجعلهم خير أمة أخرجت للناس وشهد للسابقين منهم من المهاجرين والأنصار بالإيمان والعمل الصالح ودخول الجنة، وجعلهم قدوة لغيرهم. بدليل قوله تعالى: ((وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ [التوبة : 100])). وانطلاقا من هذه الآية وغيرها فلا يُمكن ان يرتد الصحابة بعد النبي-عليه الصلاة والسلام- وعلى رأسهم : أبو بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، وغيرهم.

الأصل الثالث من أصول مذهب الشيعة الإمامية: الاعتقاد بإمامة علي وأولاده، وعصمتهم وعلمهم للغيب ووجوب الإيمان بهم: هذا الأصل هو أصل الأصول عند الشيعة الإمامية، واعتقادهم به أوصلهم إلى الاعتقاد بالأصول الأخرى. وبطلانه يُسقط كل أصول مذهبهم بالضرورة. ومن غرائب مذهب الشيعة الإمامية أن مبدأ الإمامة هو أيضا ظاهر البطلان أيضا، لأن القرآن الكريم حسم أمر الخلافة حسما وجعله شورى بين المسلمين وليس خاصا بفرد ،ولا أسرة، ولا عائلة ولا قبيلة. ولا كلام مع ما قرره القرآن، ولا قيمة لأية رواية إذا خالفته، وإن بلغت مرويات الإمامة ملايير الروايات. وهذا هو السبب الذي جعل الشيعة الإمامية يقولون بتحريف القرآن عندما وجدوه ينقض إمامتهم الخرافية، التي هي من جهة أخرى نقض لختم النبوة.فالإمامة الشيعة باطلة لأنها مخالفة للحكم الشوري الذي أكده القرآن وطبقته السنة، ومارسه الصحابة من ناحية، وباطلة لأنها تنقض ختم النبوة الذي أكده القرآن والحديث من ناحية أخرى.

وأما روايات الشيعة التي تقول بإمامة علي وأولاده، واتصافهم بالعصمة وعلم الغيب ووجوب الإيمان بهم وطاعتهم ، فمنها الروايات الآتية:

أولها: رواها الكليني بإسناده ، عن أبي عبد الله-جعفر الصادق- أنه قال في قوله تعالى:((" ولقد عهدنا إلى آدم من قبل " كلمات في محمد وعلي

وفاطمة والحسن والحسين والأئمة عليهم السلام من ذريتهم " فنسي " هكذا والله نزلت على محمد- صلى الله عليه وآله-).

الرواية الثانية: رواها المفسر الشيعي محمد العياشي ، عن أبى جعفر قال: لو لا أنه زيد في كتاب الله و نقص منه، ما خفي حقنا على ذي حجى. معنى ذلك أن هذا الحق المزعوم--الإمامة- خفي على الناس لأن الصحابة حذفوه ضمن تحريفهم للقرآن !! .

الرواية الثالثة: رواها الكليني بإسناده، عن أبي عبد الله –جعفر الصادق- أنه قال في قوله تعالى: " ومن يطع الله ورسوله (في ولاية علي [وولاية] الأئمة من بعده) فقد فاز فوزا عظيما " هكذا نزلت.

الرواية الرابعة: مفادها أن الكليني وضع في كافيه مبحثا عنوانه: باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحدا واحدا ، ثم ذكر طائفة من الأخبار ، منها: عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله –جعفر الصادق- عن قول الله عز وجل: " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم " فقال:: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين" ، فقلت له: إن الناس يقولون: فما له لم يسم عليا وأهل بيته في كتاب الله عز و جل؟ قال: فقال: قولوا لهم: إن رسول الله -صلى الله عليه وآله- نزلت عليه الصلاة ولم يسم الله لهم ثلاثا ولا أربعا، حتى كان رسول الله -صلى الله عليه وآله- هو الذي فسر ذلك لهم، ونزلت عليه الزكاة ولم يسم لهم من كل أربعين درهما درهم، حتى كان رسول الله- صلى الله عليه وآله- هو الذي فسر ذلك لهم، ونزل الحج فلم يقل لهم: طوفوا أسبوعا حتى كان رسول الله- صلى الله عليه وآله- هو الذي فسر ذلك لهم، ونزلت " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ")).

الرواية الخامسة: رواها الكليني بإسناده ،عن أبي جعفر-الباقر- قال: ((أوحى الله إلى نبيه صلى الله عليه وآله " فاستمسك بالذي أوحي إليك إنك على صراط مستقيم " قال: إنك على ولاية علي وعلي هو الصراط المستقيم)).

الرواية الأخيرة- السادسة- تتعلق بنزول آية إنذار العشيرة الأقربين ،فكان مما ورد فيها أنها زعمت أن النبي-عليه الصلاة والسلام- : ((" إن الله عز وجل قد أمرني أن انذر عشيرتي الأقربين ورهطي المخلصين، وأنتم عشيرتي الأقربون ورهطي المخلصون وإن الله لم يبعث نبيا إلا جعل له من أهله أخا ووارثا ووزيرا ووصيا، فأيكم يقوم يبايعني على أنه أخي و

وزيري و وارثي دون أهلي ، و وصيي وخليفتي في أهلي ويكون مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي ؟ فأسكت القوم فقال: والله ليقومن قائمكم أو ليكونن في غيركم، ثم لتندمن ". قال: فقام علي وهم ينظرون إليه كلهم، فبايعه وأجابه إلى ما دعاه إليه، فقال له:" ادن مني فدنا منه، فقال له: افتح فاك، ففتحه فنفث فيه من ريقه، وتفل بين كتفيه وبين ثدييه " .

وأما عن صفات أئمة الإمامة الشيعية الخرافية، فمنها ما رواه الكليني بإسناده ، عن على الرضا أنه ذكر أوصاف أئمة الشيعة الإمامية ، منها ((الإمام المطهر من الذنوب و المبرأ من العيوب، المخصوص بالعلم، الموسوم بالحلم، نظام الدين ... الإمام واحد دهره، لا يدانيه احد ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدل ولا له مثل ولا نظير، مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه له ولا اكتساب بل اختصاص من المفضل الوهاب... وأودع قلبه ينابيع الحكمة، وألهمه العلم إلهاما، فلم يعي بعده بجواب، ولا يحير فيه عن الصواب، وهو معصوم مؤيد موفق مسدد، قد أمن الخطايا والزلل والعثار ...)).

الرواية الثانية : رواها الكليني بإسناده ،عن أبي عبد الله –**جعفر** الصادق- قال: ... كان أمير المؤمنين-علي بن أبي طالب- كثيرا ما يقول :((أنا قسيم الله بين الجنة والنار ... ولقد أُعطيتُ خصالا ما سبقني إليها أحد قبلي علمت المنايا والبلايا، والأنساب وفصل الخطاب ، فلم يفتني ما سبقني، ولم يعزب عني ما غاب عني))!!!! .

الرواية الثالثة- الأخيرة-: مفادها أن محدث الشيعة الكليني وضع مبحثا في كتابه الكافي ، عنوانه: باب : إن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون ، وانه لا يخفى عليهم الشيء . ثم ذكر رواية بإسناده ، عن سيف التمار قال : كنا مع أبي عبد الله-**جعفر** الصادق- جماعة من الشيعة في الحجر فقال: علينا عين؟ فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نر أحدا فقلنا: ليس علينا عين فقال: ورب الكعبة ورب البنية - ثلاث مرات- لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما و لأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لان موسى والخضر -عليهما السلام- أعطيا علم ما كان، ولم يُعطيا علم ما يكون ، وما هو كائن حتى تقوم الساعة ، وقد ورثناه من رسول الله -صلى الله عليه وآله- وراثة)) .

تلك شواهد من روايات الشيعة في إمامة أئمتهم وصفاتهم، والحكاية باطلة أصلا وفرعا، فلا تلك الإمامة من دين الإسلام ، ولا تلك الصفات

يصح شرعا ولا عقلا وصف بشر بها سواء كان نبيا أو وليا أو إنسانا عاديا.لكن يجب أن نعلم أن الإمامة الشيعة بأئمتها وصفاتهم هي نقض لختم النبوة بمحمد –عليه الصلاة والسلام- فمن يؤمن بإمامة الشيعة فهو قد نقض ختم النبوة واختلق دينا جديدا بأنبياء آخرين عددهم 12 نبيا اسمهم: الأئمة، ولهم صفات الأنبياء، بل وأكثر من ذلك، والإيمان بهم واجب، وكلامهم شرع ومقدس ومن لم يؤمن بهم فهو كافر حسب الإمامة الشيعية. إنها إمامة مخالفة للقرآن ، وهادمة لدين الإسلام ،وناقضة لختم النبوة!!!!! .

الأصل الأخير- الرابع- من أصول مذهب الشيعة الإمامية: الاعتقاد بالتقية- إظهار المرء خلاف ما يُبطن-، أمر به مذهب الشيعة ورووا عن أئمتهم في فضله غرائب وعجائب جعلت التقية هي أصل الدين ، منها أنهم رووا عن بعض أئمتهم أنه قال لهم: ((إنكم على دين من كتمه أعزه الله ، ومن أذاعه أذله الله)). و((إن تسعة أعشار الدين في التقية ، ولا دين لمن لا تقية له ، والتقية في كل شيء إلا في النبيذ والمسح على الخفين)).

تلك الأصول الأربعة، هي أصول باطلة شرعا وعقلا من دون شك لأنها ظاهرة البطلان وليس هنا مجال التوسع لبيان دحضها من جهة؛ ولأن كل من ينظر فيها بتدبر ويزنها بميزان الإسلام سيدرك بسرعة أنها باطلة وليست من الإسلام من جهة ثانية؛وسيدرك أن تلك الأصول تمثل بذاتها دينا جديدا ليس فيه من الإسلام إلا الاسم من جهة ثالثة؛ ويتيقن أن الاعتقاد بها هو هدم لدين الإسلام وكفر ونقض لختم النبوة به من جهة رابعة. والشاهد على ذلك أيضا أن الشيعة الإمامية أنفسهم يعترفون بأنهم على دين خاص بهم. بدليل ما رواه الكليني عن جعفر الصادق : ((إنكم على دين من كتمه أعزه الله ومن أذاعه أذله الله)). فالقوم على دين خاص بهم ليس فيه من دين الإسلام إلا الاسم وشكليات هامشية. وهذا الذي على القارئ أن ينتبه إليه ويُوظفه عندما ننقد الروايات الشيعية في كتابنا هذا .

ثانيا: نقد أسانيد روايات حديث المنزلة :

يُعد حديث المنزلة، من أشهر الأحاديث التي اختلقها الشيعة الإمامية ونشروها بين السنيين حتى استقرت في مصنفاتهم الحديثية. وقد ورد من طرق كثيرة، ننقدها أولا إسناد، ثم متنا فيما بعد:

الطريق الأول: قال النسائي : ((أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ هِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: «لَمَّا غَزَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ تَبُوكَ خَلَّفَ عَلِيًّا بِالْمَدِينَةِ فقالوا فيه مَلّه وكره صحبته فتبع النبي

صلى الله عليه و سلم حتى لحقه في الطريق فقال يا رسول الله خلفتني في المدينة مع الذراري والنساء حتى قالوا مله وكره صحبته فقال له النبي صلى الله عليه و سلم يا علي إنما خلفتك على أهلي أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي)).

إسناده لا يصح لأن من رجاله: جعفر بن سليمان الضبعي أبو سليمان البصري (ت 178 هـ): ثقة، ضعيف ، تركه بعضهم لتشيعه، عنه أخذ عبد الرزاق الصنعاني التشيع، كان شديد البغض للشيخين أبي بكر وعمر-رضي الله عنهما-. والشيعة الإمامية جعلوه من رجالهم ووثقوه. وقد ذكر ابن حبان أن عامة أحاديثه فيها نظر ومنكرة.

ومنهم : قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي (ولد سنة 60أو 61 ، توفي سنة 116 أو 117 هـ) : وُصف بأنه : كان حاطب ليل في جمعه للحديث ، كان يدلس ، روى عن أقوام لم يسمع منهم ، ثقة. كثير التدليس والإرسال، وقد حدث عن أقوام كثيرين لم يسمع منهم من الصحابة والتابعين، ولم يثبت سماعه من الصحابة إلا من أنس بن مالك المتوفى سنة 93هـ. وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه .

الطريق الثاني: قال النسائي: ((أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ دِينَارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَلِيٍّ: ...)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن الكوفي((130- 219هـ)، قيل فيه: ثقة ، مأمون ، متقن ، يدلس ، له أحاديث مناكير، و((متقن حافظ إذا روى عن الثقات فحديثه حجة أحج ما يكون)) ، وهو معدود من المُدلسين. وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة . وقال فيه ابن الأثير : ((وكان شيعيا وله طائفة تنسب إليه يقال لها الدكينية)) . وقال الذهبي: ((الفضل بن دكين ، أبو نعيم . حافظ حجة إلا أنه يتشيع من غير غلو ولا سب . قال ابن الجنيد الختلي : سمعت ابن معين يقول : كان أبو نعيم إذا ذكر إنسانا فقال هو جيد وأثنى عليه فهو شيعي ، وإذا قال : فلان كان مرجئا فاعلم أنه صاحب سنة لا بأس به)) . وعده خير الدين الزركلي من الشيعة الإمامية . وقال فيه الجوزجاني: ((فكان أبو نعيم كوفي المذهب صدوق اللسان)) أي أنه كان شيعيا قلبا وسنيا لسانا.

ومن مظاهر تلاعبه وقلة صدقه وممارسته للتقية ما رواه الخطيب البغدادي، ذكر أنه رُوي أن رجلا قال له : ((يا أبا نعيم اشتهي أن اكتب اسمك من فيك فقال: اكتب واثلة بن الأسقع قال بن مخلد قال لي أبو الحسن الضبي شيخنا هذا فحدثت بهذا شيخا من إخواننا فقال لي يا أبا الحسن رأيت خراسانيا بمكة يقول حدثنا واثلة بن الأسقع. فقلت هذا ممن جاز عليه عبث أبي نعيم)).

ومن مظاهر تشيع الفضل ابن دكين : إنه كا يُخفي تشيعه الإمامي، ويبدو أن بعض الناس قد تنبه إلى ذلك، فروى حفيده أحمد بن ميثم بن أبي نعيم أنه قال : ((قدم جدي أبو نعيم الفضل بن دكين بغداد ونحن معه فنزل الرملية ونُصب له كرسي عظيم فجلس عليه ليحدث فقام إليه رجل ظننته من أهل خراسان فقال. يا أبا نعيم اتتشيع ؟، فكره الشيخ مقالته وصرف وجهه وتمثل بقول مطيع بن إياس:

وما زال بي حبيك حتى كأنني ** برجع جواب السائلي عنك أعجم

لأسلم من قول الوشاة وتسلمي** سلمت وهل حي على الناس يسلم .

فلم يفقه الرجل مراده. فعاد سائلا فقال: يا أبا نعيم اتتشيع؟، فقال الشيخ: يا هذا كيف بليت بك وأي ريح هبت إلي بك سمعت الحسن بن صالح يقول: سمعت جعفر بن محمد يقول: حب علي عبادة وأفضل العبادة ما كتم)). فهذا شاهد دامغ على أنه كان إماميا يُمارس التقية في علاقته بالمحدثين . فهو لم يُنكر تشيعه ، وإنما أكده بكلامه ، علما بأن حب علي ليس عبادة، وإنما هو من الإيمان ، لأن حب الصحابة والمسلمين من الإيمان بحكم أن المؤمنين إخوة كما جاء في الكتاب والسنة.

ومن مظاهر تشيعه أيضا أن الخطيب البغدادي روى أن عبد الله بن الصلت قال : ((كنت عند أبي نعيم الفضل بن دكين فجاءه ابنه يبكي فقال له : ما لك ؟، فقال الناس يقولون: انك تتشيع فأنشأ يقول:

وما زال كتمانيك حتى كأنني **برجع جواب السائلي عنك أعجم لأسلم من

قول الوشاة وتسلمي** سلمت وهل حي على الناس يسلم)) .

واضح من ذلك أن الرجل وأهله كانوا معروفين بين الناس بالتشيع الإمامي، و هو قد كرر هنا أنه يُمارس التقية من جهة أنه لا يُظهر غلوه ، وسماها الكتمان .

و من مظاهر ممارسته للتقية وتضليله وضحكه على الناس، وإخفاء تشيعه أن الخطيب البغدادي قال : ((أخبرني محمد بن الحسين بن الفضل القطان، أخبرنا محمد بن عبد الله بن احمد بن عتاب، حدثنا احمد بن ملاعب قال: حدثني صديق لي يقال له يوسف بن حسان ثقة قال: قال أبو نعيم ما كتبت على الحفظة أني سببت معاوية قال: قلت احكي هذا عنك قال نعم احكه عني)) .

وأما عند الشيعة ، فعدوه من رجالهم ، و رواياته موجودة في كتب الشيعة الإمامية الخاصة بهم، منها كتاب الكافي للكليني ، ومنها كتاب خصائص الأئمة للشريف الراضي. وذكر الشيعة أن الفضل بن دكين كان يُمارس التقية ، فذكر بعضهم حادثة وقعت له في بغداد (ذكرناه عن الخطيب البغدادي)، فقال ((قدم أبو نعيم الفضل بن دكين بغداد فنزل الرميلة وهي محلة بها، فاجتمع إليه أصحاب الحديث ونصبوا له كرسيا صعد عليه وأخذ يعظ الناس ويذكرهم، ويروي لهم الأحاديث، وكانت أياما صعبة **في التقية**، فقام رجل من آخر المجلس وقال له: يا أبا نعيم أتتشيع ؟ قال فكره الشيخ مقالته واعرض عنه وتمثل بهذين البيتين:

وما زال بى حبيك حتى كأنني * برد جواب السائلي عنك اعجم

لأسلم من قول الوشاة وتسلمي * سلمت وهل حي من الناس يسلم .

قال :فلم يفطن الرجل بمراده، وعاد إلى السؤال وقال يا أبا نعيم اتتشيع ؟ فقال يا هذا كيف بليت بك ؟ واي ريح هبت بك إلي ؟ نعم سمعت الحسن بن صالح ابن حي يقول: سمعت جعفر بن محمد يقول: حب علي عبادة وخير العبادة ما كتمت)) . لاحظ هذه هي التقية ، وليس صحيحا أن خير العبادة ما كُتم، و إنما العبادة أنواع منها الظاهر ومنها الخفي، و هي حسب النيات حتى وإن كانت خفية ، فالرجل يُمارس التقية، ويضحك بها على المُغفلين من الناس.

واستنتاجا من ذلك أقول: واضح من أحوال هذا الرجل- الفضل بن دكين- أنه كان متأثرا بتشيعه في الحكم على الرواة ، وأنه كان يُمارس التقية ويُخفي حقيقته ،وبها التبس حاله على كثير من المحدثين، فالرجل يتظاهر بعدم الغلو كوسيلة ومظهر من وسائل ممارسة التقية وإخفاء حاله،وبذلك تمكن من نشر الروايات الشيعية التي تطعن في القرآن الكريم، وتقول بالإمامة وزواج المتعة وغيرها كما بيناه في كتابنا هذا . فكان هذا الرجل الشيعي الإمامي لا يُظهر غلوه علانية فظن من انطلى عليه أمره أنه ليس شيعيا إماميا .

ومن رجاله أيضا: عبد السلام بن حرب الملائي(ت 91-187هـ)، قيل فيه: ثقة، صدوق، فيه لين، فيه ضعف، له مناكير، مذكور في الضعفاء. فالرجل ضعيف ولم يثبت توثيقه ، أو على الأقل لم يثبت توثيقه ولا تضعيفه.

والثالث : سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي (25- 95هـ)، قيل فيه : فقيه ثبت ، ثقة، مرسلاته أصح المراسيل. روى عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم، وبعضهم لم يلحق بهم ، كأبي بكر، وعمر، وأبي الدرداء. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

وأما القول بأن مرسلاته أصح المراسيل ، فهذا ليس دليلا على قبولها، ولا على أنها صحيحة . لأن المرسل منقطع، وعليه فالإسناد لا يصح من جهته، ونحن لا نعلم من الراوي المجهول الذي بين سعيد والصحابي. والقول بقبول مرسلات ابن المسيب بدعوى أنها أصح المراسيل هو نقض لمعنى المرسل، ومخالفة صريحة لعلم الجرح والتعديل. وعليه فإما أن تكون مرسلات ابن المسيب متصلة فهي ليست مرسلة، أو غير متصلة، فهي مرسلة ولا تصح من جهته ولا تُقبل. ولا يصح لمن يطلب الحقيقة الشرعية ،أوالتاريخية ،أوالعلمية أن يعتمد على تلك المقولة. ومن يأخذ بها فقد أغلق باب اليقين وفتح باب الظنون والاحتمالات، والمنطق يقول: إذا دخل الاحتمال سقط الاستدلال. ولماذا كان ابن المسيب يسمح لنفسه أن يُحدث عمن لم يسمع، ومن لم يلحق؟؟.ولماذا كان يُسقط الرواة الذين سمع منهم عندما حدّث عمن لم يسمع، ولم يلحق ؟؟. وأليس من الواجب أن يذكر الرواة الذين كانوا واسطة بينه وبين الذين لم يسمع منهم، ولم يلحق بهم؟؟. فهو هنا إما انه نسي الرواة الذين كانوا وساطة بينه وبينهم، وإما أنه تعمد إسقاطهم، وإما أنه اختلق المرويات التي نسبها إليهم، وفي كل الحالات الإسناد لا يصح بينه وبينهم.

الطريق الثالث: قال النسائي: ((أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الْمَاجِشُونُ أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ قَالَ: سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، فَهَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِعَلِيٍّ:....)).

ذلك الطريق لا يصح ، لأن من رجاله: محمد بن المنكدر بن عبد الله (131-55هـ)، قيل فيه: ثقة، لكنه كان كثير الإرسال، وقد روى عن كثير من الصحابة ولم يسمع منهم، كأبي هريرة، وعائشة ، وأبي أيوب

الأنصاري، وأبي قتادة، وسفينة وغيرهم، وبعضهم روى عنهم ولم يُدركهم.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن عن سعيد بن المُسيب، فالإسناد من طريقه لا يصح.

الطريق الرابع: قال النسائي: ((أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ قَالَ: ...)).

إسناده لا يصح لأن من رجاله: الحكم بن عتيبة الكندي أو محمد الكوفي (50- 114 هـ)، قيل فيه : ثقة ، ثبت ، مُدلس ، كان يرسل ، حدث عن أقوام لم يسمع منهم ، كزيد بن أرقم ، لم يلق ابن مسعود ، قال أحمد العجلي : ((وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته)). وهذا دليل دامغ على أن شيعة محدثي الكوفة كانوا مندسين بين أهل الحديث ، وكانوا حريصين على إخفاء حقيقتهم ، ولهذا لم يُتفطن لكثير من هؤلاء، وبعضهم لم يظهر حاله إلا بعد موته ، كهذا الرجل . فما مصير مروياته بعد انكشاف أمره ؟؟!!. وقد جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة ، وعده الشيعة من رجالهم ومن رواة أخبارهم الإمامية عن بعض أئمتهم، وجعله بعضهم عشرية من الشيعة الزيدية البترية. فالإسناد لا يصح من جهته لأنه ليس بثقة، ويرسل ويُدلس ، وهنا قد عنعن.

الطريق الخامس: قال النسائي: ((أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيٍّ:..)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار (ت 167- 252هـ)): وثقه كثير من أهل الحديث، لكن بعضهم استضعفه وكذبه، وفيه لين. وقال الذهبي: ((ثقة صدوق . كذبه الفلاس ، فما أصغى أحد إلى تكذيبه لتيقنهم أن بندارا صادق أمين. وقال عبد الله بن الدورقى : كنا عند يحيى بن معين فجرى ذكر بندار ، فرأيت يحيى لا يعبأ به ويستضعفه . ورأيت القواريرى لا يرضاه. وكان صاحب حمام . قلت : قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم ، وهو حجة بلا ريب)). ومع أن موقف الذهبي قوي، إلا أن حكمه ليس قطعيا، لأن الذين ضعفوه موقفهم أيضا له اعتبار، وقد تتوفر الشواهد لتقويته. والقول بأنه حجة بلا ريب لا يصح، لأن موقف الذين ضعفوه له اعتبار ويُضعف موقف الذين وثقوه ، ولا يجعل الرجل حجة بلا ريب. لأنه

لا يُوجد دليل قطعي يُثبت موقفهم ويُبطل موقف الذين ضعفوه. ويزيد في تضعيفه أيضا أن متن الرواية فيه ما يُنكر.وعليه فإن حال الرجل لم يثبت توثيقه ولا تضعيفه، وهذا يتطلب منا التوقف في حاله، على اقل تقدير. فالإسناد لم يصح من جهته.

ومنهم : محمد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ) : ثقة ، فيه غفلة وبلادة، وكان يُخطئ أسماء الرواة ، وعن أحمد بن حنبل: سمعت غندرًا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب عن أحد غيره شيئًا، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا)). وفي غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ضعفه يحيى بن سعيد. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

ومنهم: شعبة بن الحجاج بن الورد (160-82 هـ) : ثقة ثبت، كان كثير الخطأ في أسامي الرواة ،ويُقلبها . وقد ورد في كتاب جامع التحصيل في أحكام المراسيل أن شعبة كان لا يُدلس، ويتشدد فيه. وقال أحمد بن حنبل: (لم يسمع شعبة من طلحة بن مصرف إلا حديثا واحدا من منح بمنيحة). فهذا يعني أنه لم يُحدث عنه حديثا آخر سماعا ولا عنعنة . لكن وجدت له روايات أخرى عنه معنعنة من دون ذلك الحديث ، وهذا يعني أنه لم يسمعها منه وإنما دلسها عليه أو أرسلها . منها أن البيهقي روى أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قال: ((زينوا القرآن بأصواتكم)) رواه من طريقين الثاني قال فيه: ((ورواه شعبة ، عن طلحة بن مصرف ، وزاد : قال عبد الرحمن : وكنت نسيت هذه الكلمة حتى ذكرنيها الضحاك بن مزاحم)). ومنها قوله ((... حدثنا شعبة عن طلحة بن مصرف قال سمعت عبد الرحمن بن عوسجة يحدث عن البراء بن عازب قال : كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يأتينا إذا قمنا إلى الصلاة فيمسح عواتقنا وصدورنا ويقول :« لا تختلفوا فتختلف قلوبكم إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول أو قال :« الصفوف الأول »)) .

ومن ذلك أيضا أن أحمد بن حنبل قال : ((لم يحدث شعبة عن أبي نعامة العدوي شيئا)) . ولكن الحقيقة خلاف ذلك إن صح قول أحمد، فقد حدّث عنه رواية معنعنة مرفوعة رواها مسلم ، وروى عنه أثرين معنعنين أيضا عن بعض السلف رواهما ابن أبي شيبة، مما يعني أنه كان يُدلس، أو يُرسل.

ومن ذلك أيضا ما رواه ابن مهدي ((عن شعبة سمعت أبا بكر بن محمد بن حزم ...)) ، فأنكره أحمد بن حنبل وقال : ((لم يسمع شعبة من أحد من آهل المدينة من القدماء ...)) . فإن صح هذا الخبر ، فهو شاهد دامغ على أن شعبة كان يُرسل .

ومن ذلك أيضا أن شعبة كان قد ذكر عن نفسه أنه لا يُدلس ، وأنه يبغضه ، مما يعني أنه كان يُفرق بين التحديث بالسماع ، وبين الرواية بالعنعنة في مروياته، وأنه كان حريصا على أن لا يُدلس ولا يُرسل. وهذا يتطلب منه الالتزام بذلك ، واستخدام الألفاظ الدالة على السماع والبعد عن الألفاظ الموهمة لذالك ، وعدم استخدام الألفاظ الدالة على التدليس. لكننا إذا رجعنا إلى المرويات التي صحت عنه لا نجده يلتزم بذلك. فمرة يُذكر أنه قال : ((... حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي عمران الجوني ...)) ، و ((...حدثنا آدم قال حدثنا شعبة عن قتادة...)) و مرة يُذكر أنه قال : ((... حدثنا أبو أسامة عن شعبة حدثني خليد بن جعفر ...)) ،ومرة يروى أنه قال : ((... حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي قالا حدثنا شعبة قال يحيى عن عبد الله بن أبي المجالد ...)) ،و((... حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة)) . وهذه أمثلة من باب التمثيل الضيّق لا الواسع ، ولا هي من باب الحصر أيضا، وإلا فالأمثلة على ذلك كثيرة جدا في كتب الحديث، وهي شواهد دامغة على أن شعبة لم يلتزم بالألفاظ الدالة على السماع ، مما يشهد على أنه كان يُدلس، أو يُرسل ، وانه كان يُفرق بين تلك الألفاظ . وإما إذا قيل: إنه لم يُدلس ، وإنما عبر عن السماع بألفاظ التدليس والإرسال . فأقول : هذا اعتراض غير مقبول ، لأن الرجل كان يُميز بين تلك الألفاظ ، ولأنه ذكر أنه لا يُدلس ، وهذا يتطلب منه الإلتزام به بعدم استخدام الألفاظ الدالة عليه وإلا يكون قد نقض التزامه. ولأنه عاش في زمن كان فيه التفريق بين السماع والعنعنة معروفا ومعمولا به، ومطلوبا أيضا، وهذا يتطلب منه الالتزام به . وإذا قيل : إنه كان ثقة ، واستخدامه لألفاظ التدليس لا يعني أنه كان يُدلس، أو يُرسل . فأقول: هذا اعتراض تابع للأول ، وغير مقبول أيضا ، لأن التدليس لا يعني بالضرورة أن صاحبه ثقة أو ضعيف ، و لهذا وجدنا المدلسين من الثقات والضعفاء معا ، كهشيم ،وسفيان الثوري ، وابن إسحاق . وبما أنه ذكر أنه لا يُدلس فيجب عليه أن يلتزم بذلك، ولا يُخلط علينا مروياته بألفاظ السماع والتدليس معا . فمن حق الناقد المحقق أن ينتقده في ذلك ويتوقف في مروياته، وإلا نحن كيف نميز بين المسموع والمُعنعن ؟؟!!. وفي إمكان أي راوٍ أن يقول

كقوله، ثم يتصرف في مروياته كما يحب، ونحن من جهتنا لا نقبل منه ذلك إلا بحجة صحيحة، ونطالبه بأن يلتزم بالمنهج العلمي الصحيح ، ولا يُشوش علينا مروياتنا، ولا يُفسدها علينا. والحَكم هنا هو الأفعال لا الأقوال ، لأن الأقوال وحدها لا تكفي، وإذا خالفتها الأفعال سقطت الأقوال ولا اعتبار لها .قال تعالى : ((كَبُرَ مَقْتاً عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ)(الصف: 3)) .لكن حتى وإن كان شعبة لا يدلس فإنه قد كان يُرسل، فحدث عن أقوام لم يسمع منهم. والحديث السابق قد عنعنه، فالإسناد غير متصل من جهته.

وأُشير هنا إلى أن ابن قتيبة والشهرستاني قد ذكرا شعبة بن الحجاج من بين رجال الشيعة. لكن لم أعثر عند غيرهما من أهل السنة على ما يدل على أن شعبة كان من الشيعة الإمامية، وما ذكرناه عن ابن قتيبة والشهرستاني ربما يعني أنه كان من شيعة أهل السنة لا من شيعة الإمامية . والشيعة الإمامية لم يذكروا في رجالهم أنه كان إماميا، وإنما كان من الذين رووا عن بعض أئمتهم أخبارا، مع كونه كان عاميا- سنيا- . و هذا الذي أشار إليه الباحث الشيعي عبد الحسين الشبستري بقوله : ((أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي وقيل العتكي بالولاء، الواسطي، البصري. من علماء ومحدثي العامة، ويعدونه من ثقاتهم وعبادهم وكان حافظا، مفسرا ...)). وخلاصة حال الرجل أنه مع كونه ثقة ثبتا، إلا أنه كان ضعيفا من جهة ضبطه، ويُرسل ، وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن ، ومتن الخبر مُنكر كما سنبينه لاحقا، فإن الإسناد لا يصح من جهته.

الطريق السادس: قال النسائي: : ((أخبرني عمران بن بكار بن راشد قال: حدثنا أحمد بن خالد قال: حدثنا محمد، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن أبيه، أن معاوية، ذكر علي بن أبي طالب فقال سعد بن أبي وقاص:...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن إسحاق بن يسار المدني (ت 150 هـ)، قيل فيه: ثقة، ليس بحجة، صدوق، دجال، مُتهم بالكذب ، مُدلس ، رُمي بالتشيع ، وكان يُدلس إذا لم يُصرّح بالسماع، لا يُبالي عمن يروي . كان يتصرف في الأخبار التي يرويها بالزيادة والنقصان. وقال فيه أحمد بن جنبل: ((" هو كثير التدليس جدًا ")) فقيل له: ((فإذا قال: حدثني وأخبرني، فهو ثقة، قال: هو يقول: أخبرني فيخالف)) . وقال فيه أيضا : ((كان رجلاً يشتهي الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه)). وقيل

لأحمد أيضا : ((حدث ابن إسحاق، حدثنا نافع، عن ابن عمر ؟ يزكى عن العبد النصراني، فقال: هذا أشر على ابن إسحاق)). وذُكر عنده محمد بن إسحاق فقال : ((أما في المغازي وأشباهه فيكتب، وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا، ومد يده وضم أصابعه)). وقد عده الشيعة من رجالهم .

واضح مما ذكرناه أن الرجل لم يكن صافيا، إنما كان مخلطا جامعا بين الصدق والكذب . وربما كان يمارس التقية، أو كان مستهترا. والله تعالى أعلم بحقيقة بحاله ، و من هذ حاله فهو ضعيف سواء صرّح بالسماع أو لم يُصرّح به ، خاصة إن كان متن الرواية مُنكرا، وهو هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم : عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي (ت 131 هـ أو بعدها) : ثقة، مُدلس، معتزلي، روى عن مجاهد في التفسير من غير سماع منه. كان يُدلس عن مجاهد.وبما أنه يدلس ، وهنا قد عنعن فلا يصح الإسناد من جهته.

الطريق السابع: قال النسائي : ((أخبرنا قتيبة بن سعيد، وهشام بن عمار قالا: حدثنا حاتم، عن بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: أمر معاوية سعدا، فقال: " ما منعك أن تسب أبا تراب؟. قال: أما ما ذكرت ثلاثا قالهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبه، لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم. سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له، وخلفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله «تخلفني مع النساء والصبيان؟» فقال له ....)).

ذلك الطريق لا يصح ، لأن من رجاله: حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل الحارثي (ت 186هـ)، قيل فيه: ثقة، يرسل، ليس بالقوي،يهم، صدوق.وبما انه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم: بكير بن مسمار الزهري المدني(ت 153هـ)، ثقة، فيه نظر، ليّن ، ذُكر في الضعفاء ، صدوق. وهذه المرتبة تُشعر بالعدالة، ولا تشعر بالضبط.فالرجل فيه جهالة، ولم يثبت توثيقه، وهنا قد عنعن .

الطريق الثامن : قال النسائي : ((أخبرنا محمد بن المثنى قال: حدثنا يحيى بن حماد قال: حدثنا الوضاح وهو أبو عوانة قال: حدثنا يحيى قال:

حدثنا عمرو بن ميمون قال: إني لجالس إلى ابن عباس إذ أتاه تسعة رهط، فقالوا إما...)).

ذلك الطريق لا يصح ، لأن من جاله: أبو عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري (176هـ)، قيل فيه: ثقة ، ثبت ، كثير الغلط إذا حدث من حفظه، في حديثه عن قتادة لين ، لأن كتابه كان قد ضاع منه. قال عبد الرحمن بن مهدي: نظرت في كتاب أبي عوانة وأنا أستغفر الله.وقال أحمد: " إلا أنه بآخرة كان يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ، فأما إذا كان من كتابه فهو ثبت". كان حفظه لا يُساوي شيئا، و أميا لا يقرأ ولا يكتب، و يستعين بمن يكتب له، له أوهام تجنب الشيخان ذكرها. و قال أحمد بن حنبل: ((كان أبو عوانة وضع كتابا فيه معايب أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وفيه بلايا فجاء سلام بن أبي مطيع(ت164هـ) فقال: يا أبا عوانة أعطني ذاك الكتاب فأعطاه فأخذه سلام فاحرقه. قال أبي : وكان سلام من أصحاب أيوب وكان رجلا صالحا)). فهذا رجل مُتهم في عدالته وضعيف في ضبطه . فلا حفظ ولا قراءة، و لا كتابة، ثم ضاع منه كتابه . والرجل ضعيف من جهة حفظه، والحفظ هو الأساس في الرواية ،وقد اختلط في آخر حياته، ولا ندري هذه الرواية هل هي من حفظه أم من كتابه، وهل هي من روايات آخر حياته أم لا ؟؟ . بما أن ذلك حاله، فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: يحيى، هو : أبو بلج يحيى بن أبى سليم الكوفي: ليس بثقة، فيه نظر، يُخطئ، مذكور في الضعفاء.

الطريق التاسع: قال النسائي : ((أخبرني زكريا بن يحيى قال: حدثنا أبو مصعب، أن الدراوردي، حدثنا، عن محمد بن صفوان الجمحي، عن سعيد بن المسيب، سمع سعد بن أبي وقاص يقول: ...)).

ذلك الطريق لا يصح، لأن من رجاله: أبو مصعب أحمد بن القاسم بن الحارث الزهري المدني(ت242هـ): صدوق، نهى أبو خيثمة ابنه عن الكتابة عنه. ومرتبة " صَدوق " تُشعر بالعدالة لا بالضبط ، ولا تثبت عدالة ولا ضبطا.

ومنهم: عبد العزيز بن محمد أبو محمد الجهني مولاهم المدني الدراوردي (ت186هـ)، قيل فيه: ثقة، سيء الحفظ، ليس بالقوي، لا يُحتج به، ليس به بأس، يغلط ، حديثه عن عبيد الله بن عمر مُنكر، كثير الوهم، يلحن لحنا مُنكرا. وحدث عن بعض الرواة و لم يسمع منهم. إذا حدث من حفظه جاء ببواطيل. وعده الشيعة من رجالهم.

الطريق العاشر: قال النسائي : ((أخبرني زكريا بن يحيى قال: أخبرنا أبو مصعب، عن الدراوردي، عن هاشم بن هاشم، عن سعيد بن المسيب، عن سعد قال: ...)).
ذلك الطريق لا يصح ، لأنه من رجاله : عبد العزيز بن محمد أبو محمد الجهني مولاهم المدني الدراوردي، وقد بينا ضعفه في الطريق السابق. وكذلك سعيد بن المسيب بينا أنه يرسل ، وهنا قد عنعن ،فالإسناد لا يصح من جهته. وسبق أن ناقشنا القول بأن مرسلاته أصح المراسيل، وبينا عدم صحته.

الطريق الحادي عشر: قال النسائي: ((أخبرني إسحاق بن موسى بن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن يزيد الأنصاري قال: حدثنا داود بن كثير الرقي، عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، عن سعد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي:...)).
ذلك الطريق لا يصح لأن من رجاله: داود بن كثير الرقي، وهو مجهول الحال. ومنهم : محمد بن المنكدر بن عبد الله (55-131هـ)، قيل فيه: ثقة، لكنه كان كثير الإرسال، وقد روى عن كثير من الصحابة ولم يسمع منهم، كأبي هريرة، وعائشة ، وأبي أيوب الأنصاري، وأبي قتادة، وسفينة وغيرهم، وبعضهم روى عنهم ولم يُدركهم.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن عن سعيد بن المُسيب، فالإسناد من طريقه لا يصح.

الطريق الثاني عشر: قال النسائي : ((أخبرني صفوان بن عمرو قال: حدثنا أحمد بن خالد قال: حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن محمد بن المنكدر قال سعيد بن المسيب: أخبرني إبراهيم بن سعد، أنه سمع أباه سعدا وهو يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: ...)).
ذلك الطريق لا يصح لأن من رجاله: صفوان بن عمر الحمصي الصغير، صدوق . وأحمد بن خالد الوهبي، صدوق . ورتبة صدوق تُشعر بالعدالة لا بالضبط، فتوثيق الرجلين لا يثبت بدرجة" صَدوق". ومنهم: محمد بن المنكدر، لا يصح الإسناد من طريقه لما قلناه عنه أعلاه .

الطريق الثالث عشر: قال النسائي : ((أخبرنا زكريا بن يحيى قال: حدثنا ابن أبي الشوارب قال: حدثنا حماد بن زيد، عن علي بن زيد، عن

سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد، عن سعد، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي: ...)).

ذلك الطريق لا يصح لأن من رجاله: علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن جدعان التيمي البصري (ت 131هـ): ليس بالقوي، لا يُحتج به ، ليس بشيء ، ضعيف ، ليس بذاك، ضعيف في كل شيء. يتشيع، فيه ميل عن القصد، صدوق، سيء الحفظ، يغلو في التشيع، كان رفاعا ، يقلب الأحاديث، رافضي ، متروك.

الطريق الرابع عشر: قال النسائي: ((أخبرني محمد بن وهب قال: حدثنا مسكين قال: حدثنا شعبة، عن علي بن زيد قال: سمعت سعيد بن المسيب، يحدث، عن سعد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي:...)).

ذلك الطريق لا يصح ، لأن من رجاله: مسكين بن بكير، مذكور في الضعفاء. ومنهم: علي بن زيد بن جدعان ، ضعيف كما بيناه أعلاه.

الطريق الخامس عشر: قال النسائي: ((أخبرنا أحمد بن يحيى قال: حدثنا علي بن قادم قال: حدثنا إسرائيل، عن عبد الله بن شريك، عن الحارث بن مالك قال: قال سعد بن مالك: إن رسول الله:...)).

ذلك الطريق لا يصح، لأن من رجاله: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي(100- ،160هـ) : وثقه أكثر أهل الحديث، و ضعفه بعضهم كيحيى بن سعيد، وابن المديني . وقد ترك يحيى بن سعيد حديثه لأنه روى مناكير عن أبي يحيى القتات ، فما حدّث عنه بشيء. وقال يعقوب بن شيبة : صدوق ، ليس بالقوي، في حديثه لين. وضعفه علي ابن المديني وابن حزم. وعن سماعه من جده أبي إسحاق قال أبو حاتم الرازي : ((إسرائيل عن أبى إسحاق فيه لين ، سمع منه بآخرة)) وذكره العقيلي في الضعفاء، ومما قاله : ((حدثنا عبد الله بن أحمد ، قال: حدثني أبى قال: حدثنا مؤمل ، قال: حدثنا إسرائيل ، قال: حدثنا عبد الأعلى، عن أبى عبد الرحمن، عن علي، رفعه: " وتجعلون رزقكم" قال مؤمل: قيل لسفيان: إسرائيل رفعه قال: صبيان صبيان)). وروى عن أقوام لم يسمع منهم ، كحبيب بن أبي ثابت ، وسلمة بن كهيل ، فالرجل كان يرُسل .ومن مظاهر تدليسه أنه روى حديثا عن الوليد بن أبي هشام و أسقط الراوي الذي بينهما

،وهو : محمد بن يوسف السدي ، و قيل: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي.

وفيما يخص رواية إسرائيل عن الوليد بن أبي هشام: يبدو أنه مجهول ، فلم أعثر له على حال ، إلا ما قاله أبو حاتم فيه : ليس بالمشهور. وأما محمد بن يوسف السدي فلا أثر له في كتب الجرح و التعديل ، والصحيح أنه إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي الكوفي ت127هـ) ، قيل فيه: ثقة، ليس به بأس ،صدوق ، ضعيف، كذاب شتام، كان من كبار كذابي الكوفة ، لين ، لا يُحتج به ، كان يطعن في الشيخين أبي بكر وعمر-رضي الله عنهما- . وقد ذكره الشيعة من بين رجالهم .

فواضح من ذلك أن إسرائيل أسقط الضعيف وترك المجهول بينه وبين الراوي الذي يأتي بعده ، فَتَرْك المجهول أحسن حالا عنده من التحديث عن الضعيف المعروف . ومن يفعل هذا لا يُوثق به ، وقد يُكرر فعله مع رواة آخرين، و قد يروي حتى عن الذين سمع منهم ما لم يسمعه منهم !!

علما بأن اسرائيل ابن يونس هو من عائلة شيعية معروفة في الكوفة وعلى رأسها أبو إسحاق السبيعي. وإسرائيل له مرويات إمامية في كتب الشيعة، وقد عده الطوسي من رجاله، وهو من أصحاب بعض أئمتهم. وأحواله المتضاربة، واختلاف مواقف أهل الحديث منه هي شواهد على ممارسته للتقية في علاقته بالمحدثين .فالرجل ضعيف ضبطا وعدالة.

ومنهم: عبد الله بن شريك العامري الكوفي (من الطبقة الثالثة)، قيل فيه : ثقة ، ليس بقوي، ليس به بأس ، تركه ابن مهدي، مختاري كذاب، كان غاليا في التشيع، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات- و هذا اتهام له بالكذب- ، من أصحاب المختار لا يُكتب حديثه. و قد جعله الشيعة الإمامية من رجالهم وثقاتهم، و مدحوه وأثنوا عليه.

الطريق السادس عشر: قال النسائي : أخبرنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد قال: حدثني عمي قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق قال: حدثني محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه سعد، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي حين خلفه في غزوة تبوك على أهله:...)).

ذلك الطريق لا يصح، لأنه من رجاله: قوله : ((حدثنا أبي))، وهو:إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني

(108- 185 هـ) ، قيل فيه : ثقة، صدوق، حجة، ربما أخطأ في الحديث، تكلم فيه يحيى بن سعيد فأشار إلى أنه ليّن الحديث، و تركه وكيع، ثم حدث عنه. وذكره ابن عدي في الضعفاء، وأشار إلى أن له مراسيل، وانفرد بأحاديث . علما بأن الشيعة الإمامية جعلوه من رجالهم ، ومن أصحاب بعض أئمتهم ، فترجم له بعضهم بقوله : ((أبو اسحاق ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزهري، العوفي، المدني. من محدثي وفقهاء الامامية الممدوحين، وكان متكلما، حافظا، قاضيا، ويعده العامة من ثقاتهم ...)). فما معنى ذلك ؟؟ . وبما أن ذلك هو حال الرجل، وكان يرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين من روى عنه .

ومنهم: محمد ابن إسحاق، ضعيف سواء عنعن أو صرّح بالسماع، وقد سبق بيان السبب في الطريق السادس.

الطريق السابع عشر: قال النسائي: ((أخبرنا محمد بن المثنى قال: حدثنا أبو بكر الحنفي قال: حدثنا بكير بن مسمار قال: سمعت عامر بن سعد يقول: قال معاوية لسعد بن أبي وقاص: «ما منعك أن تسب، علي بن أبي طالب؟» قال: لا أسبه ما ذكرت ثلاثا قالهن رسول الله صلى الله عليه وسلم: ...)).

ذلك الطريق لا يصح، لأن من رجاله: بكير بن مسمار الزهري المدني(ت 153هـ)، قيل فيه: ثقة، فيه نظر، ليّن ، ذُكر في الضعفاء ، صدوق.وهذه المرتبة تُشعر بالعدالة، ولا تشعر بالضبط. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، وعدالته لم تثبت.والشاهد على ذلك قول البخاري: " فيه بعض النظر".وليّنه ابن حِبان البستي وابن حزم.وأقل تقدير أن الرجل لم تثبت عدالته، ولا يصح قبول حديث متنه مُنكر كالذي رواه. والشاهد على أن الرجل فيه جهالة، أن ابن ابي حاتم ترجم له ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا رغم أنه قريب منه زمنيا.

ومنهم: عامر بن سعد بن أبي وقاص: ثقة، لكنه لم يُصرّح بالسماع فيما حكاه. وعليه فيُحتمل أنه أرسل الخبر ولم يسمعه ولا شاهده. فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته. ولعله من أخطاء بكير بن مسمار بسبب ضعفه.

الطريق الثامن عشر: قال النسائي : أخبرنا زكريا بن يحيى قال: أخبرنا أبو مصعب، عن الدراوردي، عن الجعيد، عن عائشة، عن أبيها، أن عليا " خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء ثنية الوداع يريد غزوة تبوك، وعلي يشتكي وهو يقول: «أتخلفني مع الخوالف؟» فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ...)).

ذلك الطريق لا يصح، لأن من رجاله: أبو مصعب أحمد بن القاسم بن الحارث الزهري المدني(ت242هـ): صدوق، نهى أبو خيثمة ابنه عن الكتابة عنه.

ومنهم: عبد العزيز بن محمد أبو محمد الجهني مولاهم المدني الدراوردي (ت186هـ)، قيل فيه: ثقة، سيء الحفظ، ليس بالقوي، لا يُحتج به، ليس به بأس، يغلط ، حديثه عن عبيد الله بن عمر مُنكر، كثير الوهم، يلحن لحنا مُنكرا. وحدث عن بعض الرواة و لم يسمع منهم. إذا حدث من حفظه جاء ببواطيل. وعده الشيعة من رجالهم.

الطريق التاسع عشر: قال النسائي: ((أخبرنا محمد بن بشار قال: حدثنا محمد قال: حدثنا شعبة، عن الحكم، عن مصعب بن سعد، عن سعد قال:....)).

ذلك الطريق لا يصح ، لأن من رجاله: الحكم بن عتيبة الكندي أو محمد الكوفي (50- 114 هـ)، قيل فيه : ثقة ، ثبت ، مُدلس ، كان يرسل ، حدث عن أقوام لم يسمع منهم ، كزيد بن أرقم ، لم يلق ابن مسعود ، قال أحمد العجلي : ((وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته)). وهذا دليل دامغ على أن شيعة محدثي الكوفة كانوا مندسين بين أهل الحديث ، وكانوا حريصين على إخفاء حقيقتهم ، ولهذا لم يُتفطن لكثير من هؤلاء، وبعضهم لم يظهر حاله إلا بعد موته ، كهذا الرجل . فما مصير مروياته بعد انكشاف أمره ؟؟!!. وقد جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة ، وعده الشيعة من رجالهم ومن رواة أخبارهم الإمامية عن بعض أئمتهم، وجعله بعضه من الشيعة الزيدية البترية.

الطريق العشرون : قال النسائي : ((أخبرنا الحسن بن إسماعيل بن سليمان قال: أخبرنا المطلب، عن ليث، عن الحكم، عن عائشة بنت سعد، عن سعد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي في غزوة تبوك:...)).

ذلك الطريق لا يصح لأن من رجاله: المطلب بن زياد بن أبي زهير الثقفي الكوفي، قيل فيه : ثقة، ضعيف جدا في الحديث، يكتب حديثه ولا يُحتج به، عنده مناكير.ومن هذا حاله فهو ضعيف، وعلى اقل تقدير أن توثيقه لم يثبت.

ومنهم: ليث بن أبي سليم بن زنيم القرشي مولاهم أبو بكر الكوفي (ت نحو: 143هـ)، قيل فيه: مضطرب الحديث، ضعيف، لم يحدث عنه يحيى بن سعيد، لا بأس به، عامة شيوخه غير معروفين، سيء الفظ، كثير الغلط، لا يُحتج بحديثه ، مُنكر الحديث ، صاحب سنة. **ومنهم** الحكم بن عتيبة، ضعيف شيعي كان يُمارس التقية في علاقته بالمحدثين كما بيناه في الطريق السابق.

الطريق الواحد والعشرون: قال النسائي: ((أخبرنا الفضل بن سهل قال: حدثنا أبو أحمد الزبيري قال: حدثنا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت، عن حمزة بن عبد الله، عن أبيه، عن سعد قال: خرج رسول الله...)).

ذلك الطريق لا يصح ، لأن من رجاله: حمزة بن عبد الله : مجهول. ومنهم: أبو احمد الزبيري : محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الكوفي(203هـ) ، قيل فيه: ليس به بأس، شيعي ، ثقة، كثير الخطأ في حديث سفيان ، له أوهام، يأتي بما لا يرويه عامة الناس، وما به بأس. وعده الشيعة الإمامية من رجالهم. واضح من ذلك أن الزبيري هذا ضعيف ضبطا وعدالة.وهل من يأتي بما لا يرويه عامة الناس تُقبل روايته ويكون ثقة؟؟؟؟!!!! .

الطريق الثاني والعشرون: قال النسائي: ((أخبرنا القاسم بن زكريا بن دينار قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا فطر، عن عبد الله بن شريك، عن عبد الله بن رقيم الكناني، عن سعد بن أبي وقاص، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي:...)).

ذلك الطريق لا يصح لأن من رجاله: فطر بن خليفة المخزومي الكوفي: ضعيف، ثقة، شيعي خشبي، سيء المذهب، لا يُحتج به ، زائغ ليس بثقة .ومنهم: أبو نعيم الفضل بن دكين الكوفي: تقدم حاله وبينا أنه ضعيف ، شيعي كان يمارس التقية في علاقته بالمحدثين . ومنهم: عبد الله بن شريك، تقدم حاله وبينا أنه ضعيف .

الطريق الثالث والعشرون: قال النسائي: ((أخبرنا عمرو بن علي قال: حدثنا يحيى يعني ابن سعيد قال: حدثنا موسى الجهني قال: دخلت على فاطمة ابنة علي فقال لها: «**رفيقي** هل عندك شيء عن والدك مثبت؟» قالت: حدثتني أسماء بنت عميس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي:...)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: موسى بن عبد الله الجهني الكوفي ، ويُقال ابن عبد الرحمن الجهني(ت 244هـ) : وصفه ابن حِبان البُستي بأنه من متقني الكوفة و((كان ممن يَهِم)). والوهم من الضعف، وهذا معروف في علم الجرح والتعديل، وكم من راوٍ ضُعف بسبب ذلك. فالوهم مما يُضّعف به الراوي، وعليه فالجهني هذا ضعيف بسبب ذلك لكن أن ابن حجر ذكر أن موسى الجهني ممن تُكلم فيه بلا حجة، و ((لم يصح أن القطان طعن فيه)).

أقول: إن قول ابن حجر شاهد أنه وُجد من المتقدمين من طعن فيه، وهذا يندرج ضمن ضعف الرجل بسبب الوهم في الحديث. وذلك الطعن لم يصح عند ابن حجر لكنه قد يصح عند غيره. وهو لم يذكر الطعن ولا دليله في عدم صحته. وهذا لا يصلح لرد الروايات. لأن الحَكم في التحقيق هي الأدلة الصحيحة لا الرغبات ولا التقزيمات ولا الأحكام المسبقة.. وبما أنه لم يذكر دليله فذلك الطعن يبقى يحتمل الصحة وله مكانته، بل ومرجوح بسبب تضعيف ابن حِبان البستي له ، وبالشواهد الآتية:

أولها: مفاده أن الذهبي تعجب من البخاري عندما لم يرو عن موسى الجهني فقال: ((وَمَا عَلِمْتُ فِيهِ لِينًا فَلِمَاذَا لَمْ يُخَرِّجْ لَهُ الْبُخَارِيُّ؟)). إن عدم رواية البخاري عنه هو شاهد على أن الجهني كان فيه امر يشهد على ضعفه الأمر الذي جعل البخاري لم يُخرّج له في صحيحه . وعدم علم الذهبي سبب ذلك لا يعني عدم وجود ما قلناه في الجهني، ولا يرفع ضعفه ولا الطعن المروي في حقه.

الشاهد الثاني: إن الجهني قال في ذلك الحديث: ((فقال لها: «رفيقي هل عندك شيء عن والدك مثبت؟»)). رفيقه هذا هو: أبو مُهل عروة بن عبد الله بن قشير الكوفي، أي هو الذي سأل فاطمة بنت علي بن أبي طالب. لكن لم يثبت أن أبا مُهل روى عن فاطمة بنت علي بن أبي طالب، وقد ذكر الحافظ المزي الذين روى عنهم أبو مهل فلم يذكر من بينهم تلك المرأة وإنما

روى عن فاطمة بنت علي بن الحسين. وهذا يعني أن موسى الجنهي إما تعمد التحريف أو نسي ، أو وهم بحكم أنه كان يَهِم في الحديث.
الشاهد الثالث: مما يشهد على ضعف الجهني أيضا أنه في طريق آخر من طرق ذلك الحديث قال أنه عندما تكلم مع فاطمة بنت علي كان عمرها ثمانين سنة، لكنه في رواية أخرى قال بأن عمرها كان ست وثمانين سنة.
الشاهد الأخير-الرابع-: مما يدل على ضعف الجهني أنه في الحديث السابق قال بأن رفيقه هو الذي سأل فاطمة بنت علي، لكنه في رواية أخرى لم يذكر رفيقه أصلا وقال بأنه هو الذي سألها. واضح من تلك الشواهد أن موسى الجهني ضعيف من جهة ضبطه أولا، ويُحتمل أنه ضعيف أيضا من جهة عدالته، لأن تلك الشواهد تُشعر بذلك.
ومن رواة ذلك الطريق أيضا: فاطمة بنت علي بن أبي طالب الهاشمية(ت117هـ) بما أنه ثبت أنها لم تسمع من أبيها شيئا لأنها كانت صغيرة وعلي قد استشهد سنة 40 هـ.وبما أنه لم يثبت أن أسماء بنت عميس -هي زوجة علي- لم تتوف بعده، والراجح أنها توفيت في سنة 38هـ ، أو 40هـ فإن هذا يعني ان فاطمة لم تسمع منها أيضا، والرواية بينهما منقطعة. مما يعني قطعا عدم صحة ذلك الطريق ، وأن موسى الجهني هو الذي اختلق الحكاية أصلا، أو ألتبس عليه الأمر بحكم ضعفه.

الطريق الرابع والعشرون: قال النسائي : أخبرنا أحمد بن سليمان قال: حدثنا جعفر بن عون، عن موسى الجهني قال: أدركت فاطمة ابنة علي، وهي ابنة ثمانين سنة فقلت: لها تحفظين عن أبيك شيئا؟ قالت: لا، ولكني أخبرتني أسماء بنت عميس، أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:...)).

ذلك الإسناد لا يصح لأن من رجاله: جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث أبو عون المخزومي العمري الكوفي(ت206هـ): صدوق، رجل صالح ليس به بأس، ثقة، يُرسل، حدث عن الحسن البصري ولم يدركه. وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.
ومنهم: موسى الجهني بينا ضعفه سابقا، ، وفاطمة بنت علي ذكرنا أعلاه أن الرواية بينها وبين أسماء بنت عميس منقطعة.

الطريق الأخير- الخامس والعشرون- قال النسائي: ((أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا حسن، وهو ابن صالح، عن موسى الجهني، عن فاطمة بنت علي، عن أسماء بنت عميس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي:...)).

ذلك الطريق لا يصح ، لأن من رجاله: أبو نعيم الفضل بن دكين، ضعيف، شيعي يُمارس التقية، سبق تفصيل حاله. ومنهم: حسن بن صالح بن صالح الهمذاني الكوفي قيل فيه : ضعيف، ثقة، شيعي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. وقد ترجم له الشيعة في كتبهم وألحقوه بهم.

ومنهم موسى الجهني ، وفاطمة بنت علي بن ابي طالب، سبق أن بينا حاليهما واتضح أن الأول ضعيف، والثانية لم يثبت سماعها من أسماء بنت عميس.

وبذلك يتبين **أن كل أسانيد طرق حديث المنزلة** -25 إسنادا- غير صحيحة،فلم يصح ولا إسناد واحد منها . كما أن تلك الأسانيد تشهد على الحديث بأنه حديث أحاد وليس متواترا، مع أنه ورد من 25 طريقا فإن منها 23 طريقا كلها عن الصحابي سعد بن أبي وقاص، وطريق عن آبي بكر، وآخر عن ابن عباس. فماذا يعني ذلك؟؟. إنه يعني أنه ليس صحيحا، وعلى أقل تقدير أن تصحيحه لم يثبت. لأن حديثا مثل ذلك الحديث خطورة وغرابة ، وانه حدث على مسمع ومرأى من كثير من المسلمين رجالا ونساء ، وانه جدير بأن يهتم به المسلمون ويتداولونه بينهم ، وتتوافر الهمم على نقله، فإن كل ذلك يستلزم أن يرويه عشرات الصحابة ويصلنا بالتواتر، وتصح أسانيده . لكن بما أنه لم يروه إلا ثلاثة من الصحابة، فإن هذا لا يقبل ، وشاهد على انه مُختلق، .ويؤيد ذلك أيضا أن معظم الذين رووه هم شيعة إمامية من الكوفة، فهم الذين اختلقوه ونشروه بينهم أولا، ثم بين أهل الحديث ثانيا. ومن الثابت في علم الجرح والتعديل أن الشيعة الإمامية عامة وشيعة الكوفة خاصة هم أكثر الفرق كذبا واختلاقا للروايات وتحريفا لتاريخ القرآن والحديث والصحابة وغيرهم.

وتجب الإشارة هنا إلى أن طرق ذلك الحديث - 25 طريقا- منها 14 طريقا في كل منها شيعي إمامي معروف ، كجعفر بن سليمان الضبعي ، الفضل بن دكين ، والحكم بن عتيبة ، وعلي بن جدعان ، وأبي احمد الزبيري . وقد تكررت أسماؤهم في تلك الطرق نحو16 مرة. ومن بينها طريقان في كل منهما شيعيان : إسرائيل بن يونس وعبد الله بن شريك

العامري، في الأول، و الفضل بن دكين وعبد الله بن شريك في الثاني. هذا بالإضافة إلى أكثر من أربعة طرق تضمن كل منها راويا مُتهما بالتشيع الإمامي، أو على الأقل هو شيعي سني، هما: شعبة بن الحجاج ، ومحمد بن إسحاق. وبما أن أكثر تلك الطرق رواها شيعة إمامية ، وبعضها رواها شيعة سنيين، وأن الحديث الذي تضمنته تلك الطرق يقول لعلي بن أبي طالب: ((أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي))، فهو حديث شيعي إمامي يُشرع للإمامة ويسويها بالنبوة . وبما أن كل طرق هذا الحديث(25 طريقا- لم تصح فإنه يتبين من كل ذلك أن رواة الشيعة الإمامية هم الذين اختلقوا حديث: ((أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي)) ، ونشروه بين أهل السنة ، فقبلوه منهم وأدخلوه في المصنفات الحديثية السنية.

ثالثا: نقد متون روايات حديث المنزلة :

إن حديث المنزلة كما أنه لم يصح إسنادا بكل طرقه ، فمتنه أيضا باطل مُنكر مُضطرب متناقض . لأنه أولا، لا تصح المقارنة بين منزلة النبي وعلي، ومنزلة هارون وموسى، فهي باطلة وحرام وعيب . فلا تصح من جهة النبوة ولا النسب، لأن هارون كان نبيا لكن عليا ليس بنبي. وهارون أخ لموسى لكن عليا ليس بأخ للنبي-عليه الصلاة والسلام .وهارون خلف موسى على قومه، لكن الحديث يزعم أن عليا خلف النبي على أهله.وفي رواية خلفه على المدينة، لكن هذا الأمر لم يكن خاصا بعلي، فقد كان الرسول يترك أميرا على المدينة عندما كان يخرج منها. فلا مجال للمقارنة، ولا يصح عقدها ولا القول بها، إنها مقارنة زائفة مُنكرة متهافتة. وحاشا للنبي –عليه الصلاة والسلام- أن يقول ذلك الكلام الباطل، والطاعن في النبوة وختمها.

ثانيا: إن ذلك الحديث متناقض ومضطرب جدا، مما يشهد عليه بعدم الصحة، من ذلك أنه زعم أن النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال لعلي :«إِنَّمَا خَلَّفْتُكَ عَلَى أَهْلِي، أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»)). وبما أن أهل النبي زوجاته وأولاده فقط بدليل الشرع واللغة،كما سنبينه لاحقا فلا يصح ولا يجوز شرعا أن يخلف علي النبي على زوجاته . لأن عليا ليس مَحرما لهن ، فكيف يتركه عليهن؟؟. والقول بذلك كما أنه حرام فهو طعن في شرف النبي- عليه الصلاة والسلام- . ولماذا يتركه على أهله فقط دون نساء المدينة؟؟ ولماذا النبي في خرجاته

الأخرى كان يأخذ عليا معه ويكتفي بالصحابي الذي يتركه أميرا على المدينة؟؟ فمع من كان يترك أهله؟؟.وبما أنه كان يتركهن مع النساء والأطفال تحت إشراف أمير المدينة، فلماذا في هذه المرة يترك عليا مشرفا على أهله رغم وجود أمير المدينة؟؟. ولماذا لم يكن يتركه مشرفا عليهن في كل المرات ؟؟. إنه لا جواب صحيح، إلا واحد ، هو أن الحديث مكذوب.

ومن ذلك أيضا أن في رواية أخرى من ذلك الحديث المزعوم أن عليا " خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء ثنية الوداع يريد غزوة تبوك، وعلي يشتكي وهو يقول: «أتخلفني مع الخوالف؟» فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة؟»)). وهذا يخالف الرواية السابقة التي ذكرت أن الرسول ترك عليا خليفة على أهله، وهنا تزعم الرواية أنه تركه على كل الخوالف: نساء وأطفال وعجزة . ولماذا علي يلحق بالرسول ، ألم يكن يعلم بالمهمة التي تركه من أجلها؟؟، وألم يكن يعلم ان كل الذين كان الرسول يستخلفهم على المدينة يتركهم مع الخوالف؟؟. وأليس من الواجب على علي السمع والطاعة، بحكم أمر النبي له، وبقائه أميرا على المدينة وهو أمر كان يفعله الصحابة الذين كان النبي-عليه الصلاة والسلام- يأمرهم بذلك؟؟. فلا يحق لأحد أن يعتذر، على ذلك العمل لأنه كان بالتناوب، وهو أيضا من الجهاد في سبيل الله.واضح من هذه التساؤلات والاعتراضات أنها تشهد كلها بأن الحديث اختلقه الشيعة لغايات في نفوسهم، ومعظم طرقه تضمنت مسرحية من مسرحياتهم.

ومن ذلك الاضطراب والتناقض أيضا ، أن رواية من طرق ذلك الحديث قالت: : ((... وخرج بالناس في غزوة تبوك فقال علي أخرج معك؟ فقال: «لا» فبكى فقال: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لست بنبي؟» ثم قال: «أنت خليفتي» يعني في كل مؤمن من بعدي ...)). فنحن هنا أمام أمر جديد، فعلي لم يستخلفه النبي على أهله، ولا على النساء والأطفال على المدينة، وإنما هنا جعله خليفة من بعده على كل المسلمين!! . وهذا يناقض الروايات الأخرى من جهة، وكشف من جهة أخرى عن النية المبيتة من كل طرق الحديث التي بلغت 25 طريقا، هي الوصية لعلي بالإمامة من بعده. وبما أن الخلافة في الإسلام شورى بين المسلمين، وبما ان هذه الرواية تتناقض مع الروايات الأخرى دل هذا على بطلان الحديث كله.

ومن ذلك التناقض والاضطراب أيضا أن رواية أخرى من طرق ذلك الحديث المزعوم قالت : ((قال سعد بن مالك: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا على ناقته الحمراء وخلف عليا، فجاء علي حتى أخذ بغرز الناقة فقال: يا رسول الله زعمت قريش أنك إنما خلفتني أنك استثقلتني، وكرهت صحبتي وبكى علي، فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس: «أمنكم أحد إلا وله حامة؟ يا ابن أبي طالب، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي؟» قال: علي: «رضيت عن الله وعن رسوله صلى الله عليه وسلم»)). فأين حكاية الاستخلاف على الأهل ، أو الخوالف، أو على الأمة كلها بعده؟؟، وأين القول بأن عليا انزعج من كلام أهل المدينة فيه عندما تخلف بها، ثم هنا تزعم تلك الرواية أن قريشا تكلمت فيه؟؟ وهل يُعقل ان قريشا تسمع به في ظرف قصير جدا رغم المسافة البعيدة جدا، ثم يأتيه الخبر من جديد مع ان المسافة بين المدينة ومكة مسيرة يومين أو أكثر، والرسول قد تحرك سريعا نحو تبوك، أم كانت عندهم هواتف محمولة يتواصلون بها؟؟!!. وأية فائدة لقريش من الاهتمام بأمر استخلاف علي ؟؟!! . تلك التساؤلات والاعتراضات هي شواهد قوية على بطلان ذلك الحديث برمته .

ومن تلك المتناقضات أيضا أن ذلك الحديث تضمن تناقضا صارخا وخطأيّن. فالخطآن هما في مقارنة العلاقة بين النبي وعلي بالعلاقة بين هارون وموسى-عليهما السلام- . وهذا اخطأ قطعا، لأن عليا ليس أخا للنبي- عليه الصلاة والسلام- ، وعلي ليس نبيا. لكن هارون أخ موسى ونبي مثله. وأما التناقض فهو أن الحديث أثبت النبوة لعلي عندما زعم أن الرسول قال له بأنه منه بمنزلة هارون بموسى، ثم نفاها عندما قال له : إلا أنه لا نبي بعدي. وهذا تناقض صارخ من جهة ، وينقض المنزلة التي أثبتها له من جهة أخرى. فيصبح الكلام لغوا متناقضا ، ولا يصح نسبته إلى النبي أبدا، بل ولا يقوله عاقل نزيه يعي ما يقول. إن مضمون تلك المقولة يشهد على بطلان الحديث ، وأنه من اختلاقات الشيعة لتمرير عقيدتهم في الإمامة وإحداث بلبلة بين المسلمين وتشويش مفهوم الخلافة الشرعية بينهم.

ثالثا: إن مما يثبت عدم صحة ذلك الحديث، هو انه حديث ناقض لختم النبوة، بطريقة شيعية إمامية ماكرة ؛مفادها، أن الحديث أثبت لعلي منزلة النبوة، ثم نفي أن يكون نبي آخر بعد النبي محمد عليه الصلاة والسلام- لكنه

لم ينف منزلة النبوة، وعليه فإن الحديث بطُرقه قد اثبت لعلي النبوة باسم الإمام لا النبي. فهي نبوة باسم الإمامة والأئمة لا باسم النبوة والأنبياء. وهذا الذي يتفق مع التشيع الإمامي القائم على الإمامة،وقد سبق أن بينا أن الإمامة عند الشيعة الإمامية هي نبوة بل وأكثر من النبوة. وبما أن الأمر كذلك، فذلك الحديث- حديث المنزلة- بكل طرقه حديث باطل قطعا، اختلقه رواة الشيعة الذين تسللوا إلى أهل الحديث ونشروا بينهم أحاديث الإمامة بطريقة ماكرة متسترة بالتسنن فراجت على كثير منهم وصححوها ودونها في مصنفات الحديث السنية .

وربما يُقال: إن مما يشهد على صحة ذلك الحديث هو أن الرسول –عليه الصلاة والسلام- قد شبه بعض مواقف أصحابه بمواقف بعض الأنبياء كما حدث في موقفهم من أسرى غزوة بدر.

أقول: نعم حدث ذلك، ، لكنه لا يصح مع حديث " أنت مني بمنزلة بمنزلة هارون من موسى))، لأنه لم يثبت إسنادا ولا متنا ، ولأنه صريح بأنه يتكلم عن منزلة النبوة ، وهذه المنزلة لم يصح الحديث التي تضمنها ولا يجوز القول بها أصلا. لكن تشبيه تصرفات ومواقف بعض الصحابة ببعض صفات وتصرفات الأنبياء هو تشبيه صحيح ومقبول ولا يخالف الشرع . إنه تشبيه موقف بآخر، وصفة بأخرى وليس تشبيها بمنزلة النبوة ، وإنما هو تشبيه ببعض مواقف الأنبياء. فالتشبيه بمنزلة باطل شرعا وعقلا، لكن التشبيه ببعض التصرفات ليس باطلا.

وإنهاءً لهذا الفصل- الأول- يتبين منه أن حديث المنزلة رغم كثرة طرقه- 25 طريقا- لم يصح إسنادا ولا متنا، ولم يصح منه ولا طريق واحد ،وإنما هو حديث اختلقه رواة الشيعة. هم الذين اختلقوه لأنه يتفق مع الإمامة الشيعية ، ولأن أكثر طرقه رواها رواة شيعة، كالفضل بن دكين، والحكم بن عتيبة، وعلي بن جدعان. اختلقوه انتصارا لمذهبهم ،ومخالفة للشرع ولأهل السنة.

الفصل الثاني
نقد روايات حديث غدير خم

أولا: نقد أسانيد روايات حديث الغدير:
ثانيا: نقد متون روايات حديث الغدير:

****

نقد روايات حديث غدير خُم

يتعلق حديث غدير خُم على تنوع مضامينه وكثرة طرقه بموضوع الإمامة الشيعية تقريرا وانتصارا لها. وقد اهتم الشيعة به اهتماما كبيرا قديما وحديثا وهو عندهم أعظم دليل على صحة قولهم بخرافة الإمامة والأئمة. فهو ركنهم الركين، وأساسهم المؤسس للتشيع الإمامي. فاهتموا به كثيرا وعددوا طرقه بالعشرات وتمكنوا من نشره بين المحدثين وإدخاله في مصنفاتهم الحديثية . ومع ذلك فإن الحقيقة هي أن ذلك الحديث بكل طرقه لم يصح إسنادا ولا متنا كما سنبينه فيما يأتي:

أولا: نقد أسانيد روايات حديث الغدير:

جمعتُ من روايات حديث غدير خُم 67 طريقا ،سننقدها أولا إسنادا ، ثم متنا فيما بعد:

الطريق الأول:: قال ابن أبي شيبة: ((حدثنا عفان قال : ثنا حماد بن سلمة قال: أخبرنا علي بن زيد ، عن عدي بن ثابت ، عن البراء قال : كنا مع رسول الله- صلى الله عليه و سلم- في سفر، قال: فنزلنا بغدير خم- غدير بين مكة والمدينة- .قال : فنودي الصلاة جامعة وكسح لرسول الله صلى الله عليه و سلم تحت شجرة فصلى الظهر فأخذ بيد علي فقال ألستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟ قالوا بلى . قال : ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه؟ ، قالوا بلى . قال فأخذ بيد علي، فقال: اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم ، وال من والاه، وعاد من عاداه . قال: فلقيه عمر بعد ذلك فقال: هنيئا لك يا بن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة)) .

ذلك الإسناد لا يصح، لأن من رجاله: علي بن جدعان التيمي البصري (ت 131هـ): ليس بالقوي، لا يُحتج به ، ليس بشيء ، ضعيف ، ليس بذاك،

ضعيف في كل شيء. يتشيع، فيه ميل عن القصد، صدوق، سيء الحفظ، يغلو في التشيع، كان رفاعا ، يقلب الأحاديث، رافضي ، متروك. ومنهم: عدي بن ثابت قيل فيه: مُنكر الحديث ، غالٍ في التشيع و داعية إليه.

الطريق الثاني: في مسندي أحمد والبزار: ((حدثنا إبراهيم بن هانيء قال : نا عفان قال : نا أبو عوانة ، عن المغيرة ،عن أبي عبيدة ، عن ميمون أبي عبد الله قال : **قال زيد بن أرقم** وأنا أسمع نزلنا مع رسول الله- صلى الله عليه وسلم- ...فقال : " ألستم تعلمون أو تشهدون أني أولى بكل مؤمن من نفسه ؟ " قالوا :بلى قال : " فمن كنت مولاه فإن عليا مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ")) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: أبو عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري (176هـ)، سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا ومُتهم عدالة.

ومنهم: المغيرة بن مقسم الضبي مولاهم الكوفي (ت 136 هـ) : قيل فيه: ثقة، ليس بقوي، يُدلس. وقال أحمد بن حنبل : ((عامة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد، ومن يزيد بن الوليد، والحارث العكلي، وعن عُبيدة، وعن غيره، وجعل يضعف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده)). فالرجل ضعيف، وهنا قد عنعن. ومنهم: أبو عبيدة، يبدو أنه مجهول ، فلم اعثر له على خبر ولا على حال . ومنهم:أبو عبد الله ميمون ضعيف .

الطريق الثالث: رواه ابن حِبان بإسناده : ((أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي ، حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا أبو نعيم و يحيى بن آدم قالا : حدثنا فطر بن خليفة ، عن أبي الطفيل قال **:** قال علي : أنشد الله كل امرئ سمع رسول الله- صلى الله عليه و سلم- يقول يوم غدير خم لما قام . فقام أناس فشهدوا أنهم سمعوه يقول : " ألستم تعلمون أني أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم ؟ " قالوا : بلى ي ارسول الله قال : " من كنت مولاه فإن هذا مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)" . فخرجت وفي نفسي من ذلك شيء فلقيت **زيد بن أرقم** فذكرت ذلك له فقال : قد سمعناه من رسول الله -صلى الله عليه و سلم -يقول ذلك له)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رواته : فطر بن خليفة المخزومي الكوفي، وهو ضعيف مُتهم ، فيه تشيع ، قال فيه الدارقطني: زائغ لا يُحتج به، و الحديث موافق لمذهبه. زائغ ليس بثقة.
ومنهم : أبو الطفيل عامر بن واثلة ، فيه تشيع ، و كان يُفضل عليا على الشيخين و عثمان-رضي الله عنهم - ، و رُوي أنه كان من غلاة الشيعة الكيسانية ويُؤمن برجعة محمد بن الحنفية، وكان يُرسل.

الطريق الرابع: أورده البخاري في تاريخه ، مفادها : ((قال لي عبيد : حدثنا يونس ، سمع إسماعيل- بن نشيط العامري- عن جميل بن عامر أن سالما حدثه سمع من سمع النبي- صلى الله عليه وسلم- يوم غد يرخم" من كنت مولاه فعلى مولاه ")) .
إسناده لا يصح ، قال فيه البخاري :" في إسناده نظر". و من رجاله: يونس بن بكير بن واصل: صدوق، يُخطئ. وإسماعيل بن نشيط العامري، ضعيف ليس بالقوي . وجميل بن عامر، مجهول الحال فلم أعثر عليه في كتب التراجم والجرح و التعديل .

الطريق الخامس: أورده البخاري في تاريخه، قال : ((حدثني يوسف بن راشد ، نا علي بن قادم الخزاعي ، أنا إسرائيل ، عن عبد الله بن شريك ، عن سهم بن حصين الأسدي: قدمت مكة أنا وعبد الله بن علقمة قال بن شريك وكان بن علقمة سبابا لعلي فقلت هل لك في هذا يعني أبا سعيد الخدري فقلت هل سمعت لعلي منقبة قال نعم... قام النبي صلى الله عليه وسلم- يوم غدير خم فأبلغ فقال: " ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم ادن يا علي فدنا فرفع يده ورفع النبي صلى الله عليه وسلم يده حتى نظرت إلى بياض إبطيه فقال: " من كنت مولاه فعلي مولاه "...)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله :: " سهم بن حصين الأسدي ، مجهول ولا يدرى ". ومنهم: : إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي، وعبد الله بن شريك، سبق أن فصلنا حاليهما وتبين انهما ضعيفان شيعيان مغاليان.
الطريق السادس: رواه الحاكم النيسابوري بإسناده : ((أخبرني محمد بن علي الشيباني بالكوفة ، ثنا أحمد بن حازم الغفاري ، ثنا أبو نعيم ، ثنا كامل أبو العلاء قال : سمعت حبيب بن أبي ثابت يخبر عن يحيى بن جعدة

، عن زيد بن أرقم- رضي الله -عنه قال : خرجنا مع رسول- الله صلى الله عليه و سلم- حتى انتهينا إلى غدير خم فأمر بروح فكسح في يوم ما أتى علينا يوم كان أشد حرا منه فحمد الله و أثنى عليه و قال : يا أيها الناس أنه لم يبعث نبي قط إلا ما عاش نصف ما عاش الذي كان قبله وإني أوشك أن ادعى فأجيب و إني تارك فيكم ما لن تضلوا بعده كتاب الله عز و جل ثم قام فأخذ بيد علي رضي الله عنه فقال : يا أيها الناس من أولى بكم من أنفسكم ؟ قالوا : الله و رسوله أعلم ألست اولى بكم من أنفسكم ؟ قالوا : بلى قال :" من كنت مولاه فعلي مولاه ")) . و في رواية الطبراني بنفس الإسناد : ((يا أيها الناس إنه لم يبعث نبي قط إلا عاش نصف ما عاش الذي كان قبله ، وإني أوشك أن أدعى فأجيب ...)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو نعيم-الفضل بن دكين -، ضعيف، شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث، وقد سبق تفصيل حاله.

ومنهم : حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدي مولاهم الكوفي (ت 119، أو 122هـ)) قيل فيه : ثقة، ثبت ، كان كثير الإرسال والتدليس، له أحاديث لا يُتابع عليها، روى حديثين مُنكرين، ،كان زمن المختار الثقفي(ت 67هـ) صبيا.وقد حدث عن أقوام لم يسمع منهم من الصحابة و التابعين. وقد كان مصرا عن التدليس عن سابق إصرار وترصد، من ذلك أن أبا بكر بن عياش روى عن الأعمش أنه قال: ((قال لي حبيب بن أبي ثابت: لو أن رجلا حدثني عنك ما باليت أن أرويه عنك)). فإذا صح بأنه كان صبيا زمن المختار الثقفي ، وبما أن ابن عباس توفي سنة 68هـ ، فهذا يعني أن سماعه من ابن عباس غير ثابت، خاصة وأن الذهبي ذكر أنه قيل بأن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من ابن عباس وأم سلمة. أو أنه سمع منه وهو صغير، وهذا سماع لا اعتبار له في رواية باطل متنها كهذه. فالإسناد لم يثبت اتصاله. وإنسان هذا حاله لا يُعتمد عليه، ولا يُحتج به. وهذا من مظاهر سوء نيته وإصراره على التحريف ، الذي هو من مظاهر إماميته، لأنه لا يُوجد أي مبرر مقبول يجعله يُمارس ذلك ، إلا إذا فعله لغاية في نفسه .

وقد عده ابن قتيبة والشهرستاني من رجال الشيعة، وجعله الشيعة الإمامية منهم ، و ذكروا مروياته في كتبهم المذهبية الخاصة بهم. وهذا وحده كافٍ لإسقاط الرواية، وهي تتفق مع إماميته. وعليه فإنه توجد ثلاثة شواهد قوية تدين الرجل وتدل على سوء نيته: أولها إصراره على التدليس والإرسال وإكثاره منهما، وهذا عمل مرفوض شرعا وعقلا وعلما . لكن

الرجل وجد فيه وسيلته لتحقيق غايات في نفسه. والثاني روايته لحديثين مُنكرين، أنكرهما عليه أهل الحديث، هما : ((تصلي المستحاضة، وإن قطر الدم على الحصير))، وحديث: ((القبلة للصائم)) . وهذا فعل مُتعمد. والثالث إن الرجل ألحقته بعض المصادر السنية برجال الشيعة ، و جعلته المصادر الشيعية الإمامية من رجال الإمامية . وهذا شاهد قوي على أن الرجل كان يُمارس التقية ، والذي يقوي هذا و يُثبته أن الرجل كان مصرا على التدليس والإرسال ومُكثرا منهما، وهذا الأمر هو الذي جعله مزدوج الشخصية. و الله تعالى أعلم بالصواب.

ومنهم: أبو العلاء كامل بن العلاء الكوفي : ليس بالقوي ، و ليس بذاك، ولم يكن عبد الرحمن بن مهدي يُحدث عنه شيئا . وقال فيه ابن حِبان: كان يقلب الأسانيد و يرفع المراسيل من حيث لا يدري ، فبطل الاحتجاج بأخباره .

الطريق السابع: رواه النسائي بإسناده : ((أخبرنا أبو داود سليمان بن سيف قال: ثنا أبو نعيم قال: أنا عبد الملك بن أبي غنية قال: ثنا الحكم: عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ، عن بريدة قال: خرجت مع علي إلى اليمن فرأيت منه جفوة فقدمت على النبي -صلى الله عليه وسلم- فذكرت عليا فتنقصته فجعل رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يتغير وجهه قال: " يا بريدة ألستُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم " ؟ ، قلت : بلى يا رسول الله ، قال " من كنت مولاه فعلي مولاه ")) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله : أبو نعيم(الفضل بن دكين) ،و الحكم بن عتيبة الكندي، سبق أن فصلنا حاليهما وتبين أنهما ضعيفان شيعيان إماميان. وعلى أقل تقدير فإن توثيقهما لم يثبت.

الطريق الثامن: قال النسائي : ((أخبرني زكريا بن يحيى ، قال : حدثنا نصر بن علي قال: أخبرنا عبد الله بن داود ، عن عبد الواحد بن أيمن ، عن أبيه أن سعدا قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:" من كنت مولاه فعلي مولاه")).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله : نصر بن علي بن نصر بن علي (ت 250 هـ أو بعدها) ،قيل فيه : ثقة، وقد اتهمه الخليفة المتوكل بالرفض بسبب حديث رواه ، فيه تشيع مكشوف وُمنكر، فأمر بضربه.وجعله الشيعة من رجالهم ورواياته في كتبهم الإمامية الخاصة بهم. فالرجل مشبوه ،

ومشكوك في أمره ، والصحيح والأولى والأسلم تعليق حاله، بين التوثيق والتضعيف . لأن تشيعه الإمامي وارد بدليل الشواهد الثلاثة الآتية: أولها روايته للحديث الذي فيه تشيع، وضرب الخليفة له. والثاني اعتراف الشيعة الإمامية بأنه منهم. والثالث متن الخبر الذي رواه يتفق مع تشيعه الإمامي .

ومنهم: عبد الله بن داود الخريبي الكوفي(ت 213هـ) ،و هو هنا قد عنعن حديثه و لم يُصرّح بالسماع ،و لم أعثر له على ما يدل على أنه سمع منه من جهة ،ولأنه قد تبين لي أن الرجل شيعي كان يُخفي اتجاهه عن جمهور المحدثين الذين وثقوه من جهة أخرى . و الدليل على ذلك الشاهدان الآتيان: الأول هو أن ابن قتيبة (ت 276هـ) ذكر عبد الله هذا من بين رجال الشيعة ،و ابن قتيبة قريب منه زمنيا، فقد عاشا في زمن واحد تقريبا. والشاهد الثاني هو أن الشيعة الإمامية عدّوه من رجالهم ،و رووا عنه أحاديث عن بعض أئمتهم . و يبدو أن الرجل تمكن من إخفاء حقيقة حاله عن المحدثين كما أخفى عنهم الحكم بن عتيبة حاله ،و لم يظهر تشيعه إلا بعد وفاته . فالقوم يُتقنون ممارسة التقية بامتياز . و بما أن ذلك حاله ،والحديث يتفق مع مذهبه، وعنعن حديثه أيضا ، فالإسناد ضعيف و لا يصح من جهته.

ومنهم: أيمن بن نابل أبو عمران المخزومي، قيل فيه: ثقة، ليس بالقوي، صدوق ، يهم. الرجل ضعيف من جهة ضبطه.

الطريق الثامن: قال النسائي : ((أخبرنا قتيبة بن سعيد قال: أخبرنا ابن أبي عدي ، عن عوف ، عن ميمون أبي عبد الله قال زيد بن أرقم: قام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى ، نحن نشهد لأنت أولى بكل مؤمن من نفسه . قال: فإني من كنت مولاه فهذا مولاه ، أخذ بيد علي))
.

إسناده لا يصح لأن من رجاله : عوف بن أبي جميلة البصري المعروف بعوف الأعرابي(ت 146هـ عن 86سنة) . قال عبد الله بن المبارك : ((ما رضي عوف ببدعة واحدة حتى كانت فيه بدعتان كان قدريا وكان شيعيا))
. وقال محمد بندار وهو يقرأ حديث عوف: ((يقولون عوف ، والله لقد كان عوف قدريا رافضيا شيطانا)). وقيل فيه : صدوق، صالح، ثقة ، ثبت

. وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة. وذكره الشيعة الإمامية من رجالهم، ورووا مروياته في كتبهم.
ومنهم : ميمون أبو عبد الله البصري الكندي، قيل فيه : ضعيف، يروي المناكير ، ليس بالقوي.

الطريق التاسع: قال النسائي : ((أخبرنا محمد بن يحيى بن عبد الله النيسابوري ، وأحمد بن عثمان بن حكيم الأودي قالا: حدثنا عبيد الله بن موسى قال: أخبرني هانئ بن أيوب، عن طلحة الأيامي ، قال : حدثنا عميرة بن سعد أنه سمع عليا وهو ينشد في الرحبة من سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم – يقول:" من كنت مولاه فعلي مولاه" فقام بضعة عشر فشهدوا)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي (ت213 هـ)، قيل فيه : صاحب تخليط، حدث بأحاديث سوء، أخرج أحاديث رديئة ، ثقة ، صدوق ، حسن الحديث ، مُتشيع، روى أحاديث مُنكرة في التشيع فضعفه بذلك كثير من الناس. متروك، مُضطرب الحديث ، ليس بقوي الحديث . مُفرط في التشيع . شيعي مُحترق ، كان شيعيا مُتحرقا، نهى أحمد بن حنبل عن التحديث عنه. وقال يعقوب بن سفيان: ((شيعي ، وإن قال قائل: رافضي ، لم أنكر عليه وهو منكر الحديث)) .وقال الجوزجاني: عبيد الله بن موسى: ((أغلى وأسوأ مذهبا ،وأروى للعجائب)). كان مضطربا اضطرابا قبيحا في حديثه عن سفيان الثوري. وجعله الشيعة من رجالهم.
والرواي الثاني: عميرة بن سعد ، أورده الذهبي في كتابه المغني في الضعفاء.
الطريق العاشر: قال النسائي:((أخبرنا محمد بن المثنى قال: حدثنا محمد قال: حدثنا شعبة ، عن أبي إسحاق قال: سمعت سعيد بن وهب قال : لما ناشدهم علي ، قام خمسة أو ستة من أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم- فشهدوا أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قال" من كنت مولاه فعلي مولاه ")) .
إسناده لا يصح لأن من رجاله: محمد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ) : ثقة ، فيه غفلة وبلادة، وكان يُخطئ أسماء الرواة ، وعن أحمد بن حنبل: سمعت غندرًا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب

عن أحد غيره شيئًا، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا)). وفي غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ضعفه يحيى بن سعيد. واضح من ذلك أن الرجل ضعيف من جهة ضبطه.

والثاني: شعبة بن الحجاج سبق تفصيل حاله، وتبين أن الرجل مع أنه موثق إلا أنه كان كثير الخطأ في أسامي الرواة ،و يُقلبها. وكان يُدلس ويُرسل ،فقد حدث عن أقوام لم يسمع منهم. وهو هنا قد عنعن لكن يبقى سماعه غير ثابت بحكم أن الرجل كان كثير الخطأ في أسامي الرجال ويُقلبها، والرواية السابقة لم يُصرّح فيها بالسماع، فقد يكون في الأمر شيء. ومتنها منكر ومضطرب كما سنبينه عندما ننقد متن حديث الغدير.

الثالث: أبو إسحاق عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي (ت 126 هـ) : وثقه أكثر نقاد أهل الحديث ، كأحمد بن حنبل ، ويحي بن معي، لكن بعضهم تكلم وطعن فيه ، وهو كثير التدليس والإرسال . فقال فيه عبد الله بن المبارك : ((إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق ،و الأعمش)) ،وقال مغيرة بن مقسم : ((أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق ،و أُعيمشكم)) . واتهمه أبو حصين عثمان بن عاصم (ت 127هجرية) بأنه هو الذي جاء بحديث ((من كنت مولاه فعلي مولاه))، فقال : ((ما سمعنا هذا الحديث حتى جاء هذا من خراسان فنعق به ... فاتبعه على ذلك ناس)) . وكان أيضا مُتشيعا ،وعدّه ابن قتيبة من رجال الشيعة.

ومن مظاهر تدليسه وإرساله وتلاعبه أنه حدث عن أقوام لم يسمع منهم،وآخرين لم يثبت سماعه منهم . فأنكر عليه ذلك أئمة أهل الحديث ، فمن ذلك قولهم: ((قال أحمد بن حنبل: لم يسمع من سراقة بن مالك . وقال بن المديني: لم يلق علقمة ،ولا الحارث بن قيس. قال أبو حاتم: لم يسمع من بن عمر ،إنما رآه رؤية . وقال أبو زرعة: ولا من ذي الجوشن، ولا يصح له عن أنس رؤية ولا سماع، وقد رأى حجر بن عدي، ولا أعلم سمع منه... وروى عن جابر بن سمرة لا يصح سماعه منه ،وقد رأى علي بن أبي طالب، ومعاوية، وعبد الله بن عمرو، وجالس رافع بن خديج ... وحديثه عن البراء أن النبي- صلى الله عليه وسلم- مر بناس من الأنصار وهم جالسون في الطريق، قال ابن المديني: لم يسمعه أبو إسحاق من البراء . وقال البخاري: لا أعرف لأبي إسحاق سماعا من سعيد بن جبير. وقال بن أبي حاتم: يقال إن أبا إسحاق لم يسمع من الحارث يعني الهمداني إلا أربعة

أحاديث وقال البرديجي أيضا : لم يسمع أبو إسحاق من علقمة حرفا ولا من عطاء بن أبي رباح ...)). فهذه الشواهد أدلة دامغة على أن الرجل كان مدلسا مُرسلا متلاعبا مغالطا عن سابق إصرار وترصد انطلاقا من مبدأ التقية الذي كان يُؤمن به. وهي تصرفات تدين صاحبها بقوة، و لا يصح بعدها الثقة في مروياته إلا بعد التأكد منها بشواهد من خارجها . لأنه لا يُوجد أي مبرر صحيح ومقبول شرعا وعقلا تجعله يفعل ذلك ، إلا ما ذكرناه، من أن الرجل كان يفعل ذلك لغايات مذهبية في نفسه. و إنكار هؤلاء عليه يعني أنهم كذبوه فيما قاله. فلماذا يُدلل هذا الراوي المحرف الغشاش المتلاعب؟؟.

وقد جعله أبو إسحاق الجوزجاني من رؤوس شيعة الكوفة المنتمين إلى أهل الحديث عندما قال : ((كان قوم من أهل الكوفة لا يَحمد الناس مذاهبهم هم رؤوس محدثي الكوفة مثل أبي إسحاق عمرو بن عبد الله ، ومنصور ، والأعمش ، وزبيد بن الحارث اليامي وغيرهم من أقرانهم ... فأما أبو إسحاق فروى عن قوم لا يعرفون ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم ... فما روى هؤلاء مما يقوي مذهبهم عن مشايخهم المغموزين وغير الثقات المعروفين فلا ينبغي أن يغتر بهم الضنين بدينه الصائن لمذهبه خيفة أن يختلط الحق المبين عنده بالباطل الملتبس فلا أجد لهؤلاء قولا هو أصدق من هذا)). بل إن كثيرا من الحق قد اختلط بالباطل وخفي عن كثير من الناس ،و جعلتنا روايات هؤلاء في تناقض وحرج كبير بين حقائق الشرع وأباطيل رواياتهم. وقد تحقق الذي حذر منه الجوزجاني ، وكلامه هذا هام وخطير جدا ينطبق على أبي إسحاق السبيعي ، والأعمش وأمثالهما. والناس لم يحمدوا مذاهب هؤلاء بسبب تشيعهم.

واضح من ذلك أن السبيعي غير مجمع على توثيقه والثناء عليه عند علماء أهل السنة. ولماذا انفرد السبيعي وأمثاله من شيعة محدثي الكوفة بمرويات لم توجد عند غيرهم ؟!، ومن أين لهم بها ؟! ، و ماذا يعني ذلك ؟! ، و لماذا أرسلوها ؟! . وبما أن الرجل كما ذكرناه ، و الحديث يتفق مع مذهبه ، فالإسناد لا يصح من جهته، لأن السبيعي ضعيف ضبطا وعدالة، وعلى اقل تقدير أن توثيقه لم يثبت .

الطريق الحادي عشر: قال النسائي: ((خبرنا محمد بن المثنى ، قال : حدثنا يحيى بن حماد ، قال : حدثنا أبو عوانة عن سليمان ، قال : حدثنا حبيب بن أبي ثابت ، عن أبي الطفيل **عن زيد بن أرقم** قال لما رجع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن حجة الوداع ونزل غدير خم أمر بدوحات فقمن ثم قال كأني قد دعيت فأجبت إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله وعترتي أهل بيتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما فإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض ثم قال إن الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن ثم أخذ بيد علي فقال من كنت وليه فهذا وليه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه فقلت لزيد سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال ما كان في الدوحات رجل إلا رآه بعينه وسمع بأذنه)). ورواه أيضا الطبراني بنفس الإسناد والمتن.

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: أبو عوانة ، وسليمان الأعمش، وحبيب بن ابي ثابت ، وابو الطفيل عامر . سبق تفصيل أحوالهم وتبين انهم ضعفاء، وسيرتهم غير محمودة،وهم شيعة إمامية إلا الأول. وأما الأعمش فسنفصل حاله في الطريق الآتي. .

الطريق الثاني عشر: قال النسائي: ((أخبرنا الحسين بن حريث ، قال : حدثنا الفضل بن موسى عن الأعمش ، عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب قال : قال علي في الرحبة أنشد بالله من سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم غدير خم يقول إن الله وليي وأنا ولي المؤمنين ومن كنت وليه فهذا وليه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره قال فقال سعيد قام إلى جنبي ستة)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: أبو إسحاق السبيعي فصلنا حاله في الطريق السابق وتبين أنه ضعيف وشيعي إمامي مدلس ومتلاعب بالأخبار.

ومنهم : : سليمان الأعمش سليمان بن مهران الكوفي (61-148 هـ) : قيل فيه : ثقة ، ثبت ، حافظ ، في حديثه اضطراب كثير، فيه تشيع، مُدلس روى عن أناس أحاديث كثيرة جدا لم يسمعها منهم، وقد دلس عن الثقات والضعفاء ،وعن المشهورين والمغمورين. وكان كثير الوهم في أحاديث الضعفاء الذين دلس عليهم. وقال ابن المبارك : ((إنما أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو إسحاق. كره أحمد مراسيل الأعمش، لأنه كان لا يُبالي

عمن يُحدث، ويُسقط الضعيف الذي بينه وبين الثقة. وفعله هذا عمل مُتعمد ،وهو من أنواع التحريف والافتراء والتغليط !!.

وقال جرير: سمعت مغيرة يقول: أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعمشكم هذا كأنه عنى الرواية عمن جاء)). و جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة ،وعده الجوزجاني من بين محدثي شيعة الكوفة الذين لم يحمد الناس مذاهبهم ، لكنهم حملوهم لصدق ألسنتهم . وعده الشهرستاني من بين رجال الشيعة أيضا. وقال يزيد بن زريع عن سليمان الأعمش : ((وكان والله **خربيا سبئيا** ، والله لولا أن شعبة حدث عنه ما رويت عنه حديثا أبدا)) . وهذا كلام خطير جدا، و شهادة دامغة منه ضد الأعمش، والصحيح أنه يجب رفض الرواية عنه حتى وإن روى عنه شعبة او غيره، لأن حال الرحل يشهد عليه يالضعف ضبطا وعدالة.

ومن مظاهر تلاعبه بالروايات وممارستة للتحريف والتقية ؛َقول يحيى بن سَعِيد : ((كتبتُ عن الأعمش أحاديث عن مجاهد كلها ملزقة لم يسمعها)).ومن مظاهر ممارسته للدس والتقية التظاهر بالاعتراف والتوبة: َقَال عَبد الله بن نمير : سمعت الأعمش يقول : حدثت بأحاديث على التعجب ، فبلغني أن قوما اتخذوها دينا ، لا عدت لشيء منها)).

وأقول : الرجل يفتري ويُضلل ويُحرف عن تعمد وسابق إصرار وترصد ، ثم عندما ينكشف أمره يُظهر الاعتراف والتوبة !! ، فلماذا لم يذكر منذ البداية بأنها للتعجب ؟؟، ولماذا سكت عنها في البداية ؟؟، ولماذا يرويها أصلا، فهل أصبح الحديث عنده للتفكه ؟؟!! . فقد كان يجب عليه أن يذكر ذلك للناس ، لأنه لا يصح رواية الأحاديث الضعيفة ثم السكوت عن حالها. فهو الذي قال بأنها أحاديث، فاتخذها الناس دينا بحسن ظنهم فيه ، ثم يُحملهم المسؤولية بعدما انكشف أمره !!!. فهذا تلاعب وتخليط و تدليس، وافتراء مُتعمد على الناس، ومظهر من مظاهر ممارسة التقية !!.

ومن مظاهر عدم صدق الأعمش ، أنه لم يكتف بالإسقاط العمدي للضعفاء، والتحديث عمن لم يسمع منهم بالعنعنة ، وإنما بلغ به الأمر إلى التحديث بالسماع عمن لم يسمع منهم. مثال ذلك فهو قد حدث عن مالك بن أنس بالعنعنة ولم يسمع منه.لكنه حدث عنه أيضا بالسماع ، فقد أورد له الخطيب البغدادي رواية تقول: ((قال الآبار حدثنا جعفر بن محمد بن عمران التغلبي حدثنا أبو يحيى الحماني عن الأعمش قال **سمعت أنسا** يقول: "إن ناشئة الليل هي أشد وطئا وأصوب قيلا" فقيل له يا أبا حمزة

"وأقوم قيلا؟ فقال اقوم وأصوب واحد)). وقد أفرد الخطيب البغدادي ترجمة مطولة للأعمش ، وذكر أخبارا دلت على أن سماعه من أنس بن مالك لم يثبت ، وإنما رآه فقط. فإذا صح ذلك عنه يكون الأعمش قد تعمد الكذب والتحريف و التضليل !!.

ومن مظاهر تلاعبه وممارسته للتقية أنه من الرواة الذين رووا القراءات الصحيحة المتواترة التي كان المسلمون يقرؤون بها من جهة، وأنه أحد أئمة قراء القراءات الشاذة من جهة أخرى. فالرجل كما كان ثقة وضعيفا في الحديث، كان ثقة وضعيفا في القراءات .. فماذا يعنى هذا ؟ ولماذا كان كذلك ؟ . ومن أين له بتلك القراءات ؟؟. وهل رجل هذا حاله يُوثق فيه ويُعتمد عليه وتُتخذ أقواله دينا ؟؟!!.

وهو عند الشيعة من أصحاب إمامهم جعفر الصادق، ومن ثقات محدثي الإمامية. ومروياته عن أئمتهم في كتبهم الإمامية ، منها : ((عن سليمان بن مهران، قال: قلت لجعفر بن محمد عليهما السلام : هل يجوز أن نقول: إن الله عزوجل في مكان ؟ ...)). ومنها ((عن سليمان بن مهران، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : (والأرض جميعا قبضته يوم القيمة) فقال:...)) . ومنها ((حدثنا أبو معاوية ،عن سليمان بن مهران، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام قال: عشر خصال من صفات الامام: العصمة، والنصوص، وأن يكون أعلم الناس وأتقاهم لله وأعلمهم بكتاب الله، وأن يكون صاحب الوصية الظاهرة، و يكون له المعجز والدليل، وتنام عينه ولا ينام قلبه، ولا يكون له فيء، ويرى من خلفه كما يرى من بين يديه)). ومنها ((حدثنا أبو معاوية، عن سليمان بن مهران، عن جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي، عن أبيه علي بن أبي طالب عليهم السلام قال: لما حضرت رسول الله -صلى الله عليه وآله- الوفاة دعاني فلما دخلت عليه قال لي: يا علي أنت وصيي وخليفتي على أهلي وأمتي، في حياتي وبعد موتي، وليك وليي ووليي ولي الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، يا علي المنكر لولايتك بعدي كالمنكر لرسالتي في حياتي لانك مني وأنا منك، ثم أدناني فأسر إلي ألف باب من العلم، كل باب يفتح ألف باب. خلق الله عز وجل ألف ألف عالم وألف ألف آدم)).

وأُشير هنا أيضا إلى أن الأعمش كان من الرواة الذين يتعمدون إسقاط الراوي الضعيف الذي بينه وبين الثقة ، ومن يفعل هذا فهو مُضلل ومُفترٍ يتعمد الافتراء على الله ورسوله والمسلمين . ولا ينفعه استخدام العنعنة ،

فهي تضلل السامع فقط وتجعل قوله يحتمل السماع من عدمه، لكنها في الحقيقة كذب مُتعمد ، وهو يعلم بأنها كذب، ومن ثم فإن ذلك الاحتمال لا ينفي عنها حقيقة أمرها بأنها كذب، ولا ينفي عن صاحبه بأنه تعمد الكذب. وعليه فإن المُدلس الذي يفعل ذلك كالأعمش، فإنه عندما يُصرّح بالسماع -سواء كان ضعيفا أو موثقا عند الناس- ، فإن هذا السماع لا يُقبل منه حتى وإن كان ثقة عندهم، وإنما يجب التأكد من أمره في كل خبر يرويه ، ولا يُقبل منه لمجرد أنه ثقة عند الناس، ولا لأنه صرّح بالسماع. لأنه قد يُمارس في السماع ما مارسه في التدليس . فكما سمح لنفسه بالكذب في التدليس، فهو أيضا قد يُمارسه عندما يُصرح بالسماع من الثقات، فيروي عنهم ما لم يسمعه منهم، خاصة وان الأعمش شيعي إمامي عنده التقية عبادة . لأنه في هذه الحالة يكون أكثر أمانا من أن ينكشف أمره . فبما أنه سمع منه والناس يعلمون ذلك، فلا مانع عنده من أن يروي عنه بالسماع ما لم يسمع منه، لأن الكذاب هو الكذاب . فكما كذب في التدليس بالعنعنة، فهو قد يكذب أيضا في التحديث بالسماع.ولا يصح أن يُقال:إنه كان كذابا في التدليس، ولم يكن كذابا في التحديث بالسماع !!!.

وخلاصة قولنا في هذا الرجل أنه لا يُمكن أن يكون الأعمش ثقة عند الفريقين: السنة والشيعة، ومن كبار علمائهم ، إلا إذا أنه كان يُمارس التقية وما يترتب عنها من تحريفات وتلاعبات ، وتغليطات وتدليسات .وبها أخفى حاله عن كثير من علماء أهل السنة . فالرجل كان متعدد الأدوار والمهام ، أفسد بها كثيرا من مروايات الحديث والقراءات والتاريخ . فقد كان من رواة القراءات الصحيحة من جهة ، و من أئمة رواة القراءات الشاذة من جهة أخرى. وهو من كبار رواة الأحاديث الصحيحة من ناحية، ومن كبار رواة الأحاديث الضعيفة والمكذوبة ومن مفسدي أحاديث الكوفة من ناحية أخرى. وهذا كله نتيجة لتشيعه الإمامي وممارسته للتقية في علاقته بالمحدثين.

ولا شك أن من يكون ذلك حاله ، فهو دليل دامغ على أنه مارس ذلك عن تعمد وسابق إصرار وترصد لغايات في نفسه . لأن الذي يُخطئ قد يُخطئ في بعض الروايات وعن بعض الرواة خاصة المغمورين منهم. لكن هذا الرجل دلس على الأعيان والمشهورين من بعض الصحابة كأنس بن مالك، وكبار التابعين كالحسن البصري مثلا. مما يعني أنه فعل الذي فعل عن تعمد وتخطيط مُسبق لتحقيق غايات في نفسه.

وعليه فإن هذا الرجل- الأعمش- لم يكن في المستوى المطلوب عدالة ولا ضبطا . وبما أن ذلك هو حاله ، وهو في هذه الرواية قد عنعن ،فإن رواياته لا تُقبل منه سواء صرّح بالسماع أم لم يُصرح به ، لأنه قامت الأدلة الدامغة على ضعفه ضبطا وعدالة، وعلى اقل تقدير أن توثيقه لم يثبت ،فمروياته لا تُقبل من طريقه.

الطريق الثالث عشر : قال النسائي : ((أخبرنا علي بن محمد بن علي ، قال : حدثنا خلف ، قال : حدثنا إسرائيل ، قال : حدثنا أبو إسحاق عن عمرو ذي مر قال شهدت عليا بالرحبة ينشد أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - أيكم سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول يوم غدير خم ما قال فقام أناس فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول من كنت مولاه فإن عليا مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وأحب من أحبه وابغض من أبغضه وانصر من نصره)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: الكوفيان إسرائيل السبيعي، وأبو اسحاق السبيعي، سبق عرض حاليهما وتبين انهما ضعيفان ، شيعيان إماميان.

الطريق الرابع عشر: قال الدارمي: ((حدثنا جعفر بن عون ثنا أبو حيان عن يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم قال: قام رسول الله صلى الله عليه و سلم يوما خطيبا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال يا أيها الناس إنما انا بشر يوشك ان يأتيني رسول ربي فأجيبه وأني تارك فيكم الثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فتمسكوا بكتاب الله وخذوا به فحث عليه ورغب فيه ثم قال وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ثلاث مرات)).

إسناده لا يصح، وعلى اقل تقدير أنه لم يثبت ، لأن من رجاله: أبو حيان، وعمه يزيد بن حيان، وسنفصل حاليهما في الطريقين الآتيين لمسلم بن الحجاج، هما:

الطريق الخامس عشر : قال مسلم بن الحجاج في طريقه الأول: ((حدثنا محمد بن بكار بن الريان حدثنا حسان - يعنى ابن إبراهيم - عن سعيد - وهو ابن مسروق - عن يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم قال دخلنا عليه فقلنا له لقد رأيت خيرا. لقد صاحبت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وصليت خلفه. وساق الحديث بنحو حديث أبى حيان غير أنه قال « ألا **وإنى** تارك فيكم ثقلين أحدهما كتاب الله عز وجل هو حبل الله من اتبعه كان على الهدى ومن تركه كان على ضلالة ». وفيه فقلنا من أهل بيته نساؤه

قال: لا وايم الله إن المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلقها فترجع إلى أبيها وقومها أهل بيته أصله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده)).

الطريق السادس عشر: الثاني من طريقي مسلم، قال : ((حدثني زهير بن حرب ، وشجاع بن مخلد جميعا ، عن ابن علية قال زهير: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثني ، أبو حيان ، حدثني يزيد بن حيان قال : انطلقت أنا وحصين بن سبرة ، وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم فلما جلسنا إليه قال له حصين: لقد لقيت يا زيد خيرا كثيرا رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، وسمعت حديثه وغزوت معه ، و صليت خلفه ، لقد لقيت يا زيد خيرا كثيرا حدثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- . قال : يا ابن أخي والله لقد كبرت سني وقدم عهدي، ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فما حدثتكم فاقبلوا ،و ما لا فلا تكلفونيه. ثم قال : قام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوما فينا خطيبا بماء يدعى خماً بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه ، ووعظ وذكّر ثم قال : « أما بعد ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربى فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به ». فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال « وأهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي ». فقال له حصين ومن أهل بيته يا زيد أليس نساؤه من أهل بيته قال نساؤه من أهل بيته ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده. قال ومن هم قال هم آل على وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس . قال: كل هؤلاء حرم الصدقة قال نعم. وزاد في حديث جرير « كتاب الله فيه الهدى والنور ، من استمسك به وأخذ به كان على الهدى ومن أخطأه ضل ».)).

أقول: أسانيد تلك الطرق الثلاثة لا تصح، لأن من رجالها: أبو حيان التيمي: يحيى بن سعيد بن حيان التيمي الكوفي ، توفي سنة 145 هـ : صالح، ثقة ، قال أبو حاتم لم يسمع من عطاء بن أبي رباح، فهو قد أرسل عنه ، فروى عنه ولم يسمع منه. وهو في طريق الدارمي والثاني عند مسلم قد عنعن عن عمه يزيد بن حيان فيكون قد أسقط الرواي الذي بينهما، او انه هو مُختلق الخبر، لأنه لم يُصرّح بالسماع. وقد عاش في زمن كان التفريق فيه بين العنعنة والسماع مطلوبا ومعمولا به.

وأما في الطريق الأول عند مسلم فلم يرد أبوحيان، وإنما رواه: ((**عن سعيد - وهو ابن مسروق** - عن يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم)). وسعيد بن مسروق والد سفيان الثوري، هو ثقة، لكنه عنعن هنا ، فسماعه من يزيد بن حيان لم يثبت، والراجح أنه أسقط الراوي الذي بينهما، إما أن يكون أبو حيان ، أو شخص آخر.

ومما يزيد ضعف أبي حيان ويقوي الشكوك حوله بل وُيرجحها بقوة بأنه شيعي كان يُمارس التقية في تعامله مع السنيين أن الكاتب الشيعي الحر العاملي عندما ترجم له قال: ((ثقة، قاله العلامة وابن داود نقلا عن ابن عقدة)). ووثقه أيضا الكاتب الشيعي أحمد الأميني . فهو ثقة عند الشيعة الإمامية حسب العاملي والأميني . وهذا مؤشر هام جدا على أن أبا حيان كان شيعيا إماميا يُمارس التقية ، وإلا ليس من عادة الشيعة توثيق السنيين، وعادة ما يذكرونهم باسم العامة، وهم يُكفرونهم كما بيناه سابقا. بل ومما يشهد على تشيعه وممارسته للتقية- بالإضافة إلى انه كوفي زاهد كعادة شيعة الكوفة الذين تظاهروا بذلك ونشروا تشيعهم بين أهل الحديث- أنه أخذ قراءة القرآن عن الشيعي سليمان الأعمش وكان يُعظم روايته عنه. وقد سبق أن بينا أن الأعمش شيعي إمامي كان يمارس التقية في علاقته بأهل الحديث، فكان يروي الصحيح والضعيف والموضوع. ونفس الأمر فعله في القراءات، فكان يروي القراءات الصحيحة والشاذة معا، وهو من أئمة القراءات الشاذة.وخلاصة حال أبي حيان التيمي أنه ضعيف ، والظاهر أن شيعي، وعلى أقل تقدير أن توثيقه لم يثبت وعليه فالرواية لا تُقبل منه، ولا تصح من جهته.

ومنهم : يزيد بن حيان التيمي الكوفي (من الطبقة الرابعة): وثقه النسائي فقط. وقد ترجم له البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا. كما أني لم أجد لأحمد بن حنبل كلاما فيه جرحا ولا تعديلا وهو أسبق زمنيا من النسائي . فلو كانوا يعرفون حاله لذكروه. وهذا شاهد قوي على أن هذا الراوي فيه جهالة. وتأخر النسائي وانفراده بتوثيقه ليزيد بن حيان لا يكفي بسبب تلك الجهالة، والشبهات التي تحوم حوله كما سيأتي.

ومما يشهد على أنه ضعيف وليس بثقة، وانه كان يُمارس التقية ويتعمد رواية الضعيف أن الشيعة جعلوه من رجالهم ووثقوه. وأن الرواية بينه وبين الصحابي زيد بن ارقم منقطعة،فهو قد عنعن ولم يُصرّح بالسماع. مما يعني أنه اسقط الرواي الذي بينهما أو انه اختلق الرواية. ومما يؤيد ذلك أن سماعه من زيد لم يثبت . لأن زيد بن حيان من الطبقة الرابعة ورجالها

ولدوا ما بين: 52 – 70 هـ . وبما ان الصحابي زيد بن أرقم مات سنة 66 ، أو68هـ ، ولا تُعرف سنة ميلاد يزيد بن حيان، فربما ولد بعد وفاة الصحابي، وهنا يستحيل ان يسمع منه، او ولد سنة 60 ، وسنه هذا لا يسمح له بالسماع منه. او انه ولد 55 هـ ، فيُمكن ان يسمع منه . لكن في كل الحالات أن سماعه منه لم يثبت ، بل الراجح انه لم يسمع منه . وهذا يتفق مع عنعنته للرواية. مما يعني أن الرواية بينهما منقطعة، فهي ضعيفة .

وربما يُقال: بل إن مسلما روى نفس الرواية موصولة في طريقه الثاني، وفيه صرّح يزيد بن حيان بالسماع من زيد بن أرقم، فقال: ((... حثني أبو حيان ، حدثني يزيد بن حيان قال : انطلقت أنا وحصين بن سبرة ، وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم فلما جلسنا إليه قال له حصين:..)).

أقول: لا يصح الاستشهاد بذلك لأن كلا من أبي حيان، ويزيد بن حيان لم يثبت توثيقهما، ، فهما ضعيفان، والراجح أنهما شيعيان كوفيان كان يُمارسان التقية في علاقتهما بأهل الحديث. وبما انهما كذلك، فالأمر سيان ، فلا فرق بين العنعة والسماع ، ولا قيمة للتصريح بالسماع إذا كان الرواي ضعيفا . بل إن تصريح أبي حيان ويزيد بن حيان بالسماع هو شاهد عليهما أنهما كانا يُمارسان التقية. فمرة يُعنعنان، ومرة يُصرحان بالسماع . فلو كان يزيد بن حيان قد سمع منه لصرّح بالسماع في الطريقين ، فلماذا صرّح في واحد وعنعن في اثنين؟؟.

ومما يشهد أن سماع يزيد بن حيان لم يثبت من زيد بن أرقم هو أنه ذكرنا أعلاه أن يزيد بن حيان إما انه ولد بعد وفاة زيد بن ارقم ، او لم يسمع منه لصغر سنه، أو ربما سمع منه هو صغير. فسماعه منه لم يثبت في كل الحالات، مما يدل على أن تصريحه بالسماع لم يثبت ، ولا يصح. والشاهد على ذلك أيضا أن يزيد بن حيان قال بأنه ذهب إلى زيد بن أرقم مع حصين بن سبرة وآخر. وحصين هذا أدرك النبي وسمع من عمر، مما يعني أنه عندما مات زيد بن أرقم سنة 66 أو 68هـ كان كبيرا ، وأن يزيد ابن حيان كان لم يولد أصلا، او كان طفلا صغيرا أو له من عمر ما بين 8-13 سنة. وبما أن هذا لم يثبت فذهابه معه لم يثبت ويعني أن خبر يزيد وذهابه معه إلى الصحابي مشكوك فيه ولم يثبت، ولا يصح أصلا الاحتجاج به ، لأن المنطق يقول: إذا دخل الاحتمال سقط الاستدلال. وحتى إذا افترضنا جدلا أن عمره كان 13 سنة، فهو ما يزال صغيرا ولا يعقل ولا يصح أن يذهب هذا الصغير مع حصين الكبير الذي هو بمثابة جده إلى

الصحابي زيد. وهل يُعقل أن يزيد بن حيان كان له ذلك الاهتمام وهو ما يزال صغيرا ، فيذهب مع رجل بعمر جده ليسأل ذلك السؤال ؟؟!! .
والشاهد على أن حادثة الذهاب إلى حصين بن سبرة الكوفي إلى زيد بن أرقم لم تثبت أن كتب التواريخ والطبقات وعلم الجرح والتعديل لم تذكر أن حصينا سمع ولا روى عن الصحابي زيد بن أرقم، لكنها ذكرت أنه روى عن عمر بن الخطاب. فلو كان سمع منه أو روى عنه لذكرته خاصة وأنه روى عنه أمرا هاما وخطيرا جدا.
ونفس الأمر يقال عن عمر بن مسلم، الذي زعم يزيد بن حيان أنه كان معه أيضا عندما ذهب إلى زيد بن أرقم. فهذا الرجل لم أجد له ذكرا في كتب علم الجرح والتعديل والتواريخ على انه كان معاصرا لزيد بن أرقم ولا أنه روى عنه ، ولا كان موجودا في زمانه وزمن يزيد بن حيان. وقد أورد الحافظ المزي الذين رووا عن زيد بن أرقم ، فلم يذكر من بينهم عمر بن مسلم ولا عمرو بن مسلم. لكن الشيعة ترجموا لطائفة من رجالهم بنفس الاسم بعضهم عاصر يزيد بن حيان. وهذا يعني ان ذلك الراوي إما انه لا وجود له، أو انه شيعي إمامي، كيزيد بن حيان، وهما اللذان اختلقا الحكاية.

ومما يشهد على ضعف يزيد بن حيان وتشيعه انه في رواية مسلم الأولى ذكر أهل البيت، وجعل نساء النبي من أهل بيته. لكنه في الثانية تدخل في الرواية ووجهها توجيها شيعيا تدليسيا تلاعبيا تحريفيا حسب هواه،ونفى ما قررته الرواية الأخرى بقوله: " : لا وأيم الله إن المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلقها فترجع إلى أبيها وقومها، أهل بيته أصله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده)). فنحن أمام تناقض صريح صارخ، وشاهد على التلاعب والتحريف. وزعمه هذا باطل قطعا، فقد بلغ به تعصبه لتشيعه الإمامي أن نفى ما قاله في الرواية الأولى، وخالف في الثانية ما قرره الشرع واللغة والتاريخ بأن زوجات النبي-عليه الصلاة والسلام- من أهل بيته وآل بيته. فقد بينا في كتابنا هذا بدليل القرآن والسنة أن أهل البيت هم زوجة الرجل وأولاده، وآله هم عائلته الكبيرة، وأهل بيته من آل بيته أيضا. وعليه فعلي وأولاده والعباس وأولاده هم من آل البيت وليسوا من أهل البيت وهدا عكس ما زعمه هذا الراوي الشيعي المحرف للشرع واللغة والتاريخ. ومفهوم أهل البيت يقوم على الزواج وليس على النسب، وعليه فلا يصح الخلط بينهما. فلا دخل هنا للطلاق من عدمه، فإن حدث طلاق وتفكك هذا البيت وأهله، فسيبقي لكل منهما آله. كما أن تعليله

هو تحريف لمعنى أهل البيت، فأخرج منه زوجات النبي، وادخل فيه ما ليس منه. كما أنه تناسى أن تعليله لا يصدق على زوجات النبي-عليه الصلاة والسلام- لأن الله تعالى حرم عليه طلاقهن ولا أن يزيد عليهن بقوله تعالى: ((لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاء مِن بَعْدُ وَلَا أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيباً (الأحزاب : 52)).

ومما يبطل زعمه أيضا ويكشف تحريفه وتشيعه أنه في الطريق الأولى جعل زوجات الرسول من أهل بيته، ثم أخرجهن منه في الطريق الثاني. ثم أدخل آل النبي في أهل بيته، وهذا باطل قطعا. فلا يُمكن أن يكون آل البيت من أهل البيت.ومما ينفي زعمه أيضا أنه رويت أخبار صحيحة عن عائشة- رضي الله عنها وصفت نفسها بأنها من آل محمد، فهي من أهله وآله أيضا. من ذلك قولها: ((ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم من خبز بر مأدوم ثلاثة أيام حتى لحق بالله)).

وخلاصة ما قلناه عن يزيد بن حيان ضعيف، وليس بثقة، وعلى أقل تقدير أن توثيقه لم يثبت، والراجح أنه شيعي إمامي . وعليه فإن تلك الطرق الثلاث لم تصح من جهته.

الطريق السابع عشر: قال النسائي: ((أخبرنا محمد بن العلاء ، قال : حدثنا أبو معاوية ، قال : حدثنا الأعمش عن سعد بن عبيدة عن بن بريدة ، عن أبيه قال بعثنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سرية واستعمل علينا عليا فلما رجعنا سألنا كيف رأيتم صحبة صاحبكم فإما شكوته أنا وإما شكاه غيري فرفعت رأسي وكنت رجلا مكبابا فإذا بوجه رسول الله قد أحمر فقال من كنت وليه فعلي وليه)).

إسناده لا يصح لأن من رجاله : عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي القاضي (ولد نحو:16 هـ، توفي: 105أو115 هـ) قيل فيه : جائز الحديث، له مناكير، ضعيف الحديث، ثقة، صدوق، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كعمر وعائشة، توقف أحمد في سماعه من أبيه بريدة لم ينفه ولم يُثبته، لكن إبراهيم الحربي نفى سماعه من أبيه، وقد روى عن أبيه أحاديث مُنكرة. فالرجل ضعيف ،ولم يثبت سماعه من أبيه ، فالرجل حدث عمن لم يسمع .

ومنهم : أبو معاوية محمد بن خازم الضرير المنقري التيمي الكوفي (113- 195 هـ): قال أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث عن غير الأعمش لا يحفظ حفظا جيدا. وقال يحيى بن معين: له عن عبد الله بن عمر

أحاديث مناكير. قال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟، قال فيها أحاديث مضطربة يرفع أحاديث منها إلى النبي- صلى الله عليه وسلم -.. وقال النسائي : محمد بن حازم ثقة في الأعمش . وقال محمد بن الحسن: سألت أبا داود: هل كان محمد بن حازم من الحفاظ الثقات؟، قال: سألت يحيى بن معين عن هذه المسألة فقال: نعم هو من المعدودين)). و كان يُدلس أيضا.

وعده الشيعة من رجالهم، و مروياته عن الأعمش في كتبهم الإمامية، سنذكر طرفا منها عندما نتكلم عن سليمان بن مهران الأعمش. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه ،ومضطرب ، كما أنه روى مناكير ،وهو هنا قد عنعن، وقد رفع أحاديث ليست بمرفوعة، فالإسناد لا يصح من جهته.واما القول بأنه ثقة عن الأعمش فهذا غير صحيح، لأن السبب الأساسي في ضعفه هو تشيعه الإمامي، والأعمش مثله شيعي إمامي، فروايته هي رواية ضعيف عن ضعيف. خاصة وأنهما قد روايا حديثا يتفق مه مذبهما، ولم يصح اسنادا ولا متنا.

وآخرهم الأعمش ، سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، وانه شيعي إمامي، يدلس ويُرسل.

الطريق الثامن عشر: في مسند أحمد بن حنبل : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا وكيع ثنا الأعمش عن سعد بن عبيدة عن بن بريدة عن أبيه: انه مر على مجلس وهم يتناولون من على فوقف عليهم فقال انه قد كان في نفسي على علي شيء وكان خالد بن الوليد كذلك فبعثني رسول الله صلى الله عليه و سلم في سرية عليها على وأصبنا سبيا قال فأخذ علي جارية من الخمس لنفسه فقال خالد بن الوليد دونك قال فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم جعلت أحدثه بما كان ثم قلت ان عليا أخذ جارية من الخمس قال وكنت رجلا مكبابا قال فرفعت رأسي فإذا وجه رسول الله صلى الله عليه و سلم قد تغير فقال من كنت وليه فعلى وليه.)).

إسناده لا يصح بسبب الأعمش وعبد الله بن بريدة كما بيناه في الطريق السابق. وبسبب وكيع أيضا، وهو : وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (196-128هـ) عن 70 سنة) ، وثقه أكثر المحدثين، وأثنوا عليه، و جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة . وقال ابن المدينى : وكيع كان فيه تشيع قليل)) . والشيعة هم أيضا عدوه من رجالهم . وكان وكيع يُدلس فيُخفي أسماء

الضعفاء عندما يروي عنهم ، وكان كثير الخطأ أيضا. فهو ضعيف بسبب كثرة خطئه، أو تشيعه ، أو بهما معا.
علما بأنه توجد شواهد تدل على أن وكيعا شيعي إمامي كان مندسا بين أهل السنة ، أو انه كان كذلك في مرحلة من حياته ثم غيّر مذهبه. من ذلك قول يحيى بن معين: ((رأيت عند مروان بن معاوية لوحا فيه فلان كذا ، فلان رافضي ، وفلان كذا، ووكيع رافضي، . فقلت له : وكيع خير منك . قال : منى ؟ قلت : نعم . فما قال لى شيئا ، ولو قال شيئا لوثب عليه أصحاب الحديث . فبلغ ذلك وكيعا ، فقال : يحيى صاحبنا)).والصواب هو أنه كان عليهم أن يُراجعوا أنفسهم، ويتأكدوا من الموضوع، خاصة وأن مروان بن معاوية شيعي هو أيضا، . فقوله هذا هام وخطير جدا أيضا. فكل منهما رافضي، والرجل كشف صاحبه لغاية في نفسه ، فكان من اللازم أخذ الأمر بجد وحزم وحذر، تحقيقا وتأكدا.
وواضح من قول يحيى بن معين أن الرجل لم يكن يُظهر تشيعه المذهبي ، فكان يُمارس التقية، بحيث ظهر وكأنه تشيع سني لا رافضي. كما أن قول مروان بن معاوية، هو شاهد قوي جدا ، فمع أنه كان شيعيا مثله، فقد كشف جانبا كان محجوبا من شخصية وكيع، فربما بسبب الحسد والتنافس على المكانة بين المحدثين، جعله يكشف واحدا من جماعته بأنه رافضي . مع أن كلا منهما كان يُمارس التقية في علاقته بالمحدثين . فهذا شاهد قوي من الرجل سواء كان سنيا أو شيعيا ، يجب الاهتمام به ووضعه في مكانه الصحيح ، ولا يصح إهماله كما فعل الرجل الذي رد عليه.

وقال الذهبي: ((والظاهر أن وكيعا فيه تشيع يسير، لا يضر - إن شاء الله - فإنه كوفي في الجملة، وقد صنف كتاب (فضائل الصحابة)، سمعناه، قدّم فيه باب مناقب علي على مناقب عثمان -رضي الله عنهما-)) . بل إن تشيعه كان كبيرا أوصله -عندما أظهر بعضه- إلى الحكم عليه بالقتل!!!.

وتفصيل ذلك أن الرجل حدّث في مكة برواية باطلة فيها طعن في الصحابة عامة وأبي بكر خاصة ، والرواية مكذوبة، وهي شاهد دامغ على تشيع وكيع وسوء موقفه من هؤلاء ، قال الذهبي : ((علي بن خشرم: نا وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله البهي، أن أبا بكر الصديق جاء إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- بعد وفاته، فأكب عليه فقبله وقال: بأبي أنت وأمي، ما أطيب حياتك ومماتك. ثم قال البهي: وكان النبي- صلى

الله عليه وسلم- تُرك يوماً وليلة حتى ربا بطنه، وأنثنت خنصراه. قال ابن خشرم: فلما حدّث وكيع بهذا بمكة اجتمعت قريش وأرادوا صلبه، ونصبوا خشبة ليصلبوه، فجاء ابن عيينة، فقال لهم: الله، هذا فقيه أهل العراق وابن فقيهه، وهذا حديث معروف. قال: ولم أكن سمعته، إلا أني أردت تخليص وكيع. قال ابن خشرم: سمعته من وكيع بعدما أرادوا صلبه. فتعجبت من جسارته. وأخبرت أن وكيعاً احتج فقال: إن عدة من الصحابة منهم عمر قالوا: إن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- لم يمت، فأحب الله أن يريهم آية الموت . رواها أحمد بن محمد بن علي بن رزين الباشاني، عن علي بن خشرم. ورواه قتيبة، عن وكيع. وهذه هفوة من وكيع، كادت تذهب فيها نفسه. فما له ولرواية هذا الخبر المنكر المنقطع؛ وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع)) .

وعلق الذهبي على ذلك أيضا في كتابه : سير أعلام النبلاء بقوله: ((فهذه زلة عالم، فما لوكيع، ولرواية هذا الخبر المنكر، المنقطع الإسناد! كادت نفسه أن تذهب غلطا، والقائمون عليه معذورون، بل مأجورون، فإنهم تخيلوا من إشاعة هذا الخبر المردود، غضا ما لمنصب النبوة، وهو في بادئ الرأي يوهم ذلك، ولكن إذا تأملته، فلا بأس - إن شاء الله - بذلك، فإن الحي قد يربو جوفه، وتسترخي مفاصله، وذلك تفرع من الأمراض (وأشد الناس بلاء الأنبياء)) .

وأقول: هذا تبرير ضعيف، ولا ينفي ما صدر عن الرجل وما فعله. والحقيقة إن هذه الحادثة هي شاهد قوي على حقيقة وكيع و ليست خطأ ، ولا هفوة ، وإنما هي هفوة لأن الرجل لم يُحسن اختيار المكان المناسب ليُعبر عن دخيلته في موقفه من الصحابة . فذلك القول لا يصح أن يقوله مُسلم صحيح الإيمان والاعتقاد . وعليه فمهما قيل في الدفاع عن وكيع وتبرير موقفه فالحديث شاهد قوي على تشيعه الإمامي، وفيه طعن صريح و خفي في الصحابة .

ومن مظاهر تشيع وكيع أنه كان يطعن في السلف ، بدليل أنه عندما سئل أحمد بن حنبل : ((إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن بن مهدى بقول من نأخذ ؟ فقال : عبد الرحمن يوافق أكثر وخاصة في سفيان ، وعبد الرحمن يسلم منه السلف ويجتنب شرب المسكر))، بمعنى دون وكيع بن الجراح الذي لم يكن يسلم منه السلف، وكان يشرب النبيذ المُسكر.

ومن مظاهر غلو وكيع في تشيعه التي كانت تظهر منه أنه قال في الحسن بن صالح: ((هو عندي إمام . فقيل له : إنه لا يترحم على عثمان ، فقال: أفتترحم أنت على الحجاج ؟)) . فجعل الخليفة الشهيد عثمان بن عفان كالحجاج!! ، وهذا كلام باطل مردود عليه، أشبع به طويته في كرهه لبعض صحابة النبي –عليه الصلاة و السلام- .

ومن مظاهر تشيعه أيضا أنه أصر على موقفه من جابر الجعفي عن تعمد وسبق إصرار ، فهذا الرجل-أي جابر الجعفي- كذبه ، وضعفه، وطعن فيه أكثر أهل الحديث، وقالوا : إنه كان رافضيا مغاليا ، ومنهم من كان قد أحسن فيه الظن ثم أنقلب عليه بعدما تبين له كذبه. فنهوا عن الأخذ منه وذموه ، ومن مدحه إما كان جاهلا بحاله، وإما هو على شاكلته، لكن وكيعا ظل مصرا على موقفه المدافع عنه عن تعمد وسابق إصرار، فقال: ((مهما شككتم في شيء فلا تشكوا في أن جابرا ثقة)). فهذا الإصرار على توثيقه وتزكيته ، وعدم تجريحه والشك فيه، هو شاهد قوي على تشيع وكيع، فتشيعه لم يكن سنيا، وإنما كان إماميا اجتهد على إخفائه، لكنه كان يظهر أحيانا هنا وهناك . فلماذا هذا الإصرار على تزكيته ؟؟! ، إن من يزكي جابرا ويُعدله بعدما ظهر ضلاله ، فهو إما جاهل مُغفل ، وإما أنه شيعي إمامي مثله . ووكيع لم يكن جاهلا ولا مغفلا، و إنما كان مثله يُمارس التقية في أكثر أحواله في تعامله مع أهل السنة. ورجل هذا حاله لا تُقبل روايته، لأنه ضعيف شيعي إمامي، وعلى اقل تقدير أن توثيقه لم يثبت .

الطريق التاسع عشر: قال أبو بكر عمرو الشيباني: ((حدثنا سليمان بن عبيد الله الغيلاني ، حدثنا أبو عامر ، حدثنا كثير بن زيد ، عن محمد بن عمر بن علي ،عن أبيه عن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله سببه بيد الله وسببه بأيديكم وأهل بيتي)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: كثير بن زيد أبو محمد الأسلمي المدني(من الطبقة السابعة)، قيل فيه : ليس بشيء، ليس بذاك، ليس بالقوي، ضعيف ، ثقة، فيه لين. فالرجل ضعيف .

ومنهم: محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، قيل فيه: مجهول الحال، أرسل عن جده، صدوق.وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق العشرون : قال أبو بكر عمرو الشيباني: ((حدثنا أبو مسعود الرازي حدثنا زيد بن عوف حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم قال لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجة الوداع كان بغدير خم قال كأني قد دعيت فأجبت وإني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله وعترتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض وإن الله مولاي وأنا ولي المؤمنين ثم أخذ بيد علي رضي الله عنهما فقال من كنت وليه فعلي وليه فقال أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما كان في الركاب إلا قد سمعه بأذنيه ورآه بعينيه)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: ابوعوانة الوضاح، والأعمش، وحبيب بن ابي ثابت، وأبو الطفيل. كلهم ضعفاء، ومنهم شيعيان هما: الأعمش وحبيب بن ابي ثابت وقد سبق تفصيل أحوالهم.

الطريق الواحد والعشرون : في كتاب فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله قال حدثني أبي نا الأسود بن عامر نا أبو إسرائيل عن عطية عن **أبي سعيد** قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: أبو إسرائيل ، هو: يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي أبو إسرائيل ((ت 152هـ) قيل فيه: كانت فيه غفلة شديدة، ثقة ، صدوق ، لا يُحتج بحديثه، ضعيف، كان يقدم عثمان على علي(لاحظ التقية و توزيع المهام والأدوار بين رواة الشيعة)، حديثه مضطرب، حديثه عن أبيه ضعيف ، حديثه فيه **زيادة على حديث الناس** ، في هذا قال أحمد بن حنبل : ((يونس بن أبي إسحاق حديثه فيه زيادة على الناس)). فقيل له : ((يقولون: إنما سمعوا من أبي إسحاق حفظًا، ويونس ابنه سمع في الكتب فهي أتم. قال: من أين قد سمع إسرائيل ابنه من أبي إسحاق، وكتب وهو وحده ، فلم تكن فيه زيادة مثل يونس)). هذا شاهد قوي ودامغ على تصرف السبيعي وابنه وحفيده في الأحاديث حسب خطة مدروسة لغايات في نفوسهم . وأحمد قد تعجب من حال يونس ، ومقارنته بابنه ، فكلاهما حفظ وكتب من السبيعي لكن زيادات الأب يونس أكثر مخالفة لما عند الناس من ابنه .و هذا يعني أن ابنه كان يُمارس ذلك أيضا

لكن بدرجة أقل . وهكذا تبادل هؤلاء الأدوار ووزعوا المهام بينهم، وكثير من أهل السنة في غفلة عن ذلك .

وقد عده شيخ الشيعة أبو جعفر الطوسي من رجاله. وهذا الرجل يبدو أنه كان يُخفي تشيعه ، فلم أعثر عند السنة من ذكر أنه شيعي إمامي ولا شيعي سني رغم أنه من أسرة شيعية كوفيه ، لكن أحواله ومروياته تشهد على تشيعه.والمصادر الشيعية سكتت عنه إلا الطوسي جعله من رجاله . لكن وجدت له مرويات إماميه في بعض كتبهم.

ومن رجال ذلك الطريق : عطية بن سعد بن جنادة العوفي الكوفي(ت111هـ) ، ضعيف، لين ، شيعي إمامي، مدلس.

الطريق الثاني العشرون : قال الترمذي : ((حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي عن يزيد الرشك عن مطرف بن عبد الله عن عمران بن حصين قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشا واستعمل عليهم علي بن أبي طالب فمضى في السرية فأصاب جارية فأنكروا عليه وتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا إذا لقينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرناه بما صنع علي ... فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم والغضب يعرف في وجهه فقال ما تريدون من علي ما تريدون من علي ما تريدون من علي إن عليا مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بعدي قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: جعفر بن سليمان الضبعي أبو سليمان البصري (ت 178 هـ): ثقة، ضعيف ، تركه بعضهم لتشيعه، عنه أخذ عبد الرزاق الصنعاني التشيع، كان شديد البغض للشيخين أبي بكر وعمر- رضي الله عنهما- والشيعة الإمامية جعلوه من رجالهم ووثقوه. وقد ذكر ابن حبان أن عامة أحاديثه فيها نظر ومنكرة.

ومنهم: يزيد الرشك، هو: يزيد بن أبي يزيد الضبعي البصري(ت130هـ)، قيل فيه: ضعيف ، ليس بالقوي، ثقة، لا بأس به.بالإضافة على ذلك فهو هنا قد عنعن، ولا يُعرف له حال خاص بالعنعنة.فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الثالث والعشرون: قال الترمذي: ((حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت أبا الطفيل يحدث عن أبي سريحة أو زيد بن أرقم شك شعبة عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال من كنت مولاه فعلي مولاه قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد روى شعبة هذا الحديث عن ميمون أبي عبد الله عن زيد بن أرقم عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو سريحة هو حذيفة بن أسيد الغفاري صاحب النبي صلى الله عليه وسلم)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي أبو يحيى الكوفي (47- 121هـ)، قيل فيه: ثقة، مُتقن ، كان فيه تشيع قليل ، ثقة ثبت على تشيعه ، كان يتشيع. وقد عده الشيعة الإمامية من رجالهم وجعله بعضهم من الشيعة الزيدية البترية. فالرجل ضعيف، وعلى أقل تقدير عدالته لم تثبت، وبما أنه هنا قد عنعن ، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

ومنهم : أبو الطفيل عامر بن واثلة ، فيه تشيع ، و كان يُفضل عليا على الشيخين و عثمان-رضي الله عنهم - ، و رُوي أنه كان من غلاة الشيعة الكيسانية ويُؤمن برجعة محمد بن الحنفية، وكان يُرسل.

وأما الطريق الثاني الذي أشار إليه الترمذي عن شعبة، فهو لا يصح أيضا لأن ميمون أبا عبد الله، قيل فيه : ضعيف، يروي المناكير ، ليس بالقوي.

الطريق الرابع والعشرون:: قال النسائي: ((أخبرنا أبو داود سليمان بن سيف ، قال : حدثنا أبو نعيم ، قال : أخبرنا عبد الملك بن أبي غنية ، قال : حدثنا الحكم عن سعيد بن جبير عن بن عباس عن بريدة قال خرجت مع علي إلى اليمن فرأيت منه جفوة فقدمت على النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكرت عليا فتنقصته فجعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتغير وجهه قال يا بريدة ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم قلت بلى يا رسول الله قال من كنت مولاه فعلي مولاه .)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو نعيم الفضل بن دكين، والحكم بن عتيبة، سبق تفصيل حاليهما وتبين انهما ضعيفان شيعيان إماميان.

الطريق الخامس والعشرون: قال النسائي: ((أخبرنا محمد بن المثنى ، قال : حدثنا أبو أحمد ، قال : حدثنا عبد الملك بن أبي غنية عن الحكم عن سعيد بن جبير عن بن عباس ، قال : حدثني بريدة قال بعثني النبي - صلى الله عليه وسلم - مع علي إلى اليمن فرأيت منه جفوة فلما رجعت شكوته إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرفع رأسه إلي وقال يا بريدة من كنت مولاه فعلي مولاه)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: أبو احمد الزبيري : محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الكوفي(203هـ) ، قيل فيه: ليس به بأس، شيعي ، ثقة، كثير الخطأ في حديث سفيان ، له أوهام، يأتي بما لا يرويه عامة الناس، وما به بأس. وعده الشيعة الإمامية من رجالهم. واضح من ذلك أن الزبيري هذا ضعيف ضبطا وعدالة.وهل من يأتي بما لا يرويه عامة الناس تُقبل روايته ويكون ثقة؟؟؟؟!!!! .

ومن رواة ذلك الطريق : الحَكم بن عتيبة الكوفي، وهو ضعيف وشيعي إمامي كما سبق أن فصلنا حاله.

الطريق السادس والعشرون: قال النسائي: ((أخبرنا واصل بن عبد الأعلى عن ابن فضيل عن الأجلح عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه قال بعثنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى اليمن مع خالد بن الوليد وبعث عليا على جيش آخر وقال إن التقيتما فعلي على الناس وإن تفرقتما فكل واحد منكما على حدته فلقينا بني زبيد من أهل اليمن وظهر المسلمون على المشركين فقتلنا المقاتلة وسبينا الذرية فاصطفى علي جارية لنفسه من السبي فكتب بذلك خالد بن الوليد إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -...)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي(ت295هـ) ، قيل فيه: شيعي محترف، صدوق، لا يُحتج به، ثقة، لا بأس به ، يغلو في التشيع.وجعله الشيعة من رجالهم ووثقوه. فالرجل ضعيف، شيعي إمامي ، كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث ومن يوثقه فهو جاهل بحقيقته وبمذهبه ، أو مُغفل.

ومنهم : الأجلح الكندي يحيى بن عبد الله بن معاوية أبو حجية الكندي الكوفي(ت145هـ) ، قيل فيه: ضعيف، ليس بذاك، مفترٍ ، ثقة، كان على رأي سوء، شيعي، صدوق، ليس بالقوي ، لا يُحتج به. وعده الشيعة من رجالهم.

ومنهم: عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي القاضي (ولد نحو:16 هـ، توفي: 105أو115 هـ) قيل فيه : جائز الحديث، له مناكير، ضعيف الحديث . ثقة، صدوق، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كعمر وعائشة، توقف أحمد في سماعه من أبيه بريدة لم ينفه ولم يُثبته، لكن إبراهيم الحربي نفى سماعه من أبيه، وقد روى عن أبيه أحاديث مُنكرة. فالرجل ضعيف ،ولم يثبت سماعه من أبيه ، فالرجل حدث عمن لم يسمع .

الطريق السابع والعشرون: قال ابن أبي شيبة : ((حدثنا الفضل بن دكين عن ابن أبي غنية عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن بريدة قال : مررت مع علي إلى اليمن فرأيت منه جفوة ، فلما قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذكرت عليا فنقصته ، فجعل وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغير فقال : " ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، قلت : بلى يا رسول الله ! قال : من كنت مولاه فعلي مولاه ")).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الفضل بن ذكين، والحكم بن عتيبة، وهما ضعيفان، وشيعيان إماميان كما سبق أن بيناه.

الطريق الثامن والعشرون: قال النسائي: ((أخبرنا حرمي بن يونس بن محمد ، قال : حدثنا أبو غسان ، قال : حدثنا عبد السلام عن موسى الصغير عن عبد الرحمن بن سابط عن سعد بن أبي وقاص قال كنت جالسا فتنقصوا علي بن أبي طالب فقال لقد سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول له خصال ثلاثة لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم سمعته يقول إنه مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي وسمعته يقول لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وسمعته يقول من كنت مولاه فعلي مولاه .)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: مالك بن إسماعيل بن درهم النهدي أبو غسان الكوفي (ت217 هـ)، قيل فيه: ثقة متقن ، شديد التشيع . وصفه سفيان الثوري بأنه ((كان حسنيا . يعني الحسن بن صالح على عبادته وسوء مذهبه. هذا كلام السعدي وهو إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وعنى بذلك أن الحسن بن صالح بن حي مع عبادته كان يتشيع فتبعه مالك هذا في الأمرين)). وجعله الشيعة الإمامية من رجالهم . وبما أنه كان كذلك والرواية تتفق مع مذهبه فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم: عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي الملائي أبو بكر الكوفي(ت 187هـ)، قيل فيه: لا بأس به، فيه ضعف في الحديث، فيه لين، ثقة، صدوق، أنكرت عليه أحاديث، لم يكن يُصرّح بالسماع إلا نادرا، لم يكن ابن المبارك يسمع منه.وذكره عالم الشيعة أبو جعفرالطوسي من بين رجاله.

ومنهم: عبد الرحمن بن سابط الجمحي المكي (ت 108هـ) : ثقة، كثير الإرسال، أرسل عن سعد بن ابي وقاص وغيره من الصحابة ولم يثبت انه أدرك واحدا منهم. فالإسناد منقطع من جهته.

الطريق التاسع والعشرون : قال بن أبي شيبة: ((حدثنا شريك عن حنش بن الحارث عن رباح بن الحارث قال : بينا علي جالسا في الرحبة إذ جاء رجل عليه أثر السفر فقال : السلام عليك يا مولاي ، فقال : من هذا ، فقالوا : هذا أبو أيوب الانصاري ، فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من كنت مولاه فعلي مولاه ")).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي (177-109هـ): ثقة، ليس بشيء عند يحيى القطان تركه وضعف حديثه جدا، غير مُتقن ويغلط ، مُخلط ، صدوق، له مناكير، لس بالقوي، كثير الخطأ ، سيء الحفظ جدا. قال ابن المبارك : شريك ليس حديثه بشيء .قال الجوزجاني: سيء الحفظ، مُضطرب الحديث ، مائل. كان شريك لا يبالي كيف حدث، كان يُدلس . نُسب إلى التشيع المُفرط ، وقدُحكي عنه خلاف هذا، فقيل كان يُقدم عليا على عثمان لا على الشيخين. كان مشهورا بالتدليس. عده ابن قتيبة من رجال الشيعة . وقال الأزدي : ((كان صدوقا إلا أنه مائل عن القصد غالي المذهب سيء الحفظ كثير الوهم مضطرب الحديث)). وقال أبو داود الدهان : ((سمعت شريك بن عبد الله يقول: علي خير البشر فمن أبى فقد كفر)) . فعلق الذهبي على ذلك بقوله : ((ولا ريب أن هذا ليس على ظاهره ، فإن شريكا لا يعتقد قطعا أن عليا خير من الانبياء ما بقى إلا أنه أراد خير البشر في وقت ، وبلا شك هو خير البشر في أيام خلافته)). و تبريره هذا صحيح إن كان شريك سنيا مُتشيعا ، وأما إن كان شيعيا إماميا ، فهو يقول بذلك، لأن الإمامية قد فضلوا أئمتهم على الأنبياء، عندما جعلوهم يعلمون ما كان وما سيكون ،و غالوا فيهم غلوا كبيرا. فإن صح هذا فواضح منه أن الرجل كان رافضيا غاليا في التشيع والرفض والسبئية ، بلغ به الأمر إلى تكفير من يخالف موقفه الباطل . وأما ما رُوي أنه لم يكن غاليا وكان يحط على الرافضة، فهو إما أنه فعل ذلك تقية على طريقة الإمامية لتضليل أهل السنة، حتى أن أحمد بن حنبل عندما سُئل عن موقف شريك من علي وعثمان قال : لا أدري. فهذا شاهد على أن الرجل كان يجتهد على إخفاء حاله. اللهم إلا إذا كان قال ذلك في مرحلة من حياته ثم غير موقفه.

وأما الشيعة الإمامية فهم أيضا جعلوه من رجالهم، ومن أصحاب بعض أئمتهم ، ورووا عنه روايات إمامية في كتبهم الخاصة بهم. لكن خلاصة حال الرجل أنه ضعيف ، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. فالطريق لا يصح من جهته.

الطريق الثلاثون: قال ابن أبي شيبة : ((حدثنا أبو معاوية عن موسى بن مسلم عن عبد الرحمن بن سابط عن سعد قال : قدم معاوية في بعض حجاته فأتاه سعد فذكروا عليا فنال منه معاوية فغضب سعد فقال : [تقول هذا الرجل] ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " له ثلاث خصال لان تكون لي خصلة منها أحب إلي من الدنيا وما فيها ، وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من كنت مولاه فعلي مولاه ، ...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو معاوية، ضعيف، شيعي ، سبق تفصيل حاله. ومنهم: عبد الرحمن بن سابط الجمحي المكي (ت 108هـ) : ثقة، كثير الإرسال، أرسل عن سعد بن ابي وقاص وغيره من الصحابة ولم يثبت انه أدرك واحدا منهم. فالإسناد منقطع من جهته.

الطريق الواحد والثلاثون: قال ابن أبي شيبة : ((حدثنا شريك عن أبي يزيد الاودي عن أبيه قال : دخل أبو هريرة المسجد فاجتمعنا إليه ، فقام إليه شاب فقال : أنشدك بالله ! أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه " ، فقال : نعم ، فقال الشاب : ...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: شريك بن عبد الله، ضعيف، شيعي، سبق تفصيل حاله. ومنهم: أبو يزيد داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الزعافري أبو يزيد الزعافري الكوفي(ت 151هـ) ، قيل فيه: ضعيف، ليس بثقة، ليس بقوي.

الطريق الثاني والثلاثون: قال الطبراني : ((حدثنا الحسين بن إسحاق ثنا يحيى الحماني ثنا شريك عن الحسن بن الحكم ، عن رياح بن الحارث النخعي قال : كنا قعودا مع علي رضي الله عنه فجاء ركب من الأنصاري عليهم العمائم فقالوا : السلام عليك يا مولانا فقال علي رضي الله عنه :..)).

إسناده لا يصح، لن من رجاله: شريك بن عبدالله، ضعيف، شيعي ، سبق تفصيل حاله.

ومنهم: يحيى بن عبد الحميد بن عبد الله بن ميمون بن بشمين الحماني الكوفي(ت 228هـ) ، قيل فيه: ضعيف،ليس به بأس، ليس بثقة، صدوق، متشيع، كان يسرق الأحاديث، كان يكذب جهارا، حدث عن رواة لم يسمع منهم، وبعضهم لم يدركهم ، متروك الحديث. وقد عده الشيعة الإمامية من رجالهم.

ومنهم: الحسن بن الحكم النخعي أبو الحكم الكوفي، يخطئ كثيرا، يهم ، يرسل ، ثقة.

الطريق الثالث والثلاثون : قال الطبراني: ((حدثنا إبراهيم بن نائلة الأصبهاني ثنا إسماعيل بن عمرو البجلي ثنا أبو إسرائيل الملائي عن الحكم عن أبي سليمان زيد بن وهب عن زيد بن أرقم قال: ناشد علي الناس في الرحبة من سمع رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول الذي قال له ؟ فقام ستة عشر رجلا فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: إسماعيل بن خليفة العبسي أبو إسرائيل بن أبي إسحاق الملائي الكوفي(ت169هـ) ، قيل فيه: ضعيف، لا يُكتب حديثه، شيعي مغالٍ، صدوق، لا يُحتج بحديثه، ليس بثقة، مُفترٍ زائغ، رافضي شتام، لا يكذب، مُنكر الحديث.وعده الشيعة من رجالهم. ومنهم: الحكم بن عتيبة، ضعيف ، شيعي إمامي سبق تفصيل حاله.

الطريق الرابع والثلاثون: قال الطبراني: ((حدثنا أحمد بن زهير التستري ثنا علي بن حرب الجند يسابوري ثنا إسحاق بن إسماعيل حيويه ثنا حبيب بن حبيب أخو حمزة الزيات عن أبي إسحاق عن عمرو بن ذي مر و زيد بن أرقم قالا: خطب رسول الله صلى الله عليه و سلم يوم غدير خم فقال : من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره وأعن من أعانه)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: حبيب بن حبيب الكوفي أخ حمزة الزيات ، ضعيف، واهي الحديث. ومنهم أبو إسحاق السبيعي، ضعيف ، شيعي إمامي سبق تفصيل حاله.

الطريق الخامس والثلاثون: قال الطبراني: ((حدثنا إبراهيم بن نائلة الأصبهاني ثنا إسماعيل بن عمرو البجلي ثنا يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن عبد الله الشيباني قال: كنت جالسا في مجلس بني الأرقم فأقبل رجل من مراد يسير على دابته حتى وقف على المجلس فسلم فقال : ....)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو جعفر يحيى بن سلمة بن كهيل الكوفي(ت179هـ)، قيل فيه: ضعيف، ليس بشيء، لا يُحتج به، شيعي مغالٍ، متروك.

ومنهم : سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي أبو يحيى الكوفي (47-121هـ)، قيل فيه: ثقة، مُتقن ، كان فيه تشيع قليل ، ثقة ثبت على تشيعه ، كان يتشيع. وقد عده الشيعة الإمامية من رجالهم وجعله بعضهم من الشيعة الزيدية البترية. فالرجل ضعيف، وعلى أقل تقدير عدالته لم تثبت، وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن ، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

الطريق السادس والثلاثون: قال الطبراني: ((حدثنا إبراهيم بن هاشم البغوي ثنا كثير بن يحيى ثنا أبو عوانة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون قال : كنا عند ابن عباس فجاءه سبعة نفر وهو يومئذ صحيح قبل أن يعمى فقالوا : يا ابن عباس ... فقال له نبي الله صلى الله عليه و سلم : (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لست بنبي إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي) قال : وقال له : (أنت ولي كل مؤمن بعدي) ... وقال : (من كنت مولاه فعلي مولاه) ....)).

إسناده لا يصح لأن من رجاله: الوضاح أبو عوانة، ضعيف، وقد سبق تفصيل حاله. ومنهم: أبو بلج يحيى بن أبى سليم الكوفي: ليس بثقة، فيه نظر، يُخطئ، مذكور في الضعفاء.

الطريق السابع والثلاثون : قال الطبراني : ((حدثنا عبيد العجلي ثنا الحسن بن علي الحلواني ثنا عمر بن أبان ثنا مالك بن الحسين بن مالك بن الحويرث أخبرني عن جدي مالك بن الحويرث قال ، قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (من كنت مولاه فعلي مولاه)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الحسن بن علي بن محمد الهذلي أبو علي الحلواني نزيل مكة(ت242هـ)،قيل فيه: ثقة، لكن أحمد بن حنبل تكلم فيه، ولم يحمده، ومما قاله فيه : ((تبلغني عنه أشياء أكرهها ... وَقَال ....: أهل الثغر عنه غير راضين)). وسُئل ((سلمة بن شبيب عن علم الحلواني ، فقال : يرمى في الحش)). فالرجل لم يثبت توثيقه .

ومنهم : عمر بن أبان بن عفان ، ضعيف، أو هو: عمران بن أبان الكوفي ، جعله الشيعة من رجالهم . أو هو عمران بن ابان بن عمران السلمي الواسطي(ت207هـ)، ضعيف، ليس بالقوي، ليس بثقة .

ومنهم : مالك بن الحسين بن مالك بن الحوريث ، الظاهر أنه مجهول ، فلم اعثر له على حال، ولا على ترجمة. لكن الراجح أنه: مالك بن الحسن بن مالك بن الحورث، وهذا مُنكر الحديث، أورده الذهبي في الضعفاء.

الطريق الثامن والثلاثون : قال الترمذي : ((حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت أبا الطفيل يحدث عن ابي سريحة أو زيد بن أرقم شك شعبة عن النبي صلى الله عليه و سلم قال من كنت مولاه فعلي مولاه ". قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله : سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي أبو يحيى الكوفي (47- 121هـ)، قيل فيه: ثقة، مُتقن ، كان فيه تشيع قليل ، ثقة ثبت على تشيعه ، كان يتشيع. وقد عده الشيعة الإمامية من رجالهم وجعله بعضهم من الشيعة الزيدية البترية. فالرجل ضعيف، وعلى أقل تقدير عدالته لم تثبت.

ومنهم : أبو الطفيل عامر بن واثلة ، فيه تشيع ، و كان يُفضل عليا على الشيخين و عثمان-رضي الله عنهم - ، و رُوي أنه كان من غلاة الشيعة الكيسانية ويُؤمن برجعة محمد بن الحنفية، وكان يُرسل.

الطريق التاسع والثلاثون : في مسند أحمد بن حنبل : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا الفضل بن دكين ثنا بن أبي عيينة عن الحسن عن سعيد بن جبير عن بن عباس عن بريدة قال غزوت مع علي اليمن فرأيت منه جفوة فلما قدمت على رسول الله صلى الله عليه و سلم ذكرت عليا فتنقصته فرأيت وجه رسول الله صلى الله عليه و سلم يتغير فقال يا بريدة ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم قلت بلى يا رسول الله قال من كنت مولاه فعلي مولاه)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: الفضل بن دكين، ضعيف ، شيعي إمامي، سبق تفصيل حاله. ومنهم الحسن البصري، ثقة، لكنه كان كثير الإرسال والتدليس، وهو هنا قد عنعن.

الطريق الأربعون : في مسند أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت سعيد بن وهب قال نشد على الناس فقام خمسة أو ستة من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم فشهدوا ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال من كنت مولاه فعلى مولاه)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو إسحاق السبيعي، ضعيف ، شيعي، سبق تفصيل حاله . ومنهم: محمد بن جعفر غندر الهذلي

البصري(ت193هـ) : ثقة ، فيه غفلة وبلادة، وكان يُخطئ أسماء الرواة ، وعن أحمد بن حنبل: سمعت غندرًا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب عن أحد غيره شيئًا، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا)).ضعفه يحيى بن سعيد. وفي غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ضعفه يحيى بن سعيد. واضح من ذلك أن الرجل ضعيف من جهة ضبطه.

الطريق الواحد والأربعون: في مسند أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا حسين بن محمد وأبو نعيم المعنى قالا ثنا فطر عن أبي الطفيل قال: جمع علي رضي الله تعالى عنه الناس في الرحبة ثم قال لهم أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول يوم غدير خم ما سمع لما قام فقام ثلاثون من الناس **وقال أبو نعيم**...)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: ابو نعيم الفضل بن دكين، وفطر بن خليفة، وأبو الطفيل، هوؤلاء ضعفاء، شيعة، سبق تفصيل أحوالهم.

الطريق الثاني والأربعون : قال النسائي: ((.أخبرنا أبو داود ، قال : حدثنا عمران بن أبان ، قال : حدثنا شريك ، قال : حدثنا أبو إسحاق عن زيد بن يثيع ، قال : سمعت علي بن أبي طالب يقول على منبر الكوفة إني منشد الله رجلا ولا أنشد إلا أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - من سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول يوم غدير خم من كنت مولاه فعلي مولاه...)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عمران بن أبان الكوفي ، جعله الشيعة من رجالهم . أو هو عمران بن ابان بن عمران السلمي الواسطي(ت207هـ)، ضعيف، ليس بالقوي، ليس بثقة .
ومنهم شريك بن عبد الله، وأبو اسحاق السبيعي ، ضعيفان، شيعيان إماميان، سبق تفصيل حاليهما.
الطريق الثالث والأربعون: قال النسائي: ((وأخبرنا أبو داود ، قال : حدثنا محمد بن سليمان ، قال : حدثنا فطر ، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة قال جمع علي الناس في الرحبة فقال أنشد بالله كل امرئ سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول يوم غدير خم ما سمع فقام أناس فشهدوا أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال يوم غدير خم ألستم تعلمون أني

أولى بالمؤمنين من أنفسهم وهو قائم ثم أخذ بيد علي فقال من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: فطر بن خليفة، وأبو الطفيل،وهما ضعيفان، وشيعيان إماميان ، سبق تفصيل حاليهما.

الطريق الرابع والأربعون : قال الطبراني: ((حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا إسماعيل بن موسى السدي ثنا علي بن عابس عن الحسن بن عبيد الله عن أبي الضحى عن زيد بن أرقم قال ، سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول يوم غدير خم : من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: إسماعيل بن موسى السدي الكوفي(ت245هـ)، قيل فيه : يُخطئ، فاسق يشتم السلف، صدوق، لا بأس به، شيعي مُغالٍ.
ومنهم: علي بن عابس الأسدي الكوفي ، قيل: ضعيف، ليس بشيء، متروك، كثير الخطأ . ومنهم: الحسن بن عبيد الله بن عروة النخعي أبو عروة الكوفي(ت139)، قيل فيه: ثقة، مضطرب الحديث، ضعيف .

الطريق الخامس والأربعون : قال ابن أبي شيبة ((حدثنا مطلب بن زياد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال : كنا بالجحفة بغدير خم إذا خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بيد علي فقال : " من كنت مولاه فعلي مولاه ")).
إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: مطلب بن زياد الزهري المدني(ت185هـ)، قيل فيه: ضعيف جدا، لا يُحتج به، ثقة، عنده مناكير. وعده الشيعة من رجالهم ووثقوه. ومنهم عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، قيل فيه: ضعيف، منكر الحديث، ليس بالقوي، لا يُحتج به.
الطريق السادس والأربعون : قال ابن أبي شيبة : ((حدثنا عفان قال ثنا حماد بن سلمة قال : أخبرنا علي بن زيد عن عدي بن ثابت عن البراء ، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، قال : فنزلنا بغدير خم ، قال : فنودي : الصلاة جامعة ، وكسح لرسول الله صلى الله عليه وسلم تحت شجرة فصلى الظهر فأخذ بيد علي فقال : " ألستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، قالوا : بلى ، قال : ألستم تعلمون أني أولى بكل

مؤمن من نفسه ، قالوا : بلى قال : فأخذ بيد علي فقال : الله من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه " ...)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن جدعان التيمي البصري (ت 131هـ): ليس بالقوي، لا يُحتج به ، ليس بشيء ، ضعيف ، ليس بذاك، ضعيف في كل شيء. يتشيع، فيه ميل عن القصد، صدوق، سيء الحفظ، يغلو في التشيع، كان رفاعا ، يقلب الأحاديث، رافضي ، متروك.

ومنهم: عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي(ت 116هـ) ، قيل فيه: صدوق، شيعي مُفرط، يغلو في التشيع، مائل عن القصد، ثقة، يجب التثبت فيما ينقله. وعده الشيعة من رجالهم، وروا مروياته الإمامية في مصادرهم. وأشار المحدث شعيب الأرناؤوط إلى أن أهل السنة قد ردوا من ((مرويات الثقة ما كان موافقا لبدعته وقد انتقد الدارقطني مسلما لإخراجه هذا الحديث ...)). فالرجل ضعيف شيعي إمامي، ومن يوثقه فهو جاهل بمذهبه، أو مُغفل، أو شيعي مثله.

الطريق السابع والأربعون : قال الطبراني: ((حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا علي بن بحر ثنا سلمة بن الفضل عن سلمان بن قرم الضبي عن أبي إسحاق الهمداني قال ، سمعت حبشي بن جنادة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول يوم غدير خم : اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره وأعن من أعانه)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري القاضي (ت نحو: 291 هـ جاوز 100 سنة)، قيل فيه : عنده مناكير، متروك ، يتشيع، يرى الكذب، لا يُحتج بحديثه ، ضعيف ثقة، ليس به بأس ، يخطئ و يُخالف، ليس بالقوي. واضح من حاله أنه كان متدثرا بالتقية.

ومنهم: سلمان، بل هو: سليمان بن قرم الضبي التيمي، قيل فيه: ضعيف، ليس بالقوي، ثقة، مُفرط في التشيع، ليس بذاك، له مناكير، يُقلب الأخبار، سيء الحفظ.وعده الشيعة من رجالهم.

ومنهم : ابو إسحاق الهمذاني، هو نفسه أبو إسحاق السبيعي: ضعيف، شيعي إمامي ، سبق تفصيل حاله.

الطريق الثامن والأربعون قال ابن حِبان : ((أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا أبو نعيم و يحيى بن آدم قالا : حدثنا فطر بن خليفة : عن أبي الطفيل قال : قال علي : أنشد الله كل امرء

سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم لما قام فقام أناس فشهدوا أنهم سمعوه يقول : (ألستم تعلمون أني أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم ؟) قالوا : بلى يارسول الله قال : (من كنت مولاه فإن هذا مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: فطر بن خليفة، وأبو الطفيل ، ضعيفان، شيعيان إماميان، سبق تفصيل حاليهما.

الطريق التاسع والأربعون: قال الطبراني : ((حدثنا الحسن بن علي العمري ثنا علي بن إبراهيم الباهلي ثنا أبو الجواب ثنا سليمان بن قرم عن هارون بن سعد عن ثوير بن أبي فاختة عن زيد بن أرقم قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه و سلم يوم الغدير فقال : ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟ قالوا : بلى فأخذ بيد علي رضي الله عنه فقال : من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سليمان بن قرم الضبي التيمي، قيل فيه: صعيف، ليس بالقوي، ثقة، مُفرط في التشيع، ليس بذاك، له مناكير، يُقلب الأخبار، سيء الحفظ.وعده الشيعة من رجالهم.

ومنهم: ثوير بن أبي فاختة سعيد بن علاقة الهاشمي أبو الجهم الكوفي(من الطبقة الرابعة) : ليس بشيء، رافضي ، من أركان الكذب ، ضعيف ، متروك ، ليس بثقة.

الطريق الخمسون: قال الطبراني : ((حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا جمهور بن منصور ثنا خلف بن خليفة قال سمعت أبا هارون يذكر عن زيد بن أرقم: أن النبي صلى الله عليه و سلم قال يوم غدير خم : من كنت مولاه فعلي مولاه)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: جمهور بن منصور ، الظاهر أنه مجهول ، فلم أعثر له على حال ، وفيه قال علي الهيثمي: ((لم أعرفه)).

ومنهم: خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم أبو أحمد الكوفي(ت 180هـ)، قيل فيه: مُتهم بالكذب، وفيه ضعف، ثقة.

ومنهم : أبو هارون عمارة بن جوين العبدي البصري، قيل فيه: ضعيف، كذاب، ليس بشيء،متروك ، شيعي متطرف.

الطريق الواحد والخمسون: قال الطبراني: ((حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا الحسن بن صالح بن زريق العطار حدثنا محمد بن عون أبو

عون الزيادي ثنا حرب بن سريج عن بشر بن حرب عن جرير قال : شهدنا الموسم في حجة مع رسول الله صلى الله عليه و سلم و هي حجة الوداع فبلغنا مكانا يقال له غدير خم فنادى الصلاة جامعة فاجتمعنا المهاجرون والأنصار فقام رسول الله صلى الله عليه و سلم وسطنا فقال : (أيها الناس بم تشهدون ؟) قالوا : نشهد أن لا إله إلا الله قال : (ثم مه ؟) قالوا : وأن محمدا عبده ورسوله قال : (فمن وليكم ؟) قالوا : الله ورسوله مولانا قال : (من وليكم ؟) ثم ضرب بيده على عضد علي رضي الله عنه فأقامه فنزع عضده فأخذ بذراعيه فقال :...)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: الحسن بن صالح بن زريق العطار، الظاهر أنه مجهول ، فلم اعثر له على حال، ولا ترجمة. ومنهم: حرب بن سريج بن المنذر البصري ، قيل فيه: ليس بقوي، حديثه غريب، ثقة، لا يُحتج بحديثه، كثير الخطأ ، فيه نظر، صدوق، صالح. ومنهم : بشر بن حرب أبو عمر الأزدي الندبي، قيل فيه: ضعيف، ليس بشيء، متروك.

الطريق الثاني والخمسون : في مسند أحمد بن حنبل : ((حدثنا عبد الله حدثني ، أبي ثنا بن نمير ، حدثني أجلح الكندي ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه بريدة قال : بعث رسول الله -صلى الله عليه و سلم- بعثين إلى اليمن على أحدهما علي بن أبي طالب ، وعلى الآخر خالد بن الوليد ، فقال إذا التقيتم فعلي على الناس وان افترقتما فكل واحد منكما على جنده . قال : فلقينا بني زيد من أهل اليمن فاقتتلنا فظهر المسلمون على المشركين ، فقتلنا المقاتلة وسبينا الذرية ، فاصطفى علي امرأة من السبي لنفسه قال بريدة فكتب معي خالد بن الوليد إلى رسول الله -صلى الله عليه و سلم- يخبره بذلك ، فلما أتيت النبي -صلى الله عليه و سلم-دفعت الكتاب ، فقرئ عليه ، فرأيت الغضب في وجه رسول الله- صلى الله عليه و سلم- فقلت: يا رسول الله هذا مكان العائذ، بعثتني مع رجل وأمرتني أن أطيعه ففعلت ما أرسلت به . فقال رسول الله -صلى الله عليه و سلم-: " لا تقع في علي فإنه منى وأنا منه، وهو وليكم بعدي ، و أنه منى وأنا منه، وهو وليكم بعدي")) .

إسناده لا يصح ، لأن من رواته : أجلح بن عبد الله بن حجية ، ضعيف ،ثقة، شيعي، ليس بالقوي ، لا يُحتج به. وعده الشيعة من رجالهم.

ومنهم: عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي القاضي (ولد نحو:16 هـ، توفي: 105أو115 هـ) قيل فيه : جائز الحديث، له مناكير، ضعيف الحديث . ثقة، صدوق، حدث عن بعض الصحابة ولم

يسمع منهم ، كعمر وعائشة، توقف أحمد في سماعه من أبيه بريدة لم ينفه ولم يُثبته، لكن إبراهيم الحربي نفى سماعه من أبيه، وقد روى عن أبيه أحاديث مُنكرة. فالرجل ضعيف ،ولم يثبت سماعه من أبيه ، فالرجل حدّث عمن لم يسمع .

الطريق الثالث والخمسون:قال الطبراني : ((حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن منصور الحارثي قال: نا أبي قال: نا حسين الأشقر قال: نا زيد بن أبي الحسن قال: ثنا أبو عامر المري ، عن أبي إسحاق، عن ابن بريدة ، عن أبيه قال : بعث رسول الله- صلى الله عليه و سلم -عليا أميرا على اليمن ، وبعث خالد بن الوليد على الجبل ... وأخذ علي جارية من الخمس ، فدعا خالد بن الوليد بريدة فقال: اغتنمها فأخبر النبي- صلى الله عليه و سلم- بما صنع. " ... فلما سمع النبي خرج ((" مغضبا وقال: ما بال أقوام ينتقصون عليا ، من ينتقص عليا فقد انتقصني ومن ...")) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله : حسين الأشقر :ضعيف ، ليس بالقوي، غالٍ في تشيعه ، شتام للسلف . و منهم أبو إسحاق-السبيعي : ضعيف ، شيعي إمامي سبق تفصيل حاله. ومنهم: عبد الله بن بريدة، ضعيف كما بيناه في الطريق السابق.

الطريق الرابع والخمسون : قال الطبراني : ((حدثنا عبد الوهاب بن رواحة الرامهرمزي قال: حدثنا أبو كريب قال: حدثنا حسن بن عطية قال: حدثنا سعاد بن سليمان ، عن عبد الله بن عطاء ، عن عبد الله بن بريدة عن ، علي قال: بعث رسول الله صلى الله عليه و سلم علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد ... فدخل علي فأبعد فأصاب سبيا فأخذ جارية من السبي ... فدعاني خالد ... حتى دخلت على رسول الله -صلى الله عليه و سلم- فأخذ الكتاب بشماله ... فقال" يا بريدة أحب عليا فإنما يفعل ما يؤمر به ". قال: فقمت وما من الناس احد أحب إلي منه)) .

إسناده سناد لا يصح لضعف طائفة من رجاله ، وهم: حسن بن عطية العوفي ضعيف . و سعاد بن سليمان ، شيعي ، ليس بالقوي . وعبد الله بن عطاء المكي ، مُدلس ، و ضعيف من جهة ضبطه. وعبد الله بن بريدة، ضعيف كما بيناه آنفا .

الطريق الخامس والخمسون : في مسند احمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله ، حدثني أبي، ثنا عبد الرزاق ، وعفان المعنى، وهذا حديث عبد الرزاق قالا: ثنا جعفر بن سليمان ، قال حدثني يزيد الرشك ، عن مطرف بن عبد

الله ، عن عمران بن حصين قال :بعث رسول الله- صلى الله عليه و سلم- سرية وأمر عليهم علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه- فأحدث شيئا في سفره ... قال عفان: فتعاقد أربعة من أصحاب محمد -صلى الله عليه و سلم- أن يذكروا أمره لرسول الله- صلى الله عليه و سلم-. قال عمران: وكنا إذا قدمنا من سفر بدأنا برسول الله- صلى الله عليه و سلم- فسلمنا عليه. قال: فدخلوا عليه فقام رجل منهم فقال يا رسول الله إن عليا فعل كذا وكذا فأعرض عنه . ثم قام الثاني... ثم قام الرابع -... فأقبل رسول الله- صلى الله عليه و سلم- على الرابع وقد تغير وجهه فقال: "دعوا عليا، دعوا عليا ، إن عليا مني وأنا منه، و هو ولي كل مؤمن بعدي"))، و في رواية الترمذي : ((ما تريدون من علي ؟ ، إن عليا مني وأنا منه، و هو ولي كل مؤمن بعدي)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله : جعفر بن سليمان الضبعي، و يزيد الرشك - يزيد بن أبي يزيد - ، الأول شيعي، ضعيف، يروي المنكرات، وعَدّه الشيعة الإمامية من رجالهم ووثقوه . والثاني ضعيف .

الطريق السادس والخمسون: قال البزار: (وحدثنا يوسف بن موسى قال ثنا جرير بن عبد الحميد عن الحسن بن عبد- عبيد- الله النخعي عن مسلم بن صبيح عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم إني تارك **فيكم الثقلين** كتاب الله و أهل بيتي و إنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي (107-188 هـ) ، قيل فيه : ثقة، يُدلس ، ليس بالذكي اختلطت عليه أحاديث حتى ميزها له بعض المحدثين كان يشتم معاوية علانية . ووصفه سليمان بن حرب بأنه لا يصلح إلا أن يكون راعيا للغنم ، ولم يكن يحفظ، ولا يُحدّث إلا من كتبه . وكانت فيه غفلة أثناء التحديث، و كان يرسل ولا يُصرح بالتحديث في كثير من رواياته بطريقة فيها تغليط وتدليس . ذكره ابن قتيبة من بين رجال الشيعة، ونسبه إلى التشيع المفرط . وعده الشيعة من رجالهم. فالرجل شيعي إمامي مُدلس، مُغالط كثير التخليط ، ضعيف ضبطا وعدالة .

ومنهم: الحسن بن عبيد الله بن عروة النخعي أبو عروة الكوفي(ت139)، قيل فيه: ثقة، مضطرب الحديث، ضعيف . ومنهم:

مسلم بن صبيح بالتصغير الهمداني أبو الضحى الكوفي العطار(ت 100 هـ) مشهور بكنيته ،ثقة، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كعلي وعائشة – رضي الله عنهما- . وهو هنا قد عنعن، فسماعه من زيد بن أرقم لم يثبت .

الطريق السابع والخمسون : قال الطبراني: ((حدثنا حمدان بن إبراهيم العامري الكوفي قال نا يحيى بن الحسن بن فرات القزاز قال نا أبو عبد الرحمن المسعودي عن كثير النواء وابي مريم الانصاري عن عطية عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه و سلم قال اني تارك **فيكم الثقلين كتاب** الله وعترتي اهل بيتي ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض لم يرو هذا الحديث عن كثير النواء إلا أبو عبد الرحمن المسعودي)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: يحيى بن الحسن بن فرات القزاز، مجهول الحال، فلم أجد له حالا ، ولا ترجمة . ومنهم: عطية بن سعد بن جنادة العوفي الكوفي(ت111هـ) ، ضعيف، لين ، شيعي إمامي، مدلس.وعده الشيعة من رجالهم.

الطريق الثامن والخمسون : قال الطبراني: ((حدثنا الحسن بن مسلم بن الطيب الصنعاني ، حدثنا عبد الحميد بن صبيح ، حدثنا يونس بن أرقم ، عن هارون بن سعد ، عن عطية ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : إني تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي ، وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض . لم يروه عن هارون بن سعد ، إلا يونس)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: يونس بن أرقم الكندي البصري: ليّن ، ضعيف ، يتشيع. ومنهم : هارون بن سعد العجلي الكوفي: أورده الذهبي في الضعفاء وقال : رافضي، صدوق. رافضي بغيض ، مفرط في التشيع. ومنهم عطية العوفي، ضعيف، شيعي إمامي كما بيناه أعلاه.

الطريق التاسع والخمسون : قال الطبراني: ((حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا عبد الرحمن بن صالح ثنا صالح بن أبي الأسود عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد رفعه قال : كأني قد دعيت فأجبت فإني تارك فيكم الثقلين كتاب الله حبل ممدود بين السماء والأرض وعترتي أهل بيتي وإنهما لم يفترقا حتى يردا علي الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما ؟)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: صالح بن أبي الأسود الكوفي، قيل فيه: مُنكر الحديث، ليس بمعروف، أحاديثه ليست مستقيمة.ومنهم : الأعمش، وعطية العوفي، ضعيفان ، شيعيان إماميان سبق تفصيل حاليهما.

الطريق الستون : قال البخاري في التاريخ الصغير : ((قال أحمد في حديث عبد الملك عن عطية عن أبي سعيد قال النبي صلى الله عليه وسلم:" تركت فيكم الثقلين" أحاديث الكوفيين هذه مناكير)) .

إسناده لا يصح، بما قاله أحمد بن حنبل، وحكم على ذلك الحديث بطرقه بأنها أحاديث مناكير. وسبق أن ذكرنا أن عطية العوفي، ضعيف، شيعي ، وفصلنا حاله سابقا.

الطريق الواحد والستون: قال الطبراني : ((حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا جعفر بن حميد حدثنا عبد الله بن بكير الغنوي عن حكيم بن جبير عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : إني لكم فرط وإنكم واردون علي الحوض عرضه ما بين صنعاء إلى بصرى فيه عدد الكواكب من قدحان الذهب والفضة فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين فقام رجل فقال : يا رسول الله وما الثقلان ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : الأكبر كتاب الله سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم فتمسكوا به لن تزالوا ولا تضلوا والأصغر عترتي وإنهم لن يفترقا حتى يردا علي الحوض وسألت لهما ذاك ربي فلا تقدموهما فتهلكوا ولا تعلموهما فإنهما أعلم منكم)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله : حكيم بن جبير الأسدي الكوفي ، قيل فيه: ضعيف، متروك الحديث، ليس بشيء، شيعي. ومنهم: أبو الطفيل عامر، ضعيف، شيعي، سبق تفصيل حاله.

الطريق الثاني والستون : قال الطبراني: ((حدثنا أحمد بن القاسم بن مساور الجوهري ثنا سعيد بن سليمان الواسطي قالا ثنا زيد بن الحسن الأنماطي ثنا معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد الغفاري قال : لما صدر رسول الله صلى الله عليه و سلم من حجة الوداع نهى أصحابه عن شجرات بالبطحاء متقاربات أن ينزلوا تحتهن ثم بعث إليهن فقم ما تحتهن من الشوك وعمد إليهن فصلى تحتهن ثم قام فقال : يا أيها الناس إني قد نبأني اللطيف الخبير أنه لم يعمر نبي إلا نصف عمر الذي يليه من قبله وإني لأظن أني يوشك أن أدعى فأجيب وإني مسؤول وإنكم مسؤولون فماذا أنتم قائلون ؟ قالو : نشهد أنك قد بلغت وجهدت

ونصحت فجزاك الله خيرا فقال : أليس تشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وأن جنته حق وناره حق وأن الموت حق وأن البعث بعد الموت حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور قالوا : بلى نشهد بذلك قال : اللهم اشهد ثم قال أيها الناس إن الله مولاي وأنا مولى المؤمنين وأنا أولى بهم من أنفسهم فمن كنت مولاه - يعني عليا - اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ثم قال : يا أيها الناس ...)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: معروف بن خربوذ (ت 200هـ) ، قيل فيه: ضعيف، صدوق، يُكتب حديثه، لا يُتابع على حديثه . جعله الشيعة من رجالهم ووثقوه. ومنهم: أبو الطفيل عامر، ضعيف ن شيعي إمامي سبق تفصيل حاله.

الطريق الثالث والستون: قال الطبراني : ((حدثنا عبيد بن غنام ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عمر بن سعد أبو داود الحفري ثنا شريك عن الركين بن الربيع عن القاسم بن حسان عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : إني تارك **فيكم الثقلين** من بعدي كتاب الله عز و جل وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: شريك بن عبد الله النخعي القاضي ، ضعيف، شيعي إمامي ، وقد سبق ان فصلنا حاله، والرواية تتفق تماما مع تشيعه الإمامي. وعليه فلا تقبل منه.ومنهم القاسم بن حسان العامري الكوفي ، قيل فيه: لا يُعرف حاله، ثقة. فتوثيقه لم يثبت، وتزيده ضعفا عنعنته.

الطريق الرابع والستون: قال الطبراني: ((حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا عمرو بن عون الواسطي ثنا خالد بن عبد الله عن الحسن بن عبيد الله عن أبي الضحى عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض)) .

إسناده لا يصح، لان من رجاله: خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن أبو الهيثم المزني الطحان الواسطي(110-182 هـ): ثقة، مقارب الحديث، ضعفه ابن عبد البر.وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد من جهته لم يثبت اتصاله.

ومنهم: الحسن بن عبيد الله بن عروة النخعي أبو عروة الكوفي(ت139)، قيل فيه: ثقة، مضطرب الحديث، ضعيف. وتزيده ضعفا عنعنته.

ومنهم: أبو الضحى مسلم بن صبيح بالتصغير الهمداني الكوفي العطار(ت 100 هـ) مشهور بكنيته ،ثقة، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كعلي وعائشة – رضي الله عنهما-. وبما أنه يُرسل وهنا قد عنعن، فسماعه من زيد بن أرقم لم يثبت .

الطريق الخامس والستون: قال الطبراني: ((حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل ثنا إسرائيل عن عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة قال ، لقيت زيد بن أرقم داخلا على المختار أو خارجا قال قلت : حديثا بلغني عنك سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : إني تارك **فيكم الثقلين** كتاب الله وعترتي ؟ قال : نعم)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: ابو غسان مالك بن غسان ، وإسرائيل السبيعي: ضعيفان، شيعيان إماميان ، سبق تفصيل حاليهما.

الطريق السادس والستون : قال البزار ((حدثنا الحسين بن علي بن جعفر قال حدثنا علي بن ثابت قال حدثنا سعاد بن سليمان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني مقبوض وإني قد تركت فيكم الثقلين كتاب الله وأهل بيتي وأنكم لن تضلوا بعدهما وأنه لن تقوم الساعة حتى يبتغى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تبتغى الضالة فلا توجد.)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سعاد بن سليمان الكوفي ، شيعي ، ليس بالقوي. ومنهم: إبو إسحاق السبيعي، ضعيف، شيعي إمامي ، يُدلس ، وقد سبق تفصيل حاله.

الطريق الأخير - السابع والستون- : قال الطبراني: : ((حدثنا محمد بن فضيل ، عن أبي حيان ، عن يزيد بن حيان ، قال : انطلقت أنا وحصين بن سبرة ، إلى زيد بن أرقم فجلسنا إليه ، فقال حصين : يا زيد لقد لقيت خيرا كثيرا رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسمعت حديثه ، وغزوت معه ، حدثنا يا زيد بما سمعت منه ، قال زيد : قام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يخطبنا بماء يدعى خم بين مكة والمدينة ، فحمد الله وأثنى عليه ، ووعظ ، وذكر ثم قال : أما بعد ، ألا أيها الناس ، إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيبه ، وإني تارك فيكم **الثقلين** ، **أحدهما :** كتاب الله ، فيه الهدى والنور ، فتمسكوا بكتاب الله وخذوا به ، فرغب في كتاب الله وحث عليه ، ثم قال : وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ثلاث مرات فقال له زيد وحصين : من أهل بيته ؟ أليس نساؤه من أهل بيته ؟ قال

: بلى إن نساءه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة قال : ومن هم ؟ قال : آل علي وآل العباس ، قال : كل هؤلاء حرم الصدقة ، قال : نعم)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي الكوفي(ت 194هـ) ، قيل فيه: شيعي مُحترف، صدوق، لا بأس به، ثقة، يغلو في التشيع، لا يُحتج به. وجعله الشيعة الإمامية من رجالهم ووثقوه. هذا الراوي ضعيف دون شك، وهو شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث، ولهذا انطلى حاله على بعضهم لما كان يتظاهر به من تسنن وتزهد .والحقيقة إن الذي يُوثِق الشيعي الإمامي إما جاهل بمذهب القوم، أو مغفل، أو شيعي.

ومنهم: أبو حيان، ويزيد بن حيان، سبق أن توسعنا في الكشف عن حاليهما ، وتبين ضعفهما، أو على الأقل عدم ثبوت توثيقهما.

وإنهاءً لما ذكرناه في نقد طرق حديث غدير خم والتي بلغت 67 طريقا يُستنتج منها أنه حديث لم يصح إسنادا رغم كثرة طرقه ، فلم يصح منها ولا إسناد واحد من جهة؛ وهو حديث أحاد بالنسبة للصحابة الذين رووه من جهة ثانية؛ وحديث آحاد من ناحية الذين رووه مذهبا وموطنا من جهة ثالثة. فهم كلهم تقريبا من الشيعة الإمامية بالكوفة.

فمن جهة عدد الصحابة الذين رووه لا يُمكن أن يكون متواترا؛ لأن التواتر لا يتوقف على العدد في نفسه، وإنما هو أمر نسبي حسب مجموع الذين شاهدوا الخبر. فإذا رأى عشرة أشخاص حادثة ما ، ورواها عشرة، فالخبر متواتر باجماع، وإن رواه ثمانية ، فهو متواتر بأغلبية، لكن إن رواه خمسة فأقل، فليس بمتواتر، فهو خبر أحاد. وبما أن الأمر كذلك، وعدد الصحابة الذين رُوي عنهم حديث الغدير لا يزيد عن عشرة كما ذكر الشيخ الألباني. وبما أن عدد الصحابة عندما رجع النبي-عليه الصلاة والسلام- إلى المدينة من حجة الوداع كان يُقدر بالآلاف، فحديث غدير خم –رغم كثرة طرقه- فهو حديث آحاد، بل هو أقل من الآحاد إن صح التعبير. لأنه من المفروض أن ذلك العدد الكبير من الصحابة، وأهمية ذلك الحديث المزعوم الذي يتوقف عليه مصير الإسلام والأمة ، والعالم كله إلى يوم القيامة، فإنه كان من الضروري أن يرويه عشرات بل مئات، بل أكثر من ألف من الصحابة وبطرق صحيحة، ولا يُروى عن عشرة منهم فقط، وبطرق كلها غير صحيحة إسنادا ومتنا. وحتى إذا فرضنا جدلا أن عدد

الصحابة الذين رووا ذلك الحديث بلغ عشرين صحابيا، فسيبقى الحديث حديث آحاد من جهة، ولا يُمكن من جهة أخرى ان يكون متواترا ولا يصح وصفه بالصحيح ولا بالتواتر من جهة أخرى، لأنه لم يصح منه ولا طريق واحد فكيف يكون متواترا؟؟. ولأنه من السهل جدا للرواة الكذابين أن يختلقوا مئات الطرق وينسبونها إلى عشرات ومئات الصحابة. فالتواتر لا يقوم على مجرد كثرة الروايات ،وإنما يقوم على معطيات وشواهد صحيحة موافقة للشرع والعقل والتاريخ الصحيح، وليس بمجرد كثرة الروايات وطرقها.

وأما من جهة مذهب الذين رووا حديث الغدير وأصل سكناهم ، فهو شاهد آخر قوي على عدم صحة ذلك الحديث بكل طرقه، وإنما هو حديث آحاد أيضا.فقد تبين من طرق ذلك الحديث أن معظم طرقه رواها الشيعة، وفي بعضها يوجد شيعيان أو ثلاثة، وأن أكثرهم من الكوفة. فقد أحصيتُ من مجموع - 67 طريقا – فوجدت من بينها 58 طريقا في كل منها شيعي أو اثنين أو ثلاثة. وأكثر الذين رووها هم من كبار رواة الشيعة الإمامية، منهم: الفضل بن دكين، وأبو إسحاق السبيعي، وسليمان الأعمش، والحَكم بن عتيبة، وفطر بن خليفة، وعامر بن واثلة ، وغيرهم. فالحديث باطل اختلقه الشيعة، ونشروه بينهم وبين أهل السنة بتكثير وتعديد طرقه ومضامينه.

وبما أن الأمر كذلك فلو كان حديث الغدير حديثا صحيحا لرواه الناس من مختلف المذاهب الإسلامية، ولظهر في كل المدن والبلدان الإسلامية مشرقا ومغربا. وبما أن هذا لم يحدث ، وإنما معظم طرقه رواها شيعة الكوفة. فإن هذا يعني أن حديث الغدير بكل طرقه ليس بصحيح ، ولا يُمكن ان يكون حديثا متواترا.لأن شروط التواتر لم تتوفر فيه، وهي أربعة : 1- أن يرويه عدد كثير من الرواة . 1- أن تُوجد هذه الكثرة في جميع طبقات الإسناد . 3- أن تُحيل العادة تواطؤ الرواة على الكذب ، كأن يكونوا من بلدان ، و أجناس ، و مذاهب مختلفة . 4- أن يكون مُستند خبرهم الحِس من سمع و بصر و لمس . هذه الشروط مجتمعة لم تتوفر في أي طريق من طرق حديث غدير خُم.

ولا يصح أن يقال: إن ذلك الحديث بكل طرقه ورد أصلا في المصادر السنية . لا يصح لأن الذين اختلقوه ورووه ونشروه بين أهل السنة هم من الشيعة الإمامية عامة، ومن الذين كانوا مندسين بين السنيين خاصة من جهة؛ولأن أهل الحديث دونوا أكثر الحديث الذي كان رائجا في زمانهم

بغض النظر أكان صحيحا أم لا من جهة ثانية . ومن المعروف تاريخيا أن شيعة الكوفة هم أكثر الناس اختلاقا للروايات الحديثية والتاريخية انتصارا لمذهبهم المُختلق ، فأوجدوا لـه شرعية ومكانا بين المسلمين باختلاق الروايات التي تطعن في القرآن، وبالأحاديث التي تؤيد مذهبهم، وبالأخبار التي تطعن في الصحابة وتنصر مذهبهم . والشاهد على ذلك أيضا قول أحمد بن حنبل عن بعض طرق حديث غدير خم : ((أحاديث الكوفيين هذه مناكير)) . ومما يؤيد ذلك أيضا أن أبا حصين عثمان بن عاصم (ت 127هـ) ذكر أن أبا إسحاق السبيعي الشيعي الكوفي هو الذي جاء بحديث ((من كنت مولاه فعلي مولاه))،ونشره في الكوفة بين الناس فقال : ((ما سمعنا هذا الحديث حتى جاء هذا من خراسان فنعق به ... فاتبعه على ذلك ناس)).

وعن كثرة اختلاق الكوفيين للأخبار ما رواه القاضي عياض بقوله: ((جاء رجل من أهل الكوفة إلى مالك: فأقام نحو الستين أو السبعين يوماً،فسمع عندها أحاديث، فشكى ذلك إلى مالك وقال: نحن بالعراق نكتب من الحديث في ساعة أكثر من هذا.فقال له: يا ابن أخي، بالعراق عندكم دار الضرب- دار سك النقود - ، يضرب بالليل ويخرج بالنهار. ثم قال مالك: كانت العراق تجيش علينا بالدنانير والدراهم، فصارت الآن تجيش علينا بالحديث)).

ثانيا: نقد متون حديث غدير خُم:

كما لم يصح حديث غدير خُم بكل رواياته وطرقه الكثيرة ، وهو أكبر دليل مزعوم عند الشيعة في قولهم بالإمامة ، فهو أيضا لا يصح بكل متونه قطعا .وهذا تأكيد لما أشرنا إليه سابقا بأنه يستحيل أن يكون للشيعة الإمامية رواية ، أو دليل واحد صحيح يُثبت مذهبهم . هو كذلك، لأنه مناقض لدين الإسلام: يُكفر بالقرآن ويقول بتحريفه، وينقض ختم النبوة، ويُكفّر الصحابة.وأما الشواهد التي تُثبت عدم صحة حديث غدير خم من جهة متونه، فمنها:

اولا: إن روايات طرق حديث الغدير اختلفت مضامينها اختلافا كبيرا مما يشهد عليها بالاضطراب وعدم الصحة من جهة ؛ وأنها من جهة أخرى هي روايات مختلقة افتراها رواة الشيعة وتلاعبوا بها انتصارا لدينهم .من ذلك مثلا روايات ذكرت أن النبي- عليه الصلاة والسلام- لم يقل في حادثة غدير خم إلا : ((من كنت مولاه فعلي مولاه)) . وفي أخرى أُضيف إليها :

((اللهم انصر من نصره واخذل من خذله)), وفي أخري أنه قال: ((تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله وعترتي أهل بيتي))، وفي أخرى انه قال: ((أذكركم بأهل بيتي ...)). فأين الصواب ؟، وماذا قال الرسول؟. ولماذا هذا الاضطراب والاختلاف؟. فإما أنه قال قولا واحدا من تلك الأقوال أو لم يقل أصلا؟؟ . ألا يدل ذلك على أن الخبر مختلق افتراه رواة الشيعة وزادوا فيه حسب أهوائهم؟؟.

ومن مظاهر اضطرابه وتناقضه أيضا أن الطريق السادس الذي رواه الحاكم النيسابوري، كان مما تضمنه قوله بأن النبي-عليه الصلاة والسلام- عندما وقف في غدير خم قال: ((يا أيها الناس أنه لم يبعث نبي قط إلا ما عاش نصف ما عاش الذي كان قبله وإني أوشك أن ادعى فأجيب وإني تارك فيكم ...")) . و في رواية الطبراني أنه قال: ((يا أيها الناس إنه لم يبعث نبي قط إلا عاش نصف ما عاش الذي كان قبله ، وإني أوشك أن أدعى فأجيب ...)).

واضح من ذلك أنه إذا كان نوح-عليه السلام- عاش نحو 1000 سنة ، والذي يأتي من بعده سيعيش نصف عمره ، فهذا يستلزم أنه بعد 6 أنبياء سيعيش الذي يأتي بعدهم أقل من عشر سنوات ، ثم يتوقف ظهور الأنبياء ، لأنهم لن يُولدوا أبدا ، و لن يظهر موسى ،و لا عيسى ،و لا محمد-عليهم الصلاة و السلام-. وهذه نتيجة باطلة بلا شك أوصلنا إليها متن ذلك الحديث ،وهذا الكلام لا يمكن أن يصدر عن نبي ،ولا يقوله إنسان يعي ما يقول، وإنما هو من أكاذيب وتلاعبات رواة الشيعة الذين اختلقوا طرق حديث غدير خم.

والشاهد على ذلك أيضا أن ذلك الجزء المستحيل من الحديث رُوي أيضا منفصلا عن حادثة غدير خم وما جرى فيها ، مع الاختلاف في بعض رواته ،و هو كالآتي : ((عن زيد بن أرقم قال : قال النبي -صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم- :" ما بعث الله نبيا إلا عاش نصف ما عاش النبي الذي كان قبله")) . فالحديث لا علاقة له بحادثة غدير خم ، فماذا يعني هذا ؟ ! إنه أُلحق بالحديث الأول لغاية مُخطط لها سلفا ، و تلاعب به رواة الشيعة الذين اختلقوا طرق غدير خم.

ثانيا: مما يشهد على عدم صحة ذلك الحديث بكل طرقه ، أن كل مضامينه فمع اختلافها واضطرابها فهي مخالفة للقرآن الكريم مخالفة واضحة، مما يعني أنها ليست بصحيحة، بدليل الشواهد الآتية:

الشاهد الأول: ذلك الحديث منه روايات أمرت بالرجوع والرد إلى آل البيت منهم آل علي والتمسك بهم ، وهذا مخالف للقرآن الكريم والأحاديث الصحيحة الموافقة له . لأن القرآن أمرنا في آيات كثيرة بطاعة الله ورسوله وبالاحتكام والرجوع إليهما والتمسك بهما. من ذلك قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ (الأنفال : 20)) و((وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً (الجن : 23)))،و ((فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً(النساء: 59)). وبما أن الأمر كذلك، فذلك الحديث لا يصح.

الشاهد الثاني: توجد روايات من حديث الغدير أمرت بإتباع آل البيت عامة وآل علي خاصة، وعلي بالأخص ، وهذا مخالف للشرع أيضا. لأن القرآن الكريم أمرنا بإتباع المؤمنين عامة والصحابة من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار خاصة، أمرنا بإتباع سبيلهم ونهجهم وليس أقوالهم ولا اجتهاداتهم الخاصة بهم ، وأمرنا عند الاختلاف بالرد إلى الله ورسوله. ولم يُميز أحدا من الصحابة تمييزا خاصا به ، وإنما قال: ((وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيراً (النساء : 115))، و((وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ(التوبة : 100))، و(((فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً(النساء: 59)). فالشرع أمرنا بالإتباع وليس بالاحتكام ولا الرد إلى أقوالهم، ولم يميز ولا خص واحدا منهم بالإتباع دون غيره. وعليه فإن تلك الروايات قد خصت وميزت آل البيت، وآل علي، وعليا بالإتباع كما ميزتهم بالاحتكام والتمسك بهم. وهذا مخالف للشرع ولا يصح الأخذ به. لأن التخصيص الذي تضمنته روايات حديث الغدير جعلت عليا وآله في مرتبة الرسول، وميزتهم عن الصحابة. وهذا باطل شرعا لأن عليا وآله ليسوا بأنبياء، ولا بمعصومين ولا ميزهم الشرع بميزة تجعلهم في تلك المرتبة. مما يعني بطلان مزاعم تلك الروايات.

الشاهد الثالث- على بطلان متون روايات الغدير- ، تلك الروايات جعلت عليا مولى كل المؤمنين بعد الرسول ، بقولها" من كنت مولاه فعلي مولاه"،وهو متن مُنكر ويرفضه القرآن رفضا ، لأن هذا القول المزعوم

ميز عليا عن كل الصحابة وسواه بالرسول وجعله مرجعا للإسلام والمسلمين، عندما جعل عليا مولى لكل المسلمين. وهذا باطل قطعا لأن ولي المسلمين الله أولا، ورسوله ثانيا ثم المؤمنين ثالثا دون تمييز وتحديد شخص معين، والمؤمنون كلهم بعضهم أوليا بعض . قال تعالى: ((إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ (المائدة: 55))، و((وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَـئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (التوبة : 71)) . فلا يصح القول بأن عليا ولي المؤمنين وتخصيصه بذلك فهذا تحريف للشرع ومخالف له، وشاهد على عدم صحة تلك الروايات .

الشاهد الرابع- على عدم صحة متون روايات حديث الغدير- تلك الروايات لم تفرق بين أهل البيت وآل البيت، وهذا باطل شرعا. فقد بينا في كتابنا هذا بأدلة الشرع أن مفهوم أهل البيت يقوم على رابطة الزواج فقط، ومفهوم آل البيت يقوم على النسب فقط. كما أن روايات الغدير جعلت آل النبي- آل البيت- من أهل البيت، وهذا أيضا باطل قطعا- فقد وضحنا بما أوردنا من أدلة القرآن والسنة أن أهل البيت ليسوا هم آل البيت ، ولا العكس. وبينا أيضا أنه لا علي ولا الحسن، ولا الحسين ، ولا ابن عباس- رضي الله عنهم- هم من أهل البيت . ولا يُمكن أن يكونوا كذلك، ولا يصح القول به، وإنما هو من آل البيت. لكن تلك الروايات تعمدت الخلط والتحريف والتلاعب لغايات شيعية في نفوس مختلقيها.

الشاهد الخامس- على بطلان متون حديث الغدير- مفاده أن طرقا من رواياته ذكرت أن الرسول- عليه الصلاة والسلام- قال للصحابة أن عليا هو وليهم والخليفة من بعده. وهذا زعم باطل قطعا ، لأن موضوع الخلافة حسمه الشرع حسما عندما جعل الحكم شورى بين المسلمين، وجعله بينهم عامة دون حصر له في قبيلة، ولا عائلة، ولا أسرة، ولا شخص. وهذا بدليل القرآن في قوله تعالى: ((وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (الشورى : 38))، و((وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ(آل عمران: 159))،و((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ **وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ** (النساء: 59)). وبدليل السنة أيضا، فمن الثابت أن النبي-عليه الصلاة والسلام- مات ولم يوص لأحد بالخلافة

من بعده. وبذلك يكون قد طبق عمليا ما أمر به القرآن الكريم . وبدليل اختلاف الصحابة فيما بينهم حول من يتولى الخلافة منهم بعد الرسول. فهم لم يختلفوا في: هل الحكم شورى أو بالوراثة؟، فهذا لم يحدث، لأنهم كانوا يعلمون قطعا أن الحكم شورى بينهم وليس خاصا بفرد ولا بعائلة، ولا بقبيلة، وإنما اختلفوا فيمن يتولاها منهم بالشورى. وكل هذه المعطيات الشرعية والتاريخية القطعية تنقض كل مزاعم روايات الشيعة الإمامية المتعلقة بخرافة الإمامة الشيعية وأئمتها .

الشاهد السادس –على بطلان روايات حديث الغدير- تلك الروايات تشهد بنفسها أنها مصنوعة صنعا وموجهة توجيها شيعيا إماميا عن سابق إصرا وترصد. بدليل ما ورد في روايتي مسلم: الأولى جعلت زوجات النبي- عليه الصلاة والسلام- من أهل بيته ، والثانية أخرجتهن منه وجعلت آل النبي هم أهل بيته. وهذا توجيه شيعي إمامي تحريفي ماكر وباطل أيضا. لأنه لا يصح شرعا ولا لغة ولا واقعا إخراج الزوجات من أهل البيت، ولا إدخال الآل في أهل البيت وجعلهم هم الأهل. هذا عمل تحريفي مكشوف، ولا يصح قوله ومن الخطأ قبوله ولا يجوز الأخذ به.

الشاهد السابع- -على عدم صحة حديث الغدير- إن ذلك الحديث بطرقه قد هدم سنة النبي-عليه الصلاة والسلام- ولا معنى للأمر بإتباعها والتمسك بها. لأنها ذكرت صراحة أن عليا وآل بيته هم خلفاء الرسول في النبوة باسم الإمامة ، وأمرت بإتباعهم، وعلقت النجاة بذلك ، وحرّمت على الأمة مخالفتهم . وبما أن هذا تعطيل لما أمر به القرآن في آيات كثيرة بإتباع السنة والحث على التمسك بها، والرد إليها عند الاختلاف بعد القرآن الكريم. وبما أن روايات حديث غدير خم أمرت بإتباع علي وآل بيته والتمسك بما يقولون وجعلت أمر الدين والدنيا بأيديهم. فإن هذا دليل قطعي على عدم صحة روايات الغدير، لأنها هادمة ومعطلة لسنة النبي-عليه الصلاة والسلام-.

الشاهد الثامن: -على عدم صحة حديث الغدير- مفاده أن قول كثير من روايات الغدير بأن النبي-عليه الصلاة والسلام- دعا لعلي بقوله ((اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحب من أحبه، وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله)) . هو دعاء لا يصح أن يُنسب إلى النبي ولا أن يقوله.لأنه لا يصح شرعا و لا عقلا أن نوالي ونحب كل من كانوا مع علي لمجرد أنهم كانوا في صفه ، و منهم قتلة الخليفة الشهيد عثمان بن عفان، ومنهم السبئية والأوباش و الرعاع الذين عصوه ،و

خلّطوا له الأمور، و خرجوا عليه ،و أفسدوا عليه جيشه، ثم قتلوه !!. ومن جهة أخرى فإنه لا يصح شرعا و لا عقلا أن نعادي و نبغض الذين خالفوا عليا وقاتلوه لاختلاف وجهات النظر، كطلحة ،و الزبير ، وعائشة-رضي الله عنهم- . لا يصح هذا أبدا، لأن ما حدث بينهم كان سببه الاختلاف في وجهات النظر في كيفية التعامل مع قتلة الخليفة الشهيد عثمان بن عفان ، ولم يكن قتال كفر وضلال ولا بغي كما سنبينه لاحقا. فهؤلاء كلهم يندرجون تحت قوله تعالى: { وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ }سورة الحجرات:9- .

كما أن قول حديث الغدير: " وانصر من نصره، واخذل من خذله ". لا يصح ، لأن الواقع كذّبه، فمن الثابت تاريخيا أن الذين خالفوا عليا وحاربوه انتصروا في النهاية، وأن الذين كانوا معه لم ينتصروا، وإنما انقسموا على أنفسهم أولا، ثم سلموا الخلافة في نهاية الأمر لمن حاربوهم ثانيا.فلماذا لم يتحقق ذلك الدعاء المزعوم؟. لم يتحقق لأنه ليس حديثا صحيحا، وإنما هو من مفتريات رواة الشيعة الإمامية.

الشاهد الأخير- التاسع -على عدم صحة حديث الغدير - إن خلاصة مضامين روايات حديث غدير خم هي نقض لختم النبوة الذي أكده القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة الموافقة له ، ولِما أمر به الشرع بوجوب إتباع النبي-عليه الصلاة والسلام- دون غيره، بل وجعل طاعته من طاعة الله، لقوله تعالى: ((مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً(النساء : 80)) ؛فجاءت تلك الروايات وجعلت عليا وآله كالأنبياء، بل في مرتبة الأنبياء وأكثر كما بيناه سابقا . فهو مولى المؤمنين ، ووليهم، والخليفة من بعد الرسول دون شورى ولا اختيار من المسلمين. وجعلت الحق يدور معه ومن خالفه فهو ظالم وعلى باطل، ومن وافقه فهو على حق حتى وإن كان من أضل الناس وأكفرهم. وفي الشرع الحب في الله والبغض في الله، لكن روايات ذلك الحديث جعلت الشرع يقوم على الحب في علي والبغض في علي. كما أنها قررت في النهاية أمرا خطيرا مفاده أن النبوة أصبحت شركة بين آل البيت عامة وآل علي خاصة. فحسب زعمها فعندما كان الرسول حيا كانت النبوة شركة بين آل البيت، فلما مات أصبحت شركة خاصة بعلي وبعض أولاده!!!!. وخلاصة ذلك هو أن روايات الغدير جعلت عليا نبيا باسم الإمامة. وبما أنها نصت على ذلك فلا شك أنها

روايات باطلة قطعا لأنها خالفت أمرا معروفا من الشرع بالضرورة، هو ختم النبوة بمحمد عليه الصلاة والسلام من جهة، وان الخلافة شورى بين المسلمين، وليست في آل البيت ولا في علي وآله من جهة أخرى.
وبذلك يتبين جليا أن حديث غدير خم بكل طرقه لم يصح إسنادا ولا متنا ، وهذا تأكيد لما أشرنا إليه سابقا بأنه يستحيل أن توجد روايات حديثية ولا تاريخية صحيحة تؤيد مذهب الشيعة الإمامية، لأنه مذهب مناقض لدين الإسلام ومُتستر به . ومذهب هذا حاله لا يُمكن ان تكون عنده رواية واحدة صحيحة تؤيده، حتى وإن بلغت طرقها ألف طريق.

وأما قول بعض الباحثين بأن حديث الغدير صحيح، بدعوى أن الشيخ الألباني صححه وحكم بتواتره ، ورد على ابن تيمية في مجازفته بإنكار الحديث " لما فيه من فضيلة لأهل بيت النبوة)). فالأمر ليس كما زعم، وفيه تحامل على الشيخ ابن تيمية من جهة، وفيه تحريف وتدليس من جهة أخرى.فلو كان ذلك الباحث موضوعيا محايدا في طرحه للموضوع ، لأورد مواقف كبار العلماء من الحديث، من جهة، وبيّن حججهم من جهة ثانية، أو حقق هو بنفسه طرق ذلك الحديث بحياد وصرامة من جهة ثالثة. وبما أنه لم يفعل ذلك واكتفى بغمز ابن تيمية والتحامل عليه، والاستشهاد بموقف الألباني لأنه وافق هواه، فإني أقول: وُجد من أهل السنة علماء أنكروا حديث الغدير كله وبكل طرقه، فضعفوه ورفضوه . منهم: أبو حصين عثمان بن عاصم الكوفي، والبخاري، و إبراهيم الحربي، و ابن حزم ،و ابن تيمية . وكان أبو حصين عثمان قد ذكر أن أبا إسحاق السبيعي الكوفي هو الذي أدخل حديث الغدير إلى الكوفة" من كنت مولاه فعلي مولاه"، فقال : ((ما سمعنا هذا الحديث حتى جاء هذا من خراسان فنعق به ... فاتبعه على ذلك ناس)).
وأما إسماعيل البخاري فقد ضعف حديث الغدير، و لم يذكره في صحيحه، وأورد قسما منه في التاريخ الكبير ،و ضعف طرقه . وأما ابن تيمية فهو قد ضعف الحديث كله ،وأكد على أن الزيادة وهي قوله" اللهم وال من والاه وعاد من عاداه " ،و" أنت أولى بكل مؤمن ومؤمنة " ، هي كذب بلا شك.
وأما علماء أهل السنة الذين صححوا قسما من الحديث " من كنت مولاه فعلي مولاه"، فمنهم: أحمد ابن حنبل،و الترمذي ، والذهبي، والألباني . فأنكر أحمد بن حنبل ما زاد عن " من كنت مولاه فعلي مولاه من

الحديث" ،و قال : إنها زيادة كوفية. و ذكر الذهبي أن هذا القسم" من كنت مولاه فعلي مولاه من الحديث" ثابت بلا ريب". وأما الألباني، فصحح شطرين من الحديث : الأول " من كنت مولاه فعلي مولاه من الحديث" ، و قال أنه متواتر ،والثاني " اللهم وال من والاه وعاد من عاداه". وضعّف الشطر الثالث " وانصر من نصره، واخذل من خذله".

وأقول: بما أن الحَكم في القضايا العلمية هو الدليل الصحيح، وليست المزاعم ولا التهويلات، ولا الأقلية ولا الأكثرية، ولا الأسماء ، فإن الحق مع الذين أنكروا الحديث كله، وقد اخطأ من تهجم على ابن تيمية وغمزه لموقفه من حديث الغدير. فحديث الغدير بكل طرقه هو حديث باطل كله، ولم يصح إسنادا ولا متنا، ولا يُمكن أن يكون متواترا قطعا. وهذا أمر سبق أن بيناه وأثبتناه بأدلة قوية دامغة قطعية إسنادا ومتنا، لم تصمد أمامها كل طرق حديث الغدير ومتونه التي اختلقها رواة شيعة الكوفة وغيرهم . كانت من بينهم جماعة تسللوا إلى أهل الحديث وأدخلوا بينهم طرقا من حديث الغدير، صححها بعض كبار المحدثين رغم أنها ليست صحيحة، بعدما انطلت عليهم أحوال هؤلاء المندسين .

وإنهاء لهذا الفصل- الثاني- يُستنتج منه أن حديث غدير خم بكل رواياته وطرقه- 67 طريقا- ليس صحيحا إسنادا ومتنا، ولم يصح منه ولا إسناد واحد من أسانيده الكثيرة ،ولا يُمكن أن يكون حديثا متواترا. وإنما هو حديث مكذوب اختلقه رواة الشيعة الإمامية انتصارا لمذهبهم ومخالفة للشرع وأهل السنة، ثم نشروه بين الناس، فتلقفه كثير منهم ، فظن بعض المحدثين أن كثرة طرقه وانتشاره هو شاهد على صحته وتواتره. وهذا ليس بصحيح قطعا، لأن الروايات المكذوبة لا يُمكن أن تصبح صحيحة حتى وإن بلغت آلاف الطرق.

****

الفصل الثالث
نقد روايات أحاديث زواج المتعة

أولا: نقد أسانيد روايات حديث زواج المتعة:
ثانيا: نقد متون روايات حديث زواج المتعة :

نقد روايات أحاديث زواج المتعة

سننقد في هذا الفصل روايات زواج المتعةالحديثية المُبيحة له والتي حرمته من جهة، والروايات القائلة به المروية عن الصحابة والتابعين من جهة أخرى. لأن قولهم بنكاح المتعة يستند إلى روايات زواج المتعة المروية عن النبي-عليه الصلاة والسلام- . وسأجعل كل روايات زواج المتعة رواية واحدة، وأنقدها من طرقها إسنادا ومتنا.

الطريق الأول: في موطأ مالك : ((حدثني يحيى عن مالك عن بن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه :ان رسول الله صلى الله عليه و سلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الإنسية)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: يحيى بن يحيى بن كثير البربري الليثي الأندلسي القرطبي (ت : 234هـ)، روى "عن مالك الموطأ إلا يسيرا منه فإنه شك في سماعه فرواه عن زياد بن عبد الله شبطون عن مالك". ثقة، صدوق، لم يكن له بصر بالحديث، له أوهام وتصحيفات في مواضع كثيرة. فالرجل فيه ضعف واضح من جهة ضبطه، والغريب أنه عنعن عن مالك ، مع انه سمع منه معظم الموطأ، وكان في الزمن التفريق فيه بين العنعنة والسماع معروفا وممارسا ومطلوبا .

ومنهم: مالك بن أنس ، ثقة ثبت من دون شك ، لكنه كان يُدلس، بدليل أنه ((كان يروى عن ثور بن زيد حديث عكرمة ،عن بن عباس، وكان يحذف عكرمة، وقع ذلك في غير ما حديث في الموطأ . يقول: عن ثور عن ابن عباس ،ولا يذكر عكرمة. وكذا كان يسقط عاصم بن عبد الله من إسناد آخر ذكره الدارقطني. وأنكر ابن عبد البر أن يكون تدليسا)).وإنكاره هذا ضعيف جدا، بل لا يصح،لأن هذا الذي فعله مالك هو تدليس من دون شك مهما سميناه، لأنه أسقط راويا من الإسناد !!. وإن لم يدلس فهو قد أرسل وبما أنه كان يُدلس، ويرسل وهنا قد عنعن عن الزهري ، ومتن الحديث مُنكر ،فالإسناد لم يصح من طريقه.

ومنهم: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري(نحو:52-124هـ) : ثقة، متقن، مُدلس، كثير الإرسال، إرساله كالريح، حدث عن أقوام لم يسمع منهم. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو هاشم (ت 98هـ)): قيل فيه، ثقة ، شيعي، كان يجمع أحاديث السبئية، وهم صنف من الرافضة. بل هم رأس الرافضة، ومنهم تفرعت كل فرقهم. والحقيقة إن إنسانا ذلك حاله مع الرافضة ليس بثقة، خاصة وأنه كان مع السبئية، وهنا قد عنعن ، وزواج المتعة من أصول الرافضة كما هو معروف. فمن المحتمل أنه كان يُمارس التقية في علاقته مع الناس. وعموما إن الإسناد لا يصح من جهته، وعلى أقل تقدير أن توثيقه لم يثبت.

ومنهم : الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو محمد المدني (ت: 99 أو 100)): ثقة، وكان أوثق وأفضل من أخيه . أقول: حال الأخوين في الإسناد، الأول فيه ضعف ظاهر والثاني ثقة وأوثق من أخيه، لكن الإسناد من جهتهما معنعن ، ولم يُذكر للثاني حال مع العنعنة. وبما أن العنعنة تحتمل السماع من عدمه. فمن المحتمل أنه يوجد تدليس أو إرسال، فالإسناد لم تثبت صحته من جهتهما مع أبيهما.

آخرهم: محمد بن علي بن ابي طالب أبو القاسم بن الحنفية المدني (ت بعد: 80 هـ)): ثقة ، لكنه عنعن عن والده وينطبق عليه ما قلناه عن العنعنة في ولديه.

وبذلك يتبين أن الإسناد لم يصح، لأن كل رجاله عنعنوا، فلم يثبت اتصال بين رجاله مما يعني حدوث تدليس أو إرسال خاصة من جهة الشهاب الزهري فهو معروف بالتدليس والإرسال.

الطريق الثاني: قال راوي الموطأ يحيى الليثي عن يحيى بن يحى المذكور أعلاه : (وحدثني عن مالك عن بن شهاب عن عروة بن الزبير :ان خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب فقالت إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة فحملت منه فخرج عمر بن الخطاب فزعا يجر رداءه فقال هذه المتعة ولو كنت تقدمت فيها لرجمت)).

إسناده لا يصح بما قلناه أنفا عن يحيى بن يحيى، ومالك والشهاب الزهري. وأما عروة بن الزبير بن العوام ، فهو ثقة ، ولد في أوائل خلافة عثمان ، وتوفي سنة 94 هـ . وبما أنه لد في أوائل خلافة عثمان. فهو لم يكن شاهد عيان لما روي في خلافة عمر، ولم يصرح بالسماع لأنه لم يكن ولد أصلا. فالإسناد منقطع بينه وبين الحادثة .

الطريق الثالث : قال مسلم : ((وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن فضيل عن زبيد عن إبراهيم التيمى عن أبيه قال قال أبو ذر رضى الله عنه لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة. يعنى متعة النساء ومتعة الحج.)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله : جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي (107-188 هـ) ، قيل فيه : ثقة، يُدلس ، ليس بالذكي اختلطت عليه أحاديث حتى ميزها له بعض المحدثين كان يشتم معاوية علانية . و وصفه سليمان بن حرب بأنه لا يصلح إلا أن يكون راعيا للغنم ، ولم يكن يحفظ، ولا يُحدّث إلا من كتبه . وكانت فيه غفلة أثناء التحديث، و كان يرسل ولا يُصرح بالتحديث في كثير من رواياته بطريقة فيها تغليط وتدليس . ذكره ابن قتيبة من بين رجال الشيعة، ونسبه إلى التشيع المفرط . وعده الشيعة من رجالهم. فالرجل شيعي إمامي مُدلس، مُغالط كثير التخليط ، ضعيف من جهة ضبطه و عدالته، بالإضافة إلى أنه مدلس وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: زبيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي أبو عبد الله (ت 124هـ)، قيل فيه: ثقة ثبت، علوي يميل إلى التشيع ، كان يُفضل عليا على عثمان. وهو من بين شيعة محدثي الكوفة الذين ذكرهم الجوزجاني وحذر منهم ومن مروياتهم .وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: إبراهيم بن يزيد بن شريك التَّيْمِيّ الكوفي(ت: 192هـ): ثقة، يدلس، يرسل. وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الرابع: قال الترمذي: ((حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، صدوق كانت فيه غفلة. وهذه المرتبة لا تؤهله ليكون ثقة ضبطا وعدالة.

ومنهم : سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي (107- 198 هـ) : ثقة، ثبت ، حجة. كان يُدلس كثيرا ، لهذا كان الذين يسمعون منه يُكثرون من التأكد مما يرويه، فيسألونه : هل سمعته من فلان!، حتى أن أحمد ابن حنبل قال: ((ما كان أشد على ابن عيينة أن يقول: حدثنا)).وكان كثير الغلط في حديث الكوفيين. وقال سبط ابن العجمي في تدليسات ابن عيينة : ((لكنه لم يدلس إلا عن ثقة كثقته . وحكى بن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يقبل تدليس بن عيينة ،لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظائرهما .وهذا ما رجحه بن حبان وقال: هذا شيء ليس في الدنيا إلا لابن عيينة فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه الا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته)).

وفي كتاب المدلسين لأبي زرعة عن سفيان بن عيينة ((مشهور بالتدليس أيضاً. قلت: لكن اتفقوا مع ذلك على قبول عنعنته كما حكاه غير واحد)) . و((نَسبه ابن عدي الي شيء من التشيع فقال في ترجمة عبد الرزاق: ذكر ابن عيينة حديثا فقيل له: هل فيه ذكر عثمان قال: نعم ،ولكني سكتُّ لأني غلام كوفي)) . لاحظ هذا لا يصح ومرفوض شرعا وعقلا وعلما، لأنه تعمد في إخفاء للحقيقة، وكتمان لها ، ويندرج ضمن التحريف والتغليط والتدليس . فكما فعل هذا يُمكن أن يفعل أمرا آخر بدعوى أنه غلام كوفي، بمعنى أنه شيعي. وقال الذهبي: ((كان مدلسا لكن على الثقات)).

فهل صحيح أن سفيان بن عيينة لم يكن يُدلس إلا عن ثقة ؟؟!!، إن هذا لم يثبت، وخلافه هو الصحيح. بمعنى أنه دلّس عن الثقات والضعفاء من دون استثناء. فمن تدليساته عن غير الثقات ما ذكره الدارقطني : ((لم يسمع حديث علي في ((أبي بكر وعمر هذان سيدا كهول أهل الجنة)) من فراس ، إنما أخذه عن الحسن بن عمارة)). والحسن بن عمارة الكوفي(153هـ)،

ضعيف ، متروك ، وكان ابن عيينة يُضعفه، فهو هنا قد دلس ليس عن ثقة، وإنما عن ضعيف ، ولهذا هو أسقطه من الإسناد عن قصد وترصد.
ومن تدليساته أيضا أنه أسقط العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي المدني (ت نحو: 132هـ) من بعض روايته تدليسا، و قد اعترف بذلك عندما سأله بعض الرواة و ألح عليه . و هذا الراوي ليس بالقوي ،و معدود في الضعفاء. وهو قد عنعن عن ابن جريج أحاديث، عنعنها هو أيضا ، مع أن ابن جريج كان كثير التدليس والإرسال،قال يحيى بن سعيد: ((كان بن جريج صدوقا ، فإذا قال: حدثني فهو سماع ، وإذا قال: أخبرنا ، أو أخبرني فهو قراءة ، وإذا قال: قال ، فهو شبه الريح)) . وقال الدارقطني : ((تجنب تدليس بن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح)) .وعن أحمد بن حنبل: ((إذا قال ابن جُرَيْج"قال فلان" "وَقَال فلان" "وأخبرت"جاء بمناكير، وإذا قال : أخبرني"وسمعت"فحسبك به . و إذا قال ابن جُرَيْج"قال"فاحذره ، وإذا قال : سمعت"أو"سألت"جاء بشيءٍ ليس في النفس منه نشئ)) . وقال عبد الله بن أحمد: ((قال أبي: بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها، يعني قوله: أخبرت، وحدثت عن فلان)) .وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: ابن جريج أشر الناس في عطاء)) .وقال أحمد أيضاُ: ((كل شيء يقول ابن جريج: قال عطاء، أو عن عطاء فإنه لم يسمعه من عطاء)). ونفس الأمر ينطبق على مُعمر ،فهو لم يثبت توثيقه كابن جريج وقد روى عنهما ابن عيينة.
وأما فيما يتعلق بتشيعه فلم يذكر ابن قتيبة أن ابن عيينة كان من بين رجال الشيعة . وذكر ابن داود الحلي الإمامي الاثنى عشري(ت 707هـ)أن كلا من سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، ليسا من أصحابه. ونفس الأمر نص عليه وأكده أبو منصور ابن المطهر الحلي (ت 726هـ) بمعنى أنهما نفيا أن يكونا على مذهبهما الإمامي الاثنى عشري. لكن هذا لا ينفى عنهما تشيعهما السني، لأن الرجلين نفيا عنهما تشيعهما الإمامي(الرافضي ، السبئي).
والمهم أن سفيان بن عيينة سمح لنفسه أن يُحدث عن أقوام لم يسمع منهم باستخدام العنعنة. وكان يعتمد أساسا على حفظ الأحاديث، وقد خانه حفظه في مرات كثيرة ، وكان له غلط كثير في حديث الكوفيين. وبما أنه كذلك، وههنا قد عنعن فلا يصح الإسناد من جهته.

ومنهم : الزهري ، وعبد الله والحسن ابني محمد بن علي ووالدهما، بينا في الطريق الأول أن الإسناد لا يصح من طريقهم .

الطريق الخامس: قال الترمذي : ((حدثنا محمود بن غيلان حدثنا سفيان بن عقبة أخو قبيصة بن عقبة حدثنا سفيان الثوري عن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب عن بن عباس قال إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ له متاعه وتصلح له شيئه حتى إذا نزلت الآية { إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم } قال بن عباس فكل فرج سوى هذين فهو حرام)).
إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (97- 161 هـ) : ثقة ، ثبت ، حجة ، مُدلس، وربما دلس عن الضعفاء ،ومُرسلاته شبه الريح ، فيه تشيع يسير ، يثلث بعلي، و قيل أنه رجع عن ذلك. وقال : ((مؤمل بن إسماعيل: عن سفيان، قال: تركتني الروافض وأنا أبغض أن أذكر فضائل علي)) . وسأله رجل عن من يشتم أبا بكر، فقال: كافر بالله العظيم)). وبما أنه كان يُدلس، ومرسلاته شبه الريح، وقد هنا عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته .
ومنهم: موسى بن عبيدة بن نشيط المدني أبو العزيز (ت 153هـ)، قيل فيه : لا تحل الرواية عنه ، ليس بشيء، منكر الحديث ، ضعيف ، ليس بثقة، ثقة وليس بحجة، رجل صالح، مُنكر الحديث، مُخلط . وقد جعله الشيعة الإمامية منهم . فالرجل ضعيف، شيعي، وقد عنعن أيضا.

الطريق السادس: قال مسلم : ((حدثنى محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرنى أبو الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله يقول كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأبى بكر حتى نهى عنه عمر فى شأن عمرو بن حريث.)) .
إسناده لا يصح، لأن من رجاله : عبد الرزاق بن همّام بن نافع الصنعاني(ت 126-211هـ)، قيل فيه: ثقة ، ثبت ، يتشيع ، مُتهم بالتدليس وقال العباس بن عبد العظيم العنبري -لما قدم من صنعاء- : ((لقد تجشمت إلى عبد الرزاق ، وأنه لكذاب والواقدي أصدق منه)).وقال زيد بن المبارك : ((كان عبد الرزاق كذابا يسرق الحديث))..وقال أيضا: ((لم يخرج أحد من هؤلاء الكبار من ها هنا إلا وهو مجمع أن لا يحدث عنه))

. وقال إسحاق بن عبد الله السلمي : حجاج بن محمد نائما أوثق من عبد الرزاق يقضان. وَقَال أبو بكر بن أَبي خيثمة : ((سمعت يحيى بن مَعِين وقيل له: إن أحمد بن حنبل قال : إن عُبَيد الله بن موسى يرد حديثه للتشيع ، فقال : كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق أغلى-من الغلو- في ذلك منه مئة ضعف ،ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف أضعاف ما سمعت من عُبَيد الله)). وهذا استدلال صحيح ،و شاهد قوي ودامغ . فلماذا نفرق بين الرجلين مع أن عبد الرزاق أكثر غلوا في التشيع ؟؟! ، أليس العقل البديهي يقول: يجب الجمع بين المتشابهين، والتفريق بين المختلفين. وموقف أحمد صحيح من عبيد الله بن موسى بن باذام ، لكن موقفه من عبد الرزاق ليس بصحيح، فهو من الذين أحسنوا الظن به وانطلى عليهم حاله.

وكان عبد الرزاق يرى أفضلية علي على الشيخين أبي بكر وعمر-رضي الله عنهم- ، لكنه فضلهما عليه ، لتفضيل علي لهما على نفسه. فقال: ((ولو لم يفضلهما ما فضلتهما كفى بي ازدراء أن أحب عليا ثم أخالف قوله)). وهذا تشيع صريح، ومدخل إلى الرفض ، لكنه مُغلف بتسنن، يبدو أنه من التقية . لكنه من جهة أخرى روى عبد الله بن أحمد أنه قال: ((سمعت سلمة بن شبيب يقول : سمعت عبد الرزاق يقول : والله ما انشرح صدري قط ، أن أفضل عليا على أبي بكر وعُمَر ، رحم الله أبا بكر ورحم الله عُمَر ورحم الله عثمان ورحم الله عليا ، من لم يحبهم فما هو مؤمن ، وَقَال : أوثق عملي حبي إياهم)) . فبكلامه هذا عن الشيخين نقض قوله الأول ، ففي الأول كان يرى تفضيل علي على الشيخين، و إنما فضلهما عليه اتباعا له، ثم هو هنا يقول بأن صدره لم ينشرح لتفضيل علي عليهما !! . فماذا يعني هذا ؟، فهل هو ممارسة للتقية وضحكا على الناس، أم هو تطور فكري مر به الرجل ؟؟ .

ومن مظاهر غلو عبد الرزاق الصنعاني في التشيع ودخوله باب الرفضُ، أنه ذُكِر حديث عن عبد الرزاق في التشيع والغلو في علي ، فأنكره يحي بن معين ، واتهم به قوما من نيسابور، وتفصيل ذلك ما رواه علي بن سعيد ، بقوله : ((قدم قوم من أهل نيسابور على يحيى بن معين وفيهم أبو الأزهر فقال يحيى: إنما الكذاب منكم الذي روى عن عبد الرزاق فذكر هذا الحديث فقال أبو الأزهر أني أتيت بنا يذ حدثنا أحمد بن محمد الشرقي قال: ذكر أبو الأزهر ، قال: كان عبد الرزاق قد خرج إلى ضيعته فخرجت خلفه وهو على بغلة له فالتفت فرآني فقال: يا أبا الأزهر تعنيت ها هنا فقال: اركب ، قال: فأمرني فركبت معه على بغله. فقال: ألا اخصك

بحديث أخبرني معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن بن عباس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: لعلي أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة، من أحبك فقد أحبني، ومن أبغضك فقد أبغضني، وحبيبك حبيب الله وبغيضك بغيض الله، والويل لمن أبغضك من بعدي. قال أبو الأزهر: فلما قدمت بغداد كنت في مجلس يحيى بن معين فذاكرت رجلا بهذا الحديث فارتفع حتى بلغ يحيى بن معين قال: فصاح يحيى بن معين فقال: من هذا الكذاب الذي روى هذا عن عبد الرزاق. قال فقمتُ في وسط المجلس قائما فقلت: أنا رويتُ هذا الحديث عن عبد الرزاق ،وذكرتُ له حتى خرجت به إلى القرية قال فسكت يحيى)).فهذا شاهد تاريخي دامغ على أن عبد الرزاق كان يُمارس التقية، فيتلون كما يريد وحسب مصلحته، لهذا تناقضت مواقف أهل الحديث منه بين مُوثق له ومُضعف، وبين مادح له وقادح !! .

ومن مظاهر تشيعه وممارسته للتقية أنه رويت عنه أخبار تدل على أنه من أهل الأهواء أكثر مما هو من أهل السنة والاستقامة . من ذلك ما ذكره ابن عدي : ((حدثنا يوسف بن يعقوب النيسابوري، ثنا أبو حاتم الرازي، ثنا محمد بن إسماعيل الضراري الرازي، قال: رأيت عبد الرزاق ومرت عليه امرأة جميلة فنظر إليها فقال هذه من مراكب الملوك)). و((سمعت علي بن أحمد بن علي بن عمران الجرجاني يقول: سمعت أبي يقول: سمعت عبد الرزاق يقول : ما رأيت دواب قط أكذب من أصحاب الحديث)). فإن صح الخبران فالرجل ضال صاحب هوى ، وقلبه مملوء غيضا تجاه أهل السنة عامة، وأهل الحديث خاصة ، وهذه هي حقيقة الشيعة الإمامية في موقفهم من أهل السنة. وقوله الثاني ينطبق عليه أولا ، فإذا وُجد من أهل الحديث من كان يكذب ، فهذا ليس أصلا عندهم ، ولا هو عقيدة عندهم ، وإنما هو عقيدة عند الشيعة الإمامية ، فقد استحلوه بعقيدة التقية ، وعلى أساسه أقاموا مذهبهم في الإمامة و ما نتج عنها . وبه تسللوا إلى أهل السنة وبه اندسوا بينهم . ولولا غلبة الصدق وحسن الظن على أهل السنة، وغفلة كثير منهم ، ما راجت أحاديث عبد الرازق وأمثاله من الشيعة الإمامية على كثير من محدثي أهل السنة. فالرجل عَكَس الآية ونسي أو تناسى نفسه وأمثاله ، بأنه هم من أكذب الطوائف. لكن لكلامه وجه صحيح، هو أنه ربما ضحك به عليهم ووصفهم بذلك، عندما رأى كثيرا منهم يأتونه من أقطار بعيدة ، فيسمعون منه،و يقبلون أحاديثه المكذوبة التي كان يحدثهم بها.

ومن مظاهر تدليسه وعدم حرصه واهتمامه وتدقيقه ، أن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: ((قلت ليحيى: عبد الرزاق كبير السن؟ فقال: أما حيث رأيناه فما كان بلغ ثمانين، نحواً من سبعين بلغ . ثم قال يحيى: أخبرني أبو جعفر السويدي، أنه وقوم من الخراسانية، وقوم من أصحاب الحديث، جاؤوا إلى عبد الرزاق بأحاديث للقاضي هشام، وتلقطوا أحاديث عن معمر، من حديث هشام، وابن ثور. قال يحيى: وكان ابن ثور هذا ثقة. فجاؤوا بها إلى عبد الرزاق فنظر فيها. فقال: هذه بعضها سَمِعتُها، وبعضها لا أعرفها، أو لم أسمعها. قال: فلم يفارقوه حتى قرأها فلم يقل لهم: حدثنا ولا أخبرنا. قال أبو زكريا: أخبرني بهذه القصة أبو جعفر السويدي صاحب لنا)). ومن ذلك أيضا ((قال عبد الله: سمعتُ أَبي يقول: قال عبد الرزاق: رأيت أبا حازم بن دينار. فقلت: له: سَمِعتُهُ منه؟ قال: أظن)).

وقال ابن عدي: ((قد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه إلا أنهم نسبوه إلى التشيع وقد روى أحاديث في الفضائل لم يُتابع عليها، هذا أعظم ما ذموه من روايته لهذه الأحاديث ولما رواه في مثالب غيرهم، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به. إنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير)) .

أقول: الحقيقة أن تبريره هذا ضعيف جدا، بل لا يُقبل، ولا يصلح دليلا صحيحا يُقام عليه الدين، لأنه إذا كان هؤلاء قد ردوا أحاديثه في التشيع مدحا وذما ، فهذا يعني أن الرجل فيه خلل كبير ،وهذا الخلل يتعلق بذات الإنسان وسلوكه: عقيدة وصدقا وممارسة . وتبرير ذلك لا يكون بالتمني ولا بالترجي ، كقوله : ((فأرجو أنه لا بأس به)) ، وإنما يكون بالدليل الصحيح ، ولا يكون بالتمنيات والترجيات، فقوله لا يُغير من الحقيقة شيئا، والدين يجب أن يُقام على اليقين والصحيح من الأخبار ، لا على الترجيح، والتمني والترجي والترقيع . وذلك الذي ردوه ليس هينا ، كما هو واضح من كلامه، إنه أمر خطير له خلفية مذهبية لا يصح تجاوزها أو تقزيمها، ولا النظر إلى عبد الرزاق بمنظورين: شيعي وسني، فهو شيعي وليس سنيا ولا يُمكن الجمع بينهما، ومن جمع بينهما فهو شيعي إمامي يمارس التقية يغالط ويخادع بها أهل السنة ،ويضحك بها عليهم وينشر بها رواياته بينهم. وهذا هو حال عبد الرزاق بن همام في علاقته بالمحدثين . فلابد من التعامل مع مروياته بحذر شديد، يكون الحَكم فيها الدليل الصحيح وحده لا حسن الظن ولا الترجي ولا التمني ولا الترقيع. والحق لا يُعرف بكثرة ولا بقلة ،

وإنما يُعرف بالأدلة التي يحملها . فإذا توفرت الأدلة الصحيحة فلا يصح الاحتجاج بمواقف الرجال كثرة ولا قلة. علما بأن تناقض مواقف المحدثين من عبد الرزاق هو شاهد قوي دامغ على مراوغاته وممارسته للتقية، وليست دليلا على صدقه، خاصة وأن تلك المواقف تأتي من شيعي إمامي. إن عبد الرزاق رجل مشبوه ومتلاعب ، ولا يستحق كل ذلك التعظيم والتبجيل والدفاع عنه ، إنه دُلل بأكثر مما يستحق، ولا يصح قبول أخباره لمجرد أنه هو راويها إلا بعد تحقيقها إسنادا ومتنا بشواهد تُثبتها من غيره طريقه !! .

وبذلك يتبين أن عبد الرزاق من رجال الشيعة ، أظهر التشيع السني وأخفى التشيع الإمامي ، ولهذا عده ابن قتيبة وابن عدي من الشيعة، وجعله الشيعة الإمامية من رجالهم وثقاتهم ، ومن أصحاب بعض أئمتهم ، وروا رواياته الإمامية في كتبهم المذهبية، أظهر فيها القول بأئمة الشيعة والبراءة من مخالفيهم. وعليه فعبد الرزاق ليس بثقة ، وعلى أقل تقدير لم يثبت توثيقه.

ومنهم: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي (80-150هـ أو بعدها) : ثقة، حاطب ليل ، صاحب غثاء ، كثير التدليس والإرسال، ليس بشيء في الزهري. وعن يحيى بن سعيد ((كان بن جريج صدوقا ، فإذا قال: حدثني فهو سماع ، وإذا قال: أخبرنا ، أو أخبرني فهو قراءة ، وإذا قال: قال ، فهو شبه الريح)).و وُصف بأنه كان عابدا، ومُستحلا لمتعة النساء، وقد استمتع بسبعين امرأة. وقال الدارقطني : ((تجنب تدليس بن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح)) وعن أحمد بن حنبل:((إذا قال ابن جُرَيْج"قال فلان""وَقَال فلان" "وأخبرت"جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني""وسمعت"فحسبك به . وإذا قال ابن جُرَيْج"قال"فاحذره ، وإذا قال : سمعت"أو"سألت"جاء بشيءٍ ليس في النفس منه شيء)) .

ومن غرائب ابن جريج وأباطيله أنه رُوي أنه قال للراوي الضعيف المُتهم بالكذب أبي بكر بن عبد الله بن أبي سبرة المدني : ((اكتب لي أحاديث من أحاديثك جيادا. فكتبتُ له ألف حديث ودفعتها إليه ، ما قرأها عليّ ولا قرأتها عليه. قال الواقدي: ثم رأيت ابن جُرَيْج قد أدخل في كتبه أحاديث كثيرة من حديثه ، يقول : حدثني أبو بكر بن عَبد الله ، وحدثني أبو

بكر بن عَبد الله ، يعني ابن أَبي سبرة)). فإن صحّ الخبر فإن الرجل يتعمد الكذب عن سابق إصرار وترصد!!!!.

وقال عبد الله بن أحمد: ((قال أبي: بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها، يعني قوله: أخبرت، وحدثت عن فلان)) .وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: ابن جريج أشر الناس في عطاء)) .وقال أحمد أيضاً: ((كل شيء يقول ابن جريج: قال عطاء، أو عن عطاء فإنه لم يسمعه من عطاء)) .فلماذا هذا الإصرار على التدليس والإرسال ؟. ولماذا الإصرار على هذا التخليط والتلاعب ، فلا مبرر صحيح له بل هو نوع من الكذب والتغليط والتضليل. هذا الرجل إما ضعيف أو شيعي يُمارس التقية وفي الحالتين لا يُؤخذ عنه. وهو كان يقول: أخبرني ، بمعنى أنه لم يسمع منه. وهذا من الخطأ أن يستعمل عبارة: أخبرني محل القراءة من الكتاب، فهذا لا يصح وخطأ ظاهر، وهو إصرار على التلاعب والتدليس. لأن عبارة أخبرني: لا تحتمل المعنى الذي قصده . وواضح من أوصافه إنه إنسان متناقض في أقواله ومواقفه . كيف يجتمع الورع مع الإصرار على التدليس والتلاعب، وعلى الإغراق في ممارسة المتعة التي هي حرام بدليل الكتاب والسنة . وحتى إن قيل : لم يتأكد من حرمتها ، فإن الورع والاحتياط يتطلبان مجانبتها، والتسري مفتوح على مصراعيه ، إلى جانب التزوج بأربع نشاء. بل إن إصراره على نكاح المتعة هو شاهد على أنه شيعي إمامي فهي عندهم من أصولهم. و عليه فإن رجلا هذا حاله لا يصح الاعتماد عليه، ولا الاحتجاج به، ولا قبول رواياته عندما تعارض الصحيح من الأخبار، سواء صرّح فيها بالسماع أو لم يصرح به .

والظاهر أن هذا الرجل ربما كان شيعيا ممارسا للتقية مُخفيا حقيقته عن أهل السنة بدليل الشواهد الآتية : أولها ما ذكرناه من أحواله المتناقضة، فهي أحوال تدل على وجود خلل وانحراف داخلي عن سابق إصرار وترصد، لأن ما صدر عنه لا يصح صدوره عن صدق نية حسنة،فهو شخصية عجيبة وغير سوية . وثانيها أن أبا جعفر الطوسي شيخ الشيعة الإمامية ذكره من بين رجاله. ومنها أن الباحث الشيعي عبد الحسين الشبستري ذكر ابن جريج من بين أصحاب إمام الشيعة جعفر الصادق ، وكان مما قاله : ((محدث مجهول الحال، وقيل من الضعفاء، وقيل من الإمامية الثقات لكنه كان يظهر التسنن للتقية)) . وآخرها إصراره على

نكاح المتعة هو شاهد على أنه شيعي إمامي فهي عندهم من أصولهم. رجل هذا حاله لا تُقبل روايته وإن صرّح بالسماع إذا كانت باطلة متنا ، وصاحبها مُتهم بالتشيع ، والرواية متفقة مع نزعته، وهو رجل مشبوه . ومن جهة أخرى فإن روايته لا تُقبل إن كان متنها مُنكرا، كالتي نحن بصددها، بل ومن الجريمة قبولها منه، وهي مخالفة القرآن الكريم . فالرجل مطعون فيه ضبطا وعدالة وتوثيقه لم يثبت ،وإسناده هذا لا يصح من جهته.

ومنهم: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم المكي (ت 126هـ) ، قيل فيه: : ثقة، لا بأس به، ضعيف،لا يُحسن أن يُصلي، صدوق، صالح الحديث، لا يُحتج بحديثه، مدلس، حدث عن أقوام لم يسمع منهم.

الطريق السابع: في الناسخ والمنسوخ لابن سلام ((أخبرنا علي قال : حدثنا أبو عبيد قال : حدثنا هشيم قال : أخبرنا منصور ، عن الحسن قال : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرته تزين نساء أهل مكة ، فشكى ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه إليه ، فقال : « تمتعوا منهن واجعلوا الأجل بينكم وبينهن ثلاثا فما أحسب رجلا منكم يستمكن من امرأة ثلاثا إلا ولاها الدبر » قال الحسن : فإنما كانت المتعة ثلاثة أيام لم تكن قبل ذلك ولا بعده)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي الكوفي (ت 132هـ) قيل فيه : ثقة ، ثبت ، لا يُدلس ، كان فيه تشيع قليل من دون غلو حسب العجلي . وقال أبو نعيم الملائي: ((سمعت حماد بن زيد يقول: رأيت منصور بن المعتمر صاحبكم، وكان من هذه الخشبية، وما أراه كان يكذب . قلت: الخشبية: هم الشيعة)). وهذا عند الذهبي تشيع حب وولاء فقط. وجعله ابن قتيبة من رجال الشيعة ، وذكره الجوزجاني من بين شيعة كبار محدثي الكوفة الذين لم يحمد الناس مذاهبهم ، فجمعوا بين مذموم المذهب وصدق اللسان . ثم حذّر منهم بقوله : ((فما روى هؤلاء مما يقوي مذهبهم عن مشايخهم المغموزين وغير الثقات المعروفين فلا ينبغي أن يغتر بهم الضنين بدينه الصائن لمذهبه خيفة أن يختلط الحق المبين عنده بالباطل الملتبس فلا أجد لهؤلاء قولا هو أصدق من هذا)). فواضح من قوله أن الرجل لم يكن قليل التشيع كما ذكر العجلي . و قوله

هذا شاهد دامغ على أن هؤلاء وأمثالهم كانوا يُمارسون التقية بإظهار الكلام المعسول ، ومخالفته بما يظهر من سلوكياتهم و رواياتهم المذمومة.

كما أن وصف يحيى بن سعيد لمنصور بن المعتمر بأنه من الخشبية هو دليل دامغ على أن الرجل لم يكن قليل التشيع، ولا كان من شيعة أهل السنة ، وإنما كان من الشيعة الإمامية ، و هم رافضة ، وكانوا يُسمون بالخشبية ، لأنهم قالوا: لا نقاتل بالسيف إلا مع إمام معصوم ، و دعوا إلى القتال بالخشب. فواضح من ذلك أن الرجل كان إماميا، والإمامي مغالٍ بالضرورة ، وإن اختلفت درجة غلو طوائف الإمامية- الرافضة ، السبئية- ، لكنها لا تخرج عن الغلو ،وعليه فإن رواياتهم ضعيفة من أساسها ، لأن مذهبهم يقوم على التحريف، واختلاق الأخبار ،وممارسة التقية باستحلال الكذب . ومن هذا حاله لا تُقبل رواياته ، حتى وإن صدق في بعضها.

وأما الشيعة الإمامية فقد جعلوا منصور بن المعتمر من أصحاب إمامهم الباقر ، لكنهم لم يلحقوه بطائفتهم، و إنما جعلوه من الزيدية البترية.وخلاصة حال الرجل أنه ضعيف ، وعلى أقل تقدير أن توثيقه لم يثبت. ومتن روايته مُنكر فهو حديث فسق ودعارة، ولا يُمكن أن يقوله النبي-عليه الصلاة والسلام- حسب ما نسبه إليه ذلك الحديث.

ومنهم: ومنهم الحسن البصري، ثقة، لكنه كان كثير الإرسال والتدليس، وهو هنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الثامن: في الناسخ والمنسوخ لابن سلام : ((أخبرنا علي قال : حدثنا أبو عبيد قال : حدثنا أبو معاوية ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، عن الحارث بن غزية قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « متعة النساء حرام ، متعة النساء حرام »)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو معاوية الفضل ابن دكين ، ضعيف شيعي إمامي سبق تفصيل حاله. ومنهم: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي مولاهم ، متروك، ضعيف، لا يُحتج به.

الطريق التاسع: في الناسخ والمنسوخ لابن سلام : ((أخبرنا علي قال : حدثنا أبو عبيد قال : حدثنا حجاج ، عن شعبة ، عن قتادة قال : سمعت أبا نضرة يقول : كان ابن عباس يأمر بالمتعة ، وكان ابن الزبير ينهى عنها قال : فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله ، فقال : على يدي دار الحديث ، تمتعنا (2) مع رسول الله صلى الله عليه ، فلما قدم عمر قال : إن الله عز وجل كان يحل لرسوله ما شاء ، بما شاء ، وإن القرآن قد نزل منازله ، فأتموا

الحج والعمرة كما أمر الله عز وجل ، « وأبتوا نكاح هذه النساء ، فلن أوتى برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجمته بالحجارة » قال شعبة : حدثني بهذا الحديث ثلاثة لم يذكر أحد منهم : رجمته بالحجارة ، غير قتادة)) .

إسناده لا يصح لأن من رجاله: حجاج بن محمد المصيصي (ت 206 هـ من أبناء الثمانين) قيل أنه: ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره. وكان يرسل، لأن من الرواة الذين حدث عنهم : عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، فروى عنه ولم يدركه، لأنه من الطبقة الثانية ، و قد توفي سنة 79 هـ، قبل أن يولد حجاج بمدة طويلة، فهو توفي سنة 206هـ في الثمانينيات من عمره.و يُؤيد ذلك أيضا ((كان يقول حدثنا ابن جريج وإنما قرأ على بن جريج ثم ترك ذلك فكان يقول: قال ابن جريج)). وبما أنه كان يرسل ،وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

ومنهم: : شعبة بن الحجاج سبق تفصيل حاله، وتبين أن الرجل مع أنه موثق إلا أنه كان كثير الخطأ في أسامي الرواة ،و يُقلبها. وكان يُدلس ويُرسل ،فقد حدث عن أقوام لم يسمع منهم. وهو هنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: أبو نضرة منذر بن مالك بن قطعة العبدي (ت 108أو109هـ) ، ثقة ،أرسل عن علي بن أبي طالب، فيه ضعف، لهذا ُذكر في الضعفاء. وهنا لم يصرح بالسماع من ابن عباس . فالاسناد لا يصح من جهته لضعفه وعنعنته.

الطريق العاشر- من طرق روايات زواج المتعة- في الناسخ والمنسوخ لابن سلام : ((أخبرنا علي قال : حدثنا أبو عبيد قال : حدثنا مروان بن معاوية ، عن عمر بن حمزة العمري ، عن عبد الرحمن بن سعد قال : كنت أطوف مع ابن عمر بالبيت إذ لقيه رجل ، فسأله عن متعة النساء ، فقال ابن عمر : « اللهم لا نعلمها إلا السفاح ، اللهم لا نعلمها إلا السفاح ، إن عمر لو كان حيا لك ولأصحابك لشرد بهم أو قال بكم »)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري الكوفي ثم المكي (ت 193 هـ) ،قيل فيه: ثقة ثقة، ((ثقة فيما يروي عن المعروفين وضُعفه فيما يروي عن المجهولين)). و((كان يلتقط الشيوخ من السكك..ثقة ثبت ما حدث عن المعروفين فصحيح، وما حدث عن المجهولين ففيه ما فيه وليس بشيء)). و((كان يغير الأسماء يُعمي على الناس)). وكان يحدث ((عن الحكم بن أبي خالد وإنما هو حكم بن ظهير)). وقال فيه ابن معين : ((ما رأيت أحيل للتدليس منه)). وهذا

الرجل عده الشيعة الإمامية من رجالهم. وهو ابن عم أبي إسحاق السبيعي كبير عائلة السبيعي الشيعية الإمامية ، وقد ذكرنا في هذا الكتاب كبار أفرادها.

وقد انفرد هذا الرجل بالرواية عن مجهولين ، كما هو حال قريبه أبي إسحاق السبيعي، ذكر بعضهم الذهبي في : المغني في الضعفاء، منهم: ، سالم بن مخراق، وسيف بن أبي زياد، ومحمد بن حسان.

واضح من ذلك أن الرجل متلاعب مدلس عن سابق إصرار وترصد، ويتعمد تغيير الأسماء والتلاعب بها. وهذا دليل قوي يُرجح بأن الرجل كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. والشاهد على هذا أيضا أن الشيعة الإمامية عدوه من رجالهم ، وهو ابن عم أبي إسحاق السبيعي الذي أثبتنا سابقا أنه من الشيعة الإمامية .

وقد فسر الذهبي مواقف مروان بن معاوية بقوله: ((قلت: إنما الضعف من قِبلهم، كان يروي عن كل ضرب، وقد كان سفيان الثوري مع جلالته يفعل كذلك)).

أقول : هذا تبرير ضعيف، ولا يرفع الاتهام الموجه للرجل في نيته. لأن الضعفاء والثقات موجودون في المعروفين والمجهولين، وهذا يتطلب من الثقة أن يكون ثقة في كل الأحوال ، وليس كحال هذا الرجل . فكيف يكون حال هذا الرجل ثقة في المعروفين دون المجهولين ؟؟!! . علما بأن مشكلة هذا الرجل ليست في ذلك فقط ، وإنما هي في أنه كان يتعمد تغيير الأسماء ،و يحتال ليدلس على الناس. فالمشكل أولا في هذا الرجل أساسا ، ثم يأتي من يروي عنهم ثانيا.

وليس صحيحا أنه ((ثقة ثبت ما حَدّث عن المعروفين فصحيح))، فهذا ليس حكما مطلقا ، فقد حدث عن زنديق كذاب وضّاع معروف، هو: محمد بن سعيد المصلوب قتله الخليفة العباسي على الزندقة، روى عنه مروان بن معاوية، ولكي يُخفي حال هذا الزنديق كان يُغير اسمه ، ويقول: ((حدثنا محمد بن قيس)). فلماذا فعل هذا ؟؟، أليس هذا الفعل جريمة مُتعمدة في حق الشرع والعلم ؟؟!!. وأليس تغيير الاسم قد يُحول الخبر من ضعيف إلى صحيح ، مع أنه غير صحيح، وقد ينقله من الصحة إلى الضعف مع أنه صحيح ؟؟.

ومن ذلك أيضا أنه حدث عن الحكم بن ظهير الكوفي (180هـ)، وهذا معروف بأنه متروك، ضعيف ـ مُتهم بالرفض، ليس بثقة ولا يُحتج به. ولم يكتف بالرواية عنه فقط ، وإنما كان يُغير اسمه ويقول: عن الحكم بن أبي

خالد. فهل تحديثه عن هذا الراوي الضعيف بهذا التحريف يجعل خبره صحيحا ؟؟!! .

وكذلك حدث عن بشر بن نمير القشيري البَصْرِيّ ، وهو معروف لدى المحدثين بأنه ضعيف ، متروك، وقال فيه أحدهم: ((كان ركنا من أركان الكذب)) . فهل بعد هذا تصح مقولة : ((ثقة ثبت ما حدث عن المعروفين فصحيح)) ؟؟! ! ، إنها لا تصح على إطلاقها ، وإنما تصدق على المعروفين الثقات ، ولا تصدق على المعروفين الضعفاء .

وبناءً على ذلك ، فواضح من أحوال هذا الرجل أنه كان يتعمد أن يكون ثقة في المعروفين لكي لا ينكشف أمره بسهولة، وهذا خلاف ما يتعلق بالمجهولين ، فهم غير معروفين للناس يمكنه أن يتصرف بحرية في التلاعب بالمرويات، والتحايل بها على الناس. بل إنه كان يتلاعب حتى بالمعروفين واكتشفوا أمره . فأية ثقة في هذا الرجل ؟؟!!. وبما أن الرجل ذلك حاله، وهنا قد عنعن ، والخبر مُنكر موافق لمذهبه ،فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم : عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني: ضعيف.

الطريق الحادي عاشر : في الناسخ والمنسوخ لابن سلام : ((أخبرنا علي قال : حدثنا أبو عبيد قال : حدثنا عبد الله بن صالح ، عن الليث ، عن عقيل ، ويونس ، عن ابن شهاب ، عن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل ، عن ابن عمر ، أنه سئل عن المتعة ، فقال : « ذلك السفاح »)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الله بن صالح الجهني المصري كاتب الليث : ثقة، كذاب، لا يتعمد الكذب، ليس بشيء قال: ((عبد الله بن أحمد سألت أبي عنه فقال: كان أول أمره متماسكا ثم فسد بآخره وليس هو بشيء قال وسمعت أبي ذكره يوما فذمه وكرهه وقال أنه روى عن الليث عن بن أبي ذئب وأنكر أن يكون الليث سمع من بن أبي ذئب)). فالرجل ضعيف وعلى اقل تقدير لم يثبت توثيقه .

ومنهم: يونس بن يزيد بن ابي النجاد الايلي : ثقة، ضعيف ، كثير الخطأ ، ليس به بأس ، روى مناكير، ليس بحجة. وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن فلا يصح الاسناد من جهته. ومنهم : الشهاب الزهري، سبق تفصيل حال ، فهو ثقة لكنه يدلس ويرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الثاني عشر: في الناسخ والمنسوخ لابن سلام: ((أخبرنا علي قال : حدثنا أبو عبيد قال : حدثنا ابن أبي مريم ، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه قال : « نكاح المتعة بمنزلة الزنا »)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان المدني : قيل فيه: ليس بشيء، ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث، ضعيف ، مضطرب الحديث ، صدوق ، ثقة. ويُضاف إلى ذلك أنه عنعن روايته. فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: هشام بن عروة بن الزبير (ت145 هـ عن 87 سنة) : ثقة ربما دلس، وعندما حل بالعراق توسع في التحديث عن والده، فكان يحدث عنه ما سمعه منه، ثم أصبح يرسل عنه، فأُنكر عليه ذلك. وحدث عن أقوام لم يثبت سماعه منهم، فَأصبح من المدلسين . وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن عنه، فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الثالث عشر : في الناسخ والمنسوخ لابن سلام: : ((أخبرنا علي قال : حدثنا أبو عبيد قال : حدثنا ابن أبي مريم ، عن يحيى بن أيوب ، عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، أنها كانت إذا ذكر لها المتعة قالت : والله « ما نجد في كتاب الله عز وجل إلا النكاح والاستسرار ، ثم تتلو هذه الآية : والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون»)).

إسناده لا يصح، لان من رجاله: يحيى بن أيوب بن بادي الخولاني العلاف المصري: قال النسائي : صالح . وهذه المرتبة لا تجعله عدلا ضابطا،وتزيده عنعنته ضعفا.

ومنهم: يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي ثقة ثبت مات سنة أربع وأربعين ومئة أو بعدها، لكنه كان يُدلس. وبما انه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم:القاسم بن محمد بن ابي بكر: ثقة، لكنه يرسل، وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الرابع عشر: في الناسخ والمنسوخ لابن سلام : ((أخبرنا علي قال : حدثنا أبو عبيد قال : حدثنا عبد الله بن صالح ، عن الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب قال : أخبرني سالم بن عبد الله ، وهو يذاكرني المتعة ، فقال : ألا يقرأ هؤلاء الذين يفتون بالمتعة ، « هل يجدون في

كتاب الله عز وجل من نكاح إلا له طلاق وإلا له عدة وإلا له ميراث ؟ »
قال : وقال للقاسم بن محمد : وهو يذاكرني ذلك كيف يجترئون على الفتيا بالمتعة وقد قال الله عز وجل في كتابه : والذين هم لفروجهم حافظون إلى قوله : "فأولئك هم العادون"))..

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: عبد الله بن صالح الجهني المصري كاتب الليث : ثقة، كذاب، لا يتعمد الكذب، ليس بشيء قال: ((عبد الله بن أحمد سألت أبي عنه فقال: كان أول أمره متماسكا ثم فسد بآخره وليس هو بشيء قال وسمعت أبي ذكره يوما فذمه وكرهه وقال أنه روى عن الليث عن بن أبي ذئب وأنكر أن يكون الليث سمع من بن أبي ذئب)). فالرجل ضعيف وعلى اقل تقدير لم يثبت توثيقه، وتزيده ضعفا عنعنته عن الليث.

ومنهم: الليث بن سعد ، وعقيل بن خالد، ثقتان لكنهما عنعنا ، فيُحتمل أن الإسناد غير متصل من طريقهما وهو الراجح، وإلا ما عنعنا، وعليه فاتصاله لم يثبت. علما بأن يحيى بن سعيد القطان أشار إلى ضعف عقيل بن خالد رغم إنكار احمد بن حنبل. لكن بالنسبة إلينا أن الأمر فيه شيء ويُؤخذ بعين الاعتبار.

الطريق الخامس عشر: في الناسخ والمنسوخ لابن سلام **:** ((أخبرنا علي قال : حدثنا أبو عبيد قال : حدثنا أبو الأسود ، عن ابن لهيعة ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، والقاسم مثل ذلك)). أي نفس مضمون الطريق الرابع عشر.

إسناده لا يصح، لأن من رجاله : سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء أبو محمد المصري(144-224 هـ) : ثقة ثبت فقيه. لكنه عنعن عن ابن لهيعة، فيُحتمل أنه لم يسمع منه .وعليه فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

ومنهم:عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري الأعدولي الغافقي القاضي (96- 174هـ): ضعيف، ليس بحجة، تركه كثير من المحدثين، ثقة، فيه غفلة، مُخلط، ليس بثقة، لا يُحتج بحديثه، مُتساهل كثير المناكير، يُدلس عن أقوام ضعفاء، على أقوام ثقات قد رآهم. وكان يُقرأ عليه ما ليس بحديثه فيسكت. وهذه من علامات الإهمال والتساهل، واللامبالاة ، وهي من علامات التشيع الإمامي أيضا. وقد عده ابن عدي من الشيعة، ووصفه بأنه ((مفرط في التشيع)). وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة . وعَدّه الشيعة الإمامية من رجالهم ، ومروياته الشيعية الإمامية في

كتبهم المذهبية. فالرجل من رواة الشيعة الإمامية المندسين بين المحدثين والممارسين للتقية في علاقتهم بهم .
ومنهم: الشهاب الزهري، ذكرنا مرارا أنه يُدلس ويرسل، وهنا قد عنعن ،فالإسناد غير متصل من جهته.

الطريق السادس عشر : في الناسخ والمنسوخ لابن سلام: ((أخبرنا علي قال : حدثنا أبو عبيد قال : حدثنا ابن أبي زائدة ، عن حجاج ، عن الحكم ، عن أصحاب عبد الله ، عن عبد الله بن مسعود قال : « المتعة منسوخة نسخها الطلاق ، والصداق ، والعدة ، والميراث »)).
إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: حجاج بن محمد المصيصي (ت 206 هـ من أبناء الثمانين) قيل أنه: ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره. وكان يرسل، لأن من الرواة الذين حدث عنهم : عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، فروى عنه ولم يدركه، لأنه من الطبقة الثانية ، و قد توفي سنة 79 هـ، قبل أن يولد حجاج بمدة طويلة، فهو توفي سنة 206هـ في الثمانينيات من عمره.و يُؤيد ذلك أيضا ((كان يقول حدثنا ابن جريج وإنما قرأ على بن جريج ثم ترك ذلك فكان يقول: قال ابن جريج)). وبما أنه كان يرسل، وهو في هذه الرواية قد عنعن، فلا تُؤخذ عنعنته على أنها سماع، وإنما أنها عنعنة ، ومن ثم فإن الإسناد غير متصل من جهته .
ومنهم: الحكم بن عتيبة الكندي الكوفي (50- 114 هـ)، ضعيف، شيعي إمامي، كان يُمارس التقية في علاقته بالمحدثين، ولم يُكتشف حاله إلا بعد وفاته . وقد سبق تفصيل حاله.
ومنهم قول: الحكم بن عتيبة: "عن أصحاب عبد الله " من هم ؟، ما هي أحوالهم ؟ . إنهم مجهولون بالنسبة إلينا.
الطريق السابع عشر: في الناسخ والمنسوخ لابن سلام:: ((أخبرنا علي قال : حدثنا أبو عبيد قال : وحدثني ابن بكير ، عن الليث ، عن بكير بن الأشج ، عن عمار مولى الشريد قال : سألت ابن عباس عن المتعة ، أسفاح هي أم نكاح ؟ ، فقال ابن عباس : « لا سفاح هي ولا نكاح ، قلت : ما هي ؟ قال : » هي المتعة كما قال الله ، قلت : هل لها من عدة ؟ قال : نعم عدتها حيضة ، قلت : هل يتوارثان ؟ قال : لا)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: يحيى بن يحيى بن بكير(ق: 3هـ): ثقة لكنه لم يصرّح بالسماع من الليث ، وقد كان في عصر يُفرق فيه بين السماع والعنعنة، بل ومطلوب التفريق بينهما . وعليه فالإسناد من جهته لم

يثبت اتصاله. ومنهم الليث ابن سعد : ثقة، لكنه عنعن ، وقد ذكر ابن أبي حاتم أنه كان يُرسل ،فالإسناد لم يثبت اتصاله من طريقه.

ومنهم : بكير بن عبد الله بن الأشج القرشي مولاهم المصري: ثقة، يرسل لأنه لم يثبت سماعه من عبد الله بن الحارث بن جزء. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسنادلا يصح من طريقه.

ومنهم: عمار مولى الشريد: لم أعثر له على ترجمة ولا على حال في مصنفات علم الجرح والتعديل والتراجم والتواريخ. لكن العجلي ذكر أن عمار هذا تابعي ثقة ولم يذكر شيئا عن أحواله عدلا ولا ضبطا.وبما أن العجلي متأخر(ت: 281هـ)، ومعروف بالتساهل في توثيقه للرواة، وعمار تابعي فهو بعيد عنه زمنيا ولم أجد أية شواهد تؤيد قوله فلا يُعول على توثيقه له. فالرجل يكاد يكون مجهولا، ولم يثبت توثيقه. والحقيقة أن إسنادا معنعن في ثلاثة مواضع، هو إسناد مفكك مخروم ولا يصح قبوله .

الطريق الثامن عشر: في الناسخ والمنسوخ لابن سلام:: ((أخبرنا علي قال : حدثنا أبو عبيد قال : حدثنا عبد الله ، عن الليث ، عن يونس ، عن ابن شهاب : أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أخبره : أن ابن عباس كان يفتي بها ، ويغمض بذلك أهل العلم وأبى أن يتنكل عن ذلك حتى طفق بعض الشعراء يقول : يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس هل لك في ناعم خود مبتلة تكون مثواك حتى رجعة الناس قال : فازداد لها أهل العلم قذرا وبغضا حين قيل فيها الأشعار)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الله بن صالح الجهني المصري كاتب الليث : ثقة، كذاب، لا يتعمد الكذب، ليس بشيء قال: ((عبد الله بن أحمد سألت أبي عنه فقال: كان أول أمره متماسكا ثم فسد بآخره وليس هو بشيء قال وسمعت أبي ذكره يوما فذمه وكرهه وقال أنه روى عن الليث عن بن أبي ذئب وأنكر أن يكون الليث سمع من بن أبي ذئب)). فالرجل ضعيف وعلى اقل تقدير لم يثبت توثيقه .

ومنهم: يونس بن يزيد بن ابي النجاد الايلي : ثقة، ضعيف ، كثير الخطأ ، ليس به بأس ، روى مناكير، ليس بحجة. وبما أنه كذلك وقد عنعن فلا يصح الاسناد من جهته.

ومنهم: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت 94هـ أو بعدها)، قيل فيه : ثقة فقيه ثبت . كان يُرسل، فقد روى عن بعض الصحابة ولم

يلحق بهم، كعمر بن الخطاب، و ابن مسعود- رضي الله عنهما- . وبما أنه كذلك و هنا قد عنعن فالإسناد لم يصح من طريقه.

الطريق التاسع عشر: في الناسخ والمنسوخ لابن سلام: ((أخبرنا علي قال : حدثنا أبو عبيد قال : حدثنا يزيد ، عن حجاج ، عن المنهال بن عمرو ، عن سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس : إن الناس قد أكثروا عليك في المتعة ، وقال الشاعر فيها ما قال ، فخرج ابن عباس ، فقال : « هي كالمضطر إلى الميتة والدم ولحم الخنزير »)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: حجاج بن محمد المصيصي (ت 206 هـ من أبناء الثمانين) : ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره. كان يرسل، لأن من الرواة الذين حدث عنهم : عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، ولم يدركه، فهو من الطبقة الثانية ، وقد توفي سنة 79 هـ، قبل أن يولد حجاج بمدة طويلة، فهو توفي سنة 206هـ في الثمانينيات من عمره.. و يُؤيد ذلك أنه كان يقول : ((حدثنا ابن جريج وإنما قرأ على بن جريج ثم ترك ذلك فكان يقول قال بن جريج)).وبما أنه كان يُدلس ، وهو هنا قد عنعن عن ابن جريج .وبما أنه اختلط في آخر عمره ولا ندري متى حدّث بهذه الرواية. فالإسناد لا يصح لأنه لم يثبت اتصاله.

ومنهم: المنهال بن عمرو الكوفي : ثقة، يرسل، صدوق،وصفه الجوزجاني بأنه سيئ المذهب، ضعفه ابن حزم ، غمزه يحيى القطان، يهم. لا تجوز شهادته على درهمين. وثقه ابن معين ثم حط من شأنه وذمه. والحقيقة أن هذا الراوي شيعي إمامي ولهذا وصفه الجوزجاني بأنه سيئ المذهب. وقد ترجم له الشيعة في مصنفاتهم وجعلوه منهم وذكروا له روايات في كتبهم. فالرجل ضعيف، شيعي ، كان مندسا بين المحدثين ممارسا للتقية.ويُضاف إلى ذلك انه كان يرسل وهنا قد عنعن .

الطريق العشرون: قال أبو حفص بن شاهين: ((حدثنا الحسين بن القاسم بن جعفر العسكري قال حدثنا محمد بن موسي الدولابي قال حدثنا عباد بن صهيب قال حدثنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود قال أحلت متعة النساء لاصحاب محمد ثلاثه ايام في غزوه شكونا الي رسول الله العزوبية ثم نسختها أية النكاح والصداق والميرات)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: حماد بن أَبي سُلَيْمان الكوفي (ت: 120هـ) : ثقة، صدوق، لا يُحتج بحديثه، له أخطاء وغرائب عن إبراهيم

النخعي، له أوهام، كان يدلس..وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.
ومنهم: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي (ت نحو 96 هـ عن نحو 50 سنة)، قيل فيه : ثقة، كان مدلسا كثير الإرسال ، مُتمكنا جدا من التدليس ، حتى أنه كان يُتعجب منه في قدرته على ممارسته . و قد روى عن أناس لم يسمع منهم حرفا. عده ابن قتيبة من رجل الشيعة. وجعله الشيعة من رجالهم.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.
الطريق الواحد والعشرون : قال أبو حفص بن شاهين: ((- حدثنا عبد العزيز بن محمد بن عبد الله اللؤلؤي قال حدثنا إسحاق بن ابراهيم بن عباد الدبري بصنعاء قال حدثنا عبد الرزاق قال ابن جريج واخبرني عمرو بن دينار عن حسن بن محمد بن علي 0 عن جابر بن عبد الله وسلمه بن الاكوع رجل من اسلم من اصحاب رسول الله صلع انهما قالا كنا في غزوه فجاءنا رسول الله صلع فقال استمتعوا)) .
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق ، وابن جريج ، هما ضعيفان ، الأول شيعي إمامي، والثاني الراجح أنه شيعي أيضا. وقد سبق تفصيل حاليهما. وعلى اقل تقدير فإن توثيقهما لم يثبت.
ومنهم: عمرو بن دينار المكي (ولد سنة 45 أو 46 ، وتوفي سنة 126 هـ) ، قيل فيه : ثقة ، ثبت ، يُدلس ، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كأبي هريرة، والبراء بن عازب، وروى عن بعضهم ما لم يسمعه منهم ، أُتهم بالتشيع ،وحسب الذهبي أنه لم يثبت ذلك في حقه. وذكر الذهبي أن يحيى بن معين قال:((" أهل المدينة لا يرضون عمرا، يرمونه بالتشيع والتحامل على ابن الزبير. ولا بأس به، هو بريء مما يقولون")).
أقول: إن الحافظ الذهبي قال ذلك من دون أن يُؤيد دفاعه بأي دليل صحيح، والرواية قالت: أهل المدينة ، ولم تقل فردا أو طائفة قليلة منهم ، مما يشير إلى أن الأمر له أصل ، وإلا فلا يُعقل أن يكون لأهل المدينة رأي غالب على الأقل في موقفهم من عمرو بن دينار من دون أن يكون لموقفهم ما يُبرره ، ومن دون أن تكون عندهم أدلة تؤيد موقفهم. فلا يصح رد موقف أهل المدينة بهذه الطريقة من دون أي دليل صحيح . إن موقفهم قوي جدا لا يقف أمامه اعتراض الذهبي أبدا، بل إنه موقف صحيح بدليل الشواهد الآتية:أولها إن إجماع أهل المدينة أو معظمهم على رمي ابن دينار بالتشيع هو بنفسه دليل قوي لا يقف أمامه من أنكر عليهم ذلك. وهم لا يكذبون عليه ، فلو لم يكن متشيعا ما رموه بذلك، وما أجمعوا عليه. والشاهد الثاني إن

سبب تحامل ابن دينار على عبد الله ابن الزبير- رضي الله عنهما- هو شاهد على تشيع الرجل ،لأن الشيعة الإمامية معروف عنهم تحاملهم على ابن الزبير وطعنهم فيه ، لأنه هو الذي قضى على ثورتهم التي تزعمها المختار الثقفي الكذاب المتوفى سنة 67 هـ.فابن دينار تحامل على ابن الزبير انتصارا للشيعة الذين ينتمي إليهم، وإلا ما تعصب لهم.

والشاهد الأخير- الثالث- إن مما يُؤيد ذلك أيضا أن الشيعة الإمامية ذكروا عمرو بن دينار من بين رجالهم ، وترجموا له في كتبهم الرجالية ، وأثنوا عليه بالفضل والعلم ،ووثقه بعضهم. وهذا ليس من عادتهم ولا من مذهبهم في موقفهم من علماء أهل السنة ، فإما السكوت عنهم ، أو انتقادهم، أو وصفهم بأنهم عاميون، أو من العامة . ويكفي أن تذكر أن الشيعة الإمامية يُكفرون كل من يُخالفهم كأهل السنة مثلا. فموقفهم من عمرو بن دينار ليس موقفا جزافيا ، وإنما له خلفية مذهبية هم يعرفونها تتعلق بالتشيع الإمامي . وعليه فيتبين من ذلك أن عمرو بن دينار كان شيعيا إماميا ، أو الراجح أنه كذلك .

وأشير هنا إلى أمر هام جدا ذكره أحمد بن حنبل يتعلق بموضوع القراءات التي رواها ابن دينار عن ابن عباس وغيره ، فهو لم يسمعها منهم. فقال ((وقال عبد الله: سُئل (يعني أَباه) عما روى عمرو بن دينار، عن ابن عباس، وابن الزبير في القراءات سماع ؟ قال ابن عيينة: كان عمرو لا يقول فيها سمعت ابن عباس)) .وهذا وحده كاف لرد تلك الروايات من جهة ، واتهام ابن دينار بوضعها من جهة أخرى ، فكيف سمح لنفسه أن يروي هذه الروايات الباطلة التي تطعن في القرآن عن ابن عباس وابن الزبير ولم يسمعها منهما ؟؟!! ، فهل كان هذا في صالحه ؟، وأليس عمله هذا جريمة في حق الشرع ،والعقل، والعلم ؟؟! . ولماذا يرويها، وأية فائدة منها للإسلام والمسلمين ؟؟!!.إنه رواها لأنها تتفق مع تشيعه الإمامي، فقد بينا سابقا أن المذهب الإمامي يطعن في القرآن الكريم ويقول بتحريفه .

وخلاصة حال الرجل أنه ضعيف، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث، والإسناد من جهته لا يصح لانقطاعه ،ولضعف راويه .

الطريق الثاني والعشرون: قال أبو حفص بن شاهين: ((حدثنا عبدالله بن سليمان بن الاشعث قال حدثنا احمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي قال حدثنا بكر بن يزيد العقيلي عن عكرمة بن عمار عن سعيد بن ابي سعيد عن ابيه عن ابي هريرة قال تمتعنا مع رسول الله صلع بمكة من النساء ثم قال

لنا رسول الله صلع إن جبريل عليه السلام اتاني فأخبرني ان الله عزوجل قدم حرم متعه النساء فمن كان عنده منهن شيئا فليفارقه ولا تأخذوا مما اتيتموهن شيئا قال ففارقناهن ولم نأخذ مما أعطيناهن شيئا)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: احمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي: ضعيف، كذاب، متروك.

ومنهم: عكرمة بن عمار: ثقة، صدوق، مضطرب الحديث، ضعيف ، له مناكير، يهم ، يدلس.وبما أنه كذلك، وهنا قد ععن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: سعيد بن أبي سعيد ابو سعد المقبري المدني: ثقة، كان يرسل، فقد حدث عن عائشة وأم سلمة-رضي الله عنهما- ولم يسمع منهما.وبما أنه ذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لم يصح من طريقه.

الطريق الثالث والعشرون: قال أبو حفص بن شاهين: ((حدثنا عبد الله بن سليمان قال حدثنا مصعب بن محمد قال حدثنا عبد الوهاب بن عيسي التمار قال حدثنا يحيى بن زكريا ابو مروان عن منصور بن دينار عن عمر بن محمد عن سالم بن عبد الله عن ابيه قال صعد عمر المنبر فخطب الناس فقال ما بال رجال ينكحون المتعة بعد نهي رسول الله صلع عنها والله لا أجد احدا ينكح به الا قدذته بالحجاره)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: يحيى بن زكريا أبو مروان : الظاهر أنه مجهول ، فلم اعثر له على ترجمة ولا على حال جرحا ولا تعديلا.

منصور بن دينار التميمي الضبي السهمي: ليس بالقوي، ضعيف، في حديثه نظر، ليس به بأس، صالح.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: ثقة، يُرسل، حدث عن أناس لم يسمع منهم.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الرابع والعشرون: قال أبو حفص بن شاهين: ((حدثنا عبد الله بن سليمان قال حدثنا احمد بن محمد بن عمر اليمامي قال حدثنا عمر بن يونس قال حدثنا الحسن بن زيد بن الحسن بن علي عن ابيه انه سمع الحسن بن علي يقول: حدثني علي بن ابي طالب انه سمع النبي صلع نهى عن متعه النساء ويقول هي حرام الى يوم القيامه)).

إسناده لا يصح لأن من رجاله: احمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي: ضعيف، كذاب، متروك. ومنهم: الحسن بن زيد بن الحسن بن علي: ضعيف، ثقة، له مناكير، يهم ، صدوق.

الطريق الخامس والعشرون: قال أبو حفص بن شاهين: ((حدثنا يعقوب بن احمد بن ثوابه الحضرمي بحمص قال حدثنا محمد بن عوف قال حدثنا عثمان بن سعيد قال حدثنا ابن لهيعة عن موسي بن أيوب عن عمه عن علي قال نهى رسول الله صلع عن المتعة وقال إنما كانت لمن لم يجد فلما انزل الله عزوجل النكاح والطلاق والميراث بين الزوج والمرأه نسخت)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: ابن لهيعة : ضعيف، شيعي سبق تفصل حاله.

الطريق السادس والعشرون: قال أبو حفص بن شاهين:((حدثنا عبد الله بن سليمان قال حدثنا الحسن بن علي بن مهران قال حدثنا مكي عن موسي بن عبيدة عن أيوب بن خالد عن زيد بن خالد ان رسول الله صلع نهى عن نكاح المتعة)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: موسى بن عبيدة بن نشيط المدني أبو العزيز (ت 153هـ)، قيل فيه : لا تحل الرواية عنه ، ليس بشيء، منكر الحديث ، ضعيف ، ليس بثقة، ثقة وليس بحجة، رجل صالح، مُنكر الحديث، مُخلط . وقد جعله الشيعة الإمامية منهم.وتناقض أحواله تشهد عليه بممارسته للتقية في تعامله مع المحدثين.

ومنهم: أيوب بن خالد بن صفوان الآنصاري المدني: فيه لين، ليس حديثه بذاك، تكلم فيه أهل العلم. وتزيده ضعفا عنعنته .

الطريق السابع والعشرون: قال أبو حفص بن شاهين: ((- حدثنا احمد بن ابراهيم بن خلاد بالعسكر قال حدثنا محمد بن موسي الدولابي قال حدثنا عباد بن صهيب قال حدثنا ابو حنيفة عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلع عام غزوه خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وعن متعه النساء وما كنا مسافحين)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عباد بن صهيب البصري (ت بعد:200 هـ)، قيل فيه : متروك، مُتهم بالكذب، صدوق قدري . ألحقه الشيعة الإمامية برجالهم ووثقوه، وهو من رواة أقوال بعض أئمتهم.

ومنهم: نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب(ت 117هـ): ثقة. كان يرسل، فقد حدث عن بعض الصحابة و لم يسمع منهم ، كعثمان بن عفان. وبما أنه كان يرسل وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الثامن والعشرون: قال أبو حفص بن شاهين: ((حدثنا الحسن بن عبد الرحمن بن رزيق الثقفي بحمص ومحمد بن محويه العسكري بالبصره قالا حدثنا عيسي بن غيلان قال حدثنا الربيع بن روح قال حدثنا إسماعيل يعني ابن عياش عن سعيد بن أبي عروبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلع أنه نهى عن متعة النساء يوم الفتح)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي (ت 81أو 82 هـ عن بضع وسبعين)، قيل فيه: ثقة في حديث الشاميين ، ومُخلط في حديث العراقيين والحجازيين، عنده مناكير، وأحاديث مضطربة، لا يخلو حديثه عن غير الشاميين من غلط، فيوصل المرسل، و يرفع الموقوف . و((كان أروى الناس عن الكذابين، وهو في حديث الثقات من الشاميين أحمد منه في حديث غيرهم)).

ومنهم: سعيد بن أبي عروبة اليشكري البصري (ت156هـ): ثقة حافظ، كثير التدليس . حدث عن كثيرين لم يسمع منهم ، و فيه قال أحمد بن حنبل : ((لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم بن عتيبة، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من أبي بشر، ولا من زيد بن أسلم، ولا من أبي الزناد. قال أبي: وقد حدث عن هؤلاء كلهم، ولم يسمع منهم شيئاً)). وبما أنه كان كثير التدليس، وهنا قد عنعن عن نافع، فالإسناد لا يصح من جهته .

الطريق التاسع والعشرون : قال أبو حفص بن شاهين: ((حدثنا احمد بن إسحاق بن بهلول قال حدثنا أبي إسحاق بن بهلول قال حدثنا إسحاق بن الطباع عن القاسم بن عبد الله بن عمر عن ابي بكر بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن سالم عن ابيه قال نهى رسول الله صلع عن متعة النساء وعن لحوم الحمر الانسيه)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي أبو يعقوب بن الطباع (ت214 هـ): صدوق. ، وهذه المرتبة تُشعر بالعدالة لا بالضبط، فهو ليس حجة ، وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح لضعفه، وعنعنته.

ومنهم: القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص الخطابي المدني: ضعيف ، متروك ، كذاب.

الطريق الثلاثون: قال أبو حفص بن شاهين:((حدثنا عبد الله بن سليمان قال حدثنا عبد الله بن سعيد بن الاشخ قال حدثنا ابو يحيى الرازي عن معاويه بن يحيى عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن ابيه قال نهى رسول الله صلع عن متعه النساء يوم خيبر)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: معاوية بن يحيى الصدفي أبو روح الدمشقي: ضعيف ، ليس بثقة، ليس بالقوي. ومنهم: الشهاب الزهري، ثقة، يدلس، يرسل وقد سبق تفصيل حاله. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الواحد والثلاثون: قال أبو حفص بن شاهين:((حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن عيسي قال حدثنا الحسين بن علي بن الاسود قال حدثنا محمد بن فضيل قال حدثنا منصور بن دينار عن الزهري عن عبد الله بن كعب ان كعبا قال نهى رسول الله صلع عن نكاح المتعه وعن لحوم الحمر الاهليه)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي(ت295هـ) ، قيل فيه: شيعي محترف، صدوق، لا يُحتج به، ثقة، لا بأس به ، يغلو في التشيع.وجعله الشيعة من رجالهم ووثقوه. فالرجل ضعيف، شيعي إمامي ، كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث ومن يوثقه فهو جاهل بحقيقتة وبمذهبه ، أو مُغفل.

ومنهم: منصور بن دينار التميمي الضبي السهمي: ليس بالقوي، ضعيف، في حديثه نظر، ليس به بأس، صالح.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته. ومنهم : الشهاب الزهري ذكرنا حاله في الطريق السابق.

الطريق الثاني والثلاثون: قال أبو حفص بن شاهين: ((حدثنا عبد الله بن سليمان قال حدثنا ابو الازهر احمد بن الازهر قال حدثنا مؤمل بن اسماعيل عن عكرمه بن عمار عن سعيد المقبري عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلع حرم او هدم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: مؤمل بن إسماعيل العدوي البصري نزيل مكة أبو عبد الرحمن(ت 206هـ)، قيل فيه: ثقة ، كثير الخطأ ، مُنكر الحديث، روى مناكير عن ثقات شيوخه، سيئ الحفظ، صدوق.

ومنهم: عكرمة بن عمار: ثقة، صدوق، مضطرب الحديث، ضعيف ، له مناكير، يهم ، يدلس.وبما أنه كذلك، وهنا قد ععن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: سعيد بن أبي سعيد ابو سعد المقبري المدني: ثقة، يرسل، فقد حدث عن عائشة وأم سلمة-رضي الله عنهما- ولم يسمع منهما.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لم يصح من طريقه.

الطريق الثالث والثلاثون: قال أبو حفص بن شاهين: ((حدثنا عبد العزيز بن محمد بن عبد الله اللؤلؤي قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد قال اخبرنا عبد الرزاق بن همام عن ابن جريج عن عطاء قال لأول من سمعت منه المتعه صفوان بن يعلي **اخبرنا عن** يعلي ان معاويه استمتع بامرأه بالطائف فأنكرت ذلك عليه فدخلنا علي ابن عباس فذكر له بعضنا فقال نعم فلم يقر في نفسي حتي قدم جابر بن عبد الله فجئناه في منزله فسأله القوم عن اشياء ثم ذكروا له المتعة فقال نعم استمتعنا علي عهد رسول الله صلع وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما حتي إذا كان في اخر خلافة عمر استمتع عمرو بن حريث امرأة سماها جابر فنسيت اسمها فحملت المرأه فبلغ ذلك عمر فدعا بها فسألها فقالت نعم...)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: عبد الرزاق بن همام ، وابن جريج: ضعيفان، يدلسان ويرسلان. الأول شيعي إمامي والثاني الراجح أنه كذلك. وقد سبق تفصيل حاليهما.

الطريق الرابع والثلاثون: قال أبو حفص بن شاهين: ((حدثنا احمد بن عمرو بن جابر بالرملة قال حدثنا احمد بن عبد الرحيم البرقي قال حدثنا عمرو بن أبي سلمه قال حدثنا صدقة عن عبد الله بن عمر هكذا)) . أي بنفس متن الطريق السابق.

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: عمرو بن أبي سلمة التنيسي أبو حفص الدمشقي: ضعيف، يكتب حديثه ولا يُحتج به، في حديثه وهم، ثقة.

ومنهم : صدقة بن عبد الله السمين أبو معاوية الدمشقي ثم الكوفي: ضعيف، مضطرب الحديث، متروك ، أحاديثه مناكير، لا يسوي شيئا.

الطريق الخامس والثلاثون: قال أبو حفص بن شاهين: ((حدثنا عبد العزيز بن محمد اللؤلؤي قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال اخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال اخبرنا عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال لم يرع أمير المؤمنين أمر اراكه قد خرجت حبلي فسألها عمر عن حملها فقالت استمتع به مني سلمة بن أمية بن خلف فلما انكر ابن

صفوان على ابن عباس بعض ما يقول في ذلك قال فاسأل عمك هل استمتع)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: عبد الرزاق ، وعمرو بن دينار، وابن جريج ، هؤلاء ضعفاء، وشيعة إمامية ، وعلى أقل تقدير إن توثيقهم لم يثبت. وقد سبق تفصيل أحوالهم

ومنهم أيضا: طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري الجندي (ت 106هـ) : ثقة ، كان يُدلس ، من ذلك أنه روى عن ابن عباس أشياء لم يسمعها منه، وأرسل الحديث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كمعاذ بن جبل، وقال سفيان الثوري: كان طاووس يتشيع . وجعله ابن قتيبة من رجال الشيعة، وألحقه بهم أيضا الشهرستاني . وعده الشيعة الإمامية من رجالهم ،و أحد أصحاب بعض أئمتهم. وبما أنه كذلك، وهنا لم يصرّح بالسماع فالإسناد لا يصح من جهته . فهذا الطريق تضمن أربعة رواة شيعة ، والرواية تتفق مع مذهبهم في قوله بزواج المتعة.

السادس والثلاثون: قال أبو حفص بن شاهين: ((حدثنا عبد الله بن محمد بن زياد قال حدثنا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا ابن جريج قال اخبرنا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول استمتعنا اصحاب رسول الله صلع حتى نهانا عنه عمر في شأن عمرو بن حريث قال وقال جابر إذا انقضي الاجل فبدا لهما ان يتعاودافليمهر مهرا اخر وسأله بعضنا قال كم تعتد قال حيضه واحدة)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله : عبد الرزاق وابن جريج ، ضعيفان ضبطا وعدالة، وقد سبق تفصيل حاليهما. ومنهم أيضا: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم المكي (ت 126هـ) ، قيل فيه: : ثقة، لا بأس به، ضعيف،لا يُحسن أن يُصلي، صدوق، صالح الحديث، لا يُحتج بحديثه، مدلس، حدث عن أقوام لم يسمع منهم.

الطريق السابع والثلاثون: قال مسلم بن الحجاج : ((وحدثنا الحسن الحلوانى حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال: قال عطاء قدم جابر بن عبد الله معتمرا فجئناه فى منزله فسأله القوم عن أشياء ثم ذكروا المتعة فقال نعم استمتعنا على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأبى بكر وعمر.)). أورده مسلم في باب نكاح المتعة .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: عبد الرزاق، وابن جريج، وهما ضعيفان، شيعيان، الحديث يتفق مع مذهبهما ، وقد سبق تفصيل حاليهما. وعلى أقل تقدير إن توثيقهما لم يثبت .

الطريق الثامن والثلاثون : قال ابن ماجة ((حدثنا محمد بن خلف العسقلاني . ثنا الفريابى عن أبان بن أبى حازم ، عن أبى بكر بن حفص ، عن ابن عمر ، قال : لما ولى عمر بن الخطاب ، خطب الناس فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثا ، ثم حرمها . والله ! لا أعلم أحدا يتمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة . إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله أحلها بعد إذ حرمها)).
إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: ابان بن عبد الله بن ابى حازم الاحمسي الكوفي: ثقة ، صدوق، فاحش الخطأ ، انفرد بالمناكير، ضعيف، ليس بالقوي. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق التاسع والثلاثون: قال النسائي: ((أخبرنا عمرو بن علي قال ثنا أبو عاصم يعني النبيل قال ثنا زكريا بن إسحاق قال أنا عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال كنا نعمل بها يعني متعة النساء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي زمان أبي بكر وصدرا من خلافة عمر حتى نهانا عنها خالفه شعبة)).
إسناده لا يصح ، لأن من رجاله : عمرو بن دينار: ضعيف، شيعي إمامي، يدلس يرسل، وقد سبق تفصيل حاله. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.
الطريق الأربعون: قال النسائي: ((أخبرنا محمد بن بشار قال ثنا محمد يعني غندرا قال ثنا شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت الحسن بن محمد يحدث عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قالا خرج منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن الله قد أذن لكم فاستمتعوا يعني متعة النساء)) .
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار (ت 167- 252هـ)): وثقه كثير من أهل الحديث، لكن بعضهم استضعفه وكذبه، وفيه لين. وقال الذهبي: ((ثقة صدوق . كذبه الفلاس ، فما أصغى أحد إلى تكذيبه لتيقنهم أن بندارا صادق أمين. وقال عبد الله بن الدورقى : كنا عند يحيى بن معين فجرى ذكر بندار ، فرأيت يحيى لا يعبأ به ويستضعفه . ورأيت القواريرى لا يرضاه. وكان صاحب حمام . قلت : قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم ، وهو حجة بلا ريب)). ومع أن موقف الذهبي قوي، إلا أن حكمه ليس قطعيا، لأن الذين ضعفوه موقفهم أيضا له اعتبار، وقد تتوفر الشواهد

لتقويته. والقول بأنه حجة بلا ريب لا يصح، لأن موقف الذين ضعفوه له اعتبار ويُضعف موقف الذين وثقوه ، ولا يجعل الرجل حجة بلا ريب. لأنه لا يُوجد دليل قطعي يُثبت موقفهم ويُبطل موقف الذين ضعفوه. ويزيد في تضعيفه أيضا أن متن الرواية تضمن منكرا كبيرا، إنه دعوة إلى الفسق والدعارة ونشر الفاحشة بين المسلمين وانتهاك عرض المسلمات. وحاشا للنبي-عليه الصلاة والسلام- أن يامر لك، وحاشا أن يفعل المسلمون ذلك. وحاشا لدين الله تعالى أن يُبيح الزنا بدعوى زواج المتعة..وعليه فإن حال الرجل لم يثبت توثيقه ولا تضعيفه، وهذا يتطلب منا التوقف في حاله، على اقل تقدير.

ومنهم: محمد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ) ، قيل فيه : ثقة ، فيه غفلة وبلادة. في غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، حتى في شعبة بسبب ما فيه من غفلة وبلادة.لأن البليد والغافل هذا حاله مع كل الناس وليس مع بعض دون غيرهم. ويقوي هذا أن متن الخبر مُنكر كما بيناه أعلاه.

ومنهم: شعبة بن الحجاج ، سبق تفصيل حاله وتبين انه ضعيف من جهة ضبطه، وانه يدلس ويرسل . وبما انه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

آخرهم : عمرو بن دينار: سبق تفصيل حاله وتبين انه ضعيف شيعي إمامي.

الطريق الواحد والأربعون: قال النسائي : ((أخبرنا محمود بن غيلان المروزي قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن مسلم القري قال دخلنا على أسماء ابنة أبي بكر فسألناها عن متعة النساء فقالت فعلناها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: شعبة بن الحجاج : سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف من جهة ضبطه وأنه يدلس ويرسل وهنا قد عنعن فالإسناد من جهته لا يصح.

ومنهم: مسلم القري: هذا الرجل يكاد يكون مجهولا، وفلا يُعرف بالضبط من هو ولا حاله بالضبط. فقال ابن حجر: ((سوادة بن أبي الأسود عبد الله أو مسلم بن مخراق القطان البصري ويقال إنه مسلم القري بضم القاف وتشديد الراء مولى أبي بكرة ثقة من السابعة)). لاحظ يُقال وليس بالتأكيد. ولا شك إن كان فعلا هو ومن من الطبقة السابعة ، فالإسناد من

جهته مستحيل، لأنه لا يُمكن لشخص من الطبقة السابعة أن يُحدث عن الصحابية أسماء-رضي الله عنها- والمتوفاة سنة 73 هـ .

وربما يُقال أنه الذي ترجم له ابن حجر بقوله: ((مسلم بن مخراق العبدي القري بضم القاف وتشديد الراء البصري يكنى أبا الأسود ويقال أبو الأسود آخر غيره صدوق من الرابعة)). لكن ابن حجر لم يقال أنه مسلم القري ، ولا أنه ربما يكون هو. وهذا الرجل من الطبقة الرابعة ولا نعرف متى ولد لأن كثيرا من الذين هم من الطبقة الرابعة ولدوا بعد سنة 73 هـ أو كانوا صغارا . فلم يلحقوا أو لم يسمعوا من أسماء بنت أبي بكر. وحتى إذا فرضنا جدلا أن هذا الشخص هو مسلم القري فإن مرتبة: صدوق لا تجعله عدلا ولا ضابطا، وإنما هي تُشعر بالعدالة دون الضبط. فالإسناد لا يصح من جهة مسلم القري في تحديثه عن أسماء.

الطريق الثاني والأربعون: قال مسلم : ((حدثنا حامد بن عمر البكراوى حدثنا عبد الواحد - يعنى ابن زياد - عن عاصم عن أبى نضرة قال كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال ابن عباس وابن الزبير اختلفا فى المتعتين فقال جابر فعلناهما مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم نهانا عنهما عمر فلم نعد لهما)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: عبد الواحد بن زياد العبدي : صدوق، ليس بشيء، ليّن ، عمد إلى أحاديث كان الأعمش يرسلها فوصلها كلها.

ومنهم: عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري، مذكور في الضعفاء، ويرسل وتكلم فيه . ثقة، تكلم فيه بعض المحدثين وتركوه كيحيى القطان ووهيب ، وضعيف من جهة حفظه، كان يرسل. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الثالث والأربعون : قال النسائي: ((أخبرنا عمرو بن علي قال حدثنا يحيى يعني القطان عن عبيد الله وهو بن عمر قال حدثني الزهري عن الحسن وعبد الله ابني محمد عن أبيهما أن عليا بلغه أن رجلا لا يرى بالمتعة بأسا فقال إنك تائه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وعن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الشهاب الزهري : ثقة، متقن، مُدلس، كثير الإرسال، إرساله كالريح، حدث عن أقوام لم يسمع منهم. وهو هنا قد عنعن ، فلم يصرح بالسماع ، فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو هاشم (ت 98هـ)): قيل فيه، ثقة ، شيعي، كان يجمع أحاديث السبئية، وهم صنف من الرافضة. بل هم رأس الرافضة، ومنهم تفرعت كل فرقهم. والحقيقة إن إنسانا ذلك حاله مع الرافضة ليس بثقة، خاصة وأنه كان مع السبئية، وهنا قد عنعن ، وزواج المتعة من أصول الرافضة كما هو معروف. فمن المحتمل أنه كان يُمارس التقية في علاقته مع الناس. وعموما إن الإسناد لا يصح من جهته، وعلى أقل تقدير أن توثيقه لم يثبت .والنتيجة عدم قبول الرواية من جهته. وأما أخوه :

ومنهم:الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو محمد المدني (ت: 99 أو 100)): ثقة، وكان أوثق وأفضل من أخيه . أقول: حال الأخوين في الإسناد، الأول فيه ضعف ظاهر والثاني ثقة وأوثق من أخيه، لكن الإسناد من جهتهما معنعن ، ولم يُذكر للثاني حال مع العنعنة. وبما أن العنعنة تحتمل السماع من عدمه. فمن المحتمل أنه يوجد تدليس أو إرسال، فالإسناد لم تثبت صحته من جهتهما مع أبيهما.

آخرهم: محمد بن علي بن ابي طالب أبو القاسم بن الحنفية المدني (ت بعد: 80 هـ)): ثقة ، لكنه عنعن عن والده وينطبق عليه ما قلناه عن العنعنة في ولديه.

الطريق الرابع والأربعون: قال مسلم : ((حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا يونس بن محمد حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا أبو عميس عن إياس بن سلمة عن أبيه قال رخص رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عام أوطاس فى المتعة ثلاثا ثم نهى عنها.)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الواحد بن زياد العبدي : صدوق،ثقة، ليس بشيء، ليّن ، عمد إلى أحاديث كان الأعمش يرسلها فوصلها كلها. قال يحيى القطان: ((القطان : ما رأيته يطلب حديثا بالبصرة ولا بالكوفة قط ، وكنت أجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة أذاكره حديث الأعمش لا يعرف منه حرفا)). واضح من أحواله أنه جاهل متلاعب متلون، محرف مدلس. ومن هذا حاله لا يصح قبول روايته حتى وإن كانت صحيحة في ذاتها، وإنما تُطلب من طريق آخر، أو بشواهد من خارجها.علما بأن متن الرواية مُنكر، لأن زواج المتعة ليس من الإسلام ، وهو دعوة إلى الفسق والدعارة كما تبين من بحثنا هذا. ولا يصح أبدا ان نقبل رواية هذا شأنها وخطرها من رجل ذلك حاله. وعلى أقل تقدير فإن هذا الراوي لم يثبت توثيقه.

ومنهم: عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو العميس(الطبقة السابعة) : ثقة، لكن عنعنته تحتمل عدم السماع، وقد عاش في زمن كان فيه التفريق بين السماع من عدمه معروفا ومطلوبا. وعليه فنحن نطالبه به، ويبقى إسناده من جهته لم يثبت اتصاله.

آخرهم: إياس بن سلمة بن الأكوع، توفي سنة 119 هـ ثقة، لكن عنعنته عن والده تحتمل السماع وعدمه . وعليهفالإسناد من جهته لم يثبت اتصاله.

والطريق الخامس والأربعون –من طُرق رويات زواج المتعة-: قال البيهقي: ((أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو زكريا بن أبى إسحاق وأبو بكر بن الحسن قالوا حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أخبرنا ابن وهب أخبرنى عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابن شهاب قال أخبرنى سالم بن عبد الله : أن رجلا سأل عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن المتعة فقال : حرام قال فإن فلانا يقول فيها فقال : والله لقد علم أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حرمها يوم خيبر وما كنا مسافحين)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم: هذا من شيوخ الحاكم النيسابوري، وهو من الشيعة المندسين بين المحدثين ، أظهر التسنن وأخفى الرفض، وسنفصل حاله لاحقا عندما ننقد روايات حديث الكساء.

ومنهم: عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت 145هـ): ثقة، ضعيف ، ليّنه يحيى بن معين، وهو في جملة من يُكتب حديثه، ولا يُحتج به. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد من جهته لا يصح .

ومنهم: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت 106هـ): ثقة، يرسل، فقد حدث عن أقوام لم يلحق بهم كأبي بكر وعمر- رضي الله عنهما.وبما أنه كذلك وهنا لم يصرح بالمشاهدة ولا بالسماع من والده فإن الإسناد لا يصح من جهته.

الطريق السادس والأربعون: قال مسلم: ((وحدثنى أمية بن بسطام العيشى حدثنا يزيد - يعنى ابن زريع - حدثنا روح - يعنى ابن القاسم - عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن سلمة بن الأكوع وجابر بن عبد الله أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أتانا فأذن لنا فى المتعة.)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عمرو بن دينار، ضعيف، شيعي سؤسل وقد سبق تفصسل حاله.

ومنهم: الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو محمد المدني (ت: 99 أو 100)): ثقة، لكن سماعه للحديث من سلمة بن الأكواع لم يثبت لأنه عنعن عنه. فمن المحتمل أنه يوجد تدليس أو إرسال بينهما .

الطريق السابع والأربعون: قال البيهقي: ((قال وحدثنا ابن وهب أخبرنى جرير بن حازم عن الحسن بن عمارة عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس : ماذا صنعت ذهبت الركائب بفتياك وقالت فيه الشعراء؟ فقال : وما قالوا؟ قال قال الشاعر : أقول للشيخ لما طال مجلسه يا صاح هل لك فى فتيا ابن عباس يا صاح هل لك فى بيضاء بهكنة تكون مثواك حتى مصدر الناس وفى رواية أبى خالد عن المنهال : قد قلت للشيخ لما طال مجلسه وقال فى البيت الآخر : هل لك فى رخصة الأطراف آنسة فقال ابن عباس : ما هذا أردت وما بهذا أفتيت في المتعة إن المتعة لا تحل إلا لمضطر ألا إنما هى كالميتة والدم ولحم الخنزير.)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري (ت170هـ): ثقة، ليس به بأس ، ضعيف عن قتادة حدث عنه بأحاديث مناكير، كثير الغلط، حدث عن بعض الرواة ولم يسمع منهم، نسبه يحيى الحماني إلى التدليس. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: الحسن بن عمارة الكوفي(153هـ)، ضعيف ، متروك ، وكان ابن عيينة يُضعفه. كان مخالطا للشيعة، ورووا عنه روايات عن بعض أئمتهم وجعلوه من أصحاب بعضهم.

ومنهم: المنهال بن عمرو الكوفي : ثقة، يرسل، صدوق،وصفه الجوزجاني بأنه سيء المذهب، ضعفه ابن حزم ، غمزه يحيى القطان، يهم. لا تجوز شهادته على درهمين. وثقه ابن معين ثم حط من شأنه وذمه. والحقيقة أن هذا الراوي شيعي إمامي ولهذا وصفه الجوزجاني بأنه سيء المذهب. وقد ترجم له الشيعة في مصنفاتهم وجعلوه منهم وذكروا لهم روايات في كتبهم. فالرجل ضعيف، شيعي ، كان مندسا بين المحدثين ممارسا للتقية.ويُضاف إلى ذلك انه يرسل وهنا قد عنعن .

الطريق الثامن والأربعون: قال مسلم: ((حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمدانى حدثنا أبى ووكيع وابن بشر عن إسماعيل عن قيس قال سمعت عبد الله يقول كنا نغزو مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليس لنا نساء فقلنا ألا نستخصى فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب

إلى أجل ثم قرأ عبد الله (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الله بن نمير، ووكيع ، ومحمد بن بشر العبدي: هؤلاء بغض النظر عن عدالتهم فهم قد عنعنوا كلهم ، ولا تقبل منهم لأنهم كانوا في زمن التفريق فيه بين السماع من عدمه معروفا وممارسا ومطلوبا . ويؤيد ذلك أيضا أن وكيع يدلس ويرسل ومتهم بالتشيع كما بيناه سابق. ومحمد بن بشر يُرسل.وأما عبد الله بن نمير فمع أنه ثقة، فلا تُقبل عنعنته ، فإن كان سمعه فلماذا عنعنه؟؟ .

ومنهم: اسماعيل بن ابي خالد الأحمسي مولاهم (ت146هـ): ثقة، يُدلس، يُرسل ، حدث عن أقوام لم يسمع منهم، مرسلاته ليست بشيء.وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

آخرهم: قيس بن أبي حازم واسمه حصين بن عوف البجلي الأحمسي الكوفي: ثقة، يُرسل ، تكلم فيه بعض المحدثين، وأثنى عليه غيرهم ، فمنهم ((من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد ومنهم من حمل عليه وقال له أحاديث مناكير والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث على أنها عندهم غير مناكير وقالوا هي غرائب)). عاش حتى خرف وذهب عقله . قال يحيى بن سعيد بن أبي حازم : " منكر الحديث، ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير منها حديث الحوأب". وبما أن ذلك حاله ، فالرجل لم يثبت توثيقه، ولا ندري هل الرواية رويت عنه قبل اختلاطه أم بعده، ويزيده ضعفا أن متن الرواية مُنكر كما سنبينه لاحقا.

الطريق التاسع والأربعون: قال مسلم : ((وحدثنا عثمان بن أبى شيبة حدثنا جرير عن إسماعيل بن أبى خالد بهذا الإسناد. مثله وقال ثم قرأ علينا هذه الآية. ولم يقل قرأ عبد الله)). هذا الطريق تضمن نفس مضمون الطريق السابق.

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي (107-188 هـ) ، قيل فيه : ثقة، يُدلس ، ليس بالذكي اختلطت عليه أحاديث حتى ميزها له بعض المحدثين كان يشتم معاوية علانية . ووصفه سليمان بن حرب بأنه لا يصلح إلا أن يكون راعيا للغنم ، و لم يكن يحفظ، ولا يحدث إلا من كتبه . وكانت فيه غفلة أثناء التحديث، و كان يرسل ، ولا يُصرح بالتحديث في كثير من رواياته بطريقة فيها تغليط و

تدليس. ذكره ابن قتيبة من رجال الشيعة. وعده الشيعة من رجالهم.وبما أن كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد غير صحيح من جهته.

ومنهم: اسماعيل بن أبي خالد: لا يصح الإسناد من جهته. وقد ذكرنا حاله في الطريق السابق. آخرهم: قيس بن أبي حازم: فصلنا حاله في الطريق الثامن والأربعين، وتبين أن توثيقه لم يثبت.

الطريق الخمسون: قال مسلم: ((: ((وحدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا وكيع عن إسماعيل بهذا الإسناد قال كنا ونحن شباب فقلنا يا رسول الله ألا نستخصى ولم يقل نغزو.)). نفس مضمون الطريقين السابقين.

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (196-128هـ) عن 70 سنة) ، وثقه أكثر المحدثين، وأثنوا عليه، و جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة . وقال ابن المدينى : وكيع كان فيه تشيع قليل)) . والشيعة هم أيضا عدوه من رجالهم . وكان وكيع يُدلس فيُخفي أسماء الضعفاء عندما يروي عنهم ، وكان كثير الخطأ أيضا. فالرجل ضعيف، والراجح أن وكيعا كان شيعيا إماميا مندسا بين أهل الحديث كما بيناه سابقا. وبما أن ذلك حاله ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه .

ومنهم: اسماعيل بن أبي خالد، لا يصح الإسناد من جهته لأنه كان يدلس ويرسل كما بيناه آنفا. آخرهم: آخرهم: قيس بن أبي حازم: فصلنا حاله في الطريق الثامن والأربعين، وتبين أن توثيقه لم يثبت.

الطريق الواحد والخمسون: قال ابن حِبان : ((أخبرنا محمد بن علي بن المثنى قال : حدثنا أبو خيثمة قال : حدثنا مروان بن معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : سمعت أبن مسعود يقول :كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه و سلم ليس لنا نساء فقالوا: يا رسول الله ألا نستخصي ؟ فنهانا عن ذلك وأمرنا أن ننكح المرأة بالثوب ثم قرأ عبد الله هذه الآية : { يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم })).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري الكوفي ثم المكي (ت 193 هـ) ،قيل فيه: ثقة ثقة، ((ثقة فيما يروي عن المعروفين وضُعف فيما يروي عن المجهولين)). و((كان يلتقط الشيوخ من السكك...ثقة ثبت ما حدث عن المعروفين فصحيح، وما حدث عن المجهولين ففيه ما فيه وليس بشيء)). و((كان يغير الأسماء

يعمى على الناس)). و كان يحدث ((عن الحكم بن أبي خالد وإنما هو حكم بن ظهير)). وقال فيه ابن معين : ((ما رأيت أحيل للتدليس منه)). وهذا الرجل عده الشيعة الإمامية من رجالهم. وهو ابن عم أبي إسحاق السبيعي كبير عائلة السبيعي الشيعية الإمامية الكوفية المعروفة، وقد ذكرنا أشهرهم في كتابنا هذا . وقد انفرد هذا الرجل بالرواية عن مجهولين ، كما هو حال قريبه أبي إسحاق السبيعي، ذكر بعضهم الذهبي في كتابه : المغني في الضعفاء، منهم: ، سالم بن مخراق، وسيف بن أبي زياد، ومحمد بن حسان.

واضح من ذلك أن الرجل متلاعب مدلس عن سابق إصرار وترصد، ويتعمد تغيير الأسماء والتلاعب بها. وهذا دليل قوي يُرجح بأن الرجل كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. والشاهد على هذا أيضا أن الشيعة الإمامية عدوه من رجالهم ، وهو ابن عم أبي إسحاق السبيعي الذي بينا أنه شيعي إمامي من كبار شيعة الكوفة في زمانه.

وقد فسر الذهبي مواقف مروان بن معاوية بقوله: ((قلت: إنما الضعف من قبلهم، كان يروي عن كل ضرب، وقد كان سفيان الثوري مع جلالته يفعل كذلك)).

أقول : هذا تبرير ضعيف ، ولا يرفع الاتهام الموجه للرجل في نيته. لأن الضعفاء والثقات موجودون في المعروفين والمجهولين، وهذا يتطلب من الثقة أن يكون ثقة في كل الأحوال ، وليس كحال هذا الرجل . فكيف يكون حال هذا الرجل ثقة في المعروفين دون المجهولين ؟؟!! . علما بأن مشكلة هذا الرجل ليست في ذلك فقط ، وإنما هي في أنه كان يتعمد تغيير الأسماء ،و يحتال ليدلس على الناس. فالمشكل أولا في هذا الرجل أساسا ، ثم يأتي من يروي عنهم ثانيا.

وليس صحيحا أنه ((ثقة ثبت ما حَدّث عن المعروفين فصحيح))، فهذا ليس حكما مطلقا ، فقد حدث عن زنديق كذاب وضاع معروف، هو: محمد بن سعيد المصلوب قتله الخليفة العباسي على الزندقة، روى عنه مروان بن معاوية، ولكي يُخفي حال هذا الزنديق كان يُغير اسمه ، ويقول: ((حدثنا محمد بن قيس)). فلماذا فعل هذا ؟؟، أليس هذا الفعل جريمة مُتعمدة في حق الشرع والعلم ؟؟!!. وأليس تغيير الاسم قد يُحول الخبر من ضعيف إلى صحيح ، مع أنه غير صحيح، وقد ينقله من الصحة إلى الضعف مع أنه صحيح ؟؟.

ومن ذلك أيضا أنه حدث عن الحكم بن ظهير الكوفي (180هـ)، وهذا معروف بأنه متروك، ضعيف ـ مُتهم بالرفض، ليس بثقة ولا يُحتج به. ولم

يكتف بالرواية عنه فقط ، وإنما كان يُغير اسمه ويقول: عن الحكم بن أبي خالد. فهل تحديثه عن هذا الراوي الضعيف بهذا التحريف يجعل خبره صحيحا ؟؟!! .

وكذلك حدث عن بشر بن نمير القشيري البَصْرِيّ ، وهو معروف لدى المحدثين بأنه ضعيف ، متروك، وقال فيه أحدهم: ((كان ركنا من أركان الكذب)) . فهل بعد هذا تصح مقولة : ((ثقة ثبت ما حدث عن المعروفين فصحيح)) ؟؟! ! ، إنها لا تصح على إطلاقها ، وإنما تصدق على المعروفين الثقات ، ولا تصدق على المعروفين الضعفاء .

وبناءً على ذلك ، فواضح من أحوال هذا الرجل أنه كان يتعمد أن يكون ثقة في المعروفين لكي لا ينكشف أمره بسهولة، وهذا خلاف ما يتعلق بالمجهولين ، فهم غير معروفين للناس يمكنه أن يتصرف بحرية في التلاعب بالمرويات، والتحايل بها على الناس. بل إنه كان يتلاعب حتى بالمعروفين واكتشفوا أمره . فأية ثقة في هذا الرجل ؟؟!!. وبما أن الرجل ذلك حاله، وهنا قد عنعن ، والخبر مُنكر موافق لمذهبه ،فالإسناد لا يصح من جهته.

ومن رجال ذلك الطريق أيضا: إسماعيل بن ابي خالد الأحمسي: يُدلس، يُرسل كما بيناه سابقا. وهنا قد عنعن فلا يصح الإسناد من جهته.آخرهم: قيس بن أبي حازم: فصلنا حاله في الطريق الثامن والأربعين، وتبين أن توثيقه لم يثبت.

الطريق الثاني والخمسون: في مُسند أحمد بن حنبل : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا بهز قال وثنا عفان قالا ثنا همام ثنا قتادة عن أبي نضرة قال قلت لجابر بن عبد الله :ان بن الزبير رضي الله عنه ينهى عن المتعة وان بن عباس يأمر بها قال فقال لي على يدي جرى الحديث تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم قال عفان ومع أبي بكر فلما ولي عمر رضي الله عنه خطب الناس فقال ان القرآن هو القرآن وان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الرسول وأنهما كانتا متعتان على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم إحداهما متعة الحج والأخرى متعة النساء)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: همام بن يحيى بن دينار العوذي أبو عبد الله أو أبو بكر البصري(ت:164 هـ) : ثقة، لا بأس به، صدوق، سيئ الحفظ، يُكتب حديثه ولا يُحتج به ، ربما غلط في الحديث ، في حفظه شيئ ، لم يكن يحيى بن سعيد القطان يُحدث عنه ولا يعبأ به. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه .

ومنهم: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي(ولد سنة 60أو 61 ، توفي سنة 116 أو 117 هـ) : وُصف بأنه : كان كحاطب ليل في جمعه للحديث ، كان يدلس ، روى عن أقوام لم يسمع منهم ، ثقة. كان كثير التدليس والإرسال، و قد حدث عن أقوام كثيرين لم يسمع منهم من الصحابة والتابعين، ولم يثبت سماعه من الصحابة إلا من أنس بن مالك المتوفى سنة 93هـ. واضح من ذلك أن قتادة كان يرسل ويدلس ، وهنا قد عنعن ، وفيه ضعف من جهة ضبطه فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الثالث والخمسون: في مُسند أحمد بن حنبل : ((حدثنا عبد الله حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي ثنا حماد بن زيد ثنا معمر عن الزهري عن عبد الله بن محمد بن على عن على ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى يوم خيبر عن المتعة وعن لحوم الحمر)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: معمر بن راشد الأزدي مولاهم البصري نزيل اليمن أبو عروة(ت 154هـ عن 58 سنة)، قيل فيه: ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت –البناني- والأعمش وهشام بن عروة شيئا وقيل فيه أيضا: صالح، مأمون ، ضعيف في ثابت البناني . وقال يحيى بن معين : ((إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه، إلا عن الزهري وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا .وما عمل في حديث الأعمش شيئا)) . وقال أبو حاتم: ((ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط وهو صالح الحديث)) . وقال ابن المديني: ((سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: اثنان إذا كتب حديثهما هكذا رأيت فيه، وإذا انتقيت كانت حساناً: معمر وحماد بن سلمة)).لاحظ هذا دليل دامغ على ضعف الرجل من جهة ضبطه أولا ،وقد يكون ذلك من جهة عدالته أيضا، وهذا سيتضح لاحقا ، فالرجل حاطب ليل في كثير من مروياته. وقال يحيى أيضا: ((وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام)). وكلامه هذا خطير جدا، و يجب تدبره و تحليله ، لأن ذلك يعني أن الرجل فيه خلل إما في عدالته، أو في ضبطه، أو فيهما معا . وكلام أبي حاتم خطير جدا أيضا، فهو لم يقل: فيه أخطاء، وإنما أغاليط، وهذا انتقاد فيه جانب يتعلق بأمانته وحياده، ويعني أنه ربما كان يتعمد التغليط في بعض رواياته ، وهو نوع من التدليس !!. ولماذا يفعل ذلك ؟؟!!، و من هذا حاله فهو مُتهم وضعيف ، ويجب التحرز من قبول رواياته إلا بحذر شديد وبشروط ، منها أن لا تتفق مع مذهبه في التشيع، ولا تكون مخالفة للأصول، ويجب إخضاعها للنقد الصارم قبل

الأخذ بها . والغريب في الأمر أن هؤلاء لم يُفسروا سبب ذلك التناقض والاضطراب و تركوه لغزا!!

وقد حاول الذهبي تفسير سبب اضطراب كثير من أحاديث معمر وأوهامه فقال: ((ومع كون معمر ثقة، ثبتا، فله أوهام، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط))

وأقول: هذا لا يكفي لتفسير كثرة أغاليطه وأوهامه من جهة ،وهذا شاهد على قلة حرصه وضبطه في الاهتمام بالحديث من جهة اخرى . فلماذا سمح لنفسه أن يُحدث من غير كتاب، والحديث دين ، وليس أمرا دنيويا، ولا يصح فيه التهاون وعدم الحرص على روايته . فهذا شاهد آخر على ضعف الرجل ،وهو ضده أيضا وليس في صالحه . ومما يضعف تعليل الذهبي أن المعروف عن معمر بن راشد انه كان يحفظ ولا يكتب، أنه كان حافظا متقنا حريصا، و يُحدث من حفظه. من ذلك : قال عبد الرزاق عن معمر: طلبت العلم سنة مات الحسن وعنه قال جلست إلى قتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة فما سمعت منه حديثا إلا كأنه ينقش في صدري. وقال ابن حبان: كان فقيها حافظا متقنا ورعا. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي. قال: قلت لإسماعيل بن علية: كان معمر يحدثكم من حفظه ؟ قال: كان يحدثنا بحفظه .وقال أحمد: ((وكان معمر يحدث حفظًا فيحذف منها، من الأحاديث، وكان أطلبهم للعلم)). وفي رواية ((وكان معمر يحدث حفظًا فيحرف، وكان أطلبهم للعلم ...)) . فكيف يكون هذا حاله، ويقع في تلك الأوهام والأغاليط بدعوى أنه حدّث من حفظه لا من كتبه؟؟! ، إن في الأمر شيئا، كما قال المحدثون ، وهذا يُضعف أيضا تعليل الذهبي، بل ينقضه، وتأكيد الذهبي على ان معمر ثقة، لم يثبت.

ومن أحوال معمر التي تثبت ما قلناه ما رواه المروذي ، فقال : ((ذُكِر معمر، فقال أحمد بن حنبل: ذكَر يومًا حديثًا للثوري، فأخطأ فيه، فقال له سفيان: نعست يا أبا عروة، فقال له معمر كلامًا أكره أن أحكيه، قلت: كأنه قال له: كذبت، فضحك)). وقال أيضا: ((قلت لأحمد بن حنبل: كيف معمر في الحديث ؟ قال: ثبت إلا أن في بعض حديثه شيئًا)) . فما هذا الشيء اللغز ؟؟!!، ولماذا لم يُبينه أهل الحديث، كما بينوا بوضوح أحوال الرواة الآخرين ؟؟!! . فلماذا هذا التخوف و التكتيم ؟!. فهل هذا في صالح السنة والعلم أم ضدهما ؟؟!! . وأليس من الواجب إظهار حقيقة الرواة الذين رووا السنة النبوية؟.

و((قال المروذي: سألته (يعني أبا عبد الله) سمع معمر من يحيى بن سعيد ؟ قال: لا. وقال الميموني: قال أبو عبد الله: لم يسمع معمر من يحيى شيئًا)) . وبما أنه حدث كثيرا عن يحيى بن سعيد فهذا يعني أنه كان يُرسل، فروى عنه ولم يسمع منه. فهل هذا من الصدق والأمانة أم هو من الكذب والتقية واغش والخداع ؟؟!! .

وأما عن تشيعه فقد ذكر الذهبي أن أبا أسامة قال: كان معمر يتشيع. وعدَّه ابن قتيبة من رجال الشيعة . وأما الشيعة الإمامية فقد جعلوه من رجالهم أيضا وأحد أصحاب إمامهم جعفر الصادق، ورووا عنه أخبارا في كتبهم المذهبية. وبما أن هذا هو حال الرجل في الضعف والتدليس، والتشيع الإمامي ،وهنا قد عنعن، فإن الإسناد لا يصح من جهته لانقطاعه وتشيع صاحبه الذي كان يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث . وهذا هو اللغز الذي حيرهم من أمر الرجل . والحقيقة المستخلصة والمُستنتجة والراجحة مما ذكرناه من أحوال معمر انه ضعيف، شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته مع المحدثين، وعلى أقل تقدير أن توثيقه لم يثبت.

ومنهم : الشهاب الزهري وكان يدلس ويرسل كما بينا حاله سابقا، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو هاشم (ت 98هـ)): سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف، وهنا قد روى عن جده علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- ولم يسمع منه، فالإسناد منقطع بينهما.

الطريق الرابع والخمسون: في مُسند أحمد بن حنبل ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الصمد ثنا حماد عن عاصم عن أبي نضرة عن جابر قال : متعتان كانتا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فنهانا عنهما عمر رضي الله تعالى عنه فانتهينا)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة)، قيل فيه : ثقة له أوهام ،عابد، أمين، فيه غفلة، له أوهام وغرائب، وغيره أثبت منه.. روى عن الزبير أبي عبد السلام مراسيل وكان كثير الخطأ. وذكر أحمد بن حنبل أن حمادا أسند عن أيوب السختياني أحاديث لم يسندها الناس عنه. وقال ابن حجر: ((حماد بن سلمة بن دينار البصري أحد الأئمة الأثبات إلا أنه ساء حفظه في الآخر. استشهد به البخاري تعليقا ولم يخرج له احتجاجا، ولا مقرونا ،ولا متابعة إلا في موضع واحد قال فيه: قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة فذكره

.و هو في كتاب الرقاق و هذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضا إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده)). وبناء على هذا فإن حمادا ضعيف عند البخاري. وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

وانفرد حماد بن سلمة بأحاديث عُرفت به، و قيل أنها دُست في كتبه من دون أن يعلم ، وكان لا يحفظ أحاديثه . وقد اتهمه يحيى بن سعيد القطان بالكذب، و تفصيل ذلك مفاده أن أحمد بن حنبل قال : ((قال يحيى بن سعيد القطان : إن كان ما يروي حماد بن سلمة ، عن قيس بن سعد حقًا فهو . قلت له ماذا ؟ قال : ذكر كلامًا . قلت ما هو ؟ قال : كذاب. قلت لأبي : لأي شيء هذا. قال : لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء ، عن ابن عباس ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . قال أبي : ضاع كتاب حماد بن سلمة ، عن قيس بن سعد فكان يحدثهم من حفظه ، فهذه قضيته)). فالرجل ضعيف ضبطا وعدالة ، وهو في الحقيقة ليس حجة ،ولا يصح الاعتماد عليه في رواية كالتي نحن بصددها. هذا فضلا على أنه هنا قد عنعن ، وكان يرسل، فالإسناد غير مُتصل من جهته .

ومنهم: عاصم بن أبي النجود عاصم بن بهدلة الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ (ت 128هـ) : ثقة، كثير الخطأ في حديثه، صدوق، له أوهام ، لا بأس به، حجة في القراءات، حديثه في الصحيحين مقرون بغيره. لكنه كان يُرسل ، فقد روى عمن لم يسمع منه ،قال الدارقطني : ((لم يسمع من أنس شيئا)) و((روى عن شهر بن حوشب والحارث بن حسان البكري ... والصحيح أن بينهما أبا وائل)).وقال أيضا: ((لا يصح لعاصم عن عطية ، يعني العوفي، شيء)). وهو هنا قد عنعن عن أبي نضرة، فبما أنه كثير الخطأ في الحديث، و كان يُرسل فإن إسناد الخبر لا يصح من جهته.

وآخرهم: أبو نضرة منذر بن مالك بن قطعة العبدي (ت 108أو109هـ) ، ثقة ،يُرسل ، فيه ضعف، لهذا ذكر في الضعفاء. وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن عن جابر فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الخامس والخمسون: قال البخاري: ((حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن إسماعيل عن قيس قال قال عبد الله كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس لنا شيء فقلنا ألا نستخصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب ثم قرأ علينا { يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين })) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي (107-188 هـ) ، قيل فيه : ثقة، يُدلس ، ليس بالذكي اختلطت عليه أحاديث حتى ميزها له بعض المحدثين كان يشتم معاوية علانية . ووصفه سليمان بن حرب بأنه لا يصلح إلا أن يكون راعيا للغنم ، و لم يكن يحفظ، ولا يحدث إلا من كتبه . وكانت فيه غفلة أثناء التحديث، و كان يرسل ، ولا يُصرح بالتحديث في كثير من رواياته بطريقة فيها تغليط و تدليس. ذكره ابن قتيبة من رجال الشيعة. وعده الشيعة من رجالهم.وبما أن كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد غير صحيح من جهته.

ومنهم: اسماعيل بن ابي خالد الأحمسي مولاهم (ت146هـ): ثقة، يُدلس، يُرسل ، حدث عن أقوام لم يسمع منهم، مرسلاته ليست بشيء.وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته. **آخرهم :** قيس بن أبي حازم: فصلنا حاله في الطريق الثامن والأربعين، وتبين أن توثيقه لم يثبت.

الطريق السادس والخمسون- من طرق زواج المتعة- **:** قال أبو أيوب السختياني: ((حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا أيوب ، عن أبي قلابة ، قال : قال عمر رضي الله عنه متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أنهى عنهما وأضرب عليهما)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أيوب بن أَبي تميمة السختياني (ت131هـ، عن 63 سنة)،ثقة ثبت ، يُرسل، فقد روى عن مالك بن أنس أحاديث ولم يسمع منه. وهو هنا قد عنعن ، فلا يصح من الإسناد من جهته.

ومنهم: أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو البصري الجرمي(ت 107هـ): ثقة ، كثير الإرسال حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كعمر بن الخطاب وعلي- رضي الله عنهما. فالإسناد منقطع بينه وبين عمر.

الطريق السابع والخمسون: قال البيهقي : ((أخبرنا أبو بكر وأبو زكريا وأبو سعيد قالوا حدثنا أبو العباس أخبرنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب فقالت إن ربيعة بن أمية استمتع بمرأة مولدة فحملت منه فخرج عمر يجر رداءه فزعا فقال هذه المتعة ولو كنت تقدمت فيه لرجمت)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل النيسابوري الأموي مولاهم الأصم (247- 346هـ) :

هذالرجل لم يثبت توثيقه، والصحيح أنه ليس بثقة، وإنما هو شيعي إمامي تظاهر بالتسنن والتزهد وأخفى الرفض، وسنفصل حاله نوثقه عندما ننقد روايات حديث الكساء.

ومنهم:مالك بن أنس ، ثقة ثبت من دون شك ، لكنه كان يُدلس، بدليل أنه ((كان يروى عن ثور بن زيد حديث عكرمة ،عن بن عباس، وكان يحذف عكرمة، وقع ذلك في غير ما حديث في الموطأ . يقول: عن ثور عن بن عباس ،ولا يذكر عكرمة. وكذا كان يسقط عاصم بن عبد الله من إسناد آخر ذكره الدارقطني. وأنكر ابن عبد البر أن يكون تدليسا)).وإنكاره هذا ضعيف جدا، بل لا يصح،لأن هذا الذي فعله مالك هو تدليس من دون شك مهما سميناه، لأنه أسقط راويا من الإسناد !!. وإن لم يدلس فهو قد أرسل وبما أنه كان يُدلس، ويرسل وهنا قد عنعن عن الزهر ن والمتن فيه ما يُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته .

ومنهم : محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري(نحو:52-124هـ) : ثقة، متقن، مُدلس، كثير الإرسال، إرساله كالريح، حدث عن أقوام لم يسمع منهم. وهو هنا قد عنعن ، فلم يصرح بالسماع ، فلإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: عروة بن الزبير بن العوام ، ثقة ، ولد في أوائل خلافة عثمان ، توفي سنة 94 هـ . فالخبر بينه وبين الحادثة في خلافة عمر منقطع.

الطريق الثامن والخمسون: قال ابن حجر : ((قال النسائي - في اليوم الليلة -: ثنا يزيد بن سنان نا مكي بن إبراهيم، عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر - رضي الله تعالى عنه - قال : "متعتان كانتا على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ..")).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: مكي بن ابراهيم بن بشير التميمي البلخي : ثقة، لكن عنعنته هنا تحتمل السماع من عدمه، والرجل قد عاش في زمن التفريق فيه بين السماع والعنعة معروفا ومطلوبا ومعمولا به، فيجب التفريق بينهما. وهو قد سمع من مالك فلماذا عنعن عنه هنا ولم يُصرح بالسماع؟. ففالإسناد من جهته لم يثبت اتصاله.

ومنهم: مالك ابن أنس ينطبق عليه ما قلناه عنه في الطريق السابق. وهنا قد عنعن فالإسناد من جهتة لا يصح.

وآخرهم: نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب(66 - 117هـ): ثقة ،أرسل عن بعض الصحابة، وحدّث عنهم ما لم يسمعه منهم فمن ذلك : قال ابن أبي حاتم: ((رواية نافع عن عائشة وحفصة مرسلة . وقال أبو زرعة:

نافع عن عثمان مرسل . وقال أحمد بن حنبل: نافع عن عمر منقطع)).
وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن ، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

الطريق التاسع والخمسون: قال مسلم ((وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبى حدثنا عبيد الله عن ابن شهاب عن الحسن وعبد الله ابنى محمد بن على عن أبيهما عن على أنه سمع ابن عباس يلين فى متعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فإن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية.)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبيد الله بن عمرو بن حفص بن عاصم العدوي العمري (ت145هـ): ثقة، يُرسل.وبما أنه يُرسل وهنا قد عنعن عن الشهاب الزهري فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: الشهاب الزهري ، سبق تفصيل حاله فمع كونه ثقة ، إلا أنه يُرسل. وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد من جهته لم يثبت اتصاله. ونفس الأمر ينطبق على الأخوين الحسن وعبد الله ابني محمد بن الحنفية، وقد سبق بيان حاليهما.

الطريق الستون: قال سعيد بن منصور: ((حدثنا سعيد قال : نا هشيم قال : أنا منصور ، عن الحسن قال : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في عمرته ، تزين نساء أهل المدينة ، فشكا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تمتعوا منهن ، واجعلوا الأجل بينكم وبينهن ثلاثا ، فما أحسب رجلا يتمكن من امرأة ثلاثا إلا ولاها الدبر »)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: منصور بن المعتمر: سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف ، شيعي إمامي، وعلى أقل تقدير أن توثيقه لم يثبت. ويزيده ضعفا أنه عنعن عن الحسن البصري.

ومنهم: الحسن البصري، ذكرنا سابقا أنه ثقة، يُدلسن يرسل من جهة، وهو هنا قد رفع الحديث من جهة أخرى. وهذا منقطع لأن الحسن تابعي وليس صحابيا.

الطريق الواحد والستون: قال سعيد بن منصور:: ((حدثنا سعيد ، نا هشيم ، قال : نا عبد الملك ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « كانوا يتمتعون في النساء حتى نهى عمر »)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي (105- 183 هـ)، قيل فيه : ثقة ، ثبت ، كثير التدليس،فقد حدث

عن كثيرين لم يسمع منهم، كجابر الجعفي ، حدث عنه كثيرا، ولم يسمع منه إلا حديثين ، إذا لم يُصرح بالتحديث فليس بشيء. و هذا عمل تحريفي تغليطي ، لا يليق ولا يصح أن يُعمل به ، خاصة في أمر الدين . فلماذا هذا التلاعب بالدين و الناس. فمن كان هذا حاله من حقنا رفض أخباره ، خاصة إذا خالفت الصحيح . أليس هذا التلاعب والإصرار على التدليس قد يكون من مظاهر ممارسة التقية ؟؟!. ومن أمثلة تدليسه ، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: ((حدثني أبي. قال: حدثنا هشيم، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله. قال: كنا لا نتوضأ من الموطىء. سمعتُ أَبي يقول: هذا لم يسمعه هشيم من الأعمش، ولا الأعمش سمعه من أبي وائل)) وأشير هنا إلى أن ابن قتيبة جعل هشيم بن بشير من رجال الشيعة ، لكن الشيعة لم يذكروه من بين رجالهم، مما يُرجح بأن الرجل لم يكن شيعيا إماميا، ،وإنما كان شيعيا سنيا متهاونا ومتلاعبا بالأخبار، والله أعلم بحقيقة طويته. لكن مع هذا فإن هذا الرجل بما أنه كان يتلاعب بالأخبار عن تعمد، وبما أن خبره هذا مُنكر المتن فلا يُقبل منه، ولا يثبت من جهته حتى وإن صرّح بالتحديث. وعلى أقل تقدير فإن هذا الرجل توثيقه لم يثبت.

ومنهم: عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي (145هـ)، قيل فيه : ثقة ، متقن، لا بأس به، ضعيف، صدوق ، له أوهام، يرسل ، رفع أحاديث عن عطاء . وفعله هذا تدليس ومنكر، ولا يصح، و فيه تغليط وتلاعب . ومن يفعل هذا لا يُؤتمن ، ولا تُقبل روايته . علما بأن الشيعة يأخذون برواياته ، ورووا عنه روايات إمامية ، و ذكره أبو جعفر الطوسي من رجاله. وهذا شاهد قوي على أن الرجل كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في تعامله مع أهل السنة، لهذا تضاربت مواقفهم منه كما بيناها أعلاه. وبما انه هذا حاله ، وكان يُدلس ويرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: عطاء بن أبي رباح القرشي المكي أبو محمد ، اسمه أسلم(27-114هـ) : ثقة، كثير الإرسال ، يأخذ عن كل ضرب ، ومرسلاته من أضعف المرسلات ، و كان يدلس، و في هذا قال أحمد بن حنبل: ((ورواية عطاء عن عائشة لا يحتج بها، إلا أن يقول: سمعت)). وقد حدث عن ابن عمر كثيرا و لم يسمع منه. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فلا يصح الإسناد من قِبَله.

الطريق الثاني والستون: قال البخاري: ((حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا ابن عيينة أنه سمع الزهري يقول أخبرني الحسن بن محمد بن علي

وأخوه عبد الله بن محمد عن أبيهما أن عليا رضي الله عنه قال لابن عباس إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: مالك بن إسماعيل بن درهم النهدي أبو غسان الكوفي (ت217 هـ)، قيل فيه: ثقة متقن ، شديد التشيع . وصفه سفيان الثوري بأنه ((كان حسنيا . يعني الحسن بن صالح على عبادته وسوء مذهبه. هذا كلام السعدي وهو إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وعنى بذلك أن الحسن بن صالح بن حي مع عبادته كان يتشيع فتبعه مالك هذا في الأمرين)). وجعله الشيعة الإمامية من رجالهم . وبما أنه كان كذلك والرواية تتفق مع مذهبه فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم: الأخوان: عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو هاشم (ت 98هـ)): قيل فيه، ثقة ، شيعي، كان يجمع أحاديث السبئية، وهم صنف من الرافضة. بل هم رأس الرافضة، ومنهم تفرعت كل فرقهم. والحقيقة إن إنسانا ذلك حاله مع الرافضة ليس بثقة، خاصة وأنه كان مع السبئية، وهنا قد عنعن ، وزواج المتعة من أصول الرافضة كما هو معروف. فمن المحتمل أنه كان يُمارس التقية في علاقته مع الناس. وعموما إن الإسناد لا يصح من جهته، وعلى أقل تقدير أن توثيقه لم يثبت. والنتيجة عدم قبول الرواية من جهته.

والثاني: الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو محمد المدني (ت: 99 أو 100)): ثقة، وكان أوثق وأفضل من أخيه . أقول: حال الأخوين في الإسناد، الأول فيه ضعف ظاهر والثاني ثقة وأوثق من أخيه، لكن الإسناد من جهتهما معنعن ، ولم يُذكر للثاني حال مع العنعنة. وبما أن العنعنة تحتمل السماع من عدمه. فمن المحتمل أنه يوجد تدليس أو إرسال، فالإسناد لم تثبت صحته من جهتهما مع أبيهما.

الطريق الثالث والستون: قال سعيد بن منصور: ((حدثنا سعيد قال : نا عبيد الله بن إياد بن لقيط ، قال : نا إياد بن لقيط ، عن عبد الرحمن بن نعيم الأعرج ، قال : سأل رجل عبد الله بن عمر عن متعة النساء ، فغضب وقال : ما كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم زانين ولا مسافحين . ثم قال : والله لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ليكونن قبل القيامة المسيح الدجال ، وكذابون ثلاثون أو أكثر »)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبيد الله بن إياد بن لقيط السدوسي الكوفي(ت169هـ) : ثقة، ليس بالقوي.فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه.

ومنهم: إياد بن لقيط السدوسي : ثقة، لكنه عنعن هنا، وهي تحتمل السماع من عدمه. فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته. ومنهم: عبد الرحمن بن نعيم الأعرج : مجهول الحال.

الطريق الرابع والستون- من طرق روايات زواج المتعة-: قال سعيد بن منصور ((- حدثنا سعيد قال : نا هشيم ، قال : أنا منصور ، عن الحسن ، قال : « إنما كانت المتعة من النساء ثلاثة أيام ، ولم يكن قبل ذلك ولا بعده »)).

إسناهد لا يصح ، لأن من رجاله: إسناده لا يصح، لأن من رجاله: منصور بن المعتمر: سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف ، شيعي إمامي، وعلى أقل تقدير أن توثيقه لم يثبت. ويزيده ضعفا أنه عنعن عن الحسن البصري.

ومنهم: هشيم بن بشر ضعيف ، مُتهم بالتشيع كما بيناه في الطريق الواحد والستون.

ومنهم: الحسن البصري، ذكرنا سابقا أنه ثقة، يُدلسن يرسل من جهة، وهو هنا قد رفع الحديث من جهة أخرى. وهذا منقطع لأن الحسن تابعي وليس صحابيا.

الطريق الخامس والستون : قال سعيد بن منصور أيضا : ((حدثنا سعيد قال : نا هشيم ، أنا خالد ، عن أبي قلابة ، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما : متعة النساء ، ومتعة الحج »)).

إسناده لا يصح ، لن من رجاله: هشيم بن بشير: ضعيف ، مُتهم بالتشيع سبق تفصيل حاله.

ومنهم خالد بن مهران أبو المنازل الحذاء البصري(الطبقة الخامسة): ثقة، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، كثير الارسال. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو البصري الجرمي(ت 107هـ): ثقة ، كثير الإرسال حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كعمر بن الخطاب وعلي- رضي الله عنهما. فالإسناد منقطع بينه وبين عمر.

الطريق السادس والستون: قال البخاري:((حدثنا علي: حدثنا سفيان: قال عمرو، عن الحسن بن محمد، عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قالا: كنا في جيش، فأتانا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إنه قد أذن لكم أن تستمتعوا، فاستمتعوا.{)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان الثوري، أو سفيان بن عيينة: ثقتان، لكنهما يُدلسان ويُرسلان وقد سبق تفصيل حاليهما. وبما أنهما كذلك، وهنا قد عنعنا فالإسناد لا يصح من طريقهما.
ومنهم: عمرو بن دينار ، سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف، شيعي إمامي، يُرسل. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسنادلا يصح من جهته.
ومنهم: الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو محمد المدني (ت: 99 أو 100)): ثقة، وكان أوثق وأفضل من أخيه. لكنه عنعن هنا، ولم يصرح بالسماع من جابر، فيُحتمل أنه لم يسمع منه هذا الحديث.
الطريق السابع والستون : قال سعيد بن منصور أيضا: ((حدثنا سعيد قال : نا هشيم ، أنا داود بن أبي هند ، عن سعيد بن المسيب ، أن عمر « نهى عن متعة النساء ومتعة الحج »)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: هشيم بن بشير، ضعيف ، مُتهم بالتشيع كما بيناه سابقا.
ومنهم: داود بن أبي هند أبو بكر أو أبو محمد القشيري مولاهم البصري (ت 140هـ)، قيل فيه: ثقة، روي عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه، يهم إذا حدث من حفظه، كثير الاضطراب والخلاف. وهذا الرجل جعله الشيعة من رجالهم ، ومروياته الإمامية في كتبهم. فالإسناد لا يصح ، لأن الرجل ضعيف ضبطا وعدالة ، ومُدلس، وشيعي بشهادة ما ذكرناه وهذه الرواية التي تصب في التشيع الإمامي. ولأنه أيضا عنعن روايته ، ومعروف عنه أنه حدث عن أنس ولم يسمع منه.
ومنهم: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي (25- 95هـ): ثبت ، ثقة. روى عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم، وبعضهم لم يلحق بهم ، كأبي بكر، وعمر، وأبي الدرداء. فالإسناد بينه وبين عمر منقطع.
الطريق الثامن والستون : قال سعيد بن منصور: ((حدثنا سعيد قال: نا إسماعيل بن عياش ، عن هشام بن عروة ، أن عروة « كان ينهى عن نكاح المتعة ، ويقول ، : هي الزنا الصريح »)).
إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي (ت 181أو 182 هـ عن بضع وسبعين)، قيل فيه: ثقة في حديث الشامين ، ومُخلط في حديث العراقيين والحجازيين، عنده مناكير، وأحاديث مضطربة، لا يخلو حديثه عن غير الشاميين من غلط، فيوصل المرسل، و يرفع الموقوف . و((كان أروى الناس عن الكذابين، وهو في

حديث الثقات من الشاميين أحمد منه في حديث غيرهم)).وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.
ومنهم:هشام بن عروة بن الزبير (ت145 هـ عن 87 سنة) ، ثقة ربما دلس، وعندما حل بالعراق توسع في التحديث عن والده، فكان يحدث عنه ما سمعه منه، ثم أصبح يرسل عنه، فأُنكر عليه ذلك . و بما أن هذا حاله، وهنا هنا قد عنعن عن أبيه، فالإسناد بينهما لم يثبت اتصاله.

الطريق التاسع والستون :قال مسلم : ((وحدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت الحسن بن محمد يحدث عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قالا خرج علينا منادى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قد أذن لكم أن تستمتعوا. يعنى متعة النساء.)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ) : ثقة ، فيه غفلة وبلادة، وكان يُخطئ أسماء الرواة ، وعن أحمد بن حنبل: سمعت غندرًا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب عن أحد غيره شيئًا، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا)). وفي غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ضعفه يحيى بن سعيد. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، وعلى أقل تقدير لم يثبت تعديله ضبطا.

ومنهم : شعبة بن الحجاج سبق تفصيل حاله، وتبين أن الرجل مع أنه موثق إلا أنه كان كثير الخطأ في أسامي الرواة ،و يُقلبها. وكان يُدلس وقد حدث عن أقوام لم يسمع منهم. وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: عمرو بن دينار المكي (ولد سنة 45 أو 46 ، وتوفي سنة 126 هـ) سبق تفصيل حاله، وتبين أنه يُدلس ، وحدث عن أقوام لم يسمع منهم. وانه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث، والإسناد لا يصح من جهته.

الطريق السبعون : قال مسلم: ((وحدثنى أمية بن بسطام العيشى حدثنا يزيد - يعنى ابن زريع - حدثنا روح - يعنى ابن القاسم - عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن سلمة بن الأكوع وجابر بن عبد الله أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أتانا فأذن لنا فى المتعة.)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: أمية بن بسطام العيشي (ت: 312هـ): محله الصدق. هذه المرتبة تشعر بالعدالة لا بالضبط، فحاله ضعيف ضبطا

، وعليه فلا يُحتج به. خاصة وأن متن الرواية مُنكر كما بيناه عندما نقدنا متون رويات زواج المتعة .

ومنهم: عمر بن دينار : ضعيف، شيعي ، يرسل سبق تفصيل حاله. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته. كما أن تحديث الحسن بن محمد عن سلمة لم يثبت لأنه معنعن يحتمل السماع من عدمه.

الطريق الواحد والسبعون: قال مسلم: ((وحدثنى حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرنى يونس قال ابن شهاب أخبرنى عروة بن الزبير أن عبد الله بن الزبير قام بمكة فقال إن ناسا - أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم - يفتون بالمتعة - يعرض برجل - فناداه فقال إنك لجلف جاف فلعمرى لقد كانت المتعة تفعل على عهد إمام المتقين - يريد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- - فقال له ابن الزبير فجرب بنفسك فوالله لئن فعلتها لأرجمنك بأحجارك. قال ابن شهاب فأخبرنى خالد بن المهاجر بن سيف الله أنه بينا هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستفتاه فى المتعة فأمره بها فقال له ابن أبى عمرة الأنصارى مهلا. قال ما هى والله لقد فعلت فى عهد إمام المتقين. قال ابن أبى عمرة إنها كانت رخصة فى أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم ولحم الخنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها.)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران أبو حفص التجيبي المصري(160- 244هـ) : ضعيف، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، صدوق، ثقة. وعن ابن معين أن يحيى القطان ذكر أمورا قبيحة عن حرملة عبّر عنها ابن معين بقوله: ((ذكر عنه يحيى أشياء سمجة كرهت ذكرها)). فالرجل ضعيف ، وعلى اقل تقدير أن توثيقه لم يثبت.

ومنهم: يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي (ت نحو: 160هـ)، قيل فيه : سيء الحفظ، ثقة ، صدوق، ليس بحجة ، سُئل عنه أحمد بن حنبل فقال:((لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهرى عن سعيد، وبعضه الزهري، فيشتبه عليه)). كثير الخطأ عن الزهري، و في حديثه عنه مُنكرات ، ضعيف من جهة ضبطه. فالرجل ضعيف عامة وفي الزهري خاصة، وهنا قد روى عن الزهري ،ولم يصرح بالسماع منه، فالإسناد لا يصح من جهته .

الطريق الثاني والسبعون: قال الطبراني: ((حدثنا محمد بن عبد الله بن بكر السراج العسكري و محمد بن علي بن المديني ... قالا ثنا محمد بن عباد المكي ثنا حاتم بن إسماعيل عن ابن أبي ذئب عن الحسن بن سلمة بن

الأكوع عن أبيه أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : أيما رجل وامرأة أيم تراضيا فعشرتهما ثلاث ليال فإن أراد أن يتزايدا تزايدا وإن أرادا أن يتتاركا تتاركا واللفظ لحديث محمد بن علي)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل الحارثي مولاهم الكوفي الأصل(ت: 186هـ) : صدوق، يهم، ليس بالقوي، ثقة، ليس به بأس، يُرسل، حدث عن أقوام لم يسمع منهم. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب بن المغيرة بن الحارث المدني أبو الحارث (80- 158هـ): ثقة . لكنه حدث عمن لم يسمع ، مما يعني أنه كان يُرسل . قال بن معين عن ابن أبي ذئب: ((لم يسمع من عجلان والد محمد بن عجلان، إنما سمع من عجلان مولى المشمعل. وقال أبو زرعة وقد سئل عن حديث جابر "لا طلاق قبل نكاح" لم يسمع ابن أبي ذئب من عطاء إنما رواه عمن سمع عطاء)). وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن عن عطاء فالإسناد منقطع ، لأنه لم يسمع من عطاء.

وآخرهم: الحسن بن سلمة بن الأكوع: الظاهر أنه مجهول، فلم أعثر له على ترجمة ولا حال في كتب الجرح والتعديل والتراجم والتواريخ. فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الثالث والسبعون: قال الروياني: ((نا محمد بن بشار ، نا أبو عاصم ، نا ابن أبي ذئب ، عن إياس بن سلمة بن الأكوع ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أيما رجل وامرأة تمتعا ، ثم تراضيا فعشرة ما بينهما ثلاثة أيام ، فإن أحبا أن يزدادا ازدادا ، وإن أحبا أن يتتاركا تتاركا »)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار (167- 252هـ)): وثقه كثير من أهل الحديث، لكن بعضهم استضعفه وكذبه، وفيه لين. وقال الذهبي: ((ثقة صدوق . كذبه الفلاس ، فما أصغى أحد إلى تكذيبه لتيقنهم أن بندارا صادق أمين. وقال عبد الله بن الدورقى : كنا عند يحيى بن معين فجرى ذكر بندار ، فرأيت يحيى لا يعبأ به ويستضعفه . ورأيت القواريرى لا يرضاه. وكان صاحب حمام . قلت : قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم ، وهو حجة بلا ريب)). ومع أن موقف الذهبي قوي، إلا أن حكمه ليس قطعيا، لأن الذين ضعفوه موقفهم أيضا له اعتبار، وقد تتوفر الشواهد لتقويته. والقول بأنه حجة بلا ريب لا يصح، لأن موقف الذين ضعفوه له

اعتبار ويُضعف موقف الذين وثقوه ، ولا يجعل الرجل حجة بلا ريب. لأنه لا يُوجد دليل قطعي يُثبت موقفهم ويُبطل موقف الذين ضعفوه. ويزيد في تضعيفه أيضا أن متن الرواية فيه ما يُنكر.وعليه فإن حال الرجل لم يثبت توثيقه ولا تضعيفه، وهذا يتطلب منا التوقف في حاله، على اقل تقدير.

ومنهم : محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب بن المغيرة بن الحارث المدني أبو الحارث (80- 158هـ): ثقة . لكنه حدث عمن لم يسمع ، مما يعني أنه كان يُرسل . قال بن معين عن ابن أبي ذئب: ((لم يسمع من عجلان والد محمد بن عجلان، إنما سمع من عجلان مولى المشمعل. وقال أبو زرعة وقد سئل عن حديث جابر "لا طلاق قبل نكاح" لم يسمع ابن أبي ذئب من عطاء إنما رواه عمن سمع عطاء)). وبما أنه يُرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

وآخرهم: إياس بن سلمة بن الأكوع، توفي سنة 119 هـ ثقة، لكن عنعنته عن والده تحتمل السماع وعدمه . وعليه فاتصال الإسناد من جهته لم يثبت.فإن كان سمعه منه فلماذا لم يُصرّح بالسماع ؟؟ .

الطريق الرابع والسبعون : قال البخاري:: ((وقال ابن أبي ذئب حدثني إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما رجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليال فإن أحبا أن يتزايدا أو يتتاركا تتاركا فما أدري أشيء كان لنا خاصة أم للناس عامة . قال أبو عبد الله وبينه علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه منسوخ)).

إسناده لا يصح، لأنه إسناد مُعلق ، لأن البخاري قال: " وقال بن أبي ذئب"، ولم يقل: حدثنا، ولا أخبرنا . فهو لم يصرّح بالسماع منه.

الطريق الخامس والسبعون: قال البخاري: ((حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غندر، حدثنا شعبة، عن أبي جمرة قال: سمعت ابن عباس: يسأل عن متعة النساء فرخص، فقال له مولى له: إنما ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة ؟ أونحوه، فقال ابن عباس: نعم)).

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن بشار ، ضعيف ، أو على اقل تقدير أن توثيقه لم يثبت ، تقدم تفصيل حاله في الطريق الثالث والسبعين.

ومنهم: محمد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ) : ثقة ، ضَعّفه يحيى القطان، فيه غفلة وبلادة، كان يُخطئ أسماء الرواة ، وعن أحمد بن حنبل: سمعت غندرًا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب عن أحد غيره شيئًا، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان

يفعل هذا)). وفي غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به.فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

وآخرهم شعبة بن الحجاج : سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ثقة ، لكنه ضعيف من جهة ضبطه،وكان يدلس ويُرسل. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فإن الإسناد لا يصح من جهته.

الطريق السادس والسبعون: قال الطبراني : ((حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو نعيم ثنا عبد السلام بن حرب عن حجاج عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير قال : قلت ابن عباس هل تدري ما صنعت وبما أفتيت ؟ سارت بفتياك الركبان وقالت فيه الشعراء قال : وماقالوا ؟ ... قال : إنا لله وإنا إليه راجعون لا والله ما بهذا افتيت ولا هذا أردت ولا أحللت منها إلا ما حل الله من الميتة والدم ولحم الخنزير)) : وقد نقل أن ابن جبير قال له عن اباحته زواج المتعة : ((لقد سارت بفتياك الركبان وقال فيها الشعراء ... ؟ فقال: والله ما بهذا أفتيت، وما هي إلا كالميتة، لا تحل إلا للمضطر.[ ])).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو نعيم الفضل بن دكين: ضعيف، شيعي إمامي سبق تفصيل حاله.

ومنهم : المنهال بن عمرو الكوفي : ثقة، يرسل، صدوق،وصفه الجوزجاني بأنه سيء المذهب، ضعفه ابن حزم ، غمزه يحيى القطان، يهم. لا تجوز شهادته على درهمين. وثقه ابن معين ثم حط من شأنه وذمه. والحقيقة أن هذا الراوي شيعي إمامي ولهذا وصفه الجوزجاني بأنه سيء المذهب. وقد ترجم له الشيعة في مصنفاتهم وجعلوه منهم وذكروا لهم مرويات في كتبهم. فالرجل ضعيف، شيعي ، كان مندسا بين المحدثين ممارسا للتقية.ويُضاف إلى ذلك انه كان يرسل وهنا قد عنعن .

الطريق السابع والسبعون: قال البيهقي: ((أخبرنا أبو نصر بن قتادة أخبرنا أحمد بن إسحاق بن شيبان البغدادى ثم الهروى أخبرنا معاذ بن نجدة حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا سفيان عن ليث عن ختنه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال فى المتعة : هى حرام كالميتة والدم ولحم الخنزير.)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: خلاد بن يحيى بن صفوان السلمي (ت 213 أو 217 هـ) ،قيل فيه: صدوق ، في حديثه خطأ قليل، ليس بذاك، ثقة، محله الصدق، ليس به بأس . فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

ومنهم: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (97- 161 هـ) : ثقة ، ثبت ، حجة ، مُدلس، وربما دلس عن الضعفاء ،ومُرسلاته شبه الريح ، فيه تشيع يسير ، يثلث بعلي، و قيل أنه رجع عن ذلك. وقال : ((مؤمل بن إسماعيل: عن سفيان، قال: تركتني الروافض وأنا أبغض أن أذكر فضائل علي)) . وسأله رجل عن من يشتم أبا بكر، فقال: كافر بالله العظيم)). وبما أنه كان يُدلس، ومرسلاته شبه الريح، وهنا عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم: ليث بن أبي سليم بن زنيم القرشي مولاهم أبو بكر الكوفي (ت نحو: 143هـ)، قيل فيه: مضطرب الحديث، ضعيف، لم يحدث عنه يحيى بن سعيد، لا بأس به، عامة شيوخه غير معروفين، سيء الحفظ، كثير الغلط، لا يُحتج بحديثه ، مُنكر الحديث ، صاحب سنة.

ومنهم سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي (ت 95 هـ عن 50سنة) : ثقة ، حجة، لكن روايته عن أبي بن كعب مرسلة، لأنه لم يلحق به، وقد أرسل عن كثير من الصحابة. وبما أنه كان يرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الثامن والسبعون: قال البيهقي: ((وأخبرنا أبو الحسن : على بن أحمد بن عبدان أخبرنا سليمان بن أحمد اللخمى حدثنا ابن حنبل حدثنى إبراهيم بن أبى الليث حدثنا الأشجعى قال سليمان وحدثنا الحضرمى حدثنا أبو كريب حدثنا سفيان بن عقبة أخو قبيصة بن عقبة قالا حدثنا الثورى عن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كانت المتعة فى أول الإسلام وكانوا يقرءون هذه الآية (فما استمتعتم به) إلى أجل مسمى الآية فكان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيزوج بقدر ما يرى أنه يفرغ من حاجته لتحفظ متاعه وتصلح له شأنه حتى نزلت هذه الآية (حرمت عليكم أمهاتكم) إلى آخر الآية فنسخ الله عز وجل الأولى فخرجت المتعة ، وتصديقها من القرآن (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) وما سوى هذا الفرج فهو حرام.)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان الثوري: تقدم أنه يدلس ويرسل ، ومرسلاته شبه الريح. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم: موسى بن عبيدة بن نشيط المدني أبو العزيز (ت 153هـ)، قيل فيه : لا تحل الرواية عنه ، ليس بشيء، منكر الحديث ، ضعيف ، ليس بثقة، ثقة وليس بحجة، رجل صالح، مُنكر الحديث، مُخلط . وقد جعله الشيعة الإمامية منهم . فالرجل ضعيف، شيعي، وقد عنعن أيضا.

الطريق التاسع والسبعون: قال البيهقي: ((أخبرنا أبو بكر : أحمد بن محمد بن أحمد بن الحارث الفقيه أخبرنا أبو محمد بن حيان أبو الشيخ الأصبهانى حدثنا يحيى بن محمد حدثنا عمرو بن على وبكار بن قتيبة قالا حدثنا مؤمل حدثنا عكرمة بن عمار حدثنا سعيد المقبرى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فى غزوة تبوك فنزلنا بثنية الوداع فرأى نساء يبكين فقال :« ما هذا؟ ». قيل : نساء تمتع بهن أزواجهن ثم فارقوهن فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- :« حرم أو هدم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث ».)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: مؤمل بن إسماعيل العدوي البصري نزيل مكة أبو عبد الرحمن(ت 206هـ)، قيل فيه: ثقة ، كثير الخطأ ، مُنكر الحديث، روى مناكير عن ثقات شيوخه، سيئ الحفظ، صدوق.

ومنهم: عكرمة بن عمار: ثقة، صدوق، مضطرب الحديث، ضعيف ، له مناكير، يهم ، يدلس.فالرجل ضعيف .

ومنهم: سعيد بن أبي سعيد ابو سعد المقبري المدني: ثقة، يرسل، فقد حدث عن عائشة وأم سلمة-رضي الله عنهما- ولم يسمع منهما.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد من طريقه لم يصح.

الطريق الثمانون : قال البيهقي: ((وعن سفيان قال قال بعض أصحابنا عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن مسعود قال : نسختها العدة والطلاق والميراث قال العدنى يعنى المتعة.)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان الصوري، أو سفيان بن عيينة: كلاهما يتدلس ويرسل كما بيناه سابق، وعليه فالإسناد لا يصح من طريقهم.
ومنهم: قول سفيان: " قال بعض أصحابنا" : هذا البعض مجهول، فالإسناد منقطع.

آخرهم: الحكم بن عتيبة الحكم بن عتيبة الكندي أو محمد الكوفي (50-114 هـ)، قيل فيه : ثقة ، ثبت ، مُدلس ، كان يرسل ، حدث عن أقوام لم يسمع منهم ، كزيد بن أرقم ، لم يلق ابن مسعود ، قال أحمد العجلي : ((وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته)). وهذا دليل دامغ على أن شيعة محدثي الكوفة كانوا مندسين بين أهل الحديث ، وكانوا حريصين على إخفاء حقيقتهم ، ولهذا لم يُتفطن لكثير من هؤلاء، وبعضهم لم يظهر حاله إلا بعد موته ، كهذا الرجل . فما مصير مروياته بعد انكشاف أمره ؟؟!!. وقد جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة ، وعده الشيعة من رجالهم ومن رواة أخبارهم الإمامية عن بعض أئمتهم، وجعله الاثنى عشرية من

الشيعة الزيدية البترية. فالإسناد لا يصح من جهته لأنه ليس بثقة، ولأنه يرسل ويُدلس ، وهنا قد عنعن.
والطريق الواحد والثمانون : قال البيهقي عن نفس المتن السابق : ((ورواه الحجاج بن أرطاة عن الحكم عن أصحاب عبد الله عن عبد الله بن مسعود قال : المتعة منسوخة نسخها الطلاق والصداق والعدة والميراث.)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله : الحكم بن عتيبة الحكم بن عتيبة الكندي أو محمد الكوفي (50- 114 هـ): ضعيف كما بيناه في الطريق السابق.
ومنهم : بعض أصحاب عبد الله بن مسعود، وهم مجهولون . فالإسناد لا يصح بسبب الحكم بن عتيبة وهؤلاء المجهولين.
الطريق الثاني والثمانون : قال البيهقي: ((أخبرنا أبو عمرو الأديب أخبرنا أبو بكر الإسماعيلى فذكر الحديث بإسناده عن عبد الله بن مسعود فى المتعة قال عقيبه : روى أبو معاوية عن إسماعيل بن أبى خالد عن قيس عن عبد الله هذا الحديث وقال فى آخره : ثم ترك ذاك)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو معاوية الفضل بن دكين : سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف، شيعي إمامي ، يدلس يرسل ، من المُندسين بين المحدثين الذين حذر منهم الجوزجاني.
ومنهم: اسماعيل بن ابي خالد الأحمسي مولاهم (ت146هـ): ثقة، يُدلس، يُرسل ، حدث عن أقوام لم يسمع منهم، مرسلاته ليست بشيء.وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.
الطريق الثالث والثمانون – تابع للمتن السابق - : قال البيهقي: ((أخبرنا أبو عمرو الأديب أخبرنا أبو بكر الإسماعيلى فذكر الحديث بإسناده عن عبد الله بن مسعود فى المتعة قال عقيبه: ... قال وفى حديث ابن المصفى عن ابن عيينة عن إسماعيل فى آخره : ثم جاء تحريمها بعد)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي (107- 198 هـ) : ، سبق تفصيل حاله وتبين أنه كثير الغلط في حديث الكوفيين ، وانه يدلس ويرسل . وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.
ومنهم : اسماعيل بن ابي خالد: لا يصح الإسناد من جهته بسبب ما ذكرناه عنه في الطريق السابق.
الطريق الرابع والثمانون - تابع للمتن السابق- : قال البيهقي: ((أخبرنا أبو عمرو الأديب أخبرنا أبو بكر الإسماعيلى فذكر الحديث بإسناده

عن عبد الله بن مسعود فى المتعة قال عقيبه: ... وفى حديث عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل عن قيس بنسخ ذلك يعنى المتعة.)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق، ومعمر بن راشد : سبق تفصيل حاليهما وتبينا أنهما ضعيفان ، شيعيان إماميان، يرسلان ويدلسان . ومنهم : اسماعيل بن أبي خالد بينا حاله في الطريق الثاني والثمانين.

الطريق الخامس والثمانون: قال البيهقي: ((وأخبرنا أبو بكر بن الحارث الأصبهانى أخبرنا على بن عمر الحافظ حدثنا أبو بكر بن أبى داود حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا ابن بكير حدثنا عبد الله بن لهيعة عن موسى بن أيوب عن إياس بن عامر عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال : نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن المتعة قال : وإنما كانت لمن لم يجد فلما أنزل النكاح والطلاق والعدة والميراث بين الزوج والمرأة نسخت. .)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله : عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري الأعدولي الغافقي القاضي (96-174هـ): ضعيف، ليس بحجة، تركه كثير من المحدثين، ثقة، فيه غفلة، مُخلط، ليس بثقة، لا يُحتج بحديثه، مُتساهل كثير المناكير، يُدلس عن أقوام ضعفاء، على أقوام ثقات قد رآهم. وكان يُقرأ عليه ما ليس بحديثه فيسكت. وهذه من علامات الإهمال والتساهل، واللامبالاة ، وهي من علامات التشيع الإمامي أيضا. وقد عده ابن عدي من الشيعة، ووصفه بأنه ((مفرط في التشيع)). وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة . وعَدّه الشيعة الإمامية من رجالهم ، ومروياته الشيعية الإمامية في كتبهم المذهبية. فالرجل من رواة الشيعة الإمامية المندسين بين المحدثين والممارسين للتقية في علاقتهم بهم .

آخرهم : موسى بن أيوب الغافقي: ضعيف، وهنا قد عنعن . ومنهم: إياس بن عامر الغافقي: صدوق، ليس بالقوي، ويزيد في ضعفه عنعنته ، فالإسناد لا يصح من جهته.

وتجب الإشارة هنا إلى أن طرق روايات زواج المتعة التي سترد ابتداءً من الطريق الآتي هي كلها مروية عن الربيع بن سبرة عن أبيه سبرة بن معبد . وقد وردت بطرق كثيرة تتعلق بزواج المتعة إباحة وتحريما، وسأذكر معظمها وأشهرها دون نقد لأسانيدها كما فعلنا مع الطرق السابقة؛ وإنما سننقدها نقدا مجملا مُركزا لأصلها ومصدرها بعد الانتهاء من عرضها بحول الله تعالى.

الطريق السادس والثمانون : في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا إسماعيل بن إبراهيم ثنا معمر عن الزهري عن ربيع بن برة عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم الفتح)).

الطريق السابع والثمانون: في مسند أحمد ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الصمد ثنا أبي ثنا إسماعيل بن أمية عن الزهري قال تذاكرنا عند عمر بن عبد العزيز المتعة متعة النساء فقال ربيع بن سبرة سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ينهى عن نكاح المتعة)).

الطريق الثامن والثمانون: في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا **عبد الرزاق ثنا معمر** عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم متعة النساء)) .

الطريق التاسع والثمانون: في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي **ثنا عبد الرزاق ثنا معمر** أخبرني عبد العزيز بن عمر عن الربيع بن سبرة عن أبيه قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة في حجة الوداع حتى إذا كنا بعسفان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن العمرة قد دخلت في الحج فقال له سراقة بن مالك أو مالك بن سراقة شك عبد العزيز أي رسول الله صلى الله عليه وسلم علمنا تعليم قوم كأنما ولدوا اليوم عمرتنا هذه لعامنا هذا أم للأبد قال لا بل للأبد فلما قدمنا مكة طفنا بالبيت وبين الصفا والمروة **ثم أمرنا بمتعة النساء فرجعنا** إليه فقلنا يا رسول الله انهن قد أبين إلا إلى أجل مسمى قال فافعلوا قال فخرجت أنا وصاحب لي على برد وعليه برد فدخلنا على امرأة فعرضنا عليها أنفسنا فجعلت تنظر إلى برد صاحبي فتراه أجود من بردي وتنظر إلي فتراني أشب منه فقالت برد مكان برد واختارتني فتزوجتها عشرا ببردى فبت معها تلك الليلة فلما أصبحت غدوت إلى المسجد فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يخطب يقول من كان منكم تزوج امرأة إلى أجل فليعطها ما سمي لها ولا يسترجع مما أعطاها شيئا وليفارقها فإن الله تعالى قد حرمها عليكم إلى يوم القيامة)).

الطريق التسعون: في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عفان ثنا وهيب قال ثنا عمارة بن غزية الأنصاري قال ثنا الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم **يوم الفتح فأقمنا** خمس عشرة من بين ليلة ويوم قال قال **فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتعة** قال وخرجت أنا وبن عم لي في أسفل مكة أو قال في

أعلى مكة فلقينا فتاة من بني عامر بن صعصعة كأنها البكرة العنطنطة قال وأنا قريب من الدمامة وعلى برد جديد غض وعلى بن عمي برد خلق قال فقلنا لها هل لك أن يستمتع منك أحدنا قالت وهل يصلح ذلك قال قلنا نعم قال فجعلت تنظر إلى بن عمي فقلت لها إن بردي هذا جديد غض وبرد بن عمي هذا خلق مح قالت برد بن عمك هذا لا بأس به قال فاستمتع منها فلم **نخرج من مكة حتى حرمها** رسول الله صلى الله عليه وسلم)).

الطريق الواحد والتسعون: في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت عبد ربه بن سعيد يحدث عن عبيد بن محمد بن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة عن أبيه يقال له السبري عن النبي صلى الله عليه وسلم : **أنه أمرهم بالمتعة قال** فخطبت أنا ورجل امرأة قال فلقيت النبي صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث فإذا هو يحرمها أشد التحريم ويقول فيها أشد القول **وينهى عنها أشد النهي**)) .

الطريق الثاني والتسعون: قال مسلم: ((وحدثنيه حسن الحلوانى وعبد بن حميد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا أبى عن صالح أخبرنا ابن شهاب عن الربيع بن سبرة الجهنى عن أبيه أنه أخبره أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن المتعة زمان الفتح متعة النساء وأن أباه كان تمتع ببردين أحمرين.)) .

الطريق الثالث والتسعون: في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا يونس ثنا ليث يعني بن سعد قال حدثني الربيع بن سبرة عن أبيه سبرة الجهني أنه قال : **أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتعة** قال فانطلقت أنا ورجل هو أكبر مني سنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلقينا فتاة من بني عامر كأنها بكرة عطاء فعرضنا عليها أنفسنا فقالت ما تبذلان قال كل واحد منا ردائي قال وكان رداء صاحبي أجود من ردائي وكنت أشب منه قالت فجعلت تنظر إلى رداء صاحبي ثم قالت أنت ورداؤك تكفيني قال فأقمت معها ثلاثا قال ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان عنده من النساء التي تمتع بهن شيء فليخل سبيلها قال ففارقتها)).

الطريق الرابع والتسعون: ((- حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة)).

الطريق الخامس والتسعون: في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي **ثنا وكيع** ثنا عبد العزيز قال أخبرني الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قضينا عمرتنا قال لنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم **استمتعوا من هذه النساء** قال والاستمتاع عندنا يوم التزويج قال فعرضنا ذلك على النساء فأبين إلا أن يضرب بيننا وبينهن أجلا قال فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال افعلوا فانطلقت أنا وبن عم لي ومعه بردة ومعي بردة وبردته أجود من بردتي وأنا أشب منه فأتينا امرأة فعرضنا ذلك عليها فأعجبها شبابي وأعجبها برد بن عمي فقالت برد كبرد قال فتزوجتها فكان الأجل بيني وبينها عشرا قال فبت عندها تلك الليلة ثم أصبحت غاديا إلى المسجد فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الباب والحجر يخطب الناس يقول ألا أيها الناس قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من هذه النساء الا وإن الله تبارك وتعالى قد حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا)).

الطريق السادس والتسعون: قال أبو داود : ((حدثنا مسدد بن مسرهد حدثنا عبد الوارث عن إسماعيل بن أمية عن الزهرى قال كنا عند عمر بن عبد العزيز فتذاكرنا متعة النساء فقال له رجل يقال له ربيع بن سبرة أشهد على أبى أنه حدث أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عنها فى حجة الوداع)).

الطريق السابع والتسعون: قال أبو بكر الحميدي: ((حدثنا الحميدي قال ثنا سفيان قال ثنا الزهري قال أخبرني الربيع بن سبرة عن أبيه قال :نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن نكاح المتعة عام الفتح)).

الطريق الثامن والتسعون: قال مسلم : ((حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبى حدثنا عبد العزيز بن عمر حدثنى الربيع بن سبرة الجهنى أن أباه حدثه أنه كان مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال « يا أيها الناس إنى قد كنت أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شىء فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا ».)).

الطريق التاسع والتسعون: قال بن ماجة ((حدثنا محمد بن يحيى بن فارس حدثنا **عبد الرزاق أخبرنا معمر** عن الزهرى عن ربيع بن سبرة عن أبيه أن النبى -صلى الله عليه وسلم- حرم متعة النساء)).

الطريق المئة : قال ابن ماجة: ((حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة . ثنا عبدة بن سليمان ، عن عبد العزيز ابن عمر ، عن الربيع بن سبرة ، عن أبيه ، قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع . فقالوا : يا رسول لله ! إن العزبة قد اشتدت علينا . قال " فاستمتعوا من هذه

النساء . فأتيناهن . فأبين أن ينكحننا إلا أن نجعل بيننا وبينهن أجلا . ذكروا ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم . فقال " اجعلوا بينكم وبينهن أجلا " . فخرجت أنا وابن عم لى . معه برد ومعى برد . وبرده أجود من ردى وأنا أشب منه . فأتينا على امرأة ، فقالت : برد كبرد . تزوجتها فمكثت عندها تلك الليلة . ثم غدوت ورسول الله صلى الله ليه وسلم قائم بين الركن والباب ، وهو يقول " أيها الناس ! إنى قد نت أذنت لكم في الاستمتاع . ألا وإن الله قد حرمها إلى يوم لقيامة . فمن كان عنده منهن شئ فليخل سبيلها . ولا تأخذوا مما تيتموهن شيئا ")) .

الطريق الواحد بعد المئة: قال مسلم: ((وحدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا ابن علية عن معمر عن الزهرى عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى يوم الفتح عن متعة النساء.)) .

الطريق الثاني بعد المئة : قال الطبراني: ((حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا **أبو نعيم** ثنا عبد العزيز بن عمر عن الربيع بن سبرة الجهني :أن أباه أخبره أنهم خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم في **حجة الوداع** حتى نزلوا عسفان مهلين بالحج وقام إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم رجل من بني مدلج يقال له سراقة بن مالك بن جعشم فقال : يارسول الله اقض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم فقال : إن الله عز و جل قد أدخل عليكم في حجتكم هذه عمرة فإذا أنتم قدمتم فمن يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فقد أحل إلا من كان معه هدي فلما أحللنا قال : استمتعوا من هذه النساء والاستمتاع عندنا التزويج فعرضنا ذلك على النساء فأبين إلا أن يضربن بيننا وبينهن أجلا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه و سلم فقال : افعلوا فخرجت أنا وابن عم لي ومعي برد ومعه برد وبردة أجود من بردي وأنا أشب منه فأتينا امرأة فأعجبها بردة وأعجبها سماتي ثم صار شأنها أن قالت : هات بردك وكان الأجل بيني و بينها عشرا فبت عندها ثم أصبحت فخرجت إلى المسجد فإذا رسول الله صلى الله عليه و سلم قائم بين الركن والباب وهو يقول : أيها الناس كنت قد أذنت لكم في الاستمتاع من هذه النساء ألا وإن الله عز و جل قد حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا)).

الطريق الثالث بعد المئة : قال ابن حبان: ((أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة قال : حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي قال : حدثنا **وكيع** عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : حدثنا الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه قال :خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم فلما قضينا عمرتنا قال لنا

: استمتعوا من هذه النساء قال : ... فلبثت عندها تلك الليلة ثم أصبحت غاديا إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم ورسول الله صلى الله عليه و سلم بين الحجر والباب قائم يخطب الناس وهو يقول : (أيها الناس إني قد أذنت لكم في الاستمتاع في هذه النساء ألا وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيئا فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا)) .

الطريق الرابع بعد المئة : قال مسلم: ((حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبى حدثنا عبد العزيز بن عمر حدثنى الربيع بن سبرة الجهنى أن أباه حدثه أنه كان مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال « يا أيها الناس إنى قد كنت أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شىء فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا ».)).

الطريق الخامس بعد المئة: قال أبو يعلى الموصلي: ((حدثنا أبو خيثمة حدثنا إسحاق الأزرق عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة عن أبيه سبرة بن معبد قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم يوم حجة الوداع : استمتعوا من هذه النساء قال : والإستمتاع عندنا : التزويج قال : فعرضنا ذلك على النساء فأبين إلا أن يضربن بيننا وبينهن أجلا فذكرنا لرسول الله صلى الله عليه و سلم فقلا : افعلوا فخرجت أنا وابن عم لي مع كل واحدة منا بردة قال : فمررنا بامرأة فأعجبها شبابي وبردة ابن عمي فقالت : برد كبرد فتزوجتها فنمت معها تلك الليلة ثم غدوت فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه و سلم بين الباب والركن يقول : إني كنت أذنت لكم في المتعة فمن كان عنده منهن شيء فليفارقه فإن الله حرمها إلى يوم القيامة)).

الطريق السادس بعد المئة : قال أبو حفص بن شاهين: ((حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد قال حدثنا محمد بن هشام المروزي قال حدثنا يحيى بن يمان قال حدثنا **معمر** عن الزهري عن الربيع بن سبرة0 عن ابيه عن النبي صلع انه نهى يوم فتح مكة عن متعه النساء)).

الطريق السابع بعد المئة : قال أبو حفص بن شاهين: ((حدثنا عمر بن الحسن بن علي بن مالك قال اخبرنا احمد بن سعيد بن شاهين قال حدثنا مسعود بن جرير قال المعافي بن عمران قال حدثنا ابو حنيفه عن موسي الجهني عن الربيع بن سبره 0 عن ابيه ان رسول الله صلع نهى عن المتعة يوم فتح مكه)).

الطريق الثامن بعد المئة : قال مسلم : ((وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن الربيع بن سبرة الجهنى عن أبيه سبرة أنه قال أذن لنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالمتعة فانطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بنى عامر كأنها بكرة عيطاء فعرضنا عليها أنفسنا فقالت ما تعطى فقلت ردائى. وقال صاحبى ردائى. وكان رداء صاحبى أجود من ردائى و كنت أشب منه فإذا نظرت إلى رداء صاحبى أعجبها وإذا نظرت إلى أعجبتها ثم قالت أنت ورداؤك يكفينى. فمكثت معها ثلاثا ثم إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال « من كان عنده شىء من هذه النساء التى يتمتع فليخل سبيلها ».)).

الطريق التاسع بعد المئة : قال النسائي: ((أخبرني أحمد بن عثمان بن حكيم قال ثنا خالد بن مخلد قال حدثني سليمان بن بلال قال ثنا يحيى بن سعيد قال أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال حدثني رجل من بني سبرة عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع إن الله قد حرم المتعة فلا تقربوها يريد متعة النساء ومن كان على شيء منها فليدعها)) .

الطريق العاشر بعد المئة: قال النسائي: ((أخبرنا محمود بن غيلان قال ثنا سليمان بن حرب قال ثنا شعبة عن عبد ربه بن سعيد عن عبد العزيز بن عمر عن ربيع وهو بن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في المتعة فكلم رجل امرأة فلما كان بعد سمعته ينهى عنها أشد النهي ويقول فيها أشد القول)) .

الطريق الحادي عشر بعد المئة: قال النسائي: ((أخبرنا محمد بن بشار قال ثنا وهب بن جرير بن حازم قال ثنا أبي قال سمعت **ابن إسحاق** يحدث عن الزهري عن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة يوم الفتح)) .

الطريق الثاني عشر بعد المئة : قال النسائي: ((أخبرنا محمد بن عبد الله بن بزيع قال ثنا يزيد وهو بن زريع قال **ثنا معمر** عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء))
.

الطريق الثالث عشر بعد المئة : قال النسائي: ((أخبرنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث عن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه أنه قال أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة فانطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بني عامر فعرضنا عليها أنفسنا فقالت ما تعطيني فقلت ردائي وقال صاحبي ردائي

وكان رداء صاحبي أجود من ردائي وكنت أشب منه فإذا نظرت إلى رداء صاحبي أعجبها وإذا نظرت إلي أعجبتها ثم قالت أنت ورداؤك يكفيني فمكثت معها ثلاثا ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عنده من هذه النساء اللاتي يتمتع فليخل سبيلها)).

الطريق الأخير ـ الرابع عشر بعد المئة- : قال مسلم : ((وحدثنى سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن أعين حدثنا معقل عن ابن أبى عبلة عن عمر بن عبد العزيز قال حدثنا الربيع بن سبرة الجهنى عن أبيه أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن المتعة وقال « ألا إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة ومن كان أعطى شيئا فلا يأخذه ».)).

كانت تلك أشهر طرق روايات زواج المتعة المروية عن الربيع بن سبرة عن أبيه سبرة بن معبد ، ذكرنا منها 28 طريقا من باب التمثيل الواسع لا الحصر. وهي طرق مملوءة بالرواة الشيعة والضعفاء والمُدلسين والمُرسلين من جهة؛ ولا يوجد من بينها ولا طريق واحد متصل كله اتصالا حقيقيا دون عنعنة من جهة أخرى . فكلها تضمنت عنعنات تقدح فيها بغض النظر عن أحوال رواتها، وعن عدد عنعناتها.وأما نقدنا المُجمل والمركز الذي ننقض به كل طرق روايات زواج المتعة المروية عن الربيع عن أبيه سبرة فيتمثل فيما يأتي:

أولا: إن سبرة بن معبد الذي عرضته تلك الروايات على أنه صحابي، لم يثبت أنه صحابي، وإنما الصحيح، والراجح أنه تابعي وليس صحابيا بدليل الشواهد الآتية:

أولها: لا يوجد ذكر لسبرة بن معبد في كتب السيرة النبوية الأولى، ولا سجلت له مواقف تدل على أنه صحابي. فلا يوجد له ذكر مثلا في سيرة ابن هشام ، ولا سيرة ابن إسحاق. ولا في كتب التواريخ التي أرخت للسيرة النبوية من كتب المتقدمين كتاريخ الطبري، وطبقات ابن سعد.

وأما كتب المتأخرين التي ذكرت أن سبرة بن معبد كان صحابيا ، كما في الاستيعاب لابن عبد البر، والبداية والنهاية لابن كثير،والإصابة لان حجر ، فهي في الحقيقة لم تعتمد على روايات تاريخية قديمة ، ولا أوردت أسانيد صحيحة ولا ضعيفة تثبت ما قالته. وإنما اعتمدت على ما ذكرته الروايات الحديثية المتعلقة بزواج المتعة المروية عن الربيع بن سبرة. وهذه الروايات لم يصح منها ولا طريق واحد،وهي التي نحن في صدد نقدها. فهي بذلك ليست حجة ولا تكفي لإثبات كون سبرة صحابيا.

وأما ما ذكره ابن حجر بأن ابن سعد ذكر أن سبرة بن معبد شهد الخندق((أنه شهد الخندق)) . فالأمر ليس كما ذكر، وربما أخطأ فيما قاله. فقد بحثت كثيرا في طبقات ابن سعد ولم أجد فيه خبرا يذكر أن سبرة شهد الخندق. وكل ما قاله ابن سعد في ترجمته لسبرة بن معبد أنه كرر ما قالته روايات الربيع عن زواج المتعة وذكر أخبارا عنه لا علاقة لها بالسيرة النبوية ، فقال: ((سبرة بن معبد الجهني : وهو أبو الربيع بن سبرة الذي روى عنه الزهري وروى الربيع عن أبيه قال: كنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في حجة الوداع فنهى عن المتعة، وكانت لسبرة دار بالمدينة في جهينة وكان نزل في آخر عمره ذا المروة فعقبه بها إلى اليوم، وتوفي سبرة في خلافة معاوية بن أبي سفيان)). فلم يذكر له أي موقف يتعلق بإسلامه ولا بمشاركته في الدعوة الإسلامية في العهد النبوي، وإنما ذكر بعض أحواله بعد ذلك.

الشاهد الثاني: مفاده أن ابن حِبان فرّق بين سبرة بن معبد وبين سبرة بن عوسجة فجعلهما شخصيين ولم يجعلهما شخصا واحدا كما فعل ابن حجر وغيره. وتفصيل ذلك ما قاله ابن حِبان: ((567- سبرة بن معبد الجهني والد الربيع بن سبرة كنيته أبو ثرية . 568 - سبرة بن عوسجة أبو الربيع له صحبة كان ينزل دار المروة مات في ولاية معاوية بن أبى سفيان)). لاحظ لم يذكر أن سبرة بن معبد له صحبة، لكنه قال ذلك عن سبرة بن عوسجة، ونسب إليه بعض الأخبار التي نسبها بعض الرواة لسبرة بن معبد. فنحن أمام شخصيين لهما نفس الاسم: الأول سبرة بن معبد لم يُذكر أنه صحابي، والثاني: سبرة بن عوسجة ذكر ابن حبان بأن له صحبة.

وعندما ترجم ابن حِبان لسبرة بن معبد في كتابه مشاهير علماء الأمصار ، ضمن مشاهير العلماء من الصحابة وغيرهم فقد ذكر اسمه معهم ولم يذكر ولا شاهدا واحدا يدل على أنه من الصحابة من جهة، لكنه فعل ذلك مع الذين أوردهم معه من جهة أخرى؛ فقال: ((199 - المطلب بن حنطب بن الحارث أسر يوم بدر ومن عليه النبي صلى الله عليه و سلم بغير فدى.

200 - الحارث بن نوفل القرشي صحب النبي صلى الله عليه و سلم.

201 - الأسود بن خلف بن عبد يغوث القرشي رأى النبي صلى الله عليه و سلم يبايع الناس يوم الفتح.

<u>202 - سبرة بن معبد الجهني كنيته أبو ثرية .</u>

203 - قيس بن مخرمة بن المطلب بن عبد مناف القرشي ولد هو والنبي صلى الله عليه و سلم عام الفيل ثم أسلم وحسن إسلامه)). فلم يذكر أي شاهد

يدل على أن سبرة بن معبد كان صحابيا وكرر ما قاله عنه في كتابه الثقات باختصار.

الشاهد الثالث: إن مما يدل على أن سبرة بن معبد ليس صحابيا هو أنه شخص مجهول من ناحيتين: الأولى ، أنه شخصية غامضة من ناحية أخباره التاريخية المتعلقة بإسلامه ونشاطه في الدعوة الإسلامية في العهد النبوي، فلا نكاد نعرف عنه شيئا ، والقليل المروي عنه متأخر ولم يثبت. والناحية الثانية أن رواياته الحديثية التي رواها عنه ابنه الربيع مجهولة تماما لدى المسلمين في زمانه. فهو مجهول لديهم من ناحية رواياته ، رغم أنه قيل بأنه كان مع علي في الفتنة الكبرى وكان رسوله إلى معاوية. وأنه عاش إلى ان مات في خلافة معاوية وكانت له دار في المدينة. وأمام هذه الشهرة المزعومة لسبرة بن معبد ، وجدنا من جهة أخرى أن ابنه الربيع روى عنه 15 حديثا. منها تسعة تتعلق بزواج المتعة، وخمسة أحاديث تتعلق بالصلاة. وواحد جمع بين الصلاة وزواج المتعة. فحسب هذه الروايات أن سبرة كان صحابيا معروفا بأخباره ورواياته النبوية ، لكن الحقيقة ليست كذلك. فلا نعرف له أخبارا تتعلق بإسلامه ونشاطه الدعوي، ولا روى الناس عنه رواياته عن زواج المتعة والصلاة. لأنه من الثابت تاريخيا أن سبرة بن معبد لم يرو عنه إلا ابنه الربيع. فكل تلك الأحاديث وبطرقها المقدرة بالعشرات لم يروها عنه إلا ابنه الربيع رغم حاجة الناس إليها واهتمام المسلمين بها تطبيقا وجمعا!! . إن هذا أمر غريب جدا ولا يكاد يُصدق ، بل ولا يصح لو كان سبرة صحابيا. كيف يكون سبرة صحابيا معروفا ومخالطا للناس، وعاش بينهم طويلا ، ويحتاجون إليه ليُعلمهم ويروي لهم السنة النبوية التي يبحثون عنها، ثم لا يروي عنه أحد من المسلمين حديثا واحدا إلا ما رواه عنه ابنه الربيع؟؟!! . هذا أمر مُستبعد جدا، ولا يُعقل ، بل ولا يصح، مما يدل على أن سبرة بن معبد لم يكن صحابيا ولا تابعيا مشهورا، وإنما هو تابعي مغمور لا يكاد يُعرف من جهة، وأن رواياته الحديثية سمعها من غيره أو اختلقها بنفسه ، أو ابنه الربيع هو الذي سمعها أو اختلقها ثم نسبها إليه!! .

الشاهد الرابع : تضمنت روايات زواج المتعة المروية عن سبرة بن الربيع معطيات تدل على أن صاحبها لم يكن شاهد عيان ولا كان طرفا فيها، ولا كان صحابيا. منها أنه مرة يقول أن حكايته الغرامية في البحث

عن زواج المتعة كانت في فتح مكة، ومرة يقول أنها كانت في حجة الوداع. وهذا أمر لا يصح الخطأ فيه ولا نسيانه لأن كل مناسبة من المناسبتين تمثل حادثا كبيرا معروفا ومُميزا، ولا يصح الخلط بينهما. فحادثة فتح مكة تختلف تماما عن حجة الوداع . ومرة يقول بأن الرسول-عليه الصلاة والسلام- هو الذي أمرهم بالاستمتاع بالنساء دون طلب منه. ومرة يذكر ما يدل على أن الصحابة هم الذين طلبوا منه فأذن لهم بزواج المتعة. وهذا أمر عادة لا يُنسى ، ولا يقع فيه الخطأ ومن المستبعد جدا الوقوع فيه. فلو كان سبرة صحابيا وشاهد عيان فيما رواه ما اختلط عليه متى كان زواج المتعة، ولا أكانت الإباحة بأمر من الرسول أو بطلب من الصحابة حسب زعم تلك الروايات.

الشاهد الأخير- الخامس-: إنه الدليل التاريخي الذي يكشف حقيقة ولغز سبرة بن معبد وابنه الربيع، ورواياتهما ، مفاده ما كشفه المُحدث النسّابة المؤرخ خليفة بن خياط البصري(ت: 240هـ) عن سبرة ، فقال: ((سبرة بن معبد روى أحاديث، روى متعة النساء من ساكني الكوفة))!!!! . فماذا يعني ذلك ؟؟. إنه أمر غريب ورهيب، ومُحزن ومُفرح معا!!!! . إنه يعني أن سبرة ليس صحابيا، ولا شاهد ما رواه عن زواج المتعة، وإنما أخذ روايات زواج المتعة من أهل الكوفة. وأن الكوفيين- ومعظمهم شيعة إمامية- هم الذين اختلقوا روايات زواج المتعة ومنهم أخذها سبرة بن معبد. ثم بعدما أخذها منهم هو الذي زعم أنه صحابي ونسبها إلى النبي-عليه الصلاة والسلام- ، أو أن ابنه الربيع هو الذي فعل ذلك، أو تعاونا معا في ذلك!!.

كما أن خبر خليفة بن خياط قد تضمن دليليّن يُثبتان أن سبرة بن معبد ليس صحابيا: الأول هو أن خليفة لم يقل أن سبرة صحابي ولا أشار إلى ذلك من قريب ولا من بعيد. والثاني: إن خبره تضمن بالضرورة أن سبرة ليس صحابيا عندما ذكر أنه أخذ روايات زواج المتعة من ساكني الكوفة. وهذا يعني أنه ليس صحابيا ، فلو كان صحابيا ما أخذ تلك الروايات من أهل الكوفة.

علما بأن خليفة بن خياط – راوي ذلك الخبر- كان مُحدثا مؤرخا نسابة مُتقنا مُتيقظا، ولم يثبت أنه كان ضعيفا من جهة ضبطه.فهو أحسن حالا ضبطا وعدالة من الأعمش والسبيعي وابن دكين وغيرهم من شيعة الكوفة الذين تكلم فيهم الجوزجاني وحذّر منهم بما كانوا يخفون من تشيع ويُظهرون التزهد والتسنن. وقد أثنى ابن عدي على خليفة بن خياط ودافع

عنه وبيَّن مكانته العلمية، فقال: ((له حديث كثير وتاريخ حسن وكتاب في الطبقات وهو مستقيم الحديث صدوق من متيقظي رواة الحديث)).وذكره بن حبان في ((الثقات وقال: كان متقنا عالما بأيام الناس وأنسابهم)). وأما غمز علي ابن المديني لخليفة خياط ، فقد ضعّف ابن عدي الخبر بضعف راويه الكديمي. ووصفه مسلمة الأندلسي بأنه لا بأس به. فخليفة بن خياط مُحدث مؤرخ نسابة مُتقن مُتيقظ ثقة :عدالة وضبطا ، وكان عالما بأيام الناس وأنسابهم. فكلامه عن سبرة بن معبد قاله عن علم وفهم دراية.

وبذلك يتبين أن الراوي سبرة بن معبد ليس صحابيا، وعلى أقل تقدير أنه لم يثبت أنه صحابي من جهة؛ وأن كل طرق روايات زواج المتعة المروية عن الربيع عن أبيه لم تصح لأنها مُرسلة من جهة ثانية ؛ وأنها روايات قامت على الغش والكذب والخداع ن اختلقها شيعة الكوفة من جهة ثالثة.

ثانيا: إن أسانيد طرق رويات زواج المتعة المروية عن الربيع بن سبرة عن أبيه كما أنها لم تصح بسبب ما قلناه عن سبرة فإنها أيضا لا تصح بسبب الربيع نفسه بدليل الشواهد الآتية:

أولها: بما أنه أثبتنا أن سبرة بن معبد ليس صحابيا وعلى اقل تقدير لم يثبت أنه صحبي، فهذا يعني أن ما رواه وقاله الربيع عن أبيه ليس صحيحا ، وأنه هو الذي كذب على والده ، أو شاركه في ذلك ، أو انه كان ضعيفا ومغفلا فلم ينتبه إلى عدم صحة مار واه عن والده. فالرجل كذاب، أو مُحرف مخادع، أو ضعيف من جهة ضبطه، أو اجتمع فيه كل ذلك. فالإسناد لا يصح من طريقه عن أبيه.

الشاهد الثاني: إن الربيع بن سبرة- من الطبقة الثالثة- أمره غامض جدا، ويكاد يكون مجهولا. فلا نعرف سنة ميلاده ولا وفاته، ولا أخبارا تبين لنا أحواله المتعلقة بعدالته وضبطه. لأن الذين وثقوه والذين ترجموا له لم يذكروا لنا ما يُبين لنا جانبا من عدالته وضبطه .

الشاهد الثالث: إن الذين وثقوا الربيع بن سبرة ليسوا معاصرين له ولا قريبين منه زمنيا، وإنما بعيدين عنه ، فهو من الطبقة الثالثة فيما بين(30 – 110 هـ) والموثقون له من الطبقة العاشرة وما بعدها. فعدم تكلم المعاصرين والقريبين من الرجل جرحا ولا تعديلا هو شاهد قوي جدا بأنه شخصية غامضة ومجهولة الحال. ومن ذلك مثلا أن أحمد بن حنبل

(164-241هـ) القريب نسبيا من الربيع بن سبرة له أقوال كثيرة جدا في الجرح والتعديل جُمعت في مجلدات ليس فيها ذكر حال الربيع بن سبرة.
ومن ذلك أيضا أنه حتى البعيدين عنه زمنيا وترجموا له لم يتفقوا على موقف واحد منه. منهم مثلا محمد بن سعد المتوفى سنة 230 هـ، ترجم له في طبقاته ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. وترجم له البخاري(ت: 256هـ)، ولم يذكر فيه توثيقا ولا تضعيفا. فقال: ((ربيع بن سبرة بن معبد الجهني سمع أباه روى عنه الزهري والليث وابناه عبد العزيز وعبد الملك وعبد العزيز بن عمرو عمرو بن أبي عمرو)).ربما جهالة الربيع هي التي جعلت البخاري لا يروي له في صحيحه. وهذا شاهد قوي على أن الرجل كان مجهولا لديه.
ومنهم أيضا: عبد الرحمن بن أبي حاتم ، روى عن والده أبي حاتم الرازي(195-277) حال الربيع بن سبرة فقال: ((ربيع بن سبرة بن معبد الجهني روى عن أبيه سبرة بن معبد روى عنه الزهري وعمارة بن غزية ويزيد بن أبى حبيب وعبد الملك وعبد العزيز ابنا الربيع بن سبرة وعبد العزيز بن عمر سمعت أبى يقول ذلك)). فلم يذكر حاله جرحا ولا تعديلا.

وأما الذين وثقوا الربيع من البعيدين عنه زمنيا فهما : العجلي(181 - 261 ه(، والنسائي(215-303هـ). وتوثيقهما هذا ضعيف جدا، لأنه لا يقوم على أصل تاريخي صحيح، بل ضعيف بسكوت غيرهم عن حال الربيع بن سبرة. بل ومردود بما قلناه عن حال الربيع في الشاهدّين الأول والثاني.
وبذلك يتبين أولا أن الربيع بن سبرة ، ضعيف ،أو مجهول الحال، ومشبوه ومتهم ،وتوثيقه لم يثبت على أقل تقدير. وبما أنه كذلك، وسبق أن بينا أن والده سبرة بن معبد لم يكن صحابيا ، وعلى أقل تقدير لم يثبت انه صحابي، فإنه يُستنتج من ذلك أن كل طرق روايات زواج المتعة المبيحة والمُحرمة له المروية عن الربيع عن أبيه لم تصح أسانيدها كما لم تصح اسانيد الطرق الأخرى التي سبقتها.
ثانيا : لقد اتضح مما ذكرناه أن عدد طرق روايات زواج المتعة الحديثية والأثرية هي أكثر من العدد الذي أوردناه والمقدر: بـ 114 طريقا، وهو من باب التمثيل الواسع لا الحصر. وهي على كثرتها ليست روايات متواترة وإنما هي روايات آحاد لم تصح منها ولا رواية واحدة . وهي آحاد وليست متواترة لأن أصولها ومصادرها قليلة ومحدودة في عدد

قليل من الصحابة بلغ عددهم 15 صحابيا حسب ما تضمنته روايات المتعة التي أوردناها، منهم: عمر، علي، ابن عمر، ابن عباس، عائشة، جابر بن عبد الله، عبد الله بن الزبير، عبد الله بن مسعود ، رضي الله عنهم. هذا العدد القليل من الصحابة لا يجعل روايات زواج المتعة متواترة لأنه لم يصح ولا طريق واحد منها، ولو كانت حقا متواترة لصح معظمها. ولأن ذلك العدد من الصحابة قليل جدا بالمقارنة إلى عدد الصحابة المقدر بالآلاف الذين شهدوا فتح مكة ، وحجة الوداع . فلو أن زواج المُتعة أبيح وحُرم في فتح مكة، أو في حجة الوداع، أو فيهما معا لروى ذلك العشرات بل المئات من الصحابة. وبما أن روايات زواج المتعة لم يصح ولا طريق واحد منها، ولم يروها إلا عدد قليل من الصحابة دل هذا على أن روايات المتعة رغم كثرة طرقها هي روايات آحاد من جهة، وأنها من جهة أخرى روايات مختلقة لم يُبحها الشرع ولا حرمها، وان زواج المتعة كان محرما من البداية ولم يعرفه الصحابة أصلا.

علما بأنه حتى وإن فرضنا جدلا أن عدد الصحابة الذين رويت عنهم طرق روايات زواج المتعة كان بالعشرات أو بالمئات، فإنها لن تكون متواترة، لأنه لم يصح ولا طريق واحد منها من جهة، والذين اختلقوها يُمكنهم أن يجعلوا لكل طريق منها صحابيا من جهة أخرى. فالأمر لا يتعلق بعدد طرق زواج المتعة والصحابة الذين رويت عنهم ، وإنما يتعلق بأنها ليست صحيحة ، فلم يصح ولا طريق واحد منها. فلا قيمة لها حتى وإن بلغت الآلاف ورويت عن العشرات والمئات من الصحابة.

ثالثا: يجب أن لا ننخدع بكثرة طرق الروايات، لأنها ليست دليلا على الصحة من عدمها، لأن الراوي الكذاب يستطيع أن يختلق طرقا كثيرة للرواية الواحدة، خاصة إذا كان مندسا بين المحدثين ولا يعرفون حاله. فما بالك إذا كان الرواة الكذابون هم جماعة منظمة ومتعاونة تتبادل الأدوار والمهام في اختلاق الروايات وإكثار طرقها كما هو حال رواة شيعة الكوفة. فهؤلاء يختلقون المئات من الطرق للرواية الواحدة وهذا الذي حدث لروايات زواج المتعة والغدير وغيرها من الروايات الشيعة التي نقدناها في كتابنا هذا. وبما أن الأمر كذلك فكثرة طرق حديث زواج المتعة وغيره من الأحاديث هي دليل على أنها مختلقة، لأنها لو كانت صحيحة لما تطلب الأمر وجود ذلك العدد الكبير من الطرق للحديث الواحد. كما هو الحال فيما يتعلق بأصول الإسلام ، فلماذا لم توجد العشرات من الطرق المتعلقة

بأحاديث الصلاة، والحج، والزكاة، والإيمان ، والجهاد، لكناها وُجدت فيما يتعلق بأحاديث المتعة، والغدير، والمهدي ؟؟!! . واضح من ذلك أن كثرة طرق زواج المتعة هي مؤشر على أنها مُختلقة وليست مؤشرا على أنها صحيحة. لأنه لا مبرر مقبول لكثرتها إلا لأنها مكذوبة أراد بها مختلقوها فرضها على المسلمين رغم رفض الشرع وعامة الناس لها.

أخيرا- رابعا-: تبين من الطرق التي أوردناها وقد بلغ عددها 114 طريقا من طرق زواج المتعة أن الذين اختلقوها وروجوها بين الناس هم الرواة الشيعة.بدليل أن تلك الطرق قد تضمنت رواة شيعة تكررت أسماؤهم نحو 79 مرة. منهم: زبيد اليامي، الحكم بن عتيبة، عبد الرزاق، عمرو بن دينار، المنهال بن عمر، أبو غسان النهدي، منصور بن المعتمر، معمر بن راشد، الفضل بن دكين ، محمد بن فضيل. وبدليل ما قاله المحدث المؤرخ خليفة بن خياط عندما ترجم لسبرة بن معبد بقوله: ((((سبرة بن معبد روى أحاديث، روى متعة النساء من ساكني الكوفة))!!!! . فأهل الكوفة ومعظمهم شيعة إمامية هم مصدر روايات زواج المتعة . فهم الذين اختلقوها ، وهم الذين نشروها بين الناس. ويؤيد هذا أيضا أن معظم رواة الشيعة الذين أشرنا إليهم كانوا من الكوفة من جهة، وهم الذين أشار إليهم المحدث الجوزجاني وتكلم فيهم وحذر منهم من جهة ثانية. وأن روايات زواج المتعة هي من أصول التشيع الإمامي وليست من المذهب السني من جهة ثالثة. فمن الطبيعي جدا أن يكون الشيعة هم الذين اختلقوا روايات زواج المتعة ونشروها بين المسلمين وفرضوها عليهم فرضا بالروايات الحديثية والأثرية المكذوبة التي نجحوا في إدخالها إلى المصنفات الحديثية السنية ، وأصبحت من الروايات صحيحة .

وتجب الإشارة هنا إلى أن الروايات التي أوردناها هي روايات حديثية وأثرية استدل بها القائلون بإباحة زواج المتعة وتحريمها، لكنهم من جهة أخرى لم يكتفوا بذلك، وإنما أيدوا موقفهم أيضا بروايات زعمت أن القرآن هو أيضا أباح زواج المتعة ثم حرمه بدعوى النسخ ،وتعدد القراءات، وتعرض القرآن للتحريف .فنحن هنا أمام نوع آخر من روايات زواج المتعة وردت أيضا في المصادر السنية، سنذكر منها اثنتي عشرة رواية ، وننقدها إسنادا أولا، ثم متنا ثانيا عندما ننقد كل روايات زواج المتعة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

تلك الروايات المزعومة موضوعها إلحاق عبارة ((فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى)) بالآية رقم: 24 من سورة النساء. وهي قوله سبحانه : ((وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاء إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ(إلى أجل مسمى) فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً)(النساء: 24)).

أولها : قال أبو بكر بن أبي داود :((حدثنا عبد الله ،حدثنا نصر بن علي قال : أخبرني أبو أحمد ، عن عيسى بن عمر ، عن عمرو بن مرة ، عن سعيد بن جبير " فما استمتعتم به منهن **إلى أجل مسمى** " ، وقال هذه قراءة أُبي بن كعب)).

إسنادها لا يصح ، لأن من رجاله: نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان الأزدي الجهضمي (ت 250هـ)، قيل فيه: ثقة، اتهمه الخليفة المتوكل بالرفض بسبب حديث رواه فيه تشيع، فأمر بضربه. وجعله الشيعة من رجالهم ،ورواياته في كتبهم الإمامية الخاصة بهم. فالرجل مُتهم ومشبوه ،والخبر يتفق مع ما أُتهم به من تشيع، وقد عدّه الشيعة منهم . لذا يبدو أنه كان يُمارس التقية في علاقته بأهل السنة . فالإسناد من جهته لا يصح.

ومنهم: أبو أحمد محمد بن عَبد الله بن الزبير الزبيري الكوفي (ت 203هـ) ، قيل فيه : ثقة ، ليس به بأس ، صدوق ، يتشيع ، له أوهام . و قال أحمد بن حنبل : ((يأتي بما لا يرويه عامة الناس، وما به بأس)). وقوله هذا دليل دامغ على ممارسة الرجل للتقية ، وتلاعبه بالأخبار ، فمن أين له بتلك الروايات التي لا يرويها عامة الناس ؟؟!، إنه لا يُمكن أن ينفرد راوٍ بأخبار ، إلا إذا كان يختلقها ، لأن الرواية التي لا أصل مسبوق لها إسنادا ومتنا هي رواية مكذوبة، أومشكوك فيها على أقل تقدير. ولا يصح قبول مثل هذه الروايات من أي راوٍ كان، خاصة عندما تتعارض مع الصحيح من الأخبار وحقائق الشرع، والعقل ،والعلم. فما بلك إذا كان قائلها راوٍ شيعي، أو مُتشيع؟!!. علما بأن الشيعة الإمامية قد جعلوا ذلك الراوي من رجالهم، ورواياته في كتبهم المذهبية. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم : عيسى بن عمر الهمداني الأسدي الكوفي أبو عمر (ت 156 هـ) قال : ثقة ،عده الشيعة من رجالهم .

ومنهم : عَمْرو بن مرة بن عَبد الله بن طارق الجملي الكوفي أبو عبد الله الأعمى (ت 118هـ)، قيل فيه : صدوق ، ثقة ، مرجئ. حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كعلي بن أبي طالب. وقد زكاه أحمد بن حنبل في قول له ،و في آخر ذمه بقوله: خبيث. فماذا يعني هذا ؟!، فهل رأى منه ما لا يُعجبه، فهل تغير حاله ؟!. الظاهر أن الرجل كان مُخفيا لحقيقته ، فربما أنه كان مخفيا لتشيعه ممارسا للتقية ، لهذا وصفه أحمد بأنه خبيث ، وقد روى الشيعة الإمامية روايات من روايات هذا الرجل رواها عنه الأعمش ، وهي روايات صريحة في الرفض والقول بحكاية الإمامة المزعومة . من ذلك ((... عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البحتري قال: لما أن جاء عائشة قتل علي عليه السلام سجدت)). وقد كان الأعمش من بين الذين أثنوا على عمرو بن مروة ، فقال حفص بن غياث : ((ما سمعت الأعمش يثني على أحد إلا على عَمْرو بن مرة ، فإنه كان يقول : كان مأمونا على ما عنده)) . فهذه الشهادة النادرة من الأعمش للرجل ، تدل على وجود أمر ما مدحه عليه كان يخفيه عن الناس، ويشترك معه فيه، هو التشيع الإمامي . فالرجل ضعيف، مشبوه، الراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بالمحدثين، كما هو حال الأعمش الذي أثنى عليه.

وآخرهم : سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي (ت 95 هـ عن 50سنة) : ثقة ، حجة، لكن روايته عن أبي بن كعب مرسلة، لأنه لم يلحق به، وقد أرسل عن كثير من الصحابة. فهو قد ولد نحو 45هـ ، و أُبي توفي ما بين سنتي: 19- 22 للهجرة ، فالإسناد لا يصح من جهته.

الرواية الثانية: قال أبو بكر بن أبي داود: ((حدثنا عبد الله ،حدثنا محمد بن زكريا ، حدثنا أبو رجاء قال : أخبرنا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن عمير بن يريم ، عن ابن عباس: ((فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى)).

إسنادها لا يصح ، لأن من رجاله: محمد بن زكريا : لم أميزه ، وجدت منهم خمسة ، كلهم ضعفاء، و الراجح أنه محمد بن زكريا الغلابي(ت بعد: 280هـ)، وهو ضعيف .

الثاني :أبو رجاء ، و الصحيح أنه : عبد الله بن رجاء بن عمر الغداني البصري (219أو 220 هـ): صدوق ، ثقة ، كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة.

الثالث : إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (100- ،160هـ) : سبق تفصيل حاله ، وتبين منه أنه ضعيف مًدلس ، شيعي إمامي كان يُمارس التقية.

الرابع: أبو إسحاق السبيعي الشيباني الكوفي سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه ضعيف ، كثير التدليس والإرسال ، شيعي كان يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن. فالإسناد لا يصح من جهته.

آخرهم – الخامس- : عمير بن يريم ، والصحيح أنه: هبيرة بن يريم الشيباني أبو الحارث الكوفي (ت 66هـ)، قيل فيه: كان شيعيا مختاريا ، ليس بالقوي، لا بأس بحديثه، ليس بذاك، مجهول، روى مناكير ، ضعيف.

الرواية الثالثة: قال أبو بكر بن أبي داود**:** ((حدثنا عبد الله ،حدثنا هارون بن إسحاق ، حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن عمير بن يريم ، عن ابن عباس أنه قرأ : ((فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى)).

إسنادها لا يصح، لأن من رواته: وكيع بن الجراح تقدم تفصيل حاله وتبين أنه كان كثر الخطأ، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث.

الثاني: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (97- 161 هـ) ، قيل فيه: ثقة ، ثبت ، حجة ، يدلس في روايته، وربما دلس عن الضعفاء ،ومُرسلاته شبه الريح ، فيه تشيع يسير ، يثلث بعلي، و قيل أنه رجع عن ذلك. وبما أنه كان يُدلس، ومرسلاته شبه الريح، وهو هنا عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته .

الثالث: أبو إسحاق السبيعي : تقدم حاله مرارا ، وتبين منه أنه ضعيف ، كثير التدليس والإرسال ، شيعي كان يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم- الرابع- عمير بن يريم، و الصحيح أنه : هبيرة بن يريم الشيباني، قيل فيه: كان شيعيا مختاريا ، ليس بالقوي، لا بأس بحديثه، ليس بذاك، مجهول، روى مناكير ، ضعيف.

الرواية الرابعة: قال أبو بكر بن أبي داود: ((حدثنا عبد الله، حدثنا أحمد بن عصام ، حدثنا أبو بكر الحنفي ، حدثنا سفيان ، حدثنا أبو إسحاق ، عن عمرو بن حزم قال : سمعت ابن عباس يقرؤها (فما استمتعتم به منهن

إلى أجل مسمى) قال عبد الله بن أبي داود : " أخطأ أبو بكر الحنفي في قوله : عمرو بن حزم ، إنما هو عمر بن يريم ، مكان حزم ")).
إسنادها لا يصح، لأن من رجاله : أبو إسحاق السبيعي، وعمرو بن حزم ، والصحيح أنه هبيرة بن يريم ، والرجالان ضعيفان ، كما بيناه أعلاه.

الرواية الخامسة : قال أبو بكر بن أبي داود: ((حدثنا أبو كريب قال، حدثنا يحيى بن عيسى قال، حدثنا نصير بن أبي الأشعث قال، حدثني ابن حبيب بن أبي ثابت، عن أبيه قال: أعطاني ابن عباس مصحفًا فقال: هذا على قراءة أُبيّ = قال أبو كريب قال يحيى: فرأيت المصحف عند نصير، فيه:(فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى).
وإسنادها لا يصح ، لأن من رواته: يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن الرملي (ت 201هـ أو بعدها) ، قيل فيه : ليس بالقوي، فيه تشيع، ثقة، لا يُكتب حديثه ، رُمي بالتشيع ، ضعيف، عامة ما يرويه لا يُتابع عليه، ليس بشيء، لا يُكتب حديثه. و قال أبو سعد السمعاني: ((كان ممن ساء حفظه وكثر وهمه حتى جعل يخالف الاثبات فيما يروى عن الثقات فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به)). من هذا حاله لا يُحتج به، فما بالك ومتن الخبر مُنكر، بل وباطل كما سنبينه لاحقا .
الثاني: نصير بن أبي الأشعث ،ويقال بن الأشعث العرادي الأسدي أبو الوليد الكوفي (من الطبقة السابعة) : ثقة. جعله شيخ الشيعة الأمامية أبو جعفر الطوسي من رجاله.
الثالث: حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدي مولاهم الكوفي (ت 119، أو 122هـ)) ، قيل فيه : ثقة، ثبت ، كان كثير الإرسال والتدليس، له أحاديث لا يُتابع عليها، روى حديثين مُنكرين، ،كان زمن المختار الثقفي(ت 67هـ) صبيا.و قد حدث عن أقوام لم يسمع منهم من الصحابة والتابعين. كان مصرا عن التدليس عن سابق إصرار وترصد، من ذلك أن أبا بكر بن عياش روى عن الأعمش أنه قال: ((قال لي حبيب بن أبي ثابت: لو أن رجلا حدثني عنك ما باليت أن أرويه عنك)).
وقد عده ابن قتيبة وشعبة والشهرستاني من رجال الشيعة ، وجعله الشيعة الإمامية منهم ، ورواياته في كتبهم المذهبية الخاصة بهم . وهذا وحده كاف لتضعيف الحديث من جهته، فهو شيعي، ومشبوه والرواية تتفق مع إماميته، هذا بالإضافة إلى عدم تحرجه من التدليس والإرسال .

الرواية السادسة : قال ابن جرير الطبري: ((حدثنا حميد بن مسعدة، قال: حدثنا بشر بن المفضل، قال: حدثنا داود، عن أبي نضرة، قال: سألت ابن عباس عن متعة النساء. قال: أما تقرأ"سورة النساء"؟ قال قلت: بلى! قال: فما تقرأ فيها:(فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) ؟ قلت: لا ! لو قرأتُها هكذا ما سألتك ! قال: فإنها كذا)).

إسنادها لا يصح، لأن من رواته: داود بن أبي هند بن عذافر القشيري مولاهم أبو بكر أو أبو محمد البصري (ت 140هـ عن 75سنة)، قيل فيه: ثقة، روي عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه، يهم إذا حدث من حفظه، كثير الاضطراب والخلاف. وهذا الرجل جعله الشيعة من رجالهم ، ومروياته الإمامية في كتبهم. فالإسناد لا يصح ، لأن الرجل ضعيف ضبطا وعدالة ، ومُدلس، وشيعي بشهادة ما ذكرناه وبهذه الرواية التي تصب في التشيع الإمامي. ولأنه أيضا عنعن روايته، ومعروف عنه أنه حدث عن أنس ولم يسمع منه.

الثاني: أبو نضرة منذر بن مالك بن قطعة العبدي (ت 108أو109هـ) ، ثقة ،أرسل عن علي بن أبي طالب، فيه ضعف، لهذا ذكر في الضعفاء.

الرواية السابعة : قال ابن جرير الطبري:((حدثنا ابن المثنى، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن أبي سلمة، عن أبي نضرة، قال: قرأت هذه الآية على ابن عباس:"فما استمتعتم به منهن". قال ابن عباس:"إلى أجل مسمى". قال قلت: ما أقرؤها كذلك! قال: والله لأنزلها الله كذلك! ثلاث مرات)).

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ) : ثقة ، فيه غفلة وبلادة، وكان يُخطئ أسماء الرواة ، وعن أحمد بن حنبل: سمعت غندرًا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب عن أحد غيره شيئًا، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا)). وفي غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ضعفه يحيى بن سعيد. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، حتى في شعبة بسبب ما فيه من غفلة وبلادة. ويقوي هذا أن متن الخبر مُنكر.

الثاني: شعبة بن الحجاج ، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كان كثير الخطأ ومُدلس، فحدث عن رواة لم يسمع منهم. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن ، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته .

والثالث: أبو سلمة سعيد بن يزيد بن مسلمة الأزدي البصري (ت نحو140 هـ) ، ثقة ، صالح . لكنه هنا قد عنعن، وبما أن العنعنة تحتمل

السماع من عدمه، ولا نعرف للرجل حالا مع العنعنة، وأنه عاش في زمن كان التفريق فيه بين التصريح بالسماع والعنعنة معروفا ومطلوبا؛ وبما أني عثرت له على روايات بعضها صرّح فيها بالسماع، و أخرى لم يُصرح فيها بذلك؛ فإنه يتبين من كل ذلك أن الإسناد من جهته لم يصح .

وآخرهم- الرابع- : أبو نضرة منذر بن مالك بن قطعة العبدي (ت 108أو109هـ)، قيل فيه : ثقة ،أرسل عن علي بن أبي طالب، فيه ضعف، لهذا ذكر في الضعفاء.

الرواية الثامنة: قال ابن جرير الطبري:((حدثنا ابن المثنى قال، حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة = وحدثنا خلاد بن أسلم قال، أخبرنا النضر قال، أخبرنا شعبة = عن أبي إسحاق، عن ابن عباس بنحوه)). أب بنحو الرواية السابقة.

وإسنادها لا يصح ، لأن من رجاله: شعبة بن الحجاج، ذكرنا سابقا أنه كثير الخطأ ويُدلس ويُرسل، فحدث عن رواة لم يسمع منهم. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن ، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته .

الثاني: أبو إسحاق السبيعي بينا سابقا أنه ضعيف ، كثير التدليس والإرسال ، شيعي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل السنة، وهو هنا قد عنعن. فالإسناد لا يصح من جهته.

الرواية التاسعة : قال ابن جرير الطبري: ((حدثنا ابن بشار ،قال: حدثنا عبد الأعلى، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة قال: في قراءة أبيّ بن كعب:(فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى)).

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري (ت 189 هـ)، ثقة، قال محمد بن سعد: لم يكن بالقوي. وذكره الذهبي في الضعفاء وقال : صدوق، رُمي بالقدر. و ذكر أحمد ابن حنبل أن في حديثه تخليطا إذا حدث من حفظه.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة اليشكري البصري (ت156هـ): ثقة حافظ، كثير التدليس والارسال . حدث عن كثيرين لم يسمع منهم ، و فيه قال أحمد بن حنبل : ((لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم بن عتيبة، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من أبي بشر، ولا من زيد بن أسلم، ولا من أبي الزناد. قال أبي: وقد حدث عن هؤلاء كلهم، ولم يسمع منهم شيئاً)). وبما أنه كان كثير التدليس والارسال، وهنا قد عنعن عن قتادة، فالإسناد لا يصح من جهته .

الثالث: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي(ولد سنة 60أو 61 ، توفي سنة 116 أو 117 هـ) : قيل فيه : ثقة، يدلس، كان حاطب ليل في جمعه للحديث، روى عن أقوام لم يسمع منهم. وبما أن هذا هو حاله، ولم يلحق بأُبي بن كعب، ولا ذكر عمن أخذ خبره ، فالإسناد لا يصح من جهته.

الرواية العاشرة : في كتاب المُصنف لعبد الرزاق: ((عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عطاء أنه سمع ابن عباس يراها الآن حلالا ، وأخبرني أنه كان يقرأ (فما استمتعتم [به] منهن إلى أجل فآتوهن أجورهن])).

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق الصنعاني سبق تفصيل أحواله ، وتبين أنه وإن وُثقه كثيرون ، فإن غيرهم قد ضعفوه ، واتهموه بالكذب ، وكان كثير التدليس، واتضح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح بينه وبين ابن جريج.

الثاني: ابن جريج ، شيعي، يدلس، يُرسل سبق تفصيل حاله، وهو هنا حتى وإن قال: ((أخبرني))، فهو ضعيف من جهة ضبطه وعدالته كما بيناه سابقا، ويزيده ضعفا بطلان متن الخبر.

كما أن الإسناد بين عطاء وابن عباس لا يصح اتصاله، لأنه عندما أصبح عطاء (ولد سنة 27 هـ) من موالي ابن عباس، كانت المصاحف قد وُحدت وتضمنت القراءات الصحيحة، كان ابن عباس من رواة كثير منها، كقراءة نافع . وبما أن هذه القراءة ليس فيها تلك الزيادة المزعومة، فإن القول بأن عطاء سمع ابن عباس يقرأها، هو زعم باطل، وهذا يعني أن الاتصال المزعوم لا يصح، وأن أحد رواة الخبر هو الذي اختلقه.

الرواية الحادية عشر ة : قال القاسم بن سلام: ((حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق ، عن أبي هلال ، عن ابن عباس ، أنه قرأ : « فما استمتعتم به منهن إلى أجل فآتوهن أجورهن »)).

إسنادها لا يصح ، لأن من رجاله: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (100- ،160هـ) : سبق تفصيل حاله ، وتبين أنه ضعيف مَدلس ، شيعي إمامي كان يُمارس التقية. وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح.

الثاني: أبو إسحاق السبيعي الكوفي سبق بيان حاله، واتضح أنه ضعيف ، كثير التدليس والإرسال ، شيعي كان يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن. فالإسناد لا يصح من طريقه .

الثالث: أبو هلال عمير بن قميم الثعلبي ، ترجم له البخاري وابن أبي حاتم دون أن يذكرا حاله جرحا ولا تعديلا . وقال الذهبي: ((لا يُعرف ، وذكره البخاري في الضعفاء وسماه عميرا ، وقال : لا يتابع على حديثه)) . واضح أن هذا الراوي هو من الرجال المجهولين الذين انفرد أبو إسحاق السبيعي بالرواية عنهم .

الرواية الأخيرة- الثانية عشرة -: قال أبو بكر بن أبي داود: ((حدثنا عبد الله ،حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد ، حدثنا شعبة قال : سمعت أبا إسحاق ، أنه سمع هبيرة بن يريم ، أنه سمع ابن عباس يقول في هذه الآية : (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى)).

إسنادها لا يصح ، لأن من رواته: شعبة بن الحجاج، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ثقة مُدلس، وكثير الخطأ في أسامي الرواة ويُقلبها.فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

الثاني: أبو إسحاق السبيعي، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف، كثير التدليس والإرسال عن سابق إصرار وترصد، وأنه انفرد برواة كثيرين مجهولين. وأنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية.

آخرهم: - الثالث-: هبيرة بن يريم الشيباني أبو الحارث الكوفي (ت 66هـ):روى عنه أبو إسحاق السبيعي وتفرد به، وهو قريبه من زوجته . وقيل فيه : كان شيعيا مختاريا ، ليس بالقوي، لا بأس بحديثه، ليس بذاك ، مجهول، روى مناكير ، ضعيف.

وبذلك يتبين أولا، أن كل أسانيد روايات زواج المتعة بدعوى أن القرآن أباحه وحرمه بالنسخ، أو بتعدد القراءات ، أو بتعرضه للتحريف ،هي روايات باطلة، ولم يصح منها ولا إسناد واحد. وهي من جهة أخرى روايات آحاد وليست متواترة رُويت عن اثنين من الصحابة، هما: ابن عباس، وأُبي بن كعب، ومعظمها عن ابن عباس، وهذا شاهد دامغ على على أنها روايات مكذوبة. لأنه لو كان ما زعمته صحيحا لصحت أسانيدها ولوصلتنا بالتواتر عن عدد كبير جدا من الصحابة ، لأنها تكلمت عن أمر خطير جدا ، ويهم معظم الناس بل كلهم، وعلى مرأى ومسمع من كل الصحابة وكان عددهم يُقدر بالآلاف. فلا يُمكن أن يحدث ذلك في القرآن

نسخا أو تعددا في القراءات ، أو تحريفا له حسب زعمها، ولا يصلنا بأسانيد صحيحة ومتواترة. وبما هذا لم يحدث ، ومخالف لما أكده القرآن بأنه كتاب محفوظ ، فإن تلك الروايات باطلة إسنادا ومتنا أختلقها الرواة الكذابون من الشيعة وأمثالهم من أهل الأهواء.

ثانيا: واتضح من تلك الروايات أيضا أن الذين اختلقوها هم من الشيعة الإمامية بدليل أن تلك الروايات- عددها 12 رواية- تكرر فيها رواة الشيعة 18 مرة ، منهم: ابو إسحاق السبيعي، وإسرائيل بن يونس السبيعي، ووكيع، و يحيى بن عيسى الرملي، وحبيب بن أبي ثابت، وعبد الرزاق وغيرهم.وبدليل أن تلك الروايات تطعن في القرآن وتتضمن القول بتعرضه للتحريف. وهذا يتفق مع التشيع الإمامي في قوله بزواج المتعة، وطعنه في القرآن بدعوى أن الصحابة حرفوه كما بيناه في الفصل الأول. ولاشك أن زعمهم هذا باطل قطعا، لكنه يشهد عليهم بأنهم هم الذين اختلقوا تلك الروايات انتصارا لدينهم وطعنا في القرآن والصحابة.

<u>ثانيا: نقد متون روايات زواج المتعة :</u>

كما تبين من نقدنا لأسانيد روايات زواج المتعة بنوعيها ، أنها أسانيد زائفة متهافتة فلم يصح منها ولا إسناد واحد، فإن متونها هي أيضا متون باطلة متهافتة مُنكرة داعية إلى الاباحية والفسق والزنا باسم الشرع زورا وبهتانا. فهي تشهد بمتونها أنها ليست بصحيحة ولا هي من أقوال النبي-عليه الصلاة والسلام- بدليل المعطيات والشواهد الآتية:

أولها: إن روايات إباحة زواج المتعة مخالفة لقطعيات الشرع وثوابته المتعلقة بالزواج وإشباع الرغبة الجنسية، وهذا يكفي وحده لنقض تلك الروايات ورفضها كلها. وتفصيل ذلك هو أن من شريعة الإسلام أن الإشباع الجنسي الشرعي لا يتم إلا بالزواج أو التسري ((وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ) (المؤمنون:4- 7)). فلا مكان لزواج المتعة في الإسلام.

ومنها أن في الإسلام أن من لم يستطع التزوج ولا التسري لا تُباح له الزنا ولا زواج المُتعة وإنما هو مطالب بالصبر والتعفف حتى يُغنيه الله من فضله. قال تعالى: ((وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمْ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ [النور : 33])). لكن تلك الروايات زعمت أن الرسول أمر الصحابة بالمتعة وحثهم على الاستمتاع بالنساء دون طلب منهم، ومرة زعمت أنه

أذن لهم بالمتعة بعدما اشتكوا له العُزبة. وهذا كله مخالف للشرع وليس من الأخلاق ولا من الصبر ومجاهدة النفس.
ومنها أن في الإسلام التزوج يتم بشروط منها الولي والشاهدين، لكن روايات زواج المتعة زعمت أن الرسول أمر وحث أصحابه بالخروج إلى النساء مباشرة والتفاهم معهن بالنكاح أو بالمتعة دون الرجوع إلى أهليهن ولا المطالبة بالشاهديّن ، فخرج الصحابة حسب زعمها يبحثون عن النساء في الطرقات والميادين والبيوت وتزوجوا بالتفاهم مع النساء فقط!!!! . وهذا مخالف لدين الإسلام ولا يُمكن أن يأمر به نبينا-عليه الصلاة والسلام- . فكيف تتزوج المرأة دون علم وليها ولا أهلها ولا الناس؟؟. وكيف يكون رد فعل أهلها والناس عندما يسمعون بذلك الزواج المزعوم ويجدون الرجال الغرباء مع بناتهم ؟؟.
ومنها أن من قطعيات الشرع أن الله تعالى شهد للصحابة في العهدين المكي والمدني بالصبر وتحمل الفقر والأذى والتضحية والجهاد بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله طيلة الدعوة الإسلامية، حتى جعلهم خير أمة أُخرجت للناس. لكن روايات زواج المتعة زعم بعضها أن الصحابة لم يصبروا عن عدم معاشرة النساء لمدة 15 يوما، فاشتكوا إلى الرسول حالهم فأباح لهم التمتع بالنساء!!. وهذا زعم باطل لأنه مخالف للصفات التي وصف الله بها الصحابة من جهة، وطعن في الإسلام والرسول والصحابة من جهة أخرى. لأن الصحابة المشهود لهم بالصبر والتضحية والجهاد لمدة 23 سنة لا يصح أن يُقال بأنهم لم يصبروا عن معاشرة النساء مدة 15 ، أو 20 يوما. هذا زعم باطل، فهم قادرون أن يصبروا عن الجماع شهورا بل سنوات. وهذا أمر نشاهده نحن اليوم في الشباب الطاهر المتدين يصبرون سنوات عن الزواج حتى يتيسر لهم الأمر كما أمرهم الشرع. فكيف لا يستطيع الصحابة الصبر عن النساء مدة 15 ، أو 20 يوما ؟؟!! . وكيف يأمرنا الشرع بالصبر والاستعفاف لشهور وسنوات حتى يتيسر الزواج ولا يأمر الصحابة بالصبر عن النساء عشرين يوما ؟؟!!. ونحن نرى في حياتنا العادية كثيرا من العمال والأساتذة الأتقياء يتغيبون عن نسائهم شهرا أو شهرين ، ويتكرر الأمر سنوات، وهم صابرون عن مفارقة أزواجهم طيلة تلك المدة ولا يحدث لهم شيء. لكن روايات زواج المتعة زعمت أن الصحابة المشهود لهم بالصبر والتضحية والجهاد بأموالهم وأنفسهم لم يصبروا عن معاشرة النساء مدة 15 يوما. لم يصبروا رغم أن مناسبة إباحة زواج المتعة كما ذكرت تلك الروايات كانت في غزوة تبوك، أو في فتح

مكة، أو في حجة الوداع ، فهي مناسبات لم تكن مناسبة لزواج ولا لإثارة الغرائز والشهوات الجنسية. فأية علاقة بين غزوة تبوك ، أو فتح مكة وإباحة زواج المتعة بدعوى العُزبة والرغبة الجنسية؟؟. إنها مناسبة جهاد وتضحية واهتمام بالدعوة، فهي مناسبة لا تسمح بالاهتمام بالرغبة الجنسية، ولا يصح المطالبة بها . فهي ظروف لها اهتماماتها الخاصة ومُضعفة للرغبة الجنسية بدرجة كبيرة.

وأية مناسبة بين يوم الحج الأكبر وبين إباحة زواج المتعة؟؟. والله تعالى يقول لنا: ((الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ [البقرة : 197])) . ومن الثابت عمليا أن مناسبة الحج بما فيها من أعمال وعبادات وتفرغ لمناسكه ولما فيه من أجواء إيمانية ربانية لا تسمح بظهور الرغبات الجنسية، ولا الاهتمام بها. وهذا نراه ويحدث في زماننا هذا، فم بالك بحجة الوداع يوم الحج الأكبر بحضور النبي-عليه الصلاة والسلام- والصحابة الكرام وبرعاية من الوحي!!. هذه الأجواء لا تسمح بظهور الرغبة الجنسية أو اشتدادها في الرجال ولا في النساء، ولا تجعل الشرع يأمر الصحابة بالخروج إلى النساء طلبا لزواج المتعة. وبما أن الأمر كذلك، فروايات زواج المتعة التي زعمت أن الرسول أباحه في تلك المناسبات هي روايات باطلة أراد مختلقوها من الشيعة وأمثالهم الانتصار لمذاهبهم والطعن في الرسول وأصحابه.

الشاهد الثاني: إن مما يشهد على عدم صحة روايات زواج المتعة أنها تضمنت مشاهد مُنكرة ومُرعبة ومُحزنة ودعوة إلى الفسق والإباحية والزنا وانتهاك أعراض النساء ونشر الفاحشة بين المسلمين من جهة، وتشهد بنفسها أن النبي-عليه الصلاة والسلام- لم يُبحها، ولا أمر بها، ولا حث عليها من جهة أخرى. إنها كذلك لأنها ليست من دين الإسلام ومخالفة له جملة وتفصيلا. من تلك المشاهد أن بعض تلك الروايات زعمت أنه ((لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في عمرته ، تزين نساء أهل المدينة ، فشكا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تمتعوا منهن ، واجعلوا الأجل بينكم وبينهن ثلاثا ، فما أحسب رجلا يتمكن من امرأة ثلاثا إلا ولاها الدبر »)).

أقول: هل نحن في مجتمع إسلامي طاهر عفيف أم في مجتمع فاسق داعر تخرج نساؤه إلى الشوارع يطلبن الرجال ؟؟!! . وهل يصح شرعا وعقلا أن تخرج نساء الصحابة وبناتهن إلى الشوارع متزينات يطلبن الرجال ؟؟ . أليست تلك النساء المزعومات هن نساء المسلمين وبناتهن ، فكيف يُسمح لهن بالخروج إلى الطرقات طلبا للرجال ؟؟ . وأليس من الواجب شرعا على النساء المسلمات المكوث في بيوتهن انتظارا لأزواجهن، ومن لم يتزوجن يستعففن حتى يغنيهن الله من فضله، فلماذا يُخالفن ذلك ويخرجن إلى الشوراع يطلبن الرجال؟؟. وأليس من الواجب شرعا على الرسول والمسلمين نهي المسلمات وأمرهن بالعفاف والمكوث في البيوت وعدم الخروج إلى الشوارع طلبا للرجال؟؟ . وبما أن ذلك هو المطلوب فلماذا أمر الرسول الصحابة بممارسة الزنا بهؤلاء النساء بدعوى زواج المتعة، بدلا من أن ينهرهن ويأمرهن بالعودة إلى البيوت؟؟. وهل يصح في الشرع والعقل أن الرسول يأمر الصحابة بممارسة تلك الفاحشة بنساء المدينة المسلمات، وهن زوجاتهم وبناتهم وخالاتهم وعماتهم؟؟. كل هذه التساؤلات وغيرها تشهد بأن روايات زواج المتعة كلها باطلة إسنادا ومتنا وحاشا للرسول أن يأمر به، ولا أن يفعله أصحابه .

ومن تلك المشاهد أيضا أن بعض روايات زواج المتعة ذكرت أن الرسول- عليه الصلاة والسلام- تأسف لما يترتب عن زواج المتعة من ضرر على النساء ومن تعطيل للأحكام الشرعية، ومع ذلك لم ينكره ولا حرمه. فقالت: ((عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فى غزوة تبوك فنزلنا بثنية الوداع فرأى نساء يبكين فقال :« ما هذا؟ ». قيل : نساء تمتع بهن أزواجهن ثم فارقوهن فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- :« حَرم أو هَدم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث ».)). فانظر وتدبر، وتأسف وتألم، مما سببته روايات زواج المتعة من طعن في الإسلام ونبيه وأصحابه!!!! . فهل يُعقل أن الرسول-عليه الصلاة والسلام- يتأسف مما رآه، ويُشير إلى ضرر زواج المتعة على النساء والشرع والمجتمع، ومع ذلك يأمر أصحابه به في غزوة تبوك، او في فتح مكة، او في حجة الوداع حسب ما زعمته روايات زواج المتعة؟؟ . وأليس من الأولى والأنفع أن يأمر أصحابه بالصبر عن النساء بدلا من الإضرار بهن وبالمجتمع بتعطيل أحكام الشرع المتعلقة بالزواج؟؟.

ومن تلك المشاهد أيضا المحزنة والمرعبة، أن رواية قالت على لسان ابن مسعود: ((كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه و سلم ليس لنا نساء فقالوا: يا رسول الله ألا نستخصي ؟ فنهانا عن ذلك وأمرنا أن ننكح المرأة بالثوب ثم قرأ عبد الله هذه الآية : { يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم })).

أقول: إنها رواية تطعن في الإسلام ونبيه وأصحابه، وتضمنت مشاهد محزنة ومُرعبة وهادمة للدين والدنيا. منها مثلا انها أغفلت الأمر بالصبر والاستعفاف عند عدم وجود النكاح وجعلت الأمر محصورا بين الاستخصاء أو زواج المتعة. وهذا تحايل وغش وطعن في الرسول وصحابته. والثاني إنها أظهرت الصحابة بأنهم يبحثون الجنس وقلوبهم معلقة بالنساء حتى وهم في الغزوات رغم أن ظروف الحرب وأجوائها لا تسمح بمعاشرة النساء، بل ولا تجعل القلوب تتعلق بهن ، فما بالك بأقوام باعوا أنفسهم لله ودينه!!. وأظهرتهم أيضا ضعفاء وغير قادرين أن يتحكموا في رغباتهم الجنسية حتى أنهم اقترحوا على الرسول الاستخصاء!!. وأظهرت أيضا استهزاءهم بالشرع وتحايلهم عليه وتأويلهم الفاسد له عندما جعلوا زواج المتعة من الطيبات التي أحلها الله تعالى، مع أن الشرع قد حرمه عندما جعل إشباع الرغبة الجنسة محصورا في الزواج أو التسري فقط، ومن لم يجد فليستعفف حتى يغنيه الله من فضله. إنها مشاهد مؤلمة ومرعبة في تبرير فعل الزنا والدعوة إليه باسم الشرع من جهة، وتشهد بنفسها أيضا بأنها رواية باطلة بطعنها في الإسلام ونبيه وأصحابه من جهة أخرى.

وأخيرا ، إن من تلك المشاهد المؤلمة والمرعبة والمحزنة والمؤسفة أن بعض روايات زواج المتعة صوّرت الرسول –عليه الصلاة والسلام- داعية إلى الزنا بدعوته للصحابة بممارسة زواج المتعة . فزعمت أنه هو الذي ذهب إليهم وأمرهم به وحثهم عليه، وقال لهم: استمتعوا بهؤلاء النساء. فخرج أصحابه إلى الطرقات والميادين يبحثون عن النساء لإشباع رغباتهم الجنسبة مع أنهم خرجوا أساسا للجهاد أو الحج!!!!.

إنه مشهد مؤسف ومُرعب ، يهدم المجتمع، ويحط من مكانة المرأة، ويطعن في الإسلام ونبيه وأصحابه. ولا شك أن ما ذكرته تلك الروايات زعم باطل، لأنها أمرت بأمر حرام من جهة، ويتناقض تماما مع وصف الله له بأنه ((وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ [القلم : 4]))، ومن يدعوا إلى زواج المتعة لا يُمكن ان يكون على خلق عظيم. وباطل أيضا لأنه مخالف لقوله تعالى:

((فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُواْ عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللّهِ حَسِيباً [النساء : 6])). ومن يدعو إلي زواج المتعة فهو مذموم وداعية إلى فاحشة، ويكون من الذين يصدق عليهم قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ [النور : 19])). وحاشا لرسول-عليه الصلاة والسلام- أن يكون كذلك، فيتبين مما ذكرناه أن روايات زواج المتعة باطلة إسنادا ومتنا ولا يُمكن ان يأمر بها الكتاب ولا السنة.

الشاهد الثالث: إن روايات زواج المتعة تضمنت اختلافات وتناقضات صريحة صارخة تشهد بنفسها على بطلانها. منها ذلك مثلا أن منها رويات زعمت أن سبب إباحة زواج المتعة شكاية الصحابة إلى الرسول شدة رغبتهم إلى النساء وضعفهم أمام رغبة الجنس بأن يأذن لهم بزواج المتعة. لكن روايات أخرى لم تذكر ذلك وإنما قالت بأن الرسول-عليه الصلاة والسلام- هو بنفسه أمر الصحابة بمتعة النساء وحثهم على الاستمتاع بهن من دون أن تشير إلى أن الصحابة هم الذين طلبوا منه ذلك .

ومن ذلك أيضا اختلافها حول مكان ومناسبة إباحة زواج المتعة ، منها روايات قالت أن ذلك حدث في غزوة تبوك، وأخرى قالت في فتح مكة، وأخرى زعمت انه أبيح في في حجة الوداع، وأخرى قالت في غزوة أوطاس!! . فلاحظ وتدبر وتعجب!!. وتناقضت أيضا في تحريم زواج المتعة، فمنها روايات زعمت أنه حُرم في فتح مكة، وأخرى قالت في حجة الوداع، . وأخرى نفت كل ذلك وقالت بأن زواج المُتعة لم يحرمه الرسول-عليه الصلاة والسلام- وبقي حلالا مُطبقا في عهدي النبي وأبي بكر إلى أن نهى عنه عمر بن الخطاب في عهده، واستمر بعض الصحابة يقول به ويفتي بجوازه إلى زمن الدولة الأموية. فانظر وتدبر في هذا التناقض الصارخ الصريح !! ، فمتى حُرم زواج المتعة؟، ومن الذي حرمه؟، ولماذا سكت عنه أبو بكر وحرمه عمر حسب ما زعمته بعض الروايات؟؟. وماذا يعني هذا التناقض الصارخ ؟؟.

إن تلك الاختلافات والتناقضات المتعلقة بزواج المتعة المزعوم هي أدلة دامغة تشهد بأن روايات زواج المتعة هي روايات مكذوبة اختلقها وتلاعب بها أهل الأهواء من الشيعة وأمثالهم انتصارا لمذاهبهم وأهوائهم ، ولا يصح أبدا نسبتها إلى الكتاب ولا إلى السنة، ولا إلى الصحابة.وهي شواهد قوية تُضاف إلى انتقاداتنا السابقة في التأكيد على بطلان روايات زواج

المتعة كلها المبيحة منها والمُحرمة من جهة، وتتطابق من جهة أخرى مع ما بيناه من عدم صحة كل أسانيدها .

الشاهد الرابع- من شواهد بطلان متون روايات زواج المتعة- : إن مما يشهد على بطلان حكايات زواج المتعة أن رواياتها زعمت ان زواج المتعة أبيح للضرورة بسبب العزوبة واشتداد الرغبة الجنسية لدى الصحابة المتنزوجين لبعدهم عن أزواجهم وجواريهم. فأصبحت الإباحة ضرورة بالنسبة إليهم بمنزلة إباحة أكل الميتة ولحم الخنزير وشرب الخمر عند الضرورة. وهذا المبرر لا يصح شرعا ولا واقعا . لأن القاعدة الشرعية التي تقول بأن الضرورات تبيح المحظورات، لا تنطبق على الرغبة الجنسية، وإنما تنطبق على أكل وشرب الحرام عند الضرورة. فالمسلم إذا لم يجد الشرب والأكل الحلال وأشرف على الموت ووجد الشرب والطعام الحرام هنا يُباح له أن يأكل ويشرب بقدر ما يُحافظ به على حياته. لكن الأمر مخالف تماما بالنسبة لمن لم يجد نكاحا . لأن المسلم إن لم يجد الزواج الحلال يُحرم عليه الزنا، ومُطالب بالصبر والاستعفاف حتى يغنيه الله من فضله. وإن لم يجد النكاح فلا يهلك ولا يموت ويستطيع أن يعيش عقودا من الزمن دون ممارسة للجنس، وهذا أمر مجرب ومعروف قديما وحديثا. بل ومن المُشاهد أيضا أن الإنسان عندما يصرف نفسه عن الجنس وينشغل بأمور دنيوية تنفعه يستطيع أن يصبر عن الجنس عقودا من الزمن ، بل وتضعف فيه أيضا الرغبة الجنسية. ولهذا وجدنا الشرع يأمر من لم يجد نكاحا بالصبر والاستعفاف حتى يجده. وأمر الشباب الذي لا يستطيع التزوج أن يصوم ليُحصن نفسه من قوة شهوة الجنس ولا يقع في الحرام حتى يتمكن من الزواج، لأن الصوم يكسر ويُضعف الرغبة الجنسية، وهذا أمر مجرب لدي من يكثر الصوم طول أيام السنة ،بل وهو محسوس أيضا لدى الرجال والنساء في شهر رمضان .

فلا توجد مبررات صحيحة شرعا ولا عقلا تُبيح زواج المتعة؛ وإذا فرضنا جدلا أنه توفرت المبررات لإباحته فإنه لا توجد مبررات تُحرمه بعدما أباحته. لأن مبررات إباحته ما تزال باقية، والناس في حاجة إليه بتلك المبررات، فلماذا يُحرّم بعد إباحته؟؟. فإباحة زواج المتعة ثم تحريمه هو شاهد قوي على عدم صحة كل روايات زواج المتعة الواردة في المصادر الحديثية السنية.

وبذلك يتبين أن مبرر إباحة زواج المتعة بدعوى الضرورة وتشبيهه بأكل الميتة وشرب الخمر عند الضرورة هو أمر باطل ، ولا يصح قوله

شرعا ولا عقلا . مما يدل على أن روايات زواج المتعة كلها مختلقة، فلم يُبحها الشرع ولا حرمها بعدما أباحها، وإنما هي مكذوبة أصلا، للتأسيس لزواج المتعة والشرعنة له في التشيع الإمامي من جهة؛ وتصديره إلى السنيين بصيغة مُعدلة من جهة أخرى. والأصل في الإسلام هو أن زواج المتعة محرم أصلا ولم يكن له وجود في العهدين النبوي ولا الراشدي.

الشاهد الأخير – الخامس- : إن مما يشهد على عدم صحة روايات زواج المتعة إباحة وتحريما هو أنها تضمنت مفارقة عجيبة ومضحكة وغير مبررة . مفادها إن روايات زواج المتعة زعمت أن الصحابة غلبتهم شهوة الجنس ولم يصبروا عنها مع أنهم كانوا في أجواء وظروف جهاد وعبادات ولم يكونوا في أجواء لهو وتمتع بالملذات ، وبسبب ذلك أباح لهم الرسول التمتع بالنساء فخرج الصحابة مسرعين إلى الطرقات والميادين يبحثون عن النساء دون الالتزام بالشروط الشرعية المتعلقة بالزواج!!. فلما تم لهم ذلك جاء تحريم زواج المتعة سريعا بعد يوم أو يومين أو ثلاثة، جاء تحريما شديدا مغلظا مؤبدا إلى يوم القيامة.

لاحظ وتدبر في تلك المسرحية أخي القارئ، قبل يوم أو يومين كان الصحابة حسب زعم تلك الروايات غير قادرين على أن يصبروا عن الجماع، غلبتهم شهوة الجنس فأباح لهم الرسول زواج المتعة شفقة بهم حسب زعمها. لكن ما إن أباحه لهم وبعد نحو ثلاثة أيام من زواجهم حُرم عليهم قبل أن يتموا المدة المتفق عليها مع النساء اللواتي تزوجن بهن حسب زعم تلك الروايات!!. فماذا حدث؟، ولماذا يُحرم زواج المتعة مع بقاء مبرراته المزعومة ؟؟. فهل أصبح الصحابة أقوياء وقادرين على ان يصبروا عن النساء لمجرد ممارستهم لزواج المتعة يوم أو يومين ؟؟ ولماذا أصبحوا كذلك ؟، وماذا حدث لهم؟ وهل زواج المُتعة أعطاهم قوة أبدية، فلم يصبح لشهوة الفرج عليهم تأثير ولا سلطان !!!! . ومتى كان لزواج المتعة هذا التأثير، ونحن نرى الذين يُمارسونه غارقين فيه إلى الأذقان ولم يتمكنوا من التخلص منه ، لأن الشهوات تجر إلى شهوات، وتُغرق أصحابها وتكبلهم بشهوات أخرى. ولماذا أبيح زواج المتعة للصحابة دون غيرهم من المسلمين الذين جاؤوا بعدهم؟. فإذا كان زواج المتعة أبيح لهم بسبب اشتداد الرغبة الجنسية فغيرهم هم أيضا واقعين تحت تأثيرها،فلماذا تُحرّم عليهم؟؟. وبما أن الصحابة هم أقوى إيمانا وإخلاصا بشهادة الكتاب والسنة ومع ذلك أبيح لهم زواج المتعة لضعفهم فلا شك أن غيرهم من المسلمين

أولى بأن يُباح لهم لأنهم أضعف من الصحابة إيمانا وإخلاصا وصبرا وجهادا . فلماذا يُباح للصحابة ثم يُحرّم عليهم وعلى كل المسلمين من بعدهم؟؟ أليس المسلمون هم أولى من أن يُباح لهم زواج المتعة من الصحابة بحكم أن روايات المتعة زعمت أن الصحابة غلبتهم شهوة الجنس، ولاشك أن غيرهم أضعف أمامها منهم؟؟. هذه التساؤلات وغيرها تشهد على أن حكاية إباحة زواج المتعة ثم تحريمه بتلك السرعة والطريقة هي مفارقة عجيبة وغير مبررة ولا مقبولة شرعا ولا عقلا، وما هي إلا حكاية زائفة متهافتة. هي كذلك لأنها قصة مكذوبة اختلقها الشيعة وأمثالهم انتصارا لمذاهبهم وأهوائهم . وتشهد رواياتها بأنها مسرحية زائفة مهلهلة مُفككة زائفة متهافتة لم يُتقن مختلقوها فصولها ولا مشاهدها، لكنها مع ذلك استطاعت أن تغزو مصادرنا الحديثية السنية وتتربع فيها وتنال درجة الأحاديث الصحيحة !!!! فمتى نطهر مصادرنا من مثل تلك الروايات؟؟؟.

وأما بالنسبة للروايات التي زعمت أن زواج المتعة أباحه القرآن أيضا ،فهي روايات متونها باطلة، لأنه أولا أ، أسانيدها كلها غير صحيحة، وهذا يعني بطلان مضامينها في قولها بنسخ إباحة زواج المتعة، من جهة وفي زعمها بتعرض القرآن للتحريف بإسقاط تلك الزيادة من جهة أخرى. ونقدنا هذا يكفي وحده لنقض تلك الروايات وإبطالها ورفضها لأنها روايات لا أصل صحيح لها، وما بُني على باطل فباطل .

ثانيا: بما أن تلك الروايات ذكرت صراحة بأن كلمات من القرآن سقطت منه وهي غير منسوخة، وأن بعض الصحابة كان يقرأها بعد توحيد المصاحف، ولم تكن ضمنها. وهي المتعلقة بإباحة زواج المتعة حسب زعمها . فإن هذا يعني أن القرآن الكريم قد تعرض للتحريف حسب زعمها . وقولها هذا هو دليل قطعي ضدها يشهد ببطلانها من دون شك. لأن ما زعمته مخالف للقرآن الكريم وينقضه نقضا، بحكم أن أنه كتاب مُحكمة آياته، لا يأتيه الباطل أبدا، وقد تكفل الله تعالى بحفظه.

ثالثا: إن مما يُبطل تلك الزيادة المزعومة المتعلقة بزواج المتعة ، أنها تخالف مُراد الآية كما هي في القرآن الكريم ، فهي تتكلم عن الزواج الدائم لا عن المؤقت- زواج المتعة- ، وهذا واضح من قوله تعالى: ((وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاء إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ

فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً)(النساء : 24)).
ومن جهة أخرى فإن تلك الزيادة المزعومة هي زيادة مخالفة أيضا لآيات الزواج الأخرى الواردة في القرآن، لأنه لا يوجد فيه إلا الزواج العادي- الدائم- ، أو التسري، ولا وجود فيه لزواج المتعة أبدا . وعليه فإن إقحام تلك الكلمات المزعومة في الآية القرآنية يُفسد معناها، ويجعلها ركيكة الأسلوب، وسياق الكلام لا يتطلبها ولا يقبلها. وهذا مُنزه عنه كتاب الله تعالى من جهة ، وهو شاهد دامغ على بطلان تلك الزيادة المزعومة من جهة أخرى . فهي زيادة مختلقة مُقحمة في النص القرآني وليست منه.

رابعا: إنه واضح من تلك الروايات أنها تشهد بنفسها –إسنادا ومتنا- أنها روايات مُختلقة وموجهة لتحقيق غايات مذهبية مُخطط لها سلفا عن سابق إصرار وترصد ، كالطعن في القرآن بالتحريف، و اتهام الصحابة بتحريفه، والانتصار لزواج المُتعة . ولا شك أن الذي اختلقها هم الرواة الشيعة الإمامية ، لأن ما حملته تلك الروايات من خلفيات ومعانٍ هي من مذهبهم وتصب في خدمته كقوله بتحريف القرآن من جهة؛ ولأن معظم رواتها كانوا من الشيعة عامة ومن شيعة الكوفة خاصة من جهة ثانية. ولأنها انتصرت للزواج المؤقت- زواج المتعة- الذي هو من أصول الشيعة من جهة ثالثة. لذلك اختلقوا روايته وأصّلوه باختلاق زيادة ألحقوها بالقرآن الكريم، استمرارا وتطبيقا لما فعلوه مع الأحاديث النبوية التي اختلقوا منها العشرات انتصارا لزواج المتعة كما بيناه سابقا.
خامسا: إن القول بأن كلمات من القرآن غير منسوخة سقطت منه ولم تُكتب في المصحف البكري، ولا العثماني، وأنها غابت عن معظم الصحابة إلا عن اثنين منهم . هو زعم باطل من دون شك، لأن الثابت قطعا أن الصحابة جمعوا القرآن كله في خلافة أبي بكر ، ثم وحدوا مصاحفه من جهة الحرف والقراءات في عهد عثمان، وكل هذا تم بإجماع منهم، وقد تولاه كبار حفاظ الصحابة وقرائهم. فلا يصح أبدا الزعم بسقوط تلك الكلمات أو غيرها من القرآن الكريم، لما ذكرناه ، ولأن الله تعالى قد تكفل بحفظ كتابه. فقولها تلك الروايات بسقوط كلمات من القرآن هو دليل قطعي على بطلانها.
ولا يصح أيضا الزعم بأن تلك الزيادة المزعومة كانت في قراءتي أُبي بن كعب، وعبد الله بن عباس ، لأن الثابت قطعا أن هذين الصحابيين هما

من رواة القراءات الصحيحة التي جمعها المصحف العثماني، وليس فيها تلك الزيادة المزعومة، كما في قراءتي نافع وعاصم. وهذا دليل قطعي على بطلان ما زعمته تلك الروايات بإسقاط كلمات زواج المتعة من القرآن ، ويكفي وحده لرفضها ونقضها من أساسها. وعليه فإن كل رواية تقول بأن صحابيا انفرد بآية أو بكلمات من القرآن لم تُكتب في المصحف العثماني وظلت متداولة بعده ، فهي رواية باطلة قطعا ، بدليل الشرع والتاريخ والعقل .

أخيرا – سادسا- : إن من مظاهر اختلاق تلك الروايات وتلاعب المحرفين بها للطعن بها في القرآن واتهام الصحابة بتحريفه ، أن مضمون تلك الزيادة المزعومة متباين وليس واحدا. فرواية قالت أن تلك الزيادة هي : ((فما استمتعتم به منهن **إلى أجل فآتوهن أجورهن** »)). وأخرى قالت: ((فما استمتعتم به منهن **إلى أجل**))، وأخرى قالت:((فيما استمتعتم **بهن إلى أجل مسمى**)). فماذا يعني هذا ؟؟!!. فهل يُعقل أن تلك الزيادة تنزل بهذا الاختلاف ؟؟!!، فهل يًعقل أن تكون هذه الزيادات كلها قرآن ؟؟!! أليس هذا دليل دامغ على أن الحكاية من مختلقة من أساسها ؟؟!!. اختلقها رواة الشيعة انتصارا لقولهم بزواج المتعة ولطعنهم في القرآن بالتحريف. فالقوم لم يكتفوا باختلاق الروايات الحديثية انتصارا لزواج المتعة ، وإنما اختلقوا أيضا روايات زعموا بها أن القرآن أباح زواج المتعة لكن الصحابة أسقطوه منه. وزعمهم هذا باطل من دون شك بدليل الشرع والتاريخ الصحيح، وهذا الذي أثبته نقدنا لروايات زواج المتعة الواردة في المصادر السنية، عندما أظهرنا عدم صحتها كلها إسنادا ومتنا.

وقبل إنهاء هذا الفصل بأهم نتائجه ربما يتساءل بعض الناس: لماذا القول بأن الشيعة الإمامية هم الذين اختلقوا روايات زواج المتعة وليس غيرهم؟ .

أقول: بعدما أثبتنا عدم صحة روايات زواج المتعة بنوعيها الحديثية والقرآنية، فقد أصبح من الطبيعي أن يكون الشيعة الامامية هم الذين اختلقوا تلك الروايات ونسبوها إلى الكتاب والسنة. لأن زواج المتعة من المعروف قديما وحديثا هو من أصول مذهب الشيعة الإمامية . ولأنه تبين أن معظم الذين رووا روايات زواج المتعة هم من الشيعة. ولأن أهل الكوفة ومعظمهم شيعة هم الذين اختلقوا روايات زواج المتعة ونشروها بين الناس.

وأما اذا قيل: لماذا وضع الشيعة تلك الروايات فأباحوا بها زواج المتعة ثم حرموه بها في الروايات التي نشروها بين السنيين ولم يتركوها مباحة مطلقا كما هي في مذهبهم؟

أقول: إن الأمر واضح لمن تدبر فيه وانتبه إلى وسائل الشيعة في غزوهم للمصادر السنية برواياتهم وأصولهم وتصديرها إلى السنيين.فإن من تدبر في ذلك يتبين لهم أنهم صدّروا إليهم أهم أصولهم بعد تعديلها والتخفيف من تشيعها وسترها بتسنن زائف. منها مثلا روايات المهدي المنتظر في صفاته واسمه كما سنرى لاحقا. لأن الشيعة عندهم المهدي المنتظر من أئمتهم المعصومين وهو آخرهم ، وهذا ليس من مذهب أهل السنة فصدّروا إلهم أصل الفكرة معدلة في بعض جوانبها ليقبلها السنيون. والأمر نفسه حدث مع روايات زواج المتعة، فلما كان جمهور المسلمين وهم أهل السنة يحرمون زواج المتعة بالقرآن والسنة وفتاوى العلماء ،ويرفضونه مطلقا ويحرمونه تحريما مؤبدا ، فإن الشيعة اختلقوا روايات زواج المتعة أباحوه بها ثم حرموه ونشروها بين أهل السنة ،وفرضت نفسها عليهم بدعوى أنها كانت ظرفية مؤقتة. وبها افتك الشيعة اعتراف أهل السنة بأن لزواج المتعة أصل وشرعية مؤقتة. وبهذا أَصّل الشيعة للمتعة عندهم وعند أهل السنة. لكنهم لم يحرموها مطلقا خلاف الروايات السنية التي اختلقها الشيعة أيضا ووضعوها على مقاس السنيين الرافضين والمحرمين لزواج المتعة. وبذلك أوجد الشيعة اعترافا وشرعية لزواج المتعة كأصل يعترف به أهل السنة أيضا. وهنا قالوا لهم: انتم صحت عندكم رواياتكم التي تحرم زواج المتعة بعدما أُبيح، أما نحن فلم تصح عندنا روايات تحريمه. وبذلك أَصّل الشيعة برواياتهم لزواج المتعة عندهم مطلقا ودون تحريم، وأَصّلوا بها أيضا عند أهل السنة وفرضوا بها عليهم الاعتراف بزواج المتعة، وشوشوا بها عليهم وعلى مذهبهم من جهة، وأصبحوا يضربونهم بها في مناظراتهم لهم من جهة أخرى. وأصبح الشيعة والسنة يقفون على أرضية واحدة هي الاعتراف بأن زواج المتعة له أصل في دين الإسلام ، مع أن الحقيقة ليست كذلك أبدا كما بيناه في نقدنا لروايات زواج المتعة!!!!

وإنهاءً لهذا الفصل- الثالث- يتبين من نقدنا لروايات زواج المتعة بنوعيها الحديثية والقرآنية انها بلغت 126 طريقا كلها باطلة إسنادا ومتنا، فلم يصح منها ولا إسناد واحد من جهة؛ وهي من جهة أخرى روايات آحاد

وليست روايات متواترة ، فلم تُرو إلا عن عدد قليل من الصحابة بالمقارنة إلى عددهم المُقدر بالآلاف، وإلى كثرة طرق روايات زواج المتعة. اختلقها الشيعة ونشروها بين السنيين وفرضت نفسها عليهم بكثرة طرقها ونجاحهم في إدخالها إلى مصنفاتهم الحديثية عامة والصحيحة عندهم خاصة. والحقيقة ان روايات حكاية زواج المتعة هي من أكبر الكذبات التي غزت كتبنا الحديثية والفقهية وفرضت نفسها كحقيقة شرعية وتاريخية. تمكنت من غزونا وفرض نفسها علينا لأربعة أسباب أساسية، هي: كثرة روايات زواج المتعة المقدرة بالعشرات. تسلل طائفة من رواة الشيعة بين أهل الحديث أخفت التشيع وأظهرت التزهد والتسنن، فتمكنوا بذلك من نشر رواياتهم بينهم. ومنها تساهل كثير من المحدثين في قبول رواة الشيعة المندسين بينهم ،وتساهلهم في تحقيقهم لروايات زواج المتعة. وآخرها تقديم الروايات على القرآن والسنة الصحيحة وحقائق ومعطيات العقل والواقع التي تثبت عدم صحة تلك الروايات كما بيناه عندما نقدنا متون روايات زواج المتعة وأسانيدها.

وتبين أيضا أن هدف مختلقي روايات زواج المتعة هو التأصيل لزواج المتعة وشرعنته انتصارا للتشيع الإمامي من جهة ، وإسكاتا وترضية لغالبية المسلمين- وهم أهل السنة- الرافضين لزواج المتعة من جهة أخرى. وبهذا أصلوا لموقفهم وغزوا كتب أهل السنة بمروياتهم وأسكتوهم برواياتهم المزعومة المُحرمة لزواج المتعة بعد إباحته.

واتضح أيضا أن حكاية زواج المتعة هي حكاية مختلقة أصلا : إباحة وتحريما . بمعنى أن زواج المتعة المزعوم كان محرما أصلا بالكتاب والسنة ولا مكان له في دين الإسلام ولا مارسه الصحابة، ولم يكن عندهم إلا النكاح والتسري. فلا هو أبيح ولا حُرم ، ولا كان له وجود في العهدين النبوي والراشدي أصلا، وإنما هو حكاية مُختلقة مكذوبة مُلفقة نشرها الشيعة بين السنيين زمن الدولة الأموية وبعدها، ثم تسربت إلى مصادرهم الحديثية زمن الدولة العباسية .

*****

الفصل الرابع

نقد روايات المهدي المنتظر الواردة في الكتب الحديثية السنية

أولا: نقد أسانيد روايات المهدي المنتظر :
ثانيا: نقد متون روايات المهدي المنتظر :

نقد روايات المهدي المنتظر الواردة في الكتب الحديثية السنية

سأذكر في نقدي لروايات المهدي المنتظر الواردة في المصادر الحديثية السنية الأحاديث والآثار التي قيل أنها صحيحة من جهة؛ وسأضيف إليها روايات أخرى كثيرة وردت في مصادرنا من باب الإثراء والتعمق وتوسيع النقد والاستقراء من جهة أخرى.

أولا: نقد أسانيد روايات المهدي المنتظر :

جمعت من روايات المهدي المنتظر تسعين طريقا وجدتها في المصادر السنية، يأتي ذكرها تباعا فيما يلي:

الطريق الأول: قال ابن ماجة: ((حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا أبو داود الحفري ، حدثنا ياسين- العجلي- عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية عن أبيه عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم (المهدي منا أهل البييت يصلحه الله في ليلة))) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: ياسين بن شيبان العجلي ويقال بن سنان الكوفي : قيل فيه: لا بأس به، في حديثه نظر . قال البخاري: ((ياسين العجلي عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية فيه نظر)). مذكور في الضعفاء. فالرجل ضعيف، وعلى أقل تقدير توثيقه لم يثبت، وتزيده ضعفا عنعنته .فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: إبراهيم بن محمد بن الحنفية ، الظاهر أن الرجل مجهول الحال فلم أعثر له على حال في مصنفات الجرح والتعديل ولا التراجم

والتواريخ.وقد ذكره الذهبي في الكاشف ولم يذكر له حالا جرحا ولا تعديلا .وتوثيق العجلي وابن حبان لا يُعوّل عليه لتساهلهما في التوثيق.وتزيد ه ضعفا عنعنته عن والده، خاصة وأنه كان يرسل.فالرجل كان يُحدث عمن لم يسمع،فالإسناد لم يصح من طريقه.

الطريق الثاني: في مسند أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا فضل بن دكين ثنا ياسين العجلي عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية عن أبيه عن على رضي الله عنه قال: ....)). نفس متن الطريق السابق .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: الفضل بن دكين الكوفي: سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف، ليس بثقة، شيعي إمامي يدلس ويرسل . ومنهم: ياسين العجلي، وابراهيم بن محمد بن الحنفية: الأول ضعيف ، والثاني فيه جهالة ويُرسل ، وهنا قد عنعن . وقد سبق تفصيل حاليهما في الطريق الأول.

الطريق الثالث: قال أبو نعيم الأصبهاني: ((حدثنا أبو بكر الطلحي ، ثنا محمد بن علي العلوي ، ثنا محمد بن علي بن خلف ، ثنا حسن بن صالح بن أبي الأسود ، عن محمد بن فضيل ، حدثني سالم بن أبي حفصة ، عن إبراهيم بن محمد ابن الحنيفة ، عن أبيه ، عن علي ، قال : ...)) . نفس متن الحديث الأول.

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي(ت295هـ) ، قيل فيه: شيعي محترف، صدوق، لا يُحتج به، ثقة، لا بأس به ، يغلو في التشيع.وجعله الشيعة من رجالهم ووثقوه. فالرجل ضعيف، شيعي إمامي ، كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث ومن يوثقه فهو جاهل بحقيقته ومذهبه ، أو مُغفل.

ومنهم: سالم بن أبي حفصة العجلي الكوفي أبو يونس: ضعيف، زائغ، متروك، مُفرط في التشيع، لا يُحتج به، ثقة، يتنقص أبا بكر وعمر وعثمان، يُقلب الأخبار ويهم في الروايات. ومن يُصدق هذا الرجل وأمثاله هو جاهل بحقيقته وبمذهبه، أو مُغفل . لأن هذا الرجل وأمثاله فاقدون للموضوعية والحياد العلمي ولا يصح مع أخبارهم الترجي والتمني والترقيع. والتساهل مع أخبار هؤلاء جريمة في حق الشرع والعقل والعلم.

ومنهم: إبراهيم بن محمد ابن الحنيفة: فيه جهالة، يُرسل كما بيناه سابقا، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الرابع: قال أبو نُعيم الأصبهاني: ((حدثناه أبو عمرو بن حمدان ، ثنا الحسن بن سفيان ، حدثني ابن نمير ، ثنا أبي ، وأبو نعيم قالا : ثنا ياسين العجلي ، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية ، عن أبيه ، عن علي ، رضي الله عنه قال :...)). نفس متن الطريقين السابقيّن .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: ياسين بن شيبان العجلي ويقال بن سنان الكوفي : قيل فيه: لا بأس به، في حديثه نظر . قال البخاري: ((ياسين العجلي عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية فيه نظر)). مذكور في الضعفاء. فالرجل ضعيف، وعلى أقل تقدير توثيقه لم يثبت، وتزيده ضعفا عنعنته .فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: إبراهيم بن محمد بن الحنفية : الظاهر أن فيه جهالة، كما بيناه في الطريق الأول.

الطريق الخامس: قال ابن الجوزي: ((فأنبأنا محمد بن ناصر الحافظ قال أنبأنا المبارك بن عبد الجبار أنبأنا عبد الباقي بن أحمد أنبأنا محمد بن جعفر بن علان أنبأنا أبو الفتح الازدي حدثنا العباس بن إبراهيم حدثنا محمد بن ثواب حدثنا حنان بن سدير عن عمر بن قيس عن الحسن عن عبيدة عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا أقبلت الرايات السود من خراسان فائتوها، فإن فيها خليفة المهدى ".)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله : جنان بن سدير بن حكيم الكوفي السيرفي، الزاهر: الظاهر انه مجهول الحال، فلم أعثر له على ذلك في كتب التراجم والرجال والتواريخ.

ومنهم: عمر بن قيس الماصر بن أبي مسلم الكوفي أبو الصباح : ثقة ، كان من المرجئة، صدوق، ربما وَهم، لا شيء. وجعله الشيعة الإمامية من الشيعة الزيدية البترية.وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: الحسن البصري، ثقة، لكنه كان كثير الإرسال والتدليس، وهو هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق السادس: قال الحاكم النيسابوري: ((- أخبرني أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو ثنا سعيد بن مسعود ثنا النضر بن شميل ثنا سليمان بن عبيد ثنا أبو الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : يخرج في آخر أمتي المهدي يسقيه الله الغيث و تخرج الأرض نباتها و يعطى المال صحاحا و تكثر الماشية و تعظم الأمة يعيش سبعا أو ثمانيا يعني حججا.)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الحاكم النيسابوري: ((321–405هـ) ، قيل فيه : ثقة ،وقال ابن طاهر: سألت أبا إسماعيل الأنصاري عن الحاكم فقال: ثقة في الحديث رافضي خبيث، ثم قال ابن طاهر: كان شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفًا عن معاوية وآله، متظاهرًا بذلك ولا يعتذر منه)) . وقال الذهبي ((قلت: أما انحرافه عن خصوم علي فظاهر، وأما أمر الشيخين فمعظم لهما بكل حال فهو شيعي لا رافضي)).والراجح جدا أن هذا الرجل شيعي إمامي كان يُمارس التقية يتعيش بها بين أهل السنة ،وإنما يُظهر بعض التسنن كما ذكر ابن طاهر. علما بأن الرافضي لا يُمكن أن يكون ثقة في الحديث من الناحية العملية، وإذا كان صادقا فلن يكون رافضيا ، لأن الرفض يقوم على تكذيب الوحي الصحيح وما يُوافقه من العقل الصريح، والتاريخ الصحيح . وبما أن الرافضي يتعبد بالتقية، وهي من أصول دينه فإن صدق فيصدق تقية، وإن كذب فيكذب تقية.فهو لا يخرج من دائرة التقية في تحديثه وعلاقته بالسنيين.

وموقفنا هذا قال به الشيعة الإمامية ، فقد جعلوا الحاكم من رجالهم ،وألحقوا مضنفاته بتراثهم ، ووصفه بعضهم بأنه من أبطال الشيعة وسدنة الشريعة.

وقال الخطيب البغدادي: ((كان بن البيع- الحاكم- يميل إلى التشيع فحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأرموي بنيسابور وكان شيخا صالحا فاضلا عالما قال : جمع الحاكم أبو عبد الله أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم يلزمهما إخراجها في صحيحيهما منها حديث الطائر ، ومن كنت مولاه فعلى مولاه فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ولم يلتفتوا فيه إلى قوله ولا صوبوه في فعله)). لاحظ : من يفعل هذا فهو شيعي إمامي وليس متشيعا ولا شيعيا سنيا . وفي ذلك ذَكر ابن الجوزي : ((قال ابن ناصر-عن حديث الطير- حديث موضوع إنما جاء من سقاط آهل الكوفة عن المشاهير والمجاهيل عن انس وغيره . قال ابن طاهر: فلا يخلو الحاكم من أمرين إما أنه يجهل الصحيح فلا يعتمد على ما يقوله وإما يعلمه ثم يقول خلافه فيكون معاندا كذابا)).

فالحاكم ضعيف من جهة عدالته وفيه غلو في التشيع، و قد ترجم له الشيعة في مصنفاتهم واثنوا عليه، وقد طعن فيه بعض محدثي أهل السنة. كما أنه ضعيف جدا من جهة ضبطه، فمن المعروف أنه متساهل جدا في التحقيق .وكتابه المستدرك مملوء بالأخطاء والروايات الباطلة، قال فيه

شمس الدين الذهبي: ((ولا ريب أن في المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شان المستدرك بإخراجها فيه... وليته لم يصنف المستدرك فإنه غض من فضائله بسوء تصرفه)).وقال أيضا: ((وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها)). فماذا يعني هذا؟؟!! .بل هي أكثر من ذلك بكثير، فأحاديثه الباطلة تقدر بالمئات . ويزيد في ضعفه أنه انفرد بالحديث السابق المروي عنه، فلم أعثر عليه من طريق آخر، إلا من طريقه. فكيف ينفرد به وهو متأخر؟؟ ومن أين له به؟؟.

ومنهم: محمد بن أحمد بن محبوب المروزي، لم أعثر له على حال جرحا ولا تعديلا رغم ثناء الذهبي عليه . فقد أثنى عليه بأنه إمام ومحدث دون أن يحدد مرتبته في الجرح والتعديل.

ومنهم: أبو عثمان سعيد بن مسعود بن عبد الرحمن: الظاهر أنه مجهول الحال، فلم أعثر له على ذلك في الكتب التي ذكرته، وقد ترجم له الذهبي في تاريخه ولم يذكر له حالا جرحا ولا تعديلا.

الطريق السابع: في مسند أحمد بن حنبل:((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا بن نمير ثنا موسى يعني الجهني قال سمعت زيدا العمي قال ثنا أبو الصديق الناجي قال سمعت أبا سعيد الخدري قال: قال النبي صلى الله عليه و سلم: يكون من أمتي المهدي فان طال عمره أو قصر عمره عاش سبع سنين أو ثمان سنين أو تسع سنين يملأ الأرض قسطا وعدلا وتخرج الأرض نباتها وتمطر السماء قطرها)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: موسى بن عبد الله الجهني الكوفي: سبق تفصيل حاله في الفصل الأول وتبين انه ضعيف، فلا نعيده هنا. ومنهم زيد بن الحواري العمي البصري: ضعيف، لا يُحتج بحديثه ، ليس بشيء، يُرسل.

_**الطريق الثامن** : قال أبو داود: ((حدثنا سهل بن تمام بن بزيع حدثنا عمران القطان عن قتادة عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدرى قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- « المهدى منى أجلى الجبهة أقنى الأنف يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما يملك سبع سنين ».)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سهل بن تمام بن بزيع البصري : صدوق، يُخطئ. ومنهم: عمران القطان (ت مابين: 160-170هـ) :قيل فيه

: ثقة، صدوق، ضعيف، ليس بالقوي. فالرجل ضعيف ضبطا ويزيد في ضعفه أنه هنا قد عنعن عن قتادة.
ومنهم : قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي(ولد سنة 60أو 61 ، توفي سنة 116 أو 117 هـ) : وُصف بأنه : كان حاطب ليل في جمعه للحديث ،يدلس ، روى عن أقوام لم يسمع منهم ، ثقة. كان كثير التدليس والإرسال، وحدث عن أقوام كثيرين لم يسمع منهم من الصحابة والتابعين، ولم يثبت سماعه من الصحابة إلا من أنس بن مالك المتوفى سنة 93هـ. واضح من ذلك أن قتادة كان يرسل ويدلس ، وهنا قد عنعن ، وفيه ضعف واضح من جهة ضبطه، فالإسناد لا يصح من طريقه.
ومنهم: أبو نضرة منذر بن مالك بن قطعة العبدي (ت 108أو109هـ) ، ثقة ،يُرسل ، فيه ضعف، لهذا ذكر في الضعفاء. وهنا لم يصرح بالسماع من أبي سعيد . فالإسناد لا يصح من جهته لضعفه وعدم تصريحه بالسماع.

الطريق التاسع: قال الحاكم النيسابوري : ((حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن إسحاق الصنعاني ثنا عمرو بن عاصم الكلابي ثنا عمران القطان ثنا قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : المهدي منا أهل البيت أشم الأنف أقنى أجلى يملأ الأرض قسطا و عدلا كما ملئت جورا و ظلما هكذا و بسط يساره و إصبعين من يمينه المسبحة و الإبهام و عقد)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الحاكم النسيابور: ضعيف ضبطا وعدالة، كما بيناه سابقا. ومنهم: أبو العباس بن يعقوب الأصم: ضعيف ضبطا وعدالة، وسنفصل حاله قريبا.
ومنهم:عمرو بن عاصم بن عبيد الله الكلابي البصري أبو عثمان (ت:113هـ): صدوق، في حفظه شيء. ومنهم: عمران القطان، وقتادة، وأبو نضرة، هؤلاء لا يصح الإسناد من جهتهم كما بيناه في الطريق السابق.
الطريق العاشر: قال ابن أبي شيبة : (((أبو معاوية وابن نمير عن موسى الجهني عن زيد العمي عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله (ص) : (يكون في أمتي المهدي إن طال عمره أو قصر عمره يملك سبع سنين أو ثماني سنين أو تسع سنين ، فيملاها قسطا وعدلا كما ملئت جورا ، وتمطر السماء مطرها وتخرج الارض بركتها)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: موسى بن عبد الله الجهني الكوفي: سبق تفصيل حاله في الفصل الأول وتبين انه ضعيف. ومنهم زيد بن الحواري العمي البصري: ضعيف، لا يُحتج بحديثه ، ليس بشيء، يُرسل. ويُضاف إلى ذلك عنعنة أبي الصديق فهي تحتمل السماع من عدمه، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

الطريق الحادي عشر : قال الحاكم: ((حدثنا عبد الله بن سعد الحافظ ثنا إبراهيم بن أبي طالب و إبراهيم بن إسحاق و جعفر بن محمد بن أحمد الحافظ قالوا : حدثنا نصر بن علي ثنا محمد بن مروان ثنا عمارة بن أبي حفصة عن زيد العمي عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : ...)) . نفس متن الحديث السابق.

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان الأزدي الجهضمي (ت 250هـ) : ثقة،و قد اتهمه الخليفة المتوكل بالرفض بسبب حديث رواه فيه تشيع، فأمر بضربه . وجعله الشيعة من رجالهم ورواياته في كتبهم الإمامية. فالرجل لم يثبت توثيقه، فهو يبقى متهما بالرفض وممارسة التقية في علاقته بأهل السنة.

منهم: محمد بن مروان بن قدامة العقيلي : تركه أحمد بن حنبل ولينه، ليس بذاك، صدوق، له أوهام. ومنهم زيد بن الحواري العمي البصري: ضعيف، لا يُحتج بحديثه ، ليس بشيء، يُرسل. ويُضاف إلى ذلك عنعنة أبي الصديق فهي تحتمل السماع من عدمه، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

الطريق الثاني عشر: قال الطبراني: ((حدثنا محمد بن احمد بن أبي خيثمة قال حدثنا أبو بريد الجرمي قال حدثنا محمد بن مروان عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يكون في امتى المهدي...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن مروان بن قدامة العقيلي : تركه أحمد بن حنبل ولينه، ليس بذاك، صدوق، له أوهام. وتزيده ضعفا عنعنته عن هشان بن حسان.

ومنهم: هشام بن حسان الأزدي القردوسي البصري(ت148 هـ) :وثقه كثير من أهل الحديث وضعفه بعضهم ، مُدلس، يُرسل ، ومُتهم بالتحديث عمن لم يسمع، كان يُصر على التدليس في الرواية عن عطاء والحسن. لم يكن يحفظ، كان خشبيا- شيعيا إماميا- قيل: عنده ألف حديث حسن ليس عند غيره. كان شعبة يتقي حديث هشام بن حسان عن عطاء بن أبي رباح ،

ومحمد بن سيرين ، والحسن بن البصري. مُتهم بالتصرف في الأحاديث التي يرويها. كان يرفع أحاديث عن محمد بن سيرين لم يرفعها إلى النبي-عليه الصلاة و السلام-، فأنكر عليه أحد الرواة ذلك فتوقف.
بهذه السهولة توقف !! ، هذا لا يُقبل منه ، لأن الرجل كان شيعيا إماميا يُمارس التقية ويتلون حسب مصالحه والظروف التي تحيط به من جهة، وإصراره على التدليس ، وانفراده بعدد كبير من الأحاديث دليل دامغ على ممارسته للتقية، وتلاعبه وتلونه من جهة أخرى. وأما القول بأنه انفرد بألف حديث حسن، فهذا لا يصح، لأنه هو نفسه ضعيف جدا: ضبطا وعدالته، فكيف تكون تلك الأحاديث الحسنة التي انفرد بها ؟؟!!. ومن أين له بها ؟؟!!. وهل يُعقل أن ينفرد بألف حديث دون غيره من المحدثين؟؟!!.
ومنهم: محمد بن سيرين (ت110 هـ عن 77 سنة): ثقة ثبت، كان كثير الإرسال، حدث عن أقوام لم يدركهم، وآخرين لم يسمع منهم، فأرسل عن ابن عباس، وابن عمر، وعائشة وغيرهم.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لم يصح من جهته.

الطريق الثالث عشر: قال ابن ماجة: ((حدثنا نصر بن علي الجهضمي ، حدثنا محمد بن مروان العقيلي ، حدثنا عمارة بن أبي حفصة عن زيد العمي عن أبي صديق الناجي عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه و سلم قال :(يكون في أمتي المهدي...)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: نصر بن علي الجهضمي ، و محمد بن مروان العقيلي، وزيد العمي، وأبو الصديق الناجي. هؤلاء لا يصح الإسناد من جهتهم وقد تقدم قريبا تفصيل أحوالهم.

الطريق الرابع عشر: في مسند أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا بن نمير ثنا موسى يعني الجهني قال سمعت زيدا العمي قال ثنا أبو الصديق الناجي قال سمعت أبا سعيد الخدري قال قال النبي صلى الله عليه و سلم: يكون من أمتي المهدي)) .
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: موسى بن عبد الله الجهني الكوفي: سبق تفصيل حاله في الفصل الأول وتبين انه ضعيف. ومنهم زيد بن الحواري العمي البصري: ضعيف، لا يُحتج بحديثه ، ليس بشيء، يُرسل.

الطريق الخامس عشر: قال أبو نعيم الأصبهاني: ((ثنا أبو بكر بن خلاد ، ثنا الحارث بن أبى أسامة ، ثنا إسماعيل بن عبد الكريم ، ثنا إبراهيم بن عقيل، عن أبيه ، عن وهب بن منبه ، عن جابر؟ ، قال : قال رسول الله ؟

:((ينزل عيسى بن مريم، فيقول أميرهم المهدي: تعال صل بنا فيقول : ألا و إن بعضكم على بعض أمراء، تكرمه لهذه الأمة)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي (ت 186-282هـ): ثقة ، صدوق،، لين ،ليس بعمدة ، ضعفه الأزدي وابن حزم.

ومنهم: إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل الصنعاني: صدوق، هذه المرتبة تشعر بالتعديل لا بالضبط.

ومنهم إبراهيم بن عقيل بن معقل الصنعاني(الطبقة الثامنة): صدوق، وهنا قد عنعن ' فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته، وتلك المرتبة تشعر بالتعديل لا بالضبط.

ومنهم: عقيل بن معقل بن منبه : صدوق، وهنا قد عنعن ' فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته، وتلك المرتبة تشعر بالتعديل لا بالضبط.

ومنهم: وهب بن منبه بن كامل اليماني أبو عبد الله الأبناوي(34- 110 أو113 أو114،أ،116هـ): ثقة، ضعيف، يُرسل ، ولم يثبت سماعه من جابر. فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق السادس عشر: قال ابن ماجة : ((حدثنا محمد بن يحيى وأحمد بن يوسف قالا حدثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :(يقتيل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة . ثم لا يصير إلى واحد منهم . ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق . فيقتلونكم قتلا لم يقتله قوم) ثم ذكر شيئا لا أحفظه . فقال (فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حبوا على الثلج . فإنه خليفة الله المهدي)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق بن همام : سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف عدالة وضبطا، و يدلس ويُرسل. فالإسناد لا يصح من طريقه.

ومنهم: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (97- 161 هـ) : ثقة ، ثبت ، حجة ، مُدلس، وربما دلس عن الضعفاء ،ومُرسلاته شبه الريح ، فيه تشيع يسير ، يثلث بعلي، و قيل أنه رجع عن ذلك.. وبما أنه كان يُدلس، ومرسلاته شبه الريح، وقد هنا عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته .

آخرهم : خالد بن مهران أبو المنازل الحذاء البصري(ت 141هـ) ، قيل فيه: يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ثقة، كثير الإرسال- حدث عن أقوام لم يسمع منهم- ، ضعيف، تغير حفظه عندما قدم إلى الشام. الرجل ضعيف ، ويزيده

ضعفا إرساله، وهنا قد عنعن، مما يعني انه يكون قد اسقط الراوي الذي بينه وبين عكرمة، أو اختلق الخبر. فالإسناد من جهته منقطع.

الطريق السابع عشر : قال الحاكم النيسابوري : ((أخبرنا أبو عبد الله الصفار ثنا محمد بن إبراهيم بن أرومة ثنا الحسين بن حفص ثنا سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : يقتتل عند كنزكم)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن إبراهيم بن أرومة : الظاهر أنه مجهول الحال، فلم أعثر له على ذلك في كتب الرجال والتراجم والتواريخ.

ومنهم: الحسين بن حفص بن الفضل الأصبهاني (ت 212 هـ) : صدوق. ومرتبته هذا لا تجعله حجة ، فهي تُشعر بالعدالة لا بالضبط، فهو ضعيف من جهة ضبطه.

ومنهم: سفيان الثوري، وخالد الحذاء: لا يصح الإسناد من طريقيهما،لأنه ينطبق عليهما ما قلناه عنهما في الطريق السابق.

ومنهم: أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو البصري الجرمي(ت 107هـ): ثقة ، كثير الإرسال حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كعمر بن الخطاب وعلي- رضي الله عنهما.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الثامن عشر: قال أبو داود : ((حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثنا عبد الله بن جعفر الرقى حدثنا أبو المليح الحسن بن عمر عن زياد بن بيان عن على بن نفيل عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة قالت سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول « المهدى من عترتى من ولد فاطمة ».)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: احمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي، أبو علي(ت:236هـ) : صدوق. ومنهم زياد بن بيان الرقي (الطبقة السادسة): لا بأس به، حديثه عن المهدي في إسناده نظر. ومنهم: علي بن نفيل بن زراع النهدي (ت:125هـ) : لا بأس به، لا يُتابع على حديثه في المهدي.

ومنهم: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي (25- 95هـ) : فقيه ثبت ، ثقة، مرسلاته أصح المراسيل. روى عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم، وبعضهم لم يلحق بهم ، كأبي بكر، وعمر، وأبي الدرداء. وهو هنا قد عنعن فلا يصح الإسناد من جهته. والمرسل هو المرسل ولن يكون صحيحا إذا لم يصح ويتصل من طريق آخر. لأن

المرسل منقطع وراويه إما اسقط الراوي الذي سمع منه أو اختلق الخبر، وإلا لماذا أرسله ؟. والقول بأن مراسيل ابن المسيب يُحتج بها هو كلام لا يصح، وهو رغبة وليس دليلا، ومتى كانت الرغبات والتمنيات أدلة يُحتكم إليها ويُحتج بها في أمور العلم؟؟.وهو من جهة أخرى فتح لباب الظنيات على مصراعيه لتغزو السنة وتُضعف يقينها وصحيحها. ولن يكون المرسل صحيحا إذا لم يثبت اتصاله ويصح إسناده سواء رواه ابن المسيب، أو الشهاب الزهري، أو الحسن البصري أو غيرهم.لأن قوة مراسيل ابن المسيب لن تجعلها متصلة، ولا صحيحة، كما أن ضعف مراسيل الزهري لن تجعلها باطلة بالضرورة، وإنما تبقى تحتمل الصحة والضعف.فالمراسيل كلها منقطعة تحتمل الصحة والضعف بغض النظر عن مدى قوتها وضعفها.

الطريق التاسع عشر: قال أبو داود : ((حدثنا عثمان بن أبى شيبة حدثنا الفضل بن دكين حدثنا فطر عن القاسم بن أبى بزة عن أبى الطفيل عن علي - رضى الله تعالى عنه - عن النبى -صلى الله عليه وسلم- قال « لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله رجلا من أهل بيتى يملأها عدلا كما ملئت جورا ».)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الفضل بن دُكين، سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف عدالة وضبطا، شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.

ومنهم: فطر بن خليفة المخزومي الكوفي: ضعيف، ثقة، شيعي خشبي، سيئ المذهب، لا يُحتج به ، زائغ ليس بثقة.

ومنهم: أبو الطفيل عامر بن واثلة ، فيه تشيع ، و كان يُفضل عليا على الشيخين و عثمان-رضي الله عنهم - ، و رُوي أنه كان من غلاة الشيعة الكيسانية ويُؤمن برجعة محمد بن الحنفية، وكان يُرسل.

الطريق العشرون: في مسند أحمد بن حنبل:((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا حجاج وأبو نعيم قالا حدثنا فطر عن القاسم بن أبي بزة عن أبي الطفيل قال حجاج سمعت عليا رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :لو لم يبق من الدنيا الا يوم لبعث الله عز و جل رجلا منا يملؤها عدلا كما ملئت جورا ".)). قال أبو نعيم رجلا منا قال وسمعته مرة يذكره عن حبيب عن أبي الطفيل عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: أبو نعيم الفضل بن دكين، وفطر بن خليفة، وأبو الطفيل عامر،هؤلاء ضعفاء، ضبطا وعدالة، سبق بيان حالهم في الطريق السابق وغيره.

الطريق الواحد والعشرون: في مسند أحمد ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا حجاج وأبو نعيم قالا: ... قال أبو نعيم رجلا منا قال وسمعته مرة يذكره عن حبيب عن أبي الطفيل عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم)). نفس متن الطريق السابق .

إسناده لا يصح لأن من رجاله: أبو نعيم الفضل بن دُكين: ضعيف عدالة وضبطا كما بيناه سابقا. ومنهم : فطر بن خليفة، ضعيف ، شيعي، بينا حاله فيما تقدم .

ومنهم: حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدي مولاهم الكوفي (ت 119، أو 122هـ)) قيل فيه : ثقة، ثبت ، كان كثير الإرسال والتدليس، له أحاديث لا يُتابع عليها، روى حديثين مُنكرين، ،كان زمن المختار الثقفي(ت 67هـ) صبيا.وقد حدث عن أقوام لم يسمع منهم من الصحابة و التابعين. و قد كان مصرا عن التدليس عن سابق إصرار وترصد، من ذلك أن أبا بكر بن عياش روى عن الأعمش أنه قال: ((قال لي حبيب بن أبي ثابت: لو أن رجلا حدثني عنك ما باليت أن أرويه عنك)). فإذا صح بأنه كان صبيا زمن المختار الثقفي ، وبما أن ابن عباس توفي سنة 68هـ ، فهذا يعني أن سماعه من ابن عباس غير ثابت، خاصة وأن الذهبي ذكر أنه قيل بأن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من ابن عباس وأم سلمة. أو أنه سمع منه وهو صغير، وهذا سماع لا اعتبار له في رواية باطل متنها كهذه. فالإسناد لم يثبت اتصاله. وإنسان هذا حاله لا يُعتمد عليه، ولا يُحتج به. وهذا من مظاهر سوء نيته وإصراره على التحريف ، الذي هو من مظاهر إماميته، لأنه لا يُوجد أي مبرر مقبول يجعله يُمارس ذلك ، إلا إذا فعله لغاية في نفسه .

وقد عده ابن قتيبة والشهرستاني من رجال الشيعة، وجعله الشيعة الإمامية منهم ، و ذكروا مروياته في كتبهم المذهبية الخاصة بهم. وهذا وحده كافٍ لإسقاط الرواية، وهي تتفق مع إماميته. وعليه فإنه توجد ثلاثة شواهد قوية تدين الرجل وتدل على سوء نيته: أولها إصراره على التدليس والإرسال وإكثاره منهما، وهذا عمل مرفوض شرعا وعقلا وعلما . لكن الرجل وجد فيه وسيلته لتحقيق غايات في نفسه. والثاني روايته لحديثين مُنكرين، أنكرهما عليه أهل الحديث، هما : ((تصلي المستحاضة، وإن قطر

الدم على الحصير))، وحديث: ((القبلة للصائم)) . و هذا فعل مُتعمد. والثالث إن الرجل ألحقته بعض المصادر السنية برجال الشيعة ، و جعلته المصادر الشيعية الإمامية من رجال الإمامية . وهذا شاهد قوي على أن الرجل كان يُمارس التقية ، والذي يقوي هذا و يُثبته أن الرجل كان مصرا على التدليس والإرسال ومُكثرا منهما، وهذا الأمر هو الذي جعله مزدوج الشخصية. و الله تعالى أعلم بالصواب.

الطريق الثاني والعشرون: قال ابن الجوزي: ((نا عبد الرحمن بن محمد قال انا ابو بكر احمد بن علي بن ثابت قال انا القاضي ابو عمر القاسم بن جعفر بن عبدالواحد الهاشمي قال انا ابو الحسن علي بن احمد بن محمد بن داؤد الرزاز قال انا احمد بن سليمان النجاد قال انا ابو قلابة الرقاشي قال انا ابو ربيعة قال انا ابو عوانة عن الأعمش عن الضحاك عن ابن العباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم منا السفاح ومنا المنصور ومنا المهدي)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الملك بن محمد بن عبد الله أبو قلابة الرقاشي الضرير(ت:276هـ): ثقة، صدوق ، يُخطئ، تغير حفظه، كثير الأخطاء والأوهام.

ومنهم: أبو عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري (176هـ)، قيل فيه: ثقة ، ثبت ، كثير الغلط إذا حدث من حفظه، في حديثه عن قتادة لين ، لأن كتابه كان قد ضاع منه. قال عبد الرحمن بن مهدي: نظرت في كتاب أبي عوانة وأنا أستغفر الله.وقال أحمد: " إلا أنه بآخرة كان يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ، فأما إذا كان من كتابه فهو ثبت". كان حفظه لا يُساوي شيئا، و أميا لا يقرأ ولا يكتب، و يستعين بمن يكتب له، له أوهام تجنب الشيخان ذكرها. و قال أحمد بن حنبل: ((كان أبو عوانة وضع كتابا فيه معايب أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وفيه بلايا فجاء سلام بن أبي مطيع(ت164هـ) فقال: يا أبا عوانة أعطني ذاك الكتاب فأعطاه فأخذه سلام فاحرقه. قال أبي : وكان سلام من أصحاب أيوب وكان رجلا صالحا)). فهذا رجل مُتهم في عدالته وضعيف في ضبطه . فلا حفظ ولا قراءة، و لا كتابة، ثم ضاع منه كتابه . والرجل ضعيف من جهة حفظه، والحفظ هو الأساس في الرواية ،وقد اختلط في آخر حياته، ولا ندري هذه الرواية هل هي من حفظه أم من كتابه، وهل هي من روايات آخر حياته أم لا ؟؟ . بما أن ذلك حاله وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: سليمان بن مهران الأعمش: سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، ويُرسل ويُدلس، شيعي إمامي. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن أيضا فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الثالث والعشرون : قال الترمذي : ((حدثنا عبيد بن أسباط بن محمد القرشي الكوفي قال حدثني أبي حدثنا سفيان الثوري عن عاصم بن بهدلة عن زر عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أسباط بن محمد القرشي الكوفي: ثقة، صدوق ، فيه ضعف. عده الشيعة الإمامية من رجالهم.

ومنهم: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (97- 161 هـ) : ثقة ، ثبت ، حجة ، مُدلس، وربما دلس عن الضعفاء ،ومُرسلاته شبه الريح ، فيه تشيع يسير ، يثلث بعلي، و قيل أنه رجع عن ذلك. وبما أنه كان يُدلس، ومرسلاته شبه الريح، وقد هنا عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم : عاصم بن أبي النجود عاصم بن بهدلة الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ (ت 128هـ) : ثقة، كثير الخطأ في حديثه، صدوق، له أوهام ، لا بأس به، حجة في القراءات، حديثه في الصحيحين مقرون بغيره. لكنه كان يُرسل ، فقد روى عمن لم يسمع منه ،قال الدارقطني : ((لم يسمع من أنس شيئا)) و((روى عن شهر بن حوشب والحارث بن حسان البكري ... والصحيح أن بينهما أبا وائل)).وقال أيضا: ((لا يصح لعاصم عن عطية ، يعني العوفي، شيء)). وهو هنا قد عنعن عن زر بن حبيش ، فالإسناد لا يصح من جهته .

الطريق الرابع والعشرون : قال أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا عمر بن عبيد الطنافسي عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: لا تنقضي الأيام ولا يذهب الدهر حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عمر بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي(ت185هـ) : صدوق، وهذه المرتبة تُشعر بالعدالة لا بالضبط، وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

ومنهم: عاصم بن أبي النجود ، فصلنا حاله في الطريق السابق، وتبين أنه ضعيف، يرسل. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

ومنهم: زر بن حبيش : ثقة ، يُرسل. وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

الطريق الخامس والعشرون : في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا يحيى بن سعيد عن سفيان حدثني عاصم عن زر عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: لا تذهب الدنيا أو قال لا تنقضي الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي ويواطئ اسمه اسمي)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: يحيى بن سعيد القطان ، ثقة معروف، لكن لم أقف على حاله من التدليس، والإرسال ، وكان في رواياته يُفرق بين التصريح بالسماع من عدمه. وقد عاش في زمن كان فيه التفريق بينهما معروفا ومطلوبا . فعنعنته هنا تجعل الإسناد يحتمل الاتصال من عدمه، فاتصاله لم يثبت من جهته ،خاصة وقد ألحقه ابن قتيبة برجال الشيعة. والشيعة ذكروه من بين رجالهم ، لكنهم قالوا بأنه عامي، ووثقوه. فأمر هذا الرجل غريب جدا، ألحقه ابن قتيبة بالشيعة، والشيعة وثقوه مع قولهم بأنه عامي، أي من السنيين. وهم لا يُوثقون أهل السنة، بل يكفرونهم أيضا كما بينا سابقا. فهل كان يحيى القطان سنيا متشيعا ، أم شيعيا متسننا، أم أنه كان في مرحلة من حياته شيعيا ثم أصبح سنيا ، أم كان شيعيا إماميا متسترا متسللا بين المحدثين لم يرد الشيعة كشف حاله؟؟!! . الله أعلم بحاله!!!!

ومنهم: عاصم بن بهدلة، وزر بن حبيش: الأول ضعيف يرسل ،والثاني يرسل كما سبق أن فصلنا حاليهما. وهنا قد عنعنا، فالإسناد لا يصح من طريقهما.

الطريق السادس والعشرون: قال البزار: ((وحدثنا عبيد بن أسباط بن محمد ، قال : حدثني أبي ، عن سفيان ، عن عاصم ، عن زر ، عن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي.)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أسباط بن محمد، وسفيان الثوري، وعاصم بن بهدلة، وزر بن حبيش. هؤلاء لا يصح الإسناد من جهتهم، وقد سبق تفصيل أحوالهم كما في الطريق الثالث والعشرين، فلا نعيده هنا.

الطريق السابع والعشرون: قال الطبراني الطبراني : ((حدثنا معاذ بن المثنى ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد ح وحدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي ثنا أبو إسحاق

الفزاري ح وحدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا عبيد بن أسباط بن محمد ثنا أبي كلهم عن سفيان الثوري عن عاصم عن زر عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينقضي الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي واللفظ لحديث مسدد)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله:سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (97- 161 هـ) : سبق تفصيل حاله وتبين أنه يُدلس ويُرسل ،ومرسلاته ضعيفة جدا وصفت بأنها شبه الريح. وبما أنه كان يُدلس، ومرسلاته شبه الريح، وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم : عاصم بن أبي النجود عاصم بن بهدلة الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ (ت 128هـ) : ثقة، كثير الخطأ في حديثه، صدوق، له أوهام ، لا بأس به، حجة في القراءات، حديثه في الصحيحين مقرون بغيره. لكنه كان يُرسل ، فقد روى عمن لم يسمع منه ،قال الدارقطني : ((لم يسمع من أنس شيئا)) و((روى عن شهر بن حوشب والحارث بن حسان البكري ... والصحيح أن بينهما أبا وائل)).وقال أيضا: ((لا يصح لعاصم عن عطية ، يعني العوفي، شيء)). وهو هنا قد عنعن عن زر بن حبيش ، فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم: زر بن حبيش : ثقة ، يُرسل. وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

الطريق الثامن والعشرون : قال الطبراني: ((حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا محمد بن أبان الواسطي ثنا عمر بن عبيد الطنافسي عن عاصم عن زر بن حبيش عن بن مسعود رضى الله تعالى عنه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يذهب الدنيا أو لا ينقضي الأيام حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عمر بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي(ت185هـ) : صدوق، وهذه المرتبة تُشعر بالعدالة لا بالضبط، وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

ومنهم: عاصم بن بهدلة، وزر بن حبيش، لا يصح الإسناد من طريقهما بما قلناه عنهما في الطريق السابق وغيره.

الطريق التاسع والعشرون : طرقه: قال الترمذي: ((حدثنا عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار حدثنا سفيان بن عيينة عن عاصم عن زر عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يلي رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي (107- 198 هـ) : سبق تفصيل حاله وتبين أنه كثير التدليس والإرسال، وانه يدلس عن الثقات والضعفاء معا. وأنه كثير الغلط في حديث الكوفيين.وهنا قد روى عن عاصم و هو كوفي، وقد عنعن عنه أيضا. فالإسناد لا يصح من جهته.
ومنهم: عاصم بن بهدلة، وزر بن حبيش ينطبق عليهما هنا ما قالناه عنهما في الطرق السابقة. فالإسناد لا يصح من طريقهما.

الطريق الثلاثون : في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا سفيان بن عيينة ثنا عاصم عن زر عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه و سلم: لا تقوم الساعة حتى يلي رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة، وعاصم بن بهدلة، وزر بن حبيش. لا يصح الإسناد من جهتهم بما قلناه عنهم في الطرق السابقة.

الطريق الواحد والثلاثون: قال الطبراني: ((حدثنا عمر بن إبراهيم البغدادي و محمد بن أحمد بن أبي خيثمة ثنا محمد بن علي بن خالد العطار ثنا عمرو بن عبد الغفار ثنا شعبة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : لا يذهب الدنيا حتى يلي رجل من أهل بيتي يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا يواطئ اسمه اسمي)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عمرو بن عبد الغفار الكوفي: رافضي، متروك ، يضع الحديث في فضل آل البيت، مُنكر الحديث. ومنهم: عاصم بن بهدلة، ضعيف، يُرُسل كما بيناه سابقا.

الطريق الثاني والثلاثون: قال ابن حبان: ((وحدثنا الفضل بن الحباب في عقبه حدثنا مسدد حدثنا محمد بن إبراهيم أبو شهاب حدثنا عاصم بن بهدلة عن زر عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (لو لم يبقى من الدنيا إلا ليلة لملك فيها رجل من أهل بيتي اسمه اسمي)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: محمد بن إبراهيم أبو شهاب الكناني الكوفي: ليس بمشهور، يُكتب حديثه. فالرجل ضعيف. ومنهم: عاصم بن بهدلة ، وزر بن حبيش سبق بيان عدم صحة الإسناد من طريقهما.

الطريق الثالث والثلاثون : قال الطبراني: ((حدثنا أحمد بن محمد الجمال الأصبهاني ثنا إبراهيم بن عامر بن إبراهيم ثنا أبي عن يعقوب القمي عن سعد بن الحسين عن أبي بكر بن عياش عن عاصم بن ابي

النجود عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : يلي أمر هذه الأمة في آخر زمانها رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ (95-193هـ) : وثقه بعض أهل الحديث، و ضعفه بعضهم، و كان كثير الغلط .كان يحيى القطان لا يرضاه. وعليه فتوثيقه لم يثبت، فالرجل ضعيف. وتزيده ضعفا عنعنته عن عاصم. ومنهم عاصم بن بهدلة ، وزر بن حبيش سبق بيان سبب عدم صحة الإسناد من طريقهما.

الطريق الرابع والثلاثون: قال أبو نُعيم الأصبهاني: ((حدثنا أحمد بن بندار ، ثنا عباس بن حمدان ، ثنا إبراهيم بن عامر ، ثنا أبي ، عن يعقوب ، عن سعيد بن الحسن ابن أخت ثعلبة ، عن أبي بكر بن عياش ، عن عاصم ، عن زر ، عن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يلي أمر هذه الأمة في آخر زمانها رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي »)).

إسناده لا يصح بسبب ما قلناه في الطريق السابق عن أبي بكر بن عياش، وعاصم بن بهدلة،وزر بن حبيش .

الطريق الخامس والثلاثون: قال ابن ابي شيبة: ((حدثنا الفضل بن دكين قال حدثنا فطر عن زر عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تذهب الدنيا حتى يبعث الله رجلا من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الفضل بن دُكين، وفطر بن خليفة: سبق بيان حاليهما وتبين أنهما شيعيان إيماميا، ضعيفان ضبطا وعدالة.

الطريق السادس والثلاثون: قال الطبراني الطبراني: ((حدثنا أحمد قال حدثنا عبد الأعلى بن حماد النرسي قال حدثنا عبيد الله بن موسى قال حدثنا زائدة عن عاصم عن زر عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث رجلا من أهلي يواطىء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا لم يرو هذا الحديث عن زائدة إلا عبيد الله)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي (ت213 هـ)، قيل فيه : صاحب تخليط، حدث بأحاديث سوء، أخرج أحاديث رديئة ، ثقة ، صدوق ، حسن الحديث ، مُتشيع، روى أحاديث مُنكرة في التشيع فضعفه بذلك كثير من الناس. متروك، مُضطرب الحديث ، ليس بقوي الحديث . مُفرط في التشيع . شيعي مُحترق ، كان شيعيا

مُتحرقا، نهى أحمد بن حنبل عن التحديث عنه. وقال يعقوب بن سفيان: ((شيعي ، وإن قال قائل: رافضي ، لم أنكر عليه وهو منكر الحديث)) .وقال الجوزجاني: عبيد الله بن موسى: ((أغلى وأسوأ مذهبا ،وأروى للعجائب)). كان مضطربا اضطرابا قبيحا في حديثه عن سفيان الثوري. وجعله الشيعة من رجالهم.

ومنهم: عاصم بن بهدلة، وزر بن حبيش سبق بيان عدم صحة الإسناد من طريقهما.

الطريق السابع والثلاثون: قال ابن حبان : ((أخبرنا الحسين بن أحمد بن بسطام بالأبلة قال : حدثنا عمرو بن علي بن بحر قال : حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن عاصم عن زر عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (لا تقوم الساعة حتى يملك الناس رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي فيلمؤها قسطا وعدلا)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان الثوري، بينا سابقا أنه يدلس ، يرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه. ومنهم: عاصم بن بهدلة، فصلنا حاله واتضح أنه ضعيف، ويُرسل. وهنا قد عنعن فالإسناد لم يصح من طريقه. وكذلك زر بن حبيش ثقة، لكنه يُرسل وهنا قد عنعن.

الطريق الثامن والثلاثون: قال البخاري: قال: ((حدثنا ابن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن نافع مولى أبي قتادة الأنصاري أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم)) . لاحظ لم يُصرّح بالمهدي لكن يحتمله ضمنيا.

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الليث ابن سعد : ثقة، لكنه عنعن ، وقد ذكر ابن أبي حاتم أنه كان يُرسل. فالإسناد من جهته لم يثبت اتصاله.

ومنهم: يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي (ت نحو: 160هـ)، قيل فيه : سيء الحفظ، ثقة ، صدوق، ليس بحجة ، سُئل عنه أحمد بن حنبل فقال:((لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهرى عن سعيد، وبعضه الزهري، فيشتبه عليه)). كثير الخطأ عن الزهري، و في حديثه عنه مُنكرات ، ضعيف من جهة ضبطه. فالرجل ضعيف عامة وفي الزهري خاصة، وهنا قد روى عن الزهري ،ولم يصرح بالسماع منه، فالإسناد من جهته لا يصح.

ومنهم : الشهاب الزهري، سبق تفصيل حاله ، فهو ثقة لكنه كثير التدليس والإرسال ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق التاسع والثلاثون: قال مسلم : ((حدثنى حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرنى يونس عن ابن شهاب قال أخبرنى نافع مولى أبى قتادة الأنصارى أن أبا هريرة قال قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- « كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم »)) . لاحظ لم يُصرّح بالمهدي لكن يحتمله ضمنيا.

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران أبو حفص التجيبي المصري(160- 244هـ) : ضعيف، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، صدوق، ثقة. وعن ابن معين أن يحيى القطان ذكر أمورا قبيحة عن حرملة عبّر عنها ابن معين بقوله: ((ذكر عنه يحيى أشياء سمجة كرهت ذكرها)). فالرجل ضعيف ، وعلى اقل تقدير أن توثيقه لم يثبت.

ومنهم: يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي (ت نحو: 160هـ)، قيل فيه : سيء الحفظ، ثقة ، صدوق، ليس بحجة ، سُئل عنه أحمد بن حنبل فقال:((لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهرى عن سعيد، وبعضه الزهري، فيشتبه عليه)). كثير الخطأ عن الزهري، و في حديثه عنه مُنكرات ، ضعيف من جهة ضبطه. فالرجل ضعيف عامة وفي الزهري خاصة، وهنا قد روى عن الزهري ،ولم يصرح بالسماع منه، فالإسناد لا يصح من طريقه لضعفه وعنعنته.

الطريق الأربعون : قال ابن حبان: ((أخبرنا الفضل بن الحباب قال : حدثنا مسدد بن مسرهد حدثنا محمد بن إبراهيم أبو شهاب عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (لو لم يبق من الدنيا إلا ليلة لملك فيها رجل من أهل بيت النبي صلى الله عليه و سلم)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: محمد بن إبراهيم أبو شهاب الكناني الكوفي: ليس بمشهور، يُكتب حديثه. فالرجل ضعيف.

ومنهم: عاصم بن بهدلة ، سبق أن فصلنا حاله وتبين أنه ضعيف ويُرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد من جهته لا يصح. وآخرهم: أبو صالح مولى أم هاني: ضعيف ، يُرسل. وهنا قد عنعن .

الطريق الواحد والأربعون : في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا يزيد أنا بن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان قال سمعت أبا هريرة يخبر أبا قتادة أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: يبايع لرجل ما بين الركن والمقام ولن يستحل البيت الا أهله فإذا استحلوه فلا يسأل عن هلكة

العرب ثم تأتي الحبشة فيخربونه خرابا لا يعمر بعده أبدا و هم الذين يستخرجون كنزه)) .
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب بن المغيرة بن الحارث المدني أبو الحارث (80-158هـ): ثقة . لكنه حدث عمن لم يسمع ، مما يعني أنه كان يُرسل . قال بن معين عن ابن أبي ذئب: ((لم يسمع من عجلان والد محمد بن عجلان، إنما سمع من عجلان مولى المشمعل. وقال أبو زرعة وقد سئل عن حديث جابر "لا طلاق قبل نكاح" لم يسمع ابن أبي ذئب من عطاء إنما رواه عمن سمع عطاء)). وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يصح من طريقه.
ومنهم: سعيد بن سمعان الأنصاري : فيه جهالة، ضعفه الأزدي ووثقه النسائي. فتوثيقه لم يثبت والإسناد لم يصح من طريقه.
الطريق الثاني والأربعون: في مسند أحمد: ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا أبو النضر ثنا أبو معاوية شيبان عن مطر بن طهمان عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: لا تقوم الساعة حتى يملك رجل من أهل بيتي أجلي أقنى يملأ الأرض عدلا كما ملئت قبله ظلما يكون سبع سنين)).
إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم النحوي أبو معاوية: ثقة، صدوق، صالح يُكتب حديثه، عنده مناكير وأحاديث تفرد بها عن الأعمش، يُكتب حديثه لا يُحتج. فالرجل ضعيف، وعلى أقل تقدير توثيقه لم يثبت . ومشبوه فيما يتعلق برواياته عن الأعمش، وليس بحجة، ويزيده ضعفا عنعنته عن مطر بن طهمان.
ومنهم: مطر بن طهمان الوراق، صدوق ، يهم ، ليس بالقوي ، فيه ضعف في الحديث، ليس بحجة ، يُرسل.ويزيده ضعفا أنه عنعن عن أبي الصديق.فالإسناد لا يصح من طريقه.
الطريق الثالث والأربعون : منها: قال الطبراني: ((حدثنا موسى بن هارون ثنا عبد الله بن داهر الرازي ثنا عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : لا تقوم الساعة حتى يملك رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي يملأ الأرض عدلا وقسطا كما ملئت ظلما وجورا)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الله بن عبد القدوس التميمي السعدي أبو محمد الكوفي: ليس بشيء، خشبي، ضعيف يُرمى بالرفض، صدوق.
ومنهم سليمان بن مهران الأعمش الكوفي: سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، يُرسل، يُدلس، شيعي إمامي مارس التقية في علاقته بالمحدثين. وآخرهم: عاصم بن بهدلة، تقدم تفصيل حاله واتضح أنه ضعيف، ويُرسل، وهنا قد عنعن.

الطريق الرابع والأربعون: في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي قال الحسن بن موسى قال ثنا حماد بن سلمة عن أبي هارون العبدي ومطر الوراق عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تملأ الأرض جورا وظلما فيخرج رجل من عترتي يملك سبعا أو تسعا فيملأ الأرض قسطا وعدلا)).
إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: أحمد بن حنبل : ثقة، متقن إمام جليل كما هو معروف، لكنه هنا لم يُصرّح بالسماع، مع أنه نادرا ما لم يُصرّح به وإنما قال: ((قال الحسن بن موسى))، فالإسناد معلق من جهته، فهو ليس بمتصل.
ومنهم: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة)، قيل فيه : ثقة له أوهام ،عابد، أمين، فيه غفلة، له أوهام وغرائب، وغيره أثبت منه.. روى عن الزبير أبي عبد السلام مراسيل وكان كثير الخطأ. وذكر أحمد بن حنبل أن حمادا أسند عن أيوب السختياني أحاديث لم يسندها الناس عنه. وقال ابن حجر: ((حماد بن سلمة بن دينار البصري أحد الأئمة الأثبات إلا أنه ساء حفظه في الآخر. استشهد به البخاري تعليقا ولم يخرج له احتجاجا، ولا مقرونا ،ولا متابعة إلا في موضع واحد قال فيه: قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة فذكره .وهو في كتاب الرقاق وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضا إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده)). وبناء على هذا فإن حمادا ضعيف عند البخاري. وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.
ومنهم: وأبو هارون عمارة بن جوين العبدي البصري، قيل فيه: ضعيف، كذاب، ليس بشيء،متروك ، شيعي متطرف. ومنهم: مطر بن طهمان الوراق، صدوق ، يهم ، ليس بالقوي ، فيه ضعف في الحديث، ليس بحجة

، يُرسل.ويزيده ضعفا أنه عنعن عن أبي الصديق.فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الخامس والأربعون : قال البزار : ((أخبرنا إسماعيل بن أبي الحارث ، وأحمد بن يحيى السوسي ، قالا : أخبرنا داود بن المحبر بن قحذم ، قال : أخبرنا المحبر بن قحذم ، عن أبيه قحذم بن سليمان ، عن معاوية بن قرة ، عن أبيه رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لتملأن الأرض جورا وظلما ، فإذا ملئت جورا وظلما بعث الله رجلا مني اسمه اسمي أو اسمه اسم أبي ، يملؤها عدلا وقسطا ، كما ملئت جورا وظلما ، فلا تمنع السماء شيئا من قطرها ولا الأرض شيئا من نباتها ، يلبث فيكم سبعا أو ثمانيا أو تسعا يعني سنين »)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: داود بن المحبر بن قحذم بن سليمان الطائي ويقال الثقفي البكراوي أبو سليمان البصري: ضعيف ، متروك، يضع الحديث ، صاحب مناكير، ذاهب الحديث، صدوق، شبه لا شيء. ومنهم : المحبر بن قحذم ، وقحذم بن سليمان: في حديثهما وهم وغلط.

الطريق السادس والأربعون: ونفس متن الطريق السابق رواه البزار من طريق آخر، فقال: ((وهذا الحديث قد رواه معمر ، عن أبي هارون العبدي ، عن معاوية بن قرة ، عن أبي الصديق ، عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: معمر بن راشد، سبق تفصيل حاله وتبين انه ضعيف ضبطا وعدالة، شيعي إمامي، وأقل تقدير أن توثيقه لم يثبت.

ومنهم: وأبو هارون عمارة بن جوين العبدي البصري، قيل فيه: ضعيف، كذاب، ليس بشيء،متروك ، شيعي متطرف.

الطريق السابع والأربعون: قال أبو نعيم الأصبهاني: ((قال أبو نعيم: ثنا أبو بكر بن خلاد، ثنا الحارث بن أبى أسامة، ثنا هوذة، ثنا عوف الأعرابي، عن أبى الصديق، عن أبى سعيد الخدري ؟ قال: قال رسول الله ؟ :((لتملان الأرض ظلما وعدوانا ، ثم ليخرجن رجل من أهل بيتي ،حتى يملاها قسطا وعدلا ، كما ملئت ظلما وعدوانا)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي (ت 186-282هـ): ثقة ، صدوق،، لين ،ليس بعمدة ، ضعفه الأزدي وابن حزم. ومنهم: هوذة بن خليفة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكرة

الثقفي البكراوي أبو الأشهب البصري: ضعيف ، ليس بمحمود، صدوق، ليس به بأس، ضعيف عن عوف الاعرابي .

وآخرهم: عوف بن أبي جميلة البصري المعروف بعوف الأعرابي(ت 146هـ عن 86سنة) . قال عبد الله بن المبارك : ((ما رضي عوف ببدعة واحدة حتى كانت فيه بدعتان كان قدريا وكان شيعيا)). وقال محمد بندار وهو يقرأ حديث عوف: ((يقولون عوف ، والله لقد كان عوف قدريا رافضيا شيطانا)). وقيل فيه : صدوق، صالح، ثقة ، ثبت . وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة. وذكره الشيعة الإمامية من رجالهم، ورووا مروياته في كتبهم.وتزيده ضعفا عنعنته عن أبي الصديق.

الطريق الثامن والأربعون: في مسند أحمد ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا محمد بن جعفر ثنا عوف عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الأرض ظلما وعدوانا قال ثم يخرج رجل من عترتي أو من أهل بيتي يملؤها قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وعدوانا)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ) : ثقة ، فيه غفلة وبلادة، وكان يُخطئ أسماء الرواة ، وعن أحمد بن حنبل: سمعت غندرًا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب عن أحد غيره شيئًا، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا)). وفي غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ضعفه يحيى بن سعيد. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، وهنا روى عن غير شعبة.

ومنهم: عوف بن أبي جميلة البصري المعروف بعوف الأعرابي(ت 146هـ عن 86سنة): شيعي إمامي، ضعيف كما بيناه في الطريق السابق.

الطريق التاسع والأربعون : قال أبو نعيم الأصبهاني : ((قال أبو نعيم: ثنا أبو الفرج الأصفهاني، ثنا أحمد بن الحسين، ثنا جعفر بن طارق، عن الجيد بن نظيف، عن أبى نضرة،عن أبي سعيد ؟ قال: قال رسول الله ؟ :((منا الذي يصلي عيسى بن مريم خلفه)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: جعفر بن طارق ، والجيد بن نظيف : مجهولان، فلم أعثر لهما على حال جرحا ولا تعديلا ، بل ولا حتى على ترجمة في كتب الجرح والتعديل والتراجم والتواريخ.

آخرهم : أبو نضرة منذر بن مالك بن قطعة العبدي (ت 108أو109هـ) ، ثقة ،أرسل عن علي بن أبي طالب، فيه ضعف، لهذا ذُكر في الضعفاء. وهنا لم يصرح بالسماع عن أبي سعيد . فالإسناد لا يصح من طريقه لضعفه وعنعنته.

الطريق الخمسون: قال ابن أبي شيبة : ((حدثنا أبو معاوية عن داود عن أبي نضرة عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه و سلم قال يخرج في آخر الزمان خليفة يعطي الحق بغير عدد)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو معاوية محمد بن خازم الضرير المنقري التيمي(113- 195 هـ): قال أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث عن غير الأعمش لا يحفظ حفظا جيدا. وقال يحيى بن معين: له عن عبد الله بن عمر أحاديث مناكير. قال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟، قال فيها أحاديث مضطربة يرفع أحاديث منها إلى النبي- صلى الله عليه وسلم -.. وقال النسائي : محمد بن حازم ثقة في الأعمش . وقال محمد بن الحسن: سألت أبا داود: هل كان محمد بن حازم من الحفاظ الثقات؟، قال: سألت يحيى بن معين عن هذه المسألة فقال: نعم هو من المعدودين)). و كان يُدلس أيضا.

وقد عده الشيعة من رجالهم، و مروياته عن الأعمش في كتبهم الإمامية، بق أن ذكرنا طرفا منها عند تكلمنا عن سليمان بن مهران الأعمش. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه ،ومضطرب ، كما أنه روى مناكير ،وهو هنا قد عنعن، وقد رفع أحاديث ليست بمرفوعة، فالإسناد لا يصح من جهته.واما القول بأنه ثقة عن الأعمش فهذا غير صحيح، لأن السبب الأساسي في ضعفه هو تشيعه الإمامي، والأعمش مثله شيعي إمامي، فروايته هي رواية ضعيف عن ضعيف. خاصة وأنهما قد روايا حديثا يتفق مه مذبهما، ولم يصح اسنادا ولا متنا.

ومنهم: داود بن أبي هند أبو بكر أو أبو محمد القشيري مولاهم البصري (ت 140هـ)، قيل فيه: ثقة، روي عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه، يهم إذا حدث من حفظه، كثير الاضطراب والخلاف. وهذا الرجل جعله الشيعة من رجالهم ، ومروياته الإمامية في كتبهم. فالإسناد لا يصح ، لأن الرجل ضعيف ضبطا وعدالة ، ومُدلس، وشيعي بشهادة ما ذكرناه وهذه الرواية التي تصب في التشيع الإمامي. ولأنه أيضا عنعن روايته.

الطريق الواحد والخمسون : قال مسلم: ((حدثنا نصر بن على الجهضمى حدثنا بشر يعنى ابن المفضل ح وحدثنا علي بن حجر السعدى

حدثنا إسماعيل ـ يعنى ابن علية ـ كلاهما عن سعيد بن يزيد عن أبى نضرة عن أبى سعيد قال قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- « من خلفائكم خليفة يحثو المال حثيا لا يعده عددا »)) .

أقول: هذا الطريق والطريقان الآتيان- 52، 53- هي طرق ليست صريحة في المهدي المنتظر، فهي طرق تتكلم عن خليفة مسلم، لكنها تحتمل أنها تعني المهدي احتمالا بعيدا،بحكم أن الخليفة إمام ، والمهدي إمام وخليفة، لكنها ليست حجة في المهدي. وبما أنها كذلك ويُمكن أن يعتمد عليها القائلون بالمهدي ويحتجون بها من باب الترجيح والدعم، فإننا سننقدها وسيتبين أن أسانيدها لم تثبت.

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان الأزدي الجهضمي (ت 250هـ)، قيل فيه: ثقة، اتهمه الخليفة المتوكل بالرفض بسبب حديث رواه فيه تشيع، فأمر بضربه. وجعله الشيعة من رجالهم ،ورواياته في كتبهم الإمامية الخاصة بهم. فالرجل مُتهم ومشبوه ،والخبر يتفق مع ما أُتهم به من تشيع، وقد عدّه الشيعة منهم . لذا يبدو أنه كان يُمارس التقية في علاقته بأهل السنة . فالإسناد من جهته لا يصح.

ومنهم: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي المعروف بابن علية (100-193هـ): ثقة ثبت، لكنه كثير الإرسال، فله رويات كثيرة جدا معنعنة تُعد بالعشرات ، ولم أجد له حالا خاصا به يتعلق بالإرسال ، إلى جانب روايات أخرى صرّح فيها بالسماع. وهذا لا يُقبل منه لأنه عاش في زمن كان التفريق فيه بين العنعنة والسماع معروفا وممارسا ومطلوبا. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن ، فالإسناد لم يثبت اتصاله من طريقه .

ومنهم: أبو سلمة سعيد بن يزيد بن مسلمة الأزدي البصري (ت نحو140 هـ) ، ثقة ، صالح . لكنه هنا قد عنعن ، ولم أعثر على حال خاص به يتعلق بالعنعنة. فظاهر الإسناد أنه غير مصتل ، لأن التدليس والارسال قد شاع استخدامهما في زمانه، ولأني عثرت له على روايات بعضها صرّح فيها بالسماع، و أخرى لم يُصرح فيها بذلك. مما يعني أن الرجل كان يُفرق بين الصيغتين،وكان في عصر التفريق بينهما مطلوبا، وهذا يجعلنا ننظر إلى إسناده على أنه غير متصل.

ومنهم: أبو نضرة منذر بن مالك بن قطعة العبدي البصري (ت 108أو109هـ)، قيل فيه : ثقة ،يُرسل ، كان ممن يُخطئ، فيه ضعف، لم يحتج به البخاري ،لهذا ذكر في الضعفاء. وقال ابن سعد: ((كان ثقة كثير

الحديث وليس كل أحد يحتج به)).وبسبب ضعفه، وإرساله لا يصح الإسناده من جهته.

الطريق الثاني والخمسون : ، قال مسلم: ((وحدثنى زهير بن حرب حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثنا أبى حدثنا داود عن أبى نضرة عن أبى سعيد وجابر بن عبد الله قالا قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- « يكون فى آخر الزمان خليفة يقسم المال ولا يعده ».)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري (ت 207 هـ)، قيل فيه: ثقة مأمون ، صالح الحديث، ثبت في شعبة، يخطئ.

ومنهم: داود بن أبي هند بن عذافر القشيري مولاهم أبو بكر أو أبو محمد البصري (ت 140هـ عن 75سنة)، قيل فيه: ثقة، روي عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه، يهم إذا حدث من حفظه، كثير الاضطراب والخلاف. وهذا الرجل جعله الشيعة من رجالهم ، ومروياته الإمامية في كتبهم . فالإسناد لا يصح من طريقه ، لأن الرجل ضعيف ضبطا وعدالة ، ويُرسل، وهنا قد عنعن عن ابي نضرة .

ومنهم: أبو نضرة منذر بن مالك بن قطعة العبدي البصري (ت 108أو109هـ)، قيل فيه : ثقة ،يُرسل ، كان ممن يُخطئ، فيه ضعف، لم يحتج به البخاري ،لهذا ذكر في الضعفاء. وقال ابن سعد: ((كان ثقة كثير الحديث وليس كل أحد يحتج به)).وبسبب ضعفه، وعنعنته لا يصح الإسناد من جهته.

الطريق الثالث والخمسون: قال مسلم: ((حدثنا زهير بن حرب وعلى بن حجر - واللفظ لزهير - قالا حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن الجريرى عن أبى نضرة قال كنا عند جابر بن عبد الله فقال يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم قفيز ولا درهم. قلنا من أين ذاك قال من قبل العجم يمنعون ذاك. ثم قال يوشك أهل الشأم أن لا يجبى إليهم دينار ولا مدى. قلنا من أين ذاك قال من قبل الروم. ثم سكت هنية ثم قال قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- « يكون فى آخر أمتى خليفة يحثى المال حثيا لا يعده عددا »)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي المعروف بابن علية البصري(100-193هـ) : ثقة ثبت، لكنه كثير الإرسال، فله روايات كثيرة جدا معنعنة تُعد بالعشرات ، ولم احد له حالا خاصا به يتعلق بذلك ، إلى جانب روايات أخرى صرّح فيها بالسماع. وهذا

لا يُقبل منه لأنه عاش في زمن كان التفريق فيه بين العنعنة والسماع معروفا ومطلوبا. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن ، فالإسناد لم يثبت اتصاله من طريقه .

ومنهم: سَعِيد بن إياس أبو مسعود البصري الجريري من الطبقة الخامسة (ت:144هـ): ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنوات، سمع منه الناس بعد اختلاطه ، قال أبو حاتم:" تغير حفظه قبل موته ،فمن كتب عنه قديما فهو صالح". ضعفه يحيى بن سعيد القطان ولم يكن يرو عنه، وكان ينهي عن الرواية عنه. فالإسناد لم يثبت من جهته، ويزيده ضعفا عنعنته واختلاط الرجل، فلا ندري متى سُمع منه هذا الحديث ، خاصة وأن الذي رواه عنعنه ،فلم يُصرّح بالسماع مما يُحتمل أنه سمعه بواسطة. والظاهر أن الجريري كان كثير الإرسال بدليل أن له العشرات من الروايات معنعنة إلى جانب رواياته التي صرّح فيها بالسماع . والشاهد على ذلك أيضا أنه روى عن ثمامة بن حزن القشيري. ، وهو بعيد عنه زمنيا، فثمامة هذا من الطبقة الثانية، ووفد على عمر بن الخطاب، وله خمس وثلاثون سنة؛ لكن الجريري هذا متأخر فهو من الطبقة الخامسة وتوفي سنة 144هـ . فمن المستبعد جدا أن يسمع منه. ولو عرفنا سنة وفاة الأول، وميلاد الثاني لحُسم الأمر، فلم نعثر على ذلك. لكن يبقى سماعه لم يثبت، والراجح أنه لم يسمع منه للفارق الزمني بينهما . وعلى أية حال فإن الإسناد لم تثبت صحته على أقل تقدير .

ومنهم: أبو نضرة منذر بن مالك بن قطعة العبدي البصري (ت 108أو109هـ)، قيل فيه : ثقة ،يُرسل ، كان ممن يُخطئ، فيه ضعف، لم يحتج به البخاري ،لهذا ذكر في الضعفاء. وقال ابن سعد: ((كان ثقة كثير الحديث وليس كل أحد يحتج به)).الرجل ضعيف ، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

الطريق الرابع والخمسون: : قال مسلم : ((حدثنا الوليد بن شجاع وهارون بن عبد الله وحجاج بن الشاعر قالوا حدثنا حجاج - وهو ابن محمد - عن ابن جريج قال أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول سمعت النبى -صلى الله عليه وسلم- يقول « لا تزال طائفة من أمتى يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة - قال - فينزل عيسى ابن مريم -صلى الله عليه وسلم- فيقول أميرهم تعال صل لنا. فيقول لا. إن بعضكم على بعض أمراء. تكرمة الله هذه الأمة)).

وإسناده لا يصح ، لأن من رجاله : حجاج بن محمد المصيصي (ت 206هـ من أبناء الثمانين) : ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره. ويبدو أنه كان يُرسل أو يُدلس، أو هما معا، لأن من الرواة الذين حدث عنهم : عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، ولم يدركه، فهو من الطبقة الثانية ، وقد توفي سنة 79 هـ، قبل أن يولد حجاج بمدة طويلة، فهو توفي سنة 206هـ في الثمانينيات من عمره. و يُؤيد ذلك ((كان يقول حدثنا ابن جريج وإنما قرأ على ابن جريج ثم ترك ذلك فكان يقول: قال بن جريج)). وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته .

والثاني: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي (80-150هـ أو بعدها) : ثقة، حاطب ليل ، صاحب غثاء ، كثير التدليس والإرسال، ليس بشيء في الزهري. وعن يحيى بن سعيد ((كان بن جريج صدوقا ، فإذا قال: حدثني فهو سماع ، وإذا قال: أخبرنا ، أو أخبرني فهو قراءة ، وإذا قال: قال ، فهو شبه الريح)).و وُصف بأنه كان عابدا، و مُستحلا لمتعة النساء، وقد استمتع بسبعين امرأة . وقال الدارقطني : ((تجنب تدليس بن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح)) وعن أحمد بن حنبل:((إذا قال ابن جُرَيْج"قال فلان""وَقَال فلان" "وأخبرت"جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني""وسمعت"فحسبك به . وإذا قال ابن جُرَيْج"قال"فاحذره ، وإذا قال : سمعت"أو"سألت"جاء بشيءٍ ليس في النفس منه شيء)) .

ومن غرائب ابن جريج وأباطيله أنه رُوي أنه قال للراوي الضعيف المُتهم بالكذب أبي بكر بن عبد الله بن أبي سبرة المدني : ((اكتب لي أحاديث من أحاديثك جيادا. فكتبتُ له ألف حديث ودفعتها إليه ، ما قرأها عليّ ولا قرأتها عليه. قال الواقدي: ثم رأيت ابن جُرَيْج قد أدخل في كتبه أحاديث كثيرة من حديثه ، يقول : حدثني أبو بكر بن عَبد الله ، وحدثني أبو بكر بن عَبد الله ، يعني ابن أَبي سبرة)). فإن صحّ الخبر فإن الرجل يتعمد الكذب عن سبق إصرار وترصد!!!!.

وقال عبد الله بن أحمد: ((قال أبي: بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها، يعني قوله: أخبرت، وحدثت عن فلان)) .وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: ابن جريج أشر الناس في عطاء)) .وقال أحمد أيضاٌ: ((كل شيء يقول ابن جريج: قال عطاء، أو عن عطاء فإنه لم يسمعه من

عطاء)) .فـلماذا هذا الإصرار على التدليس والإرسال ؟. ولماذا الإصرار على هذا التخليط والتلاعب ، فلا مبرر صحيح له بل هو نوع من الكذب والتغليط والتلاعب. هذا الرجل إما ضعيف أو شيعي يُمارس التقية وفي الحالتين لا يُؤخذ عنه. وهو قد كان يقول: أخبرني ، بمعنى أنه لم يسمع منه. وهذا من الخطأ أن يستعمل عبارة: أخبرني محل القراءة من الكتاب، فهذا لا يصح وخطأ ظاهر، وهو إصرار على التلاعب والتدليس. لأن عبارة أخبرني: لا تحتمل المعنى الذي قصده . وواضح من أوصافه إنه إنسان متناقض في أقواله ومواقفه . كيف يجتمع الورع مع الإصرار على التدليس والتلاعب، وعلى الإغراق في ممارسة المتعة التي ثبتت حُرمتها ، وحتى إن قيل : لم يتأكد من حرمتها ، فإن الورع والاحتياط يتطلبان مجانبتها، والتسري مفتوح على مصراعيه ، إلى جانب التزوج بأربع نشاء. بل إن إصراره على نكاح المتعة هو شاهد على أنه شيعي إمامي فهي عندهم من أصولهم. و عليه فإن رجلا هذا حاله لا يصح الاعتماد عليه، ولا الاحتجاج به، ولا قبول رواياته عندما تعارض الصحيح من الأخبار، سواء صرّح فيها بالسماع أو لم يصرح به .

و يبدو أن هذا الرجل ربما كان شيعيا ممارسا للتقية مُخفيا حقيقته عن أهل السنة بدليل الشواهد الآتية : أولها ما ذكرناه من أحواله المتناقضة، فهي أحوال تدل على وجود خلل وانحراف داخلي عن سبق إصرار وترصد، لأن ما صدر عنه لا يصح صدوره عن صدق نية حسنة،فهو شخصية عجيبة وغير سوية . وثانيها أن أبا جعفر الطوسي شيخ الشيعة الإمامية ذكره من بين رجاله. ومنها أن الباحث الشيعي عبد الحسين الشبستري ذكر ابن جريج من بين أصحاب إمام الشيعة جعفر الصادق ، وكان مما قاله : ((محدث مجهول الحال، وقيل من الضعفاء، وقيل من الإمامية الثقات لكنه كان يظهر التسنن للتقية)) . وآخرها إصراره على نكاح المتعة هو شاهد على أنه شيعي إمامي فهي عندهم من أصولهم. رجل هذا حاله لا تُقبل روايته وإن صرّح بالسماع إذا كانت باطلة متنا ، وصاحبها مُتهم بالتشيع ، والرواية متفقة مع نزعته، وهو رجل مشبوه . ومن جهة أخرى فإن روايته لا تُقبل إن كان متنها مُنكرا، كالتي نحن بصددها، بل ومن الجريمة قبوله منه، وهي تطعن في القرآن الكريم . فالرجل مطعون فيه ضبطا وعدالة ،وإسناده هذا لا يصح من جهته. بل ولا يصلح للرواية ولا الأخذ عنه ولا الاعتماد عليه .. وأقل شيء أن هذا الرجل

لم يثبت توثيقه، ولا تعديله ، وعليه فلا تُقبل رواياته إذا لم تصح من طرق أخرى.

آخرهم: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم المكي (ت 126هـ) ، قيل فيه: : ثقة، لا بأس به، ضعيف،لا يُحسن أن يُصلي، صدوق، صالح الحديث، لا يُحتج بحديثه، مدلس، حدث عن أقوام لم يسمع منهم.

وتجب الإشارة هنا إلى أن الطرق الآتية من : 54 إلى 61 كلها تتكلم عن اثنى عشر أميرا، أو خليفة سيكونون في أمة الإسلام. ومع أنها ليست صريحة في القول بالمهدي فإنها تحتمله ، بحكم أن الخليفة إمام، والإمام خليفة من جهة، والشيعة الإمامية يؤمنون بإثني عشر إماما آخرهم المهدي المنتظر. فالقوم ضمن اختلاقهم للرويات انتصارا لتشيعهم عبروا عن أئمتهم وإماهم بالمهدي بقولهم اثنى عشر أميرا، أو خليفة، لتجد رواياتهم مكانا لها في المصادر السنية. وبما ان الأمر كذلك فإننا سننقد الطرق الآتية على أنها تتعلق بالمهدي المنتظر، وسيتبين عدم صحتها، أو على الأقل عدم ثبوت صحتها.

الطريق الخامس والخمسون: قال البخاري: ((حدثني محمد بن المثنى حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عبد الملك سمعت جابر بن سمرة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يكون اثنا عشر أميرا فقال كلمة لم أسمعها فقال أبي إنه قال كلهم من قريش)) ..

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ) : ثقة ، فيه غفلة وبلادة، وكان يُخطئ أسماء الرواة ، وعن أحمد بن حنبل: سمعت غندرًا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب عن أحد غيره شيئًا، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا)). وضعفه يحيى بن سعيد. وفي غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ضعفه يحيى بن سعيد. واضح من ذلك أن الرجل ضعيف من جهة ضبطه، حتى في شعبة.

الثاني: شعبة بن الحجاج سبق تفصيل حاله، وتبين أن الرجل مع أنه موثق إلا أنه كثير الخطأ في أسامي الرواة ،و يُقلبها. وكان يُدلس ويُرسل ،وهو هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

الثالث: عبد الملك بن عمير بن سويد الكوفي اللخمي (ت 136هـ عن 103 س): ثقة، ليس به بأس ، كان يرسل ، حديثه مضطرب جدا، ضعيف

يغلط ، اختلف الحفاظ فيما رووه عنه، غلط في كثير من أحاديثه، ضعفه أحمد بن حنبل جدا.

الطريق السادس والخمسون : قال مسلم: ((وحدثنا رفاعة بن الهيثم الواسطى - واللفظ له - حدثنا خالد - يعنى ابن عبد الله الطحان - عن حصين عن جابر بن سمرة قال دخلت مع أبى على النبى -صلى الله عليه وسلم- فسمعته يقول « إن هذا الأمر لا ينقضى حتى يمضى فيهم اثنا عشر خليفة ». قال ثم تكلم بكلام خفى على - قال - فقلت لأبى ما قال قال « كلهم من قريش »)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: رفاعة بن الهيثم الواسطى : الظاهر أنه مجهول الحال ، لأن الذين ترجموا له لم يذكروا له حالا جرحا ولا تعديلا، إلا أن ابن حجر في التقريب قال بأنه مقبول دون أن يؤيده بأي دليل ، وهو متأخر جدا. وحتى مرتبة مقبول لا تجعله ثقة ضبطا وعدالة، ولا حجة، ولا تجعل طريقه صحيحا من جهته.

ومنهم: خالد بن عبد الله الطحان الواسطي: (115- 179هـ): ثقة، يُرسل، ضعفه ابن عبد البر. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

آخرهم: حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي (ت 136 هـ عن93 سنة): ثقة، ذكره ابن عدي في الضعفاء، لم يثبت سماعه من عمارة بن رويبة ، ساء حفظه في آخر عمره. وبما أنه ساء حفظه في آخر حياته، ولا نعلم متى سمع منه خالد بن عبد الله. وبما أن الراجح انه كان يرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد من جهته لم يثبت.

الطريق السابع والخمسون : قال مسلم : ((حدثنا ابن أبى عمر حدثنا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال سمعت النبى -صلى الله عليه وسلم- يقول « لا يزال أمر الناس ماضيا ما وليهم اثنا عشر رجلا ». ثم تكلم النبى -صلى الله عليه وسلم- بكلمة خفيت على فسألت أبى ماذا قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال « كلهم من قريش ».)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني أبو عبد الله الحافظ المكي:(243هـ): قال أبو حاتم: ((كان رجلا صالحا وكان به غفلة ورأيت عنه حديثا موضوعا حدث به عن بن عيينة وكان صدوقا)). فالرجل ضعيف ضبطا ، وتزيده ضعفا عنعنته عن سفيان بن عيينة.

ومنهم: سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي (107- 198 هـ) : ، سبق تفصيل حاله وتبين أنه كثير الغلط في حديث الكوفيين ، وانه يدلس ويرسل . وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

آخرهم: عبد الملك بن عمير بن سويد الكوفي اللخمي (ت 136هـ عن 103 س): ثقة، ليس به بأس ، كان يرسل ، حديثه مضطرب جدا، ضعيف يغلط ، اختلف الحفاظ فيما رووه عنه، غلط في كثير من أحاديثه، ضعفه أحمد بن حنبل جدا. ويزيده ضعفا إرساله عن جابر.

الطريق الثامن والخمسون: قال مسلم: ((حدثنا هداب بن خالد الأزدى حدثنا حماد بن سلمة عن سماك بن حرب قال سمعت جابر بن سمرة يقول سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول « لا يزال الإسلام عزيزا إلى اثنى عشر خليفة ». ثم قال كلمة لم أفهمها فقلت لأبى ما قال فقال « كلهم من قريش »)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: هداب بن خالد الأزدي البصري، وقيل هدبة بن خالد(ت:236 أو237هـ): ثقة، ضعيف، صدوق. الراجح أنه ضعيف ، لأن الجرح مُقدم على التعديل ، وأقل تقدير أن توثيقه لم يثبت.

ومنهم: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة) : ثقة له أوهام ومراسيل ، عابد، أمين، فيه غفلة، له أوهام وغرائب، وغيره أثبت منه . وكان كثير الخطأ. وذكر أحمد بن حنبل أن حمادا أسند عن أيوب السختياني أحاديث لم يسندها الناس عنه. لم يُخرج له البخاري احتجاجا، وإنما استشهد به تعليقا. انفرد بأحاديث عُرفت به، وقيل أنها دُست في كتبه من دون أن يعلم ، وكان لا يحفظ أحاديثه . وقد اتهمه يحيى بن سعيد القطان بالكذب، وتفصيل ذلك أن أحمد بن حنبل قال : ((فال يحيى بن سعيد القطان : إن كان ما يروي حماد بن سلمة ، عن قيس بن سعد حقًا فهو . قلت له ماذا ؟ قال : ذكر كلامًا . قلت ما هو ؟ قال : كذاب . قلت لأبي : لأي شيء هذا . قال: لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء ، عن ابن عباس ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . قال أبي : ضاع كتاب حماد بن سلمة ، عن قيس بن سعد فكان يحدثهم من حفظه ، فهذه قضيته)). فالرجل ضعيف من جهة ضبطه وعدالته !! . وهو في الحقيقة ليس حجة ،ولا يصح الاعتماد عليه في رواية كالتي نحن بصددها. ويزيدها ضعفا أن الرجل يُرسل وقد هنا قد عنعن .

وآخرهم: سماك بن حرب بن أوس البكري الكوفي(ت 123هـ) : ضعيف، مضطرب الحديث، ثقة، أسند أحاديث لم يُسندها غيره ، يغلط ، في حديث

عكرمة ربما وصل الشيء ، ليس من المثبتين ، في حديثه لين، في حديثه شيء، يُخطئ كثيرا ، يُرسل.
واضح من أحواله أنه ضعيف مضطرب، والراجح انه شيعي كان يُمارس التقية في علاقته بالمحدثين على عادة محدثي شيعة الكوفة. بدليل ما ذكرناه من أحواله، وله مرويات إمامية في مصادر الشيعة من جهة، وقد جعله الطوسي من رجاله، وألحقوه أيضا بأصحاب بعض أئمتهم من جهة أخرى.

الطريق التاسع والخمسون: قال مسلم: ((حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا أبو معاوية عن داود عن الشعبى عن جابر بن سمرة قال قال النبى -صلى الله عليه وسلم- « لا يزال هذا الأمر عزيزا إلى اثنى عشر خليفة ». قال ثم تكلم بشىء لم أفهمه فقلت لأبى ما قال فقال « كلهم من قريش »)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو معاوية محمد بن خازم الضرير المنقري التيمي الكوفي (113- 195 هـ): سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، شيعي إمامي، يرسل ويُدلس.
ومنهم: داود بن أبي هند أبو بكر أو أبو محمد القشيري مولاهم البصري (ت 140هـ)، قيل فيه: ثقة، روي عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه، يهم إذا حدث من حفظه، كثير الاضطراب والخلاف. وهذا الرجل جعله الشيعة من رجالهم ، ومروياته الإمامية في كتبهم. فالإسناد لا يصح ، لأن الرجل ضعيف ضبطا وعدالة ، ومُدلس، وشيعي بشهادة ما ذكرناه وهذه الرواية التي تصب في التشيع الإمامي. وتزيده ضعفا عنعنته عن الشعبي.
وآخرهم: عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي الكوفي أبو عمرو (نحو: 30-109 هـ): ثقة، كثير الإرسال، أرسل عن عمر وعائشة وغيرهما ، وحدث عن كثير لم يسمع منهم كسمرة بن جندب، وعاصم بن عدي، و ابن مسعود وأسامة بن زيد، ومعاذ ، وزيد بن ثابت ،وأبا سعد الخدري ، وأم سلمة. وبعضهم صرّح بالسماع منهم ، لكن بعض كبار المحدثين أنكر ذلك، فقيل ليحيى ابن معين: ((قال الشعبي أن الفضل حدثه ،وأن أسامة حدثه . قال: لا شيء . وقال أحمد وعلي: لا شيء)). وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته .

الطريق الستون: قال مسلم : ((حدثنا نصر بن على الجهضمى حدثنا يزيد بن زريع حدثنا ابن عون ح وحدثنا أحمد بن عثمان النوفلى - واللفظ له - حدثنا أزهر حدثنا ابن عون عن الشعبى عن جابر بن سمرة قال انطلقت إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومعى أبى فسمعته يقول « لا

يزال هذا الدين عزيزا منيعا إلى اثنى عشر خليفة ». فقال كلمة صمنيها الناس فقلت لأبى ما قال قال « كلهم من قريش »)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: نصر بن علي بن نصر بن علي (ت 250 هـ أو بعدها) ،قيل فيه : ثقة، وقد اتهمه الخليفة المتوكل بالرفض بسبب حديث رواه ، فيه تشيع مكشوف وُمنكر، فأمر بضربه.وجعله الشيعة من رجالهم ورواياته في كتبهم الإمامية الخاصة بهم. فالرجل مشبوه ، ومشكوك في أمره ، والصحيح والأولى والأسلم تعليق حاله، بين التوثيق والتضعيف . لأن تشيعه الإمامي وارد بدليل الشواهد الثلاثة الآتية: أولها روايته للحديث الذي فيه تشيع، وضرب الخليفة له. والثاني اعتراف الشيعة الإمامية بأنه منهم. والثالث متن الخبر الذي رواه يتفق مع تشيعه الإمامي .

ومنهم: أزهر بن سعد السمان أبو بكر الباهلي البصري(ت203هـ) : ثقة. قال أحمد ابن حنبل: ((أزهر كان ربما حدث بالحديث ، فيقول : ما حدثت به)).وقال أيضا : ((ابن أبي عدي ، أحب إلي من أزهر ، هو أشبه بأهل الدين ، وأصح حديثا))، و((قرأ علينا أزهر مجلسا بالبصرة ، في سنه ست وثمانين ، فيه نحو من سبعين حديثًا ، قال فيها كلها : أخبرنا ابن عون ، أخبرنا ابن عون . قال : ثم لم أسمعه بعد ذلك يذكر الإخبار)). وقال أيضا: ((لم يكن في أصحاب ابن عون مثل سليم . فقيل لأحمد : أزهر ، ليس مثله ؟ قال : اليوم ليس ، قد كان بعد إذ ذاك سليم وأزهر ، ولكن بقي أزهر ، ويقدمون سليمًا.)). واضح من كلام أحمد أن أزهر ضعيف وحدث له تحول في ضبطه وعدالته فغير موقفه منه. وعلى أقل تقدير أن توثيق أزهر لم يثبت.
ولذلك وجدنا العقيلي قد ألحق أزهر السمان بالضعفاء في كتابه عن الضعفاء، وأورد شواهد تدل على تجريحه وقلة صدقه وضبطه. وهذا يؤيد ويتفق مع ما قاله أحمد عن أزهر السمان. والنتيجة هي أن الرجل ضعيف، ولا ينفع دفاع ابن حجر عن أزهر، لأن ما قاله أحمد والعقيلي قوي جدا في ضعف أزهر، وعلى اقل تقدير إن توثيقه لم يثبت . علما بأن ابن حجر لم يذكر كل ما قاله أحمد بن حنبل في أزهر وهو من الذين سمعوا منه، وإنما أورد قولا واحدا نقلا عن العقيلي، وقد نقله ناقصا بقوله: ((وحكى العقيلي وأبو العرب الصقلي في الضعفاء أن الإمام أحمد قال: ابن أبي عدي أحب إلي من أزهر. قلت: ليس هذا بجرح يوجب إدخاله في الضعفاء)) . لكن قول أحمد كما نقله العقيلي هكذا : قال أحمد: ((ابن أبي عدي أحب إلى من

أزهر السمان إذ كان إنما حدث بالحديث ، فيقول : ما حدثت به)). وكما هو في موسوعة أقوال أحمد هكذا: قال أحمد ابن حنبل: ((أزهر كان ربما حدث بالحديث ، فيقول : ما حدثت به)).وقال أيضا : ((ابن أبي عدي ، أحب إلي من أزهر ، هو أشبه بأهل الدين ، وأصح حديثا)). والحق أن كلام أحمد بن حنبل في أزهر هو كلام خطير جدا، وشاهد على ضعفه. فلماذا أغفله ابن حجر؟؟. فهل أخطأ في النقل أم تعمد التصرف في أقوال أحمد لغاية في نفسه ؟؟ . ولماذا أغفل الجزء الخطير من كلام أحمد؟؟ . ولماذا أغفل كل أقواله في أزهر ولم يرجع إليها، وإنما نقل بعضها نقلا عن العقيلي وتصرّف فيه،وأغفل الكلام الخطير في أزهر؟؟ . وهذا أمر غريب جدا لا يصح أن يقع فيه عالم مُنصف نزيه!!. فلا يصح الانتصار للأشخاص والمذاهب على حساب الحقيقة، فهي فوقهم .

ومنهم: جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث أبو عون المخزومي العمري الكوفي(ت206هـ): صدوق، رجل صالح ليس به بأس، ثقة، يُرسل، حدث عن الحسن البصري ولم يدركه. وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

آخرهم: عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي الكوفي أبو عمرو (نحو: 30-109 هـ): ثقة، كثير الإرسال، فأرسل عن عمر وعائشة وغيرهما ، وحدث عن كثير لم يسمع منهم كسمرة بن جندب، وعاصم بن عدي، و ابن مسعود وأسامة بن زيد، ومعاذ ، وزيد بن ثابت ،وأبا سعد الخدري ، وأم سلمة. وبعضهم صرّح بالسماع منهم ، لكن بعض كبار المحدثين أنكر ذلك، فقيل ليحيى ابن معين: ((قال الشعبي أن الفضل حدثه ،وأن أسامة حدثه . قال: لا شيء . وقال أحمد وعلي: لا شيء)). وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته .

الطريق الواحد والستون : قال مسلم : ((حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبى شيبة قالا حدثنا حاتم - وهو ابن إسماعيل - عن المهاجر بن مسمار عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامى نافع أن أخبرنى بشىء سمعته من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال فكتب إلى سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوم جمعة عشية رجم الأسلمى يقول « لا يزال الدين قائما حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش ».)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل الحارثي مولاهم الكوفي الأصل(ت: 186هـ) : صدوق، يهم، ليس

بالقوي، ثقة، ليس به بأس، يُرسل، حدث عن أقوام لم يسمع منهم. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: المهاجر بن مسمار الزهري المدني(ت نحو: 105هـ): صالح الحديث، ليس بذاك. فالرجل ضعيف ، ولا تجعله مرتبته حجة ولا ثقة ولا ثبتا. وتزيده ضعفا عنعنته عن عامر.

الطريق الثاني والستون: قال أبو داود: ((حدثنا عثمان بن أبى شيبة حدثنا جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن عبيد الله ابن القبطية عن أم سلمة عن النبى -صلى الله عليه وسلم- بقصة جيش الخسف قلت يا رسول الله فكيف بمن كان كارها قال « يخسف بهم ولكن يبعث يوم القيامة على نيته ».)). لاحظ هذا الجيش يتعلق بالمهدي المنتظر حسب ما ذكرته أحاديث أخرى.

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي (107-188 هـ) ، قيل فيه : ثقة، يُدلس ، ليس بالذكي اختلطت عليه أحاديث حتى ميزها له بعض المحدثين كان يشتم معاوية علانية . ووصفه سليمان بن حرب بأنه لا يصلح إلا أن يكون راعيا للغنم ، ولم يكن يحفظ، ولا يحدث إلا من كتبه . وكانت فيه غفلة أثناء التحديث، و كان يرسل ، ولا يُصرح بالتحديث في كثير من رواياته بطريقة فيها تغليط و تدليس. ذكره ابن قتيبة من رجال الشيعة. وعده الشيعة من رجالهم. فالرجل شيعي إمامي مُدلس، مُغالط كثير التخليط ، ضعيف ضبطا وعدالة .

الطريق الثالث والستون: قال مسلم : ((حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبى شيبة وإسحاق بن إبراهيم - واللفظ لقتيبة - قال إسحاق أخبرنا وقال الآخران حدثنا جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن عبيد الله ابن القبطية قال دخل الحارث بن أبى ربيعة وعبد الله بن صفوان وأنا معهما على أم سلمة أم المؤمنين فسألاها عن الجيش الذى يخسف به وكان ذلك فى أيام ابن الزبير فقالت قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- « يعوذ عائذ بالبيت فيبعث إليه بعث فإذا كانوا ببيداء من الأرض خسف بهم ». فقلت يا رسول الله فكيف بمن كان كارها قال « يخسف به معهم ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته ». وقال أبو جعفر هى بيداء المدينة.)) .

إسناده لا يصح، بسبب جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي، وقد فصلنا حاله في الطريق السابق، وبينا أنه شيعي إمامي، ضعيف ضبطا وعدالة.

الطريق الرابع والستون : قال ابن أبي شيبة: ((الفضل بن دكين وأبو داود عن ياسين العجلي عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية عن أبيه عن علي عن النبي (ص) قال : قال رسول الله (ص) : (المهدي منا أهل البيت يصلحه الله في ليلة)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: الفضل بن دكين أبو نعيم الكوفي، سبق تفصيل حاله وتبين انه ضعيف ضبطا وعدالة، شيعي إمامي.

ومنهم : ياسين بن شيبان العجلي ويقال بن سنان الكوفي : قيل فيه: لا بأس به، في حديثه نظر . قال البخاري: ((ياسين العجلي عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية فيه نظر)). مذكور في الضعفاء. فالرجل ضعيف، وعلى أقل تقدير توثيقه لم يثبت، وتزيده ضعفا عنعنته .فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: إبراهيم بن محمد بن الحنفية ، الظاهر أن الرجل فيه جهالة فلم أعثر له على حال في المصنفات الحديثية ولا التاريخية.وقد ذكره الذهبي في الكاشف ولم يذكر له حالا جرحا ولا تعديلا .وتوثيق العجلي و ابن حبان لا يُعوّل عليه.وتزيد في ضعفه عنعنته عن والده، خاصة وأنه كان يرسل.فالرجل كان يُحدث عمن لم يسمع.فالإسناد لم يصح من جهته.

الطريق الخامس والستون : قال أبو داود: ((حدثنا مسدد أن عمر بن عبيد حدثهم ح وحدثنا محمد بن العلاء حدثنا أبو بكر - يعنى ابن عياش ح وحدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان ح وحدثنا أحمد بن إبراهيم حدثنا عبيد الله بن موسى أخبرنا زائدة ح وحدثنا أحمد بن إبراهيم حدثنى عبيد الله بن موسى عن فطر - المعنى واحد - **كلهم عن** عاصم عن زر عن عبد الله عن النبى -صلى الله عليه وسلم- قال « لو لم يبق من الدنيا إلا يوم ». قال زائدة فى حديثه « لطول الله ذلك اليوم ». ثم اتفقوا « حتى يبعث فيه رجلا منى ». أو « من أهل بيتى يواطئ اسمه اسمى واسم أبيه اسم أبى ». زاد فى حديث فطر « يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا ». وقال فى حديث سفيان « لا تذهب أو لا تنقضى الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتى يواطئ اسمه اسمى ». قال أبو داود لفظ عمر وأبى بكر بمعنى سفيان.)).

هذا الحديث ورد من خمسة طرق بنفس المضمون تقريبا . وعليه فسننقد كل طريق لوحده دون أن نكرر متن الحديث، **أولها من الطريق الخامس والستين، إلى الطريق التاسع والستين** ، أولها : قال أبو داود: ((

حدثنا مسدد أن عمر بن عبيد حدثهم ح ... - المعنى واحد - **كلهم عن** عاصم عن زر عن عبد الله عن النبى -صلى الله عليه وسلم- قال:...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عمر بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي(ت185هـ) : صدوق، وهذه المرتبة تُشعر بالعدالة لا بالضبط، ولا تجعله ثقة ولا حجة، وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

ومنهم: عاصم بن أبي النجود عاصم بن بهدلة الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ (ت 128هـ) : ثقة، كثير الخطأ في حديثه، صدوق، له أوهام ، لا بأس به، حجة في القراءات، حديثه في الصحيحين مقرون بغيره. لكنه كان يُرسل ، فقد روى عمن لم يسمع منه ،قال الدارقطني : ((لم يسمع من أنس شيئا)) و((روى عن شهر بن حوشب والحارث بن حسان البكري ... والصحيح أن بينهما أبا وائل)).وقال أيضا: ((لا يصح لعاصم عن عطية ، يعني العوفي، شيء)). وهو هنا قد عنعن عن أبي نضرة، فبما أنه كثير الخطأ في الحديث، و كان يُرسل فإن الإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: زر بن حبيش : ثقة ، يُرسل. وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

الطريق السادس والستون : قال أبو داود : ((وحدثنا محمد بن العلاء حدثنا أبو بكر - يعنى ابن عياش ح ... - المعنى واحد - **كلهم عن** عاصم عن زر عن عبد الله عن النبى -صلى الله عليه وسلم- قال:...)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ)(95-193هـ) : وثقه بعض أهل الحديث، و ضعفه بعضهم، وكان كثير الغلط .كان يحيى القطان لا يرضاه. وعليه فتوثيقه لم يثبت، فالرجل ضعيف، وتزيده عنعنته ضعفا .

ومنهم: عاصم بن بهدلة ، سبق ذكر حاله ، وبينا أنه كان يُدلس وضعيف في الحديث. وعليه فإنه يُستنتج من أحوال هؤلاء الرواة أن الإسناد لا يصح . وآخرهم : زر بن حبيش، ذكرنا سابقا أنه ثقة، يرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت من جهته.

الطريق السابع والستون: قال أبو داود : ((وحدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان ح ... - المعنى واحد - **كلهم عن** عاصم عن زر عن عبد الله عن النبى -صلى الله عليه وسلم- قال:...)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (97- 161 هـ) : ثقة ، ثبت ، حجة ، مُدلس، وربما دلس عن الضعفاء ،ومُرسلاته شبه الريح ، فيه تشيع يسير ، يثلث بعلي، و قيل أنه رجع عن ذلك. وبما أنه كان يُدلس، ومرسلاته شبه الريح، وقد هنا عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم : عاصم بن بهدلة، وزر بن حبيش: بينا أعلاه أن الإسناد لا يصح من طريقهما.

الطريق الثامن والستون: قال أبو داود : ((وحدثنا أحمد بن إبراهيم حدثنا عبيد الله بن موسى أخبرنا زائدة ح ...- المعنى واحد - **كلهم عن** عاصم عن زر عن عبد الله عن النبى -صلى الله عليه وسلم- قال:...)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: احمد بن ابراهيم بن خالد الموصلي، أبو علي(ت:236هـ): صدوق. وهذه المرتبة تشعر بالعدالة لا بالضبط.

ومنهم: عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي (ت213 هـ)، قيل فيه : صاحب تخليط، حدث بأحاديث سوء، أخرج أحاديث رديئة ، ثقة ، صدوق ، حسن الحديث ، مُتشيع، روى أحاديث مُنكرة في التشيع فضعفه بذلك كثير من الناس. متروك، مُضطرب الحديث ، ليس بقوي الحديث . مُفرط في التشيع . شيعي مُحترق ، كان شيعيا مُتحرقا، نهى أحمد بن حنبل عن التحديث عنه. وقال يعقوب بن سفيان: ((شيعي ، وإن قال قائل: رافضي ، لم أنكر عليه وهو منكر الحديث)) .وقال الجوزجاني: عبيد الله بن موسى: ((أغلى وأسوأ مذهبا ،وأروى للعجائب)). كان مضطربا اضطرابا قبيحا في حديثه عن سفيان الثوري. وجعله الشيعة من رجالهم.

ومنهم: عاصم بن بهدلة، وزر بن حبيش: بينا سابقا أن الإسناد لا يصح من طريقهما.

الطريق التاسع والستون: قال أبو داود : ((وحدثنا أحمد بن إبراهيم حدثنى عبيد الله بن موسى عن فطر - المعنى واحد - **كلهم عن** عاصم عن زر عن عبد الله عن النبى -صلى الله عليه وسلم- قال:...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبيد الله بن موسى الكوفي، فصلنا حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة ، وانه شيعي إمامي. ومنهم : فطر بن خليفة المخزومي الكوفي، ضعيف مُتهم ، فيه تشيع ، قال فيه الدارقطني: زائغ لا يُحتج به، و الحديث موافق لمذهبه. زائغ ليس بثقة. ومنهم أيضا: عاصم بن بهدلة ، وزر بن حبيش ينطبق عليهما ما قلناه فيهما أعلاه .

وتجب الإشارة هنا إلى أن طرق الأحاديث النبوية المتعلقة بالمهدي هنا توقفت وكان آخرها الطريق التاسع والستون. وأما الطرق الباقية المتعلقة بطرق المهدي فهي مروية عن بعض الصحابة والسلف نوردها هنا تباعا بترتيب واحد لأن القائلين بالمهدي قد يحتجون بأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم لتأييد قولهم بالمهدي المنتظر. وعليه فنحن سنواصل نقد تلك الطرق بنفس المنهج.

الطريق السبعون: قال ابن أبي شيبة : ((- حدثنا وكيع ، عن فضيل بن مرزوق سمعه من ميسرة بن حبيب ، عن المنهال ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : منا ثلاثة ، منا السفاح ومنا المنصور ومنا المهدي.)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: **وكيع بن الجراح بن** مليح الرؤاسي (128-196هـ) عن 70 سنة) ، وثقه أكثر المحدثين، وأثنوا عليه، و جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة . وقال ابن المديني : وكيع كان فيه تشيع قليل)) . والشيعة هم أيضا عدوه من رجالهم . وكان وكيع يُدلس فيُخفي أسماء الضعفاء عندما يروي عنهم ، وكان كثير الخطأ أيضا. وبما أنه يُدلس وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم: فضيل بن مرزوق الأغر الرقاشي ويقال الرواسي الكوفي أبو عبد الرحمن مولى بني عنزة ، قيل فيه : ثقة، صالح الحديث ، شديد التشيع ،ضعيف ، قال أبو حاتم: صالح الحديث ، صدوق يهم كثيرا، يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال ابن حبان: كان يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات .وقال الذهبي: ((وكان معروفا بالتشيع من غير سب)). وقال الحاكم: ((عيب على مسلم إخراجه في صحيحه)). وعده الشيعة الإمامية من رجالهم.

ومنهم: المنهال بن عمرو الكوفي : ثقة، يرسل، صدوق،وصفه الجوزجاني بأنه سيئ المذهب، ضعفه ابن حزم ، غمزه يحيى القطان، يهم. لا تجوز شهادته على درهمين. وثقه ابن معين ثم حط من شأنه وذمه. والحقيقة أن هذا الراوي شيعي إمامي ولهذا وصفه الجوزجاني بأنه سيئ المذهب. وقد ترجم له الشيعة في مصنفاتهم وجعلوه منهم وذكروا لهم روايات في كتبهم. فالرجل ضعيف، شيعي ، كان مندسا بين المحدثين ممارسا للتقية.ويزيده ضعفا انه كان يرسل وهنا قد عنعن.

الطريق الواحد السبعون: قال الحاكم النيسابوري: ((أخبرنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه إملاء ببغداد قال : قرئ على يحيى بن حفص بن

الزبرقان و أنا أسمع ثنا خلف بن تميم أبو عبد الرحمن الكوفي ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر عن أبيه عن مجاهد قال : قال لي عبد الله بن عباس لو لم أسمع أنك مثل أهل البيت ما حدثتك بهذا الحديث قال : فقال مجاهد : فإنه في ستر لا أذكره لمن تكره قال فقال ابن عباس : منا أهل البيت أربعة : منا السفاح و منا المنذر و منا المنصور و منا المهدي ...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر الكوفي : ذكر الذهبي في تعليه على المسدرك أن اسماعيل هذا مُجمع على ضعفه.

ومنهم: ابراهيم بن مهاجر الكوفي : ضعيف، ضعيف مُهين، ليس بالقوي، لا بأس به. وجعله الشيعة من رجال الإمامية.

الطريق الثاني والسبعون : قال ابن أبي شيبة : ((حدثنا وكيع عن ياسين عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن علي مثله ولم يرفعه)).وهو قوله: ((المهدي منا اهل البيت يصلحه الله في ليلة)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله : **وكيع بن الجراح بن** مليح الرؤاسي (128-196هـ) عن 70 سنة) ، وثقه أكثر المحدثين، وأثنوا عليه، و جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة . وقال ابن المديني : وكيع كان فيه تشيع قليل)) . والشيعة هم أيضا عدوه من رجالهم . وكان وكيع يُدلس فيُخفي أسماء الضعفاء عندما يروي عنهم ، وكان كثير الخطأ أيضا. وبما أنه يُدلس وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم: ياسين بن شيبان العجلي ويقال بن سنان الكوفي : قيل فيه: لا بأس به، في حديثه نظر . قال البخاري: ((ياسين العجلي عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية فيه نظر)). مذكور في الضعفاء. فالرجل ضعيف، وعلى أقل تقدير توثيقه لم يثبت، وتزيده ضعفا عنعنته .فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم: إبراهيم بن محمد بن الحنفية ، الظاهر أن الرجل فيه جهالة فلم أعثر له على حال في المصنفات الحديثية ولا التاريخية.وقد ذكره الذهبي في الكاشف ولم يذكر له حالا جرحا ولا تعديلا .وتوثيق العجلي وابن حبان لا يُعوّل عليه.وتزيد في ضعفه عنعنته عن والده، خاصة وأنه كان يرسل.فالرجل كان يُحدث عمن لم يسمع.فالإسناد لم يصح من جهته.

الطريق الثالث والسبعون : قال ابن ابي شيبة: ((حدثنا عبد الله بن نمير ، قال : حدثنا موسى الجهني ، قال : حدثني عمر بن قيس الماصر ، قال : حدثني مجاهد ، قال : حدثني فلان رجل من أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم : أن المهدي لا يخرج حتى تقتل النفس الزكية ، فإذا قتلت النفس الزكية غضب عليهم من في السماء ومن في الأرض ، فأتى الناس المهدي ، فزفوه كما تزف العروس إلى زوجها ليلة عرسها ، وهو يملأ الأرض قسطا وعدلا ، وتخرج الأرض نباتها ، وتمطر السماء مطرها ، وتنعم أمتي في ولايته نعمة لم تنعمها قط.)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: موسى بن عبد الله الجهني الكوفي ، ويُقال ابن عبد الرحمن الجهني(ت 244هـ) : سبق تفصيل حاله في الفصل الأول وتبين أنه ضعيف، فلا نعيد ذلك هنا .

ومنهم: عمر بن قيس الماصر بن أبي مسلم الكوفي أبو الصباح : ثقة ، كان من المرجئة، صدوق، ربما وَهم، لا شيء. وجعله الشيعة الإمامية من أصحاب أحد أئمتهم ،ومن الشيعة الزيدية البترية، ورووا عنه روايات إمامية في الوصية وغيرها. فالرجل ضعيف ضبطا وعدالة، وعلى أقل تقدير إن توثيقه لم يثبت .

الطريق الرابع والسبعون : قال ابن أبي شبة : ((حدثنا يعلى بن عبيد عن الأجلح عن عمار الدهني عن سالم- ابن أبي الجعد- عن عبد الله بن عمرو قال: يا أهل الكوفة أنتم أسعد الناس بالمهدي)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله : الأجلح بن عبد الله الكندي أبو حجية **الكوفي** (ت: 145هـ): ، **شيعي**، ليّن ، مُفتر، لا يُحتج به، ليس بالقوي ، ضعيف جدا.

ومنهم: عمار بن معاوية الدهني **الكوفي** أبو معاوية (ت 133هـ): **شيعي**، يُرسل ، ثقةوجعله الشيعة الإمامية من رجالهم وأبطالهم ومؤلفيهم، وذكروا أنه كان ثقة عند العامة بمعنى السنيين. وبما أنه شيعي، ويرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته. علما بأن الذي يوثق الشيعي الإمامي فهو إما جاهل بحقيقة التشيع وأهله أو مُغفل طيب يغلب عليه حسن الظن بالناس، بحق وبغير حق. لأن التشيع مخالف للشرع والتاريخ الصحيح وفاقد للحياد والموضوعية بسبب عقائده التي قام عليها وقد سبق أن عرفنا بها.

وآخرهم سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني الأشجعي مولاهم **الكوفي**(ت:97أو98هـ) : ثقة، كثير الارسال. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الخامس السبعون: قال ابن سعد : ((قال :أخبرنا **الفضل بن دكين** قال: أخبرنا **إسرائيل** عن **عمار الدهني** عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو قال: إن أسعد الناس بالمهدي أهل الكوفة.)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله : الفضل بن دكين ، سبق تفسل حاله وتبين أنه **شيعي** ، ضعيف ضبطا وعدالة.

ومنهم: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي(100-160هـ) : ، سبق تفصيل حاله، فكان مما ذكرناه: وثقه أكثر أهل الحديث، وضعفه بعضهم كيحيى بن سعيد، وابن المديني . وقد ترك يحيى بن سعيد حديثه لأنه روى مناكير عن أبي يحيى القتات ، فما حدّث عنه بشيء. وقال يعقوب بن شيبة : صدوق ، ليس بالقوي، في حديثه لين. وضعفه علي ابن المديني وابن حزم. وعن سماعه من جده أبي إسحاق قال أبو حاتم الرازي : ((إسرائيل عن أبى إسحاق فيه لين ، سمع منه بآخرة)) وذكره العقيلي في الضعفاء، ومما قاله : ((حدثنا عبد الله بن أحمد ، قال: حدثني أبى قال: حدثنا مؤمل ، قال: حدثنا إسرائيل ، قال: حدثنا عبد الأعلى، عن أبى عبد الرحمن، عن علي، رفعه: " وتجعلون رزقكم" قال مؤمل: قيل لسفيان: إسرائيل رفعه قال: صبيان صبيان)). وروى عن أقوام لم يسمع منهم ، كحبيب بن أبي ثابت ، وسلمة بن كهيل ، فالرجل كان يرُسل .ومن مظاهر تدليسه أنه روى حديثا عن الوليد بن أبي هشام و أسقط الراوي الذي بينهما ،وهو : محمد بن يوسف السدي ، و قيل: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي.

علما بأن اسرائيل ابن يونس هو من عائلة شيعية معروفة في الكوفة وعلى رأسها أبو إسحاق السبيعي. وإسرائيل له روايات إمامية في كتب الشيعة، وقد عده الطوسي من رجاله، وهو من أصحاب بعض أئمتهم. وأحواله المتضاربة، واختلاف مواقف أهل الحديث منه هي شواهد على ممارسته للتقية في علاقته بالمحدثين .فالرجل ضعيف ضبطا وعدالة.

وآخرهم: عمار بن معاوية الدهني **الكوفي** أبو معاوية (ت 133هـ): **شيعي**، يُرسل ، ثقةوجعله الشيعة الإمامية من رجالهم وأبطالهم ومؤلفيهم، وذكروا أنه كان ثقة عند العامة.وتزيده ضعفا عنعنته عن سالم.

الطريق السادس والسبعون: قال ابن أبي شيبة: ((- حدثنا أبو أسامة عن هشام عن بن سيرين قال المهدي من هذه الأمة وهو الذي يؤم عيسى بن مريم)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو أسامة :حماد بن أسامة بن زيد الكوفي (ت201 هـ عن 80 سنة): ثقة، كان يُدلس و يُبين تدليسه ، اتهم بسرقة الحديث، وأنكره ابن حجر. وبما أنه كان يُدلس، وتنبيهه عليه لا يجعل الخبر صحيحا ،وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.ولماذا يُدلس ثم يُبينه ؟؟.

ومنهم : هشام بن عروة بن الزبير (ت145 هـ عن 87 سنة) : ثقة ربما دلس، و عندما حل بالعراق توسع في التحديث عن والده، فكان يحدث عنه ما سمعه منه، ثم أصبح يرسل عنه، فأُنكر عليه ذلك .

علما بأن الأقوال المروية عن التابعين ومن بعدهم في قولهم بالمهدي ، كالرواية السابقة عن ابن سيرين، فهي حتى وإن صحت إسنادا فهي ليست دليلا على صحة القول بالمهدي المنتظر، لأن الاستدلال بالمهدي المنتظر لا يصح إلا بالقرآن الكريم أولا، أو بالحديث الصحيح ثانيا، أو بالخبر الصحيح من أقوال الصحابة ثالثا إن كان ليس مما يُقال بالرأي مع ضعف هذا الاستدلال. وبما انه لا يوجد ذكر للمهدي في القرآن ولا صحت رواية حديثية ولا أثر عن الصحابة حول المهدي فحكاية المهدي مختلقة مكذوبة من أساسها. وأما إن صحت أقوال عن التابعين ومن بعدهم فهي ليست دليلا على صحة القول بالمهدي، ولا يُمكن أن تكون حجة شرعية، وإنما هي صدى لروايات المهدي المكذوبة التي نشرها الشيعة بين الناس ، فتأثروا بها وصدقوها واعتقدوا بالمهدي المنتظر.

الطريق السابع والسبعون: قال عبد الرزاق: ((أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن علي بن عبد الله بن عباس قال: لايخرج المهدي حتى تطلع مع الشمس آية)).

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: **عبد الرزاق بن همام** الصنعاني تقدم تفصيل حاله وتبين انه مُدلس، شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته مع أهل الحديث . وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن أيضا فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: **معمر بن راشد** ، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كثير الأخطاء والأوهام، كان يُدلس، وأنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث . وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الثامن والسبعون: قال ابن أبي شيبة: ((حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة قال قلت لطاوس: عمر

بن عبد العزيز المهدي قال قد كان مهديا وليس به إن المهدي إذا كان زيد المحسن في إحسانه وتيب عن المسيء من إساءته وهو يبذل المال ويشتد على العمال ويرحم المساكين)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن مسلم بن سوسن الطائفي (ت نحو190هـ): ضعيف، يُخطئ، صدوق يهم، ثقة. وتزيده ضعفا عنعنته عن ابن ميسرة.

ومنهم: طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري الجندي (ت 106هـ) : ثقة ، كان يُدلس ، من ذلك أنه روى عن ابن عباس أشياء لم يسمعها منه، وأرسل الحديث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كمعاذ بن جبل، وقال سفيان الثوري: كان طاووس يتشيع . وجعله ابن قتيبة من رجال الشيعة، وألحقه بهم أيضا الشهرستاني . وعده الشيعة الإمامية من رجالهم ،و أحد أصحاب بعض أئمتهم. وبما أنه كذلك، وهنا لم يصرّح بالسماع فالإسناد لا يصح من جهته. بما أن ذلك حاله فكلامه عن المهدي المنتظر لا يُعبر عن القرآن ولا السنة، ولا عن مواقف الصحابة وإنما يُعبر عن مذهبه الإمامي. فهو يتكلم بلسانه لا بلسان الشرع ولا الصحابة. فلا قيمة لموقفه في قوله بالمهدي المنتظر حتى وإن صح أنه قاله.

الطريق التاسع والسبعون : قال نُعيم بن حماد: ((حدثنا ابن المبارك وابن ثور وعبد الرزاق عن معمر عن قتادة.و قال عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال:قلت لسعيد بن المسيب المهدي حق هو ؟ قال حق قال: قلت ممن هو ؟ قال من قريش قلت من أي قريش ؟ قال من بني هاشم قلت من أي بني هاشم ؟ قال من بني عبد المطلب قلت من أي عبد المطلب ؟ قال من ولد فاطمة.)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق، ومعمر، **وهما شيعيان** إماميان، ضعيفان ضبطا وعدالة كما سبق أن بيناه.

ومنهم: سعيد بن أبي عروبة اليشكري البصري (ت156هـ): ثقة حافظ، كثير التدليس . حدث عن كثيرين لم يسمع منهم ، و فيه قال أحمد بن حنبل : ((لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم بن عتيبة، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من أبي بشر، ولا من زيد بن أسلم، ولا من أبي الزناد. قال أبي: وقد حدث عن هؤلاء كلهم، ولم يسمع منهم شيئاً)). وبما أنه كان كثير التدليس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته .

الطريق الثمانون : قال نُعيم بن حماد : ((حدثنا ضمرة عن ابن شوذب عن مطر قال ذُكر عنده عمر بن عبد العزيز فقال بلغنا أن المهدي يصنع شيئا لم يصنعه عمر بن عبد العزيز قلنا ما هو ؟ قال يأتيه رجل فيسأله فيقول ادخل بيت المال فخذ فيدخل فيأخذ فيخرج فيرى الناس شباعا فيندم فيرجع إليه فيقول خذ ما أعطيتني فيأبى ويقول إنا نعطي ولا نأخذ.)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: مطر بن طهمان الوراق أبو رجاء الخراساني السلمي (ت نحو:140هـ) : ضعيف، يُرسل ، سيئ الحفظ، ليس بالقوي، صدوق، صالح، ليس بحجة ولا يُقطع به في حديث ، يهم، كان مُعجبا برأيه .

الطريق الواحد الثمانون :: قال الحاكم النيسابوري : ((حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري ثنا عمرو بن محمد العنقزي ثنا يونس بن أبي إسحاق أخبرني عمار الدهني عن أبي الطفيل عن محمد بن الحنفية قال : كنا عند علي رضي الله عنه فسأله رجل عن المهدي فقال علي رضي الله عنه : " هيهات ثم عقد بيده سبعا فقال : ذاك يخرج في آخر الزمان إذا قال الرجل الله الله قتل فيجمع الله تعالى له قوما قزع كقزع السحاب يؤلف الله بين قلوبهم لا يستوحشون إلى أحد و لا يفرحون بأحد يدخل فيهم على عدة أصحاب بدر لم يسبقهم الأولون و لا يدركهم الآخرون و على عدد أصحاب طالوت الذين جاوزا معه النهر قال أبو الطفيل : قال ابن الحنفية : أتريده ؟ قلت : نعم قال : إنه يخرج من بين هذين الخشبتين قلت : لا جرم و الله لا أريهما حتى أموت فمات بها يعني مكة حرسها الله تعالى")) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الحاكم النيسابور، وشيخه أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم: الأول سبق أن بينا أنه ضعيف ضبطا وعدالة. والثاني مثل تلميذه الحاكم، وسنفصل حاله لاحقا.

ومنهم: يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي أبو إسرائيل ((ت 152هـ) قيل فيه: كانت فيه غفلة شديدة، ثقة ، صدوق ، لا يُحتج بحديثه، ضعيف، كان يقدم عثمان على علي(لاحظ التقية و توزيع المهام والأدوار بين رواة الشيعة)، حديثه مضطرب، حديثه عن أبيه ضعيف ، حديثه فيه **زيادة على حديث الناس** ، في هذا قال أحمد بن حنبل : ((يونس بن أبي

إسحاق حديثه فيه زيادة على الناس)). فقيل له : ((يقولون: إنما سمعوا من أبي إسحاق حفظًا، ويونس ابنه سمع في الكتب فهي أتم. قال: من أين قد سمع إسرائيل ابنه من أبي إسحاق، وكتب وهو وحده ، فلم تكن فيه زيادة مثل يونس)). هذا شاهد قوي ودامغ على تصرف السبيعي وابنه وحفيده في الأحاديث حسب خطة مدروسة لغايات في نفوسهم . وأحمد قد تعجب من حال يونس ، ومقارنته بابنه ، فكلاهما حفظ وكتب من السبيعي لكن زيادات الأب يونس أكثر مخالفة لما عند الناس من ابنه .وهذا يعني أن ابنه كان يُمارس ذلك أيضا لكن بدرجة أقل . وهكذا تبادل هؤلاء الأدوار ووزعوا المهام بينهم، وكثير من أهل السنة في غفلة عن ذلك.

وقد عده الشيعة من أصحاب إمامهم جعفر الصادق، وجعله شيخ الشيعة أبو جعفر الطوسي من رجاله. وهذا الرجل يبدو أنه كان يُخفي تشيعه ، فلم أعثر عند السنة من ذكر بصراحة أنه شيعي إمامي ولا شيعي سني رغم أنه من أسرة شيعية كوفيه معروفة بالتشيع وتوارثه، لكن أحواله ومروياته تشهد على تشيعه، وفي وصف الجوزجاني له شاهد على تشيعه فوصفه بقوله: ((أبو إسرائيل مفتر زائغ)). ووصفه هذا ينطبق على رواة الشيعة قبل غيرهم لأنه يجمع بين الافتراء بسبب التقية والزيغ والانحراف في المذهب.

وأما ما رواه الشيعة بأن يونس لم يرو عن الشيعي ثوير بن أبي فاختة بدعوى أنه كان رافضيا، فالظاهر أنه قال ذلك تقية، لأن قوله هذا لا ينفي عنه انه هو أيضا شيعي وروى عن الشيعة الإمامية منهم والده السبيعي. وهو نفسه لم يكن ثقة ولا أمينا في النقل وقد وصفه الجوزجاني بالافتراء والزيغ.

ومنهم عمار بن معاوية: عمار بن معاوية الدهني **الكوفي** أبو معاوية (ت 133هـ) : **شيعي**، يُرسل ، ثقةوجعله الشيعة الإمامية من رجالهم وأبطالهم ومؤلفيهم، وذكروا أنه كان ثقة عند العامة بمعنى السنيين. وبما أنه شيعي، ويرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

آخرهم: أبو الطفيل عامر بن واثلة ، فيه تشيع ، و كان يُفضل عليا على الشيخين و عثمان-رضي الله عنهم - ، و رُوي أنه كان من غلاة الشيعة الكيسانية ويُؤمن برجعة محمد بن الحنفية، وكان يُرسل.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الثاني والثمانون : قال الحاكم: ((أخبرني أحمد بن محمد بن سلمة العنزي ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ثنا سعيد بن أبي مريم أنبأ نافع بن يزيد حدثني عياش بن عباس أن الحارث بن يزيد حدثه أنه سمع عبد الله بن زرير الغافقي يقول : سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول : ستكون فتنة يحصل الناس منها كما يحصل الذهب في المعدن فلا تسبوا أهل الشام و سبوا ظلمتهم فإن فيهم الأبدال و سيرسل الله إليهم سيبا من السماء فيغرقهم حتى لو قاتلتهم الثعالب غلبتهم ثم يبعث الله عند ذلك رجلا من عترة الرسول الله صلى الله عليه و سلم في اثني عشر ألفا إن قلوا و خمسة عشر ألفا إن كثروا إمارتهم أو علامتهم أمت أمت على ثلاث رايات يقاتلهم أهل سبع رايات ليس من صاحب راية إلا و هو يطمع بالملك فيقتتلون و يهزمون ثم يظهر الهاشمي فيرد الله إلى الناس إلفتهم و نعمتهم فيكونون على ذلك حتى يخرج الدجال")) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الله بن زرير الغافقي المصري (ت نحو: 80 هـ) : ثقة، رُمي بالتشيع. وتشيعه يكفي لتضعيف الإسناد من جهته، لأن التشيع يقوم على مخالفة الشرع والتاريخ الصحيح، ويُفقد صاحبه الحياد والموضوعية لقوله بالتقية وغيرها من عقائد الإمامية التي تجعل الشيعي ضعيفا.

ومنهم: شيخ الحاكم أحمد بن محمد بن سلمة العنزي، الظاهر أنه مجهول الحال، فلم أعثر له على ترجمة، ولا على حال في كتب الرجال والتراجم والتواريخ.

وآخرهم: الحاكم النيسابور، سبق أن فصلنا حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، وانه شيعي إمامي كان يُظهر التسنن ويُخفي الرفض.

الطريق الثالث والثمانون : قال نعيم بن حماد : ((- حدثنا رشدين عن ابن لهيعة عن عياش بن عباس الزرقي عن ابن زرير عن علي رضى الله عنه قال يا رسول الله على أهل الشام من يفرق جماعتهم حتى لو قاتلتهم الثعالب غلبتهم وعند ذلك يخرج رجل من أهل بيتي في ثلاث رايان المكثر يقول خمسة عشر ألفا والمقلل يقول اثنا عشر ألفا أمارتهم أمت أمت على راية منها رجل يطلب الملك أو يبتغي له الملك فيقتلهم الله جميعا ويرد الله على المسلمين ألفتهم وفاصتهم وبزارتهم)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: رشدين بن سعد بن مفلح بن هلال المهري أبو الحجاج المصري (ت: 188هـ): ضعيف، لا يُبالي عمن يروي، لا يُكتب حديثه، ليس بشيء، مُنكر الحديث، متروك.

ومنهم : عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري الأعدولي الغافقي القاضي (96- 174هـ): ضعيف، ليس بحجة، تركه كثير من المحدثين، ثقة، فيه غفلة، مُخلط، ليس بثقة، لا يُحتج بحديثه، مُتساهل كثير المناكير، يُدلس عن أقوام ضعفاء، على أقوام ثقات قد رآهم. وكان يُقرأ عليه ما ليس بحديثه فيسكت. وهذه من علامات الإهمال والتساهل، واللامبالاة ، وهي من علامات التشيع الإمامي أيضا. وقد عده ابن عدي من الشيعة، ووصفه بأنه ((مفرط في التشيع)). وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة . وعَدّه الشيعة الإمامية من رجالهم ، ومروياته الشيعية الإمامية في كتبهم المذهبية. فالرجل من رواة الشيعة الإمامية المندسين بين المحدثين الذين أظهروا التسنن وأخفوا الرفض تقية.

الطريق الرابع والثمانون : قال الطبراني: ((حدثنا علي بن سعيد الرازي قال نا علي بن الحسين الخواص قال نا زيد بن ابي الزرقاء قال ابن لهيعة قال نا عياش بن عباس القتباني عن عبد الله بن زرير الغافقي عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: ... ". لم يرو هذا الحديث عن ابن لهيعة الا زيد بن ابي الزرقاء)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الله بن زرير الغافقي المصري (ت نحو: 80 هـ) : ثقة، رُمي بالتشيع. ومنهم: عبد الله بن لهيعة ، شيعي ، ضعيف ضبطا وعادلة كما بيناه أعلاه.

الطريق الخامس والثمانون : قال الترمذي: ((حدثنا عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار حدثنا سفيان بن عيينة عن عاصم ... قال عاصم وأنا أبو صالح عن أبي هريرة قال لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يلي)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي (107- 198 هـ) : سبق تفصيل حاله وتبين أنه كثير التدليس والإرسال، وانه يدلس عن الثقات والضعفاء معا. وأنه كثير الغلط في حديث الكوفيين.وهنا قد روى عن عاصم وهو كوفي، وقد عنعن عنه أيضا. فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم : عاصم بن أبي النجود ، هو نفسه: عاصم بن بهدلة الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ (ت 128هـ) : ثقة، كثير الخطأ في حديثه،

صدوق، له أوهام ، لا بأس به، حجة في القراءات، حديثه في الصحيحين مقرون بغيره. لكنه كان يُرسل ، فقد روى عمن لم يسمع منه ،قال الدارقطني : ((لم يسمع من أنس شيئا)) و((روى عن شهر بن حوشب والحارث بن حسان البكري ... والصحيح أن بينهما أبا وائل)).وقال أيضا: ((لا يصح لعاصم عن عطية ، يعني العوفي، شيء)). وهو هنا قد عنعن عن زر بن حبيش، وبما أنه كثير الخطأ في الحديث، و كان يُرسل فإن إسناد الخبر لا يصح من جهته.

آخرهم: أبو صالح باذان مولى أم هاني : قال ابن أبي حاتم : سمعت آبى يقول: أبو صالح باذان صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به)). اورده ابن عدي في الضعفاء. . فالرجل ضعيف، وتزيده عنعنته ضعفا .

الطريق السادس والثمانون: قال ابن أبي شيبة : ((حدثنا بن عيينة عن عمرو عن أبي معبد عن بن عباس قال لا تمضي الأيام والليالي حتى يلي منا أهل البيت فتى لم تلبسه الفتن ولم يلبسها قال قلنا يا أبا العباس تعجز عنها مشيختكم وينالها شبابكم قال هو أمر الله يؤتيه من يشاء)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة : لا يصح من طريقه ، لأنه يُدلس وهنا قد عنعن كما بيناه أعلاه.

ومنهم: عمرو بن دينار المكي (ولد سنة 45 أو 46 ، وتوفي سنة 126 هـ) سبق تفصيل حاله ، وتبين أنه ضعيف، ويدلس ، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. وبما أن كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه .

الطريق السابع والثمانون : قال ابن أبي شيبة: ((حدثنا أبو اسامة عن عوف عن محمد قال يكون في هذه الأمة خليفة لا يفضل عليه أبو بكر ولا عمر)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو أسامة :حماد بن أسامة بن زيد الكوفي (ت201 هـ عن 80 سنة): ثقة، كان يُدلس و يُبين تدليسه ، اتهم بسرقة الحديث، وأنكره ابن حجر. وبما أنه كان يُدلس، وتنبيهه عليه لا يجعل الخبر صحيحا ،وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: عوف بن أبي جميلة البصري المعروف بعوف الأعرابي(ت 146هـ عن 86سنة) . قال عبد الله بن المبارك : ((ما رضي عوف ببدعة واحدة حتى كانت فيه بدعتان كان قدريا وكان شيعيا)) . وقال محمد بندار وهو يقرأ حديث عوف: ((يقولون عوف ، والله لقد كان عوف قدريا رافضيا شيطانا)). وقيل فيه : صدوق، صالح، ثقة ، ثبت . وعده ابن قتيبة

من رجال الشيعة. وذكره الشيعة الإمامية من رجالهم، ورووا مروياته في كتبهم. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الثامن والثمانون : قال أبو عمرو الداني: ((507 - حدثنا عبد الرحمن بن عثمان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثنا هوذة ، عن عوف ، عن محمد ، قال : « كنا نتحدث أنه يكون في هذه الأمة خليفة لا يفضل عليه أبو بكر ولا عمر »)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: هوذة بن خليفة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي البكراوي أبو الأشهب البصري: ضعيف ، ليس بمحمود، صدوق، ليس به بأس، ضعيف عن عوف الاعرابي . وهنا قد عنعن عن عوف.

ومنهم: عوف بن أبي جميلة البصري المعروف بعوف الأعرابي(ت 146هـ عن 86سنة): ضعيف كما بيناه في الطريق السابق.

الطريق التاسع والثمانون : قال نعيم بن حماد :((حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي الجلد قال: تأتيه إمارته هنيا وهو في بيته)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله:عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري: ثقة، فيه ضعف. وتزيده عنعنته ضعفا.

ومنهم: أيوب بن أَبي تميمة السختياني (ت131هـ، عن 63 سنة) ، تقدم أنه ثقة، وكان يُدلس ، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم : محمد بن سيرين (ت110 هـ عن 77 سنة): ثقة ثبت، كان كثير الإرسال، حدث عن أقوام لم يدركهم، وآخرين لم يسمع منهم، فأرسل عن ابن عباس، وابن عمر، وعائشة وغيرهم.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لم يصح من جهته.

الطريق الأخير- التسعون -: في مُصنف عبد الرزاق : ((أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن بن سيرين عن أبي الجلد قال تكون فتنة ثم تتبعها أخرى لا تكن الأولى في الآخرة إلا كثمرة السوط تتبعه ذباب السيف ثم تكون فتنة فلا يبقى لله محرم إلا استحل ثم يجتمع الناس على خيرهم رجلا تأتيه إمارته هنيئا وهو في بيته)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق ومعمر: هما شيعيان ، ضعيفان ضبطا وعدالة كما سبق أن فصلناه. ومنهم: أيوب السختياني، وابن

سيرين لا يصح الإسناد من طريقيهما بسبب ما قلناه عنهما في الطريق السابق.

علما بأنه حتى وإن صح هذا الإسناد والذي قبله عن أبي الجلد فإن قوله ليس دليلا على صحة القول بالمهدي المنتظر، وإنما هو قول جاء انعكاسا وتأثرا بروايات المهدي التي اختلقها الشيعة ونشروها بين الناس، وليس هو قولا مأخوذا من قرآن ولا سنة صحيحة، ولا أثر صحيح عن الصحابة.

وبذلك يتبين مما أوردناه من مجموع تسعين-90- طريقا من روايات المهدي المنتظر أنه لم يصح منها ولا طريق واحد من جهة الإسناد : منها 69 حديثا، و12 أثرا عن الصحابة، و09 طرق عن التابعين.فكلها لم تصح إسنادا .

وأتضح أيضا أن رواة الشيعة الإمامية هم الذين اختلقوا روايات المهدي وأكثروا منها انتصارا لمذهبهم ، ثم نشروها بين المحدثين فتقبلوها منهم من جهة، ثم ساهموا هم بدورهم في نشرها بين عامة المسلمين من جهة أخرى. والدليل على ذلك الشاهدان الآتيان: اولهما: لقد تبين من استقراء أسانيد طرق روايات المهدي التي بلغت 90 طريقا أنه تكرر فيها رواة الشيعة 79 مرة . فمعظم طرقها تضمنت شيعيا أو أكثر، منهم: الفضل بن دكين، ومحمد بن فضيل ، وعبد الرزاق بن همام ، ومعمر بن راشد ،أبو معاوزية الضرير، وفطر بن خليفة، وعبيد الله بن موسى، وعوف الأعرابي، الحاكم النيسابوري، وداود بن أبي هند ،و جرير بن عبد الحميد وغيرهم. علما بأن غالبية هؤلاء الشيعة كانوا من الكوفة.

وثانيهما: قد تبيين من استقراء طرق روايات المهدي أن معظم رواتها الضعفاء كانوا من الكوفة، وهي موطن التشيع، ومركز اختلاق الروايات وتصديرها إلى مختلف مدن وأقاليم العالم الإسلامي. فبالإضافة إلى رواة شيعة الكوفة الين اختلقوا روايات المهدي ، فقد كان معهم رواة من الكوفة من السنيين أخذوها منهم وتعاونوا معهم في نشرها من حيث يدرون ولا يدرون. وقد أحصيتُ منهم جماعة تكرر اسمهم 58 مرة من مجموع 90 طريقا، منهم: ياسين العجلي، وموسى الجهني، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعاصم بن بهدلة، وزر بن حبيش، وأبو بكر بن عياش، وغيرهم. هؤلاء وغيرهم هم الذين كانوا الواسطة بين رواة الشيعة وأهل الحديث، فنشروا روايات المهدي المنتظر بين السنيين وأدخلوها في مصنفاتهم الحديثية والتاريخية والفقهية والعقدية.

وتبين أيضا أن روايات المهدي رغم كثرة طرقها ، فهي ليست روايات متواترة ، وإنما هي روايات آحاد لأمرين أساسيين: أولهما: بما أنه اتضح أن كل طرق روايات المهذي- 90 طريقا- لم يصح ولا طريق واحد منها، فهدا يعني أنها ليست متواترة ، فلو كانت متواترة لصحت منها طرق كثيرة. وبما أنها لم تصح فحتى وإن جعل مختلقوها صحابيا لكل طريق ، بمعنى أنها رويت عن 90 صحابيا فلن تكن روايات متواترة.وحتى وإن اختلقوا ألف طريق وألحقوا صحابيا لكل طريق فلن تكون متواترة بحكم انها مكذوبة، فكان عدد الصحابة جزءا من الأكاذيب وليس شاهدا على التواتر.

الأمر الثاني: مفاده أنه تبين من طرق تلك الروايات- 90 طريقا- أن أصولها ومصادرها تنتهي كلها إلى عدد قليل من الصحابة، بلغ احد عشر -11- صحابيا ، كعلي، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن سمرة. وهذا عدد قليل جدا بالنسبة إلى عدد الصحابة المقدر بالآلاف . فلو كانت فكرة المهدي المنتظر صحيحة لصحت رواياتها، ولرواها العشرات بما يزيد عن المئة صحابي . وبما أن هذا لم يحدث، ولا صحت رواية واحدة من روايات المهدي دل كل هذا على بطلان القول بالمهدي، وان رواياته ليست صحيحة ولا متواترة.

وحتى إذا فرضنا جدلا أن عدد الصحابة الذين رويت عنهم طرق روايات المهدي المنتظر كان بالمئات، فإنها لن تكون متواترة، لأنه لم يصح ولا طريق واحد منها من جهة، والذين اختلقوها يُمكنهم أن يجعلوا لكل طريق منها صحابيا من جهة أخرى. فالأمر لا يتعلق بعدد طرق المهدي والصحابة الذين رويت عنهم ، وإنما يتعلق بأنها ليست صحيحة أصلا ، فلم يصح ولا طريق واحد منها. فلا قيمة لها حتى وإن بلغت الآلاف ورويت عن العشرات والمئات من الصحابة.

علما بأن كثرة طرق المهدي المنتظر هي شاهد قوي جدا على عدم صحتها إسنادا ومضمونا ، وإنما هي روايات مختلقة وفق خطة مُبرمجة سلفا وعن سابق إضرار وترصد. لأن كثرتها ظاهرة غير طبيعية، ولا يوجد أي مبرر معقول للإكثار منها لو كانت تُعبر عن عقيدة إسلامية صحيحة قائمة على الكتاب والسنة الصحيحة الموافقة له. فلو كانت كذلك لما تطلب الأمر تسعين طريقا، ولكان عاديا كما هو حال روايات الإيمان،

والصلاة، والجهاد، والزكاة، والصوم ، فتكفي منها بضع روايات . وبما أن روايات المهدي، زادت عن التسعين طريقا – كما حدث مع روايات زواج المتعة وغيرها- دل هذا على أنها روايات مُختلقة انتصارا لأصل من أصول التشيع الإمامي من جهة؛ وأنها من جهة أخرى هي روايات الهدف من الإكثار منها هو فرضها والتأصيل والشرعنة لها لأنها لا توجد في القرآن الكريم والسنة الصحيحة.

ثانيا: نقد متون روايات المهدي المنتظر:

بما أنه تبين بأن كل طرق روايات المهدي المنتظر رغم كثرتها- 90 طريقا- ليست بصحيحة، ولم يثبت منها ولا طريق واحد، فلا شك أن متونها لن تكون صحيحة أيضا. وبما أن الأمر كذلك فلن أطيل في نقد متونها ، وسيكون نقدي لها هادفا شاملا مركزا في ثلاث نقاط أساسية:

أولها: إن عقيدة المهدي المنتظر حسب ما وصفتها تلك الأحاديث هي أصل من أصول الدين لها أهمية كبيرة جدا يتوقف عليها مستقبل البشرية، وعلى يد المهدي تتحقق انتصارات عالمية كبرى، وعلى يديه تتحقق العدالة بين البشر في الدنيا قبل الآخرة. لكن الغريب في الأمر أننا لا نجد لتلك العقيدة ذكرا في القرآن الكريم !!!!. فلا يصح ولا يُعقل شرعا ولا عقلا أن يكون القرآن الذي وصفه الله تعالى بأنه كتاب كامل شامل حكيم مُحكم مُفصل مُبين، وتبيان لكل شيء، وتضمن تفاصيل العقائد والتشريع والأخلاق والمفاهيم ، تضمن كل ذلك وغيره ولا يوجد فيه ذكر لعقيدة المهدي من قريب ولا من بعيد، رغم أهميتها وخطورتها حسب زعم رواياتها. لماذا لم يذكرها القرآن الكريم؟، وماذا يعني عدم ذكره لها ؟؟. إنه يعني ببداهة ووضوح ان عقيدة المهدي المنتظر ليست من الإسلام . وهذا الذي أثبته نقدنا لأسانيد روايات المهدي، فلم تصح إسنادا ولا متنا .

النقطة الثانية: مفادها أن عقيدة المهدي المنتظر هي طعن في القرآن والنبوة وأمة الإسلام . فأما طعنها في القرآن فهي بما أنها أصل من أصول الدين وعليها يتوقف مستقبل البشرية كما زعمته روايات المهدي ، فهذا يعني أن القرآن أغفل أصلا من أصول الدين لا يصح إغفاله. وأنه متناقض مع نفسه عندما وصف نفسه بأنه كتاب كامل شامل مُحكم مُبين ومُفصل، لكنه مع ذلك ولم يتضمن الإشارة إلى عقيدة المهدي المنتظر رغم أنها أصل كبير من أصول الدين حسب زعم روايات المهدي!!!! . فعقيدة المهدي هي طعن في القرآن واتهام له بالنقص والتناقض!!.

وأما طعن عقيدة المهدي في النبوة، فهي قد زعمت أن المهدي سيقوم بأعمال جبارة ويُحقق انتصارات عالمية تقضي على الظلم وتنشر العدل في الأرض، يُحقق كل ذلك بلا وحي، لأنه ليس نبيا.وهذا طعن في النبوة والأنبياء الذين هم رغم كثرتهم وتأييد الله لهم بالوحي والملائكة والمؤمنين فإنهم كلهم لم يُحققوا ما سيُحققه المهدي المنتظر مُستقبلا!! . فعقيدة المهدي المنتظر هي طعن في النبوة والأنبياء، وتقزيم لهم، وتعالم وتعالٍ عليهم!!.

وأما طعن عقيدة المهدي في الأمة الإسلامية كلها، فمفاده أن أمة الإسلام رغم أن معها القرآن والسنة الصحيحة، وأعدادها كبيرة، ولها قدرات وثروات هائلة ، لكنها مع ذلك لا تستطيع أن تتوحد، ولا أن تُحقق نصف ما سيُحققه المهدي من انتصارات . فلا تحقق ذلك ولا تنتصر إلا بمجيء شخص يُسمى المهدي المنتظر. أليس هذا طعن في أمة الإسلام وهدر لمكانتها وقدراتها وغلو في تعظيم شخص لا دليل على وجوده بوحي ولا بخبر صحيح. وبما أنه بينا أن عقيدة المهدي المنتظر هي طعن في القرآن الكريم والنبوة والأنبياء، وفي الأمة الإسلامية ، فإن هذا يعني أنها عقيدة زائفة باطلة مُختلقة أقحمت في الدين وليست منه. وهذا الذي أثبته نقدنا لأسانيدها.

النقطة الأخيرة- الثالثة-: إن عقيدة المهدي بالنظر إلى تاريخها ومضمونها هي عقيدة لا تقوم على أصل صحيح من وحي ولا تاريخ، وهي عقيدة مخدرة للمسلمين، ومثيرة للجدل والفتن بينهم ، وقاتلة للهمم وداعية إلى الاستسلام . وبما أنها كذلك فعلى الأمة إن أرادت أن تنهض فنهوضها لا يتوقف على عقيدة المهدي لأنها عقيدة مخدرة ولا أساس صحيح لها شرعا وتاريخا . وما عليها إلا أن تتخلص منها، أو على الأقل أن تُبعدها من طريقها وتنهض للجد والعمل والبناء لأن هذا لا يتوقف على عقيدة المهدي.والواقع يشهد أن أُمما ليست مسلمة حققت انتصارات كبرى وكثيرة جدا في كل مجالات الحياة، وهي مهيمنة على العالم كله ، ومسيطرة على الشعوب الإسلامية وغيرها كما هو حال الغرب معنا ؛ حققت كل ذلك بلا مهدي. فلماذا تلك الأمم تنتصر بلا مهدي، ونحن لا يتحقق انتصارنا العالمي المزعوم إلا بالمهدي ؟؟!! . فلا يتحقق بقرآن ولا سنة صحيحة، وبجهود الأمة، وإنما يتحقق فقط بمجيء المهدي المُنتظر. إن هذا شاهد قوي ودامغ على تهافت وزيف عقيدة المهدي المنتظر المزعومة!! .

وقبل إنهاء هذا الفصل – الرابع المتعلق بروايات المهدي المنتظر- يُستحسن أن أورد هنا جملة من الاعتراضات ربما يُعترض بها على المؤلف في نقده لروايات المهدي وموقفه منها.

أولها، ربما يُقال: لم يثبت أن روايات المهدي المنتظر هي من اختلاق الشيعة. أقول: بل هم الذين اختلقوها ومن تعاون معهم. وهذا بدليل أنه أثبتنا أن رواة الشيعة تككرت أسماؤهم في معظم طرق روايات المهدي. وبينا أن غالبية الضعفاء في روايات المهدي كانوا من الكوفة، وهي موطن التشيع. ولأن عقيدة المهدي تتفق مع التشيع الإمامي، فهي أصل من أصول دين الشيعة.

الاعتراض الثاني: ربما يُقال: إن الاستدلال بالقرآن على إنكار المهدي المنتظر، بدعوى عدم ذكره له هو استدلال ضعيف وليس حجة على خطأ الاعتقاد به.

أقول: صحيح أن عدم ذكر القرآن لأمر من أمور الشرع ليس دليلا على عدم شرعيته بحكم أن السنة هي المصدر الثاني للتشريع في الإسلام؛ لكن هذا ليس صحيحا على إطلاقه، وإنما مُقيد بشروط ، منها: التأكد من صحة الحديث وأن لا يكون متعلقا بأصل من أصول الدين، وان لا يطعن في القرآن ،ولا يتناقض معه. وبما أن الأمر كذلك فعقيدة المهدي لم تتوفر فيها هذه الشروط. فرواياتها لم تصح إسنادا ولا متنا كما بيناه سابقا. وهي تطعن في القرآن وتتناقض معه كما فصلناه آنفا. ولاشك أن روايات المهدي جعلت عقيدة المهدي أصلا من أصول الدين، وعليها يتوقف مستقبل البشرية، وزعمت له أعمالا لم يقم بها حتى الأنبياء. وبما أن ذلك هو حال المهدي المزعوم، وبما أن القرآن الكامل الشامل المُحكم المُفصل الذي تكلم عن الفروع والأصول لم يتكلم عن المهدي المنتظر، فإن هذا دليل دامغ وقوي جدا على أن عقيدة المهدي ليست عقيدة شرعية ولا صحيحة. فلا يصح ولا يُعقل شرعا ولا عقلا أن يتكلم القرآن عن الحيض والنفاس، ودابة الأرض ،والعقائد والمعاملات المالية ولا يتكلم عن أصل من أصول الدين كعقيدة المهدي المزعومة التي يتوقف عليها مستقبل البشر. فعدم ذكر القرآن، للمهدي هو دليل دامغ على بطلان القول به، كما أن الاعتقاد به هو طعن في القرآن واتهام له بالنقص والتناقض!!.

الاعتراض الثالث: إن إنكار عقيدة المهدي المنتظر هو مخالفة صريحة لما أجمعت عليه الأمة في قولها بالمهدي المنتظر.

أقول: لا يكون الإجماع حجة إذا لم يقم على نصوص شرعية صحيحة ثبوتا ودلالة. وبما أنه بينا أن فكرة المهدي المنتظر لا وجود لها في القرآن الكريم، ولا صحت فيها رواية حديثية واحدة، ولا صح فيها قول عن الصحابة، فالقول بالإجماع لا يصح، ولا قيمة له ولا يُمكن ان يكون حجة حتى وإن حدث. لا يصح ، لأنه كان انعكاسا وتأثرا بالروايات المهدوية التي اختلقها الشيعة وأمثالهم ، ولم يكن قائما على أصل صحيح ؛ فهو إجماع زائف متهافت. إنه أجماع منقوض بما قلناه وبمواقف الذين أنكروا المهدي المنتظر قديما وحديثا.

الاعتراض الرابع: ربما يُقال : هل حديث : " لا مهدي إلا عيسى" يؤيد موقفكم في إنكار صحة أحاديث المهدي المنتظر؟.

أُقول: ذلك الحديث رواه ابن ماجة، وهو ضعيف جدا، وهو لا يختلف عن باقي طرق المهدي المنتظر في أنها كلها لم تصح. وهو لم ينكر فكرة المهدي المنتظر، وإنما حوّل المهدوية من رجل من آل البيت إلى عيسى بن مريم-عليه السلام- . فذلك الحديث يؤيد فكرة المهدي ولا يتفق مع موقفي في إنكاري لها .

الاعتراض الأخير- الخامس-: ربما يُقال : إن مما يُضعف موقف المنكرين للمهدي، أنه لم يُعرف في المتقدمين من أنكره إلا ما روي عن مجاهد والحسن أنهم قالوا بأن المهدي هو عيسى بن مريم، وهذا لم يثبت عنهم، مع أن الحديث الموافق لموقفهم غير صحيح.

أقول: إن الحق لا يُعرف بالمتقدمين ولا بالمتأخرين، ولا يُعرف بكثرة العدد ولا بقلته، وإنما يُعرف بالدليل الصحيح الذي يحمله من كتاب، أو سنة صحيحة، أو علم صحيح، أو عقل صريح ، أو بكل ذلك. وعليه فإن القول بأنه لم يوجد في المتقدمين من أنكر القول بالمهدي المنتظر وإنما ظهر هذا عند المتأخرين هو قول لا يستقيم. بدليل الشواهد الآتية: أولها إن عدم ذكر القرآن الكريم لعقيدة المهدي ، وعدم صحة الروايات الحديثية والأثرية القائلة بالمهدي، هو دليل صحيح دامغ بأن عقيدة المهدي لم يكن لها وجود في العهدين النبوي والراشدي وإنما اختلقت بعد ذلك.

الشاهد الثاني: إن كثرة طرق روايات المهدي والمقدرة بالعشرات وقد أوردنا منها 90 طريقا والتي ظهرت على أيدي رواة الشيعة الذين ذكرناهم ابتداء من النصف الثاني من القرن الأول الهجري وما بعده ؛ فإنها تدل على أن عقيدة المهدي مُختلقة ولم يكن لها أصل شرعي صحيح. فأختلق لها رواة الشيعة ومن معهم ذلك الكم الكبير من الروايات لفرضها على الناس

وتأصيلها وشرعنتها بالكذب والتحريف والإصرار عليهما. وإلا لو كانت عقيدة المهدي عقيدة شرعية ما تطلب الأمر كل ذلك العدد الكبير من الروايات ولا العدد الكبير من الرواة الكذابين والضعفاء الذين اختلقوها وتجندوا لها ونشروها بين الناس . فكثرة طرقها هو آمر غير طبيعي ، ويبعث على الشك، وشاهد على اختلاقها وليس على صحتها.

الشاهد الأخير- الثالث: لا يصح الاحتجاج باعتقاد التابعين على المنكرين لعقيدة المهدي وموقفهم مؤيد بالقرآن والسنة والعقل والتاريخ كما بيناه سابقا. لا يصح لأن اعتقاد التابعين بالمهدي لم يكن قائما على دليل من القرآن ولا من السنة الصحيحة ولا من أثر صحيح من أقوال الصحابة ، وإنما كان انعكاسا وتأثرا بروايات المهدي المنتظر التي اختلقها رواة الشيعة ونشروها بين الناس ابتداء من النصف الثاني من القرن الأول الهجري وما بعده إلى أن دُونت كتب الحديث المعروفة في القرن الثالث الهجري. فموقف المؤمنين بعقيدة المهدي من التابعين ومن تبعهم إلى اليوم هو موقف ضعيف جدا ولا يصح ،وليس عندهم دليل واحد صحيح يثبتها ؛لأنهم آمنوا بها تأثرا بروايات المهدي وتصديقا لها رغم أنها لم تكن صحيحة إسنادا ولا متنا .

وبما أن الأمر كما بيناه فموقف القائلين بالمهدي المنتظر ضعيف جدا ، بل ولا يصح، وليس عندهم ولا دليل واحد صحيح من قرآن، ولا سنة ،ولا أثر عن الصحابة يُثبتُ صحة موقفهم. وهذه النتيجة هي التي توصلتُ إليها من نقدي لروايات المهدي المنتظر إسنادا ومتنا. فموقف المؤمنين بالمهدي غير صحيح، وموقف المنكرين له هو الصحيح .

وختاما لهذا الفصل- الرابع- يُستنتج منه أن روايات المهدي المنتظر رغم كثرة طرقها – أوردنا منها 90 طريقا- لم يصح منها ولا طريق واحد. فليست صحيحة بالتواتر ولا بالآحاد ولا بالمتون من جهة؛ وتبين من جهة أخرى أن رواة الشيعة ومن تعاون معهم هم الذين اختلقوا فكرة المهدي المنتظر وانتصروا لها باختلاق عشرات الطرق والروايات تأييدا لعقيدة المهدي التي هي من أصول دين الشيعة الإمامية. وهم الذين صدّروا العقيدة المهدوية إلى المحدثين بعدما تسللوا إلى صفوفهم وتظاهروا بالتزهد والتسنن، وأخفوا الرفض، فصدقوهم وتقبلوا رواياتهم المهدوية ودونوها في مصنفاتهم الحديثية وألحقوا قسما منها بالأحاديث الصحيحة!!!!. ونفس هذا الأمر حدث مع الروايات الشيعية الأخرى التي صُدرت إلينا ، وقد نقدنا أكثرها في كتابنا هذا .

****

الفصل الخامس

نقد روايات إرسال علي إلى اليمن ، وحديث الكساء ، وحديث محاولة كتابة الوصية ،وحديث" لا يحبك إلا مؤمن"

أولا: نقد أسانيد ومتون روايات إرسال علي إلى اليمن
ثانيا:: نقد أسانيد ومتون روايات حديث الكساء وأهل البيت
ثالثا: نقد أسانيد ومتون روايات حديث محاولة كتابة الوصية
رابعا : نقد أسانيد ومتون روايات حديث قوله لعلي:" لا يُحبك إلا مؤمن"

****

نقد روايات إرسال علي إلى اليمن ، وحديث الكساء ، وحديث محاولة كتابة الوصية ،وحديث" لا يحبك إلا مؤمن"

يتضمن هذا الفصل عشرات الأحاديث الشيعية المُختلقة التي تسربت إلى المصادر الحديثية السنية وصودق عليها بأنها أحاديث صحيحة وهي ليست بصحيحة . منها مجموعة تتعلق بحكاية إرسال علي إلى اليمن، وأخرى بحديث الكساء وأهل البيت، ومنها مجموعة موضوعها قصة محاولة كتابة النبي للوصية قبيل وفاته، وآخرها حكاية قوله لعلي : ((لا يُحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق)). هذه المجموعات الحديثية الشيعية هي التي سنخضعها لميزان الجرح والتعديل بكل حياد وحرص وتشدد وموضوعيه، وبلا تساهل ولا توسط ولا ترقيع، وسيتبين لنا بطلانها إسنادا ومتنا.

أولا: نقد أسانيد ومتون روايات ارسال علي إلى اليمن:

يهمنا من روايات حديث إرسال النبي-عليه الصلاة والسلام- إلى اليمن لجلب أموال الخمس، أنها روايات شيعية تقول بولاية علي وإمامته وتفضيله على الصحابة وتمييزه عنهم وتدليله ، بدعوى أنه هو الإمام

الشرعي المنصوص عليه شرعا حسب زعمها. وإظهارا للحقيقة ودحضا لأكاذيب الشيعة، وإظهارا لغفلة كثير من أهل السنة فإننا سننقدها نقدا مُفصلا إسنادا ومتنا.

نبدأها أولا بنقد أسانيد ذلك الحديث من خلال طرقه الكثيرة: **الطريق الأول:** في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا وكيع ثنا الأعمش عن سعد بن عبيدة عن بن بريدة عن أبيه انه مر على مجلس وهم يتناولون من علي فوقف عليهم فقال انه قد كان في نفسي على علي شيء وكان خالد بن الوليد كذلك فبعثني رسول الله صلى الله عليه و سلم في سرية عليها علي وأصبنا سبيا، قال: فأخذ علي جارية من الخمس لنفسه، فقال خالد بن الوليد: دونك .قال فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه و سلم جعلتُ أحدثه بما كان ثم قلت: إن عليا أخذ جارية من الخمس قال وكنت رجلا مكبابا قال فرفعت رأسي فإذا وجه رسول الله صلى الله عليه و سلم قد تغير فقال: من كنت وليه فعلي وليه)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله : وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي(128-196هـ) عن 70 سنة) ، وثقه أكثر المحدثين، وأثنوا عليه، و وجعله ابن قتيبة من رجال الشيعة . وقال ابن المدينى : وكيع كان فيه تشيع قليل)) . والشيعة هم أيضا عدوه من رجالهم . وكان وكيع يُدلس فيُخفي أسماء الضعفاء عندما يروي عنهم ، وكان كثير الخطأ أيضا. وبما أنه شيعي، وكثير الخطأ ، والحديث يتفق مع مذهبه، فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: الأعمش سليمان بن مهران الكوفي: سبق تفصيل حاله بأنه ضعيف ضبطا وعدالة ، وإنه شيعي ويدلس. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

ومنهم: عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي القاضي (ولد نحو:16 هـ، توفي: 105أو115 هـ) قيل فيه : جائز الحديث، له مناكير، ضعيف الحديث، ثقة، صدوق، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كعمر وعائشة، توقف أحمد في سماعه من أبيه بريدة لم ينفه ولم يُثبته، لكن إبراهيم الحربي نفى سماعه من أبيه، وقد روى عن أبيه أحاديث مُنكرة. فالرجل ضعيف ،ولم يثبت سماعه من أبيه ،فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الثاني: قال البخاري: ((حدثني محمد بن بشار حدثنا روح بن عبادة حدثنا علي بن سويد بن منجوف عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليا إلى خالد ليقبض الخمس وكنت أبغض عليا وقد اغتسل فقلت لخالد ألا ترى إلى هذا فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ذكرت ذلك له فقال يا بريدة أتبغض عليا فقلت نعم قال لا تبغضه فإن له في الخمس أكثر من ذلك)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار (167- 252هـ)): وثقه كثير من أهل الحديث، لكن بعضهم استضعفه وكذبه، وفيه لين. وقال الذهبي: ((ثقة صدوق . كذبه الفلاس ، فما أصغى أحد إلى تكذيبه لتيقنهم أن بندارا صادق أمين. وقال عبد الله بن الدورقى : كنا عند يحيى بن معين فجرى ذكر بندار ، فرأيت يحيى لا يعبأ به ويستضعفه . ورأيت القواريرى لا يرضاه. وكان صاحب حمام . قلت : قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم ، وهو حجة بلا ريب)). ومع أن موقف الذهبي قوي، إلا أن حكمه ليس قطعيا، لأن الذين ضعفوه موقفهم أيضا له اعتبار، وقد تتوفر الشواهد لتقويته. والقول بأنه حجة بلا ريب لا يصح، لأن موقف الذين ضعفوه له اعتبار ويُضعف موقف الذين وثقوه ، ولا يجعل الرجل حجة بلا ريب. لأنه لا يُوجد دليل قطعي يُثبت موقفهم ويُبطل موقف الذين ضعفوه. ويزيد في تضعيفه أيضا أن متن الرواية فيه ما يُنكر.وعليه فإن حال الرجل على أقل تقدير لم يثبت توثيقه ولا تضعيفه، وهذا يتطلب منا التوقف في حاله.فالإسناد لا يصح لم يصح من طريقه.

ومنهم: روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي أبو محمد البصري(ت 205 أو 207هـ) : ثقة ، ليس بالقوي، وعن ابن أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، صدوق. ذكره الذهبي في الضعفاء. فالرجل ضعيف وليس بحجة، خاصة وأن متن الرواية مُنكر ولا يصح كما سنبينه لاحقا.

ومنهم: عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي القاضي (ولد نحو:16 هـ، توفي: 105أو115 هـ): ضعيف، كما بيناه في الطريق السابق.

الطريق الثالث: قال الحاكم النيسابوري: ((حدثنا أبو أحمد بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو من أصل كتابه ثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي ثنا يحيى بن حماد ثنا أبو عوانة عن الأعمش عن سعد بن

عبيدة حدثني عبد الله بن بريدة الأسلمي قال : إني لأمشي مع أبي إذ مر بقوم ينقصون عليا رضي الله عنه يقولون فيه فقام فقال : إني كنت أنال من علي و في نفسي عليه شيء و كنت مع خالد بن الوليد في جيش فأصابوا غنائم فعمد علي إلى جارية من الخمس فأخذها لنفسه و كان بين علي و بين خالد شيء فقال خالد : هذه فرصتك و قد عرف خالد الذي في نفسي على علي قال : فانطلق إلى النبي صلى الله عليه و سلم فاذكر ذلك له فأتيت النبي صلى الله عليه و سلم فحدثته و كنت رجلا مكبابا و كنت إذا حدثت الحديث أكببت ثم رفعت رأسي فذكرت للنبي صلى الله عليه و سلم أمر الجيش ثم ذكرت له أمر علي فرفعت رأسي و أوداج رسول الله صلى الله عليه و سلم قد احمرت قال : قال النبي صلى الله عليه و سلم : من كنت وليه فإن عليا وليه و ذهب الذي في نفسي عليه" . هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه بهذه السياقة إنما أخرجه البخاري من حديث علي بن سويد بن منجوف عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مختصرا و ليس في هذا الباب أصح من حديث أبي عوانة هذا عن الأعمش عن سعد بن عبيدة و هذا رواه وكيع بن الجراح عن الأعمش))!!.

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الملك بن محمد بن عبد الله أبو قلابة الرقاشي الضرير(ت:276هـ): ثقة، صدوق ، يُخطئ، تغير حفظه، كثير الأخطاء والأوهام.فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

ومنهم: أبو عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري (176هـ)، قيل فيه: ثقة ، ثبت ، كثير الغلط إذا حدث من حفظه، في حديثه عن قتادة لين ، لأن كتابه كان قد ضاع منه. قال عبد الرحمن بن مهدي: نظرت في كتاب أبي عوانة وأنا أستغفر الله.وقال أحمد: " إلا أنه بآخرة كان يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ، فأما إذا كان من كتابه فهو ثبت". كان حفظه لا يُساوي شيئا، و أميا لا يقرأ ولا يكتب، و يستعين بمن يكتب له، له أوهام تجنب الشيخان ذكرها. و قال أحمد بن حنبل: ((كان أبو عوانة وضع كتابا فيه معايب أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وفيه بلايا فجاء سلام بن أبي مطيع(ت164هـ) فقال: يا أبا عوانة أعطني ذاك الكتاب فأعطاه فأخذه سلام فاحرقه. قال أبي : وكان سلام من أصحاب أيوب وكان رجلا صالحا)). فهذا رجل مُتهم في عدالته وضعيف في ضبطه . فلا حفظ ولا قراءة، و لا كتابة، ثم ضاع منه كتابه . والرجل ضعيف من جهة حفظه، والحفظ هو الأساس في الرواية ،وقد اختلط في آخر حياته، ولا ندري هذه الرواية هل

هي من حفظه أم من كتابه، وهل هي من روايات آخر حياته أم لا ؟؟ .
وتزيده ضعفا عنعنته عن الأعمش. فالإسناد لا يصح من جهته.
ومنهم: سليمان بن مهران الأعمش الكوفي: سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، ويُرسل ويُدلس، شيعي إمامي. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن أيضا فالإسناد لا يصح من جهته.
وآخرهم : عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي القاضي (ولد نحو:16 هـ، توفي: 105أو115 هـ) سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف، وسماعه من أبيه لم يثبت. فالإسناد لا يصح من جهته .

الطريق الرابع: قال الطبراني : ((حدثنا عبد الوهاب بن رواحة الرامهرمزي قال حدثنا أبو كريب قال حدثنا حسن بن عطية قال حدثنا سعاد بن سليمان عن عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن بريدة عن علي قال بعث رسول الله صلى الله عليه و سلم علي بن ابي طالب وخالد بن الوليد كل واحد منهما وحده وجمعهما فقال اذا اجتمعتما فعليكم علي قال فأخذا يمينا ويسارا فدخل علي فأبعد فاصاب سبيا فأخذ جارية من السبي قال بريدة وكنت من أشد الناس بغضا لعلي فاتى رجل خالد بن الوليد فذكر انه قد اخذ جارية من الخمس فقال ما هذا ثم جاء آخر ثم جاء آخر ثم تتابعت الأخبار على ذلك فدعانى خالد فقال يا بريدة قد عرفت الذي صنع فانطلق بكتابي هذا إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم فكتب إليه فانطلقت بكتابه حتى دخلت على رسول الله صلى الله عليه و سلم فأخذ الكتاب بشماله وكان كما قال الله عز و جل لا يقرأ ولا يكتب فقال وكنت اذا تكلمت طأطات رأسي حتى افرغ من حاجتى فطأطأت رأسي فتكلمت فوقعت في علي حتى فرغت ثم رفعت رأسي فرأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم غضب غضبا لم اره غضب مثله إلا يوم قريظة والنضير فنظر إلي فقال يا بريدة أحب عليا فانما يفعل ما يؤمر به قال: فقمت وما من الناس احد احب الي منه)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: حسن بن عطية حسن بن عطية بن نجيح القرشي أبو علي البزاز الكوفي (ت 211هـ) قيل فيه: صدوق، ضعيف .
ومنهم: سعاد بن سليمان الجعفي الكوفي : شيعي، ليس بقوي . ومنهم: عبد الله بن عطاء الطائفي أصله كوفي(من الطبقة السادسة): صدوق، يخطئ، ويدلس، شيعي إمامي. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم : عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي القاضي (ولد نحو:16 هـ، توفي: 105أو115 هـ) سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف، وسماعه من أبيه لم يثبت. فالإسناد لا يصح من جهته .

الطريق الخامس: قال الطبراني : ((حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن منصور الحارثي قال نا أبي قال نا حسين الأشقر قال نا زيد بن أبي الحسن قال ثنا أبو عامر المري عن أبي إسحاق عن بن بريدة عن أبيه قال بعث رسول الله صلى الله عليه و سلم عليا أميرا على اليمن وبعث خالد بن الوليد على الجبل فقال إن اجتمعتما فعلي على الناس فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيبوا مثله وأخذ علي جارية من الخمس فدعا خالد بن الوليد بريدة فقال اغتنمها فأخبر النبي صلى الله عليه و سلم بما صنع فقدمت المدينة ودخلت المسجد ورسول الله صلى الله عليه و سلم في منزله وناس من أصحابه على بابه فقالوا ما الخبر يا بريدة فقلت خير فتح الله على المسلمين فقالوا ما أقدمك قال جارية أخذها علي من الخمس فجئت لأخبر النبي صلى الله عليه و سلم قالوا فأخبره فإنه يسقطه من عين رسول الله صلى الله عليه و سلم ورسول الله صلى الله عليه و سلم يسمع الكلام فخرج مغضبا وقال ما بال أقوام ينتقصون عليا من ينتقص عليا فقد انتقصني ومن فارق عليا فقد فارقني إن عليا مني وأنا منه خلق من [ص 163] طينتي وخلقت من طينة إبراهيم وأنا أفضل من إبراهيم ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم وقال يا بريدة أما علمت أن لعلي أكثر من الجارية التي أخذ وأنه وليكم من بعدي فقلت يا رسول الله بالصحبة إلا بسطت يدك حتى أبايعك على الإسلام جديدا قال فما فارقته حتى بايعته على الإسلام)).

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: الحسين بن الحسن الاشقر الفزاري أبو عَبد الله الكوفي(208هـ): شيعي غالٍ شتام للصحابة، مُنكر الحديث، فيه نظر، ليس بقوي.

ومنهم: أبو عامر المري عن: موسى بن عامر بن عمارة أبو عامر بن أبي الهيذام الدمشقي المري (ت255هـ): صدوق، له أوهام. تزيده ضعفا عنعنته عن أبي إسحاق السبيعي.

ومنهم: أبو إسحاق السبيعي الكوفي: سبق تفصيل أحواله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، شيعي ، يُرسل، يُدلس. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

وآخرهم: عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي القاضي (ولد نحو:16 هـ، توفي: 105أو115 هـ) سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف، وسماعه من أبيه لم يثبت. فالإسناد لا يصح من جهته .

الطريق السادس: قال أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله قال حدثني أبي نا بن نمير قال حدثني اجلح الكندي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بريدة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثين إلى اليمن علي أحدهما علي بن أبي طالب وعلى الآخر خالد بن الوليد فقال إذا لقيتم فعلي على الناس وإن افترقتما فكل واحد منكما على جنده قال فلقينا بني زيد من أهل اليمن فاقتتلنا فظهر المسلمون على المشركين فقتلنا المقاتلة وسبينا الذرية فاصطفى علي امرأة من السبي لنفسه قال بريدة فكتب يعني خالد بن الوليد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبره بذلك فلما أتيت النبي صلى الله عليه وسلم دفعت الكتاب فقرىء عليه فرأيت الغضب في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله هذا مكان العائذ بعثتني مع رجل وأمرتني ان اطيعه قد بلغت ما أرسلت به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقع في علي فإنه مني وانا منه وهو وليكم بعدي)).

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: الأجلح الكندي يحيى بن عبد الله بن معاوية أبو حجية الكندي الكوفي(ت145هـ) ، قيل فيه: ضعيف، ليس بذاك، مفترٍ ، ثقة، كان على رأي سوء، شيعي، صدوق، ليس بالقوي ، لا يُحتج به. وعده الشيعة من رجالهم.

ومنهم: عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي القاضي (ولد نحو:16 هـ، توفي: 105أو115 هـ) قيل فيه : جائز الحديث، له مناكير، ضعيف الحديث . ثقة، صدوق، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كعمر وعائشة، توقف أحمد في سماعه من أبيه بريدة لم ينفه ولم يُثبته، لكن إبراهيم الحربي نفى سماعه من أبيه، وقد روى عن أبيه أحاديث مُنكرة. فالرجل ضعيف ،ولم يثبت سماعه من أبيه ،فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق السابع : وفي مسند أحمد بن حنبل : ((حدثنا الفضل بن دكين حدثنا ابن أبي غنية عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن بريدة قال غزوت مع علي اليمن فرأيت منه جفوة فلما قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرت عليا فتنقصته فرأيت وجه رسول الله صلى الله

عليه وسلم يتغير فقال يا بريدة ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم قلت بلى يا رسول الله قال من كنت مولاه فعلي مولاه)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: الفضل بن دكين الكوفي : ضعيف ضبطا وعدالة، شيعي مدلس ، كان مندسا بين أهل الحديث تطبيقا والتزاما بالتقية الشيعية. وقد سبق تفصيل حاله.

ومنهم: الحكم بن عتيبة الكندي أو محمد الكوفي (50- 114 هـ)، قيل فيه : ثقة ، ثبت ، مُدلس ، كان يرسل ، حدث عن أقوام لم يسمع منهم ، كزيد بن أرقم ، لم يلق ابن مسعود ، قال أحمد العجلي : ((وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته)). وهذا دليل دامغ على أن شيعة محدثي الكوفة كانوا مندسين بين أهل الحديث ، وكانوا حريصين على إخفاء حقيقتهم ، ولهذا لم يُتفطن لكثير من هؤلاء، وبعضهم لم يظهر حاله إلا بعد موته ، كهذا الرجل . فما مصير مروياته بعد انكشاف أمره ؟؟!!. وقد جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة ، وعده الشيعة من رجالهم ومن رواة أخبارهم الإمامية عن بعض أئمتهم، وجعله الاثنى عشرية من الشيعة الزيدية البترية. وتزيده ضعفا عنعنته عن سعيد بن جبير.

آخرهم: سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي (ت 95 هـ عن 50سنة) : ثقة ، حجة، يُرسل كثيرا. وبما أنه يُرسل وهنا قد عنعن فالإسناد لم يصح من طريقه.

الطريق الثامن: قال أحمد بن حنبل : ((حدثنا عبد الله نا أبي نا وكيع نا الأعمش عن سعد بن عبيدة عن بن بريدة عن أبيه بريدة انه مر على مجلس وهم يتناولون من علي فوقف عليهم فقال انه قد كان في نفسي على علي شيء وكان خالد بن الوليد كذلك فبعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني في سرية عليها علي فأصبنا سبيا قال فأخذ علي جارية من الخمس لنفسه فقال خالد بن الوليد دونك قال فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم جعلت أحدثه بما كان ثم قلت ان عليا أخذ جارية من الخمس قال وكنت رجلا مكبابا قال فرفعت رأسي فإذا وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تغير فقال من كنت وليه فعلي وليه)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي (128-196هـ) عن 70 سنة) ، وثقه أكثر المحدثين، وأثنوا عليه، و جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة . وقال ابن المدينى : وكيع كان فيه تشيع قليل)) . والشيعة هم أيضا عدوه من رجالهم . وكان وكيع يُدلس فيُخفي

أسماء الضعفاء عندما يروي عنهم ، وكان كثير الخطأ أيضا. فهو ضعيف بسبب كثرة خطئه، أو تشيعه ، أو بهما معا.

علما بأنه توجد شواهد تدل على أن وكيعا شيعي إمامي كان مندسا بين اهل السنة ، أو انه كان كذلك في مرحلة من حياته ثم غيّر مذهبه، وقد سبق بيان ذلك .

ومنهم: سليمان بن مهران الأعمش الكوفي: سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، ويُرسل ويُدلس، شيعي إمامي كان مندسا بين أهل الحديث يُظهر التسنن والتزهد ويُخفي الرفض. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم : عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي القاضي (ولد نحو:16 هـ، توفي: 105أو115 هـ) سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف، وسماعه من أبيه لم يثبت. فالإسناد لا يصح من طريقه .

الطريق التاسع: قال أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله قال حدثني أبي نا يحيى بن سعيد قثنا عبد الجليل قال انتهيت الى حلقة فيها أبو مجلز وابنا بريدة فقال عبد الله بن بريدة حدثني أبي بريدة قال ابغضت عليا بغضا لم أبغضه أحدا قط قال واحببت رجلا من قريش لم أحبه الا على بغضه عليا قال فبعث حيال الرجل على خيل فصحبته ما اصحبه الا على بغضه عليا فأصبنا سبيا قال فكتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابعث إلينا من يخمسه قال فبعث إلينا عليا وفي السبي وصيفة هي من أفضل السبي فخمس وقسم فخرج ورأسه يقطر فقلنا يا أبا الحسن ما هذا قال ألم تروا الى الوصيفة التي كانت في السبي فإني قسمت وخمست فصارت في الخمس ثم صارت في أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ثم صارت في آل علي فوقعت بها قال وكتب الرجل الى نبي الله فقلت ابعثني مصدقا قال فجعلت اقرأ الكتاب وأقول صدق قال فأمسك يدي والكتاب قال أتبغض عليا قال قلت نعم قال فلا تبغضه وان كنت تحبه فازدد له حبا فوالذي نفس محمد بيده لنصيب آل علي في الخمس أفضل من وصيفة قال فما كان من الناس أحد بعد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب الي من علي)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: عبد الجليل بن عطية القيسي أبو صالح البصري (من الطبقة السابعة): ثقة، يهم ، يُدلس. وبما أن فيه ضعفا وكان يُدلس، فإن سماعه من أبي مجلز لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري(ت نحو 106 هـ)، وعبد الله بن بريدة(ولد نحو:16 هـ، توفي:

105أو115 هـ) لم يثبت له منهما سماع ولا رؤية ،فهما من الطبقة الثالثة، وهو من الطبقة السابعة فهو بعيد عنهما، ولم أعثر على سنة ميلاده ولا سنة وفاته ولا المدة التي عاشها لكي نستطيع التأكد من الأمر . وبما أن رجال الطبقة السابقة عاشوا ما بين: بين: 95- 180هـ . فإن مشاهدة عبد الجليل بن عطية لأبي مجلز لم تثبت ، ونفس الأمر يُقال عن سماعه من عبد الله بن بريدة الذي ربما توفي سنة 105هـ أوبعدها. لم يسمع منهما لأنه لم يلحق بهمها أو كان صغيرا. والدليل على ذلك أيضا أن المصادر التي ترجمت لعبد الجليل قالت بأنه روى عن عبد الله بن بريدة ولم تقل سمع منه من جهة، ولم تقل أنه روى ولا سمع من أبي مجلز من جهة أخرى.

وآخرهم: عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي القاضي (ولد نحو:16 هـ، توفي: 105أو115 هـ) عن مئة سنة،من الطبقة الثالثة، قيل فيه : جائز الحديث، له مناكير، ضعيف الحديث، ثقة، صدوق، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كعمر وعائشة، توقف أحمد في سماعه من أبيه بريدة لم ينفه ولم يُثبته، لكن إبراهيم الحربي نفى سماعه من أبيه، وقد روى عن أبيه أحاديث مُنكرة. فالرجل ضعيف ،ولم يثبت سماعه من أبيه ، ولا ينفع هنا تصريحه بالسماع من أبيه، لأنه ضعيف، وسماعه من أبيه لم يثبت، وهذا شاهد على أن هذا التصريح خطأ منه أو من بعض رواة الحديث، أو أنه فعل مُتعمد من بعض رجال الإسناد. فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الأخير- العاشر-: يقول النسائي: ((أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا النضر بن شميل قال حدثنا عبد الجليل بن عطية قال حدثنا عبد الله بن بريدة قال حدثني أبي قال لم يكن أحد من الناس أبغض إلي من علي بن أبي طالب حتى أحببت رجلا من قريش لا أحبه إلا على بغضاء علي فبعث ذلك الرجل على خيل فصحبته وما أصحبه إلا على بغضاء علي فأصاب سبيا فكتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبعث إليه من يخمسه فبعث إلينا عليا وفي السبي وصيفة من أفضل السبي فلما خمسه صارت الوصيفة في الخمس ثم خمس فصارت في أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ثم خمس فصارت في آل علي فأتانا ورأسه يقطر فقلنا ما هذا فقال ألم تروا الوصيفة صارت في الخمس ثم صارت في أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ثم صارت في آل علي فوقعت عليها فكتب وبعثني مصدقا لكتابه إلى النبي صلى الله عليه وسلم مصدقا لما قال علي فجعلت أقول عليه

ويقول صدق وأقول ويقول صدق فأمسك بيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أتبغض عليا فقلت نعم فقال لا تبغضه وإن كنت تحبه فازدد له حبا فوالذي نفسي بيده لنصيب آل علي في الخمس أفضل من وصيفة فما كان أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلي من علي...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الجليل بن عطية القيسي، وعبد الله بن بريدة، ينطبق عليهما هنا ما قلناه عنهما في الطريق السابق.

وبذلك يتبين جليا أن كل تلك الطرق- 10 طرق- المتعلقة بحكاية إرسال النبي-عليه الصلاة والسلام- لعلي بن أبي طالب لجلب الخُمس لم يصح منها ولا طريق واحد. ويزيدها ضعفا أن تلك الطرق رويت كلها عن صحابي واحد هو بريدة، ورواها عنه واحد أيضا هو ابنه عبد الله. وهذا أمر غريب جدا، فلا يصح، ولا يُعقل أن حادثة هامة وخطيرة جدا تقع على مرأى ومسمع من كثير من الصحابة ولا يرويها إلا صحابي واحد ، ثم لا يرويها عنه إلا راوٍ واحد. وبما أن الأمر كذلك دلّ هذا على أن الرواية مختلقة ، وباطلة إسنادا ومتنا، لأنه لو حدثت لرواها عدد كبير من الصحابة، ولرواه عنهم أيضا عدد أكبر من التابعين.

واتضح منها أيضا أن حكاية إرسال علي إلى اليمن وما حدث له فيها هي من اختلاق رواة الشيعة عامة والكوفيين منهم خاصة، بدليل الشاهديّن الآتيين: أولهما، فقد تبين من تلك الطرق- 10 طرق- أنه تكرر فيها رواة الشيعة 16 مرة، منهم: الأعمش، والسبيعي، والحكم بن عتيبة، والفضل بن دكين. الشاهد الثاني: مفاده أن الرواة الضعفاء الذين تضمنتهم تلك الطرق كان من بينهم 12 راويا أصلهم كلهم من الكوفة، منهم أربعة رواة من أهل السنة والباقي- 8 رواة- من الشيعة. وهذا يعني أن شيعة الكوفة هم الذين اختلقوا الحديث بكل طرقه، ونشروه بين الناس وعنهم أخذه رواة أهل الحديث وأدخلوه في مصنفاتهم وجعلوه من بين أحاديثهم الصحيحة!!!! .

ثانيا: بالنسبة لنقد متون تلك الروايات ، فكما تبين عدم صحة أسانيد روايات إرسال علي إلى اليمن ، فإن متونها هي أيضا لا تصح، لأن متونها مُنكرة، ومُضطربة، وباطلة، بدليل الشواهد الآتية:

أولها: ذكرت بعض طرق تلك الروايات أن الرسول-عليه الصلاة والسلام- قال لبريدة : إن عليا هو ولي المسلمين من بعده. وهذا زعم باطل قطعا، يشهد بنفسه على اختلاق تلك الروايات. لأن موضوع الخلافة،

والحكم، والإمامة في الإسلام أمر محسوم حسمه القرآن الكريم عندما جعل الحكم بين المسلمين شورى بينهم وليس خاصا بشخص، ولا أسرة، ولا قبلية. ومحسوم بسنة النبي-عليه الصلاة والسلام- عندما توفي ولم يوص لأحد من الصحابة تطبيقا والتزاما بما أمر به القرآن الكريم. ومحسوم أيضا بما فعله الصحابة بعد وفاة الرسول-عليه الصلاة والسلام. فهم لم يختلفوا في: هل الحكم بين المسلمين يكون بالشورى أم بالتعيين والتوريث؟. فهذا لم يختلفوا فيه، لأن كلهم كانوا يؤمنون ويعلمون أن الحكم شورى بينهم؛ وإنما اختلفوا في: أيكون الحكم حكما جماعيا مكونا من المهاجرين والأنصار، أم يكون بالتداول بين المهاجرين والأنصار، أم يتولاه واحد منهم بالتشاور أيضا؟. ثم انتهى بهم اجتهادهم ببيعة أبي بكر- وتكرر هذا مع الخلفاء الراشدين الباقين. فقول تلك الروايات بأن الرسول-عليه الصلاة والسلام- أشار إلى إمامة علي من بعده هو شاهد على بطلانها. علما بأن أية رواية تزعم أن الرسول أوصى لعلي أو لغيره من الصحابة بالخلافة من بعده فهي رواية باطلة قطعا بدليل القرآن والسنة والتاريخ .

الشاهد الثاني: مفاده أن تلك الروايات تضمنت مخالفات شرعية ومطاعن أخلاقية تشهد بنفسها على بطلانها: منها أنها زعمت أن الرسول-عليه الصلاة والسلام- قال بأن علي هو ولي أمر المسلمين من بعده، وهذا بينا بطلانه أعلاه.

ومنها أنها زعمت أن عليا تصرف في غنائم الخُمس التي أرسله النبي ليجلبها، فأخذ منها جارية لنفسه. وهذا تصرف لا يصح لعلي ولا لغيره من الصحابة أن يفعله، لأنه مبعوث ومأمور ومُكلف من الرسول –عليه الصلاة والسلام- ولا يحق له ولا لغيره أن يتصرف في أموال الخمس ، فهو مسؤول وأمين عليها يجب عليه أن يوصلها إلى الرسول أو خليفة المسلمين ثم هو الذي يتصرف فيها حسب ما أمر به الشرع ، قال تعالى: ((وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُمْ بِاللّهِ [الأنفال : 41])) .فلا يصح أبدا لعلي ولا لغيره أن يتصرف في أموال الخمس وهو مأمور بجلبها ، لأن التصرف فيها هو نوع من الغلول والسرقة، واستغلال النفوذ من أجل المصالح الخاصة بحكم أنه مسؤول عن الخمس . وحاشا لعلي-رضي الله عنه- أن يفعل ذلك.

ومنها: أنها زعمت أن عليا أخذ جارية من بين الغنائم وبات معها واغتسل في الصباح والصحابة ينظرون ويتعجبون منكرين عليه ما فعل!!.

هذا السلوك المزعوم هو طعن في أخلاق علي، وفي الرسول وبنته فاطمة. لأنه يعني أن عليا ضعيف ، شهواني، فلا يستطيع أن يتحكم في غريزته الجنسية، وأنه ربما كان يعاني من عدم إشباع جنسي مع زوجته فاطمة. وحاشا لعلي أن يكون كذلك، أو أنه يفعل ذلك .

ومنها أن تلك الروايات زعمت أن الرسول-عليه الصلاة والسلام- انحاز لعلي، وانتصر له مع أن القصة فيها اتهام لأمانة علي وأخلاقه من جهة، وتضمنت أيضا إساءة إلى الرسول وابنته فاطمة من جهة ثانية، وأن النبي-عليه الصلاة والسلام- لم يحكم بعدل وانحاز لعلي بالباطل من جهة ثالثة. لأنه كان من المفروض أن ينكر على علي، ويُوبخه ويُؤنبه، لا أن يقف معه ويشجعه ويُساير هواه. لأن هذا الأمر هو الذي يفرضه عليه الشرع والعقل لأنه نبي، ومُطالب قبل غيره أن يحكم بين الناس بالعدل ولا يُحابي أحدا من أقاربه ولا من معارفه، ولا ينحرف في تطبيقه مع أعدائه أيضا. وبما أن تلك الروايات زعمت أن الرسول وقف مع علي وساير هواه ، فإن هذا دليل دامغ على بطلان تلك الرواية من أساسها لأن النبي-عليه الصلاة والسلام- لا يُمكن أن يقف مع الباطل، ولا أن يُحابي أحدا على حساب الحق والشرع، وهو الذي وصفه الله تعالى بقوله: ((قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ [الأنعام : 162])). و((وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً [النساء : 58]))،و((وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ [المائدة : 42])).

ومنها أن تلك الروايات زعمت أن الصحابيين خالدا وبريدة كان يبغضان عليا- رضي الله عنه- وهذا زعم باطل، وشاهد على اختلاق تلك الروايات وأنها روايات شيعية موضوعة على مقاسهم للطعن في الصحابة. إنها بطلة لأن الصحابة لم يكونوا كذلك، وإنما كانوا إخوة متاحبين متعاونين على طاعة الله ورسوله، ولم يكونوا متباغضين ولا مُتآمرين على بعضهم. لم يكون كذلك، لأن الله تعالى وصفهم بقوله: ((مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً [الفتح : 29]))،و((إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ [الحجرات : 10]))،و((وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مَّا أَلَّفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَـكِنَّ اللّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ [الأنفال : 63])). وبما أن هذه هي صفات وأخلاق الصحابة، وبما أن تلك الروايات زعمت خلاف تلك الصفات، فهي تشهد بنفسها على

نفسها بأنها روايات باطلة مختلقة وضعها الشيعة انتصارا لمذهبهم وطعنا في الصحابة.

تلك الأدلة والمعطيات هي شواهد دامغة على بطلان حكاية إرسال علي إلى اليمن وما حدث له فيها ، وما هي إلا مسرحية من مسرحيات الشيعة التي أخرجوها على مقاسهم ولم يُتقنوا فصولها ولا مشاهدها انتصارا لتشيعهم على حساب الشرع وحقائق التاريخ.

الشاهد الثالث: مفاده أن تلك الروايات تضمنت معطيات مضطربة ومتناقضة مما يدل على أنها روايات مختلقة تلاعب بها رواة الشيعة وتصرّفوا فيها حسب أهوائهم . فمرة تقول أن الرسول-عليه الصلاة والسلام- قال لبريدة : ((من كنت وليه فعلي وليه)).)) . ومرة أنه قال له: ((لا تبغضه فإن له في الخمس أكثر من ذلك)). ومرة قال له: ((يا بريدة أحب عليا فإنما يفعل ما يؤمر به قال: فقمت وما من الناس احد أحب إلي منه)).

وفي رواية أنها ذكرت أن خالدا حث بريدة بالذهاب إلى النبي دون كتاب ، فقال له: ((فانطلق إلى النبي صلى الله عليه و سلم فاذكر ذلك له فأتيت النبي صلى الله عليه و سلم فحدثته و كنت رجلا مكبابا و كنت إذا حدثت الحديث أكببت ثم رفعت رأسي فذكرت للنبي صلى الله عليه و سلم أمر الجيش ثم ذكرت له أمر علي فرفعت رأسي و أوداج رسول الله صلى الله عليه و سلم قد احمرت قال : قال النبي صلى الله عليه و سلم : من كنت وليه فإن عليا وليه و ذهب الذي في نفسي عليه")) .وفي رواية أخرى: ((فدعا خالد بن الوليد بريدة فقال اغتنمها فأخبر النبي صلى الله عليه و سلم بما صنع فقدمت المدينة ودخلت المسجد ورسول الله صلى الله عليه و سلم في منزله وناس من أصحابه على بابه)).

لكن رواية أخرى قالت أن خالدا كتب له كتابا وأمره أن يوصله إلى النبي-عليه الصلاة والسلام- ، فقالت: ((فدعانى خالد فقال يا بريدة قد عرفت الذي صنع فانطلق بكتابي هذا إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم فكتب إليه فانطلقت بكتابه حتى دخلت على رسول الله صلى الله عليه و سلم فأخذ الكتاب بشماله وكان كما قال الله عز و جل لا يقرأ ولا يكتب فقال وكنت اذا تكلمت طأطأت رأسي حتى افرغ من حاجتى فطأطأت رأسي فتكلمت فوقعت في علي حتى فرغت ثم رفعت رأسي فرأيت رسول الله

صلى الله عليه و سلم غضب غضبا لم اره غضب مثله إلا يوم قريظة والنضير فنظر إلي فقال يا بريدة أحب عليا فانما يفعل ما يؤمر به)).

وأقول: ماذا قال الرسول-عليه الصلاة والسلام – لبريدة؟ ولماذا اختلفت الروايات فيما قاله النبي لبريدة؟ . وهل أرسل خالد كتابا مع بريدة أم لم يُرسل ؟؟. ولماذا اختلفت الرويات في ذلك ؟. وأين الصحيح فيما قالته تلك الرويات أم كل ذلك باطل ؟؟ . لا جواب صحيح ومُقنع إلا أن تلك الاختلافات هي شواهد دامغة على بطلان الحكاية من أساسها بأسانيدها ومتونها ،وما هي إلا روايات اختلقها الشيعة على مقاسهم انتصارا لمذهبهم.فحكاية إرسال النبي لعلي إلى اليم ليجلب الخُمس وما حدث له فيها هي حكاية زائفة باطلة إسنادا ومتنا، اختلقها رواة الشيعة انتصارا لمذهبهم عامة، وخرافة الوصية خاصة.

ثانيا:: نقد أسانيد ومتون روايات حديث الكساء وأهل البيت :

ورد حديث الكساء وأهل البيت من عدة طرق أحصيت منها 31 طريقا. وسأنقدها إسنادا اولا، ثم متنا ثانيا بمنهج علم الجرح والتعديل بطريقة علمية حيادية صارمة لا تهاون فيها ولا تساهل ولا توسط طلبا للحقيقة.

فأما نقدنا لها إسنادا **فأول طرقها** ما جاء في مسند أحمد: ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا محمد بن مصعب قال ثنا الأوزاعي عن شداد أبي عمار قال دخلت على واثلة بن الأسقع وعنده قوم فذكروا عليا فلما قاموا قال لي ألا أخبرك بما رأيت من رسول الله صلى الله عليه و سلم قلت بلى قال أتيت فاطمة رضي الله تعالى عنها أسألها عن علي قالت توجه إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم فجلست أنتظره حتى جاء رسول الله صلى الله عليه و سلم ومعه علي وحسن وحسين رضي الله تعالى عنهم آخذ كل واحد منهما بيده حتى دخل فأدنى عليا وفاطمة فأجلسهما بين يديه واجلس حسنا وحسينا كل واحد منهما على فخذه ثم لف عليهم ثوبه أو قال كساء ثم تلا هذه الآية { إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا }[الأحزاب : 33]) وقال اللهم هؤلاء أهل بيتي وأهل بيتي أحق)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن مصعب بن صدقة القرقساني ، قيل فيه: ليس بشيء، مُخلط، مُغفل، يروي المناكير، عامة أحاديثه عن الأوزاعي مقلوبة، وروى عنه أحاديث كلها مناكير، وليس لها أصول.

ومنهم الإمام المعروف عبد الرحمن الأوزاعي، ثقة، لكنه كان كثير الإرسال، وحدث عن أقوام لم يسمع منهم ولا أدركهم. وبما أنه كذلك و هنا قد عنعن فالإسناد لم يصح من طريقه.

الطريق الثاني: قال البيهقي: ((أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر القاضى وأبو عبد الله السوسى قالوا حدثنا أبو العباس : محمد بن يعقوب حدثنا العباس بن الوليد بن مزيد أخبرنى أبى قال سمعت الأوزاعى قال حدثنى أبو عمار قال حدثنى واثلة بن الأسقع الليثى قال : جئت أريد عليا رضى الله عنه فلم أجده فقالت فاطمة رضى الله عنها : انطلق إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يدعوه فاجلس. قال : فجاء مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فدخلا فدخلت معهما قال فدعا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حسنا وحسينا ، فأجلس كل واحد منهما على فخذه ، وأدنى فاطمة من حجره وزوجها ثم لف عليهم ثوبه وأنا منتبذ فقال :« (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) اللهم هؤلاء أهلى اللهم أهلى أحق ». قال واثلة قلت : يا رسول الله وأنا من أهلك؟ قال :« وأنت من أهلى ». قال واثلة رضى الله عنه : إنها لمن أرجى ما أرجو.)) .

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل النيسابوري الأموي مولاهم الأصم (247- 346هـ) : هذ الرجل لم يثبت توثيقه، والصحيح أنه ليس بثقة، وإنما هو شيعي إمامي تظاهر بالتسنن والتزهد وأخفى الرفض، بدليل الشواهد الآتية:

أولها: إن توثيق أهل العلم لأبي العباس الأصم وثنائهم عليه تم بما قاله الحاكم النيسابوري ونقله عن الأصم. وهذا لا يُقبل منه، وعلى أقل تقدير يبقى كلاما مشكوكا فيه. لأن الحاكم نفسه سبق أن فصلنا حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، وكان يُظهر التسنن ويُبطن الرفض.

الشاهد الثاني: مفاده أن الحاكم النيسابوري بالغ في مدح الأصم والثناء عليه وعلى مذهبه، وهذا شاهد قوي على أنه يُخفي أمرا ما ، وانه على نحلته ومنهجه في إظهار التسنن وإخفاء الرفض . من ذلك قوله فيه: ((ولم يختلف في صدقه وصحة سماعاته وضبط أبيه يعقوب الوراق لها وكان مع ذلك يرجع إلى **حسن المذهب** والدين يصلي خمس صلوات في الجماعة

وبلغني أنه أذن سبعين سنة في مسجده ... ولا يجد أحد من الناس فيه مغمزا بحجة)). ومن تسويقاته لصاحبه وشيخه الأصم ، قوله: ((سمعت أبا

بكر محمد بن عمر الجعابي الحافظ قال لا يزال يبلغنا عن صدق هذا الأصم وإتقانه)). وقال أيضا: ((وسمعت يحيى بن منصور القاضي يقول سمعت أبا نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي واجتمع جماعة يسألونه المقام بنيسابور لقراءة المبسوط فقال يا سبحان الله عندكم راوي هذا الكتاب الثقة المأمون أبو العباس الأصم وأنتم تريدون أن تسمعوه من غيره)). و((سمعت محمد بن الفضل: سمعت جدي أبا بكر بن خزيمة وسئل عن سماع كتاب المبسوط تأليف الشافعي، من الأصم فقال: اسمعوا منه فإنه ثقة،، رأيته يسمع بمصر. وقال: سمعت أبا أحمد الحافظ: سمعت عبد الرحمن بن أبي حاتم يقول: ما بقي لكتاب المبسوط راوٍ غير أبي العباس الوراق. وبلغنا أنه ثقة صدوق.)).

الشاهد الثالث: إن مما يدل على أن الأصم لم يكن أمينا في تعامله مع المحدثين أنه ادعى سماع حديث من شخص لم يسمعه منه. وقد كشف بعض أصحابه تدليسه ومع ذلك سكتوا عنه بدعوى أنه صادق وصحيح السماع. وتفصيل ذلك ما رواه الحاكم فقال : ((سمعت الشيخ أبا محمد المزني وحدثنا عن عبد الله بن محمد عن محمد بن عيسى العطار نا نعيم بن حماد نا شعبة عن أبي الزبير عن جابر قال:" بايعنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على أن لا نفر ولم نبايعه على الموت". ثم قال المزني لأبي علي الحافظ: ترى هذا الحديث؟ فقال أبو علي في مجلسه: من يحدث به عن محمد بن عيسى العطار؟ فتحير أبو محمد المزني فأشار له إلى أبي العباس الأصم وهو في المجلس فناوله المزني كتابه فأخذه فقال: حدثنا محمد ابن عيسى العطار فقرأ الحديث. فقال أبو محمد المزني: لا إله إلا الله سمعنا هذا الحديث يوم سمعناه من ابن ناجية وعندنا أن لا نسمعه إلا منه ثم قال: لولا ما نعرف من صدق أبي العباس وصحة سماعاته)). هذا شاهد على أن الأصم كان يحدث عمن لم يسمع ويزعم انه سمع منه. وتبرير المزني ضعيف جدا. فهو موقف ذاتي لا ينفي ما ذكره وما ظهر له من حال الأصم. ولا يرفع عنه الاتهام فهو قائم. وربما يكون الحاكم الذي روى الخبر قد تصرف فيه ووجهه توجيهيا تبريريا تسترا على الأصم. وإلا فالأمر واضح أنه ادعى السماع فيما يتعلق بذلك الحديث بأنه سمعه من محمد بن عيسى والمعروف أنه عن ابن ناجية.

ومن الشواهد التي توحي بتعمد الرجل التحريف والكذب أنه كان ساكتا عن بعض تحريفاته وكذبه، وعندما اكتشف أحد كبار المحدثين خطأه اعترف واتهم غيره بالكذب عليه وأنه أدخله في كتابه. وتفصيل ذلك ما قاله

الحاكم النيسابوري: ((قرأت بخط أبي علي الحافظ يحث الأصم على الرجوع عن أحاديث أدخلوها عليه، منها حديث الصغاني، وعن علي بن حكيم في قبض العلم وحديث أحمد بن شيبان، عن سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سريةً. فَوقّع الأصم: كل من روى عني هذا فهو كذاب، وليس هذا في كتابي)).

الشاهد الرابع: مفاده أن الشيعة الإمامية جعلوا أبا العباس الأصم من مصنفيهم كما في كتاب الذريعة إلى تصانيف الشيعة. وله عندهم روايات إمامية في كتبهم كما في كتاب مدينة معاجز الأئمة، وفي كتاب شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الآيات النازلة في أهل البيت ، للحاكم الحسكاني.

الشاهد الخامس: مضمونه أن ذلك الطريق المروي عن أبي العباس الأصم لم أجده متصلا كله بالسماع إلا من طريقه، فكل الطرق ومنها الأول وردت معنعنة في موضع أو موضعيّن ، إلا طريق الأصم. فلماذا انفرد طريقه بالاتصال سماعا دون الطرق الأخرى؟؟ . فهذا شاهد قوي على أن أبا العباس الأصم تصرّف في إسناد الحديث ليصبح قويا ويُحكم عليه بالصحة.

الشاهد الأخير- السادس- : إن مما يدل على أن أبا العباس الأصم لم يكن صادقا فيما كان يُظهره من تسنن وتزهد وصلاح، أن حياته خُتمت بأسوأ حال. فَكُف بصره و((صار بأسوأ حال))، ولم تفصل المصادر التي ترجمت له مظاهر حاله الأسوأ الذي مات فيه. وهذا شاهد على أن الله تعالى عاقبه بذلك الحال لعدم صدقه فيما كان يتظاهر به ،والله أعلم بحقيقة الرجل. وخلاصة حاله أن توثيقه لم يثبت، والصحيح أنه ضعيف من جهة عدالته،لإظهاره التسنن وإخفاء التشيع في تعامله مع المحدثين.

الطريق الثالث: في مسند أحمد بن حنبل : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا قتيبة بن سعيد ثنا حاتم بن إسماعيل عن بكير بن مسمار عن عامر بن سعد عن أبيه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: ... ولما نزلت هذه الآية { ندع أبناءنا وأبناءكم }([آل عمران : 61]) دعا رسول الله صلى الله عليه و سلم عليا وفاطمة وحسنا وحسينا رضي الله عنهم أجمعين فقال اللهم هؤلاء أهلي)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل الحارثي الكوفي الأصل (ت 186هـ)، قيل فيه: ثقة، يرسل، ليس

بالقوي،يهم، صدوق. وتزيده ضعفا عنعنته عن بكير، فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: بكير بن مسمار الزهري المدني(ت 153هـ)، صدوق. قال البخاري: " فيه بعض النظر".وليّنه ابن حِبان البستي وابن حزم.وفيه جهالة، بدليل أن ابن ابي حاتم ترجم له ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا رغم أنه قريب منه زمنيا. فالرجل ضعيف ، وتزيده ضعفا عنعنته عن عامر بن سعد. وعلى أقل تقدير فإن توثيقه لم يثبت.

الطريق الرابع: قال البيهقي: ((أخبرنا أبو على الروذبارى وأبو عبد الله : الحسين بن عمر بن برهان الغزال وأبو الحسين : محمد بن الحسين بن الفضل القطان وغيرهم قالوا حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار حدثنا الحسن بن عرفة حدثنا على بن ثابت الجزرى عن بكير بن مسمار مولى عامر بن سعد قال سمعت عامر بن سعد يقول قال سعد رضى الله عنه : نزل على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الوحى فأدخل عليا وفاطمة وابنيها تحت ثوبه قال :« اللهم هؤلاء أهلى وأهل بيتى ».)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: علي بن ثابت الجزري أبو أحمد الهاشمي مولاهم : ثقة، ربما أخطأ ، ضعيف، يُكتب حديثه. وتزيده ضعفا عنعنته عن بكير، فالإسناد لم يصح من طريقه.

ومنهم: بكير بن مسمار الزهري المدني(ت 153هـ)، صدوق. قال البخاري: " فيه بعض النظر".وليّنه ابن حِبان البستي وابن حزم.وفيه جهالة، بدليل أن ابن ابي حاتم ترجم له ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا رغم أنه قريب منه زمنيا. فالرجل لم يثبت توثيقه، والراجح أنه ضعيف.

الطريق الثالث: في مُسند أحمد بن حنبل : ((حدثنا عبد الله حدثني أبى ثنا عبد الله بن نمير قال ثنا عبد الملك يعنى بن أبى سليمان عن عطاء بن أبى رباح قال حدثني من سمع أم سلمة تذكر أن النبي صلى الله عليه و سلم كان في بيتها فأتته فاطمة ببرمة فيها خزيرة فدخلت عليه فقال لها ادعى زوجك وابنيك قالت فجاء على والحسين والحسن فدخلوا عليه فجلسوا يأكلون من تلك الخزيرة وهو على منامة على دكان تحته كساء له خيبري قالت وأنا أصلي في الحجرة فانزل الله عز و جل هذه الآية { إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا } قالت فأخذ فضل الكساء فغشاهم به ثم أخرج يده فألوى بها إلى السماء ثم قال اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا اللهم هؤلاء أهل

بيتي وخاصتي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا قالت فأدخلت رأسي البيت فقلت وأنا معكم يا رسول الله قال انك إلى خير إنك إلى خير)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي (ت 145هـ)، قيل فيه : ثقة ، متقن، لا بأس به، ضعيف، صدوق ، له أوهام ، رفع أحاديث عن عطاء . وفعله هذا تدليس وإرسال و منكر، ولا يصح، و فيه تغليط وتلاعب . و من يفعل هذا لا يُؤتمن ، ولا تُقبل روايته . علما بأن الشيعة عدوه منهم ،ويأخذون برواياته ، ورووا عنه روايات إمامية ، و ذكره أبو جعفر الطوسي من رجاله. وهذا شاهد قوي على أن الرجل كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في تعامله مع أهل السنة، لهذا تضاربت مواقفهم منه كما بيناها أعلاه. وبما ان هذا حاله ، وكان يُرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: عطاء بن أبي رباح القرشي المكي أبو محمد ، اسمه أسلم(27-114هـ) ، قيل فيه : ثقة، كثير الإرسال ، يأخذ عن كل ضرب ، ومرسلاته من أضعف المرسلات، و كان يدلس، وفي هذا قال أحمد بن حنبل: ((ورواية عطاء عن عائشة لا يحتج بها، إلا أن يقول: سمعت)). وقد حدث عن ابن عمر كثيرا ولم يسمع منه.وبما أن الرجل ضعيف من جهة ضبطه، وهنا قد عنعن ، بل وأغفل الرواي، الذي سمع منه فهو مجهول. فالإسناد لا يصح من طريقه ومن جهة الراوي المجهول الذي سمع منه .

الطريق الرابع : في مسند احمد بن حنبل:((حدثنا عبد الله حدثني أبى ثنا عبد الله بن نمير قال ثنا عبد الملك يعنى بن أبى سليمان... **قال عبد الملك** وحدثني أبو ليلى عن أم سلمة مثل حديث عطاء سواء)). أي نفس متن الطريق الثالث .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الملك بن أبي سليمان، فصلنا حاله في الطريق السابق وتبين انه ضعيف، شيعي إمامي. ومنهم: أبو ليلى سلمة بن معاوية الكندي الكوفي(من الطبقة الثانية) : ثقة، ضعيف، فيه جهالة.وتزيده ضعفا عنعنته عن أم سلمة.

الطريق الخامس: في مسند احمد بن حنبل:((حدثنا عبد الله حدثني أبى ثنا عبد الله بن نمير قال ثنا عبد الملك يعنى بن أبى سليمان... **قال عبد الملك**

وحدثني داود بن أبى عوف الحجاف عن حوشب عن أم سلمة بمثله سواء)). أي بمثل حديث الطريق الثالث.

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي (ت 145هـ)، قيل فيه : ثقة ، متقن، لا بأس به، ضعيف، صدوق ، له أوهام ، رفع أحاديث عن عطاء . علما بأن الشيعة عدوه منهم ،ويأخذون برواياته ، ورووا عنه روايات إمامية ، و ذكره أبو جعفر الطوسي من رجاله.

ومنهم: داود بن أبى عوف الحجاف الكوفي ، ذكره الذهبي في الضعفاء، وقيل فيه: صويلح، شيعي، لا يُحتج به، ثقة، غالٍ في التشيع، ليس بالقوي، ولا يُحتج به، زائغ ضعيف.وعده الشيعة من رجالهم.

آخرهم: شهر بن حوشب الأشعري الشامي (ت 112هـ)، قيل فيه: متروك ، ليس بالقوي، ضعيف، ينبغي أن لا يُغتر به ولا بروايته ، ثقة ما أحسن حديثه ، ليس به بأس، ثبت، ساقط ، أنفرد بأحاديث لم يُشاركه أحد فيها. رُويت عنه أحاديث طوال عجائب . وروى عن النبي-عليه الصلاة و السلام – أحاديث في القراءات لم يأت بها غيره . روى المعضلات عن الثقات، والمقلوبات عن الأثبات . لا يُحتج بحديثه ولا يُتدين به. وقد عده الشيعة من أصحاب بعض أئمتهم و رووا عنه روايات إمامية.وأحواله المتناقضة هي شاهد قوي على أنه كان شيعيا إماميا مُمارسا للتقية.

الطريق السادس: في مسند أحمد بن حنبل : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا أبو أحمد الزبيري ثنا سفيان عن زبيد عن شهر بن حوشب عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه و سلم جلل على علي وحسن وحسين وفاطمة كساء ثم قال اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي اللهم اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فقالت أم سلمة يا رسول الله أنا منهم قال انك الي خير)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو احمد الزبيري : محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الكوفي(203هـ) ، قيل فيه: ليس به بأس، شيعي ، ثقة، كثير الخطأ في حديث سفيان ، له أوهام، يأتي بما لا يرويه عامة الناس، وما به بأس. وعده الشيعة الإمامية من رجالهم. واضح من ذلك أن الزبيري هذا ضعيف ضبطا وعدالة.وهل من يأتي بما لا يرويه عامة الناس تُقبل روايته ويكون ثقة؟؟؟؟!!!! .

ومنهم: زبيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي أبو عبد الله (ت 124هـ): هو من بين شيعة محدثي الكوفة الذين ذكرهم

الجوزجاني و حذر منهم و من مروياتهم . قيل فيه: ثقة ثبت ، علوي يميل إلى التشيع ، كان يُفضل عليا على عثمان. وبما أنه مُتهم ، وهنا قد عنعن، والحديث يتوافق مع مذهبه فلا يُقبل من جهته.

آخرهم: شهر بن حوشب الأشعري الشامي (ت 112هـ)، ضعيف، شيعي إمامي، متروك كما بيناه في الطريق السابق.

الطريق السابع : قال النسائي: ((أخبرنا محمد بن المثنى قال حدثنا يحيى بن حماد قال حدثنا الوضاح وهو أبو عوانة قال حدثنا يحيى قال حدثنا عمرو بن ميمون قال: إني لجالس إلى بن عباس ... ودعا رسول الله صلى الله عليه و سلم الحسن والحسين وعليا وفاطمة فمد عليهم ثوبا فقال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري (176هـ)، ضعيف، مضطرب، سبق تفصيل حاله. ومنهم: أبو بلج يحيى بن أبى سليم الكوفي: ليس بثقة، فيه نظر، يُخطئ، مذكور في الضعفاء.

الطريق الثامن : قال النسائي: ((أخبرنا محمد بن المثنى قال حدثنا أبو بكر الحنفي قال حدثنا بكير بن مسمار قال سمعت عامر بن سعد يقول قال معاوية لسعد بن أبي وقاص ما منعك أن تسب علي بن أبي طالب قال...لا أسبه ما ذكرت حين نزل عليه الوحي فأخذ عليا وابنيه وفاطمة فأدخلهم تحت ثوبه ثم قال رب هؤلاء أهلي وأهل بيتي...)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: **أبو بكر الحنفي: عبد الكبير بن عبد المجيد** البصري(ت: 204هـ): ثقة، وسماعه من بكير بن مسمار مولى سعد بن أبي وقاص الزهري القرشي المدني(ت 153هـ)،لم يثبت، بدليل أن البخاري عندما ترجم لبكير كان مما قاله عنه : ((وسمع الزهري، روى عنه أبو بكر الحنفي، فيه بعض النظر)). وذكر ابن حجر أن ابن حبان في ترجمته لشخص آخر اسمه بكير بن مسمار أنه هو ((الذي روى عن الزهري وابن سيرين وروى عنه أبو بكر الحنفي قيل أنه هو بكير الدامغاني))، وهذا ضعيف. فرواية أبي بكر الحنفي عن بكير بن مسمار لم تثبت من طريقه.

ومنهم: بكير بن مسمار الزهري المدني(ت 153هـ)، ، ثقة ، فيه شيء ، صدوق، ذكره الذهبي في الضعفاء. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، وعدالته لم تثبت.والشاهد على ذلك قول البخاري: " فيه بعض النظر"، قال ذلك عنه في رواية أبي بكر الحنفي عنه.ولينه ابن حِبان البستي وابن حزم.

والشاهد على أن الرجل فيه جهالة، أن ابن ابي حاتم ترجم له ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا رغم أنه قريب منه زمنيا، بل وهناك من جعله شخصين، ومنهم من جعله شخصا واحدا.

وأقول أيضا: إن توثيقه لم يثبت بدليل ما ذكره ابن حجر في الرجل في كتابه تهذيب التهذيب، فقال ((قال البخاري فيه نظر وقال العجلي ثقة وقال النسائي ليس به بأس وقال بن عدي مستقيم الحديث)). وبما أن العجلي وابن عدي وابن حبان معروف عنهم أنهم يتساهلون في الحكم على الرجال، فالحكم الصحيح على الرجل قول البخاري والذين ضعفوا بكير بن مسمار الزهري. ثم أن ابن حجر عندما استنتج حكما جامعا على بكير بن مسمار في كتابه التقريب قال: صدوق. وهذه المرتبة مع قول الآخرين لا تجعل بكيرا ثقة : ضبطا ولا عدالة، وإنما هي تشعر بالعدالة دون الضبط. فالإسناد من جهة بكير لم يثبت والصحيح أنه ضعيف.

ذلك يصدق على بكير الزهري، وأما إذا أخذنا بما قاله ابن حبان ما حكاه عنه ابن حجر بأن ابن حبان في ترجمته لشخص آخر اسمه بكير بن مسمار أنه قال هو ((الذي روى عن الزهري وابن سيرين وروى عنه أبو بكر الحنفي قيل أنه هو بكير الدامغاني))، وهذا ضعيف. فهذا يعني أن أبا بكر الحنفي لم يرو عن بكير الزهري وإنما عن بكير الدامغاني وهذا ضعيف . وهنا تفصيل موقف ابن حبان، فقد ورد في كتابه المجروحين ،فقال: ((بكير بن مسمار شيخ يروي عن الزهري روى عنه أبو بكر الحنفي وقد قيل إنه بكير الدامغاني الذي يروي عن مقاتل بن حيان كان مرجئا يروي من الأخبار مالا يتابع عليها وهو قليل الحديث على مناكير فيه ليس هو أخو مهاجر بن مسمار ذاك مدني ثقة)).

وخلاصة ما قلناه عن بكير بن مسمار، هو أن الرجل لم يثبت توثيقه، والراجح أنه ضعيف، وفيه جهالة، فلم يثبت أن أبا بكر الحنفي روى عن بكير بن مسمار الزهري المدني، والراجح أنه بكير بن مسمار الدامغاني الذي ضعفه ابن حبان. وفي الحالتين أن الزهري المدني لم يثبت توثيقه، والصحيح أنه ضعيف والثاني هو أيضا ضعيف وإن اختلفت درجة الضعف. والراجح أيضا أن الذي روى عنه أبو بكر الحنفي هو بكير الدامغاني لا الزهري مع ضعف الإسناد من طريقيهما.

الطريق التاسع: قال أحمد بن حنبل: ((حدثنا إبراهيم بن عبد الله نا سليمان بن أحمد قثنا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي قال حدثني شداد أبو عمار عن واثلة بن الأسقع انه حدثه قال: طلبت عليا في منزله فقالت فاطمة ذهب يأتي برسول الله صلى الله عليه وسلم قال فجاءا جميعا فدخلا ودخلت معهما فأجلس عليا عن يساره وفاطمة عن يمينه والحسن والحسين بين يديه ثم التف عليهم بثوبه قال:" إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا اللهم هؤلاء أهلي اللهم أهلي أحق قال واثلة فقلت من ناحية البيت وأنا من أهلك يا رسول الله قال وأنت من أهلي قال واثلة فذلك أرجا ما أرجو من عملي)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: سليمان بن أحمد الدمشقي أبو محمد: قال البخاري: فيه نظر، كذبه يحيى بن معين، وضعفه النسائي، يسرق الحديث.

ومنهم: الوليد بن مسلم القرشي (119- 194هـ)، قيل فيه :كان كثير الخطأ ، وصاحب تسهيل، له منكرات، واختلطت عليه أحاديث. ثقة، صالح الحديث، مُدلس ، دلس عن الكذابين وغيرهم، أغرب بأحاديث لم يُشركه فيها أحد، كان ((يحدث حديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم))، وقد نُبه إلى ذلك وعُوتب عليه ، فلم يرجع عن فعله، روى عن مالك أحاديث ليس لها أصل. وقال الدارقطني : ((كان الوليد بن مسلم يرسل يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع وعطاء والزهري فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي ،عن نافع ،وعن الأوزاعي عن عطاء)) . ورجل هذا حاله لا يصح الأخذ عنه ، سواء صرّح بالسماع ، أو لم يُصرح به، فهذا إنسان ضعيف ضبطا وعدالة، لأنه كان مُصرا على التغليط والتلاعب، والتحريف والكذب.

الطريق العاشر: قال أبو جعفر الطحاوي: ((ما قد حدثنا محمد بن الحجاج الحضرمي ، وسليمان الكيساني قالا : حدثنا بشر بن بكر البجلي ، عن الأوزاعي ، أخبرني أبو عمار ، حدثني واثلة قال : أتيت عليا فلم أجده ، فقالت فاطمة انطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوه قال : فجاء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدخلا ودخلت معهما فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن ، والحسين فأقعد كل واحد منهما على فخذه ، وأدنى فاطمة من حجره وزوجها ، ثم لف عليهم ثوبا وأنا منتبذ ، ثم قال : إنما يريد الله (1) الآية ، ثم قال : « اللهم هؤلاء أهلي إنهم أهل حق » فقلت

: يا رسول الله وأنا من أهلك قال : « وأنت من أهلي » قال : واثلة فإنها من أرجى ما أرجو)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: بشر بن بكر البجلي التنيسي الدمشقي ثم المصري(124-205هـ) : ثقة، لا بأس به، يغرب، روى عن الأوزاعي أشياء انفرد بها. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن عن الأوزاعي فالإسناد لم يصح من طريقه . وزيده ضعفا أن متن الحديث مخالف للشرع كما نبينه لاحقا.

الطريق الحادي عشر: قال أبو بكر بن أبي شيبة: ((حدثنا محمد بن بشر ، عن زكريا ، عن مصعب بن شيبة ، عن صفية بنت شيبة ، قالت :قالت عائشة : خرج النبي صلى الله عليه وسلم غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود ، فجاء الحسن فأدخله معه ، ثم جاء حسين فأدخله معه ، ثم جاءت فاطمة فأدخلها ، ثم جاء علي فأدخله ، ثم قال : {إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا} .)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن بشر بن الفرافصة العبدي الكوفي (ت 203هـ): ثقة لا بأس به ، له غرائب، يُرسل، حدث عن مجاهد بن رومي ولم يسمع منه.وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: زكريا بن أَبي زائدة هبيرة أو خالد بن ميمون بن فيروز أبو يحيى الهمداني الوادعي الكوفي (ت 148هـ)، قيل فيه: ليس به بأس ، ثقة، لين الحديث ، صويلح، مُدلس ، دلس كثيرا عن الشعبي، وروى عنه مسائل لم يسمعها منه.فالرجل ضعيف، وعلى اقل تقدير توثيقه لم يثبت. وبما أنه كذلك وكان يُدلس وهنا قد عنعن، فالإسناد لم يصح من جهته.

ومنهم: مصعب بن شيبة بن جبر العبدري المكي: منكر الحديث، ليس بالقوي، ثقة، لا يُحمد، ضعيف يروي المناكير.

الطريق الثاني عشر : قال الطبراني: ((حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، ثنا محمد بن أبان الواسطي ، وحدثنا أحمد بن النضر العسكري ، ثنا أحمد بن النعمان الفراء المصيصي قالا : ثنا محمد بن سليمان بن الأصبهاني ، عن يحيى بن عبيد المكي ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن عمر بن أبي سلمة قال: نزلت هذه الآية على رسول الله- صلى الله عليه و سلم- وهو في بيت أم سلمة { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً }-الأحزاب:33- ، فدعا الحسن و الحسين و فاطمة

فأجلسهم بين يديه ودعا عليا فأجلسه خلف ظهره ، وتجلل هو وهم بالكساء ثم قال : " اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا . فقال أم سلمة : وأنا معهم يا رسول الله ؟ فقال :" وأنت مكانك وأنت على خير")).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن سليمان بن الأصبهاني الكوفي: ضعيف، ليّن ، لا يُحتج به، لا بأس به. ومنهم يحيى بن عبيد المكي: الظاهر أنه مجهول الحال. وتزيده ضعفا عنعنته عن عطاء.

آخرهم: عطاء بن أبي رباح القرشي المكي أبو محمد ، اسمه أسلم(27-114هـ) ، قيل فيه : ثقة، كثير الإرسال ، يأخذ عن كل ضرب ، ومرسلاته من أضعف المرسلات، و كان يدلس، وفي هذا قال أحمد بن حنبل: ((ورواية عطاء عن عائشة لا يحتج بها، إلا أن يقول: سمعت)). وقد حدث عن ابن عمر كثيرا ، وهو لم يسمع منه.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الثالث عشر: في مسند أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله ، حدثني أبى ، ثنا محمد بن جعفر قال: ثنا عوف ، عن أبى المعدل عطية الطفاوي ، عن أبيه أن أم سلمة حدثته قالت : بينما رسول الله -صلى الله عليه و سلم- في بيتي يوما إذ قالت الخادم : إن عليا وفاطمة بالسدة . قالت فقال لي: قومي فتنحى لي عن أهل بيتي . قالت فقمت فتنحيت في البيت قريبا. فدخل علي وفاطمة ومعهما الحسن والحسين وهما صبيان صغيران ، فأخذ الصبيين فوضعهما في حجره فقبلهما. قال: واعتنق عليا بإحدى يديه وفاطمة باليد الأخرى فقبل فاطمة ، وقبل عليا فأغدف عليهم خميصة سوداء، فقال:" اللهم إليك لا إلى النار أنا وأهل بيتي " قالت فقلت: وأنا يا رسول الله ، فقال: " وأنت")) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عوف بن أبي جميلة البصري المعروف بعوف الأعرابي(ت 146هـ عن 86سنة) . قال عبد الله بن المبارك : ((ما رضي عوف ببدعة واحدة حتى كانت فيه بدعتان كان قدريا وكان شيعيا)) . وقال محمد بندار وهو يقرأ حديث عوف: ((يقولون عوف ، والله لقد كان عوف قدريا رافضيا شيطانا)). وقيل فيه : صدوق، صالح، ثقة ، ثبت . وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة. وذكره الشيعة الإمامية من رجالهم، ورووا مروياته في كتبهم. وآخرهم : أبو المعدل عطية الطفاوي البصري: ضعيف، ضعيف جدا.

الطريق الرابع عشر: قال الترمذي: ((حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو أحمد الزبيري حدثنا سفيان عن زبيد عن شهر بن حوشب عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم جلل على الحسن والحسين وعلي وفاطمة كساء ثم قال: " اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا" فقالت أم سلمة: وأنا معهم يا رسول الله قال:" إنك إلى خير" قال هذا حديث حسن وهو أحسن شيء رُوي في هذا)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله : أبو احمد الزبيري : محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الكوفي(203هـ) ، قيل فيه: ليس به بأس، شيعي ، ثقة، كثير الخطأ في حديث سفيان ، له أوهام، يأتي بما لا يرويه عامة الناس، وما به بأس. وعده الشيعة الإمامية من رجالهم. فالرجل ضعيف ضبطا وعدالة.

ومنهم: زبيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي أبو عبد الله (ت 124هـ): هو من بين شيعة محدثي الكوفة الذين ذكرهم الجوزجاني و حذر منهم و من مروياتهم . قيل فيه: ثقة ثبت ، علوي يميل إلى التشيع ، كان يُفضل عليا على عثمان. وبما أنه مُتهم ، وهنا قد عنعن، والحديث يتوافق مع مذهبه فلا يُقبل من جهته.

آخرهم: شهر بن حوشب الأشعري الشامي (ت 112هـ)، ضعيف، شيعي إمامي، متروك كما بيناه في الطريق السادس.

الطريق الخامس عشر: قال عمرو بن أبي عاصم: ((حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا يحيى بن حماد ، حدثنا أبو عوانة ، عن يحيى بن سليم أبي بلج ، عن عمرو بن ميمون ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)... ودعا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الحسن والحسين وعليا فاطمة ومد عليهم ثوبا ثم قال : اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي . فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري (176هـ)، ضعيف، مضطرب، سبق تفصيل حاله. ومنهم: أبو بلج يحيى بن أبى سليم الكوفي: ليس بثقة، فيه نظر، يُخطئ، مذكور في الضعفاء.

الطريق السادس عشر: قال الترمذي: ((حدثنا عبد بن حميد حدثنا عفان بن مسلم حدثنا حماد بن سلمة أخبرنا على بن زيد عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمر بباب فاطمة ستة أشهر إذا خرج إلى صلاة الفجر يقول الصلاة يا أهل البيت { إنما يريد الله ليذهب عنكم

الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا } قال هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه إنما نعرفه من حديث حماد بن قال)).

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة) قيل فيه: ثقة ،عابد، أمين، فيه غفلة، له أوهام وغرائب، وغيره أثبت منه. روى عن الزبير أبي عبد السلام مراسيل. وكان كثير الخطأ. وصفه يحيى بن سعيد القطان بأنه كذاب . ذكر أحمد بن حنبل أن حمادا أسند عن أيوب السختياني أحاديث لم يسندها الناس عنه. وقال ابن حجر: ((حماد بن سلمة بن دينار البصري أحد الأئمة الأثبات إلا أنه ساء حفظه في الآخر. استشهد به البخاري تعليقا ولم يخرج له احتجاجا، ولا مقرونا ،ولا متابعة إلا في موضع واحد قال فيه: قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة فذكره .وهو في كتاب الرقاق وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضا إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده)). وبناء على هذا فإن حمادا ضعيف عند البخاري.

ومنهم: علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن جدعان التيمي البصري (ت 131هـ): ليس بالقوي، لا يُحتج به ، ليس بشيء ، ضعيف ، ليس بذاك، ضعيف في كل شيء. يتشيع، فيه ميل عن القصد، صدوق، سيء الحفظ، يغلو في التشيع، كان رفاعا ، يقلب الأحاديث، رافضي ، متروك.

الطريق السابع عشر: قال أحمد بن حنبل: ((حدثنا عفان حدثنا حماد أخبرنا علي بن زيد عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمر بباب فاطمة ستة أشهر إذا خرج إلى صلاة الفجر يقول الصلاة يا أهل البيت { إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا })).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: حماد بن سلمة، وعلي بن يزيد بن جدعان، ضعيفان كما بيناه في الطريق السابق .

الطريق الثامن عشر: قال الحاكم النيسابوري: ((حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الحفيد ثنا الحسين بن الفضل البجلي ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن سلمة أخبرني حميد وعلي بن زيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم كان يمر بباب فاطمة رضي الله عنها ستة أشهر إذا خرج لصلاة الفجر يقول الصلاة يا أهل البيت إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت و يطهركم تطهيرا". هذا حديث صحيح

على شرط مسلم و لم يخرجاه . تعليق الذهبي قي التلخيص : سكت عنه الذهبي في التلخيص)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة): ضعيف كما بيناه في الطريق السادس عشر.
ومنهم: حميد، وهم ثلاثة رواة اسمهم حميد روى عنهم حماد بن سلمة: أولهم : **حميد الطويل خاله:** حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري(ت142 هـ من الطبقة الخامسة): ثقة، في حديثه شيء، عامة حديثه عن أنس سمعه من ثابت البناني ، حديثه عن أنس لا يُحتج به إلا بما قال: حدثنا أنس. علما بأن ثابت البناني نفسه كان يُرسل، وحميد دلس عن أنس وغيره فلم يُذكر أنه لم يُدلس إلا عندما يروي عن أنس بن مالك. وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.
الثاني: حميد بن هلال : حميد بن هلال بن هبيرة العدوي أبو نصر البصري(من الطبقة الثالثة): ثقة، كثير الإرسال ، كان ممن لا يُبالون ممن يسمعون. وبما أنه كذلك ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.
والثالث: حميد بن يزيد أبو الخطاب البصري: مجهول الحال.
ومنهم: علي بن زيد بن جدعان: شبق تفصيل حاله وتبين أنه شيعي ، ضعيف ، متروك. وآخرهم: الحاكم النيسابوري، سبق تفصيل حاله وتبين انه ضعيف ضبطا وعدالة، وانه أظهر التسنن وأخفى الرفض. وربما يكون هو الذي قرن حميدا مع علي بن جدعان لعلمه بتشيع هذا الأخير، وأن حمادا روى عن ثلاثة اسمهم حميدا، ولأن طريقه هذا انفرد به، فلم أجده إلا عنده.
الطريق التاسع عشر: قال الطبراني: : ((حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي ثنا عبد الله بن صالح حدثني ابن لهيعة حدثني عمرو بن شعيب أنه دخل على زينب بنت أبي سلمة: فحدثتهم أن رسول الله صلى الله عليه و سلم كان عند أم سلمة فدخل عليها بالحسن والحسين وفاطمة فجعل الحسن من شق والحسين من شق وفاطمة في حجره ثم قال : رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد وأنا وأم سلمة جالستين فبكت أم سلمة فنظر إليها فقال : ما يبكيك ؟ فقالت : يا رسول الله خصصت هؤلاء وتركتني وابنتي فقال : أنت وابنتك من أهل البيت)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري الأعدولي الغافقي القاضي (96- 174هـ):

ضعيف، ليس بحجة، تركه كثير من المحدثين، ثقة، فيه غفلة، مُخلط، ليس بثقة، لا يُحتج بحديثه، مُتساهل كثير المناكير، يُدلس عن أقوام ضعفاء، على أقوام ثقات قد رآهم. وكان يُقرأ عليه ما ليس بحديثه فيسكت. و هذه من علامات الإهمال والتساهل، واللامبالاة ، وهي من علامات التشيع الإمامي أيضا. وقد عده ابن عدي من الشيعة، ووصفه بأنه ((مفرط في التشيع)). وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة . وعَدّه الشيعة الإمامية من رجالهم ، ومروياته الشيعية الإمامية في كتبهم المذهبية. فالرجل من رواة الشيعة الإمامية المندسين بين المحدثين والممارسين للتقية في علاقتهم بهم .

علما بأن ابن لهيعة قد صرّح بالسماع من عمرو بن شُعيب في هذا الطريق، وهو شاهد على كذبه وتلاعبه بالإخبار انتصارا لتشيعه، لأن ابن أبي حاتم قال: ((سمعت أبي يقول: لم يسمع بن لهيعة من عمرو بن شعيب شيئا)).وله أحاديث أخرى كثيرة صرّح فيها بالسماع من عمرو بن شعيب ليس هنا موضع ذكرها. فانظر وتدبر وتعجب من رواة الشيعة وأمثالهم، ومن الذين يُصححون رواياتهم!!!!. فالإسناد لا يصح من طريقه دون شك .

الطريق العشرون : قال أبو بكر البيهقي:((أخبرنا أبو عبد الله الحافظ غير مرة وأبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي من أصله وأبو بكر أحمد بن الحسن القاضي قالوا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الحسن بن مكرم ثنا عثمان بن عمر ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن شريك بن أبي نمر عن عطاء بن يسار عن أم سلمة قالت : فى بيتى أنزلت (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً }-الأحزاب:33- قالت : فأرسل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى فاطمة وعلى والحسن والحسين فقال :« هؤلاء أهل بيتى ». وفى حديث القاضي و السلمى :« هؤلاء أهلي ». قالت فقلت : يا رسول الله أما أنا من أهل البيت؟ قال :« بلى إن شاء الله تعالى »)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم النيسابوري : سبق بيان حاله وتبين أنه ضعف، وهو من شيوخ الحاكم النيسابوري. ومنهم: عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مولى بن عمر العدوي(من الطبقة السابعة) : ضعيف، فيه لين، يُكتب حديثه ولا يُحتج بحديثه، صدوق، له مناكير. وتزيده ضعفا عنعنته عن شريك .

ومنهم: شريك بن عبد الله بن أبي نمر أبو عبد الله المدني(ت نحو: 140هـ): ثقة، ليس بالقوي، ربما أخطأ. فالرجل فيه ضعف من جهة الضبط، وتزيده ضعفا عنعنته عن عطاء.
آخرهم: عطاء بن يسار المدني الهلالي (ت 94هـ أو بعدها) : ثقة، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم كأبي الدرداء، وبعضهم لم يثبت سماعه منهم كابن مسعود.وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من طريقه .

والطريق الواحد والعشرون- من طرق حديث الكساء وأهل البيت-:قال الطبراني: ((حدثنا محمد بن محمد بن عقبة الشيباني ، ثنا الحسن بن علي الحلواني ، ثنا محمد بن خالد بن عثمة ، ثنا موسى بن يعقوب الزمعي ، عن هاشم بن هاشم بن عتبة ، عن عبد الله بن وهب بن زمعة قال : أخبرتني أم سلمة أن رسول الله- صلى الله عليه و سلم- جمع فاطمة و الحسن و الحسين ثم أدخلهم تحت ثوبه ثم قال : " اللهم هؤلاء أهلي " قالت أم سلمة : قلت يا رسول الله أدخلني معهم قال : " إنك من أهلي ")) .
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن خالد بن عثمة الحنفي البصري(الطبقة العاشرة): صدوق، يُخطئ. وهذه المرتبة لا تجعله ثقة ضبطا ولا عدالة.
ومنهم: موسى بن يعقوب بن عبد الله الأسدي الزمعي المدني أبو عبد الله (ت بعد:140هـ): ضعيف الحديث، مُنكر الحديث، ثقة، ليس بالقوي، له مشايخ مجهولون.وتزيده ضعفا عنعنته عن هاشم.

الطريق الثاني والعشرون: قال مسلم: : ((وحدثنى سريج بن يونس حدثنا يحيى بن زكرياء بن أبى زائدة عن أبيه ح وحدثنى إبراهيم بن موسى حدثنا ابن أبى زائدة ح وحدثنا أحمد بن حنبل حدثنا يحيى بن زكرياء أخبرنى أبى عن مصعب بن شيبة عن صفية بنت شيبة قالت : قالت عائشة: خرج النبي -صلى الله عليه وسلم- غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن على فأدخله ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء على فأدخله ، ثم قال :(إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً }-الأحزاب:33)) .
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: زكريا بن أَبي زائدة هبيرة أو خالد بن ميمون بن فيروز أبو يحيى الهمداني الوادعي الكوفي (ت 148هـ)، قيل فيه: ليس به بأس ، ثقة، لين الحديث ، صويلح، مُدلس ، دلس كثيرا عن

الشعبي، وروى عنه مسائل لم يسمعها منه.فالرجل ضعيف، وعلى اقل تقدير أن توثيقه لم يثبت. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: مصعب بن شيبة بن جبير العبدري المكي: منكر الحديث، ليس بالقوي، ثقة، لا يُحمد، ضعيف يروي المناكير، في حديثه شيء.وتزيده ضعفا عنعنته عن صفية.

الطريق الثالث والعشرون: قال مسلم: ((حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير - واللفظ لأبى بكر - قالا حدثنا محمد بن بشر عن زكرياء عن مصعب بن شيبة عن صفية بنت شيبة قالت قالت عائشة خرج النبى -صلى الله عليه وسلم- غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود فجاء الحسن بن على فأدخله ثم جاء الحسين فدخل معه ثم جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء على فأدخله ثم قال (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن بشر بن الفرافصة العبدي الكوفي (ت 203هـ): ثقة لا بأس به ، له غرائب، يُرسل، حدث عن مجاهد بن رومي ولم يسمع منه.وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: زكريا بن أَبي زائدة، ومصعب بن شيبة: ضعيفان ، ولا يصح الإسناد من طريقهما كما بيناه في الطريق السابق .

الطريق الرابع والعشرون: قال مسلم: ((حدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن عباد - وتقاربا فى اللفظ - قالا حدثنا حاتم - وهو ابن إسماعيل - عن بكير بن مسمار عن عامر بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه قال: أمر معاوية بن أبى سفيان سعدا فقال ما منعك أن تسب أبا التراب فقال أما ما ذكرت

ثلاثا قالهن له رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ... ولما نزلت هذه الآية

(فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ }-سورة آل عمران:61-) دعا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عليا وفاطمة وحسنا وحسينا فقال « اللهم هؤلاء

أهلى »)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل الحارثي الكوفي الأصل (ت 186هـ)، قيل فيه: ثقة، يرسل، ليس بالقوي،يهم، صدوق.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من طريقه .

ومنهم: بكير بن مسمار الزهري المدني(ت 153هـ)، ثقة، فيه نظر، ليّن ، ذُكر في الضعفاء ، صدوق. وفيه جهالة، بدليل أن ابن آبي حاتم ترجم له ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا رغم أنه قريب منه زمنيا. فالرجل ضعيف ، وتزيده ضعفا عنعنته عن عامر بن سعد. وعلى أقل تقدير فإن توثيقه لم يثبت.

الطريق الخامس والعشرون: قال ابن حبان: ((أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم حدثنا الوليد بن مسلم وعمر بن عبد الواحد قالا : حدثنا الأوزاعي عن شداد أبي عمار عن واثلة بن الأسقع قال : سألت عن علي في منزله فقيل لي : ذهب يأتي برسول الله صلى الله عليه و سلم إذ جاء فدخل رسول الله صلى الله عليه و سلم ودخلت فجلس رسول الله صلى الله عليه و سلم على الفراش وأجلس فاطمة عن يمينه ، و عليا عن يساره ، و حسنا وحسينا بين يديه ، و قال : { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً }-الأحزاب:33- اللهم هؤلاء أهلي . قال واثلة : فقلت من ناحية البيت : وأنا يا رسول الله من أهلك ؟ قال :" وأنت من أهلي " قال واثلة: " إنها لمن أرجى ما أرتجي ")) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الله بن محمد بن سلم المقدسي: وثقه ابن حبان. وتوثيقه فيه نظر، لأنه معروف بتساهله في توثيق الرواة، فقد وثق ضعفاء كثيرين، فتوثيقه لا يُعول عليه خاصة وأنه انفرد به ،و متن الرواية مُنكر ، كمتن هذا الحديث كما سنبينه لاحقا.. وعلى أقل تقدير إن توثيق ذلك الراوي لم يثبت.

ومنهم: الفقيه المعروف عبد الرحمن الأوزاعي، ثقة، لكنه كان كثير الإرسال، وحدث عن أقوام لم يسمع منهم ولا أدركهم. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد من جهته لم يصح . وآخرهم : شداد بن عبد الله أو عمار القرشي الدمشقي: ثقة، صدوق،يُرسل، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن عن واثلة فالإسناد لم يصح من جهته.

الطريق السادس والعشرون-: قال ابن الأثير : ((أنبأنا أبو الفضل الفقيه المخزومي بإسناده إلى أحمد بن علي أنبأنا أبو خيثمة حدثنا محمد ابن

عبد الله الأسدي حدثنا سفيان عن زبيد عن شهر بن حوشب عن أم سلمة أن النبي جلل عليا وفاطمة والحسن والحسين كساء ثم قال اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا قالت أم سلمة قلت يا رسول الله أنا منهم قال إنك إلى خير)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي(97- 161 هـ) : ثقة ، ثبت ، حجة ، مُدلس، وربما دلس عن الضعفاء ،ومُرسلاته شبه الريح ، فيه تشيع يسير ، يثلث بعلي، و قيل أنه رجع عن ذلك. وبما أنه كان يُدلس، ومرسلاته شبه الريح، وقد هنا عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: زبيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي أبو عبد الله (ت 124هـ)، قيل فيه: ثقة ثبت، علوي يميل إلى التشيع ، كان يُفضل عليا على عثمان.وهو من بين شيعة محدثي الكوفة الذين ذكرهم الجوزجاني وحذر منهم ومن مروياتهم .وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

آخرهم: شهر بن حوشب الأشعري الشامي (ت 112هـ)، قيل فيه: متروك ، ليس بالقوي، ضعيف، ينبغي أن لا يُغتر به ولا بروايته ، ثقة ما أحسن حديثه ، ليس به بأس، ثبت، ساقط ، أنفرد بأحاديث لم يُشاركه أحد فيها. رُويت عنه أحاديث طوال عجائب . وروى عن النبي-عليه الصلاة و السلام – أحاديث في القراءات لم يأت بها غيره . روى المعضلات عن الثقات، والمقلوبات عن الأثبات . لا يُحتج بحديثه ولا يُتدين به. وقد عده الشيعة من أصحاب بعض أئمتهم و رووا عنه روايات إمامية.وأحواله المتناقضة هي شاهد قوي على أنه كان شيعيا إماميا مُمارسا للتقية.

الطريق السابع والعشرون: قال الطبراني: ((حدثنا الحسين بن إسحاق، ثنا يحيى الحماني، ثنا أبو إسرائيل، عن زبيد، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة، أن الآية نزلت في بيتها ؟إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا؟[الأحزاب آية 33] ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي وفاطمة والحسن والحسين، فأخذ عباءة فجللهم بها، ثم قال:اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، فقلت وأنا عند عتبة الباب: يا رسول الله، وأنا معهم؟ قال:إنك بخير وإلى خير)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: يحيى بن عبد الحميد بن عبد الله بن ميمون بن بشمين الحماني الكوفي(ت 228هـ)، قيل فيه : ضعيف،ليس به

بأس، ليس بثقة، صدوق، متشيع، كان يسرق الأحاديث، كان يكذب جهارا، حدث عن رواة لم يسمع منهم ، وبعضهم لم يدركهم ، متروك الحديث. وقد عده الشيعة الإمامية من رجالهم. هذا الراوي لا ينفع معه التصريح بالسماع من عدمه، فالأمران بالنسبة إليه سيان. وعليه فحال هذا الراوي يكفي وحده للحكم على الرواية بالضعف ورفضها كليةً.

ومنهم: أبو إسرائيل يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي ((ت 152هـ)، سبق تفصيل حاله وتبين انه ضعيف ضبطا وعدالة، وانه شيعي كان يخفي حاله.

آخرهم : زبيد اليامي الكوفي، وشهر بن حوشب الشامي، سبق تفصيل حاليهما آنفا وتبين أنهما ضعيفان، شيعيان.

الطريق الثامن والعشرون : قال الطبراني: ((حدثنا أحمد بن زهير، ثنا موسى بن عبد الرحمن المسروقي، ثنا يحيى بن زكريا بن إبراهيم، ثنا هلال بن مقلاص، عن زبيد، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: زبيد اليامي الكوفي، وشهر بن حوشب الشامي ، ضعيفان ضبطا وعدالة، شيعيان إماميان كما بيناه سابقا.

الطريق التاسع والعشرون قال الطبراني: ((حدثنا عبدان، ثنا زيد بن الحريش، ثنا أبو أحمد، ثنا سفيان، عن زبيد، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه)) . نفس متن الطريق السابع والعشرين .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله:عبدان القاضي عبد الله بن أحمد بن موسى الأهوازي(ت: 306هـ): صدوق، له غلط ووهم. ومنهم: زيد بن الحريش، ترجم له ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ووثقه ابن حبان وقال: ربما أخطأ. وتوثيقه لا يُعُولّ عليه. فالرجل فيه ضعف وجهالة.

ومنهم: سفيان الثوري، ثقة كثير التدليس ، وهنا قد عنعن. ومنهم: زبيد اليامي ، وشهر بن حوشب، ضعيفان شيعيان سبق تفصيل حاليهما.

الطريق الثلاثون : قال الطبراني: ((حدثنا الحسن بن علي السراج، ثنا ابن أبي الحسين، ثنا جعفر الأحمر، عن الأجلح، عن زبيد، عن شهر، عن أم سلمة مثله.)). أي نفس متن حديث الطريق السابع والعشرين.

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: جعفر بن زياد الأحمر أبو عبد الله الكوفي(ت: 167هـ): صدوق، شيعي، ثقة، ليس بحجة، مائل عن الطريق، مائل عن القصد، شيعي غالٍ ، كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء في القلب منها شيء.واضح من أحواله، أنه شيعي إمامي ممارس للتقية في علاقته بأهل الحديث . ومن يُوثق هذا الرجل وأمثاله إما أنه جاهل بمذهب الشيعة الإمامية وحقيقة أتباعه، وإما انه مُغفل.

ومنهم: الأجلح الكندي يحيى بن عبد الله بن معاوية أبو حجية الكندي الكوفي(ت145هـ) ، قيل فيه: ضعيف، ليس بذاك، مفترٍ ، ثقة، كان على رأي سوء، شيعي، صدوق، ليس بالقوي ، لا يُحتج به. وعده الشيعة من رجالهم.

ومنهم: زبيد اليامي، وشهر بن حوشب: شيعيان، ضعيفان ضبطا وعدالة. سبق توثيق ذلك.

الطريق الأخير- الواحد والثلاثون- : قال الطبراني: ((حدثنا علي بن سعيد الرازي قال حدثني ابو امية عمرو بن عثمان بن سعيد الاموي قال نا عمي عبيد بن سعيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن قيس الملآئي عن زبيد عن شهر بن حوشب عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه و سلم دعا عليا وفاطمة وحسنا وحسينا فجللهم بكساء ثم قال إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا قال وفيهم نزلت)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان الثوري الكوفي، وزبيد اليامي الكوفي، وشهر بن حوشب الشامي، هؤلاء لا يصح الإسناد من طريقهم، وقد سبق بيان سبب ذلك.

وبذلك يتبين من نقدنا لأسانيد طرق حديث الكساء وأهل البيت أنه لم يصح ولا واحد منها ، وقد بلغ عددها واحدا وثلاثين طريقا. فهي ليست صحيحة ولن تكون متواترة ، لأنها لم تصح، ولم تُروى إلا عن نحو ستة من الصحابة، وحتى وإن رويت عن عشرين صحابيا فلن تكون متواترة بما أنه لم يصح منها ولا إسناد واحد من جهة، ولأن الرواة الكذابين في إمكانهم اختلاق المئات من الروايات ونسبتها إلى العشرات أو المئات من الصحابة. فلا يوجد عندهم مانع يمنعهم من فعل ذلك.

ويُستنتج منها أيضا أن عدد رواة الشيعة تكرر فيها 34 مرة، أكثرهم من شيعة الكوفة. منهم مثلا: يحيى الحماني، وزبيد اليامي، ويونس بن أبي إسحاق، و ابن جدعان، وشهر بن حوشب، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الملك

بن أبي سليمان، وغيرهم. وتبين أيضا أن الرواة الضعفاء الكوفيين من غير الشيعة تكرر اسمهم ضمن تلك الطرق 16 عمرة. مما يعني أن مصدر حديث الكساء بطرقه هو الكوفة، اختلقه رواة شيعة الكوفة، ثم نشروه بين اهل السنة الكوفيين وغيرهم، وقد ذكرنا أن أسماءهم تكررت 16 مرة، منهم مثلا: حاتم بن اسماعيل، وسفيان الثوري، وزكريا بن أبي زائدة، ومحمد بن بشر.

تلك الظاهرة تكررت مع كل الروايات الشيعة التي تسللت إلى مصادرنا الحديثة، وبينا عدم صحتها رغم كثرة طرقها. لأن كثرة طرقها ليست دليلا على صحتها ، وهذا خلاف ما يعتقده كثير من أهل العلم، وإنما هي دليل على أنها مختلقة لغايات مُخطط لها سلفا، لأن الأمر الصحيح من دين الإسلام لا يتطلب إثبات صحته كثرة طرقه المقدرة بالعشرات. لكن العكس هو الحاصل مع روايات الشيعة التي صدّروها إلينا، فلما كانت تحمل عقائد شيعية مخالفة لدين الإسلام ولما عليه جمهور المسلمين فإنهم فرضوها على الناس فرضا بكثرة طرقها المختلقة، وتسللهم إلى صفوف المحدثين بإظهار التسنن والزهد وإخفاء الرفض، وبذلك وجدت رواياتهم قبولا عند أكثر المحدثين فأخذوها منهم ودونوها وجعلوها مع رواياتهم الصحيحة.

ثانيا: أما بالنسبة لنقد متون طرق حديث الكساء، فهي باطلة ولن تكون صحيحة لعدم صحة أسانيدها ، ولفساد وتهافت متونها، فهي متون مضطربة ، ومتناقضة، ومخالفة للقرآن الكريم، بدليل الشواهد الآتية:

أولها: أن طرقا منها ذكرت أن سبب ورود حديث الكساء هو نزول قوله تعالى:((فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ(آل عمران : 61))، وهذا زعم باطل قطعا بدليل القرآن الكريم ولا قيمة للروايات التي تخالفه حتى وإن بلغت المئات، ورواها من رواها، وتضمنها أي كتاب من كتب البشر. إن تلك الآية واضحة في أنها دعت إلى المباهلة بين أمتين أمة : أمة الإسلام وأمة النصارى، وكل أمة مُمثلة في حشد كبير من أبناء المسلمين ونسائهم ورجالهم مقابل نفس ذلك من النصارى. وعليه فإن زعم تلك الروايات بأن الرسول-عليه الصلاة والسلام- جاء هو فاطمة والحسن وعلي للمباهلة هو زعم باطل ، لأنه مخالف لما دعت إليه آية المباهلة. فأين الحشد الكبير من نساء ورجال وأبناء المسلمين؟؟. وأين نساء الرسول –عليه الصلاة والسلام- ، وهن

أصل أهل بيته؟؟. إن ما زعمته تلك الروايات باطل ومخالف للآية ولا يُمثلها. ولا يصح أيضا لأن ما زعمته تلك الروايات لا يُمثل أبناء المسلمين ونسائهم ورجالهم، فأهل البيت المزعومين المذكورين في تلك الروايات لا يُمثلون ما دعت إليه آية المباهلة، وإنما هو تحريف لها وتلاعب بها ، وتفصيل لها على مقاس الشيعة. فتلك الآية لم تدعو إلى المبالهة بين أهل البيت وأمة النصارى، ولا بين آل البيت والنصارى، وإنما دعت إلى المباهلة بين جمهور المسلمين وجمهور النصارى.وبما أن الأمر كذلك فالزعم بأن الرسول جاء بفاطمة وعلي والحسن والحسين ليُباهل بهم وقال بأن هؤلاء أهل بيته هو زعم باطل. لأنه مخالف لما دعت إليه آية المباهلة، فعلي لا يُمثل رجال المسلمين، وفاطمة لا تمثل نساء الرسول ولا نساء المسلمين، لأنها ابنته، والحسن والحسين ليسا من أبناء الرسول ،لقوله تعالى: ((ّ ما كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً [الأحزاب : 40])، وإنما هما من أبناء علي ولا يُمثلون أبناء جمهور المسلمين.

الشاهد الثاني: إن بعض طرق تلك الروايات زعمت أن حديث الكساء قاله الرسول-عليه الصلاة والسلام- قاله عندما نزل قوله تعالى: ((إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً(الأحزاب: 33))، فجاء الرسول بفاطمة والحسن والحسين وعلي وجللهم بكساء وقال بأن هؤلاء هم آهل بيته وفيهم نزلت تلك الآية. هذا زعم باطل قطعا، لأنه بينا أن كل طرق حديث الكساء غير صحيحة، وهي من اختلاق رواة الشيعة انتصارا للتشيع الإمامي. ولأن تلك الآية تشهد بنفسها وبسياقها أنها تتكلم عن النبي وزوجاته ، وان مقصودها بأهل البيت هو الرسول-عليه الصلاة والسلام- وزوجاته أمهات المؤمنين، قال تعالى: ((يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا (32) وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (33) وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا)(الأحزاب: 32 - 34)). واضح من هذه الآيات أنها تتكلم عن النبي وزوجاته ولا يصح ما زعمته تلك الروايات بأنها تعني الرسول وفاطمة والحسن والحسين وعلي، فهذا زعم باطل وتحريف للقرآن. ولا قيمة للروايات التي تخالف القرآن وتحرفه وتتدخل في توجيه معانيه ، لا قيمة لها ولو بلغت مئات الروايات ، حتى

ولو قيل أنها صحيحة. فهي لن تكون صحيحة إسنادا ولا متنا بما أنها تخالف القرآن الكريم.
وبما أن الأمر كما قلناه في الشاهديّن السابقيّن فحديث الكساء حديث باطل، ولا يصح تفسيره بآية المباهلة، ولا بآية أهل البيت؛ وإنما هو حديث مكذوب اختلقه الشيعة على مقاسهم حرفوا به القرآن وانتصروا به لمذهبهم.

الشاهد الثالث: إن مما يُبطل متون حديث الكساء بكل طرقه أنها تضمنت مفهوما باطلا لمعنى آهل البيت . إنه باطل لأنه مخالف لمعنى أهل البيت في القرآن والسنة الصحيحة الموافقة له. إن معناه في الكتاب والسنة هو أن أهل بيت الرسول، وأهل بيت أي إنسان يشمل أساسا الزوج والزوجة والأبناء، ولا يشمل الأحفاد، ولا أبناء الأعمام ، ولا أبناء أفراد العائلة الكبيرة، لأن هؤلاء كلهم هم من آل الرجل وليسوا من أهل بيته. ذلك هو المعنى الصحيح لأهل البيت وآل البيت وليس ما زعمته روايات الكساء، بدليل نصوص الكتاب والسنة الآتية:
فمن القرآن الكريم قوله تعالى: {فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِن جَانِبِ الطُّورِ نَاراً قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ }-سورة القصص:29- . فمن أهله هنا ؟ ، إنها بلا شك زوجته، و قد ذُكرت مرتين ، فهي أهله و بيته، والمكونة لبيته وأهل بيته .
ومنها قوله سبحانه : {وَاسُتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاء مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوَءاً إِلاَّ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }-سورة يوسف:25- . من هذه الأهل ؟ ، إنها بلا شك زوجة العزيز التي راودت يوسف-عليه السلام- ،وهي أهل هذا الرجل، و المكونة لأهل بيته.

ومنها قوله تعالى : {قَالُواْ يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُواْ إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ }-سورة هود:81- . فزوجته من أهله، لأن الآية شملت في البداية كل أهل بيت لوط-عليه السلام-: هو وزوجته وأولاده، ثم استثنيت منهم زوجته التي سيصيبها العذاب ،وهي أهله التي كونت له بيته وأهل بيته .
وقوله سبحانه : {وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ }-سورة القصص:12- . من هم

هؤلاء ؟ ، لا شك أنهم أهل بيت أم موسى –عليه السلام-: أمه، و إخوته ، وأمه هي التي ترضعه ، {وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ }-سورة القصص:7-.فالأم والأولاد من الأهل المكونين لأهل بيت أم موسى .

ومنها قوله تعالى -عن إبراهيم لما جاءته الملائكة-: ((قَالُواْ لاَ تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ ، وَامْرَأَتُهُ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ، قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخاً إِنَّ هَـذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ، قَالُواْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ رَحْمَتُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ))-سورة هود :70-73- . من هم أهل البيت هنا ؟ ، إنهما : إبراهيم و زوجته أساسا ،وهي التي خاطبتها الملائكة .

وأخيرا قوله سبحانه ((وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ، وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً))-سورة الأحزاب :33-34- . واضح من الآيتين أنهما يتكلمان عن زوجات النبي-عليه الصلاة و السلام- من البداية إلى النهاية، و في وسطهما((إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً)) . فمن هم هنا أهل البيت بصيغة الجمع المذكر ؟ ، إنهم النبي و زوجاته ، بدليل المعطيات الآتية:

أولها إن سياق الآية يتكلم عن زوجات النبي بداية ونهاية ، ثم عندما تكلم عن أهل البيت ألحق به الجزء الأساسي الأول المكون له ،و هو الزوج، لأنه لا أهل بيت دون زوج وزوجة ،و لهذا يجب أن يأتي الخطاب بصيغة المذكر لا التأنيث.

وثانيها هو أن القرآن الكريم يُفسر نفسه بنفسه، فإذا عدنا إليه وجدناه يطلق عبارة : أهل البيت على الزوج و الزوجة أساسا ، ثم على أولادهما ،وهذا سبق أن بيناه . وعليه فإن قوله تعالى: ((لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً)) ، يعني النبي وزوجاته .

والأخير- الثالث- هو أن قوله تعالى: ((لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً)) ، يُشبه قوله سبحانه : ((قَالُواْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ رَحْمَتُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ))-سورة هود : 73- ،

فالملائكة خاطبت زوجة إبراهيم-عليه السلام- لكن الخطاب جاء مذكرا ((وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ) لأنه يشمل إبراهيم وغيره من أهل بيته .

و تجب الإشارة أهنا إلى أن القرآن الكريم كما أنه حدد المعنى الصحيح والدقيق لمعنى الأهل وأهل البيت ، فإنه ميز بينه و بين معنى عبارة : الآل ، في مواضع كثيرة منه . من ذلك قوله سبحانه : {إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ }-سورة آل عمران:33- ، و { فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكاً عَظِيماً }-سورة النساء:54- ، و {وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ }-سورة البقرة:50- ، و{ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلآئِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ }-البقرة:248- ، {وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَّبِّكُمْ }-سورة غافر:28- ،و {فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ }-سورة غافر:45- ، و {فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ }- سورة النمل:56- .

ويُلاحظ أن الملائكة عندما خاطبت لوطا وأهل بيته خاصة ، ثم استثنت منه زوجته قالت له : { يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُواْ إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ }-سورة هود:81- . لكنها عندما خاطبته هو وأهله ، وأولاده و أتباعه من المؤمنين ،و استثنت أيضا زوجته ، قالت : ((إِلاَّ آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ، إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ، فَلَمَّا جَاء آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ ، قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ، قَالُواْ بَلْ جِئْنَاكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ ، وَأَتَيْنَاكَ بَالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ، فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ))-سورة الحجر: 59-65- .

واضح من كل ذلك أن عبارة : الآل في القرآن الكريم معناها واسع ، يُطلق على الزوج و الزوجة ،وعلى الذرية والأقرباء القريبين و البعيدين ،وعلى الأتباع والأعوان . ومن ذلك يتبين أن الأهل من الآل بالضرورة ، لكن ليس كل الآل هم من الأهل بالضرورة .

وأما أدلة السنة النبوية، التي تُحدد معنى أهل البيت كما حدده القرآن الكريم، فمنها ما رواها البخاري : ((عن ابن شهاب ، قال سمعت أبا سلمة

قال: أخبرني جابر بن عبد الله- رضي الله عنهما- أنه سمع النبي- صلى الله عليه وسلم- يقول : ثم فتر عني الوحي فترة ، فبينا أنا أمشي سمعت صوتا من السماء فرفعت بصري قبل السماء فإذا الملك الذي جاءني بحراء قاعد على كرسي بين السماء والأرض ، فجئثت منه حتى هويت إلى الأرض فجئت أهلي فقلت زملوني زملوني. فأنزل الله تعالى { يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ، قُمْ فَأَنذِرْ، وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ)-سورة المدثر:1-5 . من هي أهله ؟ ، إنها زوجته خديجة-رضي الله عنها- . فأم المؤمنين خديجة هي أهل النبي ، وبيته ، وأهل بيته .

والحديث الثاني رواها البخاري أيضا : ومفاده أن النبي-عليه الصلاة والسلام – دخل على بيت عائشة-رضي الله عنها- فقال : ((السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله ، فقالت: وعليك السلام ورحمة الله . كيف وجدت أهلك ؟، بارك الله لك . فَتَقَرَّى حُجَرَ نسائه كلهن يقول لهن كما يقول لعائشة ، ويقلن له كما قالت عائشة)) . فالزوجة-بلا أولاد- هي الأهل ،وهي أهل البيت ،وهي المكونة له مع زوجها.

والحديث الثالث يتعلق بحادثة الإفك ،و فيها حدد النبي-عليه الصلاة والسلام- المعنى الشرعي لأهل البيت بدقة و وضوح لا لُبس فيه . فقد روى البخاري-وغيره- ،ومفاده أنه عندما كُثر الكلام في أم المؤمنين عائشة-رضي الله عنها- ،و تأذي رسول الله كثيرا ، كان مما قاله : ((يا معشر المسلمين من يعذرني من رجل قد بلغني أذاه في أهل بيتي ، فوالله ما علمت على أهلي إلا خيرا ، ولقد ذكروا رجلا ما علمت عليه إلا خيرا ، وما كان يدخل على أهلي إلا معي ...)) . من هي أهله، وأهل بيته ؟ ، إنها زوجته عائشة ، هي الأهل ، وهي البيت ،وهي أهل البيت .

الحديث الرابع رواه مسلم-و غيره- : ((عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله- صلى الله عليه و سلم- إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ)) . و هي زوجته و أهله ،وأهل بيته بالضرورة .

و الحديث الأخير- الخامس- مفاده ((عن أبي الحوراء ، قال : كنا عند حسن بن على فسُئِل ما عقلت من رسول الله -صلى الله عليه و سلم-، أو عن رسول الله- صلى الله عليه و سلم- قال : كنت أمشي معه فمر على جرين من تمر الصدقة فأخذت تمرة فألقيتها في فمي ، فأخذها بلعابي ، فقال بعض القوم : وما عليك لو تركتها. قال : إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة ...)) .

فالرسول هنا فرق بين أهل بيته ، و بين آله ،و جعل الحسن بن علي من آله ، لأنه ابن بنته و ليس ابنه ، . والذين حُرموا الصدقة من آل محمد هم : آل على ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل عباس .

لكن ذلك لا يعني أن الأهل ليسوا من الآل ، بل هم من الآل ، بدليل ما ذكرناه من القرآن الكريم الذي أعطى لعبارة : الآل معنى واسعا ،و أدخل فيه الزوج و الزوجة، و الذرية و الأقارب ، و الأتباع و الأعوان حسب سياقه في الكلام. و يشهد على ذلك أيضا ما رواه البيهقي: ((عن زياد بن لاحق ، قال : حدثتني تميمة بنت سلمة أنها أتت عائشة في نسوة من أهل الكوفة فقلن ا يا أم المؤمنين نسألك عن مواقيت الصلوات قالت: ... هذه صلاتنا آل محمد -صلى الله عليه و سلم- ، إنا آل محمد لا نصلي الصفراء ...)).

فالزوجان هما المكونان الأولان و الأساسيان لأهل أي بيت ، فقد يُوجد أهل بيت بلا أولاد، لكن لا أهل بيت بلا زوجين لتكوين أهل بيت ابتداءً ، لكن بعد ذلك قد يغيب الاثنان ، أو أحدهما بالوفاة ، لكن أهل بيتهم يبقى بالأولاد . و إذا لم يكن لهما أولاد ، و ماتا أو انفصلا ، فهنا يزول أهل بيتهما،و هذا دليل دامغ على أن أهل أي بيت يتكون من الزوجين ابتداءً، ثم يلتحق به الأولاد إن وُجدوا .

وبما أن الأمر كما شرحناه وبيناه فأهل بيت الرسول-عليه الصلاة والسلام- يتكون منه ومن زوجاته وأولادهن وهم من آل بيته أيضا. و أما علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- فليس من أهل بيت النبي-عليه الصلاة والسلام- وإنما هو ابن عمه ، ومن آل بيته . والحسن والحسين ليسا من أهل بيت الرسول وإنما هما من أبناء علي وفاطمة- رضي الله عنهم - ، لقوله تعالى: ((مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً [الأحزاب : 40])). وفاطمة هي الوحيدة التي من أهل بيت الرسول-عليه الصلاة والسلام- لأنها ابنته من جهة، وتمثل هي وعلي والحسن والحسين أهل بيت علي ، ولا يُمثلون أهل بيت الرسول من جهة ثانية، وهم جزء من آل بيت النبي وليسوا من أهل بيته من جهة ثالثة.

الشاهد الرابع- على بطلان متون روايات حديث الكساء- : إن ما يدل على أن روايات الكساء حادثة مختلقة أنها روايات مضطربة ومتناقضة. فمن ذلك ، مرة تقول بأن حادثة الكساء كانت بسبب حادثة المباهلة ونزول قوله تعالى: :((مَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ

أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ(آل عمران : 61))؛ ومرة تقول نزلت بسبب نزول قوله تعالى: ((إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً(الأحزاب: 33)). ومرة تقول أن الرسول قال لأم سلمة: أنت وابنتك من أهل بيتي". ومرة تقول أنه قال لها: " إنك على خير". ومرة تقول أن الرسول قال: "هؤلاء هم اهل بيتي وخاصتي" وأخرى تقول أنه ألحق بأهل بيته الصحابي واثلة بن الأسقع، مع أنه ليس من اهل بيته، ولا يُمكن أن يكون منهم، وحرام أن يكون منهم . ومرة انه أخرج زوجته أم سلمة من آهل بيته مع أنها حقا من أهل بيته. ومرة ألحقها هي وابنته بأهل بيته. ومرة تقول بأن الحادثة وقعت في حضرة واثلة بن الأسقع، ومرة تقول حدثت بحضور أم سلمة. فلماذا هذه الاختلافات ؟؟، وكم من مرة وقعت حادثة الكساء ؟، ولماذا كل هذه الاختلافات ؟؟ وهل يوجد فيها صحيح، أم كلها مُختلقة؟؟ . نعم إن الحادثة كلها كذب في كذب كما بيناه سابقا.

الشاهد الأخير- الخامس- : إن مما يدل على بطلان حادثة الكساء وعدم صحة كل طرقها إسنادا ومتنا هي أنها رواياتها كانت موجهة توجيها شيعيا إماميا عن سابق إصرار وترصد لتحقيق غاية شيعية مُخطط لها سلفا تأصيلا وشرعنة لمعنى أهل البيت ليتفق مع أصول دين الشيعة الإمامية. وهذا الأمر خططت له تلك الروايات وأصرت على إقراره وشرعنته وتأصيله بالروايات المكذوبة . وتمثل ذلك في الإصرار على أمرين باطلّين هما: الأول إصرار رواية الكساء بكل طرقها على ربط الحادثة بنزول آيتي المباهلة والتطهير. والثاني إصرار تلك الرواية بكل طرقها على تحريف المعنى الشرعي والصحيح لأهل البيت القائم على الكتاب والسنة واللغة العربية، والذي يعني أساسا الزوج وزوجته وأولاده من جهة؛ وإصراره على تعويض المعنى الشرعي بالمعنى الشيعي الذي يعني أن أهل بيت الرسول هم: النبي، وفاطمة، وعلي، والحسن، والحسين. وبما تلك الروايات أصرت على تحقيق هذيّن الأمرين بتحريف الشرع واللغة، فإن فعلها هذا هو دليل دامغ على بطلانها وعدم صحتها، ولا يُمكنها أن تغير المعنى الشرعي واللغوي لمعنى أهل البيت مهما كَثُرت طرقها، ومهما اختلق الشيعة من روايات انتصارا لمذهبهم وتحريفا للشرع واللغة.

وخلاصة نقدنا لروايات حديث الكساء، أنها روايات باطلة إسنادا ومتنا،ولم يصح منها ولا طريق واحد ، ولا يُمكن أن تكون متواترة رغم

أنها بلغت 31 طريقا من جهة، وهي روايات اختلقها رواة الشيعة ونشروها بين أهل الحديث ثم استقرت في كتب السننين من جهة أخرى.

ثالثا: نقد أسانيد ومتون روايات حديث محاولة كتابة الوصية:

ورد حديث محاولة كتابة النبي-عليه الصلاة والسلام- وصية للصحابة عندما اقتربت وفاته لكي لا يختلف الصحابة من بعده ، ثم تركه عندما اختلفوا فيما بينهم ، ورد هذا من طرق كثيرة أحصيت منها 33 طريقا. هذا الحديث بكل رواياته وطرقه احتج به كل من السنة والشيعة على مذهبه، بعدما فسرته كل طائفة تفسيرا يتفق مع أصولها. وهو حديث لا يختلف عن الأحاديث الشيعية الأخرى التي اختلقها الشيعة وغزونا بها واستقرت في مصادرنا الحديثية على انها أحاديث صحيحة، وهي ليست بصحيحة كما سيتبين لنا من نقدنا لها إسنادا ومتنا .

أولا: فبالنسبة لنقد أسانيد حديث محاولة النبي-عليه الصلاة والسلام- كتابة الوصية للصحابة، فسننقدها حسب طرقها الآتي ذكرها:

أولها: قال النسائي: ((أنبأ زكريا بن يحيى قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أنبأ عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن بن عباس قال لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :هلم اكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا، فقال عمر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله فاجتمعوا في البيت فقال قوم: قربوا يكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا .وقال قوم ما قال عمر فلما أكثروا اللغط والاختلاف عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم: قوموا .قال عبيد الله فكان بن عباس يقول الرزية كل الرزية ما فات من الكتاب الذي أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب أن لا يضلوا بعده أبدا لما كثر لغطهم واختلافهم)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الشهاب الزهري: سبق تفصيل حاله، وتبين أنه: ثقة، كثير التدليس والإرسال، ومرسلاته ضعيفة جدا. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، سبق تفصيل حاله وتبين أنه شيهي إمامي، ضعيف ضبطا وعدالة. ومنهم: معمر بن راشد البصري ثم اليمني، شيعي إمامي، ضعيف ضبطا وعدالة وقد سبق تفصيل حالة والرد على من وثقه .

آخرهم: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت 94هـ أو بعدها)، قيل فيه : ثقة فقيه ثبت . كان يُرسل، فقد روى عن بعض الصحابة ولم يلحق بهم، كعمر بن الخطاب، و ابن مسعود- رضي الله عنهما- . وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق الثاني: يقول البخاري: ((حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعه قال ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده قال عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا فاختلفوا وكثر اللغط قال قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع فخرج ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين كتابه)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: يحيى بن سليمان بن يحيى بن سعيد الجعفي أبو سعيد الكوفي،ثم المصري(ت:237 أو238 هـ): ليس بثقة، ربما أغرب، له أحاديث مناكير، ثقة ، يخطئ، صدوق، ذكره الذهبي في الضعفاء.

ومنهم: عبد الله بن وهب بن مسلم المصري (ت 125- 197 هـ)، قيل فيه : ثقة، لا بأس به ، صَدُوق ، يتساهل في الأخذ ، يُدلس إذا لم يُصرّح بالسماع. حدث عن أقوام لم يسمع منهم، أتى بأشياء عن ابن جريج لم يأت بها غيره.فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

ومنهم: يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي (ت نحو: 160هـ)، قيل فيه : سيئ الحفظ، ثقة ، صدوق، ليس بحجة ، سُئل عنه أحمد بن حنبل فقال:((لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهرى عن سعيد، وبعضه الزهري، فيشتبه عليه)) . كثير الخطأ عن الزهري، وفي حديثه عنه مُنكرات ، ضعيف من جهة ضبطه. فالرجل ضعيف عامة وفي الزهري خاصة، وهنا قد روى عن الزهري ،ولم يصرح بالسماع منه، فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم : الشهاب الزهري، سبق تفصيل حال ، فهو ثقة لكنه كان يدلس ويرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت 94هـ أو بعدها)، قيل فيه : ثقة فقيه ثبت . كان يُرسل، فقد روى عن بعض الصحابة ولم يلحق بهم، كعمر بن الخطاب، و ابن مسعود- رضي الله عنهما- . وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الثالث: في مسند أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن بن عباس قال: لما حضر رسول الله صلى الله عليه و سلم وفي البيت رجال وفيهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه و سلم اكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا فقال عمر ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قد غلب عليه الوجع وعندنا القرآن حسبنا كتاب الله فاختلف أهل البيت فاختصموا فمنهم من يقول قربوا يكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده وفيهم من يقول ما قال عمر فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند رسول الله صلى الله عليه و سلم قال رسول الله صلى الله عليه و سلم قوموا قال عبيد الله وكان بن عباس يقول ان الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه و سلم وبين ان يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق بن همام، ومعمر بن راشد: شيعيان إماميان، ضعيفان ضبطا وعدالة كما سبق أن بيناه.

ومنهم: الشهاب الزهري، وعبيد الله بن عتبة: ثقتان يُرسلان ، وهنا قد عنعنا، فالإسناد لا يصح من طريقهما.

الطريق الرابع: قال البخاري: ((حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا هشام عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب قال النبي صلى الله عليه وسلم هلم أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده فقال عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله فاختلف أهل البيت فاختصموا منهم من يقول قربوا يكتب لكم النبي صلى الله عليه وسلم كتابا لن تضلوا بعده ومنهم من يقول ما قال عمر فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا قال عبيد الله فكان ابن عباس يقول إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: هشام بن يوسف الصنعاني أبو عبد الرحمن الأبناوي القاضي (ت:197هـ): ثقة، لكن عنعنته عن معمر تحتمل السماع من عدمه، وبما أنه كان يفرق بينهما ، وحدث عن معمر بالسماع والعنعنة، وعاش في زمن التفريق بينهما معروفا ومطلوبا، فإن الإسناد من جهته لم يثبت اتصاله.

ومنهم: معمر بن راشد، والشهاب الزهري، وعبيد الله بن عبد الله : لا يصح الإسناد من جهتهم بسب ما قلناه عنهم في الطريق السابق.

الطريق الخامس: قال البخاري : ((حدثنا قبيصة حدثنا ابن عيينة عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى خضب دمعه الحصباء فقال اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه يوم الخميس فقال ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع فقالوا ...)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي الكوفي(ت 215هـ) قيل فيه : ثقة ، كثير الغلط ، صدوق، كثير الخطأ في سفيان الثوري ، لأنه سمع منه وهو صغير . لم يُحدث عنه أحمد بن حنبل، والظاهر أنه لم يكن يعبأ به. قال ابن معين: ليس بذاك القوي، ثقة إلا في حديث سفيان الثوري. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

ومنهم : سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي (107- 198 هـ) : ، سبق تفصيل حاله وتبين أنه كثير الغلط في حديث الكوفيين ، وانه يدلس ويرسل . وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم : سليمان بن ابي مسلم الأحول المكي (من الطبقة الخامسة) : ثقة، ولا نعرف له حالا خاصا به يتعلق بالعنعنة.فعنعنته عن ابن جبير تحتمل السماع من عدمه، فالإسناد لم يثبت اتصاله من طريقه.

آخرهم: سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي (ت 95 هـ عن 50سنة) : ثقة ، حجة، لكن روايته عن أبي بن كعب مرسلة، لأنه لم يلحق به، وقد أرسل عن كثير من الصحابة. وبما أنه كان يرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق السادس: قال البخاري: ((حدثنا محمد حدثنا ابن عيينة عن سليمان بن أبي مسلم الأحول سمع سعيد بن جبير سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى بل دمعه الحصى قلت يا أبا عباس ما يوم الخميس قال اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه فقال ائتوني بكتف أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع فقالوا ما له أهجر...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد ، وهذا الراوي من شيوخ البخاري ، وهو غير منسوب، ولم تثبت نسبته ولا معرفته، ولم يثبت أنه هو محمد بن سلام. وذكر ابن حجر أن محمد هذا غير منسوب عند الأكثر،

ونسبه بعض المحدثين إلى محمد بن بشار ، المعروف بغندر، لكن يبقى حال الرجل فيه جهالة ، لأنه لم يثبت أن ذلك الشيخ هو محمد بن بشار، ولا غيره من المنسوبين.
وعليه فإن كان هو محمد غير المنسوب فهو بالنسبة إلينا مجهول الحال، وقد ثبت أن البخاري روى عن ضعفاء كما بيناه في عدة مواضع من كتابنا هذا، وعلى اقل تقدير أنه روى عن رواة لم يثبت توثيقهم.
وأما إن كان محمد بن بشار المعروف بغندر، فهو : محمد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ) : ثقة ، فيه غفلة وبلادة، وكان يُخطئ أسماء الرواة ، وعن أحمد بن حنبل: سمعت غندرًا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب عن أحد غيره شيئًا، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا)). وفي غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ضعفه يحيى بن سعيد. واضح من ذلك أن الرجل ضعيف من جهة ضبطه.ومع هذا فلم يثبت من هو محمد شيخ البخاري الذي حدث عنه؟؟. فالإسناد لا يصح من طريقه.
ومنهم: سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي (107- 198 هـ): سبق تفصيل حاله وتبين أنه كثير الغلط في حديث الكوفيين ، وانه يدلس ويرسل . وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.
علما بأن قوله: ((ابن عيينة عن سليمان بن أبي مسلم **الأحول سمع سعيد بن جبير سمع ابن** عباس))، لا يُثبت سماع سليمان الأحول من ابن جبير، ولا سماع ابن جبير من ابن مسعود، لأنه لم يُصرّح بأن الأحول قال بأنه سمع من ابن جبير ، ولا ابن جبير قال بأنه سمع من ابن عباس، فنحن أمام سماع مُعنعن وليس مصرحا به. والظاهر أن السماع المذكور هو تابع لعنعنة ابن عيينة. وبما الراجح أن الأمر كما قلناه، فالإسناد لم يثبت اتصاله من طريق الرجليّن .
الطريق السابع :في مسند أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله حدثني أبى ثنا سفيان عن سليمان بن أبى مسلم خال بن أبى نجيح سمع سعيد بن جبير يقول قال بن عباس : يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى بل دمعه وقال مرة دموعه الحصى قلنا يا أبا العباس وما يوم الخميس قال اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه فقال ائتوني اكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع فقالوا ما شأنه اهجر)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة، يُدلس ويُرسل وكثير الخطأ في حديث الكوفيين ، وله أخطاء في حديث الزهري والحجازيين.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم ، قوله: ((عن سليمان بن أبى مسلم خال بن أبى نجيح سمع سعيد بن جبير يقول: قال ابن عباس)) . ليس فيه تصريح بالسماع من سليمان الأحول ولا من ابن جبير وإنما هو حكاية للسماع بلسان سفيان بن عيينة وعنعنته، وقد كان ابن جبير يُرسل. فالإسناد لم يثبت اتصاله من طريقهما.

الطريق الثامن: قال البخاري: ((حدثنا علي بن عبد الله حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البيت رجال فقال النبي صلى الله عليه وسلم هلموا أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده فقال بعضهم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلبه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله فاختلف أهل البيت واختصموا فمنهم من يقول قربوا يكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده ومنهم من يقول غير ذلك فلما أكثروا اللغو والاختلاف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا قال عبيد الله فكان يقول ابن عباس: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغطهم)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: : الشهاب الزهري: سبق تفصيل حاله، وتبين أنه: ثقة، كثير التدليس والإسال، ومرسلاته ضعيفة جدا. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، سبق تفصيل حاله وتبين أنه شيعي إمامي، ضعيف ضبطا وعدالة. ومنهم: معمر بن راشد البصري ثم اليمني، شيعي إمامي، ضعيف ضبطا وعدالة وقد سبق تفصيل حالة والرد على من وثقه .

آخرهم: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت 94هـ أو بعدها)، قيل فيه : ثقة فقيه ثبت . كان يُرسل، فقد روى عن بعض الصحابة ولم يلحق بهم، كعمر بن الخطاب، و ابن مسعود- رضي الله عنهما- . وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

الطريق التاسع: قال البيهقي : ((حدثنا أبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني قال أخبرنا أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري بمكة قال حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني قال حدثنا سفيان بن عيينة عن سليمان بن

أبي مسلم قال سمعت سعيد بن جبير يقول سمعت ابن عباس يقول : يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى بل دمعه الحصى قال قلت يا أبا عباس وما يوم الخميس قال اشتد برسول الله وجعه قال ائتوني أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة، كان كثير التدليس والإرسال، وكثير الخطأ في حديث الكوفيين والشهاب الزهري وفي حديث الحجازيين. وقد دلس عن الضعفاء والثقات معا كما بيناه عندما فصلنا حاله. بل وكان يتصرف في الأسانيد، وأحيانا يُسقط راويين من الإسناد تدليسا. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق العاشر: قال مسلم: ((حدثنا عبد الرزاق - أخبرنا معمر عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال لما حضر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وفى البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب فقال النبى -صلى الله عليه وسلم- « هلم أكتب لكم كتابا لا تضلون بعده ». فقال عمر إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله. فاختلف أهل البيت فاختصموا فمنهم من يقول قربوا يكتب لكم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كتابا لن تضلوا بعده. ومنهم من يقول ما قال عمر. فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- « قوموا ». قال عبيد الله فكان ابن عباس يقول إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم.)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق بن همام، ومعمر بن راشد: بينا سابقا انهما ضعيفان ضبطا وعدالة، وانهما شيعيان إماميان أظهرا التسنن وأبطنا الرفض في علاقتهما بالمحدثين.

ومنهم: الشهاب الزهري: كثير الاتدليس والارسال، وهنا قد عنعن، فلا يصح الإسناد من طريقه. وعبيد الله بن عبد الله: ذكرنا سابقا أنه يُرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت من طريقه.

الطريق الحادي عشر: قال النسائي : ((أنبأ محمد بن منصور عن سفيان قال سمعت مسكين عن سعيد بن جبير عن بن عباس قال يوم الخميس وما يوم الخميس اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه فقال ائتوني أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا...)) .

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة، ينطبق عليه ما قلناه في الطريق التاسع. ومنهم: الحر بن مسكين أبو مسكين الكوفي:

مقبول من السادسة. ومرتبته لا تجعله ثقة ضبطا ولا عدالة،وتزيده ضعفا عنعنته عن ابن جبير. وآخرهم : سعيد بن جبير، كان يُرسل، وهنا قد عنعن فلا يصح الإسناد من جهته.

الطريق الثاني عشر : قال مسلم : ((حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا وكيع عن مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال يوم الخميس وما يوم الخميس. ثم جعل تسيل دموعه حتى رأيت على خديه كأنها نظام اللؤلؤ. قال قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- « ائتونى بالكتف والدواة - أو اللوح والدواة - أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا ». فقالوا إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يهجر)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: **وكيع بن الجراح بن** مليح الرؤاسي الكوفي (128-196هـ) عن 70 سنة) سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، والراجح أنه من الشيعة اظهر التسنن وأخفى الرفض .وكان كثير الخطأ ويُدلس فيُخفي أسماء الضعفاء عندما يروي عنهم. وبما أنه كذلك وهنا أنه قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم: مالك بن مغول بن عاصم بن غزية بن حارثة بن حديج بن بجيلة البجلي الكوفي أبو عبد الله (ت 159هـ) : ثقة، يُرسل.وبما أنه كذلك ،وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم: طلحة بن مصرف اليامي الكوفي(ت: 113هـ): ثقة، يُرسل، وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن عن سعيد بن جبير فالإسناد لا يصح من طريقه. آخرهم : سعيد بن جبيري ، ثقة، لكنه يُرسل، وهنا قد عنعن ، فلا يصح الإسناد من جهته.

الطريق الثالث عشر: قال البيهقي: ((وأخبرنا علي بن أحمد بن عبدان قال أخبرنا احمد بن عبيد الصفار قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي قال حدثنا علي بن المديني قال حدثنا سفيان قال سمعت سليمان يذكر عن سعيد بن جبير قال قال ابن عباس: يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى بل دمعه الحصى قال قلت يا أبا عباس وما يوم الخميس قال اشتد برسول الله وجعه قال ائتوني أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: احمد بن عبيد الصفار الحمصي (ت: 352هـ): الظاهر أنه مجهول الحال، فقد ترجم له الذهبي في السيّر ولم يذكر له حالا جرحا ولا تعديلا. ولم أجد له ترجمة عند غير الذهبي.

ومنهم: سفيان بن عيينة: هو هنا صرّح بالسماع من سليمان الأحول خلاف الطرق الأخرى الكثيرة التي مرت بنا فلم يُصرّح فيها بالسماع منه

وهنا إما يكون التصريح من فعل أحمد بن عبيد الصفار المجهول الحال أو من فعل سفيان وهنا يكون من أخطائه لضعف ضبطه وتصرّفه في الأسانيد كما بيناه سابقا. آخرهم : سعيد بن جبير، ثقة يُرسل ، وهنا لم يُصرّح بالسماع، فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الرابع عشر: في مسند أحمد بن حنبل : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثني وهب بن جرير ثنا أبي قال سمعت يونس يحدث عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن بن عباس قال: لما حضرت رسول الله صلى الله عليه و سلم الوفاة قال هلم أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب فقال عمر ...)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: وهب بن جرير بن حازم بن زيد أبو عبد الله الأزدي البصري (ت 206هـ) قيل فيه: ثقة ، ليس به بأس ، يُخطئ ، حدث عن شعبة و لم يسمع منه. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، ومُتهم في عدالته، لأنه حدث عن شعبة و لم يسمع منه .

ومنهم: جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري (ت 170هـ): ثقة، ليس به بأس ، ضعيف عن قتادة حدث عنه بأحاديث مناكير، كثير الغلط، حدث عن بعض الرواة ولم يسمع منهم، نسبه يحيى الحماني إلى التدليس. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

ومنهم: يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي (ت نحو: 160هـ)، قيل فيه : سيئ الحفظ، ثقة ، صدوق، ليس بحجة ، سُئل عنه أحمد بن حنبل فقال:((لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهرى عن سعيد، وبعضه الزهري، فيشتبه عليه)). كثير الخطأ عن الزهري، و في حديثه عنه مُنكرات ، ضعيف من جهة ضبطه. فالرجل ضعيف عامة وفي الزهري خاصة، وهنا قد روى عن الزهري ،ولم يصرح بالسماع منه، فالإسناد من جهته لا يصح.

ومنهم : الشهاب الزهري، سبق تفصيل حاله ، وهو ثقة لكنه كثير التدليس والإرسال ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته. وآخرهم: عبيد الله بن عبد الله: ثقة، يُرسل ، وهنا قد عنعن ، فلا يصح الإسناد من طريقه.

الطريق الخامس عشر: قال البخاري: ((وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب قال النبي صلى الله عليه وسلم هلم أكتب

لكم كتابا لا تضلوا بعده فقال عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله فاختلف أهل البيت فاختصموا منهم من يقول قربوا يكتب لكم النبي صلى الله عليه وسلم كتابا لن تضلوا بعده ومنهم من يقول ما قال عمر فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا قال عبيد الله فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق بن همام ، ومعمر بن راشد: سبق تفصيل حاليهما وتبين أنهما شيعيان إماميان، وضعيفان ضبطا وعدالة. ومنهم : الشهاب الزهري: ثقة ، كثير الإرسال وهنا قد عنعن فلا يصح الإسناد من جهته. وآخرهم: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، ثقة يُرسل، وهنا قد عنعن ، فلا يصح الإسناد من طريقه.

الطريق السادس عشر: قال الطبراني: ((حدثنا عمر بن حفص السدوسي، حدثنا عاصم بن علي، حدثنا قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، لما كان يوم الخميس وما يوم الخميس؟ ثم بكى، فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:ائتوني بصحيفة ودواة أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا، فقالوا: يهجر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم سكتوا وسكت، قالوا: يا رسول الله ألا نأتيك بعد؟ قال:بعدما.)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: قيس بن الربيع الأسدي الكوفي: ضعيف، مضطرب الحديث، لا يُحتج بحديثه، ثقة، صدوق، يتشيع، ليس بالقوي ،متروك ن ليس بثقة ، يُخطئ ، جعله الشيعة من رجالهم.

ومنهم: سليمان بن مهران الكوفي: سبق تفصيل حاله وتبين أن شيعي إمامي، ضعيف ضبطا وعدالة.

الطريق السابع عشر: قال الطبراني: ((حدثنا محمد بن احمد بن آبي خيثمة قال حدثنا محمد بن علي بن خلف العطار قال حدثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن آبي طالب قال حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن ابيه عن عمر بن الخطاب قال لما مرض النبي صلى الله عليه و سلم قال ادعوا لي بصحيفة ودواة اكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده ابدا فكرهنا ذلك اشد الكراهة ثم قال ادعوا لي بصحيفة أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا فقال النسوة من وراء الستر الا تسمعون ما يقول رسول الله صلى الله عليه و سلم فقلت انكن صواحبات يوسف اذا

مرض رسول الله صلى الله عليه و سلم عصرتن اعينكن واذا صح ركبتن عنقه فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم دعوهن فانهن خير منكم)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن علي بن خلف العطار: مُتهم بوضح حديث، له عجائب، مُنكر الحديث، وثقه الخطيب البغدادي. ومنهم: موسى بن جعفر بن ابراهيم الجعفري : في حديثه نظر، تفرد عن مالك بخبر منكر جدا

ومنهم: هشام بن سعد المدني أبو عباد، أبو سعيد (ت 160هـ) ، قيل فيه: صدوق، له أوهام، مُتشيع ، ليس بالقوي، ضعيف ، ليس بشيء، لا يُحتج بحديثه. وذكر ابن قتيبة أنه كان شيعيا. وجعله الشيعة من رجالهم.

ومنهم : زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبو عبد الله وأبو أسامة المدني(ت 136 هـ): ثقة ،يرسل ، مدلس ، قال بن عيينة :كان زيد بن أسلم رجلا صالحا وكان في حفظه شيء ،وروى عن أقوام لم يسمع منهم، فلم يسمع من سعد بن أبي وقاص، ولا من أبي أمامة، وأرسل عن علي ، وأبي سعيد الخدري، وروى عن محمود بن لبيد ولم يسمع منه. وذكره ابن عدي في الضعفاء، فأنكر عليه الذهبي ذلك . لكن الحقيقة أن ذكر ابن عدي له في الضعفاء له ما يُبرره ، لأن ضعفه بسبب الإرسال والتدليس وقلة الضبط . وبما أنه كان يُدلس ويُرسل ، وهنا قد عنعن فالإسناد من جهته لم يصح.

الطريق الثامن عشر: قال الطبراني: ((حدثنا عبدان بن أحمد ثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء ثنا أبي ثنا شبل بن عباد عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : يوم الخميس وما يوم الخميس يو اشتد فيه وجع النبي صلى الله عليه و سلم وذكر الحديث)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله : عبدان بن أحمد بن موسى الاهوازي(ت:306هـ -)، ثقة، يُخطئ. ومنهم: شبل ابن عباد المكي(ت:148هـ): ثقة رُمي بالقدر، لكنه كثير الإرسال فنادرا ما نعثر له على تصريح بالسماع في المدونات الحديثية؛ وبما أنه عاش في زمن التفريق بين السماع من عدمه معروفا ومطلوبا ومعمولا به، وبما أننا لم نجد له حالا خاصا به يتعلق بالعنعنة، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يصح من جهته.

ومنهم: سليمان الأحول، وسعيد بن جبير: ذكرنا سابقا أنهما ثقتان يُرسلان، وبما أنهما هنا قد عنعنا فالإسناد لا يصح من طريقهما.

الطريق التاسع عشر: قال البزار: ((حدثنا محمد بن المثنى ، قال : حدثنا يحيى بن حماد ، قال : حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن عبد الله بن

عبد الله ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، قال : لما كان يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى ابن عباس في مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قبض فيه قال : ائتوني بصحيفة ودواة حتى أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله : أبو عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري (176هـ)، قيل فيه: ثقة ، ثبت ، كثير الغلط إذا حدث من حفظه، في حديثه عن قتادة لين ، لأن كتابه كان قد ضاع منه. قال عبد الرحمن بن مهدي: نظرت في كتاب أبي عوانة وأنا أستغفر الله.وقال أحمد: " إلا أنه بآخرة كان يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ، فأما إذا كان من كتابه فهو ثبت". كان حفظه لا يُساوي شيئا، و أميا لا يقرأ ولا يكتب، و يستعين بمن يكتب له، له أوهام تجنب الشيخان ذكرها. و قال أحمد بن حنبل: ((كان أبو عوانة وضع كتابا فيه معايب أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وفيه بلايا فجاء سلام بن أبي مطيع(ت164هـ) فقال: يا أبا عوانة أعطني ذاك الكتاب فأعطاه فأخذه سلام فاحرقه. قال أبي : وكان سلام من أصحاب أيوب وكان رجلا صالحا)). فهذا رجل مُتهم في عدالته وضعيف في ضبطه . فلا حفظ ولا قراءة، و لا كتابة، ثم ضاع منه كتابه . والرجل ضعيف من جهة حفظه، والحفظ هو الأساس في الرواية ،وقد اختلط في آخر حياته، ولا ندري هذه الرواية هل هي من حفظه أم من كتابه، وهل هي من روايات آخر حياته أم لا ؟؟ . بما أن ذلك حال الرجل فهو ضعيف، وتزيده ضعفا عنعنته عن الأعمش.

ومنهم : سليمان بن مهران الأعمش الكوفي: سبق تفصيل حاله، وتبين أنه شيعي إمامي، ضعيف ضبطا وعدالة، ،انه كان من المندسين بين أهل الحديث، ومن بين محدثي الكوفة الذين ذمهم الجوزجاني وحذر منهم. وآخرهم: سعيد بن جبير: ثقة، لكنه يُرسل، وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق العشرون : قال مسلم : ((حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبى شيبة وعمرو الناقد - واللفظ لسعيد - قالوا حدثنا سفيان عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير قال قال ابن عباس يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى بل دمعه الحصى...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة، يُدلس ويُرسل وكثير الخطأ في حديث الكوفيين ، وله أخطاء في أحاديث الزهري والحجازيين.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: سليمان الأحول، وسعيد بن جبير: ذكرنا سابقا أنهما ثقتان يُرسلان، وبما أنهما كذلك، وهنا قد عنعنا فالإسناد لم يصح من طريقهما.
الطريق الواحد والعشرون: قال ابن سعد : ((أخبرنا محمد بن عمر حدثني إبراهيم بن يزيد عن أبي الزبير عن جابر قال دعا النبي صلى الله عليه وسلم عند موته بصحيفة ليكتب فيها كتابا لأمته لا يضلوا ولا يضلوا فلغطوا عنده حتى رفضها النبي صلى الله عليه وسلم)) .
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم المكي (ت 126هـ) ، قيل فيه: : ثقة، لا بأس به، ضعيف،لا يُحسن أن يُصلي، صدوق، صالح الحديث، لا يُحتج بحديثه، مدلس، حدث عن أقوام لم يسمع منهم. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.
آخرهم: محمد بن عمر الواقدي (ت207هـ) ، روي المناكير عن المجهولين ، و له مصنفات كثيرة سارت بها الركبان ، و هي في المغازي و السيّر و الطبقات و الفقه . لكنه لم يكن أمينا ، فهو ليس بثقة ومتهم بالكذب ، و كان حاطب ليل في تأليفه لكتبه ، خلّط فيها بين الغث والسمين ،والخرز بالدر الثمين ، لذا طرحه العلماء و لم يحتجوا به .
ومن كانت تلك حالته ، فاعتقد أن كتبه ليس لها قيمة علمية كبيرة ، و لا يمكن أن نثق فيها ، و لا نأخذ منها إلا بحذر بعد تحقيقها و تمحيصها .ومن كانت تلك هي أخلاقه و منهجيته ، فمن و الواضح جدا أنه سيملأ كتبه بالأكاذيب ، لذا قال الإمام الشافعي عن مصنفاته : كُتب الواقدي كذب . وقال عنه الحافظ علي بن المديني : كَتب الواقدي كُتبه عن الكذاب إبراهيم بن يحيى . و بذلك اجتمعت في كتبه أكاذيبه و مفتريات إبراهيم بن يحيى ،وأباطيل المجاهيل الذين روى عنهم ، لتصبح كتبه في حالة غير مقبولة ،و يصدق عليها قول الشافعي الآنف الذكر .
والواقدي محسوب على أهل السنة كما هو شائع عند أهل العلم، لكنه في الحقيقة هو من بين الشيعة الذين تسربوا إلى صفوف أهل السنة، فأظهروا التسنن وأخفوا الرفض . تبين لي ذلك بدليل الشواهد الآتية: أولها إن كثيرا من علماء الحديث قد كذبوه و اتهموه بوضع الحديث ورواية المناكير عن المجهولين ، و من هؤلاء العلماء : الشافعي ،و احمد ، و البخاري، و مسلم ، و النسائي ،و أبو داود ،و الترمذي – رضي الله عنهم - . و في مقابل هؤلاء وثّقه آخرون كإبراهيم الحربي ،و أبي بكر الصاغاني ،و مصعب بن عبد الله. فأحواله لم تكن مستقيمة ولا ثابتة، حتى أن

الجوزجاني وصفه بقوله: ((الواقدي لم يكن مقنعا، ذكرت لأحمد بن حنبل موته يوم مات وأنا ببغداد فقال حولت كتبه ظهائر للكتب منذ حين أو قال منذ زمان)). و هذا يشير إلى أن هذا الرجل –أي الواقدي – كان يمارس التقية في تعامله مع أهل العلم ، فطائفة تبيّن لها كذبه ، و أخرى لم يتبين لها ذلك منه.

و الدليل الثاني هو أن الواقدي روى أخبارا شيعية تتفق مع مذهبه ، منهما أنه روى أن عليا كان من معجزات الرسول –عليه الصلاة و السلام – كما كانت العصا من معجزات موسى –عليه السلام - ،و إحياء الموتى من معجزات عيسى –عليه السلام - . والدليل الثالث هو أن الشيعي أبا الفرج محمد بن النديم – صاحب الفهرست – كشف لنا أمر محمد بن عمر الواقدي دون التباس ، فقال عنه : كان يتشيع حسن المذهب ، يلزم التقية .

الطريق الثاني والعشرون: قال ابن سعد: ((أخبرنا محمد بن عمر حدثني أسامة بن زيد الليثي ومعمر بن راشد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن بن عباس قال لما حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم الوفاة وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب ...)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن عمر الواقدي: ضعيف، شيعي كما بيناه أعلاه . ومنهم: أسامة بن زيد الليثي مولاهم المدني(ت: 153هـ): ليس بشيئ ، حديثه مُنكر، ضعيف ، ثقة، ليس بالقوي، ليس به بأس، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، تركه يحيى بن سعيد، حديثه مضطرب.

ومنهم: معمر بن راشد: شيعي، صعيف ضبطا وعدالة كما بيناه سابقا. ومنهم الشهاب الزهري. ثقة، كثير التدليس والإرسال، وهنا قد عنعن: وآخرهم : عبيد الله بن عبد الله : يُرسل ، وهنا قد عنعن وقد سبق تفصيل حاله.

الطريق الثالث والعشرون: قال: البخاري: ((حدثنا قتيبة حدثنا سفيان عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير قال قال ابن عباس يوم الخميس وما يوم الخميس اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه فقال ائتوني أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة الكوفي، يُدلس ويُرسل وكثير الخطأ في حديث الكوفيين ، وله أخطاء في أحاديث الزهري والحجازيين.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: سليمان الأحول، وسعيد بن جبير: ثقتان ، يُرسلان، وبما أنهما كذلك، وهنا قد عنعنا فالإسناد لا يصح من طريقهما.

الطريق الرابع والعشرون: قال ابن سعد: ((أخبرنا محمد بن عمر حدثني إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في مرضه الذي مات فيه ائتوني بدواة وصحيفة أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا فقال عمر بن الخطاب)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن عمر الواقدي: ضعيف، شيعي سبق تفصيل حاله. ومنهم: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي مولاهم أبو إسماعيل المدني(ت: 165هـ): ليس بشيء، لا يُحتج بحديثه، مُنكر الحديث، ضعيف، وثقه أحمد، متروك، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل.

ومنهم: داود بن الحصين الأموي مولاهم أبو سليمان المدني(ت: 135هـ): أحاديثه عن عكرمة مناكير، ليّن ، ليس بالقوي، ثقة، مُنكر الحديث، صالح.وهو هنا قد عنعن عن عكرمة.

الطريق الخامس والعشرون: قال ابن سعد: ((أخبرنا يحيى بن حماد أخبرنا أبو عوانة عن سليمان يعني الأعمش عن عبد الله بن عبد الله عن سعيد بن جبير عن بن عباس قال: اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخميس فجعل يعني بن عباس يبكي ويقول يوم الخميس وما يوم الخميس اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعه فقال ائتوني بدواة وصحيفة أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده ...)).

إسناهد لا يصح، لأن من رجاله: أبو عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري (176هـ)، ضعيف، مضطرب، سبق تفصيل حاله. ومنهم: سليمان بن مهران الكوفي: سبق تفصيل حاله، وتبين أنه شيعي إمامي، ضعيف ضبطا وعدالة، ،كان من المندسين بين أهل الحديث، ومن بين محدثي الكوفة الذين ذمهم الجوزجاني وحذر منهم. وآخرهم: سعيد بن جبير: ثقة، لكنه يُرسل، وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق السادس والعشرون: قال محمد بن سعد: ((أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثني قرة بن خالد أخبرنا أبو الزبير أخبرنا جابر بن عبد الله الأنصاري قال لما كان في مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي توفي فيه دعا بصحيفة ليكتب فيها لأمته كتابا لا يضلون ولا يضلون

قال فكان في البيت لغط وكلام وتكلم عمر بن الخطاب قال فرفضه النبي صلى الله عليه وسلم)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو الزبير حمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم المكي (ت 126هـ) ، قيل فيه: : ثقة، لا بأس به، ضعيف،لا يُحسن أن يُصلي، صدوق، صالح الحديث،روى له البخاري مقرونا، لا يُحتج بحديثه، مدلس، حدث عن أقوام لم يسمع منهم، وروى عن جابر بن عبد الله يالسماع والعنعنة. والغريب من أمره أن حديثه هذا رواه عن جابر متصلا بالسماع كما هو في هذا الطريق، ورواه من طريقين آخرّين معنعنا كما في الطريقين 21، و27 . وهذا شاهد قوي على ضعفه وتلاعبه وقلة أمانته. ومما يزيد في ضعفه أيضا أن هذا الحديث المروي عن الصحابي جابر بن عبد الله انفرد به عنه أبو الزبير، فلم أجد له طريقا من غير طريقه. فماذا يعني هذا؟، ولماذا انفرد به عنه أبو الزبير؟. وهل يُعقل أن حديثا خطيرا كحديث الوصية يرويه عن صحابي مشهور يرويه عنه رجل واحد ضعيف هو أبو الزبير؟؟!! وهذا دليل دامغ على أن هذا الحديث من مراسيل أبي الزبير سمعه من رواة الشيعة وأمثالهم فأسقطهم وأرسله عن جابر.فالرجل ضعيف، ضبطا وعدالة،ولا يُحتج به، وعلى أقل تقدير إن توثيقه لم يثبت.ويزيد في ضعفه أن متن الحديث مُنكر كما سنبينه عندما ننقد متونه.

الطريق السابع والعشرون: يقول أبو يعلى الموصلي: ((حدثنا ابن نمير حدثنا سعيد بن الربيع حدثنا قره بن خالد عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه و سلم دعا عند موته بصحيفة ليكتب فيها كتابا لا يضلون بعده ولا يضلون وكان في البيت لغط وتكلم عمر بن الخطاب فرفضها رسول الله صلى الله عليه و سلم)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله **:** قرة بن خالد: يُرسل حدث عمن لم يسمع.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته. ومنهم: أبو الزبير حمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم المكي (ت 126هـ-): ضعيف كما بيناه في الطريق السابق، ويزيده ضعفا أنه يُرسل وهنا قد عنعن.

الطريق الثامن والعشرون- من طرق حديث كتابة الوصية- **:** في مسند أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا موسى بن داود، حدثنا ابن لهيعة، عن أبى الزبير، عن جابر، أن النبى - صلى الله عليه وسلم -

دعا عند موته بصحيفة ليكتب فيها كتابا، لا يضلون بعدى. قال: فخالف عليها عمر بن الخطاب حتى رفضها)).

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري الأعدولي الغافقي القاضي (96- 174هـ): ضعيف، ليس بحجة، تركه كثير من المحدثين، ثقة، فيه غفلة، مُخلط، ليس بثقة، لا يُحتج بحديثه، مُتساهل كثير المناكير، يُدلس عن أقوام ضعفاء، على أقوام ثقات قد رآهم. وكان يُقرأ عليه ما ليس بحديثه فيسكت. وهذه من علامات الإهمال والتساهل، واللامبالاة ، وهي من علامات التشيع الإمامي أيضا. وقد عده ابن عدي من الشيعة، ووصفه بأنه ((مفرط في التشيع)). وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة . وعَدّه الشيعة الإمامية من رجالهم ، ومروياته الشيعية الإمامية في كتبهم المذهبية. فالرجل من رواة الشيعة الإمامية المندسين بين المحدثين والممارسين للتقية في علاقتهم بهم .

ومنهم: أبو الزبير حمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم المكي (ت 126هـ): ضعيف كما بيناه في الطريق السابق، ويزيده ضعفا أنه يُرسل وهنا قد عنعن عن جابر، فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق التاسع والعشرون: قال محمد بن سعد : ((أخبرنا حفص بن عمر الحوضي أخبرنا عمر بن الفضل العبدي عن نعيم بن يزيد أخبرنا علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ثقل قال يا علي ائتني بطبق أكتب فيه ما لا تضل أمتي بعدي قال فخشيت أن تسبقني نفسه فقلت إني أحفظ ذراعا من الصحيفة قال فكان رأسه بين ذراعي وعضدي فجعل يوصي بالصلاة والزكاة وما ملكت أيمانكم قال كذلك حتى فاضت نفسه وأمر بشهادة لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله حتى فاضت نفسه من شهد بهما حرم على النار)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله : أبو حاتم نعيم بن يزيد: مجهول الحال.

الطريق الثلاثون: قال ابن سعد: ((أخبرنا حجاج بن نصير أخبرنا مالك بن مغول قال سمعت طلحة بن مصرف يحدث عن سعيد بن جبير عن بن عباس قال كان يقول: يوم الخميس وما يوم الخميس قال وكأني أنظر إلى دموع بن عباس على خده كأنها نظام لؤلؤ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ائتوني بالكتف والدواة أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا قال فقالوا إنما يهجر رسول الله صلى الله عليه وسلم)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: حجاج بن نصير الفساطيطي القيسي أبو محمد البصري(ت: 113هـ): ضعيف، ليّن، ليس بثقة، لا يُكتب حديثه، يُخطئ. ومنهم: مالك بن مغول بن عاصم بن غزية بن حارثة بن حديج بن بجيلة البجلي الكوفي أبو عبد الله (ت 159هـ) : ثقة، يُرسل.وبما أنه كذلك ،وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم: طلحة بن مصرف اليامي الكوفي(ت: 113هـ): ثقة، يُرسل، وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن عن سعيد بن جبير فالإسناد لا يصح من طريقه. وآخرهم : سعيد بن جبيري ، ثقة، لكنه يُرسل، وهنا قد عنعن ، فلا يصح الإسناد من جهته.

الطريق الواحد والثلاثون: قال ابن سعد : ((أخبرنا محمد بن عمر حدثني هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم وبيننا وبين النساء حجاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوني بسبع قرب وأتوني بصحيفة ودواة أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن عمر الواقدي: ضعيف ضبطا وعدالة، شيعي إمامي أظهر التسنن وأخفى الرفض. سبق تفصيل حاله.

ومنهم: هشام بن سعد المدني أبو عباد، أبو سعيد (ت 160هـ) ، قيل فيه: صدوق، له أوهام، مُتشيع ، ليس بالقوي، ضعيف ، ليس بشيء، لا يُحتج بحديثه. وذكر ابن قتيبة أنه كان شيعيا. وجعله الشيعة من رجالهم.

آخرهم: أبو أسامة زيد بن أسلم العدوي مولى عمر المدني(ت 136 هـ): ثقة ،يرسل ، مدلس ، قال بن عيينة :كان زيد بن أسلم رجلا صالحا وكان في حفظه شيء ،وروى عن أقوام لم يسمع منهم، فلم يسمع من سعد بن أبي وقاص، ولا من أبي أمامة، وأرسل عن علي ، وأبي سعيد الخدري، وروى عن محمود بن لبيد ولم يسمع منه. وذكره ابن عدي في الضعفاء، فأنكر عليه الذهبي ذلك . لكن الحقيقة أن ذكر ابن عدي له في الضعفاء له ما يُبرره ، لأن ضعفه بسبب الإرسال والتدليس وقلة الضبط . وبما أنه كان يُدلس ويُرسل ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الثاني والثلاثون : قال مسلم : ((حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبى شيبة وعمرو الناقد - واللفظ لسعيد - قالوا حدثنا سفيان عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير قال قال ابن عباس يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى بل دمعه الحصى...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة، كان كثير التدليس والإرسال، وكثير الخطأ في حديث الكوفيين والشهاب الزهري وفي حديث الحجازيين. وقد دلس عن الضعفاء والثقات معا كما بيناه عندما فصلنا حاله. بل وكان يتصرف في الأسانيد، وأحيانا يُسقط راويين من الإسناد تدليسا. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

ومنهم: سليمان الأحول، وسعيد بن جبير: ثقتان، يُرسلان، وبما أنهما يُرسلان، وهنا قد عنعنا فالإسناد لم يصح من طريقهما لأنه يحتمل السماع من عدمه.

الطريق الأخير- الثالث والثلاثون- : قال الحميدي: ((حدثنا الحميدى ، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا سليمان بن أبي مسلم الأحول - وكان ثقة - قال سمعت سعيد بن جبير يقول سمعت ابن عباس يقول: يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى...)).

أقول: هذا الطريق هو الوحيد من بين الطرق السابقة الذي تميز بأنه إسناد عالٍ ،ورواته ثقات ، وخلا من العنعنة، فهو متصل سماعا. لكنه مع ذلك لا يصح، لوجود عِلة في الإسناد تتعلق بسفيان بن عيينة تجعل الإسناد لا يصح، أو على أقل تقدير تجعل تصحيح ذلك الإسناد لم يثبت من طريقه. ونبين ذلك بدليل الشواهد الآتية:

أولها: اتضح من نقدنا لتلك الطرق ومجموعها: 33 طريقا، أنه لم يصح منها إلا إسناد واحد هو الطريق الأخير ، من رجاله: سفيان بن عيينة. وتبين أيضا أن عدد الطرق المروية عن سفيان بن عيينة: 9 طرق، من بينها واحد صحيح الإسناد وهو الطريق الأخير. وهذا أمر يثُير الشك والاستغراب!!. وليس من السهل تصديقه، ومن المُستبعد جدا أن يحدث؛ مما يدل على أنه قد حدث خلل ما في إسناد الطريق الأخير- الثالث والثلاثون- ويتعلق بسفيان بن عيينة تحديدا .

الشاهد الثاني: بما أن متون روايات حديث محاولة كتابة الوصية هي متون مُنكرة وباطلة كما سنبينه في نقدنا لها قريبا ، وأنها روايات من وضع الشيعة، فإنه لا يُمكن أن يكون إسناد الطريق الأخير صحيحا ؛ وإنما هو أيضا ليس بصحيح لخلل في الراوي سفيان بن عيينة.

الشاهد الثالث: توجد معطيات وأدلة تتعلق بأحوال سفيان بن عيينة في تعامله مع الروايات تدل على أنه هو الذي تصرف في ذلك الحديث- الطريق الأخير: الثالث والثلاثون- فنقله من حديث ضعيف بسبب الإرسال إلى حديث صحيح متصل الإسناد بالسماع. أو على أقل تقدير تُرجح تلك

الأحوال انه هو الذي تصرف في إسناد الطريق الأخير. منها ما رواه ((عبد الرحمن بن بشر بن الحكم قال: سمعتُ يحيى بن سعيد يقول: قلت لابن عيينة كنت تكتب الحديث وتحدث اليوم وتزيد في إسناده أو تنقص منه فقال عليك بالسماع الأول فإني قد سمنت)). واضح من كلامه أن سفيان الثوري اعترف ولم ينكر بأنه يتصرف في أسانيد رواياته بالزيادة والنقصان. وهذا شاهد دامغ على تهاون وتساهل ابن عيينة في تعامله مع الأسانيد من جهة، ودليل قوي جدا على ضعفه وافتقاده لكثير من الحياد والموضوعية فيما يرويه من أخبار من جهة ثانية. ولا يحق له أن يتصرف فيها من جهة ثالثة. وبما أنه كذلك فمن المُمكن جدا ومن الراجح أنه تصرّف في إسناد الطريق الأخير فنقله من الإرسال إلى الاتصال، فخالف بذلك كل الطرق الأخرى التي روته مرسلا وعددها 32 طريقا. وعلى أقل تقدير يبقى تصرفه أمرا محتملا بقوة، والمنطق يقول: إذا دخل الاحتمال سقط الاستدلال. وهذا يكفي للحكم على الإسناد بعد الصحة من طريق ابن عيينة.

الدليل الثاني: مفاده أن ابن عيينة كان فيه ضعف واضح من جهة ضبطه مما جعله يُخطئ في روايته لذلك الحديث ، فرواه متصلا بدلا من أن يرويه مُرسلا. ومما يُثْبت ضعفه ضبطا أنه كان كثير الغلط في حديث الكوفيين، وقد تبين أن حديث كتابة الوصية اختلقه رواة الكوفة ونشروه بين الناس.ومنها أن ابن عيينة كان من كبار تلاميذ الزهري ومختص فيه ، ومع ذلك فقد أخطأ في أكثر من عشرين حديثا عن الزهري. وكانت له أيضا أخطاء في حديث الحجازيين. فالرجل ضعيف ضبطا، وإذا أضفنا إليه تدليسه وتصرّفه في الأسانيد بالزيادة والنقصان، وروايته لنفس الحديث مُرسلا من عدة طرق؛ فإن كل ذلك يجعل طريقه المتصل ضعيفا، ولا يصح قبوله منه .

الدليل الأخير- الثالث- : مفاده أن ابن عيينة كان فيه ضعف من جهة عدالته بسبب تأثره برواة الشيعة، وبتشيعه أيضا، وبتعامله مع الأسانيد. من ذلك أن ابن عيينة كان فيه تشيع واضح بحكم أنه كوفي الأصل وعاش مدة طويلة بين رواة شيعة الكوفة قبل أن يخرج منها سنة 163هـ. وقد ((نَسبه ابن عدي إلى شيئ من التشيع فقال في ترجمة عبد الرزاق: ذكر ابن عيينة حديثا فقيل له: هل فيه ذكر عثمان قال: نعم ،ولكني سكتُ لأني غلام كوفي)).وبما أنه كذلك ، والطريق الذي صححه- الثالث والثلاثون- هو حديث شيعي اختلقه الشيعة على مقاسهم ووفق طريقتهم في التعامل مع أهل السنة؛ فهذا دليل دامغ على ضعف ابن عيينة من جهة عدالته. ومما يدل أيضا على

ضعفه عدالة، أنه كان يتصرف في الأسانيد بالزيادة والنقصان، وهذا أمر اعترف به ابن عيينة ولم يُنكره. وبما أنه كذلك، فإسناد الطريق الثالث والثلاثين لا يصح من جهته حتى وإن كان متصلا.

وخلاصة حال إسناد الطريق الثالث والثلاثين أنه ليس بصحيح كغيره من أسانيد الطرق الأخرى لضعف في سفيان بن عيينة ضبطا وعدالة.

واستنتاجا مما تقدم ذكره يتبين من نقدنا لأسانيد طرق حديث محاولة كتابة الوصية- الرزية كل الرزية- ، أنه لم يصح ولا واحد منها من جهة؛ وأنه حديث آحاد رغم كثرة طرق-33 طريقا- وليس بمتواتر من جهة ثانية. ولم يرو إلا عن أربعة من الصحابة: ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وعمر، وعلي- رضي الله عنهم- منها 28 طريقا كلها مروية عن ابن عباس، ومنها ثلاثة طرق عن جابر، وطريق عن عمر ،وآخر عن علي. فدل هذا على أن حديث محاولة كتابة الوصية هو حديث باطل ، لأنه لا يُعقل ولا يصح أن يشهد محاولة كتابة الوصية المزعومة جمع من الصحابة ، وهي أمر هام وخطير جدا، ولا يُروى ذلك إلا عن أربعة من الصحابة، ثم لا يرويه عنهم إلا شخصان هما: سعيد بن جبير، وعبيد الله بن عبد الله. فحديث محاولة كتابة الوصية لا يصح إسنادا.

وتبين منه أيضا أن ذلك الحديث – كغيره من أحاديث هذا الكتاب- هو من اختلاق الشيعة أولا، ثم نشروه بين الناس ثانيا ثم تعاون معهم في نشره رواة من أهل السنة ثالثا. بدليل أن حديث محاولة كتابة الوصية هو حديث شيعي إمامي يقول بخرافة الوصية . ولأن أسانيده تكرر فيها رواة الشيعة 24 مرة، منهم: عبد الرزاق، ومعمر، والأعمش، ووكيع، والواقدي، وقيس بن الربيع. ولأن تلك الأسانيد تكرر فيها رواة ضعفاء سنيين كوفيين كابن عيينة، وسعيد بن جبير، ومالك بن مغول تكرر فيها اسمهم 29 مرة. فنحن أمام حديث شيعي إمامي، اختلقه رواة شيعة، وتعاون معهم رواة سنيون من الكوفة. هذه الحقيقة تنطبق على كل الروايات الشيعية التي نقدناها في كتابنا هذا.

ثانيا: بالنسبة لمتون روايات حديث محاولة كتابة الوصية المزعومة، فهي في الحقيقة كما لم تصح إسنادا فهي أيضا لا تصح متنا من جهة، وتحمل أدلة بطلانها من داخلها من جهة ثانية. بدليل المعطيات والشواهد الآتية:

أولها: بما أنه تبين من نقدنا لأسانيد روايات حديث محاولة كتابة الوصية، أن الحديث شيعي بمضمونه ورجاله الذين اختلقوه فلا شك أن تلك

الوصية المزعومة لا تتعلق بالحث على طاعة الله ورسوله ، وإنما تتعلق بخرافة الإمامة والوصية الشيعيتين. بمعنى أنها لو كُتبت لكانت تقرر إمامة علي وأولاده، وتأمر بإتباعه حسب حكاية الإمامة الشيعية. وبما أن الأمر كذلك، فهذا دليل قطعي على بطلان كل روايات الوصية الشيعية المزعومة. لأن موضوع الحكم في الإسلام، او الإمامة، أو الخلافة، أو النظام السياسي هو أمر محسوم قطعا في الإسلام. لأنه جعل الحكم شورى بين المسلمين ولم يجعله وراثيا في قبيلة ، ولا عائلة ولا أسرة ولا في شخص وبعض أولاده.فلا وجود في دين الإسلام لخرافة الإمامة الشيعية من قريب ولا من بعيد، وكل روايات الشيعة المقدرة بالمئات وربما بالآلاف المتعلقة بالإمامة الشيعية هي روايات باطلة قطعا اختلقها الشيعة للتأسيس لدينهم ، لأن الإمامة عندهم هي ركنه الركين، وعموده الفقري، ومن دونها ينهار دينهم.

والأدلة القطعية على صحة ما قلته عن الحكم في الإسلام وبطلان حكاية الوصية الشيعية هي معروفة وواضحة وثابتة وهذا خلاف روايات الإمامة الشيعية التي لم تصح منها ولا رواية واحدة؛ بل ولا يُمكن أن توجد عندهم رواية واحدة صحيحة تُثبت إمامتهم المزعومة. منها أن القرآن الكريم جعل الحكم وغيره من أمور الدنيا المتعلقة بالمسلمين جعلها شورى بين المسلمين من جهة، وحتى النبي-عليه الصلاة والسلام- أمره الله تعالى بمشاورة أصحابه من جهة أخرى. قال تعالى: ((وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ [الشورى : 38])، و()شَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ [آل عمران : 159])). وعندما أمر القرآن المسلمين بطاعة أولي الأمر منهم بعد طاعة الله ورسوله ، فإنه وصف أولي الأمر بأنهم منا، أي من المسلمين عامة ولم يجعلهم من أسرة معينة، ولا من عائلة بعينها، ولا من قبيلة من القبائل. قال تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً[النساء : 59])).

ومنها أنه من الثابت قطعا أن الرسول-عليه الصلاة والسلام- مات ولم يوص لأحد من الصحابة بالخلافة من بعده. وهذا إلتزام وتطبيق عملي لما أمر به القرآن الكريم. فالنبي-عليه الصلاة والسلام- لم يوص لأحد من الصحابة بالخلافة طيلة عهد النبوة وقبيل وفاته. ولو أمره الله تعالى بالوصية لأوصى، ولن يحول دون وصيته أحد. وعليه فكل رواية تزعم أن النبي أوصى لعلي أو حاول أن يوصي له أو لغيره بالخلافة فهي رواية

باطلة قطعا حتى وان بلغت طرقها ألف طريق. فالنبي –عليه الصلاة والسلام- لم يوص لأحد بالخلافة من بعده ، لأنه طبق الشورى الشرعية التي أمر بها القرآن الكريم من جهة، وحرام عليه من جهة أخرى أن يوصي لأحد من بالخلافة من بعده .

ومنها أنه من الثابت تاريخيا أنه لما توفي- الرسول-عليه الصلاة والسلام- اختلف الصحابة فيمن يتولى الإمامة من بعده. ولو كان النبي قد أوصى لأحد من بعده ما اختلف الصحابة أبدا، وسيُطبقون ما أوصاهم به فورا. وبما أن هذا لم يحدث دل قطعا على أن الرسول لم يوص لأحد وترك أمر الحكم شورى بينهم التزاما وتطبيقا لما أمر به القرآن الكريم. ولهذا وجدنا الصحابة لم يختلفوا في: هل الخلافة تتم بالوراثة وهي محصورة في أسرة، أو عائلة، أو قبيلة؟ فهذا لم يحدث لأنهم كانوا يعلمون كلهم أن أمر الخلافة يتم بالشورى بينهم وهذا الذي أمر به الإسلام. لكنهم اختلفوا في: من يتولى الحكم من بينهم بالشورى؟. ولهذا وجدناهم تشاوروا فيما بينهم واختلفوا ثم اتفقوا في النهاية على بيعة آبي بكر- رضي الله عنه.

تلك هي ثلاثة أدلة قطعية تنقض روايات حديث محاولة كتابة الوصية من جهة؛ وتُبطل كل مزاعم الشيعة في قولهم بخرافة الإمامة والوصية من جهة ثانية؛ ولن تصمد أمامها أكاذيب رروايات الشيعة المتعلقة بالإمامة من جهة ثالثة.

الشاهد الثاني: مفاده أن روايات محاولة كتابة الوصية تضمنت الطعن في الإسلام والرسول- عليه الصلاة والسلام- تضمنت ذلك لأنها زعمت أن الرسول ترك أمرا هاما وخطيرا جدا يتوقف عليه مستقبل الأمة وسعادتها بإتباعها له، لكنه لم يكتبه ولم يشفق على الأمة، وحرمها منه لمجرد ارتفاع أصوات ، آو اختلاف بين الصحابة. وبما أنها زعمت ذلك ، فهو شاهد على بطلانها. لأن الرسول-عليه الصلاة والسلام- عندما مات كان قد أكمل الرسالة واكتمل الدين على يديه ، ولم يترك شيئا أمره الله به إلا بلّغه إلى أمته. قال تعالى: ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً [المائدة : 3])).

الشاهد الثالث: إن زعم تلك الروايات بأن الصحابة شوشوا على النبي، ولم يسمعوا له عندما أراد أن يكتب لهم الوصية واختلفوا فيما بينهم حول الأمر ،هو شاهد دامغ على بطلانها. لأن الصحابة الذين كانوا مع الرسول حسب زعمها هم من كبار الصحابة من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين شهد لهم القرآن والسنة والتاريخ بالإيمان والعمل الصالح

والجهاد بأموالهم وأنفسهم؛ هؤلاء لا يُمكن أن يصدر عنهم ما زعمته تلك الروايات ،فهي مزاعم باطلة قطعا. لا يُمكن أن يصدر عنهم ذلك لأن القرآن شهد لهم بالإيمان والعمل الصالح وبشرهم بالجنة وهو الذي قال لهم: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ [الحجرات : 1])) . وبما أن تلك الروايات ذكرت تلك المزاعم والأباطيل فهي قد شهدت على نفسها بالتهافت والبطلان.

الشاهد الرابع: إن تضمن روايات محاولة كتابة الوصية المزعومة مشاهد تطعن في القرآن والرسول والصحابة، هو دليل قطعي على بطلانها. فقد أظهرت أن الصحابة اختلفوا وشوشوا على الرسول ولم يحترموا ولا سمعوا ما أمرهم الرسول. وهذا طعن في القرآن الذي شهد للصحابة بالإيمان والعمل الصالح وجعلهم خير أمة أخرجت للناس. وأظهرت تلك الروايات أيضا أن الرسول لم يتمكن من التحكم في أصحابه، وأضطر إلى التراجع وغضب عليهم. وهذا طعن صريح في النبي-عليه الصلاة والسلام- بأنه فشل في تربية أصحابه، ولم يصبح قادرا على التحكم فيهم. وأظهرت أيضا أن الصحابة فسدت أخلاقهم ولم يُعطوا اهتماما لما أمرهم به الرسول ، وهذا طعن صريح فيهم وفي إيمانهم وجهادهم وإسلامهم عامة. تلك هي ثلاثة مطاعن كبرى في: الإسلام ورسوله وأصحابه، تضمنتها تلك الروايات، وبما أنها تضمنتها فهي أدلة قطعية على بطلانها ، لأن تلك المطاعن هي مطاعن زائفة متهافتة باطلة بأدلة الشرع والعقل والتاريخ ليس هنا موضع تفصيلها.

الشاهد الأخير- الخامس-: تضمنت روايات محاولة كتابة الوصية المزعومة كذبة كبيرة جدا عبرت عنها بأنها مصيبة كبرى حلت بالأمة، وأن الرزية كل الرزية أن تلك الوصية لم تُكتب بعد رفض الصحابة لها وغضب الرسول عليهم. فحسب زعمها أن عدم كتابة الوصية المزعومة هي مصيبة المصائب- الرزية كل الرزية- التي حلت بالمسلمين. وهذا زعم باطل وكذب مفضوح يشهد على بطلان تلك الروايات إسنادا ومتنا. إنها كذبة كبيرة اختلقها رواة الشيعة وأعوانهم انتصارا للإمامة الشيعية. إنها كذبة كبيرة لأن تلك المصيبة المزعومة التي حلت بالأمة لم تحدث أصلا، ولا شهدها المسلمون بعد وفاة النبي-عليه الصلاة والسلام- . إنها مُصيبة زائفة متهافتة مُختلقة بدليل الشرع والتاريخ الصحيح، ولا وجود لها إلا في عقول مختلقيها .

فأما شرعا فمن الثابت أنه عندما توفي الرسول-عليه الصلاة والسلام- ترك الدين كاملا لا نقص فيه، فمن أين تأتي المصيبة والدين كامل مُبين مُحكم مُفصل؟؟!! .وهذا أمر ثابت بأدلة القرآن الكريم، كقوله تعالى: ((((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً [المائدة : 3])) . وأين هذه المصيبة المزعومة وقد مات الرسول وترك الصحابة من بعده إخوة مؤمنين أتقياء صالحين متعاونين؟؟!!. وهذا أمر أكده القرآن الكريم ، فقد أثنى على مجتمع الصحابة في العهدين النبوي والراشدي، وشهد لهم بالخيرية والصلاح وريادة العالم ، من ذلك قوله تعالى: ((كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ [آل عمران : 110]))، و((وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ [التوبة : 100]))، و((وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ [النور : 55])). فأين المصيبة المزعومة والشرع قد اكتمل وأثنى على الصحابة وزكاهم وشهد لهم بالخيرية والريادة وفتح الأمصار؟؟!!.

وأما تاريخا، فمن الثابت أنه عندما توفى الرسول-عليه الصلاة والسلام- دون أن يوصي لأحد تطبيقا لأمر الله تعالى فإن الصحابة خاضوا تجربة شورية رائعة اختلفت فيها الاجتهادات وتنوعت،ثم انتهت بهم ببيعة ابي بكر بيعة شرعية، فأقاموا بها الخلافة الراشدة، وانتصروا على المرتدين، وفتحوا البلدان ، وهزموا الفرس والروم من جهة ؛ وكونوا دولة الإسلام والمسلمين وأقاموا العدل والإخاء والمساواة من جهة ثانية . هذه الأعمال ليست مصائب ولا رزايا وإنما هي انتصارات عظيمة رفعت راية الإسلام والمسلمين . وهي تطبيق عملي وتصديق لما وعد الله به الصحابة من الاستخلاف والتمكين في الأرض، عندما قال لهم: ((وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ [النور : 55])). فأين المصيبة الكبيرة المزعومة التي حلت بالمسلمين عندما لم

يكتب لهم الرسول تلك الوصية المزعومة؟؟!! . لا توجد مصيبة أبدا ، وإنما هي انتصارات كبرى حققها الصحابة بطاعتهم لله ورسوله. فقول تلك الروايات بحكاية الوصية والرزية وبكاء ابن عباس، كل ذلك باطل قطعا ويشهد على بطلان كل تلك الروايات بأسانيدها ومتونها لأن كل ما ادعته كذب في كذب، وباطل في باطل!!!!.

والحقيقة أن تلك الروايات هي أكاذيب اختلقها رواة الشيعة انتصارا لدينهم وخداعا للأمة وافتراء عليها ، وغشا لها، وتحريفا للتاريخ ، وتهيئة للنفوس لتقبل الأمة الطعن في الكتاب والسنة والصحابة من جهة؛ وتنسيهم الحكم الشوري ، وتطرح عليهم خرافة الإمامة والوصية من جهة أخرى. ولا شك إن تلك الروايات وكل روايات الشيعة التي أوردناها في كتابنا هذا هي من المصائب والكوارث التي أفسدت جانبا كبيرا من السيرة النبوية وتاريخ الصحابة، لكن المصيبة الكبرى أن قسما كبيرا من تلك الروايات استقر في المصادر الحديثية السنية وحُكم على الكثير منها بالصحة وهي ليست بصحيحة!!!! . إنها حقا مُصيبة كبرى كشف كتابنا هذا جانبا منها!! ، فكيف نتعامل معها؟؟ ، فهل نتركها تفسد علينا تاريخنا وتشوش علينا ديننا أم نتعامل معها بحق وشجاعة ،وبشرع وعلم ونُخرجها من مصنفاتنا الحديثية ؟؟!! .

وإنهاءً لما ذكرناه يتبين منه أن حديث الرزية - محاولة كتابة الوصية- هو حديث باطل رغم كثرة طرقه، فلم يصح منها ولا طريق واحد من 33 طريقا. وإنما هو حديث اختلقه رواة الشيعة وكثّروا طرقه طعنا في الإسلام والرسول والصحابة وانتصارا لخرافة الإمامة الشيعية.

رابعا: نقد أسانيد ومتون روايات حديث: لا يحب عليا إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق

ورد الحديث الذي يقول لعلي بن أبي طالب- رضي الله عنه- أنه لا يُحبه إلا مؤمن ولا يبعضه إلا منافق، ورد من حديثين: رُوي الأول من طرق كثيرة ومعظمها مصدرها واحد. والثاني رُوي من طرق قليلة ومصدرها واحد أيضا. وكل طرق الحديثين لم تصح إسنادا ولا متنا، ولا صح منها طريق واحد. وتفصيل ذلك فيما يأتي:

أولا: بالنسبة لنقد أسانيد الحديثين، فسنبدأ بالحديث الأول وطرقه، منها:

الطريق الأول: قال النسائي : ((أخبرنا محمد بن العلاء قال ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن علي قال والذي فلق

الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي إلي أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو معاوية محمد بن خازم الضرير المنقري الكوفي التيمي(113- 195 هـ)، وسليمان بن مهران الأعمش: ضعيفان ضبطا وعدالة، وهما من شيعة الكوفة الذين اندسوا بين المحدثين. وقد سبق تفصيل حاليهما.

ومنهم **:** عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي(ت 116هـ) ، قيل فيه: صدوق، شيعي مُفرط، يغلو في التشيع، مائل عن القصد، ثقة، يجب التثبت فيما ينقله. وعده الشيعة من رجالهم، ورروا مروياته الشيعية في مصادرهم. وأشار المحدث شعيب الأرناؤوط إلى أن أهل السنة قد ردوا من ((مروايات الثقة ما كان موافقا لبدعته وقد انتقد الدارقطني مسلما لإخراجه هذا الحديث ...)). فالرجل ضعيف شيعي إمامي، ومن يوثقه فهو جاهل بحقيقة مذهبه، أو مُغفل، أو شيعي مثله.

آخرهم: زر بن حبيش الكوفي : ثقة ، يُرسل. وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

الطريق الثاني: قال النسائي: ((أخبرنا واصل بن عبد الأعلى قال حدثنا وكيع عن الأعمش عن عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن علي قال عهد إلي النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: وكيع بن الجراح تقدم تفصيل حاله وتبين أنه كان كثر الخطأ، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث.وتزيده ضعفا عنعنته عن الأعمش.

ومنهم: سليمان بن مهران الأعمش، وعدي بن ثابت ، ضعيفان ضبطا وعدالة كما بيناه في الطريق الأول.

الطريق الثالث: قال النسائي: ((أخبرنا يوسف بن عيسى قال أخبرنا الفضل بن موسى قال أخبرنا الأعمش عن عدي عن زر قال قال علي إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وسلم إلي إنه لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: زر بن حبيش الكوفي، وعدي بن ثابت، والأعمش: لا يصح الإسناد من طريقهم بسبب ما قلناه عنهم في الطريق الأول.

الطريق الرابع: قال ابن ماجة: ((حدثنا علي بن محمد . حدثنا وكيع وأبو معاوية وعبد الله بن نمير عن الأعمش عن عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن علي قال :- عهد إلى النبي الأمي صلى الله عليه و سلم أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: وكيع بن الجراح، وأبو معاوية ، والأعمش، وعدي بن ثابت ، هؤلاء ضعفاء ضبطا وعدالة كما بيناه أعلاه. آخرهم : زر بن حبيش الكوفي، ثقة، يُرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

الطريق الخامس: قال ابن حبان : ((أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم حدثنا محمد بن الصباح الجرجرائي حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : والذي فلق الحب وذرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه و سلم إلي : أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو معاوية ، والأعمش، وعدي بن ثابت ، هؤلاء ضعفاء ضبطا وعدالة كما بيناه أعلاه. آخرهم : زر بن حبيش الكوفي، ثقة، يُرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

الطريق السادس: قال مسلم : ((حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا وكيع وأبو معاوية عن الأعمش ح وحدثنا يحيى بن يحيى - واللفظ له - أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عدى بن ثابت عن زر قال: قال على والذى فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبى الأمى -صلى الله عليه وسلم- إلى أن لا يحبنى إلا مؤمن ولا يبغضنى إلا منافق.)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: وكيع بن الجراح تقدم تفصيل حاله وتبين أنه كان كثر الخطأ، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث.وتزيده ضعفا عنعنته عن الأعمش.

ومنهم: أبو معاوية، و سليمان بن مهران الأعمش، وعدي بن ثابت ، هؤلاء ضعفاء ضبطا وعدالة كما بيناه في الطريق الأول وغيره. آخرهم : زر بن حبيش البغدادي، ثقة ، يرسل، وهنا قد عنعن .

الطريق السابع: قال البزار: ((حدثنا محمد بن المثنى ، قال : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن عدي بن ثابت ، عن زر ، عن علي رضي

الله عنه ، قال : والذي فلق الحبة ، وبرأ النسمة إنه لعهد النبي صلى الله عليه وسلم الأمي إلي : أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو معاوية، والأعمش، وعدي بن ثابت: هؤلاء شيعة، ضعفاء ضبطا وعدالة كما بيناه سابقا.

الطريق الثامن: قال ابن أبي شيبة: ((حدثنا أبو معاوية ووكيع ، عن الأعمش ، عن عدي بن ثابت ، عن زر بن حبيش ، عن علي بن أبي طالب ، قال : والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي إلي أنه لا يحبني إلا مؤمن ، ولا يبغضني إلا منافق.)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: وكيع ابن الجراح، وأو معاوية، والأعمش، وعدي بن ثابت: ضعفاء ضبطا وعدالة، وهم من شيعة الكوفة الذين اندسوا بين المحدثين. وقد سبق تفصيل أحوالهم..

الطريق الأخير- التاسع- : قال أبو يعلى الموصلي: ((حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري حدثنا جعفر بن سليمان حدثني النضر بن حميد الكوفي عن أبي الجارود عن الحارث الهمداني قال رأيت عليا جاء حتى صعد فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : قضاء قضاه الله على لسان نبيكم صلى الله عليه و سلم النبي الأمي أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق وقد خاب من افترى قال : قال النضر : وقال علي : أن أخو رسول الله صلى الله عليه و سلم وابن عمه لا يقولها أحد بعدي)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: جعفر بن سليمان الضبعي أبو سليمان البصري (ت 178 هـ): ثقة، ضعيف ، تركه بعضهم لتشيعه، عنه أخذ عبد الرزاق الصنعاني التشيع، كان شديد البغض للشيخين أبي بكر وعمر- رضي الله عنهما-. والشيعة الإمامية جعلوه من رجالهم ووثقوه. وقد ذكر ابن حبان أن عامة أحاديثه فيها نظر ومنكرة.

ومنهم: النضر بن حميد الكوفي الكندي : متروك، منكر الحديث. ومنهم: أبو الجارود زياد بن المنذر الهمداني الكوفي الأعمي (ت، بعد: 150هـ): ضعيف، كذاب، رافضي، متروك الحديث، يضح الأحاديث في فضائل آل البيت.

وآخرهم: الحارث بن عبد الله الأهور الهمداني الكوفي أبو زهير: رافضي ، كذاب، لا يُحتج بحديثه ، ثقه، ليس بالقوي، ضعيف، ليس به بأس.وعده الشيعة من رجالهم وله عندهم مرويات إمامية. واضح من حال الرجل أنه كان يُمارس التقية في تعامله مع أهل السنة، لذلك تضاربت مواقفهم منه.

وأما الحديث الثاني، فهو أيضا ورد من عدة طرق ومصدرها واحد، أذكر منها ثلاثة : أولها في مسند أحمد بن حنبل، ((- حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا عثمان بن محمد بن أبي شيبة وسمعته أنا من عثمان بن محمد قال حدثنا محمد بن فضيل عن عبد الله بن عبد الرحمن أبي نصر قال حدثني مساور الحميري عن أمه قالت: سمعت أم سلمة تقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي: "لا يبغضك مؤمن ولا يحبك منافق")).

الطريق الثاني: في كتاب فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل : ((حدثنا أحمد بن عبد الجبار نا محمد بن عباد قثنا محمد بن فضيل عن أبي نصر عبد الله بن عبد الرحمن عن مساور الحميري عن أمه قالت دخلت على أم سلمة فسمعتها تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي لا يبغضك مؤمن ولا يحبك منافق)).

الطريق الأخير- الثالث- : قال أبو يعلى الموصلي: ((حدثنا أبو هشام حدثنا ابن فضيل حدثنا أبو نصر عن مساور عن أمه عن أم سلمة قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه و سلم - لعلي Y لا يحبك منافق ولا يبغضك مؤمن)).

تلك الطرق الثلاثة أسانيدها لا تصح، لأن من رجالها: محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي الكوفي(ت 194هـ) ، قيل فيه: شيعي مُحترف، صدوق، لا بأس به، ثقة، يغلو في التشيع، لا يُحتج به. وجعله الشيعة الإمامية من رجالهم ووثقوه. هذا الراوي ضعيف دون شك، وهو شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث، ولهذا انطلى حاله على بعضهم لما كان يتظاهر به من تسنن وتزهد .والحقيقة إن الذي يُوثق الشيعي الإمامي إما جاهل بمذهب القوم، أو مغفل، أو شيعي.

آخرهم : مساور الحميري (من الطبقة السادسة): مجهول، قال الذهبي: خبره مُنكر.

واضح من تلك الطرق- 12 طريقا- انه لم يصح ولا واحد منها، وكل منها تضمن راويا شيعيا فأكثر، وبعضها تضمن أربعة، ومعظمهم من الكوفة. وقد تكرر فيها رواة الشيعة الإمامية 32 مرة، منهم: أبو معاوية محمد بن خازم، وسليمان الأعمش، وعدي بن ثابت. فحديث ((لا يُحبك إلا مؤمن ،ولا يُبغضك إلا منافق)) ، لم يصح إسنادا رغم تعدد طرقه، وهو من اختلاق رواة الشيعة انتصارا لخرافة الإمامة والوصية، لأن ذلك

الحديث يندرج ضمن غلوهم في علي بحكم أنه إمام معصوم عندهم حسب زعمهم.

ثانيا: أما بالنسبة لنقد متون ذلك الحديث بكل طرقه، فهو أيضا مُنكر وباطل، ولا تصح مقارنته بحديث الثناء على الأنصار والشهادة لهم بالإيمان . لأن الأنصار أثنى عليهم الحديث ثناء عاما وهو متوافق مع القرآن الذي أثنى عليهم كما هو معروف، ولا حدد واحدا منهم ولا جعله مقياسا وميزانا لمعرفة الحق من الباطل. كما أن الأنصار لم يختلف حولهم المسلمون فهم اتفقوا على فضلهم وجهادهم. لكن الأمر يختلف بالنسبة لذلك الحديث المتعلق بعلي رضي الله عنه. نعم إن عليا من بين السابقين الأولين المهاجرين ، لكن حاله بعد الفتنة اختلف وأصبح الناس تجاهه كالآتي: قوم يحبونه واعتزلوا الفتنة، وهم مؤمنون، من عامة الصحابة والمسلمين .وقوم يُحبونه وهم ضالون مضلون وكفروا بالقرآن وكفّروا الصحابة، وألهوا عليا كالشيعة السبئية والرافضة . وقوم خالفوه وقاتلوه ويُحبونه أيضا وإنما اختلفوا معه في الرأي ،وهم مؤمنون كطلحة والزبير وعائشة ومن معهم . وقوم خالفوه وقاتلوه وذموه وهم خليط من الناس، منهم المسلمون ، والمؤمنون ،والمنحرفون ، وطلاب الدنيا، وهم أهل الشام. وقوم خالفوه وقاتلوه وذموه وكفروه وهم ضالون كالخوارج . وبما أن ذلك هو حال علي مع الناس وموقفهم منه ، فلا يُمكن أن يكون ذلك الحديث صحيحا من جهة المتن . لأنه لا يُمكن أن يكون كل الذين يُحبون عليا مؤمنين، ولا كل الذين خالفوه وأبغضوه منافقين . إن ذلك الحديث جعل الكفار والضالين كالسبئية والرافضة مؤمنين، وجعل المؤمنين كطلحة والزبير وعائشة وغيرهم منافقين مع أن منهم صحابة من السابقين المهاجرين المشهود لهم بالجنة. وهذا باطل قطعا ، ولا يصح قوله أصلا. فيستحيل أن يكون السبئية وأمثالهم مؤمنين، وطلحة والزبير وعائشة منافقين. وهذا شاهد قوي بل قطعي على عدم صحة ذلك الحديث متناً.

كما أن ذلك الحديث جعل عليا مقياسا للإيمان والنفاق والكفر، وميزانا للحب والبغض في الإسلام.وهذا لا يصح قطعا، لأن ذلك لا يكون إلا للشرع وما دل عليه وأمر به. فحب علي وبغضه لا يُمكن أن يكونا مقياسا لذلك.وأما إذا قيل: لماذا قيل نفس ذلك القول في الأنصار، كما في الحديث (("آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار")). وفي رواية أنه قال : ((" الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق"))؟، فالأمر

مُختلف، لأن الأنصار لم يتنازع الناس فيهم كما حدث في علي، فالأنصار أحبهم كل المؤمنين ، وأبغضهم كل المنافقين والضالين، ولم يحدث لهم ما حدث لعلي. لكن عليا أحبه المؤمنون والمنافقون والكفار والضالون، وأبغضه المؤمنون والضالون والمنحرفون . فأصبح من الخطأ والتناقض القول بذلك الحديث وقبوله.إنه حديث كما هو شاهد بأسانيده أنه لا يصح، فهو أيضا شاهد بمتونه على أنه ليس بصحيح.

وفي ذلك نقل المحدث شعيب الأرناؤوط استشكال الذهبي لذلك الحديث بقوله: ((" فقد أحبه قوم لا خلاق لهم وأبغضه بجهل قوم من النواصب فالله أعلم " ثم قال (الأرناؤوط) : قلنا : وقد رد بعضهم هذا الإشكال فقال : المراد الحب الشرعي المعتد به عند الله تعالى أما الحب المتضمن لتلك البلايا والمصائب فلا عبرة به بل هو وبال على صاحبه كما أحبت النصارى المسيح)).

أقول: ذلك التفسير لقول الذهبي ضعيف جدا، بل لا يصح ، لأن الحديث واضح بأنه حصر الحب والبغض في علي، ولم يحدد النوع ولا وضع شرطا ومن ثم لا يصح التدخل لتوجيهه من جهة؛ كما أن هؤلاء الذين أحبوا عليا وأبغضوه كلهم فعلوا ذلك باسم الدين، ونسبوا إليه كل ما نسبوه باسم الدين . وكل الفِرق التي انتمت إليه أو خالفته فعلت ذلك باسم الدين. وعليه فذلك التعليق ضعيف جدا، بل لا يصح، واستشكال الذهبي صحيح.

وبذلك يُستنتج من نقدنا لحديث ((لا يُحبك غلا مؤمن ، ولا يبغضك إلا منافق))، أنه حديث لم يصح إسنادا ولا متنا رغم كثرة طرقه- 12 طريقا- من جهة؛ وأنه من جهة أخرى هو من اختلاق رواة الشيعة كالأعمش، ومحمد بن فصيل، وعدي بن ثابت انتصارا للتشيع وتأسيسا له وغلوا في علي. وهم الذين نشروه بين أهل الحديث بما تظاهروا به من تسنن وتزهد فقبلوه منهم وجعلوه من أحاديثهم الصحيحة!!.

وإنهاءً لهذا الفصل- الخامس- يتبين منه أن الروايات الشيعية التي نقدناها بلغت 86 طريقا من طرق الأحاديث التي نقدناها إسنادا ومتنا، فلم يصح منها ولا طريق واحد، ولا هي أحاديث متواترة. واتضح منها أيضا أنها روايات شيعية معدلة بعض الشيء من جهة ومُتسترة بتسنن زائف من جهة أخرى. اختلقها رواة الشيعة على مقاسهم من ناحية وعلى مقاس أهل السنة لتجد موضعا لها بينهم من ناحية أخرى.وتبين أيضا أن معظم رواتها

كانوا من الشيعة، وأكثرهم من الكوفة، بالتعاون مع الرواة الضعفاء من آهل السنة والمتأثرين بهم .

*****

الفصل السادس

نقد روايات حديث عمار :" تقتله الفئة الباغية"

أولا: نقد أسانيد روايات حديث عمار" تقتله الفئة الباغية":
ثانيا: نقد متن روايات حديث عمار " تقتله الفئة الباغية":

نقد روايات حديث عمار تقتله" الفئة الباغية"

يعتمد كثير من الناس عندما يتكلمون في الفتنة الكبرى التي حدثت بين كثير من الصحابة بعد استشهاد الخليفة الشهيد عثمان بن عفان- رضي الله عنه- يعتمدون في الحكم على ما حدث بين الطائفتين المتنازعتين على حديث عمار " ويح عمار تقتله الفئة الباغية" . فقالوا بأن قتال علي بن أبي طالب لجيش طلحة والزبير والشام كان حقا وعدلا وصوابا، وان قتال طلحة والزبير وأهل الشام لعلي كان بغيا وظلما وخطأ . والحقيقة ليست

كذلك، لأن هذا الحديث الذي يعتمدون عليه ليس بصحيح، وهو من أكاذيب الشيعة التي نشروها بين الناس وتسربت إلى المصادر الحديثية على أنها من الأحاديث الصحيحة، وهي ليست بصحيحة. وهذا الذي سيتبين لنا من نقد ذلك الحديث إسنادا ومتنا .

أولا: نقد أسانيد روايات حديث عمار" تقتله الفئة الباغية" :

جمعتُ من حديث : عمار " تقتله الفئة الباغية" ثلاثة وثلاثين طريقا، سأنقد أسانيدها وأذكرها تباعا حسب الترتيب الآتي:

الطريق الأول: قال النسائي: ((أخبرني عمرو بن علي قال حدثني أبو داود قال حدثنا شعبة قال حدثنا أيوب وخالد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لعمار تقتلك الفئة الباغية)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي، البصري: ثقة، يُخطئ، كثير الخطأ ، كثير الحفظ ، أخطأ في ألف حديث. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه .

ومنهم: شعبة بن الحجاج بن الورد (82-160 هـ) ، قيل فيه: ثقة ثبت، كان كثير الخطأ في أسامي الرواة ،ويُقلبها، وذكر أحمد بن حنبل نماذج كثيرة من أخطائه في الأسماء. فالرجل ضعف ضبطا. لأن كثرة الأخطاء في أسماء الرواة وقلبها قد يجعلها الأسانيد تنقلب رأسا على عقب. بل إن الخطأ في حرف الواو مثلا كأن يُقال: عمرو بدلا من: عمر، قد يجعل الحديث الصحيح ضعيفا ، والضعيف صحيحا. فما بالك بالرواي الذي هو كثير الأخطاء في أسامي الرواة مع قلبها كما هو حال شعبة؟؟ .

ومنهم: أيوب بن أَبي تميمة السختياني (ت131هـ، عن 63 سنة) ، ثقة ثبت . لكنه كان يُرسل ، لأن أحمد بن حنبل نفى أن يكون أيوب قد سمع من عطاء بن يسار. قال ابنه عبد الله : سُئل أبي عن ((أيوب السختياني ، سمع من عطاء بن يسار ؟، فقال: لا)). ومن جهة أخرى روى الخليلي القزويني خبرا مفاده (قال معمر :وحدثنا ايوب ،عن عطاء بن يسار ،عن أبي هريرة ،عن النبي -صلى الله عليه و سلم- : ....)) . وبما أنه كان يُرسل ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: خالد بن مهران أبو المنازل الحذاء البصري(ت 141هـ) ، قيل فيه: يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ثقة، كثير الإرسال- حدث عن أقوام لم يسمع منهم- ، ضعيف، تغير حفظه عندما قدم إلى الشام. فالرجل ضعيف ، ويزيده ضعفا إرساله، وهنا قد عنعن، مما يعني انه يكون قد اسقط الراوي الذي بينه وبين عكرمة، أو اختلق الخبر. فالإسناد من جهته لا يصح.

ومنهم: الحسن بن أَبي الحسن البَصْرِيّ (ت 110هـ قارب 90 سنة) ، ثقة، ، كثير التدليس والإرسال ، كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول :حدثنا وخطبنا ،يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة. وحدث عن بعض الصحابة ولم يدركهم، وعن آخرين ولم يسمع منهم. إذا صرّح بالسماع حجة ،وما أرسله ليس بحجة، ومراسيله فيها ضعف. وهو هنا قد عنعن ، ولو سمعه من أمه لصرّح بالسماع، فلا يُعقل أن يسمع منها ويُعنعن، ونفس الأمر يقال عن أمه، فهي مولاة أم سلمة، وتُعنعن عنها!!. فهذا شاهد بأن أحد رواه تلك الأسانيد هو المتصرف في الإسناد. فالحديث منقطع من جهة الحسن البصري.

ومنهم: أم الحسن خيرة مولاة أم سلمة : مقبولة، لا يُعرف حالها. فحالها غير معروف ،ويُضاف إليه عنعنتها . فتوثيقها لم يثبت، والإسناد من جهتها لا يصح .

الطريق الثاني: قال النسائي: ((حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال حدثنا خالد ، قال : حدثنا ابن عون عن الحسن قال : قالت أم الحسن قالت أم المؤمنين أم سلمة ... تقتلك الفئة الباغية)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: : خالد بن مهران أبو المنازل الحذاء البصري(ت 141هـ) ، قيل فيه: يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ثقة، كثير الإرسال- حدث عن أقوام لم يسمع منهم- ، ضعيف، تغير حفظه عندما قدم إلى الشام. فالرجل ضعيف حتى وإن صرّح بالسماع.

ومنهم: جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث أبو عون المخزومي العمري الكوفي(ت206هـ): صدوق، رجل صالح ليس به بأس، ثقة. واضح أن الرجل ضعيف من جهة ضبطه. وهنا قد عنعن وكان في زمن يُفرق فيه بين العنعنة والسماع، فلا نعرف حاله منها. فيجب الاحتياط من ذلك . بل ذكر البخاري أن حديث ابن عون عن الحسن مرسل . ومما يُثبت ذلك أن ابن حجر ذكر أن ابن عون هذا ولد سنة 120هـ ، او 130هـ، والحسن البصري مات سنة 110هـ. فابن عون لم يسمع من الحسن، فالإسناد بينهما منقطع، فمن أين له بهذا الحديث؟، ولماذا أسقط الراوي الذي بينهما؟؟ .

ومنهم: الحسن البصري، وأمه: لا يصح الإسناد من طريقهما كما بيناه في الطريق الأول .

الطريق الثالث: في مسند أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله حدثني أبى ثنا سليمان بن داود الطيالسي ثنا شعبة عن خالد الحذاء أو أيوب عن الحسن قال حدثتنا أمنا عن أم سلمة...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي، البصري: ثقة، يُخطئ، كثير الخطأ ، كثير الحفظ ، أخطأ في ألف حديث. فالرجل ضعيف من جهة الضبط .

ومنهم: شعبة بن الحجاج بن الورد (160-82 هـ) ، قيل فيه: ثقة ثبت، كان كثير الخطأ في أسامي الرواة ،ويُقلبها، وذكر أحمد بن حنبل نماذج كثيرة من أخطائه في الاسماء. فالرجل ضعف من جهة الضبط. لأن كثرة الأخطاء في أسماء الرواة وقلبها يجعلها الأسانيد تنقلب رأسا على عقب. بل إن الخطأ في حرف الواو مثلا كأن يُقال: عمرو بدلا من: عمر، قد يجعل الحديث الصحيح ضعيفا ، والضعيف صحيحا. فما بالك بالرواي الذي هو كثير الأخطاء في أسامي الرواة مع قلبها كما هو حال شعبة؟؟ . وبما أنه كذلك، وسبق أن أثبتنا أن شعبة كان يُدلس ويُرسل وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

ومنهم: خالد بن مهران أبو المنازل الحذاء البصري(ت 141هـ) ، قيل فيه: يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ثقة، كثير الإرسال- حدث عن اقوام لم يسمع منهم- ، ضعيف، تغير حفظه عندما قدم إلى الشام. فالرجل ضعيف وتزيده عنعنته عن الحسن ضعفا.

ومنهم: أيوب السختياني: بينا سابقا أنه ثقة، يُرسل، ولم يسمع من الحسن البصري. فالإسناد لا يصح من طريقه.

آخرهم: أم الحسن البصري: مجهولة الحال كما بيناه آنفا، وتزيدها عنعنتها ضعفا.

الطريق الرابع: قال مسلم: ((وحدثني محمد بن عمرو بن جبلة حدثنا محمد بن جعفر ح وحدثنا عقبة بن مكرم العمى وأبو بكر بن نافع قال عقبة حدثنا وقال أبو بكر أخبرنا غندر حدثنا شعبة قال سمعت خالدا يحدث عن سعيد بن أبى الحسن عن أمه عن أم سلمة...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ) ، قيل فيه : ثقة ، فيه غفلة وبلادة، وكان يُخطئ أسماء الرواة ، وعن أحمد بن حنبل: سمعت غندرًا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب عن أحد غيره شيئًا، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا)). وفي غير شعبة يُكتب حديثه ولا

يُحتج به، ضعفه يحيى بن سعيد. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، حتى في شعبة بسبب ما فيه من غفلة وبلادة، وهذا أمر عام في الرجل وليس خاصا بشعبة فقط . ويقوي هذا أيضا أن متن الرواية مُنكر كما سنبينه لاحقا.

ومنهم: شعبة بن الحجاج بن الورد (160-82 هـ) ، قيل فيه: ثقة ثبت، كان كثير الخطأ في أسامي الرواة ،ويُقلبها، وذكر أحمد بن حنبل نماذج كثيرة من أخطائه في الأسماء. فالرجل ضعف من جهة ضبطه .

ومنهم : خالد بن مهران أبو المنازل الحذاء البصري(ت 141هـ) ، قيل فيه: يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ثقة، كثير الإرسال- حدث عن أقوام لم يسمع منهم- ، ضعيف، تغير حفظه عندما قدم إلى الشام. الرجل ضعيف ، ويزيده ضعفا إرساله، وهنا قد عنعن، مما يعني انه يكون قد اسقط الراوي الذي بينه وبين الحسن، أو اختلق الخبر. فالإسناد من جهته لم يثبت اتصاله.

ومنهم: سعيد بن ابي الحسن البصري- أخ الحسن البصري-، هو ثقة لكنه عنعن ولم يُصرح بالسماع، وهذا شاهد على انه يوجد راوٍ بينه وبين أمه. فلا يُعقل أن يسمع منها ويُعنعن .فلو سمعه منها لصرّح بالسماع.

آخرهم : أم الحسن خيرة مولاة أم سلمة : مقبولة، لا يُعرف حالها. هذا حالها غير معروف ،ويُضاف إليه عنعنتها . فتوثيقها لم يثبت، والإسناد من جهتهالم يصح .

الطريق الخامس: قال النسائي: ((أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن قال حدثنا غندر ، قال : حدثنا شعبة ، قال : سمعت خالدا يحدث عن سعيد بن أبي الحسن عن أمه عن أم سلمة ...)).

إسناده لا يصح ، وينطبق على رجاله الضعفاء ما قلناه في ضعفاء الطريق الرابع.

الطريق السادس: قال النسائي: ((أخبرنا حميد بن مسعدة عن عن يزيد وهو بن زريع ، قال : حدثنا ابن عون عن الحسن عن أمه عن أم سلمة ...)).

إسناده لا يصح ، من رجاله: حميد بن مسعدة بن المبارك السامي الباهلي بصري(244هـ) : صدوق. هذه المرتبة تُشعر بالعدالة لا بالضبط، وتزيده ضعفا عنعنته عن يزيد، خاصة وانه عاش في زمن التفريق فيه بين السماع من عدمه ممارسا ومطلوبا. فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

ومنهم: جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث أبو عون المخزومي العمري الكوفي(ت206هـ): صدوق، رجل صالح ليس به بأس،

ثقة. واضح أن الرجل ضعيف من جهة ضبطه. وهنا قد عنعن وكان في زمن يُفرق فيه بين العنعنة والسماع، فلا نعرف حاله منها. فيجب الاحتياط من ذلك . بل ذكر البخاري أن حديث ابن عون عن الحسن مرسل . ومما يُثبت ذلك أن ابن حجر ذكر أن ابن عون هذا ولد سنة 120هـ ، او 130هـ، والحسن البصري مات سنة 110هـ. فابن عون لم يسمع من الحسن، فالإسناد بينهما منقطع.

ومنهم: الحسن البصري، وأمه خيرة مولاة أم سلمة، سبق بيان حاليهما وتبين عدم ثبوت اتصال الإسناد من جهة كل منهما.

الطريق السابع: في مسند أحمد بن حنبل : ((- حدثنا عبد الله حدثني أبى ثنا ابن أبى عدي عن ابن عون عن الحسن عن أمه عن أم سلمة قالت: ...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن إبراهيم بن أبي عدي أبو عمرو البصري(ت:194هـ) : ثقة، لا يُحتج به. وتزيده ضعفا عنعنته عن ابن عون، وقد عاش في زمن التفريق بين السماع من عدمه ممارسا ومطلوبا، فالإسناد لا يصح من طريقه.

ومنهم: ابن عون، والحسن البصري، وأمه : هؤلاء لا يصح الإسناد من طريقهم لما قلناه عنهم سابقا.

الطريق الثامن: قال مسلم: ((...حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ابن عون عن الحسن عن أمه عن أم سلمة قالت...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي المعروف بابن علية (100-193هـ): ثقة ثبت . لكنه هنا قد عنعن عن أيوب السختياني، مع أن له روايات أخرى صرّح فيها بالسماع منه. وعاش في زمن كان التفريق فيه بين العنعنة والسماع معروفا ومطلوبا. وعليه فمن المحتمل جدا أن خبره هذا ليس سماعا، وإنما هو مُرسل، بل ومن حقنا أن نحمله على ذلك. فالخبر لم يثبت اتصاله من جهته . ولما\ا أرسله إن كان قد سمعه ؟؟.

ومنهم: جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث أبو عون المخزومي العمري الكوفي(ت206هـ): صدوق، رجل صالح ليس به بأس، ثقة. واضح أن الرجل ضعيف من جهة ضبطه. وهنا قد عنعن وكان في زمن يُفرق فيه بين العنعنة والسماع، فلا نعرف حاله منها. فيجب الاحتياط

من ذلك . بل ذكر البخاري أن حديث ابن عون عن الحسن مرسل . ومما يُثبت ذلك أن ابن حجر ذكر أن ابن عون هذا ولد سنة 120هـ ، او 130هـ، والحسن البصري مات سنة 110هـ. فابن عون لم يسمع من الحسن، فالإسناد بينهما منقطع.

ومنهم: الحسن بن أَبي الحسن البَصْرِيّ (ت 110هـ قارب 90 سنة) ، ثقة، ، كثير التدليس والإرسال ، فكان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول :حدثنا وخطبنا ،يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة. وحدث عن بعض الصحابة ولم يدركهم، وعن آخرين ولم يسمع منهم. إذا صرّح بالسماع حجة ،وما أرسله ليس بحجة، ومراسيله فيها ضعف. وهو هنا قد عنعن ، ولو سمعه من أمه لصرّح بالسماع، فلا يُعقل أن يسمع منها ويُعنعن، ونفس الأمر يقال عن أمه، فهي مولاة أم سلمة، وتُعنعن عنها!!. فهذا شاهد بأن أحد رواه تلك الأسانيد هو المتصرف في الإسناد. فالحديث منقطع من جهة الحسن البصري.

ومنهم: أم الحسن خيرة مولاة أم سلمة : مقبولة، لا يُعرف حالها. فحالها غير معروف ،ويُضاف إليه عنعنتها . فتوثيقها لم يثبت، والإسناد من جهتها لا يصح .

الطريق التاسع: قال ابن حِبان: ((أخبرنا سهل بن عبد الله بن أبي سهل بواسط قال حدثنا الفضل بن داود الطرازي قال حدثنا عبد الصمد قال حدثنا شعبة عن عوف عن الحسن عن أمه عن أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" تقتل عمارا الفئة الباغية")) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الفضل بن داود الطرازي: الظاهر أنه مجهول الحال، فلم أعثر له على ترجمة ولا على حال في كتب الجرح والتعديل والتراجم والتواريخ.

ومنهم: شعبة بن الحجاج بن الورد (160-82 هـ) ، قيل فيه: ثقة ثبت، كان كثير الخطأ في أسامي الرواة ،ويُقلبها، وذكر أحمد بن حنبل نماذج كثيرة من أخطائه في الاسماء. فالرجل ضعف من جهة الضبط. لأن كثرة الأخطاء في أسماء الرواة وقلبها يجعلها الأسانيد تنقلب رأسا على عقب. بل إن الخطأ في حرف الواو مثلا كأن يُقال: عمرو بدلا من: عمر، قد يجعل الحديث الصحيح ضعيفا ، والضعيف صحيحا. فما بالك بالرواي الذي هو كثير الأخطاء في أسامي الرواة مع قلبها كما هو حال شعبة؟؟ . وبما أنه

كذلك، وسبق أن أثبتنا أن شعبة كان يُدلس ويُرسل وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

ومنهم: عوف بن أبي جميلة البصري المعروف بعوف الأعرابي(ت 146هـ عن 86سنة) . قال عبد الله بن المبارك : ((ما رضي عوف ببدعة واحدة حتى كانت فيه بدعتان كان قدريا وكان شيعيا)) . وقال محمد بندار وهو يقرأ حديث عوف: ((يقولون عوف ، والله لقد كان عوف قدريا رافضيا شيطانا)). وقيل فيه : صدوق، صالح، ثقة ، ثبت . وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة. وذكره الشيعة الإمامية من رجالهم، ورووا مروياته في كتبهم. وبما ذلك حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومنهم: الحسن البصري وأمه: لا يصح الإسناد من طريقهمنا كما بيناه سابقا.

الطريق العاشر: قال ابن حبان ((...حدثنا محمد بن بشار حدثنا أبو داود عن شعبة عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة :...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي، البصري: ثقة، يُخطئ، كثير الخطأ ، كثير الحفظ ، أخطأ في ألف حديث. فالرجل ضعيف من جهة الضبط، وتزيده عنعنته ضعفا. .

ومنهم: محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار (167- 252هـ)): وثقه كثير من أهل الحديث، لكن بعضهم استضعفه وكذبه، وفيه لين. وقال الذهبي: ((ثقة صدوق . كذبه الفلاس ، فما أصغى أحد إلى تكذيبه لتيقنهم أن بندارا صادق أمين. وقال عبد الله بن الدورقى : كنا عند يحيى بن معين فجرى ذكر بندار ، فرأيت يحيى لا يعبأ به ويستضعفه . ورأيت القواريرى لا يرضاه. وكان صاحب حمام . قلت : قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم ، وهو حجة بلا ريب)). ومع أن موقف الذهبي قوي، إلا أن حكمه ليس قطعيا، لأن الذين ضعفوه موقفهم أيضا له اعتبار، وقد تتوفر الشواهد لتقويته. والقول بأنه حجة بلا ريب لا يصح، لأن موقف الذين ضعفوه له اعتبار ويُضعف موقف الذين وثقوه ، ولا يجعل الرجل حجة بلا ريب. لأنه لا يُوجد دليل قطعي يُثبت موقفهم ويُبطل موقف الذين ضعفوه. ويزيد في تضعيفه أيضا أن متن الرواية مُنكر كما سنبينه لاحقا. والراجح أن الرجل ضعيف، وعلى اقل تقدير فإن حاله لم يثبت توثيقه ولا تضعيفه، وهذا يتطلب منا التوقف في حاله.فالإسناد لم يصح من طريقه.

ومنهم: يونس بن عبيد بن دينار العبدي البصري، ثقة، لكنه كان يرسل، فقد روى عن أقوام ولم يسمع منهم.وهنا قد عنعن، فالإسنادلم يثبت اتصاله من طريقه.

وآخرهم : الحسن البصري، وأمه خيرة مولاة أم سلمة، سبق بيان حاليهما وتبين عدم ثبوت اتصال الإسناد من جهة كل منهما، إلى جانب جهالة حال أمه.

الطريق الحادي عشر: قال النسائي ((أخبرنا أحمد بن عبد الله بن الحكم ومحمد بن الوليد قالا: حدثنا محمد بن جعفر ، قال : حدثنا شعبة عن خالد عن عكرمة ، عن أبي سعيد الخدري...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن جعفر: الراجح أنه ضعيف، وعلى أقل تقدير أن توثيقه لم يثبت كما بيناه في الطريق الثامن:

ومنهم: شعبة بن الحجاج : فصلنا حاله سابقا وتبين أنه ضعيف من جهة ضبطه، وتزيده ضعفا عنعنته عن خالد الحذاء.

ومنهم: خالد بن مهران أبو المنازل الحذاء البصري(ت 141هـ) ، قيل فيه: قال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ثقة، كثير الإرسال- حدث عن اقوام لم يسمع منهم- ، ضعيف، تغير حفظه عندما قدم إلى الشام. الرجل ضعيف ، ويزيده ضعفا إرساله، وهنا قد عنعن، مما يعني انه ربما يكون قد اسقط الراوي بينه وبين عكرمة، أو اختلق الخبر. فالإسناد من جهته لا يصح.

ومنهم: عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس(ت 107 هـ)، قيل فيه: ثقة ، كذاب ، تركه مالك ، مضطرب الحديث ، كان قليل العقل ، ليس بثقة، كان يرسل. وحدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ،ولا أدرك بعضهم. .هذا فضلا على أن الرجل مُتهم من جهة ضبطه وعدالته.وتزيده عنعنته ضعفا.فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الثاني عشر: قال ابن حبان :((أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى حدثنا محمد بن المنهال الضرير حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد الحذاء عن عكرمة عن أبي سعيد الخدري...)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: خالد الحذاء، و عكرمة مولى ابن عباس: لا يصح الإسناد من جهتهما لما قلناه عنهما في الطريق السابق، فقد اجتمع فيهما الضعف والإرسال.

الطريق الثالث عشر: قال ابن حبان :((أخبرنا شباب بن صالح بواسط حدثنا وهب بن بقية حدثنا خالد عن خالد عن عكرمة أن بن عباس قال لي ولعلي بن عبد الله بن عباس انطلقنا إلى أبي سعيد الخدري ...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: شباب بن صالح الواسطي: الظاهر انه مجهول، الحال، فلم أعثر له على ترجمة ولا حال في كتب الجرح والتعديل والتراجم والتواريخ.

ومنهم: خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي المزني(110- 182هـ): ثقة، يُرسل، فلم يسمع من عكرمة، فكيف يسمع منه ولم يُدركه، فقد توفي عكرمة سنة107هـ ، وخالد لم يكن ولد أصلا؟؟ . فالإسناد لا يصح من طريقه.

ومنهم: خالد الحذاء، وعكرمة: لا يصح الإسناد من جهتهما كما بيناه في الطريق الحادي عشر.

الطريق الرابع عشر: في مسند احمد بن حنبل: ((- حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا محبوب بن الحسن عن خالد عن عكرمة ، ان بن عباس قال له ولابنه علي...)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: محبوب بن الحسن ، هو: محمد بن الحسن بن هلال بن أبي زينب واسمه فيروز القرشي مولاهم أبو جعفر ويقال أبو الحسن البصري ولقبه محبوب : ليس بالقوي، ليس به بأس، ضعيف. وتزيده ضعفا عنعنته عن خالد الحذاء.

ومنهم: خالد الحذاء، وعكرمة: لا يصح الإسناد من جهتهما كما بيناه في الطريق الحادي عشر.

الطريق الخامس عشر: قال البخاري: ((حدثنا مسدد قال حدثنا عبد العزيز بن مختار قال حدثنا خالد الحذاء عن عكرمة قال لي ابن عباس ولابنه علي انطلقا إلى أبي سعيد ...)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد العزيز بن المختار الأنصاري أبو إسحاق ويقال أبو إسماعيل الدباغ البصري ، قيل فيه: ليس به بأس، كان يُخطئ ، ثقة، ليس بشيء.وألحقه الشيعة برجالهم ووثقوه.فالرجل فيه ضعف واضح، وعلى اقل تقدير أن توثيقه لم يثبت. وأما إن ثبت فعلا أنه شيعي إمامي ، فروايته مردودة قطعا لأنها تتفق مع مذهبه، وحتى وإن لم يثبت انتماؤه للشيعة، فيبقى محتملا وربما هو السبب الذي جعل ابن معين يقول بأنه ليس بشيء- فربما لاحظ منه ما يريبه بسبب تشيعه.

ومنهم: خالد بن مهران أبو المنازل الحذاء البصري(ت 141هـ) ، قيل فيه: قال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ثقة، كثير الإرسال- حدث عن اقوام لم يسمع منهم- ، ضعيف، تغير حفظه عندما قدم إلى الشام. الرجل ضعيف ، ويزيده ضعفا إرساله، وهنا قد عنعن، مما يعني انه ربما يكون قد اسقط الراوي بينه وبين عكرمة، أو اختلق الخبر. فالإسناد من جهته لا يصح.

ومنهم: عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس(ت 107 هـ)، قيل فيه: ثقة ، كذاب ، تركه مالك ، مضطرب الحديث ، كان قليل العقل ، ليس بثقة، كان يرسل. وحدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ،ولا أدرك بعضهم. .هذا فضلا على أن الرجل مُتهم من جهة ضبطه وعدالته.والراجح أنه ضعيف ضبطا وعدالة وعلى اقل تقدير فإن توثيقه لم يثبت.

الطريق السادس عشر: قال البخاري ((حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا عبد الوهاب حدثنا خالد عن عكرمة أن ابن عباس قال له ولعلي بن عبد الله ائتيا أبا سعيد فاسمعا من حديثه ...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الوهاب عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي البصري:، قيل فيه: مجهول، ثقة، فيه ضعف. وقد عده الشيعة من رجالهم، ومن أصحاب بعض أئمتهم. والحديث يتفق مع تشيعه ، فهو حديث شيعي بامتياز، ربما يكون هو مختلقه، خاصة وان في الرواية السابقة صرحت بأن عكرمة سمع من ابن عباس، لكن الثانية لم تصرّح ، فلماذا؟؟.

ومنهم: خالد بن مهران أبو المنازل الحذاء البصري(ت 141هـ) ، قيل فيه: قال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ثقة، كثير الإرسال- حدث عن اقوام لم يسمع منهم- ، ضعيف، تغير حفظه عندما قدم إلى الشام. الرجل ضعيف ، ويزيده ضعفا إرساله، وهنا قد عنعن، مما يعني انه يكون قد اسقط الراوي بينه وبين عكرمة، أو اختلق الخبر. فالإسناد من طريقه لا يصح.

ومنهم: عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس(ت 107 هـ)، قيل فيه: ثقة ، كذاب ، تركه مالك ، مضطرب الحديث ، كان قليل العقل ، ليس بثقة، كان يرسل. وحدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ،ولا أدرك بعضهم. .هذا فضلا على أن الرجل مُتهم من جهة ضبطه وعدالته. وتزيده ضعفا عنعنته عن ابن عباس، ونكارة متنه كما سنبينه لاحقا.

الطريق السابع عشر: قال النسائي : ((أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا أبو معاوية ، قال : حدثنا الأعمش عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن الحارث قال عبد الله بن عمرو ... نحوه)).

إسناده لا يصح، لن من رجاله: أبو معاوية الضرير: أبو معاوية محمد بن خازم الضرير المنقري التيمي الكوفي (113- 195 هـ): قال أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث عن غير الأعمش لا يحفظ حفظا جيدا. وقال يحيى بن معين: له عن عبد الله بن عمر أحاديث مناكير. قال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟، قال فيها أحاديث مضطربة يرفع أحاديث منها إلى النبي- صلى الله عليه وسلم -.. وقال النسائي : محمد بن حازم ثقة في الأعمش . وقال محمد بن الحسن: سألت أبا داود: هل كان محمد بن حازم من الحفاظ الثقات؟، قال: سألت يحيى بن معين عن هذه المسألة فقال: نعم هو من المعدودين)). و كان يُدلس أيضا.

وعده الشيعة من رجالهم، و مروياته عن الأعمش في كتبهم الإمامية، ذكر طرفا منها عندما فصلنا عن سليمان بن مهران الأعمش. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه ،ومضطرب ، كما أنه روى مناكير ،وهو هنا قد عنعن، وقد رفع أحاديث ليست بمرفوعة، فالإسناد لا يصح من جهته.وأما القول بأنه ثقة عن الأعمش فهذا غير صحيح، لأن السبب الأساسي في ضعفه هو تشيعه الإمامي، والأعمش مثله شيعي إمامي، فروايته هي رواية ضعيف عن ضعيف. خاصة وأنهما قد رويا حديثا يتفق مه مذهبهما، ولم يصح إسنادا ولا متنا.

ومنهم: سليمان بن مهران الأعمش ، سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، وانه شيعي إمامي، يدلس ويُرسل. وهنا قد عنعن .

الطريق الثامن عشر: قال النسائي: ((أخبرنا محمد بن قدامة ، قال : حدثنا جرير عن الأعمش عن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو ...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي (107-188 هـ) قيل فيه : ثقة، يُدلس ، ليس بالذكي اختلطت عليه أحاديث حتى ميزها له بعض المحدثين كان يشتم معاوية علانية. ووصفه سليمان بن حرب بأنه لا يصلح إلا أن يكون راعيا للغنم ، ولم يكن يحفظ، لا يحدث إلا من كتبه . وكانت فيه غفلة أثناء التحديث، وكان يرسل ، ولا يُصرح بالتحديث في كثير من رواياته، وبطريقة فيها

تغليط و تدليس . ذكره ابن قتيبة من رجال الشيعة، ونسبه إلى التشيع المفرط . وعده الشيعة من رجالهم.

آخرهم: سليمان الأعمش، سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، ومن شيعة الكوفة المندسين بين المحدثين الذين حذّر منهم الجوزجاني.

الطريق التاسع عشر: قال النسائي:((أخبرنا عمرو بن منصور ، قال : حدثنا أبو نعيم ، عن سفيان-الثوري- عن الأعمش عن عبد الرحمن بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث ...فقال عبد الله بن عمرو...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو نعيم الفضل بن دكين الكوفي: ضعيف ضبطا وعدالة، شيعي مندس بين أهل الحديث ،وقد سبق تفصيل حاله.

ومنهم: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (97- 161 هـ) : ثقة ، ثبت ، حجة ، مُدلس، وربما دلس عن الضعفاء ،ومُرسلاته شبه الريح. وبما أنه كان يُدلس، ومرسلاته شبه الريح، وقد هنا عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته . وآخرهم : الأعمش سليمان بن مهران: ضعيف ضبطا وعدالة ، سبق تفصيل حاله.

الطريق العشرون: في مسند احمد بن حنبل: ((- حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا الفضل بن دكين ثنا سفيان عن الأعمش عن عبد الرحمن بن أبي زياد عن عبد الله بن الحرث قال اني لأساير عبد الله بن عمرو بن العاصي ومعاوية فقال عبد الله بن عمرو: ...)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: الفضل بن دكين، وسفيان الثوري، والأعمش: هؤلاء لا يصح الإسناد من طريقهم لما قلناه فيهم في الطريق السابق.

الطريق الواحد والعشرون: قال الحاكم: ((أخبرنا أبو زكريا العنبري ثنا محمد بن عبد السلام ثنا إسحاق ثنا عطاء بن مسلم الحلبي قال : سمعت الأعمش يقول : قال أبو عبد الرحمن السلمي : شهدنا صفين فكنا إذا تواعدنا...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سليمان بن مهران الأعمش: ضعيف ضبطا وعدالة، شيعي إمامي كان مندسا بين المحدثين، سبق تفصيل حاله.

ومنهم:عطاء بن مسلم الخفاف أبو مخلد الكوفي(ت:190هـ-) : ليس بالقوي، أحاديثه منكرات، ثقة، ليس بشيء ، ضعيف ، يُخطئ، مُضطرب الحديث، ليّن، لا يُحتج به.

ومنهم: الحاكم النيسابوري: ضعيف ضبطا وعدالة، أظهر التسنن وأخفى الرفض في انتسابه إلى أهل الحديث، وهذا امر سبق أن فصلناها ووثقناه.

الطريق الثاني والعشرين : قال الحاكم: ((أخبرنا إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي بالكوفة ثنا محمد بن علي بن عفان العامري ثنا مالك بن إسماعيل النهدي أنبأ إسرائيل بن يونس عن مسلم- بن كيسان- الأعور عن خالد العرني قال : دخلت أنا و أبو سعيد الخدري على حذيفة فقلنا : ...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: مالك بن إسماعيل بن درهم النهدي أبو غسان الكوفي (ت217 هـ)، قيل فيه: ثقة متقن ، شديد التشيع . وصفه سفيان الثوري بأنه ((كان حسنيا . يعني الحسن بن صالح على عبادته وسوء مذهبه. هذا كلام السعدي وهو إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وعنى بذلك أن الحسن بن صالح بن حي مع عبادته كان يتشيع فتبعه مالك هذا في الأمرين)). وجعله الشيعة الإمامية من رجالهم . وبما أنه كان كذلك والرواية تتفق مع مذهبه فالإسناد لا يصح من جهته .
ومنهم: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي (100-،160هـ)، سبق تفصيل حاله وتبين انه ضعيف ، وشيعي إمامي كان يُمارس التقية، فالتبس حاله عن كثير من المحدثين.
ومنهم : مسلم بن كيسان الملائي الكوفي الأعور: متروك الحديث، لا يُكتب حديثه، ليس بثقة. وجعله الشيعة من رجالهم ومن أصحاب بعض أئمتهم. وآخرهم: الحاكم النيسابوري: ذكرنا أعلاه أنه ضعيف ضبطا وعدالة ، وانه شيعي إمامي.

الطريق الثالث والعشرون: قال البيهقي: ((أخبرنا أبو الحسين : على بن محمد بن عبد الله بن بشران وأبو محمد : عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكرى ببغداد قالا أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفا حدثنا أحمد بن منصور حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال لا أدرى أكان مع أبيه أو أخبره أبوه قال : ... فقال قتل عمار وقد قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- :« تقتله الفئة الباغية »)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ومعمر بن راشد، وهما ضعيفان ضبطا وعدالة، وشيعيان إماميان سبق تفصيل حاليهما.

الطريق الرابع والعشرون: في مسند احمد بن حنبل: ((- حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا بن أبي عدي عن داود عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال : ...)).

إسناده لا يصح لأن من رجاله: داود بن أبي هند أبو بكر أو أبو محمد القشيري مولاهم البصري (ت 140هـ)، قيل فيه: ثقة، روي عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه، يهم إذا حدث من حفظه، كثير الاضطراب والخلاف. وهذا الرجل جعله الشيعة من رجالهم ، ومروياته الإمامية في كتبهم. فالإسناد لا يصح ، لأن الرجل ضعيف ضبطا وعدالة ، ومُدلس، وشيعي بشهادة ما ذكرناه وهذه الرواية التي تصب في التشيع الإمامي. ولأنه أيضا عنعن روايته ، ومعروف عنه أنه حدث عن أنس ولم يسمع منه.

ومنهم: أبو نضرة منذر بن مالك بن قطعة العبدي (ت 108أو109هـ) ، ثقة ،أرسل عن علي بن أبي طالب، فيه ضعف، لهذاُ ذكر في الضعفاء.وتزيده ضعفا عنعنته عن أبي سعيد الخدري. فالإسناد لا يصح من طريقه.

والطريق الخامس والعشرون: في مسند احمد بن حنبل ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا سليمان بن داود ثنا شعبة عن عمرو بن دينار عن هشام بن يحيى- عن أبي سعيد الخدري ...)).

إسناده لا يصح، لن من رجاله: سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي، البصري: ثقة، يُخطئ، كثير الخطأ ، كثير الحفظ ، أخطأ في ألف حديث. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

ومنهم: شعبة بن الحجاج بن الورد (160-82 هـ) ، قيل فيه: ثقة ثبت، كان كثير الخطأ في أسامي الرواة ،ويُقلبها، وذكر أحمد بن حنبل نماذج كثيرة من أخطائه في أسماء الرواة. فالرجل ضعف من جهة ضبطه ، لأن كثرة الأخطاء في أسماء الرواة وقلبها يجعلها الأسانيد تنقلب رأسا على عقب. بل إن الخطأ في حرف الواو مثلا كأن يُقال: عمرو بدلا من: عمر، قد يجعل الحديث الصحيح ضعيفا ، والضعيف صحيحا. فما بالك بالرواي

الذي هو كثير الأخطاء في أسامي الرواة مع قلبها كما هو حال شعبة؟؟ . وتزيده ضعفا عنعنته عن عمرو بن دينار.
ومنهم: عمرو بن دينار المكي (ولد سنة 45 أو 46 ، وتوفي سنة 126 هـ)، سبق تفصيل حاله وتبين انه ضعيف ضبطا وعدالة، وانه شيعي إمامي.
آخرهم:هشام بن يحيى بن العاص المدني المخزومي، فيه نظر، مستور. فالرجل ضعيف. وتزيده ضعفا عنعنته عن أبي سعيد الخدري.

الطريق السادس والعشرون : ((- حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي سلمة قال سمعت أبا نضرة يحدث عن أبي سعيد الخدري قال...)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ) : ثقة ، فيه غفلة وبلادة، وكان يُخطئ أسماء الرواة ، وعن أحمد بن حنبل: سمعت غندرًا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب عن أحد غيره شيئًا، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا)). وفي غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ضعفه يحيى بن سعيد. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، حتى في شعبة بسبب ما فيه من غفلة وبلادة. ويقوي هذا أن متن الحديث مُنكر كما سنبينه لاحقا.
ومنهم: شعبة بن الحجاج بن الورد (82-160 هـ): لا يصح الإسناد من جهته لضعفه وعنعنته كما بيناه في الطريق السابق.
آخرهم: أبو نضرة منذر بن مالك بن قطعة العبدي (ت 108أو109هـ) ، ثقة ،أرسل عن علي بن أبي طالب، فيه ضعف، لهذاُذكر في الضعفاء.وتزيده ضعفا عنعنته عن أبي سعيد الخدري. فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق السابع والعشرون : قال النسائي: ((أخبرنا أحمد بن سليمان ، قال : حدثنا يزيد قال أخبرنا العوام عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد قال كنت عند معاوية... فقال عبد الله بن عمرو ليطب ...)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي أبو خالد (118- 206 هـ قارب 90 سنة) ، قيل فيه : ثقة، صدوق ، ثبت ، يُدلس، لا يُميز ولا يُبالي عمن روى، فيه ضعف.

ومنهم: العوام بن حوشب بن يزيد، ثقة، كان يرسل.وعده الشيعة من رجالهم. فالإسناد من جهته غير متصل.
ومنهم: الأسود بن مسعود العنزي ، قال ابن حجر: ((وقرأت بخط الذهبي في الميزان لا يُدرى من هو ، وهو كلام لا يسوى سماعه فقد عرفه ابن معين ووثقه وحسبك)) . والحق أن الرجل فيه جهالة كما قال الذهبي، لأن الأسود هذا من الطبقة الثالثة، فهو بعيد زمنيا عن يحيى بن معين الذي هو من الطبقة العاشرة ، وتفرده بتوثيقه فيه نظر، ويرجح موقف الذهبي. وهذا أمر يجب التشدد فيه، لأنه يتعلق بالدين، فلا يصح أبدا أن نتساهل في التوثيق في أي حال من الأحوال. ومن يطلب الحقيقة يجب عليه أن يتشدد إلى أقصى حد طلبا لها، ولا يتساهل أبدا في قبول الروايات دون أدلة صحيحة تُثبتها. . ومما يزيد في ضعف الأسود، أنه هنا قد عنعن، فيُحتمل انه أرسل أو دلّس عن الذي روى عنه. فالإسناد من جهته غير متصل زيادة على الجهالة التي لحقته.
الطريق الثامن والعشرون : قال النسائي:((أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال حدثنا النضر بن شميل عن شعبة ، عن أبي سلمة ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري ...)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله : شعبة بن الحجاج بن الورد (82-160 هـ): لا يصح الإسناد من جهته لضعفه وعنعنته كما بيناه في الطريق الخامس والعشرين.
ومنهم : أبو سلمة سعيد بن يزيد بن مسلمة الأزدي البصري (ت نحو140 هـ) ، ثقة ، صالح . لكنه هنا قد عنعن ، والعنعنة تحتمل السماع من عدمه ، وكان في زمن التفريق فيه بين السماع من عدمه ممارسا ومطلوبا ، وهو نفسه له روايات بعضها صرّح فيها بالسماع، و أخرى لم يُصرح فيها بذلك . مما يعني أن الرجل كان يُفرق بين الصيغتين، وهذا يجعلنا ننظر إلى روايته على أن إسنادها لم يثبت اتصاله .
ومنهم: أبو نضرة منذر بن مالك بن قطعة العبدي (ت 108أو109هـ)، قيل فيه : ثقة ،يُرسل فيه ضعف، لهذا ُذكر في الضعفاء.وبسبب ضعفه، وإرساله لم يصح الإسناد من جهته.
وأقول أيضا: ذلك الطريق لا يُمكن قبوله حتى وإن كان كل رواته ثقات، لأنه مُنكر المتن كما سنبينه قريبا، ولأنه مُعنعن كله إلا في موضع واحد.فمن الخطأ الفادح قبوله، لأنه يحتمل الإرسال والتدليس، ومن بين

رواته راويان كانا يُرسلان، والمنطق يقول: إذا دخل الاحتمال سقط الاستدلال.

الطريق التاسع والعشرون: قال الطبراني: ((...ثنا مسعود بن سليمان عن حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن مسلم عن بن شهاب عن أبي اليسر بن عمرو وزياد بن الفرد أنهما سمعا...)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: حبيب بن أبي ثابت الكوفي ، ضعيف، يرسل، يُدلس، شيعي إمامي سبق تفصيل حاله.

ومنهم: محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم المكي أبو الزبير (ت 126هـ) ، قيل فيه: : ثقة، لا بأس به، ضعيف،لا يُحسن أن يُصلي، صدوق، صالح الحديث، لا يُحتج بحديثه، مدلس، حدث عن أقوام لم يسمع منهم.وتزيده ضعفا عنعنته عن الشهاب الزهري.

الطريق الثلاثون والعشرون : قال الطبراني:((حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا ضرار بن صرد ثنا علي بن هاشم عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده قال:...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله : ضرار بن صرد التيمي أبو نعيم الطحان الكوفي، قيل فيه: كذاب، لا يُحتج، به، ضعيف ، ليس بشيء، صدوق، شيعي، متروك.

ومنهم: علي بن هاشم بن البريد الكوفي(ت: 80هـ): شيعي، كان هو ووالده غاليين في التشيع، روى المناكير عن المشاهر، ثقة، لا بأس به، ضعيف ، تفرّد بروايات في فضائل علي لم يروها غيره. فالرجل ضعيف وتزيده عنعنته ضعفا.

آخرهم: محمد بن عبيد الله بن أبي رافع الهاشمي مولاهم الكوفي: مُنكر الحديث، ليس بشيء ، شيعي ، متروك ، ضعبف.

الطريق الواحد والثلاثون: قال الحاكم عن رواية ندم ابن عمر عن عدم مقاتلته للفئة الباغية: ((حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني ثنا أحمد بن مهدي ثنا بشر بن شعيب بن أبي حمزة حدثني أبي عن الزهري قال : أخبرني حمزة بن عبد الله بن عمر : أنه بينا هو جالس مع عبد الله بن عمر إذ جاءه رجل من أهل العراق فقال يا أبا عبد الرحمن أني والله لقد حرصت أن اتسمت بسمتك وأقتدي بك في أمر فرقة الناس وأعتزل الشر ما استطعت وأني أقرأ آية من كتاب الله محكمة قد أخذت بقلبي فأخبرني عنها أرأيت قول الله عز وجل { ((وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ

الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)(الحجرات:9- 10)) أخبرني عن هذه الآية فقال عبد الله مالك ولذلك انصرف عني فانطلق حتى توارى عنا سواده وأقبل علينا عبد الله بن عمر فقال ما وجدت في نفسي من شيء في أمر هذه الآية ما وجدت في نفسي أني لم أقاتل هذه الفئة الباغية كما أمرني الله عز وجل". هذا باب كبير قد رواه عن عبد الله بن عمر جماعة من كبار التابعين وإنما قدمت حديث شعيب بن أبي حمزة عن الزهري واقتصرت عليه لأنه صحيح على شرط الشيخين. تعليق الذهبي في التلخيص : على شرط البخاري ومسلم)).

إسناده لا يصح، لأنه تضمن عنعنة تشهد على وجود انقطاع في الإسناد بسبب إرسال شعيب بن أبي حمزة عن الزهري رغم انه سمع منه وكان يُصرّح بسماعه منه في روايات كثيرة في المصنفات الحديثية ، لكنه هنا لم يُصرّح بالسماع منه. فالإسناد لا يصح لانقطاعه، فقد سقط الراوي الذي بين شعيب والزهري، أو إن شعيبا هذا وُضع مكانه. وقد تبين بالمعطيات الآتية، أن هذا الطريق تصرف فيه أحد الرواة ، فأسقط الراوي الضعيف لغاية في نفسه. والراجح أن الحاكم النيسابوري هو الذي فعل ذلك بدليل الشواهد الآتية:

أولها: إن تلك الرواية التي أوردها الحاكم من طريقه ، فقد أوردها أيضا البيهقي من جهته بطريقين آخريّن عن يونس بن أبي إسحاق السبيعي،فقال: ((حدثنا أبو عبد الله الحافظ إملاء حدثنا أبو عبد الله : محمد بن عبد الله الزاهد حدثنا أحمد بن مهدى بن رستم حدثنا **بشر بن شعيب بن أبى حمزة القرشى حدثنى أبى** ح وأخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان ببغداد أخبرنا عبد الله بن جعفر بن درستويه حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا الحجاج بن أبى منيع حدثنا جدى وحدثنا يعقوب حدثنى محمد بن يحيى بن إسماعيل عن ابن وهب **عن يونس جميعا** عن الزهرى وهذا لفظ حديث شعيب بن أبى حمزة عن الزهرى أخبرنى حمزة بن عبد الله بن عمر : ...)). فلماذا لم يوجد يونس في رواية الحاكم مع أن الجميع رووا عنه منهم: شعيب بن أبي حمزة؟، علما بأن يونس هذا ضعيف، شيعي إمامي، خلاف

شعيب بن حمزة. أليس هذا شاهد على تصرّف الحاكم في الإسناد لغاية في نفسه؟.

الشاهد الثاني: إن الحاكم بعدما أورد الرواية من طريق شعيب بن حمزة علّق عليها بقوله: ((هذا باب كبير قد رواه عن عبد الله بن عمر جماعة من كبار التابعين **وإنما قدمت حديث شعيب بن أبي حمزة عن الزهري** واقتصرت عليه لأنه صحيح على شرط الشيخين)).إنه نوّه بالحديث وفرح به لأنه يؤيد تشيعه الإمامي، ولم يذكر الطرق الأخرى بدعوى أنه على شرط الشيخين. لكن الحقيقة أكبر من ذلك، فالأمر مُبيت له مُسبقا كما سيتضح أكثر فيما يأتي.

الشاهد الثالث: إن نفس تلك الرواية وردت عن شعيب بن أبي حمزة، مخالفة لرواية الحاكم الذي جعلها تتعلق بالفتنة بين الصحابة ووجهها توجيها شيعيا، وبين نفس الرواية التي لم تتكلم عما حدث بين الصحابة أصلا، وإنما تكلمت عن أمر آخر. قال الذهبي: ((شعيب بن أبي حمزة: عن الزهري، أخبرني حمزة بن عبد الله بن عمر: {وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا} [الحجرات: 9]، قال: قلت لأبي: من هم؟ قال: ابن الزبير بغى على أهل الشام)). فهي تتكلم عن ثورة عبد الله بن الزبير على الأمويين ، وليس عما حدث في الفتنة بين الصحابة. فالرواية تلاعب بها الرواة حسب أهوائهم، والراجح أن رواية الحاكم تلاعب بها الحاكم أو غيره وجهها توجيها شيعيا فحذف منها وأضاف إليها لتصبح تتعلق بالفتنة الكبرى.

الشاهد الرابع: إن احد طريقي يونس كما أورده البيهقي يقول بأن ابن عمر عندما قال تلك المقولة، قيل له: ((ومن ترى الفئة الباغية؟ قال ابن عمر: ابن الزبير بغى على هؤلاء القوم فأخرجهم من ديارهم ونكث عهدهم)). ونفس هذه الرواية أوردها الذهبي فقال: ((ورواه يونس، عن الزهري، وفيه عن ابن الزبير((بغى على هؤلاء، ونكث عهدهم)).

واضح من ذلك أن ابن عمر لم يكن يتكلم عن الفتنة الكبرى التي وقعت بين الصحابة، وإنما كان يتكلم عن عبد الله بن الزبير عندما ثار على الأمويين على إثر تعيين معاوية لابنه يزيد خليفة من بعده. فحسب هذه الرواية أن ابن عمر وصف ابن الزبير وأصحابه بالفئة الباغية في ثورتهم على الأمويين. لكن رواية الحاكم لم تذكر ذلك أصلا، ووجهت الرواية توجيها شيعيا . وهذا شاهد على أن الحاكم أو غيره من رواة طريقه قد تلاعب بالرواية ووجهها توجيها شيعيا إماميا.

الشاهد الأخير- الخامس-: إن مما يثبت عدم صحة تلك الرواية عن ابن عمر بكل طرقها هو أن متنها منُكر فيما يتعلق بانطباقها على جيش طلحة والزبير والشام في الفتنة الكبرى، وهذا الأمر هو الذي أراده الشيعي الحاكم النيسابوري ونوّه به . وهذا ليس بصحيح ،فلم يكن هؤلاء فئة باغية كما سنبينه لاحقا. كما أن الآية التي احتج بها ابن عمر حسب رواية الحاكم لا تنطبق على القتال الذي حدث بين هؤلاء في الفتنة، لأن الذي حدث بينهما كان قتال فتنة بسبب اختلاف وجهات النظر ولم يكن قتال بغي كما سيتضح قريبا.

وبما أن الأمر كما بيناه، فإن رواية الحاكم هي في الأصل ليست كما أوردها هو، وإنما هي كما وردت عن يونس بن أبي إسحاق السبيعي،وعن شعيب بن أبي حمزة كما رواها الذهبي. فلم يكن موضوعها متعلقا بالفتنة بين الصحابة كما زعم الحاكم وإنما كانت تتعلق بخروج عبد الله ابن الزبير على الأمويين. فطريق الحاكم ليس بصحيح، وكذلك طريق يونس بن أبي إسحاق، لا يصح، لأن يونس هذا ضعيف ضبطا وعدالة ، وقد سبق تفصيل حاله.

الطريق الثاني والثلاثون: : قال الحاكم : ((حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر حدثني عبد الله بن الحارث عن أبيه عن عمارة بن خزيمة بن ثابت قال : شهد خزيمة بن ثابت ... فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول :" تقتلك الفئة الباغية")).

إسناده لا يصح، لأنه تضمن أسماء مُبهمة، يحملها رواة كثيرون، والظاهر أن : عاصم بن عمر مجهول، فلم أجد شخصا يحمل هذا الاسم روى عنه محمد بن صالح بن هاني وهو شيخ الحالكم . ونفس الأمر ينطبق على عبد الله الحارث وأبيه فلم استطع تمييزهما، خاصة وان الحاكم لم يذكر أية قرينة تساعد على تمييزهما، لأنه يوجد أكثر من شخص حمل ذلك الاسم. وحتى شيخ الحاكم محمد بن صالح فلم أجد من ترجم له، ولا ذكر حاله. والظاهر أن الحاكم تعمد تعمية وتلغيز تلك الاسماء لغاية شيعية في نفسه. علما بان الحاكم هو نفسه ضعيف، وليس بثقة كما سبق ان بيناه، وعليه فإن الطريق لا يصح من جهته حتى وإن كان كل الرواة ثقات ، فيكفي لرد الحديث إسنادا ومتنا أن من رواته الحاكم النيسابوري. فقد سبق أن فصلنا حاله وتبين انه ضعيف ضبطا وعدالة، وكان مندسا بين المحدثين، فأخفى الرفض وأظهر التسنن.

الطريق الثالث والثلاثون: قال الحاكم : ((حدثني محمد بن يعقوب الحافظ ثنا محمد بن إسحاق الثقفي ثنا محمد بن بكار ثنا أبو معشر المدني عن محمد بن عمارة بن خزيمة بن ثابت قال : كان جدي ...)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل النيسابوري الأموي مولاهم الأصم (247- 346هـ) : هذا الرجل لم يثبت توثيقه، والصحيح أنه ليس بثقة، وإنما هو شيعي إمامي تظاهر بالتسنن والتزهد وأخفى الرفض، وهو من شيوخ الحاكم، فالرجلان كانا على طريق واحد. وقد سبق أن فصلنا حال محمد الأصم هذا وتبين صحة ما قلناه.

ومنهم: محمد بن عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري المدني، مجهول الحال. ومنهم : نجيح بن عبد الرحمن السندي أبو معشر المدني، ضعيف، ليس بشيء. ومنهم الحاكم النيسابوري، فهو ضعيف ضبطا وعدالة.

الطريق الأخير- الرابع والثلاثون- : قال الحاكم: ((حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا أبو البختري عبيد الله بن محمد بن شاكر ثنا أبو أسامة ثنا مسلم بن عبد الله الأعور عن حبة العرني قال : دخلنا مع أبي مسعود الأنصاري على حذيفة بن اليمان ...)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو أسامة زيد بن أسلم العدوي مولى عمر المدني(ت 136 هـ): ثقة ،يرسل ، مدلس ، قال بن عيينة :كان زيد بن أسلم رجلا صالحا وكان في حفظه شيء ،وروى عن أقوام لم يسمع منهم، فلم يسمع من سعد بن أبي وقاص، ولا من أبي أمامة، وأرسل عن علي ، وأبي سعيد الخدري، وروى عن محمود بن لبيد ولم يسمع منه. وذكره ابن عدي في الضعفاء، فأنكر عليه الذهبي ذلك . لكن الحقيقة أن ذكر ابن عدي له في الضعفاء له ما يُبرره ، لأن ضعفه بسبب الإرسال والتدليس وقلة الضبط . وبما أنه كان يُدلس ويُرسل ، وهنا قد عنعن فالخبر بينه وبين الذي يليه لم يثبت اتصاله.

ومنهم: حبة بن جوين بن علي بن عبد نهم العرني البجلي أبو قدامة الكوفي، قيل فيه: ضعيف، ليس بشيء، شيعي متطرف، ثقة، ليس بثقة، ليس بالقوي.وعدّه الشيعة الإمامية من رجالهم.

ومنهم: محمد بن يعقوب الأصم، والحاكم النيسابوري، هما ضعيفان ضبطا وعدالة كما بيناه في الطريق السابق وغيره.

وبذلك يتبين أن كل طرق حديث الفئة الباغية التي أوردناه وقد بلغت 34 طريقا لم يصح منها ولا إسناد واحد رغم كثرتها . وهي في النهاية حديث أحاد رغم تعدد طرقها، فقد رُوي عن نحو تسعة من الصحابة ، معظمها رُويت عن أم سلمة، وهو حديث آحاد لأن مناسبة قوله المزعومة كانت حادثة عامة قالها الرسول-عليه الصلاة والسلام- في جمع كبير من أصحابه، فلو كان الحديث صحيحا لرواه جمع غفير من الصحابة يُعد بالعشرات بل بالمئات. فالحديث ليس متواترا،ولم تتوفر فيه شروط الخبر المتواتر، ولا يُمكن ان يكون متواترا ، لأن عدم صحة ولا إسناد واحد منه هو دليل دامغ على عدم تواتره، لأن المتواتر يحمل بداخله أدلة قطعية تُثبت تواتره .

واتضح أيضا أن حديث " الفئة الباغية" اختلقه رواة الشيعة، ونشروه بين الناس عامة وأهل الحديث خاصة، وقد فصلوه على مقاسهم انتصارا لتشيعهم، وهو يتفق تماما مع غلوهم في علي والطعن في مخالفيه. وتبين أن رواة الشيعة تكررت أسماؤهم في أسانيد طرق ذلك الحديث: 32 مرة، كثير أو معظمهم من الكوفة. ومن هؤلاء الرواة: أبو معاوية الضرير، الأعمش، جرير بن عبد الحميد، الفضل بن دكين، عبد الرزاق، معمر.واتضح أيضا أن الرواة الضعفاء من السنين الكوفيين تكرر اسمهم 17 مرة، مما يدل على أن هؤلاء هم الذين تأثروا برواة شيعة الكوفة وتعاونوا في نشر حديث" الفئة الباغية" خارج الكوفة وبين أهل السنة. وهؤلاء الرواة من الشيعة والمتأثرين بهم من السنيين هم أنفسهم الذين اختلقوا ورووا ونشروا أحاديث الشيعة التي تسربت إلى مصادرنا الحديثية، كأحاديث حديث الغدير والكساء والمنزلة ، وزواج المتعة وغيرها كما بيناه في كتابنا هذا.

ولا يصح الاحتجاج بحكاية كثرة طرق ذلك الحديث، بدعوى أن كثرتها تقوي الحديث، ، فهذه مقولة لا تصح، وغير صادقة غالبا، لأن الرواة الكذابين المتعاونين على التحريف والاختلاق في مقدورهم أن يختلقوا آلاف الروايات ويُعددوا طرقها بالعشرات والمئات. وعليه فلا تصح تلك الطرق، ولا يصح الاحتجاج بها بدعوى تعدد وكثرة طرقها، ومن الغفلة والجهل والحماقة تصديقها بدعوى كثرة طرقها!!. فكثرة طرق الرواية مع عدم توفر الشروط الأخرى هي شاهد على انها مكذوبة وليست دليلا على تواترها، ولا على صحتها، لأنها لو كانت صحيحة أو متواترة لما احتاجت إلى ذلك العد الكبير من الطرق التي لم يصح ولا واحد منها.

ثانيا: نقد متن روايات حديث عمار " تقتله الفئة الباغية" :

بالنسبة لنقد متن حديث " الفئة الباغية" ، فهو كما لم يصح إسنادا لا يصح متنا، لأن متنه مُنكر ومخالف للشرع والعقل والتاريخ الصحيح. إنه كذلك بدليل المعطيات والشواهد الآتية:

أولا: إنه من الظلم والخطأ الفادح أن نجعل المطالبين بالحق بغاة ظالمين، ونسكت عن قتلة عثمان الذين هم أصل البلاء والفتنة، فهم قتلة ظلمة معتدون، وكانوا بجيش علي بن أبي طالب. فالبغاة هم قتلة عثمان، وليسوا الذين خالفوا عليا. ثم أن هؤلاء القتلة هم الذين فرضوا على الأمة خليفة بالقوة ولم تختاره بشورى ولا برضى واختيار. فهم بغاة لأنهم قتلوا خليفة المسلمين وعينوا آخر مكانه بالقوة إكراها وإرهابا. وبغاة أيضا لأنهم أحدثوا الفتن في جيش علي، فظهرت فيهم السبئية التي ألهته، والخوارج الذين كفروه وقاتلوه . هؤلاء هم البغاة، وليس جيش طلحة والزبير وأهل الشام ، الذين لم يرتكبوا جرما أصلا ، فأي جرم ارتكبوه ؟؟!! . وإنما كانوا يُطالبون بحق ،ومنهم من بايع عليا مُكرها، ومنهم من لم يُبايع ولا نكث بيعة علي، ولا كانوا مُلزمين بها أصلا. نعم كان من الأحسن أن يتطاوع الطرفان ويتفقا على العدل ومصلحة الأمة، لكن هذا لم يحدث لتمسك كل طرف بموقفه. لكن الذي يهمنا هنا هو أن أتباع طلحة والزبير والشام لم يكونوا بغاة، ولا كانوا ملزمين بالبيعة التي بُويع بها علي. فقول ذلك الحديث بأن الذين قتلوا عمارا بغاة، هو شاهد على عدم صحته، وليس دليلا على أن مخالفي علي كانوا بغاة.

ثانيا: إن مما يُبطل ذلك الحديث ويشهد على عدم صحته، هو أن القتال الذي حدث بين جيش علي ومخالفيه لم يكن قتال بغي وإنما كان قتال رأي واجتهاد . ولا يصح القول بأن علي بن آبي طالب قاتل البغاة من جيش طلحة والزبير وأهل الشام بكتاب الله لقوله تعالى: (({ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ }سورة الحجرات:9-)) . لا يصح الاستشهاد بذلك ، لأنه لا يصدق على الفتنة التي حدثت بين علي ومخالفيه: طلحة والزبير وأهل الشام،ولا تلك الآية خاطبت طرفا دون الآخر ؛ وإنما خاطبت المسلمين كلهم عندما تقتتل طائفتان منهم بأن يتدخلوا للصلح ومقاتلة الباغي إن رفض الصلح. وبما انه من الثابت قطعا أن الطائفة الثالثة التي تُصلح بين الطائفتين المتقاتلتين لم تظهر في الفتنة الكبرى، ولا وقفت

بجاب أحد الطرفين، وإنما اختارت العزلة، وقد مثلها كبار الصحابة المعتزلين للفتنة، كسعد بن ابي وقاص، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة؛ وموقفها هذا هو دليل دامغ على أن القتال بين الطائفتين لم يكن قتال بغي، وإنما كان قتال فتنة باجتهاد من الطرفين.وعليه فتلك الآية لا تنطبق على الفتنة التي وقعت بين هؤلاء الصحابة، ولا يصح الاحتجاج بها .

ومما يدل على أن عليا- رضي الله عنه- قاتل جيش طلحة والزبير وأهل الشام بالرأي والاجتهاد ولم يُقاتلهم بدليل من القرآن ولا الحديث ، انه توجد شواهد تؤيد ما قلناه، منها:

أولها: مفاده أن الصحابي قيس بن عبادة قال لعلي : ((أرأيت مسيرك هذا عهد عهده إليك رسول الله- صلى الله عليه و سلم- أم رأى رأيته ؟ ... قال: ما عهد إلي رسول الله- صلى الله عليه و سلم- فيه شيئا ، ولكن رأى رأيته)) . و في رواية ((ما عهد إلى رسول الله -صلى الله عليه و سلم- شيئا خاصة دون الناس ، إلا شيء سمعته منه ، فهو في صحيفة في قراب سيفي ...)). فعلي لم يقاتل جيش طلحة والزبير وأهل الشام بكتاب ولا بسنة وإنما قاتلهم باجتهاد كما قاتلوه هم أيضا باجتهاد.

الشاهد الثاني: يتضمن قولا لعمار بن ياسر- رضي الله عنه- رواه مسلم بقوله: ((حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا أسود بن عامر حدثنا شعبة بن الحجاج عن قتادة عن أبى نضرة عن قيس قال قلت لعمار أرأيتم صنيعكم هذا الذى صنعتم فى أمر عليّ أرأيا رأيتموه أو شيئا عهده إليكم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال ما عهد إلينا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- شيئا لم يعهده إلى الناس كافة ولكن حذيفة أخبرنى عن النبى -صلى الله عليه وسلم- قال قال النبى -صلى الله عليه وسلم- « فى أصحابي اثنا عشر منافقا فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط ثمانية منهم تكفيكهم الدبيلة وأربعة ».)). فلم يقل عمار أنه قاتل اعتمادا على آية ولا حديث، وإنما صرح بأنه الرأي والاجتهاد.

والشاهد الأخير- الثالث-: يتضمن رأيا لأئمة أهل السنة في موقفهم من القتال الذي حدث بين الصحابة في الفتنة الكبرى، حكاه عنهم ابن تيمية، فقال: ((فأئمة السنة يعلمون أنه ما كان القتال مأمورا به لا واجبا ولا مستحبا ولكن يعذرون من اجتهد فأخطأ)). فلو كان مع علي نص من كتاب أو سنة يأمره بقتال جيش طلحة والزبير وأهل الشام ، ما قال هؤلاء العلماء بذلك الموقف وإنما لقالوا خلافه. وبما أنهم قالوا بأن ذلك القتال لم يكن واجبا ولا مستحبا، بمعنى أنه كان مكروها صاحبه مجتهد في طلب الحق،

دل هذا على أنه لم يكن عند الطرفين المتقاتلين دليل شرعي واضح يأمر بالقتال.

واضح مما ذكرناه أنه لم يكن عند علي وعمار- رضي الله عنهما- دليل شرعي من الكتاب ولا من السنة يأمر بالقتال، وإنما اعتمدا على الرأي والاجتهاد. ونفس الأمر ينطبق على جيش طلحة والزبير وأهل الشام، فقد خالفوا وقاتلوا عليا اجتهادا . وهذا خلاف موقف الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة تماما، فقد كانت عند كبار الصحابة المعتزلين أدلة شرعية صريحة وقوية تُؤيد موقفهم في عدم المشاركة في الفتنة مع أي طرف. منها قوله تعالى: (({ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ }سورة الحجرات:9-))، فالآية تأمر بالصلح وقتال الباغي إن رفض الصلح واستمر في بغيه. لكنهم لم يجدوا الآية تنطبق على الطرفين، فلا يوجد فيهما باغٍ، ولكل منهما اجتهاده ووجهة نظره تحتمل الصواب والخطأ، ولكل منهما يُطالب بحق حسب اجتهاده.

ومنها أيضا حديث الفتن، فقد كان معروفا بينهم، ومن الذين رووه أبو هريرة- رضي الله عنه- وهو من المعتزلين للفتنة. ومفاده أن رسول الله –صلى الله عليه و سلم- قال : ((ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم ،و القائم فيها خير من الماشي ، و الماشي فيها خير من الساعي ،و من تشرّف لها تستشرفه ، فمن وجد فيها ملجأ أو معاذا فليعذ به)) .

ومنها مثلا، ان الصحابي محمد بن مسلمة الأنصاري –رضي الله عنه – فقد اعتزل موقعتي الجمل و صفيّن وكان يحتج بأحاديث نبوية، منها أن النبي–صلى الله عليه و سلم- قال له :((لا تضرّك الفتنة)) . وفي حديث آخر انه قال له: ((إذا رأيت الناس يقتتلون على الدنيا فاعمد بسيفك على أعظم صخرة في الحرة ، فاضربه بها ، ثم اجلس في بيتك حتى تأتيك يد خاطئة ، أو منية قاضية)) ، ثم قال محمد بن مسلمة : ففعلت ما أمرني به رسول الله –صلى الله عليه و سلم)) .وفي رواية انه قال له: ((إنها ستكون فتنة و فرقة و اختلاف ، فإذا كان كذلك فأت بسيفك أُحداً فاضربه حتى ينقطع ، ثم اجلس في بيتك حتى تأتيك يد خاطئة ، أو منية قاضية)) ، ثم قال محمد بن مسلمة –أيام الفتنة- : فقد فعلت ما قاله لي رسول الله –عليه الصلاة و السلام - .

ومنها أن الصحابي أهبان بن صيفي البصري –رضي الله عنه- عندما اعتزل الفتنة ، جاءه علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- و طلب منه أن يلتحق به ، فقال له : نعم ثم دعا جارية له بأن تأتيه بسيفه ، فأخرجته فإذا هو من خشب ، وقال لعلي : ((إن خليلي ابن عمك -صلى الله عليه و سلم-عهد إلي إذا كانت الفتنة بين المسلمين ، فاتخذ سيفا من خشب ، فإن شئت خرجت معك ، قال علي : لا حاجة لي فيك و لا في سيفك.

وبذلك يتبين أن القتال الذي حدث بين علي وجيش طلحة والزبير وأهل الشام لم يكن قتال بغي ، وإنما كان قتال فتنة باجتهاد بسبب اختلاف وجهات النظر في كيفية حل مشكلة قتلة عثمان. وعليه فلا طرف بغى على الآخر، لأن كلا منهما كان طالبا للحق برأي واجتهاد. لكن يجب أن نعلم أن قتلة عثمان وهم الفئة الباغية كانوا في جيش علي بن آبي طالب، وكان يجب على الأمة أن لا يشغلها أمر آخر إلا الاقتصاص من هؤلاء القتلة الذين قتلوا خليفة المسلمين. وبما ان الأمر كذلك، فحديث عمار" تقتله الفئة الباغية" متنه باطل مخالف للشرع والحق والعدل، اختلقه الشيعة انتصار لعلي وطعنا في مخالفيه وذما لهم بالباطل.

ثالثا: إن موقف جيش طلحة والزبير وأهل الشام من بيعة علي لا يجعلهم بغاة، ولا يصح وصفهم بالبغي بدعوى أنهم لم يُبايعوا عليا. لا يصح ذلك ، لأنه يجب أن نعلم أنه إذا كان علي- رضي الله عنه- أولى الصحابة بأن يتولى الخلافة بعد استشهاد عثمان- رضي الله عنه- فإنه لم يكن واجبا على الأمة أن تختار عليا، ولا واجبا أن يتولى هو الخلافة. وإنما كان من حق الأمة أن تختار من يحكمها بالشورى الشرعية، فمن أختاره الناس هو الخليفة حتى وإن كان من التابعين. ومع أن الأخبار قد تضاربت في الطريقة التي تمت بها مبايعة الناس لعلي بالخلافة والظروف التي تمت فيها، فإن المؤكد أنها تمت في ظل هيمنة قتلة عثمان على المدينة وبأوامرهم وإشرافهم وضغوطاتهم وتهديداتهم وإرهابهم ، ولم تتم إلا برضاهم وعلى مقاسهم ومصالحهم. والشاهد على ذلك أنه عندما طلب الصحابة من علي الاقتصاص من قتلة عثمان اعتذر بعدم قدرته على تنفيذه، وقال: ((كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم ...؟)). والشاهد على ذلك أيضا أن بعض كبار رؤوس قتلة عثمان أصبحوا من كبار جيش علي، كالأشتر النخعي، وجبلة بن حكيم، وبعضهم أصبح من ولاة علي كمحمد بن ابي بكر، والأشتر النخعي، ومحمد بن آبي حذيفة. فانظر وتدبر وتعجب!!
.

تلك الظروف هي التي تمت فيها بيعة الناس لعلي بن أبي طالب، إنها بيعة تمت بإكراه وإرهاب وتوجيه وأوامر من قتلة قتلوا خليفة المسلمين وفرضوا عليهم خليفة آخر مكانه. إنها بيعة ناقصة جدا، ولم تستوف شروط البيعة الشرعية: الشورى، الرضي، حرية الاختيار. وبما ان الأمر كذلك، فبيعة علي لم تتم باتفاق المسلمين في المدينة ،ولا في غيرها من أقاليم بلاد المسلمين. فلم تتم باتفاق المسلمين ولا استوفت الشروط الشرعية. وعليه فالذين خرجوا على علي من جيش طلحة والزبير وأهل الشام فقسم منهم كان قد بايع في المدينة كباقي الناس بالإكراه ، وقسم آخر لم يُبايعه ولا اعترف بخلافته أصلا، كاهل الشام. والذين بايعوا عليا بالمدينة وخرجوا عليه كطلحة والزبير والذين خرجوا معهما، الظاهر إنهم فعلوا ذلك لأمرين: إما أنهم رأوا أن بيعتهم له غير مُلزمة لهم لأنها تمت بالإكراه ولم تتم بطريقة شرعية وصحيحة. وإما أنهم لم ينكروا خلافته، وإنما أنكروا عليه سياسته التي أتبعها مع قتلة عثمان، فلما رأوها غير سليمة ولا حكيمة خالفوه وخرجوا للمطالبة بالاقتصاص من قتلة عثمان بالقوة.

وأما آهل الشام، فبما أنهم لم يُبايعوا عليا ولا اعترفوا بخلافته، فليس واجبا عليهم الاعتراف بها. والحقيقة أن الطريقة والظروف التي تمت فيها بيعة علي وما نتج عنها، هي بيعة ناقصة جدا، ولم تستوف الشروط الشرعية، ولا تُلزم أحدا، ولا يصح إلزام بها أحد، سواء بايع أو لم يُبايع.وعليه فإن الذين خرجوا على علي من جيش طلحة والزبير وأهل الشام، لم يبغوا عليا، ولا ظلموه ولا أنكروا حقا من حقوقه. وهذا دليل دامغ يُبطل مزاعم حديث عمار" تقتله الفئة الباغية".

وقد قارن الشيخ تقي الدين ابن تيمية بين بعيتي ابي بكر وعلي- رضي الله عنهما- فقال: ((فلو كانت ولاية أبي بكر حراما وطاعته حراما منكرا لوجب أن ينهوا عن ذلك ،ولو كانت مبايعة علي واجبة لكان ذلك من أعظم المعروف الذي يجب أن يأمروا به فلما لم يكن كذلك أعلم أن مبايعة هذا إذ ذاك لم تكن معروفا ولا واجبا ولا مستحبا ومبايعة ذلك لم تكن منكرا وهو المطلوب)).

وأما إذا قيل: بما أن عليا لم يكن خليفة شرعيا، أو لم تستوف بيعته الشروط الشرعية، فلماذا كان مخالفوه يُطالبونه بالاقتصاص من قتلة عثمان؟؟.

أقول: إنه اعتراض لا يصح، وفي غير محله وفيه تحريف وتلاعب، وتهرب من الاعتراف بالحقيقة. لأن الذين طالبوا عليا بالاقتصاص وهم من

جيش طلحة والزبير وأهل الشام يعلمون أنهم لم يبايعوه، أو خرجوا عليه لكنهم طالبوه بذلك بحكم أنه خليفة على أتباعه وهم الذين اختاروه وأجبروه على القبول وبايعوه ،فهو له سلطة عليهم.

وأما إذا قيل: إن عليا لم يكن يعلم الذين قتلوا الخليفة عثمان بن عفان بأشخاصهم وأسمائهم. فأقول: هذا تبرير لا يصح، لأن الروايات التاريخية لم تقل أن عليا كان لا يعرف قتلة عثمان، وإنما قالت أنه كان يرى تأخير الاقتصاص، لعدم قدرته على الاقتصاص منهم كما بيناه آنفا .وعندما طالبه الصحابة بالاقتصاص منهم اعتذر وقال لهم: ((كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم...)) . وإذا فرضنا جدلا أنه لا يعرف من قتل الخليفة بيده فالناس كلهم ومنهم علي كانوا يعرفون رؤوس الفتنة الذين قادوا الثورة ونفذوا جريمتهم الجماعية في قتلهم لخليفة المسلمين، ومنهم: الأشتر النخعي، وجبلة بن حُكيم، ومحمد بن أبي حذيفة،ومحمد بن آبي بكر، وعبد الله بن سبأ، وغيرهم كثير. فكان الأمر يتطلب جمع هؤلاء وإجراء تحقيق قضائي لمعرفة من قتل بيده أولا ،ومعاقبة الذين جاؤوا بالثوار ثانيا ،واعتدوا على الناس والخليفة في المدينة ثالثا. ومن الثابت في الفقه الإسلامي أن الجماعة تُقتل بالفرد إذا تعاونت على قتله. فالأمر لم يكن صعبا ولا غير مُمكن وإنما كان يحتاج إلى من يهتم به ويُنفذه .

والحقيقة أنه ليس من الحكمة ولا من المصلحة ولا من الحق ولا من العدل محاربة الذين لم يُبايعوا عليا وخرجوا يُطالبون بالاقتصاص من القتلة من جهة، وترك قتلة عثمان وتأجيل الاقتصاص منهم حتى أصبحوا قادة جيش علي وولاته من جهة ثانية. فأين العدل والحكمة والمصلحة الشرعية من هذا التصرف؟؟،وهل بعدما أصبح قتلة عثمان هم قوام جيش علي وقادته ومن ولاته يستطيع علي أن يقتص منهم؟؟!!. أليس هم الذين أفسدوا جيشه، وظهر فيهم من ألهه، ثم قتلوه في النهاية؟؟!! وأليس قتال قتلة عثمان أولى وأحسن وأفيد للأمة من قتال الذين يُطالبون بالاقتصاص من قتلة عثمان؟؟ .

وإنهاءً لهذا الفصل- السادس- يُستنتج منه أن حديث: عمار" تقتله الفئة الباغية"، هو حديث لم يصح إسنادا ولا متنا،رغم كثرة طرقه ، وقد أوردنا منها 34 طريقا. وتبين أيضا أن ذلك الحديث هو من اختلاق رواة الشيعة الإمامية ضمن تأسيسهم لدينهم بالأحاديث والروايات المكذوبة. اختلقوا ذلك الحديث انتصارا لعلي ضد مخالفيه وطعنا فيهم وتضليلا لهم. وقد نجحوا نجاحا كبيرا في نشر ذلك الحديث وغيره من أحاديثهم بين أهل السنة

،وتمكنوا بممارستهم للتقية من إدخال أحاديثهم في المصادر الحديثية السنية وإلحاقها بأحاديثهم الصحيحة عندهم .

****

الفصل السابع

نقد روايات إنكار عبد الله بن مسعود كون المعوذتين من القرآن الكريم

أولا : نقد أسانيد روايات إنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن
ثانيا : نقد متون روايات إنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن :
ثالثا : نفد روايات كون مصحف ابن مسعود هو المُمثل للعرضة الأخيرة:

*****

نقد روايات إنكار عبد الله بن مسعود كون المعوذتين من القرآن الكريم

وردت روايات كثيرة في المصادر الحديثية السنية نصت صراحة على أن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه- كان ينكر كون المعوذتين من القرآن ، فكان يحكهما من مصحفه. مما يعني-حسب تلك الروايات- أن القرآن قد تعرض للتحريف بإدخال فيه سورتين ليستا منه!!. فما تفاصيل ذلك؟، وهل صحيح أن ابن مسعود أنكر كون المعوذتين من القرآن الكريم؟؟. وإن لم يكن الأمر كذلك، فمن الذي اختلق تلك الروايات ونسبها إليه ظلما وبهتانا؟؟. إنهم رواة الشيعة الإمامية هم الذين اختلقوا تلك الروايات انتصارا لدينهم، وهذا الذي سيتبين لنا من نقدنا لتلك الروايات إسنادا ومتنا.

أولا: نقد أسانيد روايات انكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن

تضمنت المصادر الحديثية السنية روايات كثيرة ذكرت بصراحة أن عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه – كان ينكر كون المعوذتين من القرآن الكريم ، سأذكرها وأنقد أسانيدها وأُبيّن زيفها حسب طرقها كما يأتي:

الطريق الأول: قال الحافظ أبو يعلى الموصلي: ((حدثنا الأزرق بن علي، حدثنا حسان بن إبراهيم، حدثنا الصَّلْت بن بَهرَام ، عن إبراهيم، عن علقمة قال: كان عبد الله يَحُك المعوذتين من المصحف، ويقول: إنما أمر رسول الله- صلى الله عليه وسلم- أن يتعوذ بهما، ولم يكن عبد الله يقرأ بهما)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: الأزرق بن علي بن مسلم الحنفي أبو الجهم : لم أعثر له على حال عند المتقدمين، إلا عند ابن حِبان ذكره في

كتابه الثقات وقال: يغرب. ومن المعروف أن أحكام ابن حبان لا يُعوّل عليها إذا انفرد بها لتساهله في التوثيق، حتى أنه وثق كثيرا من الضعفاء . وعليه فإلحاقه بالثقات لا يجعله ثقة، ولا يجعل الإسناد صحيحا من جهته.

والثاني :حسان بن إبراهيم بن عبد الله أبو هاشم العنزي الكرماني (ت 186 هـ ،عن 100 سنة): صدوق يُخطئ. فالرجل ليس حجة ولا ثقة، بل إنه ضعيف من جهة ضبطه، ولأن مرتبة " صدوق" تُشعر بالعدالة لا بالضبط.

والثالث : إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي (ت نحو 96 هـ عن نحو 50 سنة)، قيل فيه: ثقة، كان مدلسا كثير الإرسال ، مُتمكنا جدا من التدليس ، حتى أنه كان يُتعجب منه في قدرته على ممارسته. وقد روى عن أناس لم يسمع منهم حرفا واحدا . وعده ابن قتيبة من رجل الشيعة .وجعله الشيعة من رجالهم. فالرجل مدلس، وهنا قد عنعن وشيعي أيضا، فالإسناد لا يصح من طريقه.

وآخرهم- الرابع- : علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي (ت بعد: 60، أو70هـ): ثقة ثبت، يُرسل. وبما أنه يُرسل ، وهنا لم يُصرّح بالسماع ولا بالرؤية ،فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الثاني : قال الطبراني: ((حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو نعيم، ثنا سفيان عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال : رأيت عبد الله يحك المعوذتين ويقول: لِمَ تزيدون ما ليس فيه)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن الكوفي ((130- 219هـ)، سبق تفصيل حاله وتبين انه ضعيف ضبطا وعدالة ، وانه شيعي إمامي كان مندسا بين أهل الحديث فأظهر التسنن وأخفى الرفض. ولذلك التبس حاله على كثير من المحدثين، فلم يُكن يُظهر غلوه في التشيع، كوسيلة من وسائل ممارسته للتقية في علاقته بالمحدثين ،فاغتر به كثير منهم.

ولا يغيب عنا أن حسن الطن لا يصح دائما، ولا يكون مع الشيعة الإمامية، لأنهم يُمارسون التقية تعبدا. فلا بد من الحزم والحذر واستخدام سوء الظن مع هؤلاء وأمثالهم لاختبارهم وكشفهم . فليس سوء الظن كله مُنهى عنه ، وإنما بعضه فقط ، فإذا كان في محله فهو مطلوب، يندرج ضمن أخذ الحذر الذي أمرنا الشرع به . وقد تمكن هذا الرجل- الفضل بن

دكين- من إخفاء حقيقة مذهبه عن أكثر المحدثين ودس بينهم رواياته الشيعية، وعاش بينهم مخادعا لهم.
والثاني: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (97- 161 هـ) : ثقة ، ثبت ، حجة ، مُدلس، وربما دلس عن الضعفاء ،ومُرسلاته شبه الريح ، فيه تشيع يسير. وبما أنه كان يُدلس، ومرسلاته شبه الريح، وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته .
وآخرهم- الثالث- أبو إسحاق السبيعي الكوفي : كثير التدليس والإرسال، وقد سبق أن بينا حاله بأنه ضعيف ضبطا وعدالة، وكان من شيعة الكوفة المندسين بين المحدثين، ومن الذين حذّر منهم يعقوب الجوزجاني. فالإسناد لا يصح من طريقه.
الطريق الثالث: قال الطبراني : ((حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا علي بن الحسين بن إشكاب ،ثنا محمد بن أبي عبيدة بن معن، عن أبيه ،عن الأعمش ،عن أبي إسحاق ،عن عبد الرحمن بن يزيد ،عن عبد الله : أنه كان يحك المعوذتين من المصحف يقول : ليستا من كتاب الله)).
إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: الأعمش سليمان بن مهران، وأبو إسحاق السبيعي، وقد سبق تفصيل أحوالهما ، وتبين أنهما ضعيفان ضبطا وعدالة، مُدلسان ، شيعيان إماميان كانا يُمارسان التقية في علاقتهم بالمحدثين. وتزيدهما ضعفا عنعنتهما .

الطريق الرابع: قال ابن شبة: ((حدثنا أبو عاصم قال: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رأيت ابن مسعود -رضي الله عنه- يَحُك المعوذتين من المصحف، ويقول: لا يحل قراءة ما ليس منه)).
إسناده لا يصح ، لأن من رواته : سفيان بن عيينة، وأبو إسحاق السبيعي. الأول كان كثير الإرسال والتدليس، وهنا قد عنعن. والثاني سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، ومُدلس وشيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بالمحدثين. وتزيدهما ضعفا عنعنتهما .
الطريق الخامس قال ابو بكر بن أبي شيبة: ((حدثنا أبو الأحوص ،عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد قال : رأيت عبد الله محا المعوذتين من مصاحفه ، وقال : لا تخلطوا فيه ما ليس منه)).
إسناده لا يصح ، لأن من رواته: أبو إسحاق السبيعي الكوفي، وهو آفة هذا الخبر، لأنه سبق أن فصلنا أحواله و تبين أنه كان كثير التدليس

والإرسال مارسهما عن سابق إصرار وترصد. وكان شيعيا إماميا يُمارس التقية، وبها أخفى حاله عن كثير من أهل الحديث.وهو من شيعة الكوفة الذين حذّر منهم يعقوب الجوزجاني. وتزيده ضعفا عنعنته عن عبد الرحمن بن يزيد.

الطريق السادس : قال الطبراني: - ((حدثنا عثمان بن عمر الضبي ثنا أبو عمر حفص بن عمر الحوضي (ح) وحدثنا محمد بن محمد التمار ثنا محمد بن كثير قالا ثنا شعبة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن عن عبد الله :أنه كان يحك المعوذتين من مصحفه فيقول : الا خلطوا فيه ما ليس فيه)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: شعبة بن الحجاج بن الورد الكوفي(82-160 هـ) ، قيل فيه: ثقة ثبت، كان كثير الخطأ في أسامي الرواة ،ويُقلبها، وذكر أحمد بن حنبل نماذج كثيرة من أخطائه في الأسماء. فالرجل ضعف من جهة ضبطه . وتزيده ضعفا عنعنته عن أبي إسحاق. والثاني: أبو إسحاق السبيعي الكوفي: ضعيف ضبطا وعدالة، وقد سبق تفصيل حاله.

الطريق السابع : قال الطبراني: ((حدثنا سعيد بن عبد الرحمن التستري ثنا محمد بن موسى الحرشي ثنا عبد الحميد بن الحسن عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود أنه كان يقول: لا تخلطوا بالقرآن ما ليس فيه فإنما هما معوذتان تعوذ بهما النبي صلى الله عليه و سلم { قل أعوذ برب الفلق } و { قل أعوذ برب الناس } وكان عبد الله يمحوهما من المصحف)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: محمد بن موسى الحرشي البصري: صدوق، ضعيف. ومنهم: عبد الحميد بن الحسن الهلالي الكوفي: صدوق، يُخطئ، وثقه ابن معين، وضعفه أبو داود والدارقطني. فالرجل ضعيف، لأن الجرح أسبق من التعديل، وعلى اقل تقدير إن توثيقه لم يثبت.

وآخرهم: أبو إسحاق السبيعي الكوفي: ضعيف ضبطا وعدالة كما بيناه مرارا.

الطريق الثامن : قال ابن أبي شيبة : ((حدثنا وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين قال : كان ابن مسعود لا يكتب المعوذتين)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (128-196هـ) عن 70 سنة) ، وثقه أكثر المحدثين، وأثنوا عليه، و جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة . وقال ابن المدينى : وكيع كان فيه تشيع قليل)) . والشيعة هم أيضا عدوه من رجالهم . والراجح أنه شيعي مندس بين

المحدثين. وكان وكيع يُدلس فيُخفي أسماء الضعفاء عندما يروي عنهم ، وكان كثير الخطأ أيضا. وبما أنه يُدلس وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته .

ومنهم: جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث أبو عون المخزومي العمري الكوفي(ت206هـ): صدوق، رجل صالح ليس به بأس، ثقة. يُرسل ، حدث عن بعض الرواة لم يدركهم. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن عن ابن سيرين، فالإسناد لا يصح من طريقه.

آخرهم: محمد بن سيرين (ت110 هـ عن 77 سنة): ثقة ثبت، كان كثير الإرسال، حدث عن أقوام لم يدركهم، وآخرين لم يسمع منهم، فأرسل عن ابن عباس، وابن عمر، و عائشة وغيرهم. وهو لم يلحق بأبي بن كعب، ولا بابن مسعود، ولا بعثمان ، فمن أين له بالخبر الذي رواه عن ابن مسعود وهو لم يلحق به ؟؟!!. فالخبر منقطع بينهما، مما يعني أنه يوجد راوٍ بينهما سقط من الإسناد .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطرق الباقية من رواية إنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن ابتداء من الطريق التاسع إلى الأخير كلها تنتهي إلى مصدر واحد ، هو : زر بن حبيش، عن أُبي بن كعب.وعليه فإننا سننقد أسانيد الطرق الآتية حسب رواتها أولا، ثم نترك نقد رواية زر عن أُبي بن كعب إلى النهاية بحكم أنها تشمل كل تلك الطرق، ولأهميتها وخطورتها ثانيا.

الطريق التاسع : قال المستغفري : ((حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحراز الهروي ، أخبرنا عبد الرحمن بن أبي حاتم ، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا عمرو بن عبد الرحمن أبو حفص الأبار عن منصور بن المعتمر ، عن عاصم ، عن زر بن حبيش ، قال : وفدت إلى عثمان بن عفان – رضي الله عنه- فلقيتُ أبي بن كعب- رضي الله عنه- فقلتُ : حدثني عن المعوذتين ، فإن ابن مسعود يحكهما ،ويقول: لِمَ تزيدون فيه ما ليس منه ؟، فقال أُبي : **قيل لرسول الله – صلى الله عليه وسلم- فقال لنا، فنحن نقول.** كم تعدون سورة الأحزاب ؟ » ، قال : قلت : ثلاثا وسبعين قال : « فو الذي يحلف به أبي إن كانت لتعدل سورة البقرة ، أو أطول ، لقد قرأنا فيها آية الرجم : (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة نكالا من الله والله عزيز حكيم)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: المؤلف: جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر النسفي المستغفري أبو العباس(ت 432هـ):قال الذهبي: صدوق في نفسه، يروي الموضوعات ولا يوهيها.
والثاني: أبو بكر أحمد بن محمد بن الحراز الهروي: لم أعثر له على ترجمة و لا على حال، فالظاهر أنه مجهول.
والثالث: منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي الكوفي (ت 132هـ) قيل فيه : ثقة ، ثبت ، لا يُدلس ، كان فيه تشيع قليل من دون غلو حسب العجلي . وقال أبو نعيم الملائي: ((سمعت حماد بن زيد يقول: رأيت منصور بن المعتمر صاحبكم، وكان من هذه الخشبية، وما أراه كان يكذب . قلت: الخشبية: هم الشيعة)). وهذا عند الذهبي تشيع حب وولاء فقط. وجعله ابن قتيبة من رجال الشيعة ، وذكره الجوزجاني من بين شيعة كبار محدثي الكوفة الذين لم يحمد الناس مذاهبهم ، فجمعوا بين مذموم المذهب وصدق اللسان . ثم حذّر منهم بقوله : ((فما روى هؤلاء مما يقوي مذهبهم عن مشايخهم المغموزين وغير الثقات المعروفين فلا ينبغي أن يغتر بهم الضنين بدينه الصائن لمذهبه خيفة أن يختلط الحق المبين عنده بالباطل الملتبس فلا أجد لهؤلاء قولا هو أصدق من هذا)). فواضح من قوله أن الرجل لم يكن قليل التشيع كما ذكر العجلي . و قوله هذا شاهد دامغ على أن هؤلاء وأمثالهم كانوا يُمارسون التقية بإظهار الكلام المعسول ، ومخالفته بما يظر من سلوكاياتهم و مروياتهم المذمومة.
كما أن وصف يحيى بن سعيد لمنصور بن المعتمر بأنه من الخشبية هو دليل دامغ على أن الرجل لم يكن قليل التشيع، ولا كان من شيعة أهل السنة ، وإنما كان من الشيعة الإمامية ، وهم رافضة ، وكانوا يُسمون بالخشبية ، لأنهم قالوا: لا نقاتل بالسيف إلا مع إمام معصوم ، و دعوا إلى القتال بالخشب. فواضح من ذلك أن الرجل كان إماميا، والإمامي مغالٍ بالضرورة ، وإن اختلفت درجة غلو طوائف الإمامية- الرافضة ، السبئية- ، لكنها لا تخرج عن الغلو ،وعليه فإن مروياتهم ضعيفة من أساسها ، لأن مذهبهم يقوم على التحريف، واختلاق الأخبار ،وممارسة التقية باستحلال الكذب . ومن هذا حاله لا تُقبل رواياته ، حتى وإن صدق في بعضها ، ومنهم منصور هذا، لأن الشيعي الإمامي يصدق تقية، ويكذب تقية، وفي الحالتين هو في عبادة حسب مذهبه .
وأما الشيعة ، فإن الإمامية الاثنى عشرية جعلوه من أصحاب إمامهم الباقر ، لكنهم لم يجعلوه من طائفتهم، و إنما جعلوه من الزيدية

البترية.وخلاصة حال الرجل أنه ضعيف ضبطا وعدالة ، خاصة وأن متن روايته مُنكر كما سنبينه لاحقا.

وآخرهم- الرابع- عاصم بن أبي النجود ، عاصم بن بهدلة الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ (ت 128هـ) : ثقة، كثير الخطأ في حديثه، صدوق، له أوهام ، لا بأس به، حجة في القراءات، حديثه في الصحيحين مقرون بغيره. لكنه كان يُرسل ، فقد روى عمن لم يسمع منه ،قال الدارقطني : ((لم يسمع من أنس شيئا)) و((روى عن شهر بن حوشب والحارث بن حسان البكري ... والصحيح أن بينهما أبا وائل)).وقال أيضا: ((لا يصح لعاصم عن عطية ، يعني العوفي، شيء)). وهو هنا قد عنعن عن زر بن حبيش، فبما أنه كثير الخطأ في الحديث، و كان يُرسل فإن إسناد الخبر لا يصح من طريقه.

والطريق العاشر: قال ابن حبان : ((أخبرنا محمد بن الحسن بن مكرم بالبصرة قال حدثنا داود بن رشيد قال حدثنا أبو حفص الأبار عن منصور عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش قال: لقيت أبي بن كعب فقلت له إن ابن مسعود كان يحك المعوذتين من المصاحف ويقول إنهما ليستا من القرآن فلا تجعلوا فيه ما ليس منه قال أبي :قيل لرسول الله- صلى الله عليه وسلم- فقال لنا فنحن نقول ...)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: عمرو بن عبد الرحمن بن قيس أبو حفص الأبار الكوفي ثم البغدادي(من الطبقة الثامنة): ثقة، صدوق. لكنه عنعن عن منصور بن المعتمر ،وهذا يعني أنه يحتمل أنه لم يسمع منه ، وقد عاش هذا الرجل في زمن كان فيه التفريق بين السماع من عدمه ممارسا ومطلوبا. وعليه فإن الإسناد لم يثبت اتصاله من جهته، خاصة وأن ابن حجر وضعه في مرتبة: صدوق.وهذه المرتبة تُشعر بالتوثيق لا بالضبط.فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، وتزيده عنعنته ضعفا.

ومنهم: منصور بن المعتمر، وعاصم بن أبي النجود: لا يصح الإسناد من طريقهما وقد بينا سبب ذلك في الإسناد السابق.

الطريق الحادي عشر: في مُصنف عبد الرزاق : ((عبد الرزاق عن معمر والثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش قال : سألت أُبي بن كعب عن المعوذتين فقال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عنهما

فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : قيل لي ، فقلت قال أبي : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : فنحن نقول)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق بن همام، ومعمر بن راشد: ضعيفان ضبطا وعدالة، وهما من الشيعة الإمامية المندسين بين المحدثين الذين أظهروا التسنن وأخفوا الرفض. وهذا أمر سبق أن بيناه ووثقناه فلا نعيده هنا.

ومنهم: سفيان بن سعيد الثوري الكوفي: (97- 161 هـ) : ثقة ، ثبت ، حجة ، مُدلس، وربما دلس عن الضعفاء ،ومُرسلاته شبه الريح ، فيه تشيع يسير ، يثلث بعلي. وبما أنه كان يُدلس، ومرسلاته شبه الريح، وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته. وآخرهم : عاصم بن بهدلة بن أبي النجود: بينا سابقا أنه ضعيف من جهة ضبطه، وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الثاني عشر: قال الطحاوي: (حدثنا المزني ، حدثنا الشافعي ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عبدة بن أبي لبابة ، وعاصم بن بهدلة ، عن زر بن حبيش ، قال سألت أبي بن كعب عن المعوذتين ، وقلت له : إن أخاك ابن مسعود يحكهما من المصحف فقال : إني سألت رسول الله -عليه السلام- فقال : « قيل لي : قل فقلت » ، فنحن نقول كما قال رسول الله- عليه السلام-)).

إسناده لا يصح ، لأن من رواته: سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي(107- 198 هـ) : كان كثير التدليس والإرسال، وكثير الخطأ في حديث الكوفيين والشهاب الزهري وفي حديث الحجازيين. وقد دلس عن الضعفاء والثقات معا كما بيناه عندما فصلنا حاله. بل وكان يتصرف في الأسانيد بالزيادة والنقصان، وأحيانا يُسقط راويين من الإسناد تدليسا. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

والراوي الثاني: عبدة بن أبي لبابة الأسدي مولاهم أبو القاسم البزاز الكوفي (من الطبقة الرابعة): ثقة ، لكنه روى عن أم سلمة ولم يسمع منها ، وروى عن عمر بن الخطاب ولم يدركه. وبما أنه روى عن بعض الرواة ولم يسمع منهم ،و بعضهم لم يدركه، وهو هنا قد عنعن عن زِر بن حبيش فسماعه منه هذا الخبر غير ثابت، ومن المحتمل انه لم يسمعه منه، وإنما أسقط الراوي الذي بينهما. وبمعنى آخر إن إسناده هذا لم يثبت اتصاله من طريقه .

آخرهم : عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الكوفي : بينا سابقا أنه ضعيف من جهة ضبطه، وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الثالث عشر: قال الطحاوي: ((حدثنا إبراهيم بن أبي داود ، حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، حدثنا أبو بكر بن عياش ، عن عاصم ، عن زر ، قال : قلت لأبي : إن عبد الله يقول في المعوذتين : لا تلحقوا بالقرآن ما ليس منه فقال : إني سألت عنهما رسول الله- صلى الله عليه وسلم- فقال : « قيل لي : قل فقلت » قال أبي : قال لنا رسول الله- صلى الله عليه وسلم- : « قولوا » فنحن نقول)).

إسناده لا يصح ، لأن من رواته: أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي (ت 227هـ- عن 94 سنة) : ثقة، صدوق، ليس بحجة، مأمون ثبت. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، وليس بحجة، خاصة وان متن الرواية مُنكر، بل باطل كما سنبينه لاحقا.

والثاني أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ)(193-95هـ) : وثقه بعض أهل الحديث، و ضعفه بعضهم، و كان كثير الغلط .كان يحيى القطان لا يرضاه. فالرجل ضعيف من جهة صبطه، ولم يثبت توثيقه عدالة، فهو ضعيف .

وآخرهم- الثالث- عاصم بن بهدلة ، سبق ذكر حاله ، وبينا أنه كان يُدلس وضعيف في الحديث. وتزيده ضعفا عنعنته عن زر بن حبيش.

الطريق الرابع عشر: قال الطحاوي : ((حدثنا أبو أمية ، حدثنا محمد بن سابق ، حدثنا مالك بن مغول ، عن عاصم ، عن زر ، قال : قلت لأبي : يا أبا المنذر السورتان اللتان ليستا في مصحف عبد الله ، فقال : سألت عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « قيل لي : قل فقلت لكم » ، فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنحن نقول)).

إسناده لا يصح ، لأن من رواته: أبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الهدي الطرسوسي البغدادي الأصل (ت273هـ-): ثقة ، صدوق صاحب حديث يهم، صدوق كثير الوهم، أُنكرت عليه أحاديث، فتكلم فيه الناس بسببها. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

والثاني: محمد بن سابق التميمي أبو جعفر أو أبو سعيد البزاز الكوفي نزيل بغداد (ت213 هـ) ، قيل فيه: ثقة، لا يُحتج به، ضعيف، ليس ممن يُوصف بالضبط، ليس به بأس. فالرجل ضعيف ضبطاً .
والثالث: مالك بن مغول بن عاصم بن غزية بن حارثة بن حديج بن بجيلة البجلي الكوفي أبو عبد الله (ت 159هـ) : ثقة. حدث عن عكرمة ولم يسمع منه شيئا. فحديثه عنه مرسل، وهذا يعني أن الرجل حدث عن رواة لم يسمع منهم . وبما أنه كذلك ،وهنا قد عنعن عن عاصم، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته .
آخرهم – الرابع- : عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الكوفي : بينا سابقا أنه ضعيف من جهة ضبطه، وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الخامس عشر: في مسند أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا سفيان بن عيينة عن عبدة بن أبي لبابة وعاصم عن زر قال : قلت لأبي: إن أخاك يحكهما من المصحف فلم ينكر. قيل لسفيان: ابن مسعود ؟، قال: نعم ،وليسا في مصحف بن مسعود. كان يرى رسول الله- صلى الله عليه و سلم- يعوذ بهما الحسن والحسين، ولم يسمعه يقرؤهما في شيء من صلاته فظن أنهما معوذتان وأصر على ظنه وتحقق الباقون كونهما من القرآن فأودعوهما إياه)).
إسناده الإسناد لا يصح ، لأن من رجاله : سفيان بن عيينة الكوفي، وعبدة بن ابي لبابة الكوفي، وعاصم بن بهدلة الكوفي . وهؤلاء ذكرنا أحوالهم في الطريق الثاني عشر، وتبين منها أن إسنادهم لا يصح من طريقهم .

الطريق السادس عشر: قال أبو بكر بن أبي شيبة: ((حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن عاصم عن زر قال : قلت لأُبي: إن ابن مسعود لا يكتب المعوذتين في مصحفه ، فقال : إني سألت عنهما النبي- صلى الله عليه وسلم- فقال : " قيل لي " ، فقلت : فقال : أبي : ونحن نقول كما قيل لنا)).
إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: حسين بن علي بن الوليد الجعفي الكوفي : ثقة، لكنه عنعن عن زائدة، فيُحتمل أنه لم يسمع منه، خاصة وأنه عاش في زمن كان فيه التفريق بين السماع وعدمه ممارسا ومطلوبا. فالإسناد من طريقه لم يثبت اتصاله.
ومنهم: زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي الكوفي : ثقة ، مُتقن، صدوق، ثبت، ضعيف في حديثه عن أبي إسحاق السبيعي. فلماذا هو مُتقن في

الحديث عامة و ضعيف عن السبيعي خاصة؟؟ ، فهل لأنه روى عنه روايات شيعية انكشف زيفها ، أم أنه ضعيف من جهة ضبطه، أم أنه جمع بين الأمرين؟؟ . علما بأن الشيعة جعلوه من رجالهم، ومن أصحاب بعض أئمتهم، ورووا عنه مرويات إمامية، فالرجل فيه شيء. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

آخرهم- الثالث- : عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الكوفي : بينا سابقا أنه ضعيف من جهة ضبطه، ويُرسل، وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق السابع عشر: قال ابن الضريس: ((أخبرنا موسى بن إسماعيل ، حدثنا حماد ، عن عاصم ، عن زر ، قال : " قلت لأبي بن كعب : إن ابن مسعود ، لا يكتب المعوذتين في مصحفه . فقال : أشهد أن النبي -صلى الله عليه وسلم-: أخبرني : أن جبريل قال له : " قل أعوذ برب الفلق " فقلتها ثم قال : قل أعوذ برب الناس فقلتها . فنحن نقول لكم كما قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)).

إسناده لا يصح ، لأن من رواته: موسى بن إسماعيل المنقري التبوذكي البصري أبو سلمة (ت 223هـ) : ثقة. لكنه عنعن عن حماد بن سلمة، فيُحتمل أنه أرسل الرواية ولم يسمعها منه، خاصة وأنه كان في زمن التفريق فيه بين السماع من عدمه ممارسا ومطلوبا. وعليه فالإسناد لم يثبت اتصاله من طريقه.

والثاني: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة) : ثقة له أوهام ومراسيل ، عابد، أمين، فيه غفلة، له أوهام وغرائب، وغيره أثبت منه . وكان كثير الخطأ. وذكر أحمد بن حنبل أن حمادا أسند عن أيوب السختياني أحاديث لم يسندها الناس عنه. لم يُخرج له البخاري احتجاجا، وإنما استشهد به تعليقا. انفرد بأحاديث عُرفت به، وقيل أنها دُست في كتبه من دون أن يعلم ، وكان لا يحفظ أحاديثه . وقد اتهمه يحيى بن سعيد القطان بالكذب، وتفصيل ذلك أن أحمد بن حنبل قال : ((قال يحيى بن سعيد القطان : إن كان ما يروي حماد بن سلمة ، عن قيس بن سعد حقًا فهو . قلت له ماذا ؟ قال : ذكر كلامًا . قلت ما هو ؟ قال : كذاب . قلت لأبي : لأي شيء هذا . قال: لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء ، عن ابن عباس ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . قال أبي : ضاع كتاب حماد بن سلمة ، عن قيس بن سعد فكان يحدثهم من حفظه ، فهذه قضيته)).

فالرجل ضعيف ضبطا وعدالة!! . وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

آخرهم- الثالث- عاصم بن بهدلة، ذكرنا حاله وتبين منه أنه ضعيف في الحديث ويرسل. وبما أنه كذلك وعنا قد عنعن عن زر بن حبيش فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الثامن عشر: قال أحمد بن حنبل :((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة أنا عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش قال قلت لأبي بن كعب : إن بن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه فقال: أشهد أن رسول الله- صلى الله عليه و سلم- أخبرني إن جبريل- عليه السلام- قال له: قل أعوذ برب الفلق، فقلتها. فقال: قل أعوذ برب الناس، فقلتها. فنحن نقول ما قال النبي- صلى الله عليه وسلم-)).

إسناده لا يصح ،لأن من رجاله: حماد بن سلمة ، وعاصم بن بهدلة، وهما ضعيفان ويُرسلان ،كما بيناه في الإسناد السابق.وهنا قد أرسلا ، فالإسناد لا يصح من طريقهما.

الطريق التاسع عشر: قال أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا وكيع ثنا سفيان عن عاصم عن زر قال سألت أبي بن كعب عن المعوذتين فقال سألت النبي صلى الله عليه و سلم عنهما فقال قيل لي فقلت لكم فقولوا قال أبي فقال لنا النبي صلى الله عليه و سلم فنحن نقول)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (196-128هـ) عن 70 سنة) ، وثقه أكثر المحدثين، وأثنوا عليه، و جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة . وقال ابن المدينى : وكيع كان فيه تشيع قليل)) . والشيعة هم أيضا عدوه من رجالهم . وكان وكيع يُدلس فيُخفي أسماء الضعفاء عندما يروي عنهم ، وكان كثير الخطأ أيضا. فالرجل ضعيف، والراجح أنه كان شيعيا إماميا مندسا بين أهل الحديث كما بيناه سابقا. وبما أن ذلك حاله ، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه .

ومنهم: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (97- 161 هـ) : سبق تفصيل حاله وتبين أنه يُدلس ويُرسل ،ومرسلاته ضعيفة جدا وصفت بأنها شبه الريح. وبما أنه كان يُدلس، ومرسلاته شبه الريح، وقد هنا عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته.

أو هو: سفيان بن عيينة: سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي(107- 198 هـ) : كان كثير التدليس والإرسال، وكثير الخطأ في

حديث الكوفيين والشهاب الزهري وفي حديث الحجازيين. وقد دلس عن الضعفاء والثقات معا كما بيناه عندما فصلنا حاله. بل وكان يتصرف في الأسانيد بالزيادة والنقصان، وأحيانا يُسقط راويين من الإسناد تدليسا. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

آخرهم: عاصم بن بهدلة، ذكرنا حاله وتبين منه أنه ضعيف في الحديث ويرسل. وبما أنه كذلك وعنا قد عنعن عن زر بن حبيش فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق العشرون: قال البخاري: ((حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن عاصم وعبدة عن زر بن حبيش قال سألت أبي بن كعب عن المعوذتين فقال سألت رسول الله- صلى الله عليه وسلم- فقال قيل لي فقلت فنحن نقول كما قال رسول- الله صلى الله عليه وسلم-)). لاحظ هذه الرواية لم تذكر موقف ابن مسعود، لكنها تضمنت الإشارة والإيحاء إليه !!.

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي(107- 198 هـ) : كان كثير التدليس والإرسال، وكثير الخطأ في حديث الكوفيين والشهاب الزهري وفي حديث الحجازيين. وقد دلس عن الضعفاء والثقات معا كما بيناه عندما فصلنا حاله. بل وكان يتصرف في الأسانيد بالزيادة والنقصان، وأحيانا يُسقط راويين من الإسناد تدليسا. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

ومنهم : عبدة بن أبي لبابة الأسدي مولاهم أبو القاسم البزاز الكوفي (من الطبقة الرابعة): ثقة ، لكنه روى عن أم سلمة ولم يسمع منها ، وروى عن عمر بن الخطاب ولم يدركه. وبما أنه روى عن بعض الرواة و لم يسمع منهم ،و بعضهم لم يدركهم، وهنا قد عنعن عن زِر بن حبيش فسماعه منه هذا الخبر غير ثابت، ومن المحتمل انه لم يسمعه منه، وإنما أسقط الراوي الذي بينهما. بمعنى إن إسناده هذا لم يثبت اتصاله .

وآخرهم: عاصم بن بهدلة، ذكرنا حاله وتبين منه أنه ضعيف في الحديث ويرسل. وبما أنه كذلك وعنا قد عنعن عن زر بن حبيش فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الواحد والعشرون : قال البخاري:((- حدثنا علي بن عبد الله ،حدثنا سفيان، حدثنا عبدة بن أبي لبابة ،عن زر بن حبيش ح وحدثنا عاصم عن زر قال: سألت أبي بن كعب قلت يا أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا. فقال أبي: سألت رسول الله- صلى الله عليه وسلم- فقال لي:

قيل لي فقلت: قال: فنحن نقول كما قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي(107- 198 هـ): يُلاحظ عليه أنه هنا صرّح بالسماع من عاصم بن بهدلة، وهدا خلاف كل الطرق السابقة رواها عنه مُعنعنة ، كما في الطرق: 20، 19، 15، 12، 4 . وهذا يعني أن الإسناد تصرّف فيه بعض رواة الإسناد. والراجح أن سفيان الثوري هو الذي تصرّف فيه، لضعفه وتساهله ، وتصرفه في الأسانيد. فهو مع كونه كثير التدليس والإرسال، فقد كان كثير الخطأ في حديث الكوفيين والشهاب الزهري وفي حديث الحجازيين. وقد دلس عن الضعفاء والثقات معا كما بيناه عندما فصلنا حاله. بل وكان يتصرف في الأسانيد بالزيادة والنقصان، وأحيانا يُسقط راويين من الإسناد تدليسا. وبما أنه كذلك ، فالرجل ضعيف لضعف ضبطه وتساهله وتصرّفه في الأسانيد، فالإسناد لا يصح من طريقه حتى وإن صرّح فيه بالسماع.

ومنهم: عبدة بن أبي لبابة الأسدي ، وعاصم بن بهدلة: لا يصح الإسناد من طريقهما بسبب ما ذكرناه فيهما في الطريق السابق.

الطريق الأخير- الثاني والعشرون -: في مُسند الحميدي:((حدثنا الحميدى ، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا عبدة بن أبي لبابة وعاصم بن بهدلة أنهما سمعا زِر بن حبيش يقول: سألت أبى بن كعب عن المعوذتين، فقلت: يا أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يحكهما من المصحف . قال إني سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم – قال: « قيل لي قل . فقلت » . فنحن نقول كما قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -)).

أقول: يُلاحظ على الطرق المروية عن زر بن حبيش كلها جمعت بين التصريح بالسماع والعنعنة ابتداء من الطريق التاسع إلى الواحد والعشرين. وكلها لم تصرّح بسماع عاصم عن زر بن حبيش، وعبدة بن ابي لبابة عن زر بن حبيش فكان شاهدا على الإرسال ، إلا الطريق الأخير الذي رواه الحميدي بإسناده، فقد ورد متصلا كله بالسماع وظاهره صحيح . فماذا يعني ذلك؟، وهل الإسناد صحيح؟، وهل تصرّف فيه بعض رواته فجعله متصلا صحيحا ؟؟.

إنه لا يصح ، بدليل الشواهد الآتية: أولها لقد ذكرنا 12 طريقا يتعلق بموقف ابن مسعود من المعوذتين عن طريق عاصم وعبدة عن زر بن

حبيشن ولا واحد منها صرّح بسماعهما من زر ، وإنما كلها عنعنت خبرهما عنه . والطريق الأخير- الثاني والعشرون- هو الذي ذكر سماعهما منه وانفرد به. وهذا يُضعفه ولا يُقويه ، ويدل عل حدوث خلل فيه. وإلا لماذا ينفرد وحده بذلك ؟؟!!.

الشاهد الثاني : مفاده أنه يوجد من بين تلك الطرق خمسة رواها سفيان بن عيينة عن عاصم وعبدة عن زر بن حبيش .منها ثلاثة طرق لم يُصرّح فيهما بالسماع منهما، ولا ذكر فيهما تصريحهما بالسماع من زر بن حبيش. ومنها واحد صرّح فيه بسماعه هو منهما فقط دون ذكر سماعهما من زر بن حبيش. والطريق الأخير – الثاني والعشرون- هو الذي صرّح بسماع ابن عيينة من عاصم وعبدة، وسماعهما أيضا من زر. وهذا يبعث على الشك ، ويُرجح بأن أحد رجال الإسناد قد أخطأ ، أو نسي أثناء روايته للخبر. والراجح أن هذا حدث من جهة سفيان بن عيينة لأنه سبق أن توسعنا في بيان شواهد ضعف ابن عيينة عندما تكلمنا عن طرق روايات محاولة كتابة الوصية. ومما قلناه هو أن سفيان بن عيينة، كان كثير التدليس والإرسال، وكثير الخطأ في حديث الكوفيين والشهاب الزهري وفي حديث الحجازيين. وقد دلس عن الضعفاء والثقات معا. بل وكان يتصرف في الأسانيد بالزيادة والنقصان، وأحيانا يُسقط راويين من الإسناد تدليسا. فالرجل ضعيب، وهو الذي تصرف في إسناد طريق الحميدي.

الشاهد الأخير- الثالث- : مضمونه أن تصريح هذا الإسناد بسماع عاصم وعبدة من زر بن حبيش عن أبي بن كعب لا يصح .لأن هذه الحادثة وقعت زمن خلافة عثمان حسب ما ذكرته تلك الطرق، وبما أنه سنبين قريبا أن أُبي بن كعب مات قبل خلافة عثمان ، أو على اقل تقدير أنه لم يثبت أن أُبي بن كعب مات في خلافة عثمان كما زعمت تلك الروايات؛ فإن هذا يعني أن السماع المزعوم باطل، أو لم يثبت. وبذلك يكون إسناد الحميدي منقطعا وضعيفا بسبب سفيان بن عيينة كما أشرنا إليه أعلاه.

وأما بالنسبة لما أشرنا إليه سابقا بأننا سنؤخر نقد تصريح طرق رواية زر بن حبيش بالسماع من الصحابي أُبي بن كعب، فإننا هنا سنُكمل نقد تلك الطرق بعدما نقدناها كلها وتبين عدم صحة ولا واحد منها من خلال نقدنا لكثير من رواتها. وهنا سننقد تصريحها بالسماع نقدا واحدا شاملا لكل تلك الطرق بحكم أنه جزء لا يتجزأ من نقدنا لتلك الطرق. فهل صحيح أن زر بن حبيش سمع من الصحابي أُبي بن كعب فيما رواه عن إنكار ابن مسعود

كون المعوذتين من القرآن؟؟. إنه لم يصح، وعلى اقل تقدير أن سماعه منه لم يثبت. وهذا الأمر يهدم كل أسانيد طُرق رواية عاصم وعبدة عن زر بن حبيش عن أُبي بن كعب، وقد بلغت 14 طريقا . إن سماع ابن حبيش من أُبي لم يصح، ولم يثبت على أقل تقدير بدليل المعطيات والشواهد الآتية:

أولها: يتمثل في وجود طريقين لم يُصرح فيهما زر بن حبيش بالسماع من الصحابي: أُبي بن كعب فيما يتعلق بالمعوذتين . وهذا يعني أن ما ذكرته الطرق الأخرى عن تصريح زر بن حبيش بالسماع من أُبي بن كعب فيما يتعلق بموضوع المعوذتين هو أمر لم يصح، وعلى اقل تقدير أنه مشكوك فيه، و مختلف فيه، ولم يثبت سماعه منه. فذلك السماع لم يصح، ولم يثبت، ويصبح سماعه منه معلقا مُحتملا وليس ثابتا ولا مؤكدا. وهذا يكفي وحده لتضعيف أسانيد تلك الطرق . والطريقان هما: في مسند أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله حدثني محمد بن الحسين بن أشكاب ثنا محمد بن أبي عبيدة بن معن ثنا أبي عن الأعمش ... قال الأعمش وحدثنا عاصم عن **زر عن أبي بن كعب** قال سألنا عنهما رسول الله صلى الله عليه و سلم قال فقيل لي فقلت)). وفيه أيضا: ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عفان ثنا أبو عوانة عن عاصم عن **زر عن أُبي** عن النبي صلى الله عليه و سلم نحوه)).

الشاهد الثاني: إن مما يُضعف رواية زر بن حبيش عن أُبي بن كعب فيما رواه عنه بالسماع عن موقف ابن مسعود من المعوذتين هو أن رد الصحابي أُبي بن كعب كان باردا سلبيا مبررا لموقف ابن مسعود وليس مُنكرا له. من ذلك مثلا: عن زر بن حبيش قال : سألت أُبي بن كعب عن المعوذتين فقال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عنهما فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : قيل لي ، فقلت قال أبي : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : فنحن نقول)) .فلا إنكار ولا غضب ولا اتصال به، ولا تحذير الناس منه، ولا رد عليه ، وإنما هو إقرار وموافقة، وسلبية ورد بارد. وهذا دليل دامغ على أن تلك الروايات باطلة قطعا. فلا يُمكن ان يسكت أُبي عن ذلك وهو يقول بأنه سمع المعوذتين من الرسول بأنهما قرآن، ويعرف قطعا أن إنكار قرآنية المعوذتين مخالف للقرآن ،وإنكار لقطعية من قطعياته. وكيف يقول ذلك ثم يسكت عنه ، فلا إنكار ولا غضب، ولا عتاب ولا جمع للصحابة لمناقشة ابن مسعود والرد عليه؟؟!!. وبما أن ذلك هو موقفه

المزعوم دل هذا على أن حكاية زر بن حبيش عن أَبي بن كعب حكاية مختلقة سواء رُويت عنه عنعنة أو سماعا.

الشاهد الثالث: مفاده أن من القرائن والمعطيات التي تدل على عدم سماع زر بن حبيش من أُبي بن كعب فيما يخص المعوذتين هو أن بعض طرق المجموعة المروية عن زر بن حبيش ذكرت أن موقف أبي بن كعب من إنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن، كان في زمن خلافة عثمان. ويُؤيد هذا أيضا أنه من المعروف أن معارضة ابن مسعود المزعومة المتعلقة بالقراءات ذكرت الأخبار أنها ظهرت في خلافة عثمان على إثر إقدامه على توحيد المصاحف كما سنبينه في الفصل الثامن . وبما أن الأمر كذلك فهو شاهد دامغ على عدم صحة تلك الطرق ،وما هي إلا روايات مكذوبة، أو على اقل تقدير أنها روايات لم تثبت صحتها، فتبقى معلقة بين الرفض والقبول. والنتيجة هي أنها لم تصح، لأنه لم يثبت أن الصحابي أبي بن كعب عاش إلى خلافة عثمان بن عفان(25-35 هـ)، وإنما الروايات اختلفت في سنة وفاته ، فقيل سنة:19، 20، 22، 30، 32.وبما أن الأمر كذلك فهل يُمكن تحديد السنة التي تُوفي فيها ، ولو بالترجيح لكي نستطيع أن نتخذ موقفا صحيحا من هذا الأمر، وبه نحكم على تلك الروايات حكما قطعيا وصحيحا ؟؟ . ولماذا اختلفت الروايات في تحديد سنة وفاته اختلافا كبيرا؟؟ ، مع أن العادة أنه لا يُختلف إلا نادرا في تحديد سنوات وفاة المشاهير والأعلام، وإذا حدث لا يكون اختلافا كبيرا، خاصة إذا كانت الوفاة في ظروف عادية يسودها الأمن والسلم كالتي مات فيها الصحابي أبي بن كعب رضي الله عنه . وهل كان هذا الاختلاف عملا مقصودا من ورائه رواة تعمدوا ذلك لتحقيق غايات في نفوسهم؟؟!. هذا الذي نحاول الإجابة عليه بالاعتماد على المعطيات والأدلة الآتية:

منها أن محمد بن سعد قال: ((وأخبرنا عارم بن الفضل ، قال : حَدَّثَنَا حماد بن زيد ، عن أيوب ، وهشام ، عن محمد بن سيرين : أن عثمان بن عفان جمع اثني عشر رجلا من قريش والأنصار ، فيهم أُبي بن كعب ، وزيد بن ثابت في جمع القرآن)). وهذا يعني أن أبي بن كعب عاش إلى خلافة عثمان بن عفان . فهل إسنادها صحيح ؟؟.

إنه لا يصح لأن من رجاله: عارم بن الفضل ، وهو : محمد بن الفضل ، المعروف بعارم (ت 224هـ): ثقة، اختلط وزال عقله سنة 216 ، وقيل:220هـ. ونحن لا ندري متى حَدّث عارم بهذه الرواية، أَحدّث بها قبل

اختلاطه أم بعده ؟ . وعليه فيبقى الخبر من جهته مُعلقا بين الرفض والقبول، لكنه في النهاية يدخل في الضعيف .

والثاني: أيوب بن أَبي تميمة السختياني (ت131هـ، عن 63 سنة)،ثقة ثبت . لكنه كان يُدلس ويرسل ، فقد روى عن مالك بن أنس أحاديث و لم يسمع منه. وهو هنا قد عنعن ، فلا يصح الإسناد من جهته.

والثالث: هشام بن عروة بن الزبير (ت145 هـ عن 87 سنة) : ثقة ربما دلس، و عندما حل بالعراق توسع في التحديث عن والده، فكان يحدث عنه ما سمعه منه، ثم أصبح يرسل عنه، فأُنكر عليه ذلك. ، وبما أنه يُدلس ، ويرسل وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من جهته .

آخرهم- الرابع- محمد بن سيرين (ت110 هـ عن 77 سنة) : ثقة ثبت . كان كثير الإرسال، حدث عن أقوام لم يدركهم، وآخرين لم يسمع منهم، فأرسل عن ابن عباس، وابن عمر، وعائشة وغيرهم . وهو هنا أرسل أيضا لأنه لم يلحق بأُبي بن كعب، لأنه ولد بعد وفاته، وعندما جُمع القرآن زمن عثمان لم يُكن ابن سيرين قد وُلد أصلا ، فالإسناد منقطع من جهته .

ومنها : إنه صح الخبر أن أبي بن كعب كان أقرأ الصحابة لقول النبي -عليه الصلاة والسلام- : ((أرحم أمتي بأمتي أبو بكر ،وأشدهم في دين الله عمر ،وأصدقهم حياء عثمان ،وأقضاهم علي بن أبي طالب، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت ألا وإن لكل أمة أمينا وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح)). وبما أن الأمر كذلك، وكان سبب توحيد عثمان للمصاحف هو اختلاط واختلاف القراءات، فقد صح الخبر أنه عندما أمر بتوحيدها عيّن جماعة ليس من بينهم أُبي بن كعب . فعين: زيد بن ثابت ،وعبد الله بن الزبير ،وسعيد بن العاص ،وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام. فلو كان أُبي بن كعب ما يزال حيا لكان على رأس هؤلاء ، أو على الأقل من بينهم، خاصة وأن عثمان شاور الصحابة واختاروا أقرأ الناس وأفصحهم وأعربهم. فعدم وجود أُبي من بينهم هو دليل دامغ على أنه كان قد تُوفي.

ومنها: إن مما يُثبت أن أُبي بن كعب مات قبل خلافة عثمان ، هو أن محمد بن عمر الواقدي ذكر أنه رأى أهل بيت أُبي بن كعب يقولون : إنه توفي سنة اثنتين وعشرين بالمدينة. وهذا شاهد قوي على أنه توفي قبل خلافة عثمان، لأن أهل الرجل هم أدرى بسنة بوفاة أحد منهم ، خاصة إذا مات بينهم كما هو حال أُبي بن كعب- رضي الله عنه- .

ومنها : أنه يُوجد شاهدان آخران قويان جدا يُرجحان بل يُثبتان أن أَبي بن كعب مات قبل خلافة عثمان ، مما يدل على عدم صحة حكاية سماع ابن حبيش من أُبي زمن خلافة عثمان. الأول مفاده أن التابعي الحسن بن أَبي الحسن البَصْرِيّ (ت 110هـ قارب 90 سنة) : ولد سنة 21هـ، وذكر ابن حجر أنه روى عن عمر بن الخطاب ، وأبي بن كعب، وسعد بن عبادة ولم يدركهم. فلو كان أبي بن كعب مات سنة 30، أو32 هـ لأدركه الحسن، ولرآه و لتذكر جنازته ، لأن الحسن البصري ولد بالمدينة وهو أنصاري بالولاء و كان فيها عندما استشهد عثمان –رضي الله عنه-. وابن حجر ميز بين قوله :لم يدركهم ، وبين قوله: لم يسمع منهم لأنه ذكر بعد ذلك أن الحسن البصري روى عن عمار بن ياسر، وأبي هريرة، ومعقل بن سنان و لم يسمع منهم. وعليه يكون أُبي قد توفي ما بين 19- 22 هـ، قبل خلافة عثمان بسنوات، وهذا دليل دامغ على عدم سماع زر بن حبيش من أُبي فيما يتعلق حكاية المعوذتين المزعومة.

والشاهد الثاني مضمونه أن التابعي بسر بن سعيد المدني العابد مولى بن الحضرمي(ت100هـ عن 78سنة): ولد سنة 22 هـ، ، ذكر الهيثمي أن بسر بن سعيد لم يدرك أبى بن كعب. فيكون أُبي تُوفي ما بين: 19-22 هـ ، فلو كان توفي سنة 30، أو 32 هـ لأدركه. وهذا دليل آخر قوي جدا يثبت عدم سماع ابن حبيش من أبي بن كعب في خلافة عثمان.

ومنها: أنه بعدما بينا أن أُبي بن كعب توفي قبل خلافة عثمان أذكر هنا بعض أقوال ومواقف أهل العلم في سنة وفاته،وأُعلق عليها . قال الحافظ المِزي: ((قال الهيثم بن عدي : مات سنة تسع عشرة. وَقَال أبو سُلَيْمان بن زبر : قال المدائني : مات سنة عشرين . قال أبو سُلَيْمان : وفي موته اختلاف. وَقَال أبو بكر أحمد بن أَبي خيثمة عن يحيى بن مَعِين: مات سنة عشرين أو تسع عشرة. وَقَال محمد بن عَبد الله بن نمير : مات في خلافة عُمَر سنة اثنتين وعشرين. وَقَال أبو عُبَيد : مات سنة اثنتين وعشرين. **<u>وزعم أهل العراق</u>** ، أو من زعم منهم : أنه بقي إلى دهر عثمان)). و ((قال محمد بن عُمَر : ...وقد سمعنا من يقول : مات في خلافة عثمان بن عفان ، سنة ثلاثين ، <u>وهو أثبت هذه الاقاويل عندنا</u> ، وذلك أن عثمان بن عفان أمره أن يجمع القرآن)).

وقال الحافظ شمس الدين الذهبي: ((وقال محمد بن سعد: حدثنا عارم، حدثنا حماد، عن أيوب، عن ابن سيرين أن عثمان جمع اثني عشر رجلا من قريش والانصار فيهم أبي بن كعب، وزيد بن ثابت في جمع القرآن. قلت: هذا إسناد قوي، لكنه مرسل. وما أحسب أن عثمان ندب للمصحف أبيا، ولو كان كذلك، لاشتهر، ولكان الذكر لأُبي لا لزيد، والظاهر وفاة أُبي في زمن عمر حتى أن الهيثم بن عدي وغيره ذكر موته سنة تسع عشرة. وقال محمد بن عبد الله بن نمير، وأبو عبيد، وأبو عمر الضرير: مات سنة اثنتين وعشرين، فالنفس إلى هذا أميل، وأما خليفة بن خياط، وأبو حفص الفلاس فقالا: مات في خلافة عثمان)).

أقول: إن موقف الذهبي قوي، بل هو الصحيح الذي أثبتناه أعلاه. وموقف الواقدي ضعيف، بل ولا يصح، لأنه لم يثبت أن عثمان ندب أبيا لتوحيد المصاحف، وإنما صحّ الخبر أنه كلف زيد بن ثابت وآخرين بتوحيده ، وهذا أمر سبق بيانه وتوثيقه. وعليه فيبدو أن سبب الاختلاف الكبير في تحديد سنة وفاة أبي بن كعب، هو سبب مُتعمد حدث عن قصد وسابق إصرار وترصد من بعض الرواة المحرفين للتاريخ لتحقيق غايات مذهبية شيعية في نفوسهم . فعلوا ذلك ليُخلطوا الأمر علينا بما ذكروه من سنوات مختلفة في وفاته. وبهذا فهم يتمكنون من تمرير رواياتهم المكذوبة المتعلقة بإنكار ابن مسعود لقرآنية المعوذتين، ورد فعل أبي بن كعب من ذلك. لأنهم أدركوا أن إبقاء سنة وفاة أُبي قبل خلافة عثمان يكشف أمرهم، ولهذا لابد من تعديد سنوات وفاته إلى زمن عثمان، ليتمكنوا من تحقيق هدفهم المُخطط له سلفا. فيحدث بذلك خلطا وبلبلة ، ويصبح الجزم بسنة وفاته غير مُمكن، وإذا دخل الاحتمال سقط الاستدلال.

والحقيقة أن الذين فعلوا ذلك هم شيعة أهل العراق ، ولهذا قال المِزي: ((وزعم أهل العراق ، أو من زعم منهم : أنه بقي إلى دهر عثمان)). فالرجل شك في هؤلاء ، ويُؤيد هذا أيضا أنه من المعروف أن أكثر الرواة الضعفاء والكذابين المختلقين للأخبار والمحرفين لها كانوا من أهل العراق عامة، وشيعة الكوفة خاصة ، ومنهم محمد بن عمر الواقدي.

وبذلك يتبين جليا أنه لم يثبت أن أبي بن كعب مات في خلافة عثمان، وإنما الصحيح انه مات في خلافة عمر . وبهذا الدليل القوي يكون نقدنا المجمل لأسانيد روايات إنكار ابن مسعود قرآنية المعوذتين المروية عن زر بن حبيش عن أُبي بن كعب، قد أثبت أنه لم يصح منها ولا إسناد واحد من

جهة؛ وأن أن أسانيد الطرق الأخرى المتعلقة بإنكار ابن مسعود قرآنية المعوذتين هي أيضا لم يصح ولا إسناد واحد منها من جهة ثانية.

واتضح أيضا ان تلك الطرق – 22 طريقا- هي من اختلاق رواة الشيعة، لأنها تتفق مع دينهم في قوله بتحريف الصحابة للقرآن الكريم ، ولأن رواة الشيعة تكرر اسمهم في أسانيد تلك الطرق : 16 مرة ، أكثرهم من الكوفة، كالأعمش، وأبي إسحاق السبيعي، ومنصور بن المعتمر. ولأن من بين رواة تلك الطرق رواة من السنيين ضعفاء ومدلسين كانوا مخالطين لرواة الشيعة الكوفيين وهم أيضا من الكوفة تكرر اسمهم في تلك الطرق أكثر من 40 مرة، كعاصم بن بهدلة، وزر بن حبيش، وابن عون، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة وغيرهم. رووا تلك الروايات تأثرا بشيعة الكوفة الذين اختلقوا حكاية إنكار ابن مسعود قرآنية المعوذتين ضمن طعنهم في القرآن الكريم بالتحريف من جهة؛ وإدخال رواياتهم القائلة بذلك إلى المصادر الحديثية السنية من جهة ثانية.

ثانيا: نقد متون روايات إنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن:

بعدما نقدنا أسانيد روايات إنكار ابن مسعود قرآنية المعوذتين وتبين أنها كلها باطلة، وأنها من أكاذيب رواة الشيعة وأباطيلهم، فإننا هنا سنبين بطلانها أيضا من جهة متونها، وانه لا يُمكن أن تكون صحيحة ، وإنما هي باطلة قطعا بأدلة الشرع والسنة والتاريخ الصحيح، وتفصيل ذلك بدليل المعطيات والشواهد والقرائن والأدلة الآتية:

أولها: بما أنه بينا أن أسانيد الروايات التي زعمت أن الصحابي عبد الله بن مسعود كان ينكر كون المعوذتين من القرآن ، لم يصح ولا واحد منها، وأنها من مفتريات الشيعة، فهذا دليل دامغ على بطلان متونها. وهو دليل يكفي وحده لنقض متونها ورفضها والحكم عليها بالزيف والتهافت والبطلان.

الدليل الثاني: بما أن القرآن الكريم كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى تولى حفظه ، لقوله سبحانه: ((الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ [هود : 1]))، و((لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ [فصلت : 42]))،و((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ [الحجر : 9])). وبما أن القرآن كذلك فإن أية رواية شيعية أو غير شيعة تزعم بأن القرآن الكريم تعرض للتحريف بالزيادة أو بالنقصان فهي رواية باطلة قطعا إسنادا ومتنا. وعليه فإن ما زعمته الروايات القائلة بإنكار ابن مسعود قرآنية المعوذتين هو زعم باطل، ولا يُمكن أن يقوله ابن

مسعود، وإنما هو مكذوب عليه قطعا. وحتى إذا فرضنا جدلا أن ابن مسعود قال بذلك، فالحَكَمُ هنا القرآن والسنة الموافقة له، والتاريخ الصحيح، وليس قول ابن مسعود، وفي هذه الحالة يكون قد أخطأ فيما قاله، وخالف القرآن والسنة والتاريخ، ولا قيمة لما قاله ، ولا يُمكن أن يكون دليلا على تعرض القرآن للتحريف. قلنا هذا فرضا وجدلا، وإلا فإنه لا يُمكن أن يقول ابن مسعود بذلك عمدا ولا خطأ ،لأن أمر حفظ الله للقرآن هو من قطعيات الشرع والسنة والتاريخ، ولا يُمكن أن يخطئ فيه صحابي ولا عالم من علماء الإسلام ، وإنما أهل الأهواء والضلال هم الذين يقولون بذلك طعنا في القرآن وانتصارا لعقائدهم بالزور والبهتان.

والدليل الثالث: إن وجود المعوذتين في المصحف البكري-العثماني فيما بعد- يعني أن زيد بن ثابت عندما جمع المصحف كانت المعوذتان من بين سوره، وقد جمعهما من النصوص الأصلية التي أمر النبي- عليه الصلاة والسلام- بكتابتها، ومن صدور الصحابة. وبما أنه لم يثبت أن صحابيا ولا ابن مسعود اعترض على المصحف البكري. فإن هذا يعني أن الجميع أجمعوا على أن المعوذتين من القرآن الكريم منهم ابن مسعود. وبهذا تسقط حكاية إنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن الكريم.

وبما أن المعوذتين كانتا مكتوبتين في النسخ الأصلية التي أمر النبي-عليه الصلاة والسلام- بكتابتها ، فهذا يعني أن الصحابة نسخوا منها المعوذتين في مصاحفهم . منهم ابن مسعود ، بحكم أنه كان قريبا جدا من النبي-عليه الصلاة والسلام- وكان مُتفرغا للعلم، وكان من أعلم الصحابة بالقرآن الكريم .ورجل هذا حاله لاشك أنه رآهما مكتوبتين في النسخة الأصلية، أو في مصاحف الصحابة، أو سمعهم يتلونها حفظا أو قراءة من المصحف ، ومن ثم يتأكد من قرآنيتهما إن سلمنا جدلا أنه لم يعلم بكونهما من القرآن. وإلا فإنه من الناحية العملية لا يُمكن أن يغيب عنه ذلك. وهذا يعني أيضا أن الذين اختلقوا روايات إنكار قرآنية المعوذتين ونسبوها إلى ابن مسعود أخطؤوا في اختيارهم له ن فكان هذا شاهدا على كذبهم.

الدليل الرابع : إن من الأدلة القطعية التي تُبطل القول بإنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن هو أن مصحف ابن مسعود لم يكن يختلف عن مصاحف الصحابة، بدليل أن قراءة ابن مسعود التي كان يقرأ بها من مصحفه لم تكن تختلف عن قراءة كبار قراء الصحابة ، كأُبي بن كعب، وعلي ، وعثمان، وزيد بن ثابت- رضي الله عنهم-. والشاهد على ذلك أن

قراءتي عاصم وحمزة الصحيحتين اللتين أقرهما المصحف العثماني كان ابن مسعود وهؤلاء من بين الصحابة الذين رووا هاتين القراءتين. وبما أنه من المعروف والثابت أن قراءتي عاصم وحمزة يتضمنان سورتي المعوذتين ، فهذا يعني بالضرورة أن ابن مسعود لم يكن ينكر كونهما من القرآن الكريم، لأنهما موجودتان في القراءتين اللتين كان ابن مسعود من الذين رووهما.

الدليل الخامس : لقد صحت أحاديث نبوية تتعلق بالمعوذتين، تشهد بنفسها على أن كون المعوذتين من القرآن كان أمرا معروفا وثابتا بين الصحابة من جهة ، وأن النبي-عليه الصلاة كان يقرأهما في صلاته بالمسلمين من جهة أخرى. مما يعني أنه لا يُمكن أن يكون ابن مسعود لا يعلم بقرآنيتهما، وأن الزعم بأنه كان ينكر كونهما من القرآن هو زعم باطل قطعا. منها : عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: "ألم تر آيات أنزلت هذه الليلة لم يُر مثلهن قط: " قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ " و " قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ")).

ومنها عن عقبة بن عامر قال: بينا أنا أقود برسول الله- صلى الله عليه وسلم- في نَقب من تلك النقاب، إذ قال لي: "يا عقبة، ألا تَركب؟ ". قال: فَأَجْلَلْتُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم- أن أركب مركبه. ثم قال: "يا عُقيب، ألا تركب؟ ". قال: فأشفقت أن تكون معصية، قال: فنزل رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وركبت هنيهة، ثم ركب، ثم قال: "يا عقيب، ألا أُعلمك سورتين من خير سورتين قرأ بهما الناس؟ ". قلت: بلى يا رسول الله. فأقرأني: " قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ " و " قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ " ثم أقيمت الصلاة، فتقدم رسول الله- صلى الله عليه وسلم- فقرأ بهما، ثم مر بي فقال: "كيف رأيت يا عقيب اقرأ بهما كلما نمت وكلما قمت")).

ومنها عن عقبة بن عامر قال: ((أمرني رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن أقرأ بالمعوذات في دبر كل صلاة)) . و منها عن عقبة بن عامر أن النبي- عليه الصلاة و السلام – صلى بالناس صلاة الصبح بالمعوذتين.

ومنها قول الرسول-عليه الصلاة و السلام – : ((من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أُنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد)). فلو كانت قراءة ابن مسعود مخالفة للقرآن الكريم ، ولو كان يجهل كون المعوذتين من القرآن ، ما أقر النبي-عليه الصلاة والسلام - قراءته، ولا حث على القراءة بها ،ولا أثنى عليه بها. وبما أنه-عليه الصلاة والسلام- قال ذلك في حق ابن

مسعود وقراءته ، والرسول كان قد أكد على قرآنية المعوذتين، فإن هذا دليل دامغ على أن ابن مسعود لم يكن ينكر قرآنية الفاتحة ،ولا المعوذتين، ولا أنه خالف الصحابة . والدليل القطعي على صحة استنتاجنا هذا هو أن قراءة ابن مسعود هي من بين قراءات المصحف العثماني كما سبق أن بيناه.

ومن تلك الأحاديث أيضا : عن أبي سعيد الخدري قال: ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ من عين الجان ثم أعين الإنس **فلما نزلت المعوذتان** أخذهما وترك ما سوى ذلك)).

ومنها سُئلت أمنا عائشة- رضي الله عنها -: ((بأي شيء كان يوتر رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قالت: كان يقرأ في الركعة الأولى بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية قل يا أيها الكافرون ،وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين)) .

الدليل السادس : إن المتدبر في سنن المجتمع ،وفي أحوال ومكانة عبد الله ابن مسعود كصحابي جليل، وعالم كبير من علماء الصحابة المختصين في علوم القرآن.وأنه من المقربين إلى النبي- عليه الصلاة والسلام- ،ومن السابقين الأولين إلى الإسلام الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه. وأنه كان من المخالطين للصحابة والناس في العهدين النبوي الراشدي، ومن الذين تولوا مسؤوليات في الخلافة الراشدة. يتبين له قطعا أنه لا يُمكن أن عبد الله بن مسعود لم يكن على علم بقرآنية المعوذتين ، بل ويستحيل أن يحدث ذلك من الناحية العملية. بل إنه لا يصح أن يصدر ذلك حتى عن صحابي صغير من عامة المسلمين. وفعلا لم يُسجل التاريخ –حسب علمنا- أن صحابيا من عامة المسلمين ولا من خاصتهم أنه أنكر قرآنية المعوذتين أو أية سورة أخرى من القرآن !!!. أليس نسبة ذلك لابن مسعود هو كذب مفضوح وبهتان عظيم ؟،وأليس نسبته إليه وتصديق حدوثه منه هو هدم للمنطق وسنن العمران التي تتحكم في الاجتماع البشري ؟؟!!.

وإذا فرضنا جدلا أنه لم يسمع المعوذتين من النبي-عليه الصلاة والسلام- ولا من صحابته ، فإنه كان عليه أن يسألهم عنهما، ولا ينكرهما، لمجرد أنه لم يسمعهما منهم، وعندما يسألهم يتأكد قطعا أنهما من القرآن الكريم، ولا يُمكن أن يستمر في إنكاره لهما. علماً بأن هذا الموقف هو مجرد احتمال نظري، ،وإلا فهو مستحيل الحدوث من الناحية العملية كما

بينـاه أعـلاه. وبـهـذا يتبيـن أن الـزعـم بـأن ابـن مسـعود كـان ينكـر قرآنيـة المعوذتين هو زعم باطل، ويستحيل حدوثه في الواقع .

الدليل السابع : يتعلق بطرق رواية عاصم وعبدة بن أبي لبابة عن زر بن حبيش عن أُبي بن كعب ، تتكلم كلها عن حادثة واحدة أيضا تتمثل في لقاء زِر للصحابي أُبي بن كعب وسُؤاله عن المعوذتين. لكنها من جهة أخرى وردت بنفس الصيغة والرواة واختلفت في مضمونها مع الروايات التي ذكرناها سابقا وموضوعها إنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن. لكن مضمونها الثاني لا يتعلق بالمعوذتين، وإنما يتعلق بموضوع ليلة القدر بنفس أسانيد وعموميات الراويات الأولى. فماذا يعني هذا ؟، وما تفاصيل ذلك ؟ .

أولا نذكر منها نماذج ثم نعود للتعليق عليها، والإجابة عن التساؤلين وغيرهما . **منها رواية للطبراني**: ((حدثنا محمد بن عبدوس بن كامل، ثنا سريح بن يونس ثنا ،أبو حفص الأبار ،عن منصور بن المعتمر ،**عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش** قال : وفدت إلى عثمان فلقيت أبي بن كعب فقلت له : حدثني فإني قد كنت أحب لقيك وما وفدت إلا للقائك فحدثني عن ليلة القدر فإن ابن مسعود يقول : من يقم السنة يصبها أو يدركها فقال أُبي : لقد علم أنها في رمضان ولكنه أحب أن يعمي عليكم فإنها ليلة سبع وعشرين بالآية التي حدثنا بها رسول الله- صلى الله عليه و سلم- فحفظناها وعلمناها كان رسول الله- صلى الله عليه و سلم- يواصلها إلى السحر فإذا كان قبلها بيوم وبعدها بيوم صعد فنظر إلى الشمس وقال : إنها تطلع الشمس صبيحتها ولا شعاع لها حتى ترتفع)).

النموذج الثاني: قال الحسن بن علي الطوسي(ت 312هـ-) : ((نا الحسن بن عرفة العبدي، قال: نا عمر ابن عبد الرحمن أبو حفص الأبار، قال: نا منصور بن المعتمر، **عن عاصم ابن أبي النجود ،عن زر بن حبيش** قال: وفدت إلى عثمان بن عفان فلقيت أبي بن كعب فقلت: له حدثني عن ليلة القدر فإن ابن مسعود يقول: من يقم السنة يصبها أو يدركها . قال أُبي: لقد علم أنها في رمضان ولكنه أحب أن يعمي عليكم، وإنها لليلة سبع وعشرين بالآية التي حدثنا بها رسول الله- صلى الله عليه وسلم- فحفظناها وعلمناها .قال: فكاد أن يواصلها إلى السحر . فإذا كان قبلها بيوم وبعدها بيوم صعد إلى المنارة فنظر إلى مطلع الشمس فقال: إنها تطلع صبيحتها لا

شعاع لها حتى ترتفع . قال أبي: **فقيل لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال، فنحن نقول**)).

النموذج الثالث : قال ابن حبان: ((أخبرنا محمد بن الحسين بن مكرم البزار الحافظ بالبصرة ، حدثنا داود بن رسيد ،حدثنا أبو حفص الأبار ،عن منصور ،**عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش** قال :لقيت أبي بن كعب فقلت : حدثني فإنه كان يعجبني لقيك وما قدمت إلا للقائك فأخبرني عن ليلة القدر فإن ابن مسعود يقول : من يقوم السنة يصبها أو يدركها قال : لقد علم أهنا في شهر رمضان ولكنه أحب أن يعمي عليكم وإنها ليلة سابعة وعشرين بالآية التي حدثنا رسول الله- صلى الله عليه و سلم- فحفظناها وعرفناها فكان زر يواصل إلى السحر فإذا كان قبلها بيوم أو بعدها صعد المنارة فنظر إلى مطلع الشمس ويقول : إنها تطلع لا شعاع لها حتى ترتفع)).

النموذج الرابع: قال مسلم: ((حدثنا محمد بن حاتم وابن أبى عمر كلاهما ،عن ابن عيينة ، قال: ابن حاتم حدثنا سفيان بن عيينة ،**عن عبدة وعاصم بن أبى النجود سمعا زر بن حبيش** يقول: سألت أبى بن كعب - رضي الله عنه – فقلت: **إن أخاك ابن مسعود يقول:** من يقم الحول يصب ليلة القدر. فقال رحمه الله: أراد أن لا يتكل الناس، أما إنه قد علم أنها في رمضان ،وأنها في العشر الأواخر، وأنها ليلة سبع وعشرين. ثم حلف لا يستثنى أنها ليلة سبع وعشرين. فقلت: بأي شيء تقول ذلك يا أبا المنذر قال بالعلامة أو بالآية التى أخبرنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها)) .

واضح من تلك النماذج أنه بسبب ذلك التشابه الكبير بين الروايتين في الإسناد والحادثة في إطارها العام، فمن المُستبعد جدا أن يكون الأمر يتعلق بحادثتين مُنفصلتين ، وإنما هي حادثة واحدة. وعليه فإن الأمر لا يخلو من : إما أن تكون رواية المعوذتين هي الصحيحة، وإما أن تكون رواية ليلة القدر هي الصحيحة، وإما أن تكون الحادثة بموضوعيها باطلة أصلا. فبالنسبة للاحتمال الأول فلا يصح، لأنه لم يصح إسنادا ولا متنا كما بيناه سابقا.

وأما الاحتمال الثاني، فمع أن متنها مُمكن إلا ان أسانيدها لا تصح، لأنه هي نفسها وردت في أسانيد رواية المعوذتين وتبين أنها ليست بصحيحة. وتضمنت رواة شيعة وسنيين كوفيين متأثرين بهم .

وأما الاحتمال الأخير-الثالث-، فهو وارد ، وراجح،بل وصحيح بحكم أن أسانيد الاحتماليين كلها لم تصح .وهذا يعني أن الرواية بموضوعيها : المعوذتان، وليلة القدر، لا تصحان، وأنهما من اختلاق رواة الشيعة، والمتأثرين بهم من سنيي الكوفة.

الدليل الثامن : يتعلق برد فعل أبي بن كعب والصحابة- رضي الله عنهم- لِمَا ذكرته عنهم تلك الروايات عندما بلغهم أن ابن مسعود ينكر قرآنية المعوذتين. ففيما يخص موقف أبي بن كعب فقد تبين مما ذكرته تلك الروايات عن موقف أبي بن كعب أنه كان موقفا باردا سلبيا تجاه ما بلغه عن موقف ابن مسعود من المعوذتين وكأن الأمر يتعلق بمسألة خلافية اجتهادية، ولا يتعلق بسلامة أصل دين الإسلام !!. وإنما اكتفى بمخالفته بطريقة لينة وباردة وسلبية من جهة ، وتضمنت اعترافا منه بأنه من حق ابن مسعود أن يختار ما يشاء من جهة أخرى !!!. مع أن الأمر كان يفرض عليه- شرعا وعقلا ومصلحة- أن يُنكر ذلك بشدة وغضب و يتحرك بقوة وسرعة وحزم للتأكد مما بلغه عن ابن مسعود. فإن تأكد منه بيّن لابن مسعود الصواب إن كان أخطأ في موقفه، فإن أبى وأصر على موقفه، أوصل أمره إلى خليفة المسلمين عثمان بن عفان ليستدعيه و يتخذ معه الإجراء المُناسب ليرجع إلى الصواب.

وأما بالنسبة لرد فعل الصحابة وعامة المسلمين فإن تلك الروايات لم تذكر شيئا منه ، وكأن ما ذكرته من إنكار ابن مسعود من المعوذتين لا يهمهم، وأنه بالنسبة إليهم أمر عادي، ولا يتطلب منهم الإنكار والإسراع لوضع حد له. وهذا لا يعقل ولا يصح شرعا ولا عقلا ، فكيف يُنكر ابن مسعود قرآنية المعوذتين ،ويُعلن ذلك بين طلبته وعامة الناس طيلة سنوات تعليمه لهم في الكوفة؛ ومع ذلك يسكت عنه الصحابة والتابعون في خلافة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان–رضي الله عنهم- !!! . فلا يُنكرون عليه، ولا يُنفرون الناس منه، ولا يُوقفونه!!. والحقيقة أنه لو حدث ذلك ما سكت عنه الصحابة ولا المسلمون، ولاتخذوا في حقه الإجراءات الصحيحة والمناسبة والعادلة.لأن المفروض شرعا وعقلا أن يكون رد فعلهم قويا وسريعا، كما فعل حذيفة بن اليمان عندما رأى اختلاف المسلمين في القراءات ، وكما فعل عثمان في مشاورته للصحابة وتوحيده للمصاحف لوضع حل لتلك

المشكلة. والأمر بالنسبة لموضوع المعوذتين يتطلب منهم أكثر من ذلك ، لأن الذي نُسب لابن مسعود هو كفر وردة ، وإفساد للدين والدنيا ، ولا يمكن أن يسكت عنه الصحابة بأي حال من الأحول. وإنما سيُناقشونه في موقفه، ويُبينون له صوابهم وخطأ موقفه من المعوذتين، ويُحاسبونه حسابا عسيرا. وإن أصر على موقفه –بعد مناقشتهم له- سيتخذون معه الإجراء الذي يُناسبه ويردعه.

وبما أن كل ذلك لم يحدث على أيدي الصحابة ولا على يد أبي بن كعب، وكان يجب أن يحدث لو أن ابن مسعود أنكر كون المعوذتين من القرآن الكريم. فإن ذلك يعني أن ما نسبته تلك الروايات إلى ابن مسعود باطل من أساسه ؛ وما هو إلا حكاية مكذوبة اختلقها رواة الشيعة انتصارا لدينهم وطعنا في القرآن والصحابة.

الدليل التاسع : إنه من الثابت تاريخيا أن الروايات لم تذكر أن صحابيا أنكر قرآنية المعوذتين إلا عبد الله ابن مسعود الذي انفرد بهذا الموقف حسب زعم تلك الروايات. وهذا الزعم هو دليل بنفسه على بطلانه، لأنه لا يصح ولا يُعقل أن يكون الصحابة كلهم يعتقدون بقرآنية المعوذتين إلا ابن مسعود!!. لماذا هو فقط ؟؟!!، ألم يكن من أعلم الصحابة، ومن المقربين للنبي-عليه الصلاة والسلام- ، ومن السابقين إلى الإسلام؟؟!! وإذا فرضنا جدلا أنه ألتبس عليه الأمر، لماذا لم يسأل النبي والصحابة ؟؟!، ولماذا بقي يجهل ذلك طيلة العهدين النبوي والراشدي، مع أنه كان مُخالطا للصحابة وعامة المسلمين؟؟!!. فواضح من ذلك أن انفراد ابن مسعود بإنكاره قرآنية المعوذتين حسب زعم تلك الروايات هو دليل دامغ على أنه خبر مكذوب. إنه كلك لأنه أمر لا يصح أن يحدث، ولا أن ينفرد ب ابن مسعود ولا غيره من الصحابة. ولو كان ما نسبته إليه تلك الروايات صحيحا لقال به كثير من الصحابة. وبما أن هذا لم يحدث دل على أن الحكاية كلها كذب في كذب اختلقها رواة الشيعة انتصارا لقولهم بتحريف القرآن ،وطعنا في القرآن والصحابة، وتصديرا لعقائدهم إلينا.

الدليل العاشر: مفاده إن القول بأن سبب إنكار ابن مسعود قرآنية المعوذتين هو أنه كان يرى النبي-عليه الصلاة والسلام- يُعوّذ بهما الحسن والحسين ، ولم يسمعه يقرؤهما في شيء من صلاته فظن أنهما معوذتان وأصر على ظنه وتحقق الباقون كونهما من القرآن فأودعوهما إياه؛ هو قول ضعيف ، بل ولا يصح ، لأنه لا يُعقل أنه يراه يُعوّذهما بهما في بعض المرات ، ولا يسمعه يقرأ بهما في صلواته الجهرية ، أو يقرأهما ضمن

قراءته للقرآن، ولا يسمع غيره من المسلمين يقرؤونهما أيضا في صلواتهم وتلاوتهم للقرآن. ولا يسأل عنهما !!. فهذا مُستبعد تماما ، ولا يصح ، بل هو زعم باطل ومُضحك، وقد سبق أن بينا أنه يستحيل حدوثه في الواقع .

كما أنه لا يصح القول بأنه " ظن أنهما معوذتان وأصر على ظنه وتحقق الباقون كونهما من القرآن فأودعوهما إياه". لأن هذا التعليل هو نفسه يحمل بداخله الطعن في المعوذتين، عندما جعل قرآنية المعوذتين أمرا ظنيا ومحل شك يحتاج إلى بحث وتحقق للتأكد منه، فلم يهتد إليه ابن مسعود، وتحقق منه باقي الصحابة. وهذا لا يصح ، لأن سور القرآن لم تكن محل خلاف ولا التباس بين الصحابة، ولا كانوا يجتهدون لمعرفة سوره، وإنما كان أمرها واضحا لا لُبس فيه . لأن نبي الله –عليه الصلاة والسلام- كان ما إن ينزل عليه الوحي إلا ويأمر كُتابه بتدوينه ، ويُبلغه لأمته ،لأن الله تعالى كلفه بذلك ، وقال له : ((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)(المائدة : 67))، و((فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ)(الحجر: 94)) . فذلك التعليل باطل، ولا يصح ، وتنطبق عليه مقولة: ((رُب عذر أقبح من ذنب)).

كما أنه لا علاقة نفي بين التعوذ بهما ونفي كونهما من القرآن ، وبين عدم التعوذ بهما وكونهما من القرآن. والدليل على ذلك،وعلى عدم صحة ذلك الزعم أن النبي- عليه الصلاة والسلام- لم يكن يتعوذ بالمعوذتين فقط، وإنما كان يتعوذ أيضا بسورة الإخلاص((قل هو الله أحد ...)). ومعروف أيضا بين المسلمين أن سورة الإخلاص هي أيضا من المعوذات . فلماذا لم ينكر ابن مسعود كون سورة الإخلاص من القرآن مع أنها من المعوذات ؟؟. ولماذا لم يغب عنه ذلك كما غاب عنه حال المعوذتين حسب زعم تلك الروايات ؟؟. وإذا قيل : إنه سمع النبي-عليه الصلاة والسلام- والصحابة يقرؤون سورة الإخلاص، فتأكد منها. فأقول: هذا مُحتمل وصحيح، لكنه ينطبق أيضا على المعوذتين أيضا ، فقد كان هؤلاء يقرؤون المعوذتين في الصلوات ،ومن المصاحف. فلماذا زعمت تلك الروايات أنه أنكر كون المعوذتين من القرآن ولم تُلحق بهما سورة الإخلاص ؟. لا جواب صحيح، مما يعني أن حكاية إنكار ابن مسعود قرآنية المعوذتين ما هي إلا خرافة ، اختلقها رواة الشيعة انتصارا لمذهبهم وطعنا في القرآن والصحابة، وتصديرا لأصولهم إلينا.

الدليل الأخير- الحادي عشر- : إن قول تلك الروايات بأن ابن مسعود أظهر قوله بإنكار كون المعوذتين من القرآن في خلافة عثمان بن عفان؛ هو شاهد دامغ على بطلانها. لأنه لو كان ابن مسعود يعتقد ذلك لظهر عليه في العهد النبوي، ولوجد الحل أمامه ، ولظهر عليه أيضا في خلافة أبي بكر وعمر، وتبين له الصحيح بسهولة. وبما أن هذا لم يحدث فهو شاهد دامغ على أن حكاية إنكار ابن مسعود قرآنية المعوذتين هي حكاية زائفة متهافتة اختلقها رواة الشيعة لغايات مذهبية . لأنه لا يُمكن أن يكون ابن مسعود يُنكر قرآنية المعوذتين ويبقى غير معروف بين المسلمين ،ولا هو أظهر موقفه، ولا هو عرف الحقيقة ، ويبقى على حاله إلى خلافة عثمان !!!!.

وإنهاءً لما ذكرناه في هذا المبحث يُستنتج منه أن روايات إنكار الصحابي عبد الله بن مسعود لكون المعوذتين من القرآن الكريم-بلغت 22 طريقا- كما بينا بطلانها إسنادا، فهي أيضا باطلة متنا ، لأنها تحمل بداخلها أدلة فسادها وتهافتها وزيفها. وتبين منها أيضا أنها روايات مكذوبة اختلقها رواة الشيعة لأنها تتفق مع عقيدتهم في قولهم بتحريف القرآن.فاختلقوها انتصارا لدينهم وطعنا في القرآن والصحابة، وتصديرا لها إلى أهل السنة.

ثالثا: : نقد روايات كون مصحف ابن مسعود هو المُمثل للعرضة الأخيرة:

ليُكمل رواة الشيعة طعنهم في القرآن الكريم بدعوى أن ابن مسعود-رضي الله عنه- كان ينكر كون المعوذتين من القرآن الكريم، وليُكملوا نقل قولهم بتحريف القرآن إلى المصادر السنية زعموا أن مصحف ابن مسعود هو المصحف الصحيح والكامل من بين مصاحف الصحابة ، لأنه هو الوحيد الذي مثّل العرضة الأخيرة التي قرأ فيها جبريل –عليه السلام- القرآن الكريم على النبي-عليه الصلاة والسلام- قراءة نهائية شاملة. وبما أن الأمر كذلك، وكانوا قد اختلقوا روايات زعمت أن ابن مسعود عارض ما فعله عثمان في المصاحف، وكان ينكر قرآنية الفاتحة والمعوذتين، فهذا يعني أن مصحف عثمان الذي تبنته الأمة قد أصابه التحريف لأنه تضمن ثلاث سور ليست منه، وأنه لا يُمثل العرضة الأخيرة للقرآن الكريم !!.وبتلك الروايات صدّر إلينا الشيعة عقيدتهم في قولهم بتحريف القرآن أوصلوها إلينا معدلة بعض الشيء، لكنها تحمل الطعن في القرآن والقول بتحريفه بدعوى حكاية مصحف ابن مسعود . وبما انه سبق أن بينا عدم صحة رواياتهم المتعلقة بإنكار ابن مسعود كون المعوذتين من

القرآن ، أبطلناها إسنادا ومتنا ، فإننا هنا سنواصل نقد رواياتهم المتعلقة بمصحف ابن مسعود إسنادا ومتنا لينكشف لنا جانبا آخر من أباطيل وتحريفات الشيعة للتاريخ وغزوهم لمصادرنا الحديثية بمروياتهم الإمامية.

نبدأ اولا بنقد أسانيد روايات مصحف ابن مسعود المتعلقة بالعرضة الأخيرة، **اولها:** في مسند أحمد بن حنبل :((حدثنا عبد الله ،حدثني أبي، ثنا يحيى بن آدم ،ثنا إسرائيل ،عن إبراهيم بن مهاجر ،عن مجاهد ،عن ابن عباس قال: كان النبي- صلى الله عليه و سلم- يعرض القرآن على جبريل في كل سنة مرة فلما كانت السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين فكانت قراءة عبد الله آخر القراءة)).

إسنادها لا يصح ، لأن من رجاله: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي (100- ،160هـ)، سبق تفصيل حاله وتبين انه ضعيف ، وشيعي إمامي كان يُمارس التقية، فالتبس حاله عن كثير من المحدثين.

والثاني إبراهيم بن مهاجر بن مهاجر البجلي أبو إسحاق الكوفي (ت من الطبقة الخامسة) قيل فيه: لا بأس به، ثقة، لم يكن بقوي، ضعيف، جائز الحديث ، حديثه يُكتب في الضعفاء، كثير الخطأ ، حدّث بأحاديث لا يُتابع عليها، صدوق، في حديثه لين، يُكتب حديثه ولا يُحتج به. فالرجل لم يثبت توثيقه، فهو ضعيف .

آخرهم: مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي المكي مولاهم (ت نحو: 103هـ ، عن 83 سنة) : ثقة يرسل ، حدث عن بعض الصحابة لم يسمع منهم كعلي وسعد رضي الله عنهما، كان يُدلس ، وعنعنته لا تفيد الوصل. وهو هنا قد عنعن عن ابن عباس ، فالإسناد مُنقطع بينهما.

الرواية الثانية : قال أبو جعفر الطحاوي: ((حدثنا فهد بن سليمان قال: ثنا محمد بن سعيد بن الأصبهاني قال: ثنا شريك بن عبد الله وأبو معاوية ووكيع، عن الأعمش، عن أبي ظبيان قال: قال لي ابن عباس: على أي القراءتين تقرأ قلت على القراءة الأولى قراءة ابن مسعود. قال: بل قراءة ابن مسعود هي الآخرة، إن جبرائيل -صلى الله عليه وسلم- كان يعرض على نبي الله -صلى الله عليه وسلم- القرآن في كل رمضان فلما كان العام الذي مات فيه عرضه مرتين فشهد عبد الله ما نسخ منه وما بدل)).

إسنادها لا يصح ، لأن من رواته: شريك بن عبد الله ، تقدم تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية.

والثاني أبو معاوية محمد بن خازم الضرير سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف ، ومدلس، شيعي إمامي . وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من طريقه.

والثالث وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (128-196هـ) : وثقه أكثر المحدثين، وأثنوا عليه، و جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة. وقال ابن المدينى : وكيع كان فيه تشيع قليل)) . والشيعة هم أيضا عدوه من رجالهم . وكان وكيع يُدلس، كأن يُخفي أسماء الضعفاء عندما يروي عنهم ، كان كثير الخطأ أيضا . وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من طريقه.

آخرهم – الرابع- الأعمش سليمان بن مهران، سبق تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف، مُدلس، شيعي إمامي من المندسين بين أهل الحديث ، ومن شيعة الكوفة الذين حذّر منهم الجوزجاني . وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من طريقه.

والرواية الثالثة : قال ابن شبة : ((حدثنا عبد الله بن رجاء، وشريح بن النعمان قالا: حدثنا محمد بن طلحة، عن زبيد، عن عبد الرحمن بن عابس، عن رجل، عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنه اجتمع إليه ناس من أهل الكوفةِ فقرأ عليهم السلامَ، وأمرهُم بتقوى الله، وألا يختلفوا في القرآن ولا يتنازعوا فيه ... قد علمتُ أنَ رسول الله- صلى الله عليه وسلم- كان يُعْرَض عليه القرآن كل عام مرَة، فعُرِض عليه عامَ قُبِضَ مَرَّتَيْن. إذا قرأتُ عليه فيخبرني أني محسن، فمن قرأ علي قراءتي فلا يدعَنَّها رَغْبَةً عنها، ومن قرأ علي شيئا من هذه الحروف فلا يَدَعَنّه رغبة عنه فإنه من جَحَد شيئاً منه جَحَد به كلَه)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عبد الله بن رجاء بن عمر الغداني البصري (219أو 220 هـ): صدوق ، ثقة ، كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة .

والثاني: محمد بن طلحة بن مصرف الكوفي اليامي(ت 167هـ)، قيل فيه : ضعيف ، ليس بالقوي، لا بأس به، لا يكاد يقول في حديثه: حدثنا- بمعنى أنه كان يُدلس-، له أحاديث مُنكرة ،مُتهم بالكذب لأنه حدث عن أبيه ولم يسمع منه، يُخطئ، ثقة، حذّر ابن معين من حديثه. وقد جعله الشيعة الإمامية من رجالهم. ويتبين من أحواله أنه كان يُمارس التقية مُصرا على التلاعب بالروايات. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن ، فالإسناد لا يصح من طريقه.

والثالث: زبيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي أبو عبد الله (ت 124هـ)، قيل فيه: ثقة ثبت، علوي يميل إلى التشيع ، كان يُفضل عليا على عثمان. وهو من بين شيعة محدثي الكوفة الذين ذكرهم الجوزجاني وحذر منهم ومن مروياتهم..

آخرهم- الرابع ((عن رجل) ، هو مجهول الحال والعين، فالإسناد منقطع بينه وبين ابن مسعود . والإسناد كله لا يصح لانقطاعه وضعف بعض رواته.

والرواية الأخيرة- الرابعة- : قال النسائي: ((أخبرنا نصر بن علي ،عن معتمر ،عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي ظبيان قال: قال لنا ابن عباس أي القراءتين تقرؤون قلنا قراءة عبد الله قال: إن رسول الله كان يعرض عليه القرآن في كل عام مرة وإنه عرض عليه في العام الذي قبض فيه مرتين فشهد عبد الله ما نسخ)).

إسنادها لا يصح ، لأن من رواته: نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان الأزدي الجهضمي البصري(ت 250هـ) : ثقة،وقد اتهمه الخليفة المتوكل بالرفض بسبب حديث رواه فيه تشيع، فأمر بضربه . وجعله الشيعة من رجالهم ورواياته في كتبهم الإمامية .

والثاني: معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي (100- 187 هـ)، قيل فيه: ثقة ، صدوق، سيء الحفظ ، رجل صالح يأخذ عن الكل ، ضعيف من جهة الضبط ، من ذلك ما رواه يحيى بن سعيد ، فقال : ((قال لي سفيان الثوري: كان عندي ابن التيمي- أي معتمر-، فلم يفرق بين ليث، ومنصور، إلا أنه كان رجلاً صالحا)).

والثالث: سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري (ت 143هـ-عن 97 سنة): ثقة، مُدلس، كان مائلا إلى علي بن أبي طالب، مُرسلاته شبه لا شيء ، حدث عن أقوام لم يسمع منهم. وذكره ابن قتيبة من رجال الشيعة .وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته .

آخرهم – الرابع- سليمان بن مهران الأعمش، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف، وكان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بالمحدثين .

وأقول: واضح من نقدنا لأسانيد تلك الروايات أنه لم يصح منها ولا إسناد واحد، تكرر فيها رواة الشيعة ثماني مرات معظمهم من الكوفة ، منهم: الأعمش، و وبيد اليامي، وشريك بن عبد الله. فمنهم رواة شيعة تكرر اسمهم ثماني مرات في أربع روايات أكثرهم من الكوفة، يُضاف إليهم

راويان سنيان ضعيفان من الكوفة أيضا، هما: أبراهيم بن مهاجر، ومحمد بن طلحة بن مصرف. فماذا يعني ذلك ؟؟، إنه يعني بصراحة، أن شيعة الكوفة ومن تأثر بهم وتعاون معهم هم الذين اختلقوا تلك الروايات المتعلقة بمصحف ابن مسعود، اختلقوها كما اختلقوا روايات إنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن . فعلوا ذلك ضمن مشروعهم وخطتهم للتأسيس لدينهم وتصدير أصوله إلى أهل السنة معدلة ومتسترة بشيء من التسنن.

وأما نقدنا لتلك الروايات من جهة المتن، فهي أيضا لا تصح، لأن الحقيقة هي أن كل مصاحف الصحابة كانت تتضمن العرضة الأخيرة، وليس هذا خاصا بمصحف ابن مسعود، لأنه من الثابت شرعا وتاريخا أن القرآن هو كتاب واحد تولى الله تعالى حفظه، وكلف رسوله بتبليغه إلى أمته وإلى الناس جميعا. قال سبحانه : ((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ [المائدة : 67])). فكان النبي-عليه الصلاة والسلام- ما إن ينزل عليه القرآن حتى يأمر كتبة الوحي بكتابته وتبليغ الناس به. وعندما اكتمل الوحي باكتمال الدين ،((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً)[المائدة : 3])) وتوفي الرسول-عليه الصلاة والسلام- وترك القرآن كاملا مدونا محفوظا حفظا وكتابة، تركه بين يدي أمته كلها عامة والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار خاصة، ولم يكن ذلك خاصا بابن مسعود دون غيره. ثم بعد وفاته مباشرة جمعه خليفة المسلمين أبو بكر الصديق بالتشاور مع كبار الصحابة، وكلف كبير كُتاب الوحي زيد بن ثابت القيام بعملية جمع القرآن في مصحف واحد. فجمعه كله جمعا بين المكتوب والمحفوظ، وكان هو من الذين يحفظونه كله. قام بذلك بأكمل وجه وأتمه من دون أن تحدث أية معارضة من ابن مسعود ولا أحد من الصحابة. فلم يُسجل التاريخ أن أحدا منهم اعترض على جمع القرآن في مصحف واحد. فدل هذا على أن القرآن الذي جمعه زيد بن ثابت هو الذي كان عند كل الصحابة وغيرهم من المسلمين. وهذا تأكيد وتصديق لما قاله الله تعالى بأنه سيحفظ كتابه، ولن يأتيه الباطل أبدا. قال سبحانه: ((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ [الحجر : 9]))،و((لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ [فصلت : 42])). والشاهد على ذلك أيضا ما رواه أبو عبد الرحمن السلمى، قال: كانت قراءة أبى بكر ،وعمر، وعثمان ،وزيد بن ثابت، والمهاجرين والأنصار واحدة كانوا

يقرءون القراءة العامة، وهى القراءة التى قرأها رسول الله- صلى الله عليه وسلم- على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه. وكان زيد قد شهد العرضة الأخيرة وكان يقرئ الناس بها حتى مات ولذلك اعتمده الصديق في جمعه وولاه عثمان كتبة المصحف)) .

ثم في خلافة عثمان – رضي الله عنه- وُحد المصحف اعتمادا على المصحف البكري، وفيه كُتب القرآن بلسان قريش، وأُقرت القراءات الصحيحة وأُبعدت القراءات الضعيفة والشاذة . حدث ذلك بإجماع من الصحابة، وبأمر من خليفة المسلمين ، وبجمع وتحرير لجنة مُختصة اختارها الصحابة على رأسها زيد ثابت. وليس صحيحا أن ابن مسعود عارض ما أمر به عثمان وفعله الصحابة عندما وحدوا المصحف، وإنما هذا خبر مكذوب عليه اختلقه رواة الشيعة كما سنبينه في الفصل الأخير. والشاهد على ذلك أيضا رواية عن عبيدة بن عمرو السلماني الكوفي(ت نحو:72 هـ) وهو أحد ثقات أصحاب ابن مسعود، قال : ((القراءة التي عرضت على النبي- صلى الله عليه وسلم- في العام الذي قبض فيه هي القراءة التي يقرأها الناس اليوم فيه)).

وبما أن الأمر كذلك، وسبق أن بينا عدم صحة أسانيد تلك الروايات المتعلقة بمصحف ابن مسعود ، فإنه يتبين بجلاء أن كل مصاحف الصحابة كانت متشابهة وكاملة مُتضمنة للعرضة الأخيرة بعد اكتمال الوحي باكتمال الدين ووفاة الرسول-عليه الصلاة والسلام- . وكلها كانت موافقة للمصحف البكري أولا، ثم المصحف العثماني ثانيا. وليس صحيحا أن ابن مسعود اختص بمصحف خاص به، لأن قراءة حفص مثلا نجد ابن مسعود هو أحد رواتها. ، وهي لا تختلف عن القراءات الأخرى الصحيحة، كقراءة ورش مثلا من جهة مضمونها وعدد سورها.

وقبل إنهاء موضوعنا هذا تجدر الإشارة هنا إلى قول لابن حجر علّق به على موقف بعض العلماء من روايات إنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن ، فقال: ((أما قول النووي في شرح المهذب أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن وأن من جحد منهما شيئا كفر وما نُقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح ، ففيه نظر وقد سبقه لنحو ذلك أبو محمد بن حزم فقال في أوائل المحلي: ما نُقل عن ابن مسعود من إنكار قرآنية المعوذتين فهو كذب باطل. وكذا قال الفخر الرازي في أوائل تفسيره: الأغلب على الظن أن هذا النقل عن ابن مسعود كذب باطل.

والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل بل الرواية صحيحة والتأويل محتمل والإجماع...)).

أقول: إن موقف النووي وابن حزم والفخر الرازي صحيح من دون شك، وهم وإن لم يجمعوا الروايات ولا حققوا أسانيدها فقد نقدوا متونها بعرضها على القرآن الكريم والتاريخ الصحيح كجمع الصحابة للقرآن وتوحيدهم للسانه وقراءاته بإجماع منهم. وبما أن منهجهم هذا سليم، وموقفهم صحيح ، فلا شك أن حكمهم على عدم صحة تلك الروايات المنسوبة إلى ابن مسعود صحيح. لأن بطلان متن تلك الروايات يستلزم حتما بطلان أسانيدها حتى وإن كثرت، وظهر بعضها أنه صحيح. فحكم هؤلاء على عدم صحة تلك الروايات لم يكن بلا مُستند كما قال ابن حجر، وإنما كان قائما على مُستند صحيح وقطعي لا يُمكن لتلك الروايات أن تقف أمامه .

ومما يُثبت صحة ما قاله هؤلاء العلماء وخطأ وضعف موقف ابن حجر، أننا سبق أن جمعنا 22 رواية تتعلق بإنكار ابن مسعود قرآنية المعوذتين ، ونقدناها وأثبتنا عدم صحتها إسنادا ومتنا، ولم يصح منها ولا إسناد واحد.فنحن بفضل الله قد تكلمنا فيها بحق وبعلم وبعدل، وتبين أنه لم يصح من تلك الروايات ولا رواية واحدة. وقول ابن حجر بصحة بعض ما رُوي عن ابن مسعود في موقفه من المعوذتين وأن التأويل مُحتمل، هو قول ليس بصحيح، ولا نحتاج أبدا إلى التأويل لرفع التناقضات وتبرير موقف ابن مسعود، من أجل الحفاظ والاحتفاظ بروايات مكذوبة مسمومة اختلقها رواة الشيعة وصدروها إلينا واستقرت في مصنفاتنا الحديثية وغيرها.

وختاما لهذا الفصل- السابع- يُستنتج منه أن الروايات التي زعمت أن الصحابي عبد الله بن مسعود كان يُنكر قرآنية المعوذتين هي روايات زائفة متهافتة أثبتنا بطلانها إسنادا ومتنا، ولم تصح منها ولا رواية واحدة، واتضح أن ابن مسعود بريء مما نُسب إليه زورا وبهتانا. ونفس الأمر أثبتناه فيما يتعلق بروايات انفراد مصحف ابن مسعود بالعرضة الأخيرة واختلافها عن مصاحف الصحابة الآخرين؛ فقد تبين أنها روايات باطلة إسنادا ومتنا، ولم تصح منها ولا رواية واحدة. وتبين من نقدنا لكل أسانيد تلك الروايات- 26 إسنادا- أنها مكذوبة اختلقها رواة الشيعة عامة والكوفة خاصة ثم نشروها بين السنيين انتصارا لقولهم بتحريف القرآن وطعنا فيه وفي الصحابة، وتصديرا له إلينا.

****

الفصل الثامن

نقد روايات معارضة عبد الله بن مسعود لتوحيد المصحف
في خلافة عثمان بن عفان

أولا: نقد أسانيد روايات معارضة ابن مسعود لتوحيد المصحف :
ثانيا: نقد متون روايات معارضة ابن مسعود لتوحيد المصحف :
ثالثا: اعتراضات وردود :

****

نقد روايات معارضة عبد الله بن مسعود لتوحيد المصحف في خلافة عثمان بن عفان

وردت روايات بطرق كثيرة ذكرت أن الصحابي عبد الله بن مسعود عارض ما فعله الخليفة عثمان بن عفان في أمره بتوحيد القرآن في مصحف وتعيينه لزيد بن ثابت على رأس الجماعة التي كلفها بذلك. وتلك الروايات كما أنها سجلت موقف ابن مسعود مما حدث من جهة، فإنها تضمنت أيضا القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف من جهة ثانية؛ والزعم بأن الصحابة لم يُجمعوا على توحيد المصحف العثماني من جهة ثالثة. فهل ما نسبته تلك الروايات إلى ابن مسعود صحيح ؟؟. وإن كانت ليست بصحيحة فمن الذي اختلقها؟، ولماذا اختلقها ونسبها إليه؟؟، و هل صحيح أن القرآن الكريم لم يُجمع الصحابة على توحيده ؟؟!!. إن كل ذلك باطل قطعا، وهو من افتراءات رواة الشيعة الذين أكملوا أكاذيبهم حول ابن مسعود ومصحفه برواياتهم التي زعمت معارضة ابن مسعود لتوحيد المصحف على يد عثمان والصحابة- رضي الله عنهم- زعموا ذلك لأن ما فعله الصحابة لم يُعجبهم وينقض مطاعنهم في القرآن الكريم. ولكشف زيف تلك الروايات ومعرفة الحقيقة لا بد من نقدها إسنادا ومتنا.

<u>أولا: نقد أسانيد روايات معارضة ابن مسعود لتوحيد المصحف :</u>

نورد هنا الروايات التي زعمت أن ابن مسعود أعلن فيها رفضه لما قام به الخليفة عثمان بن عفان بموافقة الصحابة، وإصراره على تمسكه بموقفه ومُصحفه حسب ما زعمته تلك الروايات بطرقها الكثيرة:

الطريق الأول: قال مسلم: : ((حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلى ،أخبرنا عبدة بن سليمان، حدثنا الأعمش، عن شقيق ،عن عبد الله أنه قال:"

ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة" ثم قال:" على قراءة من تأمروني أن أقرأ، فلقد قرأت على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بضعا وسبعين سورة ولقد عَلِم أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنى أعلمهم بكتاب الله ولو أعلم أن أحدا أعلم منى لرحلت إليه ". قال شقيق فجلست فى حلق أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم- فما سمعت أحدا يرد ذلك عليه ولا يعيبه)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سليمان الأعمش سليمان بن مهران الكوفي (61-148 هـ) : ضعيف ضبطا وعدالة، شيعي إمامي كان مندسا بين أهل الحديث، وقد سبق تفصيل حاله.وعلى اقل تقدير إن توثيقه لم يثبت.وتزيده ضعفا عنعنته عن شقيق بن سلمة.

ومنهم: : شقيق بن سلمة أبو وائل الأسدي الكوفي(توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز عن 100 سنة هـ): مخضرم، من كبار التابعين، ثقة ، يُرسل. وجعله الشيعة من رجالهم. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

الطريق الثاني: قال النسائي: ((أخبرنا الحسن بن إسماعيل بن سليمان المجالدي المصيصي قال: حدثنا عبدة بن سليمان، عن الأعمش، عن أبي إسحاق ،عن هبيرة بن يريم قال: قال عبد الله بن مسعود: على قراءة من تأمرونني أقرأ، لقد قرأت على رسول الله- صلى الله عليه و سلم- بضعا وسبعين سورة وإن زيدا لصاحب ذؤابتين يلعب مع الصبيان.)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الأعمش سليمان بن مهران ذكرنا حاله أعلاه. ومنهم: أبو إسحاق السبيعي بينا سابقا أنه ضعيف ضبطا وعدالة، ومن شيعة الكوفة المندسين بين المحدثين، ومن الذين حذر منهم الجوزجاني.

آخرهم: هبيرة بن يريم الشيباني أبو الحارث الكوفي (ت 66هـ)، قيل فيه: كان شيعيا مختاريا ، ليس بالقوي، لا بأس بحديثه، ليس بذاك، مجهول، روى مناكير ، ضعيف.

الطريق الثالث: قال النسائي : ((أخبرني إبراهيم بن يعقوب قال حدثنا سعيد بن سليمان قال حدثنا أبو شهاب قال حدثنا الأعمش عن أبي وائل قال خطبنا بن مسعود فقال كيف تأمروني أقرأ على قراءة زيد بن ثابت بعد ما قرأت من في رسول الله صلى الله عليه و سلم بضعا وسبعين سورة وإن زيدا مع الغلمان له ذؤابتان)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سعيد بن سليمان الضبي أبو عثمان الواسطي البزاز لقبه سعدويه (ت255هـ عن 100 سنة): قال أحمد " كان صاحب تصحيف ما شئت "، كان قبل أن يُحدث أكيس حين حدثّ ، ثقة مأمون. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، ولهذا ذكره الذهبي في الضعفاء.
ومنهم: عبد ربه بن نافع الكناني الحناط أبو شهاب الأصغر الكوفي (ت 172)، قيل فيه : ثقة، ليس بالحافظ، يهم، ليس بالمتين، صدوق، يُخطئ، يُدلس، في حفظه شيء ، ليس بالقوي. وآخرهم:الأعمش سليمان بن مهران:، سبق تفصيل حاله وهو ضعيف ضبطا وعدالة.

والطريق الرابع: قال أبو بكر بن أبي داود: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا أحمد بن منصور بن سيار قال : حدثنا قبيصة قال : حدثنا سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن حميد بن مالك قال : قال عبد الله : " لقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة ، وأن زيد بن ثابت [ذو] ذؤابتين يلعب مع الصبيان")).
إسناده لا يصح ، لأن من رجاله : قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي الكوفي(ت 215هـ) قيل فيه : ثقة ، كثير الغلط ، صدوق، كثير الخطأ في سفيان الثوري ، لأنه سمع منه وهو صغير . لم يُحدث عنه أحمد بن حنبل، والظاهر أنه لم يكن يعبأ به. قال ابن معين: ليس بذاك القوي، ثقة إلا في حديث سفيان الثوري. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، وهنا قد حدث عن سفيان الثوري، فلا يصح الإسناد من جهته أيضا.
ومنهم : سفيان الثوري: سبق تفصيل حاله ، وتبين انه ثقة، لكنه كثير التدليس والإرسال، وهنا قد عنعن عن أبي إسحاق السبيعي، فلا يصح الإسناد من طريقه. آخرهم:: ابو إسحاق السبيعي الكوفي: ضعيف ضبطا وعدالة، وقد سبق تفصيل حاله .
الطريق الخامس: قال الطبراني: ((حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن سفيان عن أبي إسحاق عن خمير بن مالك عن عبد الله قال :لقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه و سلم سبعين سورة وإن زيد بن ثابت له ذؤوابتان في الكتاب)).
إسناده لا يصح، لأن من رجاله: وكيع بن الجراح الكوفي: تقدم تفصيل حاله وتبين أنه كان كثر الخطأ، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث.وتزيده ضعفا عنعنته عن سفيان الثوري.

ومنهم: سفيان بن سعيد الثوري الكوفي : سبق تفصيل حاله ، وتبين انه ثقة، لكنه كثير التدليس والإرسال، وهنا قد عنعن عن أبي إسحاق السبيعي، فلا يصح الإسناد من طريقه.
وآخرهم: أبو إسحاق السبيعي الكوفي: ضعيف ضبطا وعدالة، وقد سبق تفصيل حاله وتوثيقه، وتبين أنه كان من شيعة أهل الكوفة المندسين بين المحدثين، ومن الذين حذر منهم الجوزجاني.
والطريق السادس: قال أبو بكر بن أبي داود: ((حدثنا عبد الله قال : حدثنا عمي قال : حدثنا ابن أبي رجاء قال : أخبرنا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن خمير بن مالك ، عن عبد الله قال : " لما أمر بالمصاحف ساء ذلك عبد الله بن مسعود قال : من استطاع منكم أن يغل مصحفا فليغلل ، فإنه من غل شيئا جاء بما غل يوم القيامة ، ثم قال عبد الله : لقد قرأت القرآن من في رسول الله- صلى الله عليه وسلم- سبعين سورة وزيد صبي ، أفأترك ما أخذت من رسول الله- صلى الله عليه وسلم- ")) .
إسناده لا يصح، لأن من رجاله : عبد الله بن رجاء بن عمر الغداني البصري (219أو 220 هـ): صدوق ، ثقة ، كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة .
ومنهم: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (100- ،160هـ)، ضعيف ، شيعي، سبق بيان حاله. وآخرهم: أبو إسحاق السبيعي الكوفي: ضعيف ضبطا وعدالة كما بيانه مرارا .

الطريق السابع: قال أبو بكر بن أبي داود: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا يونس بن حبيب قال : حدثنا أبو داود قال : حدثنا عمرو بن ثابت ، عن أبي إسحاق ، عن خمير بن مالك قال : سمعت ابن مسعود يقول : " إني غال مصحفي ، فمن استطاع أن يغل مصحفا فليغلل ، فإن الله يقول : ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة ، ولقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة ، وإن زيد بن ثابت لصبي من الصبيان ، أفأنا أدع ما أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ")).
إسناده لا يصح لأن من رجاله: سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي، البصري: ثقة، يُخطئ، كثير الخطأ ، كثير الحفظ ، أخطأ في ألف حديث. فالرجل ضعيف ضبطا .
ومنهم: عمرو بن ثابت بن هرمز البكري أبو محمد ويقال أبو ثابت الكوفي وهو عمرو بن أبي المقدام الحداد الكوفي (ت 172هـ) قيل فيه :

كان يسب السلف، متروك، ليس بثقة، ضعيف، رديء الرأي شديد التشيع ، ليس بالقوي رافضي خبيث.
آخرهم: أبو إسحاق السبيعي الكوفي: شيعي، ضعيف ضبطا وعدالة كما بيناه مرارا.

الطريق الثامن: قال أبو بكر بن أبي داود: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا هارون بن إسحاق قال : حدثنا وكيع ، عن شريك ، عن إبراهيم بن مهاجر ، عن إبراهيم ، لما أمر بتمزيق المصاحف قال عبد الله : " أيها الناس ، غلوا المصاحف ، فإنه من غل يأت بما غل يوم القيامة ، نعم الغل المصحف يأتي أحدكم به يوم القيامة")).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي (128-196هـ) عن 70 سنة) ، وثقه أكثر المحدثين، وأثنوا عليه، و جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة . وقال ابن المدينى : وكيع كان فيه تشيع قليل)) . والشيعة هم أيضا عدوه من رجالهم . وكان وكيع يُدلس فيُخفي أسماء الضعفاء عندما يروي عنهم ، وكان كثير الخطأ أيضا. فالرجل ضعيف، وتزيده ضعفا عنعنته عن شريك .

ومنهم: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي (177-109هـ): سبق نفصيل حاله، وتبينه انه ضعيف ضبطا وعدلة، وكان شيعيا إماميا ممارسا للتقية في علاقته بالمحدثين.

ومنهم: : إبراهيم بن مهاجر بن مهاجر البجلي أبو إسحاق الكوفي (من الطبقة الخامسة)، قيل فيه : لا بأس به، ثقة، لم يكن بقوي، ضعيف ، جائز الحديث ، حديثه يُكتب في الضعفاء، كثير الخطأ، حدث بأحاديث لا يُتابع عليها، صدوق، في حديثه لين، يُكتب حديثه و لا يُحتج به.

آخرهم : إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي (ت نحو 96 هـ عن نحو 50 سنة) قال : قيل فيه: ثقة، وكان مدلسا كثير الإرسال ، مُتمكنا جدا من التدليس ، حتى أنه كان يُتعجب منه في قدرته على ممارسته . وقد روى عن أناس لم يسمع منهم حرفا . وعده ابن قتيبة من رجل الشيعة. وجعله الشيعة من رجالهم. ومع أنه ضعيف ،فخبره هذا منقطع، لأن هذا الراوي بعيد زمنيا عن خلافة عثمان عندما وحد المصحف، بل لم يكن ولد أصلا . فمن أين له هذا الخبر ؟ .

والطريق التاسع: قال أبو بكر بن أبي داود: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا محمد بن عبد الوهاب الدعلجي ، حدثنا أيوب بن مسلمة ، حدثنا أبو شهاب ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن عبد الله قال : " قرأ : ومن يغلل يأت

بما غل يوم القيامة ، غلوا مصاحفكم ، فكيف تأمروني أن أقرأ قراءة زيد ، ولقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة ، ولزيد ذؤابتان يلعب بين الصبيان ")).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: محمد بن عبد الوهاب الدعلجي ، وأيوب بن مسلمة ، يبدو أنهما مجهولان ، فلم أعثر لهما على ترجمة ولا على حال.

ومنهم:: عبد ربه بن نافع الكناني الحناط أبو شهاب الأصغر الكوفي (ت 172)، قيل فيه : ثقة، ليس بالحافظ، يهم، ليس بالمتين، صدوق، يُخطئ، يُدلس، في حفظه شيء ، ليس بالقوي.

آخرهم الأعمش سليمان بن مهران الكوفي: ضعيف ضبطا وعدالة، شيعي إمامي كان مندسا بين المحدثين، فأظهر لهم التسنن وأخفى الرفض.

الطريق العاشر: قال أبو بكر بن أبي داود: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن النعمان قال : حدثنا سعيد بن سليمان قال : حدثنا أبو شهاب ، عن الأعمش ، عن أبي وائل قال : خطبنا ابن مسعود على المنبر فقال : " ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة غلوا مصاحفكم ، وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت ، وقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة ، وأن زيد بن ثابت ليأتي مع الغلمان له ذؤابتان ، والله ما أنزل من القرآن إلا وأنا أعلم في أي شيء نزل ، ما أحد أعلم بكتاب الله مني ، وما أنا بخيركم ، ولو أعلم مكانا تبلغه الإبل أعلم بكتاب الله مني لأتيته " قال أبو وائل : فلما نزل عن المنبر جلست في الحلق فما أحد ينكر ما قال)).

وإسناده لا يصح، لأن من رجاله: سعيد بن سليمان الضبي أبو عثمان الواسطي البزاز لقبه سعدويه (ت255هـ عن 100 سنة): قال أحمد " كان صاحب تصحيف ما شئت "، كان قبل أن يُحدث أكيس حين حدثّ ، ثقة مأمون. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه.

والثاني: عبد ربه بن نافع الكناني الحناط أبو شهاب الأصغر الكوفي (ت 172)**:** ثقة، ليس بالحافظ، يهم، ليس بالمتين، صدوق، يُخطئ، يُدلس، في حفظه شيء ، ليس بالقوي. وآخرهم سليمان الأعمش ضعيف ضبطا وعدالة ، تقدم تفصيل حاله.

الطريق الحادي عشر: قال أبو بكر بن أبي داود : ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا يوسف بن موسى قال : حدثنا جرير ، عن الأعمش ، عن أبي الضحى ، عن مسروق . قال : قال عبد الله حين صنع بالمصاحف ما صنع: " والذي لا إله غيره ما أنزلت من سورة إلا أعلم حيث أنزلت ، وما من آية إلا أعلم فيما أنزلت ، ولو أني أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني تبلغنيه الإبل لأتيته ")).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي (107-188 هـ) قيل فيه : ثقة، يُدلس ، ليس بالذكي اختلطت عليه أحاديث حتى ميزها له بعض المحدثين كان يشتم معاوية علانية. ووصفه سليمان بن حرب بأنه لا يصلح إلا أن يكون راعيا للغنم ، ولم يكن يحفظ، لا يحدث إلا من كتبه . وكانت فيه غفلة أثناء التحديث، وكان يرسل ، ولا يُصرح بالتحديث في كثير من رواياته، وبطريقة فيها تغليط وتدليس . ذكره ابن قتيبة من رجال الشيعة، ونسبه إلى التشيع المفرط . وعده الشيعة من رجالهم.

ومنهم:: سليمان بن مهران الأعمش الكوفي: شيعي، ضعيف ضبطا وعدالة، يبق تفصيل حاله.. ومنهم: مسلم بن صبيح بالتصغير الهمداني أبو الضحى الكوفي العطار(ت 100 هـ) مشهور بكنيته ،ثقة، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كعلي وعائشة – رضي الله عنهما- . وهو هنا قد عنعن .

آخرهم : مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوداعي الكوفي (ت 63 هـ): ثقة ، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم ، كأبي بكر، وأم رومان. وهنا لم يصرح بالسماع، فالإسناد لم يثبت اتصاله طريقه.

الطريق الثاني عشر: قال الطبراني: ((حدثنا عبدان بن أحمد ثنا سعيد بن يحيى الأموي ثنا أبي ثنا الأعمش عن ثوير بن أبي فاختة عن أبيه عن ابن مسعود قال: لقد قرأت على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم بضعا وسبعين سورة وإن زيد بن ثابت له ذؤبتان يلعب مع الصبيان)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: سليمان بن مهران الأعمش الكوفي: ضعيف ضبطا وعدالة، من شيعة الكوفة المندسين بين أهل الحديث، والذين حذر منهم الجوزجاني.

آخرهم: ثوير بن أبي فاختة سعيد بن علاقة الهاشمي أبو الجهم الكوفي(من الطبقة الرابعة) : ليس بشيء، رافضي ، من أركان الكذب ، ضعيف ، متروك ، ليس بثقة.

الطريق الثالث عشر: قال الطبراني: ((حدثنا أحمد بن زهير ثنا معمر بن سهل ثنا عامر بن مدرك ثنا إسرائيل ثنا ثوير عن أبيه عبد الله قال: لقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه و سلم سبعين سورة وإن زيد بن ثابت لكافر بالله ما آمن به)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: عامر بن مدرك بن أبي الصفيراء: ليّن الحديث. ومنهم: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي: ضعيف ضبطا وعدالة، شيعي إمامي سبق تفصيل حاله.

آخرهم: ثوير بن أبي فاختة سعيد بن علاقة الهاشمي أبو الجهم الكوفي: شيعي، ضعيف، متروك كما بيناه أعلاه.

الطريق الرابع عشر: قال أبو بكر بن ابي داود : ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن أبي شيبة قال : حدثنا ابن أبي عبيدة قال : حدثنا أبي ، عن الأعمش ، عن أبي رزين ، عن زر بن حبيش قال : قال عبد الله بن مسعود: " لقد قرأت من في رسول- الله صلى الله عليه وسلم- بضعا وسبعين سورة ، وإن لزيد بن ثابت ذؤابتين له)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: : إبراهيم بن عبد الله بن أبي شيبة، لم أعثر له على ترجمة ولا على حال. والظاهر أنه مجهول.

ومنهم: وسليمان الأعمش ، ضعيف ، شيعي إمامي كان يُمارس التقية كما بيناه سابقا . ومنهم: أبو رزين مسعود بن مالك الأسدي الكوفي (ت 85هـ)، ثقة، حدث عن بعض الصحابة ولم يثبت سماعه منهم ، كابن مسعود، وعمرو بن أم مكتوم. فالرجل كان يرسل ، وهنا قد عنعن ، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته .

آخرهم : زر بن حبيش : ثقة ، يُرسل. وبما أنه كذلك، وهنا لم يُصرّح يالسماع فالإسناد لم يصح من طريقه .

الطريق الخامس عشر: يقول الطبراني: ((حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل و محمد بن عبد الله الحضرمي قالا ثنا سعد بن أبي الربيع السمان ثنا الهيثم بن الشداخ عن الأعمش عن يحيى بن وثاب عن علقمة عن عبد الله قال: عجبا للناس وتركهم قراءتي وأخذهم قراءة زيد بن ثابت وقد أخذت

من في رسول الله صلى الله عليه و سلم سبعين سورة و زيد بن ثابت غلام صاحب ذؤابة)) .

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: الهيثم بن الشداخ : الظاهر أنه مجهول ، فلم اعثر له على ترجمة ولا على حال في كتب الرجال والتراجم والتواريخ.

ومنهم: سليمان بن مهران الأعمش الكوفي: ضعيف ضبطا وعدالة، شيعي إمامي ، تقدم تفصيل حاله.

علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي (ت بعد: 60، أو70هـ): ثقة ثبت، يُرسل. وبما أنه يُرسل ، وهنا لم يُصرّح بالسماع ،فالإسناد لم يصح من طريقه.

الطريق السادس عشر: قال الطبراني: ((حدثنا عبدان بن أحمد ثنا الحسن بن مدرك ثنا يحيى بن حماد ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سليمان بن قيس عن أبي سعد الأزدي أنه سمع عبد الله بن مسعود يقول: لقد تلقيت من في رسول الله صلى الله عليه و سلم سبعين سورة أحكمتها قبل أن يسلم زيد بن ثابت له ذؤابة يلعب مع الصبيان)).

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: أبو عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري (176هـ)، ضعيف، مضطرب، سبق تفصيل حاله. وتزيده ضعفا عنعنته عن أبي بشر

ومنهم: أبو بشر بيان بن بشر الأحمسي الكوفي: يُرسل، حدث عن أقوام لم يدركهم. ولم يسمع من سليمان بن قيس ولا رآه.وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن عن سليمان فالإسناد منقطع بينهما.

آخرهم: أبو سعيد الأزدي الكوفي، ويُقال أيضا: أبو سعد: مقبول.هذه المرتبة لا تجعله حجة ولا عدلا ،ولا ضابطا. فالإسناد لم يصح من طريقه.

الطريق السابع عشر: قال أبو بكر بن أبي داود: ((وقال محمد بن معمر البحراني ،عن يحيى بن حماد قال : حدثنا أبو عوانة ، عن إسماعيل بن سالم ، عن أبي سعيد الأزدي قال : سمعت عبد الله بن مسعود يقول : " أقرأني رسول الله -صلى الله عليه وسلم- سبعين سورة أحكمتها قبل أن يسلم زيد بن ثابت ")) .

إسناده لا يصح، لأنه منقطع بين المؤلف ومحمد بن معمر بن ربعي القيسي البحراني (ت بعد 250 هـ)، فرواه معلقا ولم يُصرح بالسماع .

ومنهم: أبو عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري (176هـ)، ضعيف، مضطرب، سبق تفصيل حاله. وتزيده ضعفا عنعنته عن إسماعيل بن سالم.

والثاني: إسماعيل بن سالم الأسدي أبو يحيى الكوفي نزيل بغداد (من الطبقة: 6):ثقة ، حجة، كانت عنده أحاديث الشيعة. وقد ذكره ابن عدي في الضعفاء ولم يذكرا شيئا عن ضعفه، وقال: " لإسماعيل بن سالم أحاديث يحدث عنه قوم ثقات وأرجو انه لا بأس به". وجعله الشيعة الإمامية من رجالهم وله عندهم مرويات إمامية. وتزيده ضعفا عنعنته عن أبي سعيد الأزدي.

وآخرهم : أبو سعد: مقبول. هذه المرتبة لا تجعله حجة ولا عدلا ،ولا ضابطا. فالإسناد لم يصح من طريقه.

الطريق الثامن عشر: أبو بكر بن أبي داود:((حدثنا عبد الله قال: حدثنا محمد بن بشار قال : حدثنا عبد الرحمن قال : حدثنا إبراهيم بن سعد ، عن الزهري قال : وأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أن عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف فقال : " يا معشر المسلمين ، أعزل عن نسخ [كتاب] المصاحف وتولاها رجل ، والله لقد أسلمت وإنه لفي صلب أبيه كافرا [يريد زيد بن ثابت] . وكذلك قال عبد الله : يا أهل الكوفة أو يا أهل العراق اكتموا المصاحف التي عندكم ، وغلوها فإن الله يقول :" ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة" فالقوا الله بالمصاحف قال الزهري: فبلغني أن ذلك: كره من مقالة ابن مسعود رجال أفاضل من أصحاب النبي- صلى الله عليه وسلم- [قال ابن أبي داود : عبد الله بن مسعود بدري وذاك ليس هو ببدري ، وإنما ولوه لأنه كاتب رسول الله- صلى الله عليه وسلم-)).

إسناده لا يصح ، لأن من رواته: محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار (ت 167- 252هـ-)) ،سبق تفصيل حاله، وتبين رجحان تضعيفه، أو على أقل تقدير أن توثيقه لم يثبت.

والثاني إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني (108- 185 هـ) ، قيل فيه : ثقة، صدوق، حجة، ربما أخطأ في الحديث، تكلم فيه يحيى بن سعيد فأشار إلى أنه ليّن الحديث، وتركه وكيع، ثم حدث عنه. وذكره ابن عدي في الضعفاء، وأشار إلى أن له مراسيل، وانفرد بأحاديث . علما بأن الشيعة الإمامية جعلوه من رجالهم ، ومن

أصحاب بعض أئمتهم ، فترجم له بعضهم بقوله : ((أبو إسحاق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزهري، العوفي، المدني. من محدثي وفقهاء الإمامية الممدوحين، وكان متكلما، حافظا، قاضيا، ويعده العامة من ثقاتهم ...)). فما معنى ذلك ؟؟ فهل كان الرجل يُمارس التقية؟، نعم إن هذا وارد جدا !!. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من طريقه.

وآخرهم- الثالث- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت 94هـ أو بعدها)، قيل فيه : ثقة فقيه ثبت . كان يُرسل، فقد روى عن بعض الصحابة ولم يلحق بهم، كعمر بن الخطاب، و ابن مسعود- رضي الله عنهما- . فالخبر منقطع من جهته لأنه لم يلحق ابن مسعود ، فالإسناد لا يصح لانقطاعه وضعف بعض رواته.

والطريق الأخير- التاسع عشر-: رواه الذهبي نقلا عن ابن سعد: ((قال محمد بن سعد ، حدثنا محمد بن عمر حدثني الضحاك بن عثمان، عن الزهري قال: قال ثعلبة بن أبي مالك سمعت عثمان يقول: من يعذرني من ابن مسعود غضب إذ لم أوله نسخ القرآن فهلا غضب على أبي بكر وعمر وهما عزلاه عن ذلك ووليا زيدا فاتبعت أمرهما)).

إسناده لا يصح ، لأن من رجاله: محمد بن عمر الواقدي البغدادي(ت 207هـ) ، سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف، شيعي مندس بين السنيين.

ومنهم: الضحاك بن عثمان ، صدوق. هذه المرتبة لا تجعله ثقة ضبطا وعدالة، وتزيده ضعفا عنعنته عن الزهري.

ومنهم: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري(نحو:52-124هـ) : ثقة، متقن، مُدلس، كثير الإرسال، إرساله كالريح، حدث عن أقوام ولم يسمع منهم. وهو هنا لم يُصرّح بالسماع ، فالإسناد لا يصح من طريقه.

وبذلك يتبين من نقدنا لتلك الطرق- 19 طريقا- انه لم يصح منها ولا طريق واحد في قولها بمعارضة ابن مسعود توحيد المصحف في خلافة عثمان بن عفان.وأن الذين اختلقوها هم رواة الشيعة، لأنها تتفق مع قولهم بتحريف القرآن ، ولأن رواتهم تكررت أسماؤهم في تلك الطرق : 29 مرة ، منهم: الأعمش، والسبيعي، وإسائيل بن يونس، و جرير بن عبد الحميد وغيرهم ، وأكثرهم من أهل الكوفة. وعندما اختلقوها نشروها بين الناس وقد شاركهم في نشرها رواة سنيون ضعفاء ومدلسون من أهل الكوفة، كقبيصة بن عقبة، وسفيان الثوري، وإبراهيم بن مهاجر، تأثروا بهم

وشاركوهم في نشرها وتصديرها إلى أهل السنة. ولا قيمة لكثرة طرق حكاية معارضة ابن مسعود لتوحيد المصحف، لأن رواة الشيعة الذين اختلقوها ليست عندهم مشكلة في أن يختلقوا المئات من الطرق والرواة ، فالأمر بالنسبة إليهم سهل جدا. وعليه لا يصح الحكم على صحة الروايات بدعوى كثرة طرقها، وإنما الدليل على صحتها هو صحة أسانيدها ومتونها بعدما نطبق عليها منهج نقد الخبر بموضوعية وصرامة . بدليل أن كل روايات الشيعة التي نقدناها في كتابنا هذا بلغت المئات ولم تصح منها ولا رواية واحدة إسنادا ولا متنا.

ثانيا: نقد متون روايات معارضة ابن مسعود لتوحيد المصحف :

بعدما أثبتنا عدم صحة أساند طرق رواية معارضة ابن مسعود توحيد المصحف، فإننا هنا نُكمل نقدنا لها من جهة المتن بدليل المعطيات والأدلة الآتية:

أولها : بما أنه أثبتنا أن تلك الرواية بكل طرقها لم تصح إسنادا، ولم يصح منها ولا إسناد واحد، فهذا دليل دامغ، ومؤشر قوي على أن متنوها ليست بصحيحة. لأن افتقادها للإسناد الصحيح يجعلها بلا أصل صحيح.

الدليل الثاني: إن معارضة ابن مسعود المزعومة هي بنفسها شاهد قوي جدا على بطلان الحكاية من أساسها. لأنه لا يُوجد أي مُبرر صحيح من الشرع ولا من العقل لذلك الرفض. لأن ما قام به عثمان والصحابة هو أمر إيجابي ومحمود لا يصح أن يغيب عن مسلم يحب الخير لأمته، ويحرص على الحفاظ على كتاب الله تعالى. وليس ابن مسعود هو الوحيد الغيور على دين الإسلام، فكل الصحابة كانوا غيورين عليه. وبما أن الأمر كذلك، فهو أمر لا يغيب عن صحابي جليل كابن مسعود، ولا يصح أن تُنسب إليه تلك المعارضة المزعومة، وبما أنها نسبت إليه فهي شاهد على تهافتها وبطلانها .

الدليل الثالث: لا يصح شرعا ولا عقلا ولا مصلحة أن يخرج ابن مسعود عن إجماع الصحابة في المدينة عندما وحدوا المصحف الشريف ،وليس هو أغير منهم على الإسلام. وقد شاور عثمان الصحابة ووافقوه على ذلك بإجماع . فالذي فعله الخليفة عثمان ليس عملا فرديا، وإنما هو عمل جماعي صحيح، لا يصح ولا يحق لابن مسعود أن يُخالفه، وحاشا أن يُخالفهم. وبما أنه رُوي عنه أنه خالفهم وحث على عدم موافقتهم وأمر بعصيان خليفة المسلمين ، فهذا شاهد قوي جدا على ضعف الرواية

وتهافتها وزيفها بل وعدم صحتها . بدليل أن أسانيدها لم يصح منها ولا إسناد واحد، وقراءته هي من ضمن القراءات التي أقرها الصحابة في توحيدهم المصحف المعروف بالمصحف العثماني، وهي قراءة حفص، فهو من بين الذين رووها . فالحكاية كلها مسرحية اختلقها رواة الشيعة انتصارا لمذهبهم وطعنا في القرآن والصحابة وأتباعهم من جهة؛ لكنهم من جهة أخرى لم يُتقنوا أدوارها، ولا أحبكوا مشاهدها، فبقيت تحمل من داخلها شواهد بطلانها.

الدليل الرابع: أن تلك الرواية تضمنت تبريرات ومعطيات باطلة لا يصح أن يقولها صحابي وعالم جليل كابن مسعود ولا أن تُنسب إليه. منها أنها زعمت أنه رفض طاعة عثمان بدعوى أنه لا يترك القراءة التي أخذها عن النبي- عليه الصلاة والسلام - ويأخذ بالمصحف الذي أشرف عليه زيد بن ثابت. وهذا تبرير باطل ومُضحك ، لأن كل الصحابة أخذوا القرآن عن النبي-عليه الصلاة والسلام- وليس ابن مسعود هو الذي أخذا عنه فقط. ولأن من الصحابة من هو أسبق من ابن مسعود في تلقي القرآن من الرسول-عليه الصلاة والسلام- كعثمان ، وطلحة، والزبير، وعلي- رضي الله عنهم- . وكذلك زيد ابن ثابت كان كبير كتاب الوحي، وقد حفظ القرآن وتلقاه كله من رسول الله. ولا شك أن هذا لا يغيب عن ابن مسعود ، ولا يصح أن يُنسب إليه، مما يدل على أن الأمر مكذوب عليه.

ومنها أنها زعمت أن ابن مسعود رفض ما فعله زيد بن ثابت، وهذا تبرير باطل، لأن زيدا لم يفعل ذلك وحده ، وإنما كان بإجماع من الصحابة، وبإشراف من خليفة المسلمين، وعليه فإن من يرفض عمل زيد فهو في الحقيقة يرفض ما أجمع عليه الصحابة في الجمع الأول للقرآن وفي توحيده ، ويكون قد خرج عن طاعة خليفة المسلمين الذي أمرنا الشرع بطاعته في المعروف. وخالف قوله تعالى: ((وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيراً [النساء : 115])). فابن مسعود قد خالف الرسول عندما جعل زيد بن ثابت كبير كُتابه، واتبع غير سبيل المؤمنين في إجماعهم على توحيد المُصحف. وبما أن الأمر كذلك فذلك التبرير المنسوب لابن مسعود باطل، وحاشا لابن مسعود أن يُخالف القرآن فيما أمر به،و الصحابة فيما أجمعوا عليه.

ومنها أن تلك الرواية زعمت أن ابن مسعود برر رفضه ومعارضته لما قام به عثمان وزيد ابن ثابت ، بأنه-أي ابن مسعود- عندما أخذ هو

القرآن عن النبي-عليه الصلاة والسلام- كان زيد بن ثابت ما يزال صغيرا. وهذا تبرير مرفوض ،ولا يصح ، وزائف ومتهافت، وشاهد على صاحبه بالجهل والتكبر ،لأن العلم لا علاقة له بالكبر ولا الصِغَر، وقد يسبق الصغير الكبير، وقد يتفوق التلميذ على أستاذه. لا يصح ذلك لأن العلم يقوم أساسا على قدرات الطالب واجتهاده وتضحيته في تحصيل العلم. وقد يكتسب الطالب من العلم في عام ما لا يكتسبه غيره في عشرين سنة. ولهذا كان زيد ابن ثابت من كبار حُفاظ القرآن وكتابه، وكبير كُتاب الوحي ، وهو الذي تعلم اللغة العبرية في زمن قصير بأمر من رسول الله- عليه الصلاة والسلام -، ولم يأمر غيره بذلك !! . وبما أن الأمر كذلك ، فإن هذا لا يغيب عن عالم جليل كابن مسعود، ومن ثم لا يصح يُنسب إليه ذلك التبرير الزائف والغريب والمُضحك ،لأنه تبرير باطل، و فيه طعن فيمن يقول به، لأنه شاهد على أن صاحبه فيه كبرياء واحتقار للغير، وخروج عن سبيل المؤمنين الذي أمرنا الله تعالى بإتباعه ((وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيراً)(النساء: 115)) ،وحاشا لابن مسعود أن يكون ذلك حاله؛ الأمر الذي يدل على أن حكاية معارضة ابن مسعود حكاية مُختلقة نسبها إليه رواة الشيعة لغايات في نفوسهم.

ومنها أن تلك الرواية زعمت أن ابن مسعود عندما اعترض على عثمان، وتكلم في زيد بن ثابت، وقال أنه أعلم الصحابة ، زعمت أن الصحابة لم ينكروا عليه ذلك، ولا ردوا عليه. وهذا صحيح من جهة ، وباطل من جهة أخرى. صحيح بأن الصحابة لم يردوا عليه ، ليس لأن ابن مسعود قال ذلك، وإنما لأنه لم يقله أصلا ، ومن ثم فبالضرورة لا يرد عليه الصحابة. وباطل لأنه ليس صحيحا أن ابن مسعود هو أعلم الصحابة ، ولا كان الصحابة يعتقدون ذلك، وإنما الصحيح هو أنهم كانوا يعتقدون خلافه . بدليل الشاهدين الآتيين: الأول مفاده أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال: ((أرحم أمتي بأمتي أبو بكر ،وأشدهم في دين الله عمر ،وأصدقهم حياء عثمان ،وأقضاهم علي بن أبي طالب، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت ألا وإن لكل أمة أمينا وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح)). فلا يُوجد ذكر لابن مسعود من بين هؤلاء.

الثاني: مفاده أن أنس بن مالك قال: ((جمع القرآن على عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- أربعة كلهم من الأنصار: أُبي ، ومعاذ بن جبل، وأبو

زيد ،وزيد بن ثابت)). فواضح من ذلك أن ابن مسعود لم يكن من بين هؤلاء، ولا كان الصحابة يعتقدون أن ابن مسعود هو أعلمهم. مما يعني أن ما نسبته تلك الرواية لابن مسعود باطل من أساسه !!.

ومن تلك المعطيات الباطلة أيضا أن تلك الرواية زعمت أن عبد الله بن مسعود عارض ما فعله عثمان بن عفان في المصاحف معارضة شديدة وعلانية، وحث أصحابه على التمسك بمصاحفهم وعدم حرقها عندما أمر عثمان بذلك. وكان أبو إسحاق السبيعي أحد الرواة الأساسيين لهذا الخبر. فإنه من جهة أخرى قد روى خبرا آخر نقض به خبر معارضة ابن مسعود لما فعله عثمان في المصاحف !!. وهذا الخبر رواه ابن أبي داود وصححه ابن كثير ،ومفاده :((قال ابن أبي داود : حدثنا عبد الله قال: حدثنا أحمد بن سنان قال : حدثنا عبد الرحمن قال : حدثنا شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن مصعب بن سعد قال : « أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف ، فأعجبهم ذلك ، وقال : لم ينكر ذلك منهم أحد »)). فواضح من هذا الخبر أنه لا أحد من الصحابة عارض ما فعله عثمان في المصاحف، فأين حكاية معارضته المزعومة التي رواها السبيعي والأعمش وغيرهما؟؟!!.
ولاشك أن تلك الرواية هي الصحيحة التي تتفق مع الشرع وأخلاق الصحابة ومع التاريخ الصحيح حتى وإن لم تصح إسنادا لوجود السبيعي، لكن الراوي الضعيف كما أنه يروي الضعيف فهو يروي الصحيح أيضا. وعدم صحة خبره بسببه لا يعني بالضروة أنه غير صحيح، فقد يصح من طرق أخرىن أو بشواهد علمية من خارجه. وعليه فهذا الخبر صحيح لأن له شواهد شرعية وتاريخية ، ويتفق مع المنطق والمعطيات السابقة التي ذكرناها في نقدنا لحكاية معارضة ابن مسعود المزعومة. وبذلك يكون السبيعي روى الضعيف والصحيح من الأخبار، الأول ضعيف، بل وباطل،والخبر الثاني صحيح. لأنه ليس من شرط الراوي الضعيف أنه يروي الضعيف فقط، ولا من شرط الثقة أنه يروي الصحيح فقط. وإنما كل منهما يروي الصحيح والضعيف، والتحقيق العلمي هو الحَكَم الفصل في مثل هذه القضايا.

ومن تلك المعطيات الباطلة أيضا أن تلك الرواية تضمنت طعنين خطيرين لا يصحان ، وهما دليلان على عدم صحة حكاية المعارضة

أصلا. الأول إنها طعنت في عبد الله ابن مسعود عندما ذكرت أنه خرج عن إجماع الصحابة، مع أن الشرع أمرنا بإتباعهم في ذلك. ورفض توحيد الأمة على مصحف واحد، مع أن هذا أمر شرعي ،وفيه خير كثير للأمة. وتَهَجّم على زيد بن ثابت وتكلم فيه وقزّم مكانته بغير حق ، ولم يراع حقوق الأخوة الإسلامية، مع انه كان أعلم منه في القراءات والرسم القرآني، وقد اختاره الشيخان لجمع القرآن قبل أن يختاره عثمان . كما أنه خرج عن طاعة خليفة المسلمين الذي فرض الشرع علينا طاعته. وبهذا يكون ابن مسعود قد وقع في أخطاء ومخالفات شرعية فادحة حسب ما نسبته إليه تلك الرواية. وبما أن ابن مسعود كان صحابيا عالما صالحا تقيا ، فلا يصح أن تصدر منه تلك الأخطاء والمخالفات ولا أن تُنسب إليه ؛ وإنما هي شواهد دامغة على بطلان تلك الرواية، التي فضحت نفسها بنفسها !!.

وأما الطعن الثاني فمفاده أن تلك الرواية طعنت في الصحابة عندما تركوا ابن مسعود الذي هو أعلمهم حسب زعمها ، وكلفوا زيد بن ثابت بمهمة توحيد المصاحف مع أنه أقل علما من ابن مسعود على حد قولها!!. وهذا الزعم شاهد دامغ على بطلان الرواية من أساسها. لأن هذا الزعم لا يصح في حقهم، وهم من أحرص المسلمين على القرآن الكريم، وعلى ما ينفع المسلمين بشهادة الشرع والتاريخ الصحيح. وعندما شاورهم عثمان فيمن يختارونه لأداء مهمة توحيد المصاحف اختاروا أقرأهم ، فوجدوا زيد بن ثابت أقرأهم، ولو كان ابن مسعود أقرأهم لاختاروه ، وما اختاروا زيدا. وبما أنهم فعلوا هذا فإن فعلهم كان صحيحا ، وأن ما زعمته تلك الرواية كان باطلا ، وان طعنها في ابن مسعود والصحابة هو دليل بذاته على بطلانها لا على صحتها.

الدليل الخامس: إن مما يُضعف تلك الرواية ، بل ويُبطلها أنها رواية آحاد ، مع أن موضوعها الذي ذكرته يتعلق بحادثة كبيرة وخطيرة، حدثت أمام سمع وبصر كل المسلمين. وتلك الرواية من جهة أخرى مدارها الأساسي على رواة شيعة الكوفة، كالأعمش ، والسبيعي، وتكرر اسمهم في أسانيدها 29 مرة. وهذا شاهد دامغ على أن الحكاية مختلقة من أساسها ، لأنها لو كانت حقيقية لرواها كثير من الرواة ومن مختلف الطوائف ، ولصحت أكثر أسانيدها، بل ولوردت إلينا بالتواتر، كما وردت إلينا قراءة ابن مسعود بالتواتر، وهي من قراءات المصحف العثماني !!.

الدليل السادس: إن ما يُبطل حكاية معارضة ابن مسعود من أساسها هو أن تلك الرواية زعمت أن ابن مسعود رفض أن يقرأ بقراءة زيد بن

ثابت ، مع أن الحقيقة هي أن قراءة الإمام حمزة الكوفي الصحيحة التي هي من قراءات المصحف العثماني هي قراءة مروية عن ابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعلي ، وعثمان ، وأُبي بن كعب- رضي الله عنهم- ، تلقوها عن النبي-عليه الصلاة و السلام-، ونفس الأمر ينطبق على قراءة الإمام عاصم الكوفي. فكيف تزعم تلك الرواية أن ابن مسعود رفض أن يقرأ بقراءة زيد بن ثابت ؟؟!!. أليس هذا دليل قطعي على بطلان حكاية المعارضة من أساسها ؟؟!!.

الدليل السابع: إن مما يُضعف تلك الرواية ويشهد على أنها حكاية مُختلقة لتحقيق غايات شيعية مُخطط لها سلفا عن سابق إصرار وترصد، أنها تضمنت عبارات مشحونة بخلفيات مذهبية حاقدة على القرآن والصحابة قصد تحقيق أهداف هدامة ومغرضة. منها قولها : ((حين صُنع بالمصاحف ما صُنع))، و((تمزيق المصاحف)). فلماذا هذا التعبير المخالف للحقيقة ، والمَبالغ فيه جدا ؟؟!، مع أن الحقيقة هي أن الذي حدث لم يكن كذلك، ولا كان جريمة في حق المصاحف، وإنما كان في خدمة القرآن الكريم حفاظا عليه !!. فالمصاحف لم تًمزق، ولا حُرّفت ، ولا أُهينت. فواضح من ذلك أنها رواية باطلة مشحونة بالمكر والدس ،والتعصب ضد القرآن والصحابة لتحقيق غايات شيعية انتصارا للتشيع، وطعنا في القرآن والصحابة، وتشكيكا للمسلمين في القرآن ، وتصديرا لرواياتهم إلى أهل السنة .

الدليل الأخير- الثامن- : إن مما يُبطل حكاية معارضة ابن مسعود لما فعله عثمان في المصاحف أنه سبق أن بينا أن الرواية بطرقها الكثيرة لم تصح إسنادا ولا متنا من جهة، وأن الرواية التي ذكرت أن ابن مسعود تراجع عن موقفه في معارضته لعثمان لم تصح هي أيضا من جهة أخرى. مما يعني أن حكاية معارضة ابن مسعود وتراجعه عنها باطلة من أساسها . بمعنى أن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه- لم يُعارض أصلا، ومن ثم لم يتراجع عن معارضته المزعومة، فعن ماذا يتراجع، وهو لم يُعارض أصلا ؟؟!!.

وبتلك الأدلة وجمعا بينها وبين نقدنا الإسنادي لرواية معارضة ابن مسعود توحيد المصحف الشريف يتبين لنا أنها رواية باطلة إسنادا ومتنا ، اختلقها رواة الشيعة لغايات مذهبية سبق أن أشرنا إليها مرارا من جهة، وأن عبد الله بن مسعود من جهة أخرى لم يعارض توحيد المصحف ولا تراجع عن موقفه.

وأما دليلي **على بطلان خبر تراجع ابن مسعود** عن معارضته المزعومة فيتمثل في أني لم أعثر على أية رواية صحيحة ولا ضعيفة صرّحت بأن ابن مسعود تراجع عن معارضته المزعومة لما فعله عثمان في المصاحف. وإنما قيل أنه تراجع عن موقفه، كقول الذهبي: ((وقد ورد أن ابن مسعود رضي وتابع عثمان ولله الحمد))، لكنه لم يذكر أية رواية تدل على ذلك بصراحة ، ولا بأخرى أشارت إلى ذلك ضمنيا.ومع ذلك فسأذكر الروايات التي قد يرى فيها بعض أهل العلم أنها تدل على تراجعه عن معارضته المزعومة.

أولها : قال ابن شبة: ((حدثنا عبد الله بن رجاء، وشريح بن النعمان قالا، حدثنا محمد بن طلحة، عن زبيد، عن عبد الرحمن بن عابس، عن رجل، عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنه اجتمع إليه ناس من أهل الكوفةِ فقرأ عليهم السلامَ، وأمرهُم بتقوى الله، وألا يختلفوا في القرآن ولا يتنازعوا فيه فإنه لا يختلف ولا يَنْسَأن ولا يُتْفَه وقال ابن رجاء: يتغير لكثرة الرد، ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة حدودها وفوائدها، وأمر الله فيها، فلو كان شيء من حرفين يأمر بشيء وينهى عنه الآخر كان ذلك الاختلاف، ولكنه جامع ذلك كله، وإني لأرجو أن يكون قد أصبح فيكم اليوم من الفقه والعلم من خير ما في الناس، ولو أعلم أحداً تبلِّغُنِيه الإبلُ هو أعلَم بما أُنزل على محمد قال شُرَيح: مِنّي، ولم يقل ابن رجاء لطلبتُه حتى ازداد علمَه إلى علْمي، قد علمتُ أنَ رسول الله- صلى الله عليه وسلم- كان يُعْرَض عليه القرآن كل عام مرَة، فعُرِض عليه عامَ قُبِضَ مَرَّتَيْن. إذا قرأتُ عليه فيخبرني أني محسن، فمن قرأ علي قراءتي فلا يدعَنَّها رَغْبَةً عنها، ومن قرأ علي شيء من هذه الحروف فلا يَدَعَنّه رغبة عنه فإنه من جَحَد شيئاً منه جَحَد به كلَه)).

إسنادها لا يصح ، لأن من رجاله: محمد بن طلحة بن مصرف الكوفي اليامي(ت 167هـ) : ضعيف ، ليس بالقوي، لا بأس به، لا يكاد يقول في حديثه: حدثنا- بمعنى أنه كان يُدلس-، له أحاديث مُنكرة ،مُتهم بالكذب لأنه حدث عن أبيه ولم يسمع منه، يُخطئ، ثقة، حذّر ابن معين من حديثه. وقد جعله الشيعة الإمامية من رجالهم. واضح من أحواله أنه كان يُمارس التقية ، ومُصر على التلاعب بالروايات.

والثالث زبيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي أبو عبد الله (ت 124هـ): ثقة ثبت، علوي يميل إلى التشيع ، كان

يُفضل عليا على عثمان.وهو من بين شيعة محدثي الكوفة الذين ذكرهم الجوزجاني وحذر منهم ومن مروياتهم.
والرابع : عن رجل : وهذا راوٍ مجهول. فالإسناد لا يصح لجهالة هذا الراوي، ولضعف بعض رجاله.
الرواية الثانية: قال ابن شبة: ((حدثنا أبو أحمد قال: حدثنا أسلم، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله أنه قال يومٍ خرج من الكوفة: من قرأ علي حرفا أو قرأ عليّ شيئا من كتاب الله فليَثْبُت عليه فإن كُلا كتاب الله)) .
إسنادها لا يصح ،لأن من رواته: أبو أحمد محمد بن عَبد الله بن الزبير الزبيري الكوفي (ت 203هـ)، قيل فيه : ثقة ، ليس به بأس ، صدوق ، يتشيع ، له أوهام. وقال أحمد بن حنبل: ((يأتي بما لا يرويه عامة الناس، وما به بأس)). واضح من أحواله أنه كان يُمارس التقية ويتلاعب بالأخبار، وإلا فمن أين له بتلك الروايات التي لا يرويها عامة الناس ؟؟!، وهذا العمل فعله رواة الشيعة آخرون ن كأبي إسحاق السبيعي ، فلا يُمكن أن يأتي راو بذلك ، إلا إذا كان يختلقها ، لأن الرواية التي لا أصل مسبوق لها إسنادا ومتنا هي رواية مكذوبة، أو مشكوك فيها على أقل تقدير. ولا يصح قبول مثل هذه الروايات خاصة عندما تتعارض مع الصحيح من الأخبار وحقائق الشرع والعقل والعلم ، فلا تُقبل مهما كان راويها. فما بلك إذا كان قائلها راوٍ شيعي أو مُتشيع ؟!! . فمن يأتي بذلك لا يصح القول فيه: ما به بأس، بل فيه أكثر من بأس ، وأكثر من شك . وقد جعله الشيعة من رجالهم، ورواياته في كتبهم المذهبية.
والثاني: أسلم ، لم أعثر له على ترجمة، ولا على حال، والظاهر أنه مجهول. والثالث أبو إسحاق السبيعي الكوفي: ضعيف ضبطا وعدالة ، شيعي إمامي سبق تفصيل حاله.
الرواية الثالثة: قال الطبري: ((حدثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني هشام بن سعد، عن علي بن أبي علي، عن زبيد، عن علقمة النخعي، قال: لما خرج عبد الله بن مسعود من الكوفة اجتمع إليه أصحابه فودّعهم، ثم قال: لا تنازَعُوا في القرآن، فإنه لا يختلفُ ولا يتلاشى، ولا يتغير لكثرة الرد. وإن شريعة الإسلام وحدودَه وفرائضه فيه واحدة، ولو كان شيء من الحرفين ينهَى عن شيء يأمر به الآخر، كان ذلك الاختلافَ. ولكنه جامعٌ ذلك كله، لا تختلف فيه الحدود ولا الفرائض، ولا شيء من شرائع الإسلام. ولقد رأيتُنا نتنازع فيه عندَ رسول الله - صلى

الله عليه وسلم-، فيأمرنا فنقرأ عليه، فيخبرنا أن كلّنا محسنٌ. ولو أعلمُ أحدًا أعلم بما أنزل الله على رسوله منى لطلبته، حتى أزدادَ علمَه إلى علمي. ولقد قرأتُ من لسانِ رسول الله- صلى الله عليه وسلم- سبعين سورة، وقد كنت علمت أنه يُعْرَض عليه القرآنُ في كل رمضان، حتى كانَ عامُ قُبض، فعرض عليه مرّتين، فكان إذا فرغ أقرأ عليه فيخبرني أني محسنٌ. فمن قرأ على قراءتي فلا يدعنَّها رغبة عنها، ومن قرأ على شيء من هذه الحروف فلا يَدعنَّه رغبة عنه، فإنه من جحد بآية جحد به كله)) .

إسنادها لا يصح،، لأن من رواته: يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي أبو موسى المصري (ت 264هـ عن 96سنة): ثقة ، مُتهم بتدليس حديث عن الشافعي.

ومنهم : عبد الله بن وهب بن مسلم المصري (ت 125- 197 هـ)، قيل فيه : ثقة، لا بأس به ، صَدُوق ، يتساهل في الأخذ ، يُدلس إذا لم يُصرّح بالسماع. حدث عن أقوام لم يسمع منهم، أتى بأشياء عن ابن جريج لم يأت بها غيره.

ومنهم: هشام بن سعد المدني أبو عباد، أبو سعيد (ت 160هـ): صدوق، له أوهام، مُتشيع ، ليس بالقوي، ضعيف ، ليس بشيء، لا يُحتج بحديثه. وذكر ابن قتيبة أنه كان شيعيا.

ومنهم: علي بن أبي علي: الهاشمي اللهبي المدني، قيل فيه: متروك، له مناكير، ليس بشيء. ومنهم: زبيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي أبو عبد الله (ت 124هـ): ضعيف ، كما بيناه آنفا .والراجح أن الإسناد منقطع من طريقه، لأن زبيدا لم يثبت أنه روى عن علقمة بن قيس وطبقته، وإنما روى عن الطبقة التي بعده.

آخرهم : علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي (ت بعد: 60، أو70هـ): ثقة ثبت، يُرسل. وبما أنه يُرسل ، وهنا لم يُصرّح بالسماع ولا بالرؤية ،فالإسناد لا يصح من طريقه. ، وقوله ((لما خرج عبد الله بن مسعود من الكوفة)) دليل قوي على أنه لم يكن شاهد عيان ، مما يُرجح أن الإسناد غير متصل بينه وبين ابن مسعود.

الرواية الأخيرة- الرابعة - قال الطبراني: ((حدثنا أبو يزيد القراطيسي المصري، ثنا أسد بن موسى، ثنا محمد بن طلحة ،عن زبيد اليامي ،عن عبد الرحمن بن عابس النخعي ،عن رجل وصف صفة يرى أنه عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود: أنه أتاه ناس من أهل الكوفة

فقرأ عليهم السلام وأمرهم بتقوى الله وأن لا يختلفوا في القرآن، ولا يتنازعوا فيه فإنه لا يختلف ولا يتساقط ولا ينفذ لكثرة الرد ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة حدودها وقراءتها وأمر الله فيها ولو كان من الحرفين يأمر بشيء ينهى عنه الآخر كان ذلك الاختلاف ولكنه جامع ذلك كله . وإني لأرجو أن يكون قد أصبح فيكم من الفقه والعلم من خير ما في الناس ،ولو أعلم أحدا يبلغيه الإبل أعلم بما أنزل الله على محمد -صلى الله عليه و سلم – مني لطلبته حتى أُزاد علمه إلى علمي، قد علمت أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- كان يعرض عليه القرآن كل عام مرة فعرض عليه عام قبض مرتين كنت إذا قرأت عليه القرآن أخبرني أني محسن فمن قرأ على قراءتي فلا يدعها رغبة عنها فإنه من جحد بحرف منه جحد به كله)).

إسنادها لا يصح ، لأن من رجاله: أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي أسد السنة (ت212 هـ عن 80 سنة)، قيل فيه : ثقة، ضعيف، لا يُحتج به، حدث بأحاديث مُنكرة.

والثاني: محمد بن طلحة بن مصرف الكوفي اليامي(ت 167هـ)، قيل فيه: ضعيف ، ليس بالقوي، لا بأس به، لا يكاد يقول في حديثه: حدثنا- بمعنى أنه كان يُدلس ويرسل -، له أحاديث مُنكرة ،مُتهم بالكذب لأنه حدث عن أبيه و لم يسمع منه، يُخطئ، ثقة، حذّر ابن معين من حديثه. وقد جعله الشيعة الإمامية من رجالهم. ، و يتبين من أحواله أنه كان يُمارس التقية ، ومُصر على التلاعب بالروايات، وبما أنه هذا حاله وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والأخير- الثالث - : عن رجل ((وصف صفة يرى أنه عمرو بن شرحبيل)). هذا الرجل يبقى مجهولا، حتى وإن كان الراوي اجتهد في معرفته فظن أنه عمرو بن شرحبيل ، لأن الأمر يتطلب التأكد لا الظن، وعليه يبقى الأمر يحتمل راويا آخر. فالإسناد لا يصح لجهالة هذا الراوي، ولضعف بعض رجاله.

واضح من نقدنا لأسانيد تلك الروايات أنه لم يصح ولا واحد منها، مما يعني أن ابن مسعود- رضي الله عنه- كما أنه لم يثبت انه عارض توحيد المصحف فإنه لم يثبت انه تراجع عن معارضته. بل إن تلك الروايات الأربع تشهد على أن ابن مسعود كان معارضا لتوحيد المصحف وظل متمسكا بموقفه حسب ما زعمته تلك الروايات.

وربما يُقال: إن مما يشهد على تراجع ابن مسعود عن معارضته لما فعله عثمان في المصاحف ،هو أن قراءة ابن مسعود هي من بين القراءات الصحيحة التي أقرها المصحف العثماني.

أقول: هذا اعتراض لا يصح، وقائم على تغليط ، أو على سوء فهم . لأن الصحيح هو عكس هذا القول بدليل الشواهد الآتية: أولها إنه سبق أن بينا بطلان الروايات التي زعمت أن ابن مسعود عارض ما فعله عثمان في المصاحف.

الثاني: سبق أن ذكرتُ أني لم أجد أية رواية صرحت بأن عثمان تراجع عن معارضته المزعومة. ومن جهة أخرى بينا عدم صحة الروايات التي ربما يُقال بأنها تدل على تراجع ابن مسعود عن معارضته.

الشاهد الثالث: لم أعثر على أية رواية صحيحة ولا ضعيفة تدل على أن الصحابة الذين وحدوا المصاحف ووزعوها على الأقاليم عادوا مرة أخرى وألحقوا بها قراءة ابن مسعود. مما يعني أن قراءته كانت أصلا من بين القراءات الصحيحة التي أقرها الصحابة، وأن ما يُنسب لابن مسعود من معارضة باطل أصلا !!.

والشاهد الأخير-الرابع- مفاده أنه من الثابت والمعروف أن قراءتي الإمامين عاصم وحمزة الكوفيين هما من بين القراءات التي أقرهما المصحف العثماني، وهما مرويتان عن ابن مسعود، وعلي ، وعثمان، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، وعمر بن الخطاب- رضي الله عنهم-. وهذا يعني أن قراءته كانت مُعتمدة منذ البداية، وأن ابن مسعود لم يُعارض ولا تراجع.

وإنهاءً لهذا المبحث يتبين منه أن أسانيد كل تلك الروايات- 23 - طريقا- غير صحيحة، ولم يصح منها ولا طريق واحد إسنادا ولا متنا .وان حكاية معارضة ابن مسعود لتوحيد المصحف وتراجعه عن معارضته هي كلها حكاية مكذوبة . فلا ابن مسعود عارض ولا تراجع ، وإنما هي -بكل طرقها- رواية اختلقها رواة الشيعة انتصارا لقولهم بتحريف القرآن ، وطعنا في القرآن والصحابة، وتصديرا لقولهم إلى أهل السنة .

ثالثا: اعتراضات وردود :

نُنهي هذا الفصل- الثامن والأخير- بذكر اعتراضات وتساؤلات ربما يطرحها بعض أهل العلم علينا في نقدنا للروايات الشيعية التي أوردناها في كتابنا هذا.

منها مثلا: بما أن حال الروايات الشيعية في المصادر السنية كما تبين في هذا الكتاب بانه لم تصح منها ولا رواية واحدة، فلماذا اختلفت مواقف أهل الحديث من رواة الشيعة ومروياتهم؟؟، وهل يوجد في رواة الشيعة ثقات أم كلهم ضعفاء؟؟.

أقول: لاشك أنه يوجد طائفة من رواة الشيعة اتفق المحدثون على تضعيفهم وتجريحهم محمد بن السائب الكلبي، وابنه هشام، وجابر الجعفي، لأنهم أظهروا تشيعهم ورفضهم علانية. لكن توجد طائفة أخرى اندست بين المحدثين ولم تُظهر تشيعها ورفضها علانية، كجماعة شيعة الكوفة الذين أشار إليهم أبو إسحاق إبراهيم الجوزجاني وحذّر منهم، كسليمان الأعمش، وأبي إسحاق السبيعي، وزبيد اليامي. هذه الجماعة كانت مندسة بين المحدثين أظهرت التسنن والتزهد وأخفت الرفض، فكانت تتعامل معهم بالتقية. لكنها مع ذلك لم تتمكن من إخفاء كل مظاهر تشيعها، أو كانت تتعمد إظهار بعضها لغات في النفوس. وبسبب ذلك اختلفت مواقف المحدثين منهم ، فوجدنا أحكام الذم والتجريح إلى جانب أحكام التوثيق والثناء، لكن التعديل غلب التجريح واختفى نهائيا تقريبا في الحكم هؤلاء بالتوثيق. فوجدنا أحكام التضعيف قد أُبعدت وحلت محلها أحكام التوثيق بغير حق، مع أن الحقيقة ليست كذلك. بمعنى أن التضعيف كان أقوى وأولى من التوثيق، وعلى اقل تقدير أن توثيقهم لم يثبت. فليس من الصحيح توثيقهم، فإما أن يُضعفون ، أو تبقى أحوالهم معلقة بين التضعيف والتوثيق حتى يتم التأكد من أحوالهم ، فلا تقبل رواياتهم ولا تُرفض وتبقى في الانتظار. لكن هذا لم يحدث فوجدنا غالبية المحدثين وثقوا هؤلاء المحدثين المُندسين وفتحوا مصنفاتهم لمروياتهم وصححوا كثيرا منها كما سبق أن بيناه.

علما بأن رواة الشيعة المندسين بين المحدثين كلهم كانوا ضعفاء، ولا قيمة لما كان يظهر منهم من تسنن وتزهد، لأنهم كانوا يتعاملون مع المحدثين بعقيدة التقية، ومن يعتقدها فهو فاقد للموضوعية والحياد العلمي أصلا. فكان هؤلاء يصدقون تقية، ويكذبون تقية، ولا يُمكن أن يكونا إلا كذالك ماداموا يعتقدون بها إيمانا وتعبدا، هذا حالهم ولا يُمكنهم أن يكون إلا كذلك ما داموا شيعة إمامية. لأن التشيع الإمامي كما بيناه في الفصل الأول مخالف للشرع ، والتاريخ الصحيح، وفاقد للحياد والموضوعية. وعليه فإن

المحدثين الذين وثقوا رواة الشيعة الإمامية فقد اخطؤوا في موقفهم منهم وتوثيقهم لهم .

وأما أهل الحديث النبهين الذين تفطنوا لهؤلاء الشيعة المندسين وضعفوهم وحذروا منهم ، فهم قد قدموا لنا مفتاحا ذهبيا لحل كثير من المشاكل والقضايا ، وكشف العديد من المصائب والأباطيل والمفتريات التي نشرها هؤلاء المندسون بين السنيين حتى وصلت إلى مصنفاتهم الحديثية. وفتحوا لنا بابا وطريقا لتنقية مصنفاتنا الحديثية وتخليص السنة النبوية من روايات هؤلاء بطريقة علمية موضوعية قوية صارمة . فلابد من التشدد والصرامة إلى أقصى حد في تعاملنا مع روايات الشيعة التي تسربت إلى أحاديثنا عامة، والصحيحة منها خاصة.

الاعتراض الثاني: ربما يُقال: أليس كثرة تعدد روايات الشيعة التي وردت في هذا الكتاب ، هو مما قد يشهد لها بالصحة، خاصة وأنه من المحدثين من قالوا بأن كثرة الطرق تقوي الروايات لا تُضعفها .

أقول: أولا، إن الأصل في تلك المقولة أنها غير صحيحة، ولا تكاد تصح إلا في حالات استثنائية وبشروط وشواهد يجب أن تتوفر فيها من داخلها وخارجها ، وحتى عندما تصح بها تبقى تحتمل عدم الصحة أيضا ولا تكون يقينية غالبا. لأن بما أنه بمقدور الرواة الكذابين أن يختلقوا للحديث الواحد عشرات الطرق بل والمئات أيضا، وبإمكانهم أن يعملوا جماعيا كما هو حال رواة شيعة الكوفة مثلا. فيُمكنهم أن يتبادلوا المهام والأدوار فيما بينهم ، وأن يرقعوا أحاديثهم ويُجَبّرونها ، وأن يسرقوا الأسانيد الصحيحة ويركبون لها متونا ضعيفة أو موضوعة. فلا يصح القول بأن تعدد طرق الحديث الواحد يقويها ويجعلها صحيحا.

وبما أنه ثَبُت إن جماعة من الشيعة الإمامية تسللوا إلى صفوف أهل الحديث وتظاهروا بالتسنن والتزهد وأخفوا تشيعهم فوثقهم أكثر أهل الحديث وقد أشرنا إلى بعضهم سابقا، فإنه في إمكان هؤلاء أن يختلقوا أحاديث شيعية كثيرة بالمئات كما فعلوا مع حديث الغدير، وزواج المتعة، والمهدي المنتظر، ولا يُنتبه إليهم غالبا. فيُصححها أكثر المحدثين بدعوى كثرة تعدد طرقها ، أو لتوثيقهم لهؤلاء الرواة المندسين مع أنها في الحقيقة ليست كذلك.

ثانيا: إن الروايات التي قد تتقوى بكثرة طرقها هي الروايات التي تعددت طرقها ليس بسبب اختلاق الكذابين لها ، وإنما هي روايات تناولت حوادث حقيقية يشهد لصحتها في عمومها الشرع والعقل والعلم لكن رواتها

كانوا ضعفاء. وفي هذا الحالة لكي تتقوى طرقها يجب التأكد بأنها ليست من اختلاق الكذابين ،وانها تتكلم عن حوادث حقيقية لا مختلقة، وأنها لا تخالف الشرع ، وان تتوفر الشواهد الصحيحة إسنادا ومتنا من داخلها وخارجها على أن مواضيعها صحيحة رواها أناس ضعفاء.

وأما الروايات المتعددة الطرق والتي ثَبُت أنها لا تصح إسنادا ولا متنا، كروايات الشيعة الإمامية المتعلقة بمذهبهم فهذه لا تتقوى ببعضها حتى وإن بلغت طرقها مئات الطرق بل الآلاف. كما أنه يجب الانتباه إلى انه توجد روايات متعددة الطرق، لها أسانيد ومتون ظاهرها صحيح لكنها في الحقيقة مكذوبة، ولا يُمكن ان تكون صحيحة مهما تعددت طرقها. لأن الرواة الكذابين كما رووا روايات بأسانيد ومضامين باطلة، كحديث الغدير، وزواج المتعة، والمهدي بكل طرقها ، فإنهم يروون أيضا أحاديث مكذوبة بأسانيد ومتون ظاهرها صحيح لكنها في الحقيقة مكذوبة ولا رصيد لها في الواقع. فهذا النوع من الأحاديث المتعددة الطرق لا يُمكن ان تتقوى بتعدد طرقها.

وبذلك يتبين جليا أن الاحتجاج بصحة أحاديث الشيعة كحديث الوصية ،وحديث الغدير، وأحاديث زواج المتعة، وكل الأحاديث التي نقدناها في كتابنا هذا بدعوى تعدد طرقها هو احتجاج باطل ، ولا يصح أبدا الاحتجاج به فيما يتعلق بالروايات التي عدد الشيعة طرقها ، كرواياتهم الإمامية المؤسسة لمذهبهم.

الاعتراض الثالث: يتضمن تساؤلا واعتراضا مفاده **:** لماذا رواة الشيعة اختلقوا روايات نسبوها إلى الصحابي عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه- أنكر فيها قرآنية المعوذتين ، وأخرى زعمت أن مصحفه هو المصحف الكامل دون المصحف العثماني، وأخرى زعمت أن ابن مسعود عارض توحيد عثمان والصحابة للقرآن الكريم بلسان قريش والقراءات الصحيحة؟؟!! .

أقول: أولا ، ذكرنا مرارا أن الشيعة الإمامية لما كانوا يعتقدون بتحريف الصحابة للقرآن الكريم، فهم أرادوا أن ينتصروا لعقيدتهم الباطلة بتلك الروايات المكذوبة بدعوى أن الصحابة لم يُجمعوا كلهم على أن القرآن الموجود بين المسلمين هو نفسه الذي أنزله الله على نبيه، وان ابن مسعود قد خالفهم في ذلك. كما أنهم أرادوا أيضا تصدير تلك الروايات إلينا طعنا

في القرآن والصحابة، واتهاما لأهل السنة بأنهم هم أيضا يقولون بتحريف القرآن الكريم.
وأما لماذا اختلقوا الروايات التي زعمت معارضة ابن مسعود لما فعله عثمان والصحابة في توحيدهم للمصحف الشريف: لسانا وقراءات؟، فالأمر يتعلق أيضا بقولهم بتحريف القرآن .فهم لما رأوا أن الله تعالى قد حفظ كتابه من التحريف مباشرة بعد وفاة نبيه، فوفق الصحابة لجمعه في خلافة أبي بكر بطريقة علمية وجماعية وبإجماع منهم ، ثم وفقهم عندما وحدوا المصحف في خلافة عثمان تطبيقا وتحقيقا لما وعد به بأنه سبحانه سيحفظ كتابه، وإكراما للصحابة بذلك العمل الجليل، فإنهم لما رأوا هذا كله لم يُعجبهم ، لأنه يخالف عقيدتهم، ويحول دون محاولاتهم لتحريفه. فأرادوا أن يطعنوا فيما قام به عثمان والصحابة، فاختلقوا تلك الروايات وطعنوا بها في القرآن والصحابة ونسبوها إلى ابن مسعود انتصارا لدينهم.

الاعتراض الرابع: ربما يُقال: إن مؤلف هذا الكتاب ضَعّف أحاديث صحيحة وردت في الصحيحين والسنن، وهو بهذا يكون قد خالف أجماع العلماء على صحة ما في الصحيحين.
أقول: أولا،يجب أن نعلم أن الشيخين: البخاري ومسلم لم يدع ولا واحد منهما العصمة ولا قال أن كل ما كتبه في صحيحه هو صحيح قطعا . فلا واحد منها قال بأنه نبي الحديث ورسوله ،ولو فرضنا جدلا أنهما قالا ذلك،لوجب تكذيبهما ورد زعمهما، فما بالك ولا واحد قال ذلك؟؟!!. وإنما كل منهما اجتهد فكتب ما صح عنده وفق منهجه ، وما صح عند أحدهما ليس بالضرورة أن يصح عندهما معا. وما صح عندهما ليس بالضرورة أنه صحيح. وما صح عندهما ليس بالضرورة أنه يصح عند غيرهم من المحققين. ولا شك أن كل عمل بشري هو عرضة للخطأ ، لكن ليس كل عمل نقوم به يجب أن نُخطئ فيه ، فقد لا نخطئ فيه ، وفي هذه الحالة نكون لم نُخطئ وليس أنه لا نُخطئ ولن نُخطئ. وعليه فعمل الشيخين عمل بشري يبقى يحتمل الخطأ والصواب رغم ما بذلاه من جهد كبير في تصحيح أحاديث صحيحيهما.
ثانيا: إنه ليس صحيحا بأنه قد حدث إجماع بين العلماء قديما وحديثا على أن ما في الصحيحين كله صحيح ، وإنما قال بدلك كثير من أهل العلم،.والحقيقة ليست كذلك، فقد ظهرت الاعتراضات على أحاديث في الصحيحين منذ عصر البخاري ومسلم وما بعدهما إلى اليوم، منهم علماء

كبار من المتقدمين والمتأخرين. وتفصيل ذلك أن ذلك الإجماع المزعوم لم يحدث قديما ولا حديثا، بدليل الشواهد الآتية :

أولها ما ذكره الحافظ أبو عمرو بن الصلاح (ق: 7الهجري) ، فإنه مع قوله : إن الأمة تلقت الصحيحين بالقبول ، فإنه اعترف بوجود خرق لذلك ، عندما قال عنهما : ((سوى أحرف يسيرة تكلّم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ ، كالدارقطني و غيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن ، والله أعلم)) .

والشاهد الثاني قول الفقيه محي الدين بن شرف النووي(ق:7الهجري) ، ذكر فيه أنه قد ((استدرك جماعة على البخاري و مسلم ، أخلا بشرطهما فيها ، و نزلت عن درجة ما التزماه ، و قد سبقت الإشارة إلى هذا ، و قد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك ، كتابه المُسمى بالاستدراكات والتتبع ، و ذلك في مائتي حديث مما في الكتابين ، ولأبي مسعود الدمشقي أيضا عليهما استدراك، ولأبي علي الغساني الجياني في كتابه تقييد المُهمل في جزء العلل منه ، استدراك أكثره على الرواة عنهما ، و فيه ما يلزمهما ، و قد أُجيب عن كل ذلك أو أكثره)) .

والشاهدالثالث هو ما ذكره شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية(ت 728هجرية) ، فإن له أقوالا كثيرة عن مكانة الصحيحين و نقدهما ، و ليس فيها القول بانعقاد الإجماع الكامل الشامل على صحة ما في الصحيحين ، منها قوله : ((و الذي أُنكر على الشيخين أحاديث قليلة جدا ، و أما سائر متونهما فمما اتفق علماء الحديث على صحتها ، وتصديقها ، وتلقيها بالقبول)) . و قال أيضا: ((قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما –أي البخاري ومسلم- ووافقوهما على صحة ما صححاه ، إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثا ، غالبها في مسلم ، و قد انتصر لهما طائفة فيهما، و طائفة قررت قول المنتقد ، والصحيح التفصيل ، فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب)) .

و قال أيضا : ((و أما الغلط فلا يسلم منه أكثر الناس ، بل في الصحابة من قد يغلط أحيانا و فيمن بعدهم ، و لهذا كان فيما صُنف في الصحيحين أحاديث يُعلم أنها غلط ، وإن كان جمهور متون الصحيحين مما يُعلم أنه حق)) . ومن الأحاديث التي غلط فيها مسلم و رُد عليه فيها ، حديث خلق الكون في سبعة أيام ، و حديث صلاة النبي –عليه الصلاة و السلام- في الكسوف بثلاث رُكوعات ،و بأربع ، وبرُكوعين ، والصواب أنه لم يصل إلا برُكوعين . و قد نُوزع مسلم في عدة أحاديث مما خرّجها ، و كان الصواب فيها مع من نازعه . وأما البخاري فإن جمهور ما أنكر عليه مما

صححه ، كان فيه قوله راجحا على قول من نازعه . و من الذين نازعوا مسلما في حديث خلق الكون في 7 أيام : الحافظان يحيى بن معين ، و البخاري ، وغيرهما .

و قال أيضا : ((لكن جمهور متون الصحيحين متفق عليها بين أئمة الحديث ، تلقوها بالقبول و أجمعوا عليها)) . و قال ((و لهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يُعلم صحته عند علماء الطوائف من الحنفية ، والمالكية ، و الشافعية ، و الحنبلية ، و الأشعرية)) .

واضح من أقواله أنه لم يقل بالإجماع الكلي الشامل لكل ما في الصحيحين ، وإنما قال : إن الإجماع شمل أكثر ما في الصحيحين ، واعترف بوجود من انتقد الشيخين فيما ذكراه في صحيحيهما ،وبوجود أحاديث مُنتقدة غلط فيها الشيخان .

والشاهد الرابع هو ما قاله المحقق ابن قيم الجوزية في حديث مسلم عن خلق الكون في 7أيام ، فقال: إنه يُخالف القرآن الكريم صراحة ، الذي نص على أن الله خلق الكون في 6 أيام ، ثم ذكر أن ذلك الحديث هو غلط ولا يصح رفعه إلى الرسول-عليه الصلاة و السلام- و إنما هو من قول كعب الأحبار .

والشاهد الخامس هو نقد الحافظ ابن كثير لحديث مسلم في خلق الكون ، فذكر أن كبار المحدثين قد انتقدوه في ذلك الحديث ، منهم علي بن المديني ، و البخاري، و البيهقي ، و قالوا : إنه من كلام كعب الأحبار و ليس من كلام أبي هريرة ، وإنما بعض الرواة وَهَم فنسبه إلى أبي هريرة مرفوعا إلى رسول الله –عليه الصلاة و السلام- ، ثم قال ابن كثير : إن في متن ذلك الحديث ((غرابة شديدة ، فمن ذلك ليس فيه خلق السموات ،و فيه ذكر خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام ، وهذا خلاف القرآن الذي ذكر خلق السموات في يومين ، و الأرض في أربعة أيام .

والشاهد السادس هو موقف الحافظ ابن حجر العسقلاني ، فإنه وافق ما قاله ابن الصلاح في وجود مواضع في الصحيحين متنازع فيها ، وهي مُستثناة من الإجماع و التلقي بالقبول ، و عندما أورد قول ابن الصلاح : ((و قد أُجيب عن أكثره)) ، عقّب عليه بقوله : ((هو الصواب ، فإن منها ما الجواب غير منتهض كما سيأتي)) .

تلك الشواهد هي لكبار علماء المسلمين ، وفيها إقرار بأن الإجماع لم يحصل على كل ما في الصحيحين ، وإنما حصل على أكثر ما فيهما ، وأن فيهما ما هو مختلف فيه ،وما هو غير صحيح. وهي شاهدة أيضا على

أن النقد الموجه إلى الصحيحين أو إلى أحدهما ، ليس جديدا ، و إنما هو قديم يعود إلى القرن الثالث الهجري و ما بعده .

وأما الشواهد المتبقية فهي لبعض العلماء المعاصرين المعروفين ، أولها موقف الشيخ محمد الغزالي ، فإنه انتقد مسلما في روايته لحديث مفاده أن رجلا سأل رسول الله –صلى الله عليه وسلم- عن أبيه –كان قد تُوفي- أين هو ؟ ، فقال له : ((إن أبي و أباك في النار)) ، هذا الحديث أنكره الشيخ الغزالي ، لأنه يُعارض الثابت في القرآن من أن كل نفس بما كسبت رهينة ، و عدم تعذيب أهل الفترة ، لقوله تعالى ((و ما كنا مُعذبين حتى نبعث رسولا))-سورة الإسراء 15- .

والشاهد الثاني هو قول للشيخ ناصر الدين الأباني ، قال: إن الحديث الذي رواه الشيخان أو أحدهما ، هو حديث قد تجاوز القنطرة ، و دخل في ((طريق الصحة و السلامة و لا ريب في ذلك ، و أنه هو الأصل عندنا ، وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في الصحيحين ، هو بمنزلة ما في القرآن لا يمكن أن يكون فيه وهم ، أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة ، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلا ، فقد قال الإمام الشافعي : ((أبى الله أن يُتم إلا كتابه)) . و لا يمكن أن يدعي ذلك أحد من أهل العلم ، ممن درسوا الكتابين دراسة تفّهم و تدبر مع نبذ التعصب ، و في حدود القواعد العلمية الحديثية ، لا الأهواء الشخصية ، أو الثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه ، فهذا مثلا حديثهما الذي أخرجاه عن ابن عباس : ((أن النبي – صلى الله عليه وسلم- تزوّج ميمونة و هو مُحرِم))، فإن هذا من المقطوع به أنه صلى الله عليه و سلم تزوّج ميمونة و هو غير محرم ، ثبت ذلك عن ميمونة نفسها ، و لذلك قال العلامة المحقق محمد بن عبد الهادي في تنقيح التحقيق –وقد ذكر ذلك الحديث- : ((و قد عُد هذا من الغلطات التي وقعت في الصحيح ، وميمونة أخبرت أن هذا ما وقع ، والإنسان أعرف بحال نفسه)) .

الشاهد الثالث ، هو قول الشيخ محمد الزفزاف : ((إن الأحاديث التي أُنتقدت على البخاري ومسلم بلغت نيفا ومئتين. أُختص منها البخاري بأقل من ثمانين، واختص مسلم بالباقي)).

والشاهد الأخير – الرابع:- هو للشيخ يوسف القرضاوي ، فإنه عندما ذكر حديث مسلم السابق الذكر ((إن أبي و أباك في النار)) ، قال : إنه حديث يُعارض الثابت من القرآن ، من أن كل نفس بما كسبت رهينة، وعدم تعذيب أهل الفترة ، ثم ذكر أنه توقف في هذا الحديث حتى يظهر له فيه

شيء يشفي صدره ، و قال : إنه وجد من تحفظ على هذا الحديث ، وهما العالمان : الآبي –لم أجده- ،و محمد السنوسي(ت895هجرية) .

واضح من أقوال هؤلاء العلماء، أنهم لو كانوا يعتقدون بصحة كل ما في الصحيحين ما انتقدوهما، بغض النظر عن انتقادهم أكان صحيحا أم خطأ. فانتقادهم للصحيحين ينفي عنهم اعتقادهم بصحة كل ما فيهما.

ولا شك أن الذين يُصرون على أن كل ما في الصحيحين صحيح يُسيئون إلى الصحيحين والشيخين بل وإلى السنة النبوية نفسها بذلك الإصرار. لأنه ثبت قطعا أن فيهما روايات لم تصح ، ولا ينفع معها الترقيع والتهويل والغلو في الشيخين وصحيحيهما .

علما بأن تضعيف أحاديث كان يُعتقد أنها صحيحة ثم تبين أنها ليست كذلك بسبب الرواة الشيعة الذين ذكرناهم ، لا يعني بالضرورة أنها ليست بصحيحة. لأن الراوي الضعيف يروي الصحيح والضعيف من الأخبار، وهنا لا تصح كلها من طريقه ، لكن الصحيح منها قد يصح من طرق أخرى ، أو تتوافر الشواهد والقرائن من الشرع ،أو التاريخ ، أوالعلم على صحتها ، فتكون صحيحة حتى وإن وردت من طريق الراوي الضعيف فقط.

كما أن وجود أحاديث غير صحيحة في الصحيحيّن لا يضر الإسلام شيئا ، فإنه اكتمل عندما توقف الوحي ، و قبل أن تظهر كتب السنة النبوية، لقوله تعالى: ((اليوم أكملت لكم دينكم ،و أتممت عليكم نعمتي ، و رضيت لكم الإسلام دينا))-سورة المائدة/3- . فالإسلام يكفيه القرآن و ما صحّ من السنة النبوية ، ولا يضره وجود أحاديث غير صحيحة ، في الصحاح والسنن و المسانيد ، فهي معروفة لدي أهل العلم ، فيُتجنب استخدامها ،و لا ضير في ذلك على الإسلام ، فإن ذلك يدل على قوته و أنه حق لا ينتصر إلا بالحق ، وقد اقتضت حكمة الله تعالى أن لا يُوجد كتاب معصوم إلا كتابه .

الاعتراض الأخير-الخامس-: ربما يُعترض علينا فيُقال: إن دعوة مؤلف هذا الكتاب إلى تطبيق منهج علم الجرح والتعديل بصرامة وتشدد ،وبلا تساهل ولا ترقيع سيؤدي إلى إسقاط كثير من الأحاديث النبوية من درجتي الصحيح والحسن لتصبح من الضعيف والموضوع وهذا يضر كثيرا بالسنة النبوية .

أقول: أولا ، إن المنهج الذي ندعو إلى تطبيقه ليس منهجا جديدا، وإنما هو منهج معروف وضعه علماء الحديث والمُسمى: منهج علم الجرح

والتعديل، ويُمكن تسميته أيضا: منهج نقد الخبر.وإنما نحن ندعو إلى تطبيقه تطبيقا كاملا جمعا بين النقدين الإسنادي والمتني من جهة، وتطبيقه بصرامة وتشدد دون أي تساهل ولا ترقيع.

ثانيا: إن الذي يبحث عن الحقيقة الشرعية والتاريخية يجب عليه أن يتشدد في تطبيق منهج الوصول إليها دون أي تساهل . وكل تساهل في تطبيقه سينعكس سلبا على حقائق الشرع والتاريخ، فتقل الروايات اليقينية والصحيحة وتكثر الروايات الضعيفة والموضوعة، ويتوسع مجال الخلافات بين أهل العلم. ومن جهة أخرى فإن من يطلب السنة النبوية عليه ان يكون أكثر تشددا وصرامة في نقد الروايات، لأن الحديث دين يُتعبد به، والدين يجب أن يقوم على اليقين أولا، والصحيح المقرون بالقرائن والشواهد ثانيا. وعدم الالتزام بذلك سيؤدي إلى كثرة الظنيات والاحتمالات والروايات الضعيفة في السنة النبوية مقابل قلة الروايات اليقينية والصحيحة. وهذا يفقد السنة النبوية قوتها ومكانتها وقداستها وحجيتها ويجعل الشكوك تتسرب إليها وتحوم حولها. والمنطق يقول: إذا دخل الاحتمال سقط الاستدلال. فماذا يحدث مثلا لو أصبح حكم وجوب الصلاة ظنيا ؟؟، وماذا يحدث لو أصبح عدد أوقات الصلاة مشكوك فيه ،فهل هو ثلاثة أم خمسة؟؟. ولذلك يجب أن لا يغيب عنا أن عددا قليلا كافيا يقينيا ،وصحيحا من الأحاديث النبوية أحسن وأفضل من عدد كبير هائل من الأحاديث الراجحة، والمشكوك فيها، والمرقعة والمرجوحة. فليس من مصلحة الإسلام والمسلمين أن نقبل هذا النوع من الأحاديث، ولا أن ندعو إليه ولا أن ندافع عنه .

ثالثا: يجب أن نعلم أن تطبيق ذلك المنهج تطبيقا صحيحا صارما يمر بأربعة درجات أساسية: الأولى: درجة اليقين: أخبارها يقينية، لا تحتمل الظنيات والاحتمالات. منها الأحاديث والأخبار المتواترة، والقريبة منها. وقليل من أخبار الآحاد التي قام الدليل القطعي على صحتها.

الدرجة الثانية: درجة الصحيح: تنطبق على الروايات التي أثبت التحقيقين الإسنادي والمتني أنها صحيحة، لكنها لم تصل درجة اليقين وبقيت ظنية تحتمل إمكانية الخطأ نظريا بسبب السهو، أو النسيان، أو الغلط، أو ممارسة بعض الرواة المندسين للتقية. وهذه الدرجة هي صحيحة يُعمل بها عندما تكون محفوفة ومؤيدة بشواهد وقرائن الشرع والتاريخ، والعلم والعقل.

الدرجة الثالثة: درجة الرجحان: تنطبق على الروايات التي أثبت النقد الإسنادي والمتني بأنها راجحة لا مرجوحة. وهذا النوع من الروايات يُستعان به مدعوما بالروايات اليقينية والصحيحة. ويُمكنها أن تصل إلى مرتبة الصحيح، بل وحتى اليقين إذا توفرت الأدلة والقرائن العلمية التي ترفعها إلى ذلك. لكن إن بقيت على حالها فهي ليست بحجة مُلزمة، وإنما هي حجة راجحة.

الدرجة الرابعة: درجة التركيب والترقيع: تنطبق على الأخبار الضعيفة التي تحمل معطيات وجزئيات صحيحة ويُمكن الاستفادة منها. فتُجمع وتُحلل وتُركب وتُرقع ، وبهذا تصبح أحسن من الأخبار الثابت أنها مكذوبة- موضوعة- . ثم أنه يُمكن أن نرفع من درجة هذا النوع من الأخبار إذا توفرت الشواهد والقرائن التي تجعلها راجحة، أو حتى صحيحة. لكن إن بقيت على حالها فلا يصح الاحتجاج بها.

علما بأن ذلك المنهج ودرجاته لا يُمكن تطبيقه إلا على الروايات السنية، وأما الروايات الشيعية الإمامية فلا يُمكنها أن تصمد أمام تطبيقنا له عليها، فستنهار قطعا.لأن كل الروايات الشيعية المؤسسة للمذهب الشيعي تأتي تحت الدرجة الرابعة، ولا يُمكنها أن ترتقي إلى الدرجة الرابعة فما فوقها. لا يُمكنها ذلك لأنها روايات باطلة مكذوبة ، كالتي نقدناها في كتابنا هذا، فمن بين 465 رواية لم تصح منها ولا رواية واحدة إسنادا ولا متنا!!!! .

وختاما لهذا الفصل- الثامن والأخير- يُستنتج منه أن كل طرق رواية معارضة ابن مسعود لتوحيد المصحف – بلغت 23 طريقا- هي طرق باطلة إسنادا ومتنا، فلم يصح منها ولا إسناد واحد . وهي روايات مكذوبة اختلقها رواة الشيعة، لأنها تتفق مع قولهم بتحريف القرآن، ولأن أكثر الذين رووها هم من الشيعة عامة وشيعة الكوفة خاصة ، بتعاون من رواة سنيين كوفيين تأثروا بهم.وتبين أيضا أن ما زعمته تلك الروايات من معارضة ابن مسعود لتوحيد المصحف في خلافة عثمان هي حكاية زائفة مختلقة مكذوبة. والحقيقة أن ابن مسعود لم يُعارض ولا تراجع، وإنما الحكاية كلها اختلقها رواة الشيعة انتصارا لمذهبهم ، وطعنا في القرآن والصحابة، وتصديرا لعقائدهم إلى أهل السنة.

الخاتمة

أظهر كتابنا هذا نتائج ومعطيات وحقائق كثيرة ومهمة جدا ، ومُذهلة وخطيرة أيضا، **منها أولا:** فقد تضمن بحثنا هذا رويات شيعية إمامية كثيرة بلغت طرقها: 465 طريقا .منها 25 طريقا يتعلق بحكاية حديث المنزلة، ومنها 67 طريقا خاص بحكاية غدير خُم. ومنها 114 طريقا يتعلق بحكاية زواج المتعة . ومنها 90 طريقا خاص بحكاية المهدي المنتظر، وغيرها. تلك الروايات بكل طرقها الكثيرة التي بلغت : 465 طريقا أظهر نقدنا لها أنها باطلة كلها إسنادا ومتنا، ولم يصح منها ولا إسناد واحد، وهي من مفتريات رواة الشيعة انتصارا لمذهبهم وطعنا في القرآن والصحابة وتصديرا لها إلى السنيين. فقد انهارت تلك الروايات ولم تصمد أمام نقدنا لها لسببين رئيسيين: أولهما ، ضعف الرواية الشيعة من داخلها، لأنها تقوم على أصول شيعية باطلة بيناها في الفصل الأول. وعلية فلا يُمكن أن يكون للمذهب الشيعة الإمامية رواية صحيحة واحدة تؤيد أصوله.

السبب الثاني: التطبيق الصارم لمنهج علم الجرح والتعديل إسنادا ومتنا في نقدنا لروايات الشيعة الإمامية . فلم نتساهل معها ،ولم نفتر عليها، ولا دللناها ولا حرفناها ؛وإنما تعاملنا معها بحق وعدل، وعلم وحياد.

وبما أنه أثبتنا عدم صحة تلك الروايات إسنادا ومتنا ، فلاشك أن المضامين والأفكار والأحكام التي كانت تحملها هي أيضا باطلة، ولا مكان لها في دين الإسلام. منها حكاية الإمامة والوصية، وزواج المتعة، والمهدي المنتظر، وإنكار ابن مسعود لقرآنية المعوذتين وغيرها من العقائد والأحكام التي تضمنتها الروايات الشيعية التي نقدناها في كتابنا هذا.

ثانيا: تبين من نقدنا لروايات الشيعة التي تسربت إلى مصادرنا على أنها أحاديث صحيحة جعلنا نقدنا لها نشك في كثير من قطعيات الشرع والتاريخ الصحيح، وأدخلتنا في مصائب ومحن لا مخرج منها ولا نهاية. منها مثلا: أن القرآن والسنة الموافقة له قد حسما أمر الخلافة، فهي شورى بين المسلمين وليست في علي ولا في غيره، لكن تلك الروايات شككت الأمة في ذلك وأدخلتها في مجادلات حول الخلافة: فهل أوصى النبي لأحد من أصحابه بالخلافة من بعده أم لا ؟؟.فعلت فينا ذلك رغم أن أمر الخلافة حسمه الشرع حسما. ونفس الأمر ينطبق على حكاية زواج المتعة، وخرافة تعرض القرآن للتحريف وغيرها من عقائد الشيعة التي صُدرت إلينا وأحدثت فينا فتنا ومصائب.

ثالثا: كشف نقدنا لتلك الروايات أن الشيعة الإمامية لما اتخذوا عقائد ليست من الإسلام بل ومناقضة له اختلقوا كماً هائلا من الروايات وفق خطة منظمة أصلوا بها لأصول دينهم وفروعه وضمنوها مصادرهم من جهة، وتمكنوا من جهة أخرى من إدخال كثير منها في المصادر الحديثية السنية تحمل عقائدهم مع بعض التعديل الشكلي المُتسنن لتجد قبولا عند السنيين أو أكثرهم. وقد نجحوا في ذلك نجاحا كبيرا من دون شك . فشوشوا بمروياتهم على السنيين وأوقعوهم في محن وتناقضات كثيرة ، فبعضهم تقبلها وآخرون أنكروها ، وبعضهم جمع بينها رغم تناقضها، وبعضهم حملها على النسخ رفعا لتناقضاتها. فلا نكاد نجد رواية من تلك الروايات إلا وجدنا ما يناقضها. حتى أصبحنا نجد في كتب السنة المعتمدة روايات تطعن في القرآن وتنكر بعض سوره.فأهل السنة في محنة كبيرة مع روايات الشيعة الإمامية التي تسربت إلى مصنفاتهم بطرق كثيرة ومتنوعة. وأمام هذه المحنة والمعضلة أصبح من اللازم أن نتعامل مع تلك الروايات الشيعية بمنهج علمي صارم مُتشدد يجمع بين النقدين الإسنادي والمتني كما فعلنا في كتابنا هذا . وأما إذا لم نقم بذلك، فستظل المحنة قائمة وتجعلنا فريسة للشيعة الامامية يضربوننا برواياتهم التي أوصلوها إلى مصنفاتنا الحديثية، فصححنا كثيرا منها وأصبحت حجة علينا رغم أنها مكذوبة . ولاشك ان علماء أهل السنة قد تصدوا لكثير من رواة الشيعة ومروياتهم وفضحوهم وبينوا زيف رواياتهم وحذروا منهم ، لكن عملهم هذا كان ناقصا ولم يتمكن من كشف كل رواتهم ومروياتهم التي أدخلوها في مصنفاتنا. علما بأن الروايات التي اكتشفوها كان رواتها مكشوفين ومعروفين برفضهم وانحرافهم ، لكن التي لم يتمكنوا من كشفها كان رواتها قد أظهروا

التسنن والتزهد وأخفوا الرفض فلم ينتبه لهم أكثر المحدثين، ومن انتبه لهم وحذر منهم كالجوزجاني لم يأخذ معظم المحدثين بتحذيراته، واستمروا في توثيقهم لهؤلاء المندسين وقبول رواياتهم .

رابعا: لقد أظهر نقدنا لتلك الروايات الشيعية أن المنطلق الأول والأساسي والصحيح الذي يُمكننا من نقضها هو أن ننطلق أساسا من القرآن الكريم أولا، ثم من السنة والتاريخ الصحيحيّن الموافقيّن للقرآن ثانيا.وهنا يكون القرآن الكريم هو المنطلق والحَكَم والمرجع ،وبه نهدم المذهب الشيعي ورواياته التي قام عليها، وننقض رواياته التي أُدخلت في مصنفاتنا الحديثية وغيرها. ونظرا لقوة أدلة القرآن الكريم أننا عندما نرد على الشيعي الإمامي بالقرآن الكريم بمنهج صحيح يجد نفسه بين طريقين: إما الاعتراف ببطلان مذهبه والرجوع إلى ما يقوله القرآن، لأن مذهبه لا وجود له فيه. وإما الإصرار على مذهبه ومخالفة القرآن والكفر به. هذه الميزة القوية التي يتمتع بها القرآن الكريم لا وجود لها في الروايات الحديثية ولا التاريخية، لأنها روايات بشرية ظنية لا يُمكن أن تصل إلى قوة القرآن الكريم مصدرا، وثبوتا ودلالة.

خامسا: تبين من نقدنا للروايات الشيعية حسب مواضيعها أنه توفرت جملة عوامل وظروف مكنتها من التسلل إلى المصنفات الحديثية السنية ، وإلا ما كان لها أن تصل إليها وكثير منها أصبح من صحيحها. منها إن معظم المحدثين الذين جمعوا السنة كان هدفهم الأول جمعها لا تحقيقها، كما فعل أحمد بن حنبل في مسنده. العامل الثاني: مفاده أن المحدثين الذين حققوا رواياتهم وحكموا عليها بالصحة لم يطبقوا منهجا واحدا صارما مُتشددا على كل رواياتهم. كالترمذي في سننه، فقد طبقه بصرامة في مواضع من سننه وتوسط أو تساهل في أخرى. حتى أن الشيخ الألباني صنف كتابا كبيرا سماه: ضعيف الترمذي، مع أن الترمذي سمى كتابه: الجامع الصحيح!!. فأين الصحيح الذي صححه؟؟ ، ونفس الأمر فعله الألباني مع سنن أبي داود، وابن ماجة، والنسائي!! . فلو أن هؤلاء طبقوا منهج علم الجرح والتعديل على رواياتهم بقوة وصرامة وتشدد ما تمكن الشيخ الألباني من استخراج مجلدات من كتب السنن كلها ضعيفة. ولاشك أنهم لو فعلوا ذلك لكان هو المطلوب الأحسن والأفضل للشرع ولهم وللمسلمين.

العامل الثالث: تَمَكُن كثير من كبار محدثي الشيعة من التسلل إلى جماعة المحدثين ونيل ثقتهم بما أظهروه لهم من تسنن وتزهد وإخفاء لتشيعهم ورفضهم. منهم الفضل بن دكين، وأبو معاوية الضرير، وسليمان الأعمش، وزبيد اليامي، وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم.تسرب هؤلاء إلى صفوف المحدثين في غفلة أكثرهم عن حقيقة وأهداف محدثي الشيعة المندسين بينهم.

العامل: الرابع: غفلة وانخداع كثير من المحدثين بكثرة طرق الروايات التي اختلقها الشيعة ونشروها بينهم ، حتى وجدنا كثيرا منهم أو أكثرهم يقعون في مصيدة رواة الشيعة، فقالوا: إن كثرة طرق الراوية تقويها وتجعلها حسنة أو صحيحة. وهذا لا يصح قوله غالبا، فهل الرواية المكذوبة أصلا، عندما يُضيف إليها الراوي الكذاب ألف طريق تصبح صحيحة أم تزداد ضعفا؟؟!! . وهل الصفر عندما نضيف إليه ألف صفر هل يصبح عددا صحيحا أم يبقى صفرا؟؟!! .

العامل الأخير- الخامس- : تقديم النقد الإسنادي على النقد المتني من جهة، مع عدم التطبيق الصارم للنقد الإسنادي في تحقيق الأسانيد من جهة ثانية. بمعنى آخر أن النقد الإسنادي طُبق بتساهل كبير مع كثير من رواة الشيعة المندسين بين المحدثين. فلا النقد المتني تُوسع في تطبيقه بصرامة في نقد روايات الشيعة، ولا النقد الإسنادي طُبق عليها بقوة وصرامة وتشدد.علما بأن كلا من النقدين الإسنادي والمتني ضروري في نقد الأخبار، وكلا منهما يُكمل الآخر، ولا يُستغني عن أحدهما، لأن كلا منهما له مكانه الذي يُطبق فيه. فقد حدث خلل ونقص واضح في تطبيق منهج علم الجرح والتعديل على روايات الشيعة التي وردت في المصنفات الحديثية السنية.

وأخيرا- سادسا- : كشف نقدنا لروايات الشيعة، أن رواتهم تمكنوا من تصدير أخطر وأكثر أصول دينهم إلى المصادر السنية، على أنها أحاديث صحيحة بعدما أجروا عليها تعديلات شكلية مُتسترة بالتسنن . منها مثلا عقيدة المهدي المنتظر، ومحاولة كتابة الوصية، والغلو في مدح علي بن أبي طالب، وجعل مكانته تساوي مكانة النبي، وتوصية الأمة بإتباعه وجعله ميزانا للحق والباطل ، ومنها تصحيح أحاديث زواج المتعة وغدير خُم، والطعن في القرآن الكريم بالتحريف. هذه الأصول هي من أساسيات دين الشيعة صدرها إلينا رواتهم واستقرت في كتبنا الحديثية على أنها

أحاديث صحيحة ، مع أن الحقيقة ليست كذلك، لأن الروايات التي حملت تلك الأصول والعقائد تُمثل عقائد الشيعة، ومخالفة للقرآن الكريم، ولم تصح إسنادا ولا متنا . فكان من غرائب وأخطر نتائج ذلك أننا في الوقت الذي لا نجد لأصول الشيعة ذكرا في القرآن من قريب ولا من بعيد ، بل هو ينقضها ويهدمها فإننا نجد أصولهم في مصنفاتنا الحديثية!!!! . وهذا يعني أنه لما كان القرآن محفوظا مصونا لم يتمكن الشيعة من تحريفه ولا إدخال عقائدهم فيه رغم محاولاتهم الكثيرة؛ فإنهم من جهة أخرى قد نجحوا نجاحا كبيرا في تصدير أصول دينهم إلينا وإدخالها في المصنفات الحديثية السنية. ولذلك فعندما ننظر إلى أصول الشيعة الأمامية ونقارنها مع القرآن الكريم فإننا نجد أنفسنا أمام دينيّن متناقضيّن متنافرين: دين يحمله القرآن اسمه الإسلام ودين تحمله مصادر الشيعة الحديثية والعقدية يسمي دين الشيعة الإمامية. لكننا من جهة أخرى نجد دين الشيعة بأصوله مُصدّر إلينا وموجود بداخل مصادرنا الحديثية مع بعض التعديلات الشكلية . وهكذا أصبحت المصادر الحديثية السنية تحمل بداخلها دينيّن: دين ظاهر معروف هو دين الإسلام يُمثله أهل السنة، ودين مُعدل ومتستر بتسنن هو دين الشيعة الإمامية، أدخله رواتهم إلى مصادرنا في غفلة وبتساهل منا. وليس أمام أهل السنة للتخلص من روايات الشيعة وما تحمله من أصولهم إلا بعرضها على القرآن الكريم، وتمحيصها إسنادا ومتنا بمنهج علم الجرح والتعديل بطريقة علمية حيادية حازمة صارمة متشددة بلا تساهل ولا ترقيع ولا تمنيات!!!!

تم الكتاب ، ولله الحمد أولا وأخيرا

الأستاذ الدكتور خالد كبير علال

09 شوال 1438 هـ/ 04 جوان 2017 – الجزائر-

من مصادر الكتاب ومراجعه:

1- القرآن الكريم .
2- البخاري : الصحيح ، حققه محمد زهير الناصر، ط1 ، دار طوق النجاة، 1422هـ .
3- مسلم: صحيح مسلم .
4- الألباني: صحيح ابن ماجة .
5- الألباني: صحيح وضعيف الترمذي .
6- ابن شبة : تاريخ المدينة المنورة .
7- ابن حجر: تقريب التهذيب .
8- ابن حجر: مقدمة فتح الباري، حققه محب الدين الخطيب ، بيروت ، دار المعرفة ، 1379.
9- ابن حجر : تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، ط1 ، مكتبة المنار ، الأردن
10- ابن أبي العز الحنفي : شرح العقيدة الطحاوية ، مقدمة الألباني ، حققه نخبة من العلماء ، ط9 ، بيروت ، المكتب الإسلامي
11- أبو إسحاق الجوزجاني: أحوال الرجال .
12- أحمد بن حنبل : العلل و معرفة الرجال ، ط1 ن المكتب الإسلامي ، دار الخاني ، بيروت ، الياض، 1408، 1988.

13- بن بابويه القمي: كتاب الخصال ، منشوات جماعة المدرسين، قم ، إيران .
14- أحمد بن حنبل : موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل .
15- أبو زرعة العراقي: كتاب المدلسين، ط1، دار الوفاء، 1995،
16- ابن أبي شيبة : المصنف
17- ابن سعد : الطبقات الكبرى
18- ابن عدي : الكامل في الضعفاء، دار الفكر، بيروت، 1409
19 - ابن داود الحلي: رجال ابن داود
20- أبو جعفر الكليني: الأصول من الكافي .
21- الطوسي : احتيار معرفة الرجال
22- تفسير العياشي ، المكتبة العلمية ، طهران .
23- المفيد : الاختصاص ، حققه علي الغفاري نشرته جماعة المدرسين بقم ، إيران .
24- محمد العياشي : تفسير العياشي ، المكتبة العلمية الإسلامية ، طهران .
25- العروسي الحويزي: تفسير نور الثقلين ، ط 4 ، مؤسسة إسماعيليان ، قم ، إيران ، 1412
26- شرف الدين الأسترابادي النجفي : تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة ، ط 1 ، مدرسة المهدي، قم ، 1407.
27- النسائي : السنن الكبرى، مؤسسة الرسالة، بيروت .
28- أبو جعفر الطوسي : رجال الطوسي .
29 - ابن قتيبة : المعارف
30- الذهبي : ميزان الاعتدال
31- الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، دار الكتب العلمية ، بيروت
32- محمد جعفر الطبسي : رجال الشيعة في أسانيد السنة .
33- الذهبي: المغني في الصعفاء .
34- أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل، حققه حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب ، بيروت، 1966 .
35- ابن حجر: طبقات المدلسين .
-36 - ابن عدي : الكامل في الضعفاء، دار الفكر، بيروت، 1409
37- الذهبي : الكاشف ، دار القبلة ، جدة ، 1413.
38- العقيلي : الضعفاء الكبير ، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998

39- الحاكم : المستدرك على الصحيحين .
40- الطبراني: المعجم الكبير .
41- العقيلي : الضعفاء الكبير ، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1418هـ ، 1998 .
42- المزي: تهذيب الكمال ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1980 .
43- الذهبي : الكاشف ، دار القبلة ، جدة ، 1413، ج 1 ص: 241 .
44- الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحت إشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
45- أحمد بن حنبل : العلل و معرفة الرجال ، ط1 ن المكتب الإسلامي ، دار الخاني ، بيروت ، الياض، 1408، 1988 .
46- ابن أبي حاتم: الجح و لتعديل .
47- أبو الوليد الباجي: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح.
48- السيد بن أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشر ورواتهم البررة، دار الصحابة، مصر، ط 2 ن 2006.
49- النسائي : فضائل القرآن ، حققه فاروق حمادة، دار إحياء العلوم، بيروت، 1992 .
50- آغا برزك : الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، ط2 ، دار الأضواء ، بيروت .
51- ابن أبي داود : المصاحف ، الدار العلمية ، بيروت ، 1995 .
52- أبو زرعة العراقي: كتاب المدلسين، ط1، دار الوفاء، 1995.
53- محمد الزفزاف: التعريف بالقرآن والحديث، ط4 ، مكتبة الفلاح ، الكويت، 1984
54- يوسف القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة النبوية ، الجزائر ، دار المعرفة.

فهرس المحتويات

ثانيا: نقد متون روايات حديث زواج المتعة :

الفصل الرابع:

نقد روايات المهدي المنتظر الواردة في الكتب الحديثية السنية

أولا: نقد أسانيد روايات المهدي المنتظر :

ثانيا: نقد متون روايات المهدي المنتظر :

الفصل الخامس :

نقد روايات إرسال علي إلى اليمن ، وحديث الكساء ، وحديث محاولة كتابة الوصية ،وحديث" لا يحبك إلا مؤمن"

أولا: نقد أسانيد ومتون روايات ارسال علي إلى اليمن:

ثانيا:: نقد أسانيد ومتون روايات حديث الكساء وأهل البيت:

ثالثا: نقد أسانيد ومتون روايات حديث محاولة كتابة الوصية:

رابعا : نقد أسانيد ومتون روايات حديث " لا يُحبك إلا مؤمن"

الفصل السادس

نقد روايات حديث عمار تقتله" الفئة الباغية"

أولا: نقد أسانيد روايات حديث " الفئة الباغية" :

ثانيا: نقد متن روايات حديث " الفئة الباغية" :

الفصل السابع :

نقد روايات إنكار عبد الله بن مسعود كون المعوذتين من القرآن الكريم

أولا : نقد أسانيد روايات إنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن

ثانيا : نقد متون روايات إنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن :

ثالثا : نفد روايات كون مصحف ابن مسعود هو المُمثل للعرضة الأخيرة:

الفصل الثامن:

نقد روايات معارضة عبد الله بن مسعود لتوحيد المصحف في خلافة عثمان بن عفان

أولا: نقد أسانيد روايات معارضة ابن مسعود لتوحيد المصحف :

ثانيا: نقد متون روايات معارضة ابن مسعود لتوحيد المصحف :

ثالثا: اعتراضات وردود :

الخاتمة:

من مصادر الكتاب ومراجعه:

فهرس المحتويات :

مصنفات للمؤلف :

1- صفحات من تاريخ أهل السنة و الجماعة في بغداد .

2-الداروينية في ميزان الإسلام والعلم .

3- قضية التحكيم في موقعة صفين – دراسة وفق منهج علم الجرح و التعديل

4- الثورة على سيدنا عثمان بن عفان – دراسة وفق منهج علم الجرح و التعديل-

5- مدرسة الرواة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه .

6- الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى – دراسة وفق منهج أهل الجرح و التعديل

7- الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث .

8- أخطاء المؤرخ عبد الرحمن ابن خلدون في كتابه المقدمة

9- الأخطاء التاريخية و المنهجية في مؤلفات محمد عابد الجابري و محمد أركون
10-أباطيل و خرافات حول القرآن الكريم و النبي محمد-عليه الصلاة و السلام- -دراسة نقدية لدحض أباطيل الجابري ،و خرافات هشام جعيط-
11- نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد –على ضوء الشرع و العقل و العلم

12- التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي- خلال العصر الإسلامي-
13- بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى-وفق منهج علم الجرح و التعديل-

14- مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية .
15- وقفات مع أدعياء العقلانية - قراءة نقدية لفكر حسن حنفي ، و نصر حامد أبي زيد ، وهشام جعيط ، و أمثالهم- .
16- تناقض الروايات السنية والشيعية حول تاريخ صدر الإسلام- مظاهره و آثاره ، أسبابه و منهج تحقيقه- .
17- جنايات أرسطو في حق العقل و العلم .
18- مخالفة الفلاسفة المسلمين لطبيعيات القرآن الكريم .
19- منهج أهل الحديث في الرد على المتكلمين-أُسسه و تطبيقاته-
20- قضايا تاريخية وفكرية من تاريخنا الإسلامي .
21- تهافت ابن رشد في كتابه تهافت التهافت - مظاهره ، آثاره ، أسبابه-
22- جناية المعتزلة على العقل و الشرع – مظاهرها ، آثارها ، أسبابها –
23- الحركة الحنبلية و أثرها في بغداد (من القرن: 3 إلى الخامس الهجري)
24- الحركة العلمية الحنبلة و أثرها في المشرق الإسلامي(ق: 6 إلى 7 الهجري)
25- نقض كتاب بسط التجربة النبوية للباحث الإيراني عبد الكريم سروش.
26- نقض الروايات القائلة بتحريف القرآن الكريم الواردة في المصادر السنية- مظاهرها وآثارها ، مصادرها و أسبابها-
27- المرويات التاريخية عند المسلمين: أساليب النقد وظاهرة الوضع فيها- مبرة الآل والأصحاب، الكويت، 1431هـ/ 2010 .
28- نقد الروايات والأفكار المؤسسة للتصوف-- قراءة نقدية لأسانيد ومضامين الروايات المؤسسة للتصوف بكل مقوماته -
29- التضليل والتحريف في كتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي.

30- نقد تجربة الشك واليقين عند أبي حامد الغزالي في كتابه المنقذ من الضلال .
31- دراسات وأبحاث في الفكر الإسلامي القديم ، دار قرطبة ، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013 .
32- نقض الخرافات القائلة بتأثر القرآن الكريم بالكتاب المقدس والأفستا الزرادشتي
33- تحريف الزرادشتيين للديانة الزرادشتية في العصر الإسلامي .
34- خرافة الوحي والنبوة والتوحيد في الديانة الزرادشتية .
35- الكتاب المقدس ليس وحيا إلهيا .
36- معجزات القرآن من مقارنات الأديان .
37- نقد العقل الملحد : كيف يستدل؟، وبماذا يستدل؟، ولماذا يُلحد؟.
38- لا تَرتَدِّي .. ولا تُلْحِدي !! .
39- نقض خرافة التطور العضوي الموجه .
40- دحضا للشبهات وانتصارا للإيمان والإسلام .
41- مِحنتُك مع هواكَ وشيطانُكَ لا مع الله والقرآن .
42- نقد فكر الدكتور عدنان ابراهيم.
43- نقض شجرة التطور العضوي بالقرآن الكريم وعلم الحفريات .
44- نقد الروايات الشيعية الواردة في المصادر الحديثية السنية.